

لمحات من
عراق القرن العشرين

الكتاب الخامس

٥ - ١١

العراق الملكي: الجزء الثاني

العراق بين نهاية الحرب العالمية الثانية

وسقوط النظام الملكي

١٩٤٥-١٩٥٨

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الخامس

١١ - ٥

العراق الملكي: الجزء الثاني

العراق بين نهاية الحرب العالمية الثانية
وسقوط النظام الملكي

١٩٥٨-١٩٤٥



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - إقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع كولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الإلكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب الخامس
منشورات اراس رقم: ١٣٦٣
الطبعة الأولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - اربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٢/ ٢٠١٣
الايخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

١٠	المدخل
١٧	الفصل الأول
١٧	التطور الاقتصادي في العراق خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨
١٧	المبحث الأول
١٧	اقتصاد النفط الخام في العراق
٣٤	المبحث الثاني: سياسة مجلس الإعمار
٤١	القطاع الصناعي التحويلي
٤١	١. قطاع الدولة في الصناعة
٥١	٢. القطاع الصناعي الخاص
٦٣	المبحث الرابع: القطاع الزراعي
٧٦	المصرف الصناعي
٧٧	المبحث الخامس: مجلس الإعمار والقطاع الزراعي
٨١	الإنتاج وحيد الجانب في الزراعة
٨٧	الدخل السنوي للفلاحين في الريف العراقي
٩٢	الثروة الحيوانية
١٠٩	المبحث الثامن
١٠٩	إشكاليات الاقتصاد والمجتمع في العراق قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨
١١٦	الفصل الثاني
١١٦	الحياة السياسية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٨
١٢٥	١: في السياسة الخارجية:
١٤٦	٢: وثبة كانون الثاني ١٩٤٨
١٦٩	٣: نتائج وثبة كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨
١٨٣	الفصل الثالث
١٨٣	سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء
١٨٣	بعض القضايا الداخلية والعربية
١٨٣	المبحث الأول: المسألة الكردية في العراق

٢٠٦	المبحث الثاني
٢٠٦	السياسة الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي
٢٣٥	الجهة الوطنية وسياسة التحالفات
٢٤٧	المبحث الرابع
٢٤٧	سياسة الحزب في مجال المنظمات المهنية والنقابية
٢٤٧	أولاً: الحركة النقابية
٢٦٥	ثانياً: الحركة الطلابية
٢٧٥	ثالثاً: موقف الحزب من المثقفين
٢٩١	المبحث الخامس
٢٩١	الحزب الشيوعي وحركة تحرر المرأة
٣٠٧	الفصل الرابع
٣٠٧	الحزب الشيوعي العراقي والقضايا العربية
٣٠٧	المبحث الأول
٣٠٧	القضية القومية والوحدة العربية
٣٢٥	الفصل الخامس
٣٢٥	اليهود والمواطنة العراقية
٣٢٥	المبحث الأول: السكان
٣٢٩	المبحث الثاني
٣٢٩	البنية الاجتماعية ليهود العراق
٣٤٠	ثانياً: الفئات الاجتماعية الأخرى
٣٤٣	المبحث الثالث: مدارس اليهود في العراق
٣٤٩	الحياة السياسية ليهود العراق
٣٥١	الفصل السادس
٣٥١	مواقف الحكومة العراقية والحزب الشيوعي من القضية
٣٥١	الفلسطينية والصهيونية في العراق
٣٨٣	الفصل السابع
٣٨٣	الواقع السياسي في العراق بين ١٩٥٠ - ١٩٥٨
٣٨٣	المبحث الأول
٣٨٣	العوامل الكامنة وراء انتفاضة ١٩٥٢ في العراق

٤١٨	المبحث الثاني
٤١٨	أوضاع العراق السياسية بعد انتفاضة ١٩٥٢ حتى انتفاضة ١٩٥٦
٤٣٢	المبحث الثالث
٤٣٢	نوري السعيد وسياسة الأحلاف العسكرية
٤٥٣	الحركة الوطنية العراقية في مواجهة سياسات نوري السعيد
٤٦٢	تأميم شركة قناة السويس وانتفاضة ١٩٥٦ الشعبية
٤٨٣	الفصل الثامن
٤٨٣	مؤسسات وأجهزة الدولة العسكرية والقمعية في العهد الملكي
٤٩٦	المرحلة الأولى:
٤٩٨	المرحلة الثانية:
٥١٨	المبحث الثالث
٥١٨	شرطة التحقيقات الجنائية في العراق
٥٣٦	المبحث الرابع
٥٣٦	من نشاط وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية
٥٣٦	حول مجزرتي سجن بغداد وسجن الكوت ١٩٥٣
٥٤٣	المبحث الخامس
٥٤٣	نماذج من السياسات القمعية لوزارة الداخلية وشرطة
٥٤٣	التحقيقات الجنائية في العراق
٥٤٣	من أجل أن لا ننسى ما فعله الاستعمار البريطاني والنظام الملكي في العراق على مدى أربعة عقود.
٥٦١	ذكريات مُرّة في ضيافة شرطة التحقيقات الجنائية في العهد الملكي!
٥٦١	- في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب -
٥٦٤	اليوم الأول
٥٨٠	اليوم الثاني
٥٨٢	اليوم الثالث
٥٨٤	اليوم الرابع
٥٨٧	اليوم الخامس
٥٨٩	اليوم السادس
٥٩٠	اليوم الأخير والأيام التالية ...
٦٠٠	الفصل التاسع

٦٠٠	العراق عشية انتفاضة الجيش وثورة الشعب
٦٠٠	المبحث الأول
٦٠٠	سياسة نوري السعيد تهز المجتمع العراقي وتضعف النظام
٦١٣	المبحث الثاني
٦١٣	نشاط القوى المعارضة لسياسات النظام
٦١٣	أ- الجبهة الأولى: نشاط الأحزاب والجمهير الشعبية
٦٤١	المبحث الثالث
٦٤١	الانتفاضة العسكرية المسلحة تطرق أبواب بغداد
٦٤٥	الخلاصة
٦٥٨	المصادر
٦٥٨	المصادر باللغة العربية
٦٦٢	الجرائد والمجلات
٦٦٢	المصادر باللغات الأجنبية

المدخل

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار القوى الديمقراطية على الصعيد العالمي على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية في دول المحور الثلاث، ألمانيا وإيطاليا واليابان. وكان لهذا الانتصار تأثيره الإيجابي المباشر والكبير على جميع دول العالم بمستويات مختلفة. وكان العراق من بين تلك الدول التي تأثرت إيجابياً بانحدار النازية والفكر الفاشي الذي كان قد وجد له أرضية معينة في صفوف الجيش وفي بعض أوساط المجتمع خلال النصف الثاني من العقد الرابع وأوائل العقد الخامس، الذي برز بشكل خاص في حركة مايس/أيار العسكرية في العام ١٩٤١. وتجلت تأثير النتائج الإيجابية لنهاية الحرب العالمية الثانية على العراق في محاولات القوى السياسية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني تنشيط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد بعدة اتجاهات أساسية هي

- توسيع الحياة الديمقراطية والحريات الفردية والتطلع لحياة سياسية وحزبية ديمقراطية وصحافة حرة في البلاد والتمتع بحق التعبير عن الرأي والنشر والتنظيم والإضراب وممارسة حياة برلمانية حرة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة.
- الاستجابة لحاجات المجتمع العراقي والتخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية السياسية الفعلية لبريطانيا ومكافحة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية السائدة في الريف وتجلياتها الصارخة في المدينة وغياب التصنيع الحديث وتخلف الدولة عن دعم التنمية الاقتصادية والبشرية، إضافة إلى مكافحة البطالة والفقر.
- التصدي للهيمنة الأجنبية على سياسة البلاد وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وإنهاء وجود القواعد العسكرية في منطقتي الحبانية والشعبية، وتخليص سياسة الحكومة من التبعية والتمتع باستقلال القرار العراقي.

- العمل من أجل استخدام موارد النفط المالية وبقية موارد البلاد الأولية في صالح التنمية وإعمار البلاد وتحسين مستوى حياة ومعيشة المجتمع بأسره .
- الاستجابة لتطلعات القوميات الأخرى في العراق في ضوء مصالحها وإرادتها الحرة والكف عن الضغط عليها والتصدي لمطالبها وشن الحملات العسكرية ضدها، كما كان يحصل من جانب الحكومة العراقية إزاء مطالب الشعب الكردي ومطالب القوميات الأخرى.
- تنشيط المجتمع المدني ومنظماته الديمقراطية، رغم غياب كبير لمستلزمات بناء وتطوير المجتمع المدني.
- تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الدول العربية ومع سائر بلدان الجوار والعالم.

استبشر الناس خيراً حين وضعت الحرب أوزارها بانتصار الديمقراطية على الفاشية، إذ توقعت أن تنتعش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتوفر مستلزمات التحول صوب الديمقراطية والمجتمع المدني، وخاصة لشعوب الكثير من البلدان التي كانت ما تزال تعاني من واقع التسلط الاستعماري عليها أو تبعيتها غير المباشرة لها. وفي العراق توقعت القوى السياسية الديمقراطية أن تتغير أحوال العراق باتجاه الأفضل، كما بدا لها وكأن السلطة الملكية راغبة حقاً في إجراء تغييرات جديّة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعم الديمقراطية، إذ جاء ذلك في إشارة صريحة في خطاب العرش منذ عام ١٩٤٣ حيث ورد فيه ما يلي: "تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الأمم، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاءً، وأشمل عدلاً واطمئناناً لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها... الخ"^١. وجاء في خطاب العرش، الذي سبق نهاية الحرب، التي توقع الخطاب نهايتها القريبة وانتصار الحلفاء فيها على دول المحور، بصدد الوضع الداخلي وما تسعى إليه الحكومة ما يلي:

١ الحسنی، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء. الجزء السادس. صيدا. لبنان. مطبعة العرفان. ص١٩٦. ص ١٩٨.

"لقد عزمت حكومتنا على القيام بإصلاح شامل من جميع الوجوه وذلك بتطهير البلاد مما تركته الحرب من سيئات، وإحلال الطمأنينة بين أفراد الشعب وتحقيق ما تصبو إليه الأمة من الأمن، والعدل، ورغد العيش، وتقوية الروح الوطنية، وحب الواجب، والقضاء على ما يخل بوحدة العراق، من الدعايات الضارة، والعمل على توطيد الأمن بتقوية الشرطة من حيث كفاية والتنظيم، وإعلاء مستوى كفاية الإدارة لتصبح قادرة على النهوض بالواجبات المكلفة بها، (...)"، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، على قدر الإمكان ... ومن المقاصد المهمة التي ستعني بها الحكومة بأمرها إعلاء سوية الطبقة الفقيرة، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال، والاعتناء بأمر سكانهم، وصحتهم، وتعليمهم، وقد سهلت الحكومة تأليف النقابات لأصحاب المهن للعناية بشؤون العمال ...^٢، وفي الأول من كانون الأول من عام ١٩٤٥ ألقى عبد الإله بن علي بن حسين، الوصي على العرش، خطاباً جديداً تعرض فيه إلى بعض المسائل، منها حركة مايس ١٩٤١ والمصاعب التي جابهت البلاد، ثم تحدث عن ركيزتين يستند إليهما العراق ولم يتغيرا، وهما:

"أولاً - من حيث الكيان السياسي: إن المبدأ الذي أجمع عليه دوماً هو أن الدولة العراقية ملكية، ديمقراطية، حرة مستقلة.

ثانياً - في ميدان السياسة الخارجية: تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الأول، باني كيان هذه المملكة، وقد دلت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة"^٣. ثم واصل خطابه مؤكداً على الصيانة الاجتماعية التي كانت تعني في نظره إيجاد عمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي كعقول للمعوزين، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم، وصيانة كرامة الفرد

٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧-٢١١.

٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٣.

وحياته . ثم أشار إلى العدل الاجتماعي وأنه لن يتحقق بالأقوال بل بالأفعال لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوقه دون انحراف فلا تفرقة بسبب العنصر ولا تمييز بداعي المذهب، وإنما ينبغي تضافر الجهود لإلغاء أي عامل يعيق تحقيق ذلك. وأخيراً أكد على ضرورة إعداد الخلف الصالح ليتولى أعباء الحكم والمسؤوليات. وأطلق على هذه المسائل الثلاث الأركان الأساسية للسياسة الوطنية القومية.^٤

ومن تتبع تلك الخطابات يلاحظ بأنها رغم إشارتها إلى النظام الملكي الديمقراطي، فإنها لم تتحدث عن السياسة الداخلية الخاصة بالحرية والحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنين ولم يتطرق لموضوع الديمقراطية في الممارسة الفعلية للحكم والاستناد إلى الدستور في التعامل مع المجتمع وممارسة حكم البلاد. وفي البرقيات المتبادلة بين الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي، ورؤساء الدول الحليفة التي انتصرت في الحرب على دول المحور، وكذلك في الخطاب الموجه إلى المجتمع العراقي لم ترد أي كلمة بشأن الحرية والديمقراطية، بل جرى تأكيد خاص على قضية السلام والهدوء والعيش الرغيد لبني البشر، في حين كانت المشكلة في العراق قد تبلورت بتجاوز الحكومات المتعاقبة على الحرية الأساسية للمجتمع والحرية الفردية، أي كانت تمس مباشرة قضايا الالتزام بالدستور والحرية الديمقراطية.^٥

ورغم التلكؤ بممارسة السياسات المنشودة واتخاذ الإجراءات الضرورية لإطلاق الحرية الديمقراطية، فإن زخم الانتصار على الفاشية قد أجبر حكومات غالبية بلدان العالم، ومنها الحكومة العراقية، على الاستجابة النسبية لمطالب الشعوب في الحرية والديمقراطية. وكان العراق له نصيب محدود جداً من ذلك. وهذا الجزء البسيط من الحرية الديمقراطية التي تمتع بها في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ سرعان ما صودرت واستطاعت النخبة الحاكمة أن تختطف النصر الديمقراطي الدولي وتأثيراته الإيجابية على العراق لصالحها وتراجعت عن

٤ المصدر السابق نفسه . ص ٣١٣/٣١٤.

٥ المصدر السابق نفسه . ص ٢٣٣-٢٣٦.

الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في ضمان الحياة الدستورية وتطوير الحياة الاقتصادية وتنمية دور المجتمع. وتجلّى ذلك التراجع في الموقف من الحياة الحزبية ومن الصحافة ومن مطالب الشعب الكردي واستمرار ممارسة المذهبية السياسية أو الطائفية السياسية والتمييز بأشكال مختلفة. وكان لهذا التطور تأثيره السلبي الحاد على العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية، بين الشعب والملكية الدستورية في العراق. كما تجلّى في إصرار الحكام على تجاهل إرادة الشعب في الموقف من المعاهدات مع الدول الأخرى، أو في مكافحة البطالة وتحسين مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان. وهو ما سنبحثه في هذا الجزء من الكتاب والنتائج التي تربت عن تلك السياسات وعليها. إنها محاولة لبلورة وإبراز السمات المميزة للسياسات التي مارسها النظام الملكي وحكوماته المتعاقبة في العراق وتأثيراتها السلبية على البنية العقلية والنفسية والسلوكية للإنسان العراقي ليس في تلك الفترة الملكية فحسب، بل وفي الفترة اللاحقة التي سنبحث فيها في الأجزاء الأخرى من الكتاب. وغالباً ما يتجاهل بعض الكتاب هذا الواقع وتأثيراته وهم يبحثون في فترة العهد الملكي ومقارنتها بالفترات اللاحقة، إذ يحاولون منح الفترات الأولى أفضلية في ممارستها، وهم في ذلك ينسون أو يتناسون حقاً بأن الأساس المادي لهذه السلوكية التي عاشها المجتمع في ظل سلطة حزب البعث والدكتاتور صدام حسين ليست سوى نتاج منطقي لتلك السياسات التي سبقت وصول هذه المجموعة الاستبدادية إلى السلطة. لقد كانت تلك السياسات غير الديمقراطية وتشويه الدستور وتزوير الانتخابات والفساد الوظيفي قد أرسيت الأساس المادي للاستبداد والسياسات المناهضة لمصالح الشعب حين صادرت الدستور العراقي والحياة الديمقراطية والحريات الأساسية للمواطنة والمواطن، وحين مارست قانون العشائر بجوار القانون المدني وحين شوهدت القوانين العراقية وجعلتها متعارضة مع المبادئ التي تضمنها الدستور العراقي لعام ١٩٢٥. إن هذه الحقيقة يفترض أن لا تنسى، رغم وجود فوارق بين الفترة الملكية والفترة البعثية. وإذا كان النظام الملكي قد حكم العراق قرابة ٣٧ عاماً، فأُن حكم البعث في العراق دام قرابة ٣٥

عاماً. فلولا ممارسات العهد الملكي السيئة وغير الديمقراطية خلال تلك العقود لما اصطدنا بممارسات البعث اللاحقة الأكثر سوءاً والأبشع استبداداً ووحشية، ولولا الطائفية السياسية التي كرسها النظام الملكي في الممارسة العملية، لما حصل ما حصل في عهد البعث ولما حصدنا الآن طائفية أخرى من نوع أكثر انفلاتاً وأكثر خطورة على المجتمع لأنه يراد تكريسه عملياً وسياسياً، وهو خطر يفترض أن نواجهه بصرامة عالية ونضال ديمقراطي مشروع لمنع حصوله.

لقد عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطورات مهمة في العالم وفي المنطقة والعراق. فقد تم تأسيس الجامعة العربية وكان العراق من بين المشاركين في تأسيسها والمساهمين في صياغة لائحته الأساسية. كما كان العراق من بين الدول المؤسسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمشاركين في وضع لائحته الأساسية ونظامها الداخلي. إضافة إلى مشاركة العراق في صياغة مبادئ لائحة حقوق الإنسان الدولية في عام ١٩٤٨ والتوقيع والمصادقة عليها مبكراً. ثم أقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. ولكن كل ذلك لم ينعكس إيجابياً على حياة المجتمع وعلى علاقات العراق الدولية، إذ بدا واضحاً بأن الحياة الديمقراطية النسبية التي عرفها العراق في فترة الملك فيصل الأول وقبل الحرب العالمية الثانية بدأت مع السنوات الأخيرة من العقد الخامس تتراجع وتتفاقم السياسات غير الديمقراطية في العقد السادس من القرن العشرين حتى سقوط النظام الملكي في ثورة تموز من عام ١٩٥٨. لقد حصد النظام الملكي ما زرعه النخبة الحاكمة المرتبطة بالبلاط الملكي العراقي وسياسة الدولة البريطانية خلال ٣٧ عاماً تقريباً من حكم الملكية في العراق. وإذ بحثنا في الكتاب الثالث (الجزء الأول) من هذه المجلدات الفترة الأولى من العهد الملكي، فإن الكتاب الرابع (الجزء الثاني) من العهد الملكي، يبحث في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٨، أي بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الملكي عبر الانتفاضة العسكرية التي قادتها حركة الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم ومساعدته عبد السلام عارف.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انقساماً كبيراً بين الدول التي انتصرت على الفاشية، لقد تشكل المعسكر الاشتراكي من الاتحاد السوفييتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ثم التحقت بها الصين بعد تحريرها في عام ١٩٤٩، في مواجهة المعسكر الرأسمالي الذي ضم إلى جانب الولايات المتحدة جميع دول أوروبا الغربية. وأثمر هذا الانشطار الدولي عن تكوين سوقين عالميين وعن منظومتين عسكريتين هما حلف وارثو وحلف الأطلسي وعن منظمات مالية واقتصادية وتجارية دولية جديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية الحرة. وتوزعت غالبية البلدان المستعمرة والتابعة والدول المستقلة حديثاً على هذين المعسكرين خلال الفترة موضوع البحث، رغم تأسيس منظمة دول عدم الانحياز حينذاك بمشاركة مباشرة من الهند ومصر ويوغسلافيا واندونيسيا في مؤتمر باندونج باندنوسيا. وقاد الصراع الدولي والذي أطلق عليه بالحرب الباردة بين المعسكرين إلى استقطابات سياسية قادت إلى مزيد من التوتر الداخلي بين القوى السياسية في كل دولة من الدول النامية، ومنها العراق. وكان لذلك جوانبه الإيجابية والسلبية، إلا أن الحصيلة النهائية كانت معرقة لنمو علاقات دولية قائمة على أسس الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والتنمية المعجلة لاقتصاديات البلدان النامية. وإذا كانت الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٨ فترة تكون المعسكرين الدوليين، فأن العقد الأخير من نهاية القرن العشرين شهد انتهاء هذا الصراع والحرب الباردة لصالح النظام الرأسمالي العالمي والمعسكر الغربي وسقوط الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي. إذ بدأت معها مرحلة جديدة في تاريخ شعوب العالم والتي ستكون جزءاً من كتابنا السابع والأخير في هذه المجموعة من الكتب التي تبحث في لمحات من عراق القرن العشرين.

الفصل الأول

التطور الاقتصادي في العراق خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨

المبحث الأول

اقتصاد النفط الخام في العراق

لعب النفط الخام دوراً أساسياً متميزاً في السياسة الدولية عموماً وفي اتجاهات تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط قبل، لكن بشكل خاص، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ تبلورت خلال فترة الحرب وما بعدها عدة مسائل مهمة في هذا الصدد وهي:

- الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط لإنتاج الطاقة لا في فترات السلم فحسب، بل وفي فترات الحروب أيضاً.
- أهمية النفط والغاز الطبيعي في التنمية الصناعية الحديثة، وخاصة الصناعات الكيماوية التي اتخذت أبعاداً جديدة في التطور حينذاك وفي الصناعات العسكرية التي بدأت تنتعش على نحو خاص في ظل الحرب الباردة التي بدأت بالوضوح الكبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة ومع تشكل المعسكر الاشتراكي في مواجهة المعسكر الرأسمالي.
- اتساع استخدام النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وتزايد الكميات المستوردة منه سنة بعد أخرى نتيجة التوسع الصناعي وتنامي سكان المعمورة والحاجة إلى مزيد من السلع والخدمات الجديدة.

• امتلاك منطقة الشرق الأوسط كميات هائلة من النفط الخام، إضافة إلى احتياطي كبير غير مستثمر حتى الآن من النفط والغاز الطبيعي، إضافة على مواد خام أخرى. ولكن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم تكشف عن هذا الواقع الاقتصادي فحسب، بل اقترنت بظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، منها ما هو جديد ومنها ما هو قديم متجدد. ويمكن تلخيص أبرز تلك الظواهر بالنقاط المكثفة التالية:

١. انتهت الحرب العالمية الثانية بانكسار النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية وانتصار دول التحالف المناهض لها. ولكن انتصار الحلفاء في الحرب انتهى إلى نشوء معسكرين متناقضين هما المعسكر الرأسمالي الذي كان قائماً أصلاً والمعسكر الاشتراكي، الذي كانت نواته موجودة أصلاً منذ نهاية عام ١٩١٧، ونعني بها جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية، وانضمت إليه مجموعة من دول أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوريا الشمالية فيما بعد. وبهذا الانقسام العالمي بدأت عملياً الحرب الباردة بين المعسكرين والصراع حول النفوذ والتأثير ووجهة التطور في العالم. وإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تملك مستعمرات كثيرة، فأن الاتحاد السوفييتي لم يكن يملك مثل تلك المستعمرات، بل تخطى عن فنلندا عندما طالب شعبها في ممارسة حق تقرير المصير. وكان الاتحاد السوفييتي، ومعها الجمهوريات الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية والصين، يقف إلى جانب نضال الشعوب المستعمرة للخلاص من الهيمنة الاستعمارية والتحرر والاستقلال.

٢. ورغم وجود تحالف وتعاون بين الدول الرأسمالية المتقدمة، الذي تجلى في مشروع مارشال لإعادة بناء دول أوروبا الغربية منذ عام ١٩٤٨ وما بعدها، فأن المنافسة والصراع بين هذه الدول على مناطق النفوذ، وخاصة مصادر الموارد الأولية وأسواق تصريف السلع المصنعة ومناطق التوظيف الرأسمالي بدأت بالتفاقم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ليست منتصرة فحسب، بل وقوية بسبب عدم تضررها بالعمليات العسكرية طيلة سنوات الحرب، مما أعطاها قوة اقتصادية إضافية

لمنافسة الدول المنتصرة في الحرب، ولكنها كانت ضعيفة وغير قادرة على الوقوف بوجه المنافسة الأمريكية الجديدة. وفي ضوء ذلك كان الشرق الأوسط أحد مراكز المنافسة والصراع لا بسبب النفط والغاز الطبيعي فيه فحسب، بل وبسبب موقعه القريب من حدود الاتحاد السوفييتي، الغريم الرئيسي للولايات المتحدة، وأسواقه وإمكانيات توظيف رؤوس الأموال فيه والأيدي العاملة الرخيصة التي يوفرها للصناعات الاستخراجية والأرباح الكبيرة المتوقعة منها.

٣. وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انتعشت حركة التحرر الوطني التي كانت قد بدأت في هذه المنطقة منذ أوائل القرن العشرين وتساعدت تدريجاً وحصلت على زخم جديد في أعقاب انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي أولاً، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونهوض المنظومة الاشتراكية ثانياً، وفي دعم شعوب الدول المستعمرة، وخاصة الطبقة العاملة، لنضال شعوب المستعمرات والدول التابعة والمتحررة حديثاً ثالثاً. وأصبحت حركة التحرر الوطني ذات الاتجاهات اليسارية الجديدة تهدد مواقع الهيمنة الاستعمارية الأجنبية في هذه المناطق وتطالب بحقوقها المستباحة وتسعى شعوبها إلى تنمية وتطوير اقتصادياتها ونظمها السياسية ونشر الحرية والديمقراطية في حياة بلدانها. وتجلت هذه الحقيقة في تنامي الانتفاضات والثورات السياسية في العديد من بلدان المنطقة، ومنها العراق في مواجهة الهيمنة الاستعمارية البريطانية.

٤. وكانت الدول العربية والإسلامية في المنطقة قد واجهت حالة جديدة عمقت الكره للاستعمار والهيمنة الأجنبية، وأعني بها تنفيذ وعد بلفور وقيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ على الأرض الفلسطينية ورفض قرار التقسيم من جانب الحكومات العربية وما ارتبط بذلك من حرب ١٩٤٨ وما أعقبها من نتائج على الشعب الفلسطيني والمنطقة بأسرها.

٥. ومع أن شعوب المنطقة كانت تسعى إلى تغيير أوضاعها وتحسين ظروف عملها وحياتها، وهو ما حصل فعلاً وبصورة نسبية، إلا أن عملية التغيير لم تكن بالمستوى

المطلوب، وهي التي استعرضنا بعض جوانبها في الكتاب الثالث (الجزء الأول). فمن المعروف أن الدول الاستعمارية قد سعت إلى الاحتفاظ بعلاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في جميع هذه البلدان وعملت على تكريسها ومنع النمو المعجل للعلاقات الرأسمالية. وقاد هذا الواقع إلى اتساع الفجوة في مستويات معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي ومستوى المعيشة والحياة وظروف العمل واتساع قاعدة البطالة.. الخ، مما عمق التناقض والصراع بين القوى الاستعمارية وحلفائها في الداخل وبين القوى المعارضة للوجود الأجنبي والقوى المتحالفة معه. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الدول العربية فحسب، بل كانت هي السائدة في كل دول المنطقة، بما فيها إيران وتركيا.

٦. وفي ضوء ذلك تركز التناقض والصراع على الجانبين السياسي والاقتصادي وأصبح النفط في العراق وإيران والسعودية والخليج عموماً محور هذا الصراع الذي شمل المنطقة برمتها، إضافة إلى كل العوامل الأخرى المؤججة لهذا الصراع. ففي الوقت الذي كانت الشركات البترولية الدولية السبع الكبار تتحرى عن مواقع جديدة للنفط الخام في بلدان المنطقة، كان الصراع في ما بينها حول توزيع تلك المناطق والحصص متفاقماً، رغم كل محاولات التسوية الداخلية أيضاً. وكان لهذا العامل دوره الإيجابي للمناضلين ضد الهيمنة بكل أشكالها، ولكن الشركات الرأسمالية كانت في الغالب الأعم تتحد في ما بينها، وخاصة عندما يشتد الخطر عليها جميعاً، لمواجهة حركات التحرر الوطني في هذه البلدان باعتبارها موجهة ضد مصالحها المشتركة.

وعلى هذا الأساس عاشت تلك الفترة الحيوية من تاريخ المنطقة نشاطاً سياسياً واسعاً ومتنوع الاتجاهات والأساليب وممارسة الأدوات النضالية.

ففي الوقت الذي انتفض العراق في عام ١٩٤٨ رافضاً استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة بورتسموث، ورافضاً الوجود العسكري في العراق وكل الاتفاقيات غير المتكافئة، كان الشعب الإيراني بعد ذلك بفترة وجيزة قد أتى بالدكتور محمد مصدق إلى الحكم بالرغم من إرادة شاه إيران محمد رضا پهلوی حيث صدر في أيار من عام ١٩٥١ قرار تأميم النفط

الإيراني. ولكن شركات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تعقد الاتفاقيات الضرورية للهيمنة الفعلية على نفط السعودية. في حين انتفض الشعب المصري ضد الملكية والإقطاعية وأقام الجمهورية في ٢٣ تموز/يوليو من عام ١٩٥٢، وكانت سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا في هذه الفترة أيضاً.

في أعقاب وثبة كانون الثاني من عام ١٩٤٨ شنت السلطات العراقية حملة واسعة ضد الحركة الوطنية العراقية واستطاعت أن تحقق سيطرة فعلية على البلاد وتدفع بقوى المعارضة السياسية إلى التراجع، بعد أن نفذت حملة إعدامات لقادة الحزب الشيوعي العراقي وزجت بعدد كبير من المناضلين، وخاصة من الشيوعيين، في السجون وعرضتهم لتعذيب شرس جسدي ونفسي وأصدرت بحقهم أحكاماً ثقيلة بالسجن. ولكنها أدركت في الوقت نفسه بأن حملتها الإرهابية ستعود عليها بعواقب وخيمة ما لم تدرس أسباب تنامي معارضة الشعب لسياسات الحكم الملكي وتزايد نشاط قوى المعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية. فعمدت إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الاقتصادية منذ عام ١٩٤٩ وواصلتها فيما بعد، ومنها بدء المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية لإعادة النظر بالاتفاقيات غير المتكافئة وغير العادلة التي وقعت مع الحكومات المتعاقبة في العراق في سنوات ١٩٢٥، ١٩٣٢ و ١٩٣٨. وكذلك تشكيل مجلس يأخذ على عاتقه إعمار البلاد واستقدام خبراء دوليين لتقييم الوضع الاقتصادي والمالي واقتراح السياسات والمشاريع المناسبة للعراق. وبدأت الحكومة العراقية مفاوضاتها مع ممثلي شركات النفط الدولية العاملة في العراق منذ عام ١٩٤٩، حيث كانت بعض أصوات في المعارضة العراقية قد ارتفعت مطالبة بالتأميم وبتغيير شروط التعامل مع شركات النفط الاحتكارية والأرباح الكبيرة التي تحققها على حساب النفط والعمال وكل الشعب العراقي. وكانت المفاوضات عسيرة، إذ كانت الحكومة العراقية ترى مناسباً لها أن تتوصل إلى اتفاقيات تظهر أمام الشعب أنها مخلصه في مواجهتها لشركات النفط الأجنبية، كما أنها كانت تنسجم مع الوجهة الجديدة في الاتفاقيات التي بدأت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية تعقدتها مع

الدول العربية الأخرى بشروط أفضل بكثير من الشروط التي فرضت على العراق في حينها، رغم أنها كانت ما تزال تمارس حيفاً على حقوق تلك الشعوب.

تركز مطلب العراق على حق المناصفة في تقسيم الأرباح بين العراق وشركات النفط الاحتكارية وحق العراق في المشاركة برأسمال شركات النفط العاملة في العراق، إضافة إلى المشاركة الفعلية في إدارة الشركات العاملة في العراق. ورفضت أغلب تلك الشروط ابتداءً. ولكن الأحداث المتتالية التي وقعت في إيران وتأميم صناعة النفط في إيران من جانب حكومة مصدق في شهر مايس / أيار ١٩٥١ من جهة، ونشر الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية وشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ التي قضت بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع المتوترة في الساحة السياسية العراقية وتصاعد المطالبة بتأميم النفط، إذ خشيت شركات البترول الدولية أن حمى التأميم ستصل إلى الشعب والمعارضة في العراق على نطاق أوسع مما تم حتى الآن من جهة ثالثة، أجبرت تلك الشركات على الموافقة وعقد اتفاقية جديدة بالشروط التي طرحها الطرف العراقي تقريباً، وصادق عليها البرلمان العراقي بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٢، على أن يسري مفعولها من ١/١/١٩٥١. واعتمدت الاتفاقية الجديدة مبدأ المناصفة في الأرباح المتحققة من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي، إضافة إلى عدد من المسائل الأخرى، ومنها: أن يتمثل العراق بمندوبين في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث العراقية والموصل والبصرة، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وأن يوافق وزير الاقتصاد على تعيين الخبراء والفنيين الأجانب في الشركات الثلاث، وأن تؤسس الشركات مدارس تدريبية لتدريب العراقيين على المهن والنواحي الصناعية والفنية للنفط، وأن ترسل ٥٠ طالباً عراقياً سنوياً يدرسون على

٦ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق -دراسة سياسية اقتصادية - دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ١٥٠.

٧ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق -دراسة سياسية اقتصادية - المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

حساب الشركة في المعاهد والجامعات البريطانية. كما نجحت الحكومة العراقية في تثبيت بعض النصوص التي تضمنن للدولة العراقية دخلاً مالياً يساعد على تنفيذ المشاريع التي كانت تريد تنفيذها، بغض النظر عن طبيعة تلك المشاريع، حيث ورد النص التالي: "أن تتعهد الشركات منفردة ومجموعة بأَنْ حصة الحكومة العراقية لن تقل عن ٢٠ مليون دينار سنوياً خلال السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار خلال ١٩٥٥ وكل سنة تليها"^٨. ورغم ذلك فإن الشعب العراقي والمعارضة العراقية اعتبرت تلك الاتفاقية مجحفة بحق الشعب والاقتصاد العراقي، وهو ما تؤكدته بنود الاتفاقية عموماً، خاصة وأن تلك الشركات كانت قد ساهمت فعلاً بنهب شديد للموارد النفطية خلال الفترة السابقة بعد أن فرضت سعراً واطناً جداً للبرميل الواحد، أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. وفي العام ١٩٥٢ أنهت الحكومة العراقية امتياز شركة نفط خانقين وفق الاتفاق الموقع عليه من الطرفين في ٢٥/١٢/١٩٥١. وبموجب هذا الاتفاق "انتقلت مسؤولية إنتاج النفط من حقل النفط خانة وتكريره وتسويقه إلى الحكومة العراقية، كما انتقلت إلى الحكومة أيضاً كافة حقوق الشركة وموجوداتها في العراق على أن تستمر الشركة بإنتاج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية نيابة عن الحكومة العراقية لمدة عشر سنوات"^٩. وفي الفترة ذاتها "اشترت الحكومة بموجب هذا الاتفاق حقوق والتزامات شركة نفط الرافدين المحدودة أيضاً والتي استمرت بعمليات توزيع المنتجات النفطية حتى عام ١٩٥٩ عندما قامت الحكومة بإنهاء العقد المبرم بهذا الشأن وقامت بتأسيس "مصلحة توزيع المنتجات النفطية"^{١٠}. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨ كانت حسيمة استخراج وتصدير النفط الخام على النحو الآتي:

٨ المصدر السابق نفسه.

٩ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨. دار اللام. لندن. ١٩٨٩. ص ١٧.

١٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٧.

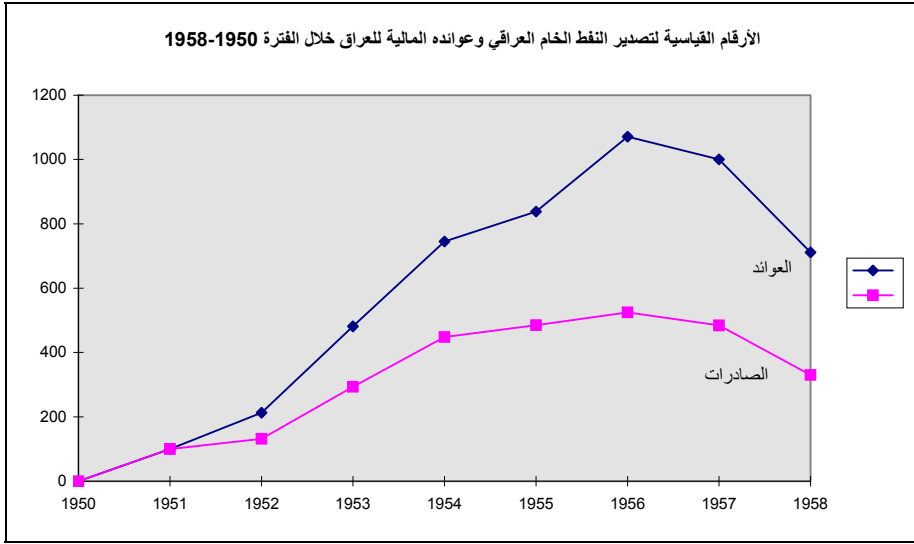
استخراج وتصدير النفط الخام العراقي والعوائد المالية للحكومة العراقية

خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨

السنة	العوائد المالية ألف د. عراقي	الكمية المنتجة/ ألف طن*	الكمية المصدرة / ألف طن*	الرقم القياسي لتطور العوائد	الرقم القياسي لتطور الصادرات
١٩٥٠	٦,٨٨٥	٦,٥٤٥	٦,٠٣٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٥١	١٤,٦٦٨	٥٥٤,٨	٧,٩٥٢	٢١٣,٠	١٣١,٨
١٩٥٢	٣٣,١٢٢	١٨,٥٤٨	١٧,٦٩٩	٤٨١,١	٢٩٣,٤
١٩٥٣	٥١,٢٥٨	٢٧,٧٤١	٢٧,٠١٤	٧٤٤,٥	٤٤٧,٨
١٩٥٤	٥٧,٧١٢	٣٠,١٥٠	٢٩,٢٧٣	٨٣٨,٢	٤٨٥,٣
١٩٥٥	٧٣,٧٤٣	٣٣,١٤٤	٣١,٦٤٤	١٠٧١,٠	٥٢٤,٦
١٩٥٦	٦٨,٨٥٩	٣٠,٨١٩	٢٩,١٦٢	١٠٠٠,٠	٤٨٣,٥
١٩٥٧	٤٨,٩٢٠	٢١,٥٧٧	١٩,٩٢٦	٧١٠,٥	٣٣٠,٣
١٩٥٨	٧٩,٨٨٨	٣٥,١٢٩	٣٣,٢٥٨	١١٦٠,٣	٥٥١,٤

Quelle: Zain Al-Abidin· Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. Anhang Nr. 10.

* أرقام إنتاج وتصدير النفط الخام وكذلك العوائد مقربة.



إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول والمخطط في أعلاه يساعد الباحث على تسجيل الملاحظات الأساسية التالية في ضوء الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها منطقة الشرق الأوسط حينذاك:

- كان إنتاج النفط العراقي في عام ١٩٥٠ منخفضاً جداً بالقياس إلى إمكانيات العراق الفعلية على التصدير من جهة وإمكانيات السوق الدولية على استيعاب المزيد من النفط الخام، إلا أن الشركات النفطية كانت تفضل تأمين تصدير كميات معينة منه للحفاظ على أسعار عالية للنفط عموماً تحقق لها أرباحاً عالية، خاصة وأنها كانت لا تدفع مبالغ عالية لأصحاب الأرض والنفط الفعليين لا في العراق فحسب، بل بالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط أيضاً. وكان هذا يعني أن البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له كانت تتحمل خسارة كبيرة، في حين كانت الشركات المهيمنة على النفط والمحتكرة له ولأسعاره تحقق الأرباح العالية على حساب المنتجين والمستهلكين للنفط.

- وبعد أن أممت حكومة د. مصدق الوطنية صناعة النفط في إيران في عام ١٩٥١ بالرغم من معارضة الشركات الأجنبية واحتجاجها الشديد، قررت شركات البترول

الاحتكارية الدولية مقاطعة النفط الإيراني، وبالتالي تقلص الإنتاج في إيران. ودفح هذا الواقع شركات النفط الأجنبية إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي للتعويض عن نفط إيران المتوقف. وأدى هذا إلى حصول قفزة كبيرة نسبياً في إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، في حين عانى الشعب الإيراني واقتصاده من عنت وتحكم تلك الشركات.

● وإذ عرف إنتاج وتصدير النفط العراقي في عام ١٩٥٦ أعلى مستوى له، فأُن عملية تأميم قناة السويس وما ارتبط بها من فعاليات سياسية احتجاجية على العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر، بما فيها انتفاضة عام ١٩٥٦ قد أدى إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي في عام ١٩٥٧. وتواصل هذا التراجع حتى نهاية عام ١٩٥٨.

● ويمكن من خلال هاتين الظاهرتين أن نتبين مدى ارتباط إنتاج وتصدير النفط الخام بالأحداث السياسية وبمصالح شركات النفط الأجنبية، إذ أنها كانت قادرة على التأثير المباشر على اقتصاد واتجاهات التنمية في البلدان المنتجة للنفط من خلال زيادة أو تخفيض الإنتاج والتصدير أولاً، وعبر رفع أو تخفيض أسعار النفط دولياً ثانياً، والتي كانت بدورها تعني زيادة أو تقليص العوائد المالية السنوية التي يمكن أن تتحقق لهذا البلد النفطي أو ذاك. وكانت مثل هذه السياسات تنعكس بشكل مباشر على اقتصاد البلاد وعلى التصنيع وتحديث الزراعة وتطوير الخدمات وعلى مستوى البطالة والتشغيل ومستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

● ويشير الجدول أيضاً إلى زيادة عوائد العراق المالية بشكل عام، وأنها كانت خاضعة، من حيث الزيادة أو الانخفاض لثلاثة عوامل، وهي:

- زيادة الإنتاج والتصدير السنوي
- وزيادة حصة العراق على أساس المناصفة في الأرباح
- وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أو انخفاضه أحياناً أيضاً.

وهي العوامل التي كانت تتحكم بها شركات النفط الأجنبية والأحداث السياسية في المنطقة والعالم.

وكانت الدلائل تشير إلى أن حاجة أوروبا والعالم للنفط الخام والغاز الطبيعي أخذت بالتنامي السريع سنة بعد أخرى. فوفق المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة نلاحظ ما يلي:

- "لقد استهلك العالم عام ١٩٣٨ نحو (٢٥٥) مليون طن من البترول. وازداد هذا الرقم إلى (٥٢٤) مليون طن في عام ١٩٥٠ ثم إلى (١٠٤٤) مليون طن عام ١٩٦٢، أي بزيادة أربعة أضعاف خلال خمسة وعشرين عاماً^{١١}.

- ازداد استعمال البترول في العالم حتى ارتفعت نسبته من مجموع الطاقة العالمية من (٩٪) عام ١٩٢٠ إلى (٣٦٪) عام ١٩٦٢، بينما انخفضت نسبة الوقود الصلب من (٨٥٪) عام ١٩٢٠ إلى (٤٥٪) عام ١٩٦٢^{١٢}. إن ارتفاع حاجة العالم للنفط الخام في أعقاب الحرب العالمية الثانية دفع الشركات إلى القيام بعدة إجراءات على الصعيد العالمي، شملت العراق بها أيضاً، وهي:

- زيادة التنقيب عن النفط الخام في مناطق جديدة من العالم، ومنها العالم العربي، ومنها ليبيا بشكل خاص.
- زيادة عدد الآبار المنتجة للنفط الخام في مختلف البلدان التي يتوفر فيها النفط.
- توسيع طاقات تصدير النفط الخام سواء أكانت موانئ وبواخر تحميل النفط أم أنابيب نقله.
- الموافقة على إعادة النظر بالاتفاقيات المعقودة مع البلدان المنتجة للنفط الخام وزيادة رؤوس الأموال الموظفة في مختلف مجالات صناعة النفط الاستخراجية.

١١ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٦٧. ص ١١.

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٠.

■ تأمين المزيد من احتياطات النفط المكتشفة في العالم، إذ كانت، على مستوى تقدير تلك الاحتياطات، تعتمد خطط التوسع في الصناعات البتروكيمياوية وغيرها، بعد إن أصبح النفط يشكل بديلاً ومصدراً أساسياً من مصادر الطاقة.

وفي الوقت الذي رفعت الشركات النفطية الثلاث من كميات النفط المستخرجة والمصدرة، تقلص عدد العاملين العراقيين في الشركة مع زيادة ملموسة أو تقلب في عدد العاملين الأجانب. ويقدم الجدول التالي واقع التغير في عدد العاملين في الشركات النفطية الثلاث العاملة في العراق.

تطور عدد العاملين العراقيين والأجانب في شركات النفط الاحتكارية الثلاث

خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٧

السنة	العاملين العراقيين		العاملين الأجانب		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٥٢	١٢,٣٣٤	٩٤,٤	٧٢٦	٥,٦	١٣,٠٦٠	١٠٠,٠
١٩٥٣	١١,٥٣٤	٩٣,١	٨٥٨	٦,٩	١٢,٣٩٢	١٠٠,٠
١٩٥٤	١١,١٠٠	٨٩,٦	٧٨٨	١٠,٤	١١,٨٨٨	١٠٠,٠
١٩٥٥	١١,٤١٤	٩٣,٥	٨٠٠	٦,٥	١٢,٢١٤	١٠٠,٠
١٩٥٦	١١,٧٣٣	٩٣,٤	٨٢٦	٦,٦	١٢,٥٥٩	١٠٠,٠
١٩٥٧	١١,٣٢٦	٩٣,٣	٨١٤	٦,٧	١٢,١٤٠	١٠٠,٠

قارن: تقارير ونشرات وزارة النفط العراقية. بغداد. ١٩٦٠.

ويستدل من هذا الجدول على أن الشركة قد خفضت من عدد العمال العراقيين العاملين لديها، إذ تراجع الرقم القياسي من ١٠٠ في عام ١٩٥٢ إلى ٩١,٨ في عام ١٩٥٨، في حين ارتفع الرقم القياسي للعاملين الأجانب، وهم في الغالب من الخبراء والفنيين الذين يتقاضون

أجوراً سنوية عالية جداً بالمقارنة مع العاملين العراقيين حتى من الخبراء والفنيين، من ١٠٠ إلى ١١٢,١ خلال نفس الفترة. ويؤكد هذا الاتجاه استخدام شركات النفط الاحتكارية تقنيات أكثر حداثة لرفع إنتاجية العمل وتقليص التكاليف، وخاصة تكاليف العمل الحي، أي أجور المشتغلين في الشركات الثلاث. وجاءت هذه الإجراءات بعد الاتفاقية التي عقدت في عام ١٩٥٢ واعتبرت نافذة المفعول ابتداءً من عام ١٩٥١، خاصة وأن الشركة قد تقلصت أرباحها بسبب المناصفة في الأرباح وأرادت أن تعوض ذلك من خلال زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف، خاصة وأن الحاجة للنفط الخام قد ارتفعت في أوروبا والعالم حينذاك. واعتبرت شركات النفط الدولية العراق أحد المصادر الأساسية لإنتاج وتصدير النفط الخام نظراً لتنامي الاحتياطي فيه. وبالتالي بدأت بالعمل على التوسع في مد خطوط أنابيب النفط وتوسيع ميناء البصرة. وبلغ رأس مال الشركات الثلاث الاسمي في عام ١٩٥٢ حوالي ١٠٩,٣ مليون باون إسترليني أو ما يعادل ٣٣٠ مليون دولار أمريكي تقريباً، وقدر الرأسمال الفعلي لها في تلك السنة بحدود ٩٠ مليون باون إسترليني أو ما يعادل ٢٧٠ مليون دولار أمريكي^{١٣}. وكان رأس مال الشركات الثلاث موزعاً على النحو الآتي:

توزيع رأس المال الاسمي للشركات البترولية في العراق في عام ١٩٥٢

الشركة	رأس المال (مليون باون)	النسبة المئوية إلى المجموع
شركة نفط العراق	٨٣,٥	٧٦
شركة نفط البصرة	١٢,٩	١٢
شركة نفط الموصل	١٢,٩	١٢
المجموع	١٠٩,٣	١٠٠

علاوي ، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. مصدر سابق. ص ٨٣. مأخوذاً من الخبر المالي: كارل أفرسن. السياسة المالية في العراق. بغداد. ١٩٥٤. ص ٩٣.

١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

أصبح قطاع النفط الخام المصدر الأساسي للدخل القومي في العراق وكون الجزء الأعظم من قيمة صادرات العراق، كما شكل تدريجاً النسبة العظمى من الموارد المالية الموجهة لعملية التنمية والميزانية الاعتيادية. ورغم الموارد المالية المتزايدة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن الموارد التي وجهت لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت محدودة جداً، مما دفع قوى المعارضة السياسية إلى ممارسة الضغط لاستخدام عوائد النفط الخام لأغراض التنمية. وإزاء إصرار المعارضة على مواقفها، إضافة إلى التقارير الفنية التي قدمها الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم الحكومة العراقية لتبيان وجهة نظرها حول واقع العراقي الاقتصادي وإمكانات تطوره اللاحق والطريق الذي يراد انتهاجه، وجدت الحكومة العراقية نفسها مجبرة على تأسيس مجلس يأخذ على عاتقه إعمار البلاد، سمي بـ "مجلس الإعمار"، الذي أنيطت به مسؤولية التنمية الاقتصادية في العراق^{١٤}. وبتشكيل هذا المجلس بدأت مرحلة جديدة من مراحل وضع المناهج الاستثمارية في العراق على طريقة المناهج الاستثمارية خلال فترة الثلاثينات والتي لم تجد نفعاً كثيراً حينذاك، ولكن تحت توجيه وإشراف خبراء أجانب وضعوا بجوار المدراء العاملين العراقيين في الدوائر الفنية لمجلس الإعمار، وفيما بعد، مجلس ووزارة الإعمار. وقبل الخوض بسياسة مجلس الإعمار يمكننا بلورة الخصائص التي ميزت اقتصاد النفط في العراق حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨ بالنقاط التالية:

أولاً: كان اقتصاد النفط الخام خاضعاً لشروط الامتيازات التي تم تعديلها عام ١٩٥٢ من جهة، ولمصالح شركات النفط الدولية العاملة في العراق من جهة أخرى. وهي التي كانت

١٤ في عام ١٩٥٠ أصدر مجلس النواب العراقي قانوناً بتشكيل مجلس الأعمار أنيطت به مسؤولية وضع البرامج الاستثمارية لتطوير الاقتصاد العراقي. واعتمد مجلس مبدأ تقسيم موارد النفط المالية إلى ٧٠٪ لأغراض إعمار البلاد اقتصادياً و٣٠٪ منها لأغراض الميزانية الاعتيادية. ووضعت نسبة الـ ٧٠٪ تحت تصرف مجلس الإعمار.

تتحكم في رسم سياسة استخراج وتصدير وتسعير النفط الخام قبل وبعد تعديل الامتيازات الثلاثة.

ثانياً: وفي ضوء تلك السياسة لعبت شركات النفط الدولية دوراً أساسياً في التحكم بمقدار دخل العراق السنوي من إيرادات النفط الخام المصدر، إذ كان في مقدورها تقليص أو رفع كمية النفط الخام المصدر سنوياً، وبالتالي تقليص أو رفع حصة العراق المالية التي أصبحت منذ عام ١٩٥١ ٥٠٪ من الأرباح. ويعتبر الاقتصاد العراقي بسبب ذلك مكشوفاً على الاقتصاد الدولي يمكنه التأثير فيه سلباً أو إيجاباً، وكانت الحصيلة بالمحصلة النهائية سلبية. وبسبب تحكمها بسياسة تصدير النفط الخام فقد كانت إيرادات العراق السنوية رغم نموها قليلة بالقياس إلى ثلاثة معايير، وهي إمكانيات التصدير الفعلية المتوفرة في العراق. حاجة السوق الدولية لمزيد من النفط الخام، حاجة العراق لمزيد من الموارد المالية لأغراض التنمية الاقتصادية والبشرية، وتأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين عن العمل والذين بلغ عددهم في منتصف الخمسينات أكثر من ٨٣٦,٠٠٠ نسمة، أو ما يزيد على ٥٥,٢٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل والمعروضة في سوق العمل^{١٥}.

ثالثاً: ولعبت سياسة الاحتكارات النفطية منع العراق عملياً من تطوير صناعاته النفطية، في ما عدا تكرير النفط وبحدود ضيقة جداً، في حين منعه من تطوير صناعات بتروكيماوية مستفيداً من نفطه وغازه الطبيعي، الذي كان يحرق في الفضاء دون أدنى مبرر. وكان في مقدور الصناعات النفطية أن تشكل قاعدة أساسية للصناعة الوطنية والتنمية الشاملة في العراق.

رابعاً: رغم التحسن الذي فرضته الحكومة العراقية على شركات النفط الاحتكارية لزيادة عمليات التنقيب واستكشاف النفط الخام والحفريات، فأنها بقيت محدودة بالقياس إلى الإمكانيات الفعلية لاكتشاف المزيد من احتياطي النفط. وهذا العامل، إضافة إلى تطوير

١٥ بالوك، ت د. سياسة التنمية الاقتصادية في العراق. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٥٨. جدول رقم ١٥. ص

نسبي للتقنيات المستخدمة في استخراج وتصدير النفط الخام، فقد تم تسريح عدد كبير من المشتغلين لدى تلك الشركات. وقد تطرقنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

خامساً: وكان لهذه الظواهر السلبية عموماً تأثيرها الملحوظ على عدد من المؤشرات الاقتصادية، ومنها مقدار السيولة النقدية في الأسواق العراقية ولدى السكان، وضعف القدرة على توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات الإنتاجية والخدمات العامة في الاقتصاد العراقي، وضعف نمو الطبقة العاملة والبرجوازية الصناعية المحلية، إضافة إلى استمرار تأثير العلاقات الفلاحية والمجتمع الريفي على علاقات المدينة. ورغم وجود اقتصاد نفط خام متطور نسبياً في العراق، فقد كان هذا الاقتصاد معزولاً كلياً عن الاقتصاد الوطني، في ما عدا انسياب موارد النفط الخام إلى الدخل القومي وخزينة الدولة السنوية. وبالتالي لم يستطع هذا القطاع أن يلعب دوره في تطوير الوحدة الضرورية والمهمة في عملية إعادة الإنتاج أو تأمين التنسيق بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، بل استمر هذا الاقتصاد يشارك في تعميق تبعية العراق للاقتصاد الدولي وإعادة إنتاج التخلف في البلاد.

سادساً: إن أسلوب تعامل الشركات النفطية العالمية مع الحكومة والمجتمع العراق من جهة، وسياسات حكومات تلك البلدان ذات العلاقة بتلك الشركات إزاء العراق من جهة أخرى، أديا إلى تعميق الخلافات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحولها إلى نزاعات حادة تميزت بالتعننت والقسوة، مما عمق الرؤية المناهضة لحكومات الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها الاحتكارية وسياساتها في العراق والتي تسببت في ممارسة العنف من جانب الحكم والقوى الأجنبية المساندة له، والعنف المضاد من جانب المجتمع. ولم تكن سياسة العنف هذه تتجلى في مجال النفط فقط، كما حصل في إضرابات عمال النفط أو في أحداث غاورياغى في كركوك، بل وفي مجال الموانئ في البصرة، حيث كانت بريطانيا وشركاتها تتحكم فيها، أو في مجال السكك الحديدية، وخاصة في بغداد، حتى قال فهد عن تحكم السيد سمث مدير عام السكك الحديدية والبريطاني الجنسية بحكومات العراق ما يلي: "الحكومات العراقية طيارات ورقية خيوطها بيد سمث وآل سمث". لقد

كانت الرغبة في جني أقصى الأرباح من جانب الشركات الاحتكارية الأجنبية في العراق قد غابت عن أنظار الرأسماليين الكبار الأوضاع المساوية التي كانت تعيش فيها الفئات الكادحة والفقيرة في العراق ومنعتهم عن رؤية مصالح الشعوب الأخرى وحاجتها أيضاً للموارد المالية لتغيير وتطوير حياتها، مما ساهم في تعميق التناقض ولم يمنح الفرصة لتعايش سلمي بينها وبين المجتمع أو حل المعضلات القائمة بأليات ديمقراطية، إذ أنها مسخت دستور البلاد وفرضت قوانين مخرقة بالدستور والحياة الحرة والديمقراطية على المجلس النيابي العراقي والحكومة بهدف حماية مصالحها في العراق. وهذه الظاهرة اتخذت أبعاداً سياسية عميقة إضافة إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

سابعاً: لقد سعت شركات البترول العالمية التي احتكرت استخراج وتصدير نפט العراق إلى تكريس الانفصال الفعلي بين صناعة استخراج النفط الخام والاقتصاد الوطني العراقي، وخاصة القطاع الصناعي التحويلي. فلم تعد هناك علاقة بينهما إلا في حالتين، وهما:

- الاستفادة من الإيرادات المالية لعمليات تصدير النفط الخام السنوية.
- استخدام جزءٍ ضئيل من النفط الخام في عمليات تكرير النفط في المصافي العراقية التي كانت تحت إدارة شركات النفط الاحتكارية.

وكان هذا الواقع يقود إلى العواقب التالية:

- استنزاف كميات كبيرة من إيرادات النفط الخام المالية السنوية لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية التي تغطي حاجات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية من البلدان الرأسمالية المتطورة وخاصة بريطانيا العظمى بسبب حصرها التجارة الخارجية العراقية بها استيراداً وتصديراً تقريباً. وبالتالي كانت كمية غيرة من تلك الموارد المالية تعود إلى المصدر الذي دفعها إلى العراق بسبب استيراده للنفط الخام عن صادراته السلعية.

- تعطل قدرة العراق على تحقيق التراكم الرأسمالي في الصناعات المرتبطة باستخدام النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية في التصنيع المحلي. والذي بدوره يحرم العراق من تحقيق الفائض الاقتصادي المنشود في القطاعات الصناعية مثل الصناعة البتروكيمياوية، وما ينجم عنها من إغناء الثروة الوطنية.
- تعطل القدرة على تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وعدم مشاركة هؤلاء في إنتاج الدخل القومي بل في استهلاكه.
- عدم توفير فرص جديدة لتطوير تلك المشاريع الاقتصادية التي ترتبط بتطور وتوسع عملية التصنيع مثل إقامة المشاريع الثانوية التي تستوجبها عمليات تصنيع النفط الخام كمادة أولية وفتح الطرق وبناء دور السكن والمستوصفات أو المدارس وتوسيع السوق الداخلي، بسبب توفر العمال والمستخدمين الذين يتقاضون أجوراً ورواتب شهرية، إذ بها يمكنهم الصرف على متطلباتهم اليومية.
- وتكون نتيجة هذه الحالة استمرار بنية الاقتصاد الوطني دون تغيير وكذلك البنية الاجتماعية وما يرتبط به من نتائج أخرى مثل مستوى الوعي الاجتماعي والجوانب الحضارية الأخرى للمجتمع المدني.

المبحث الثاني: سياسة مجلس الإعمار

اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداءً من عام ١٩٥٠ حتى سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨ أسلوب وضع المناهج الاستثمارية لعدة أعوام يتضمن كل منهاج منهاجاً على تخصيصات مالية لإقامة مشاريع اقتصادية تدخل ضمن ملكية الدولة. وخلال الفترة المذكورة تم وضع ثلاثة منهاج استثمارية بلغت تخصيصاتها الإجمالية ٩٤٣,٧ مليون دينار عراقي، في حين بلغ مجموع المصروف منها فعلاً ١٩٨,٦ مليون دينار فقط، أي ما يعادل ٢١,٤٪ من مجموع التخصيصات. إلا أن هذه الصورة تبقى مشوشة لأن العديد من المشاريع الاقتصادية كانت تتداخل تخصيصاتها المالية بحيث تبدو مضاعفة، في حين أن

جميع ما خصص فعلاً خلال الفترة المذكورة، أي بين عام ١٩٥١، وهو عام بداية المنهاج الأول حتى نهاية عام ١٩٥٨، تقدم الصورة التالية: بلغت التخصيصات الفعلية ٣٧٨,٤ مليون دينار عراقي، والمصروف الفعلي منها بلغ ٢٢٥,١ مليون دينار عراقي، أي أن نسبة الصرف إلى التخصيصات بلغت ٥٩,٥٪. وهي صورة أكثر واقعية ومطابقة للحقيقة. وجدير بالإشارة إلى أن نسبة الصرف لا تعني في الواقع نسبة التنفيذ الفعلي للمشاريع، إذ غالباً ما كان التنفيذ للمشروع يتخلف كثيراً وتتغير التكاليف بفعل التأخير، وبالتالي تكون صورة التنفيذ أدنى بكثير من صورة الصرف الفعلي على تلك المشاريع. ويمكن للجدول التالي أن يمنحنا صورة واضحة عن السياسة الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة خلال فترة الخمسينات من الحكم الملكي-الإقطاعي.

خلاصة التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية على تنفيذ مشاريع المناهج
الاستثمارية في العراق موزعة حسب القطاعات الاقتصادية وبملايين الدنانير العراقية

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٩٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	القطاعات
								الزراعة:*
٢٩,٥	٢٦,٦	٢٧,٠	١٤,١	١٦,٣	١٥,٠	١٠,٦	٤,٢	التخصيص ١
١٣,٥	١٤,٢	١٣,٦	١٢,٩	٩,٨	٦,٢	٢,٨	١,١	المصرف ٢
٤٥,٨	٥٣,٤	٥٠,٤	٩١,٥	٦٠,١	٤١,٣	٢٦,٤	٢٣,٤	نسب ١:٢
								الصناعة:*
١١,٠	١٦,٠	١٧,٠	٤,١	٦,٠	٥,٠	٣,٠	-	التخصيص ١
١١,٩	٨,٦	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٠,٥	-	-	الصرف ٢
١٠٨,٢	٥٣,٨	٢٩,٤	٧٠,٧	٢٣,٣	١٠,٠	-	-	نسبة ١:٢
								النقل:*
٣٢,١	٢٩,٣	١٧,٧	١٤,١	٥,٢	٤,٧	٣,٨	٢,١	التخصيص ١
٩,٦	١٤,٢	١١,١	٩,٩	٤,٩	٢,٢	٢,٣	٠,٩	الصرف ٢
٢٩,٩	٤٨,٥	٦٢,٧	٧٠,٢	٩٢,٥	٤٦,٨	٦٠,٥	٢٤,٩	نسبة ١:٢
								المباني:*
٢٦,٩	٢٨,٩	٢٠,٢	١٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,١	٢,٥	التخصيص ١
١٦,٦	١٩,٨	١٢,٧	٥,٥	٣,٨	٣,١	٢,٤	١,١	الصرف ٢
٦١,٧	٦٨,٥	٦٢,٩	٣٨,٥	٩٧,٤	٨٣,٨	٧٧,٤	٤٤,٠	نسبة ٢:١
								الإجمالي:
٩٩,٥	١٠٠,٨	٨١,٩	٤٦,٦	٣١,٥	٢٨,٤	٢٠,٥	٩,٢	مجموع ١
٥١,٦	٥٦,٨	٤٢,٤	٣١,٢	٢٠,٥	٠,١٢	٧,٥	٣,١	مجموع ٢
٥١,٩	٦٥,٣	٥١,٧	٦٦,٧	٦٥,٨	٤٢,٣	٣٦,٦	٣٣,٧	نسبة ١:٢

المصدر: قارن: هاشم، جواد د. وآخرون. تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠. الجزء الأول. وزارة التخطيط. ص ٢٦٨. * الزراعة: وتشتمل هذه الفقرة على الري والبزل واستصلاح الأراضي. الصناعة وتشتمل هذه الفقرة على الصناعة والتعدين والطاقة. النقل: وتشتمل هذه الفقرة على النقل والمواصلات والتخزين. المباني: وتشتمل هذه الفقرة على المباني والإسكان.

(١) = التخصيصات، (٢) - المصروفات.

إلى ماذا تشير أرقام هذا الجدول؟ إنها تشير وباختصار شديد إلى طبيعة سياسة الدولة حينذاك. حيث كان الإهمال التام للقطاع الصناعي أولاً، وعندما اضطرت تحت وطأة الضغط السياسي أن تخصص بعض الموارد له، كان الحد الأدنى من نصيب في التخصيص وقل من ذلك في التنفيذ ثانياً. ففي الوقت الذي وجهت الحكومات المتعاقبة ٥١,١ مليون دينار لأغراض التصنيع صرفت منه ١٩ مليون دينار لا غير أي بحدود ٦,٦٪ من مجموع التخصيصات و ١١,٣٪ من مجموع ما صرف على تنفيذ مشاريع المناهج الاستثمارية و ٣٧,٢٪ تقريباً من مجموع ما خصص للتصنيع. وحظي قطاع النقل ببعض الاهتمام بسبب التخلف الشديد في هذا القطاع على مستوى البلاد وحاجة الشركات الأجنبية الماسة له، كما كان فصل الصرف على المباني مرتفعاً بسبب إقامة العديد من المباني الحكومية مثل الوزارات والمنشآت المختلفة. وحضت الزراعة باهتمام نسبي، إلا أن التنفيذ ذاته لم يكن عالياً. ولكن الأهم من كل ذلك بالنسبة للإجابة عن السؤال السابق تتلخص في الملاحظات التالية:

• إن المناهج الاستثمارية العراقية، سواء تلك التي وضعت في الثلاثينات أم التي وضعت في الخمسينات، لم ترتبط بدراسات اقتصادية واجتماعية معمقة تأخذ بالاعتبار ما يلي:

١. إمكانيات العراق المادية والبشرية، وخاصة الموارد الأولية المتوفرة في البلاد، ومنها: النفط الخام والغاز الطبيعي، الكبريت والفوسفات على نحو خاص، إضافة إلى المحاصيل والمنتجات الزراعية التي يمكن أن تتطور في العراق وتساهم في تنمية صناعات زراعية مهمة.

٢. حاجات العراق الفعلية للمشاريع الاقتصادية الصناعية منها والزراعية، وكذلك البنية التحتية التي يصعب تنمية القطاع الصناعي والزراعي بدونها.

٣. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وأهمية ربط التعليم بقضايا التنمية المباشرة، وخاصة الدراسات أفنية والمهنية الصناعية والزراعية.

٤. إهمال الربط العضوي بين عملية التنمية الوطنية والتجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، وقد برز هذا بشكل واضح في الموقف من وجود النفط الخام وإهمال حقيقي أو حتى عدم التفكير بإقامة وتطوير صناعات بتروكيماوية في مناطق استخراج وتصدير النفط الخام في كركوك أو في البصرة أو في مناطق أخرى من العراق.

• في ضوء هذه الحقيقة لم تكن هناك رؤية واضحة لواضعي السياسة الاقتصادية العراقية عن العلاقة الضرورية التي يفترض أن تكون قائمة بين السياسة الاقتصادية الجارية وذات المدى المتوسط والبعيد، كما لم يكن هناك أي تنسيق بين المشاريع الصناعية والزراعية أو بينهما وبين النقل والمواصلات. فالمشاريع كانت عفوية ودون أن تكون قد وضعت لها جدوى اقتصادية.

• وارتبط هذا الواقع بغياب أجهزة فنية متخصصة في مجالات الإحصاء والبرمجة الاقتصادية وواعية لمهمات التنمية المطلوبة. ولم يكن للخبراء الأجانب العاملين في العراق مصلحة في وضع برامج تساهم في تقدم العراق الصناعي والزراعي، إذ كان لمثل هذا التقدم تأثير سلبي على دور شركات بلدانهم التجارية في الاستفادة من السوق العراقي لتسويق سلعهم المصنعة واستمرار العراق بتصدير نفته الخام. وكان أغلب الأجانب العاملين في

العراق من بريطانيا والقليل القادم من بلدان أخرى خاضع للتوجيهات البريطانية في هذا الصدد.

● لقد بلغت إيرادات العراق من النفط الخام خلال السنوات الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨ حوالي ٤٢٨,٢ مليون دينار عراقي. صرف منها على أغراض المشاريع الداخلة في المناهج الاستثمارية مبلغاً قدره ١٩٨,٦ مليون دينار فقط، أي ما نسبته ٤٦,٤٪ فقط، في حين وجهت العوائد المتبقية لأغراض الميزانية الاعتيادية، ومنها الإدارات المحلية والوزارات والشرطة والجيش والأمن والسلك الخارجي .. الخ. ومنه يبدو أن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، لم تفرط بأكثر من ٥٣٪ من عوائد النفط الخام في مجالات غير إنتاجية واستهلاكية وبذخية فحسب، بل وأنها لم توفر من موارد الدولة الأخرى، بما فيها الضرائب والجمارك وغيرها، ما يمكن توجيهه صوب عملية التنمية الوطنية.

● ولم تحظ سياسة الدولة الاقتصادية بتأييد الشعب، إذ أنها لم تكن تطرح عليه للمناقشة بشأنها، كما أنها لم تكن موجهة بشكل خاص صوب تنمية المشاريع التي تهم مصالح البلاد والتي تساهم في تقليص البطالة التي تعاني منها كثرة من القوى العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه. حتى أن مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي التي كانت تقوم بها الحكومة، كانت موجهة بالأساس في صالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وأغنياء الريف، في حين لم يستفد منها الفلاح الكادح مباشرة. وفي الوقت الذي كان الإقطاعي والملاك الكبير لا يدفع للدولة تعويضاً عن الأموال التي صرفتها على مشاريع الري والبزل، كان على الفلاح في الوقت نفسه أن يدفع من حصته من الحاصل نسبة معينة لصالح هؤلاء بسبب استخدامه للمياه. وكانت الدولة تقيم بعض المشاريع الصناعية لا بهدف الاحتفاظ بها، بل بهدف بيعها بعد مرور فترة الخطر واحتمال حصول خسارة، أي بيعها إلى القطاع الخاص بعد بدء نشاطها والتيقن من تحقيقها الأرباح المناسبة. كان رئيس مجلس الأعمار حينذاك يعتبر مثل هذه السياسة تشكل جزءاً من وظيفة مجلس الإعمار، وكذلك جزءاً من وظيفة البنك الصناعي لا غير.

• اعتمدت المناهج الاستثمارية في العراق على عوائد النفط الخام بشكل كامل دون الأخذ بالاعتبار احتمال توقف النفط الخام عن التصدير لأي سبب كان، وبشكل خاص من جانب شركات النفط الاحتكارية التي كانت تمارس مختلف الضغوط لتحقيق مصالحها. وقد نشأت عن هذا الواقع تبعية اقتصادية شديدة لاقتصاد صناعة استخراج النفط الخام الأجنبية في العراق التي شكلت نسبة عالية من قيمة الصادرات العراقية. وبالتالي لعب النفط دوراً أساسياً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في العراق. ولعبت السياسة الاقتصادية لهذه الفترة دورها الملموس في تعميق الطابع الكولونيالي الوحيد الجانب في تطور الاقتصاد الوطني، اقتصاد يعتمد على النفط الخام في تكوين النسبة العظمى من الدخل القومي، واقتصاد يعتمد على زراعة متخلفة ما تزال تمارس الأساليب البالية التي تعود إلى القرون الوسطى في الزراعة والإنتاج الزراعي. وقد ترك هذا أثره الواضح على معدلات الإنتاجية وحجم الإنتاج الإجمالي والدخل المتحقق منه في الزراعة، وكذلك على نوعية الإنتاج وحجم التشغيل في الريف. واستنتج الدكتور محمد سلمان حسن بصواب عندما كتب في أعقاب الثورة عام ١٩٥٨، إذ كان يعمل قبل الثورة موظفاً في مجلس الإعمار، يقول: " .. فألغي مجلس الإعمار الذي اتصفت مشاريعه في العهد الماضي، بإجماع الآراء التي تمثل فئات الشعب المختلفة وإجماع آراء الخبراء العراقيين والأجانب، بانعدام عنصر التخطيط واستفحال عدم التوازن بين تلك المشاريع"^{١٦}. ويبدو مفيداً أن نتبين مدى تأثير تطور الاقتصاد العراقي في أكثر وأهم قطاعاته على حياة وحاجات المجتمع.

١٦ حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٦٦. ص ٢٤٤.

المبحث الثالث

القطاع الصناعي التحويلي

لم تحظ الصناعة الوطنية بالعناية المطلوبة ولم تحقق تطوراً ملموساً طيلة سنوات الحكم الملكي في العراق. إذ بقي القطاع الخاص ضعيفاً وعاجزاً عن توفير التراكمات المالية الضرورية لعملية التصنيع، كما لم يساهم المصرف الصناعي بشكل فعال في توفير القروض المالية الضرورية تحت تصرف الصناعيين المحليين للتنمية الصناعية. ولهذا توقع البعض أن يلعب مجلس الإعمار الذي تأسس عام ١٩٥٠، وكذلك وزارة الإعمار التي تأسست وفق القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ دوراً أكبر في عملية التنمية الصناعية، خاصة وأن هذا القانون قد أقر مبدأ تقسيم عوائد العراق من استخراج وتصدير النفط الخام إلى نسبة ٧٠٪ تخصص لأغراض التنمية الاقتصادية ضمن مشاريع مجلس ووزارة الإعمار، و٣٠٪ تخصص لأغراض الميزانية الاعتيادية. وأصبح رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي لمجلس الإعمار، في حين أصبح وزير المالية ووزير الإعمار وسبعة من المتخصصين أعضاء في المجلس. واحتل وزير الإعمار مركز سكرتير عام المجلس^{١٧}. ويمكن أن يعتبر تأسيس هذا المجلس البداية الفعلية لنشوء قطاع الدولة الاقتصادي، إلى جانب مؤسسات اقتصادية أخرى.

١. قطاع الدولة في الصناعة

شارك عدد من المؤسسات الحكومية العراقية، وبهذا القدر أو ذاك، في تنمية القطاع الصناعي الحكومي في العراق، رغم أن السياسة الحكومية كانت تستند إلى رؤية رافضة لوجود قطاع حكومي في النشاط الاقتصادي عموماً، وإلى كون العراق بلداً زراعياً يفترض أن يركز على الزراعة ويبتعد قدر الإمكان عن الصناعة، إلا في الحالات الضرورية ومن خلال

17 Hamoud, Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 10.

القطاع الخاص، وأن الاقتصاد العراقي يفترض أن يستند إلى نشاط القطاع الخاص باعتباره أساس التنمية والإعمار في البلاد، مع إمكانية قيام مشاريع اقتصادية مختلطة بهدف تشجيع القطاع الخاص على التوظيف، ثم بيع حصة الدولة لصالح القطاع الخاص بعد نجاح المشاريع الاقتصادية وبدء تحقيقها للأرباح، لمساعدة القطاع الخاص على تجنب الخسائر وتأمين إمكانية تحقيق التراكمات الرأسمالية ممن جانب القطاع الخاص. وتجلت هذه الرؤية السائدة في نشاط الدولة في موقف الدولة من نشاط المصرف الصناعي، إذ كتب عبد الرحمن الجليلي، وكان في حينها نائباً لرئيس مجلس الإعمار، بهذا الصدد يقول: " .. وأن كانت سياسة زيادة مساهمة المصرف في المشروعات الناجحة القائمة لا تعتبر في رأينا من أغراض المصرف لأن معنى ذلك أنه يهدف إلى الحصول على أرباح ثابتة وهو ما لا يدخل في الأصل في أغراض المصرف التي تنصب على توسيع الصناعة ودفع الناس لتكوين مختلف الصناعات الجديدة، أما الربح فإنه في الواقع يجب أن لا يدخل في حساب المصرف. وإذا كان من الضروري احتفاظه ببعض رأس المال مستغلاً في مشروعات مربحة فذلك لتغطية الخسارة التي يمكن أن تحدث في المشروعات الأخرى أو تغطية النفقات الإدارية ونفقات الدراسات"^{١٨}. ولا شك في أن دور المصرف الصناعي يتمثل في تنشيط إقامة المشاريع الصناعية ومنح القروض بفوائد مناسبة لضمان زيادة التراكمات الرأسمالية في الصناعة وتحقيق الأرباح، إذ بدونها لا يمكن تنمية التراكمات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، كما كان من بين أهداف المصرف تنمية دور الدولة في القطاع الصناعي من خلال تقديم نماذج ناجحة ومحققة لأرباح مناسبة، بحيث تشجع على زيادة التوظيفات في الصناعة. ومع ذلك فقد وجدت في العراق في بداية الخمسينات عدة جهات كانت تهتم بشؤون قطاع الدولة الصناعي، وهي:

- مجلس الإعمار ووزارة الإعمار.

١٨ الجليلي، عبد الرحمن د. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥. ص ٧٦/٧٧.

● البنك الصناعي الذي تأسس في عام ١٩٤٠ وفق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠، ولكن نشاطه الفعلي لم يبدأ سوى عام ١٩٤٧ وفق القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٤٧، حيث بدأ بمنح القروض أو المشاركة في رأس مال بعض المشاريع الصناعية.

● اتحاد الصناعات العراقي.

● دائرة الشؤون الصناعية في وزارة الاقتصاد العراقية.

● مصلحة المنتجات النفطية التي تركز نشاطها على تطوير صناعة تكرير النفط الخام وتسويق منتجاته.

انصبت جهود هذه المؤسسات، وفق سياسة الحكومة العراقية، على إقامة المشاريع الصناعية الاستهلاكية الخفيفة بشكل عام، إضافة إلى تنمية صناعات الأسمنت من جانب مجلس الإعمار لارتباط ذلك بمشاريع الري والبزل وإقامة السدود والخزانات المائية حينذاك، كما تركزت اتجاهات النشاط لهذه المؤسسات في:

■ إقامة مشاريع تابعة كلية لقطاع الدولة.

■ إقامة مشاريع صناعية برأسمال مختلط حكومي وخاص محلي.

■ تقديم القروض المالية لإقامة المشاريع الصناعية، سواء أكانت خاصة أم مختلطة من جانب المصرف الصناعي.

تركزت جهود مجلس الإعمار ووزارة الإعمار على إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨، تم إنجاز ثلاثة منها قبل وقوع ثورة تموز عام ١٩٥٨، كما استمر العمل بخمسة مشاريع أخرى أنجوت في أعقاب الثورة. وكانت المشاريع الثلاثة المنجزة هي مشروع إنتاج الإسمنت في سرجنار في السليمانية، ومشروع الغزل والنسيج في الموصل، ومشروع الإسفلت في القيارة في الموصل. أما المشاريع الصناعية التي أنجزت فيما بعد فكانت مشروع السكر في الموصل، ومشروع المنتجات القطنية في الهندية،

19 Hamoud, Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968.

ومشروع الإسمنت في حمام العليل في الموصل، ومشروع السجاير في السليمانية، ومشروعات إنتاج الطاقة في أبو دبس وبغداد والنجيبية ..، وتم إنجاز هذه المشاريع في أوائل الستينات.

وكان نشاط الدولة الصناعي قد تركز قبل ذلك على مجالين أساسيين بالنسبة للاقتصاد العراقي، وهما قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية، ومصافي النفط الخام. فحتى عام ١٩٥٨ كان القطاع الحكومي يمتلك مشاريع مهمة لإنتاج الطاقة الكهربائية لأغراض التنوير أو لتزويد المنشآت الاقتصادية بالطاقة الضرورية. إلا أن تلك المحطات الكهربائية كانت محلية وذات طاقة إنتاجية محدودة وصغيرة، وكانت تابعة للبلديات، ولم تكن هناك محطات مركزية، إلا أن مجلس الإعمار كان قد بدأ بإقامة المحطات الجديدة لإنتاج الطاقة وتزويد المناطق العراقية المختلفة بالكهرباء في كل من أبو دبس وبغداد والنجيبية. فقد وجد في العراق ١٤ محطة لإنتاج الطاقة المحلية في مراكز المدن العراقية، إضافة إلى عدد من الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في العراق، التي بلغت طاقة إنتاجها ٧٠٪ من إجمالي إنتاج الطاقة في العراق^{٢٠}. وعلى العموم فقد وجدت في العراق حتى عام ١٩٥٤ ٤٩ منشأة لإنتاج الطاقة الكهربائية، بلغ مجموع العاملين فيه ١٣٥٩ شخصاً، كما كان هناك ٢٢ منشأة تنتج الكهرباء وتزود السكان بالماء أيضاً، بلغ عدد العاملين فيها ١٣٨٤ شخصاً. وفي ضوء التطور النسبي الذي شهدته الصناعة الوطنية وانتشار نسبي لاستخدام الكهرباء في المدن العراقية، أمكن تسجيل زيادة ملموسة في الساعات الإنتاجية لمحطات الموجودة وإنتاج الطاقة فعلاً في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨. ففي الوقت الذي بلغت السعة الإنتاجية ٣٩٤,٢٠٠ ألف كيلوات/ ساعة في عام ١٩٥١، ارتفعت في عام ١٩٥٨ إلى ٨٤٠,٠٨٤ كيلوات/ ساعة. وارتفع إنتاج خلال ذات الفترة من ١٦٤,٩٠١ إلى ٦٢٠,٠٧٤ كيلوات/ ساعة موزعاً على الاستخدام الصناعي والتنوير السكاني بتناسب متقارب ١:١

20 Zain Al-Abidin, Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 76.

تقريباً في عام ١٩٥١، إلى تناسب بلغ أكثر من ١:١,٥ لصالح الاستخدام الصناعي في عام ١٩٥٨.

امتلك العراق حتى عام ١٩٥١ مصفى واحداً لتكرير النفط هو مصفى الوند في خانقين الذي اشتراه من شركة نفط خانقين، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق. وكانت القوى السياسية المعارضة للحكومة تضغط دوماً باتجاه زيادة عمليات تصنيع النفط الخام في العراق بدلاً من تصدير الكمية الكبر منه. ولكن هذه الرغبة كانت تصطدم باستمرار بموقف حازم من شركات النفط الأجنبية التي كانت تريد الاحتفاظ بذلك لاقتصادياتها من جهة، وإبقاء الأسواق المحلية مفتوحة لمنتجاتها النفطية، إضافة إلى خشيتها من نمو جديد في البنية الطبقيّة في المجتمع العراقي. ولكن تشكيل مصلحة المنتجات النفطية وتسليمها مسؤولية إدارة مصفى الوند وشركة نفط خانقين مسؤولية التفكير بمشروعات جديدة لتكرير النفط الخام. وظهرت في العراق تدريجاً منشآت صناعية جديدة لتكرير النفط الخام، إضافة إلى المنشأة القديمة. ويظهر الجدول في أدناه عدد هذه المشاريع في نهاية عام ١٩٥٨.

منشآت مصافي النفط العراقية

عدد العاملين	طاقة الإنتاجية /مليون ال طن	رأس المال د. عراقي	سنة التشغيل	الموقع	المصفى
نهاية ١٩٥٨	٠,٥٠	١,٠	١٩٢٧	خانقين	الوند
٣٤٠	٠,٤٠	٢,٢	١٩٥٥	الموصل	القيارة
*١١٥٣	٢,٦٥	٢٣,٧	١٩٥٥	بغداد	الدورة
٠م.غ	٠,٢٥	٠,٤	١٩٥٢	البصرة	المفتية
	٣,٧٥٠	٢٧,٣			٤ مصافي

Zain Al-Abidin, Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 104.

* ١٠٠٠ مشتغل عراقي و ١٥٣ خبير وفني أجنبي. ** غير متوفر.

النشاط المالي للمصرف الصناعي في العراق ١٩٤٩-١٩٥٦

النسبة المئوية للقروض	القروض الممنوحة د.ع.	النسبة المئوية للمشاركة برأس المال	المشاركة في رأس المال د.ع.	إجمالي رأس المال د.عراقي	السنة
٢٤,٩	١٤٨,١٣٢	٧٥,١	٤٤٦,٦٥٠	٥٩٤,٧٨٢	١٩٤٩
٣١,٦	٢١٩,٠٦٨	٦٨,٤	٤٧٣,٤٩٠	٦٩٢,٥٥٨	١٩٥٠
٣١,٦	٢١٩,٠٦٨	٦٨,٤	٤٧٣,٤٩٠	٦٩٢,٥٥٨	١٩٥١
٢٧,٣	٢٣٦,٠٦٩	٧٢,٧	٦٢٩,٢٧٣	٨٦٢,٣٤٢	١٩٥٢
٤٥,٥	٨٣٠,٧٧٦	٥٤,٥	٩٩٥,٢٨١	١,٨٢٦,٠٥٧	١٩٥٣
٥٢,٢	١,٢٤٥,٠٦١	٤٧,٨	١,١٣٩,٠٣١	٢,٣٨٤,٠٩٢	١٩٥٤
٨,٥٣	١,٨٩٨,٥١٣	٤٦,٢	١,٦٣١,٤٨١	٣,٥٢٩,٩٩٤	١٩٥٥
٨,٥٦	٢,٢٠٢,٤٣٠	٤٣,٢	١,٦٧٤,٧٥٦	٣,٨٧٧,١٨٦	١٩٥٦
١٤,٤١	١,٤٨٧,٥٠٠	٥٨,٩	٢,١٢٧,٤٦٧	٣,٦١٤,٩٦٧	*١٩٥٧

قارن:

Zain Al-Abidin, Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 18.

* Hamoud Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 28.

حبيب، كاظم. دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧-١٩٦٣. مستل من مجلة الجامعة المستنصرية. العدد ٢ - السنة ١٩٧١. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٧١. ص ٣٠/٢٩.

والجدول يشير بوضوح إلى أن نسبة مشاركة المصرف الصناعي في راس مال الشركات الصناعية القائمة أو التي أقيمت بشكل مشترك وتلك التي أقامها المصرف برأسماله الخاص كانت أعلى من القروض التي كان يمنحها للقطاع الخاص المحلي. وكانت المشاريع التي أقيمت عبر المصرف الصناعي تحقق أرباحاً معقولة ودون خسائر تتحملها الدولة بسبب الإدارة الجيدة التي شهدتها تلك المنشآت. وكانت المنشآت التي أقيمت من قبل المصرف الصناعي أو بشكل مشترك مع القطاع الخاص قد تركزت في صناعات استهلاكية متنوعة نشير إليها في الجدول التالي:

تطور مساهمة المصرف الصناعي في رأس مال الشركات الصناعية العراقية

في الفترة بين ١٩٤٩-١٩٥٧

نسبة الزيادة في عام ١٩٥٧ بالقياس إلى عام ١٩٤٩	المشاركة برأس المال في عام ١٩٥٧/د.ع.	المشاركة برأس المال في عام ١٩٤٩/د.ع.	اسم الشركة
٤٧,٧	٣٦٠,١٦٠	٢٤٣,٧٥٠	شركة الإسمنت العراقية
٤٢٣,٣	١٥٧,٠١٧	٣٠,٠٠٠	شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة
١٦٦,٤	٤٢٥,١١٠	٢٥,٠٠٠	شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة
١٣٠,٤	٧٢,٠٠٠	٣١,٢٥٠	شركة تجارة طحن الغلال العراقية المحدودة
٦٤,٠-	١٥,٦٢٥	٤٣,٧٥٠	شركة كربي الأنهار وتجفيف الأراضي المحدودة
٧٥,٠	١٢٧,٥٠٠	٧٢,٩٠٠	شركة الجوت العراقية المحدودة
١٠٠,٠	٢٠,٠٠٠	-	شركة صناعة التمور العراقية
١٠٠,٠	٧٢,٥٥٥	-	شركة صناعة الجلود الوطنية
١٠٠,٠	٣٢,٥٠٠	-	شركة مخبز بغداد المحدودة
١٠٠,٠	٥٢٥,٠٠٠	-	شركة المنسوجات المحدودة
١٠٠,٠	١٥٠,٠٠٠	-	شركة التأمين الوطنية المحدودة
١٠٠,٠	٣٠,٠٠٠	-	شركة الجص العراقية المحدودة
١٠٠,٠	١٠٠,٠٠٠	-	شركة الصناعات العقارية المحدودة
١٠٠,٠	٤٠,٠٠٠	-	شركة المرمر العراقية المحدودة
٪ ٣٧٦	٢١٢٧٤٦٧	٤٤٦,٦٥٠	الإجمالي

قارن: لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مطبعة دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. الطبعة العربية. ص ٢٣٠.

ويستدل من هذا الجدول على اتجاهات نشاط المصرف الصناعي العراقي التي تشير إلى بعضها فيما يلي:

- إن القسم الأكبر من التوظيفات الصناعية وجهت صوب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.
- وأن القسم الأكبر من التوظيفات كانت في مشاريع صغيرة وتقنيات قديمة من حيث مستوى التطور.
- وأن عدداً من تلك المشاريع كان ملكية حكومية بالكامل، وخاصة تلك التي تم تأسيسها في الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨،
- كما تم إدخال مشروعين لا يمتان للصناعة مباشرة في إطار الجدول وهما/ شركة كربي الأنهار وشركة التأمين الوطنية المحدودة.

ومن الجدير بالملاحظة أن المصرف الصناعي ركز في منح القروض المالية على القطاعات الصناعية التالية:^{٢١}

معامل الطحين وتنظيف الشلب (الرز)	١٦,٦ ٪
معامل مواد البناء	٢٢,٨ ٪
معامل الغزل والنسيج	٢٩,٣ ٪
بقية القطاعات الصناعية	٣١,٣ ٪
المجموع	١٠٠,٠ ٪

٢١ قارن:

Hamoud, Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968. S. 29.

كما يمكن ملاحظة مقدار القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية من حقيقة أن مشروعين حصل كل منهما على ٢٥٠,٠٠٠ دينار عراقي، و٢٠ مشروعاً لكل منها ١٠,٠٠٠ دينار عراقي، و٢٢ مشروعاً حصلت على ما مقداره ٧٠٠,٠٠٠ دينار عراقي، و٢٠٧ قرضاً بلغ مجموعها ٧٨٧,٥٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٥٧/١٩٥٨.^{٢٢} ويمكن أن نشير أيضاً إلى أن مجموع القروض الممنوحة ل ١٦٠ منشأة صناعية والذي تراوح مقدار كل قرض بين ١- ١٠٠٠ دينار عراقي بلغ ٨٢,٨٠٠ دينار عراقي في حين بلغ مجموع القروض الممنوحة ل ٧٧ منشأة صناعية الذي زاد مقدار القرض الواحد عن ١٠٠٠ دينار عراقي بلغ ٧٠٠,٤٨٥ دينار عراقي في عام ١٩٥٩/١٩٥٨.^{٢٣}

ومنه يتبين أن قطاع الدولة الصناعي كان على العموم محدود النشاط ومقتصر على عدد صغير من المنشآت الصناعية الاستهلاكية والخفيفة، وأنها كانت تساهم بتغطية نسبة ضئيلة جداً من حاجة المجتمع للسلع الصناعية الزراعية منها وغير الزراعية. وأن حجمها في إجمالي المشاريع الصناعية العراقية كان صغيراً، سواء من حيث الأيدي العاملة أم راس المال أم حجم الإنتاج الإجمالي، وكذلك دورها في تكوين الدخل القومي أو في حجم الصادرات العراقية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستفد تماماً من التقارير الاقتصادية التي قدمتها اللجان ومجموعة من الخبراء التي زارت العراق بدعوة من الحكومة العراقية لتطوير الاقتصاد العراقي خلال فترة الخمسينات، وكانت، بغض النظر عن الملاحظات التي يمكن إيرادها على تلك التقارير، إلا أنها كانت مهمة ومفيدة لو التزمت الحكومة العراقية بها ونفذت أبرز ما فيها. ويرد هنا على سبيل المثال لا الحصر، إضافة إلى التقريرين اللذين أشرنا إليهما قبل ذلك، أي تقرير البنك الدولي وتقرير الخبير أرنست أفرسن، كان هناك تقرير الخبير سالتر الذي وضعه في عام ١٩٥٥ واعتبر قاعدة لبرامج

٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، ثم تقرير شركة آرثر دي ليتل الخاص بالصناعات البتروكيمياوية استناداً إلى وجود ثروة النفط الخام في العراق.^{٢٤}

٢. القطاع الصناعي الخاص

عانى القطاع الصناعي الخاص، كما هو حال قطاع الدولة، من مصاعب كبيرة في تطوره حتى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشوء أوضاع جديدة مناسبة كان في مقدورها أن تدفع بالصناعة الوطنية خطوات جديدة نحو الأمام. إلا أن عوائق كبيرة خارجية وداخلية جابهت هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر القاعدة المادية للتنمية الوطنية والتغيير الاجتماعي في البلاد. وأبرز تلك العوائق نجمت عن السياسة البريطانية في العراق وتأثيرها المباشر على سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في أن تبعد قدر الإمكان عن التصنيع المحلي. سواء أكان بالنسبة على القطاع الخاص أم الحكومي، وأن تركز على قطاع الخدمات وتجارة استيراد السلع المختلفة لتغطية حاجات الاستهلاك المحلي، إذ كانت تسير وفق النهج القائل: ضرورة إبقاء تقسيم العمل الدولي على حاله دون أي تغيير، والذي يعني ابتعاد البلدان النامية عن عمليات التصنيع إلا في حدود ضيقة جداً وبشكل خاص في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية، في حين تبقى الدول الرأسمالية المتطورة تنتج لها السلع المصنعة، إذ أن مثل هذا التقسيم يساعد على تقليص التكاليف ورفع مستوى الإنتاجية والإنتاج. وكان في هذه الواجهة ما يؤكد خشيتها من نشوء منافسة مع سلعها المصنعة المصدرة إلى هذه البلدان، ومنها العراق، كما كانت تخشى من نمو الطبقة البرجوازية الصناعية التي تتناقض مصالحها مع مصالح الشركات التجارية الاحتكارية المصدرة للسلع إلى العراق، إضافة إلى تأثيرها المباشر على علاقات التحالف بين تلك الشركات وبين الإقطاعيين والكومبرادور التجاري العراقي. وكانت الخشية أيضاً تبدو واضحة من عدم رغبة المستشارين البريطانيين تنمية طبقة عاملة حديثة في العراق يمكن أن تتصدى لمصالحهم الأجنبية

24 Al-Durra Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 44/45.

ولمواقعهم العسكرية والسياسية في البلاد. إلا أن هذه لم تكن كل الأسباب التي أعاقَت التصنيع في البلاد، بل ساهمت البرجوازية العراقية الحديثة بدور ملموس في هذا الصدد. فهذه الفئة الحديثة التكوين كانت ترتبط بعلاقات واسعة وشديدة بالأرض الزراعية وبمصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين، إضافة إلى علاقاتها بالكومبرادور التجاري المحلي. وهو تعبير عن عدم تبلور المصالح والموقع والوعي الطبقي لدى البرجوازية العراقية الجديدة، كما أنها كانت تخشى ولوج القطاع الصناعي برأس مالها المحدود وخسارتها المحتملة، خاصة وأن هناك منافسة حادة لسلعها من السلع الأجنبية. وكانت السلع المصنعة محلياً في إطار الصناعات الحرفية قد عانت الأمرين من جراء تلك المنافسة والمئات من تلك المشاريع قد أغلق أبوابه في جميع أنحاء العراق بسبب ذلك.

ورغم كل ذلك فقد بدأت رياح التقدم الصناعي تتطور تدريجاً مع تشكيل مجلس الأعمار وبدء نشاط البنك الصناعي وتشكيل اتحاد الصناعات العراقي لتزيد من عدد المشاريع القائمة في البلاد. فوفق المعلومات المتوفرة بلغ عدد المشاريع الصناعية القائمة في البلاد ٢٢٤٦٠ منشأة حتى نهاية عام ١٩٥٤ موزعة على النحو الآتي:

توزيع المنشآت الصناعية وفق عدد العاملين حتى نهاية عام ١٩٥٤

حجم المنشأة/ عدد العاملين	عدد المنشآت	النسبة المئوية من المجموع	إجمالي عدد العاملين	النسبة المئوية إلى مجموع الاستخدام
١	١٠١٥٧	٤٥,٢	١٠١٥٧	١١,٢
٢	٥٦٥١	٢٥,١	١١٣٠٢	١٢,٥
٣	٢٨٠٥	١٢,٥	٨٤١٥	٩,٣
٤	١٣٨٣	٦,٢	٥٥٣٢	٦,١
٥	٨٠٤	٣,٦	٤٠٢٠	٤,٥
٦-٩	٩٣٣	٤,١	٦٤٥٥	٧,٢
١٠-١٩	٤٣٣	٢,٠	٥٧١٨	٦,٣
٢٠-٩٩	١٩٩	٠,٩	٨١٨٥	٩,١
١٠٠ فأكثر	٩٥	٠,٤	٣٠,٥٠٧	٣٣,٨
الإجمالي	٢٢٤٦٠	١٠٠,٠	٩٠,٢٩١	١٠٠,٠

لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مطبعة دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. الطبعة العربية. ص ١٤٧.

يمنحنا الجدول السابق صورة واقعية عن تطور القطاع الخاص في الصناعة. ففي هذا القطاع كانت الصناعة الحرفية التي تستخدم بين عاملٍ واحدٍ إلى تسعة عمالٍ تحتل المركز الأول وتشكل نسبة قدرها ٥٠,٨٪ من مجموع العاملين في نسبة قدرها ٩٦,٧٪ من عدد المنشآت الصناعية في العراق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أولئك الذين يعملون في منشآت صناعية ميكانيكية يتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠-١٩ عاملاً لوجدنا أن نسبة العاملين في المنشآت بين ١-١٩ شخصاً ستصل إلى ٥٧,١٪ من مجموع العاملين في القطاع الخاص الصناعي في نسبة بلغت ٩٨,٧٪ من مجموع منشآت القطاع الخاص الصناعي. في حين لم تزد نسبة المنشآت التي يعمل فيها ٢٠ شخصاً فما فوق عن ١,٣٪ من مجموع المنشآت،

وكانت نسبة العاملين فيها ٤٢,٩٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع. وهذا يعني أن القطاع السلعي الصغير لفئات البرجوازية الصغيرة في الصناعة كان يحتل موقع الصدارة في عدد المنشآت وعدد العاملين.

وخلال السنوات الأربعة اللاحقة، أي حتى عام ١٩٥٨، لم يشهد القطاع الخاص تطوراً صناعياً ملموساً، وبشكل خاص بالنسبة لتلك المنشآت التي يبلغ عدد العاملين فيها عشرين عاملاً فأكثر. حيث بلغ ٣١ منشأة صناعية وبلغ عدد العاملين فيها إلى ٣٩,٥٣٣ شخصاً. وكانت موزعة على بغداد وبقية الألوية بصورة غير عقلانية وغير عادلة، إذ كانت تعبر عن مدى البؤس الذي كانت تعيش فيه الألوية الأخرى في العراق. فقد احتلت بغداد وحدها ١٩٠ منشأة صناعية في مقابل ١٢٠ منشأة في الألوية الأخرى، و٢٧,٣٧٠ شخصاً من العاملين في بغداد في مقابل ١٢,١٦٣ شخصاً عاملاً في بقية الألوية بالنسبة لعام ١٩٥٨، أي أن التشوه في التوزيع قد تفاقم بالقياس إلى عام ١٩٥٤. ويمكن للجدول التالي توضيح هذه الصورة المختلفة.

مقارنة بين توزيع منشآت القطاع الخاص الصناعي والعاملين فيها

في العراق بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ (منشآت يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فأكثر)

١٩٥٨		١٩٥٤		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٠٠	٣١٠	١٠٠	٢٩٤	إجمالي عدد المنشآت:
٦٠	١٩٠	٤١	١٢٤	بغداد
٤٠	١٢٠	٥٩	١٧٠	بقية الألوية
١٠٠	٣٩,٥٣٣	١٠٠	٣٨,٦٣٢	إجمالي عدد العاملين:
٦٨	٢٧,٣٧٠	٥٤	٢١,٦٤١	بغداد
٣٢	١٢,١٦٣	٤٦	١٧,٠٥١	بقية الألوية

Quelle: Al-Durra Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 62.

ويستدل من الجدول على أن هذا القطاع قد شهد خلال أربع سنوات زيادة محدودة جداً سواء أكان ذلك بالنسبة إلى عدد المنشآت أم إلى عدد العاملين فيها، إذ بلغت الزيادة ١٦ منشأة يبلغ عدد العاملين في كل منها ٢٠ شخصاً فما فوق، كما بلغت الزيادة في عدد العاملين فيها ٩٠١ شخصاً فقط. وهي تساعد على تشخيص الاستنتاجات التالية:

• كان السوق العراقي قد أغرق باستيراد المزيد من مختلف السلع المصنعة، سواء أكانت من أصل زراعي أم مواد أولية غير زراعية، وبالتالي كانت المنافسة شديدة للسلع المصنعة محلياً.

• ضعف التشجيع الحكومي لأصحاب رؤوس الأموال لتوظيف رؤوس أموالهم في الصناعة، إذ كان الخيار الأول يتوجه صوب التجارة ثم المضاربة بالعقار.

• خشية البرجوازية الصناعية وأصحاب رؤوس الأموال من المغامرة برؤوس أموالهم في قطاع يواجه منافسة أجنبية حادة، ومقاومة غير قليلة من جانب قوى الحكم القائم ذاته ومن البرجوازية التجارية الكبيرة والإقطاعيين، إضافة إلى أن قطاعات أخرى، بما فيها الخدمية، كانت تجلب لهم أرباحاً سريعة ومضمونة نسبياً.

• ولم يلعب المصرف الصناعي دوره المطلوب في هذا الصدد، إضافة إلى أن جميع المؤسسات الأخرى التي كانت مسؤولة عن تنمية القطاع الصناعي، لم تعر اهتماماً كافياً وضرورياً لهذا القطاع الحيوي والأساسي في التنمية الاقتصادية.

وفي نهاية عام ١٩٥٨، أي سنة الثورة، كانت التوظيفات الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعي قد توزعت على القطاعات الصناعية التالية وفق ما جاء في تقرير البنك المركزي العراقي لعام ١٩٦٠.

التوظيفات الرأسمالية في القطاع الخاص الصناعي في العراق حتى نهاية عام ١٩٥٨
(بالدينار العراقي)

القطاع الصناعي	رؤوس الأموال الموظفة د.ع.	نسب التوزيع %
صناعة الزيوت النباتية	١,٩٣٥,٠٠٠	١٠,٩
الإسمنت	٦,٩٠٠,٠٠٠	٣٨,٧
صناعة النسيج القطني	١,٨٣٠,٠٠٠	١٠,٣
صناعة النسيج الصوفي	٩٦٠,٠٠٠,٤١	١١,٠
صناعة الحرير	٨٥٢,٠٠٠	٤,٦
الحياسة	٢٨٢,٠٠٠	١,٦
الصناعات الجلدية	٥٢٥,٠٠٠	٢,٩
الصناعات الألمنيومية	٤٥٠,٠٠٠	٢,٥
الأسبست	٣٠٠,٠٠٠	١,٧
صناعة السجاير	٦٩٠,٠٠٠	٣,٩
صناعة الشخاط (أعواد الكبريت)	٣٤٥,٨٩٣	١,٩
صناعة البيرة	٧٢٣,٢٠٠	٤,١
صناعة الجوت	٦١١,٢٧٦	٣,٤
صناعة الأحذية	٤١٩,٠٠٠	٢,٥
الإجمالي	١٧,٨٢٥,٣٦٩	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٠. بغداد. ١٩٦٠. ص ٣٧.

ويستدل من هذا الجدول على أن الخصائص المميزة للقطاع الخاص الصناعي في العراق لم تختلف كثيراً عن خصائصه في بقية بلدان العالم الثالث ذات المستوى المتقارب للعراق، ومنها الغالبية العظمى من الأقطار العربية. إذ أن هذا القطاع قد تميز بما يلي:

- وجود صناعات استهلاكية وخفيفة بشكل عام.
- وهي ذات توظيفات رأسمالية ضعيفة ومبعثرة على عدد كبير نسبياً من المشاريع الصناعية الصغيرة ذات التقنيات غير العالية والإنتاجية الضعيفة والنوعية غير الجيدة والتكاليف العالية نسبياً،
- وأن رؤوس الأموال في كل قطاع موزعة على عدد غير قليل من المشاريع الصناعية ذات الطاقة الإنتاجية غير العالية وذات الإنتاج الصغير والمتوسط في ظروف العراق الملموسة.
- وبسبب ذلك فأنها تشغل أيدي عاملة أكبر مما لو استخدمت تقنيات ذات مستوى أعلى من التقنيات المستخدمة فعلاً.
- وفي مثل هذه المنشآت، ورغم الأجور الواطئة التي تدفع للمشتغلين من العمال والمستخدمين، فإن تكاليف الإنتاج تكون أعلى من مثيلاتها في الدول المتقدمة والمصدرة إلى الأسواق العراقية.

وكان هذا الواقع يعبر أيضاً عن حقيقتين هما: ضعف القاعدة الصناعية التي تجد تعبيرها في قلة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي والمستوى الواطئ للأجور المدفوعة لهم من جهة، وضعف مستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج، التي كانت تتجلى في ضعف الإنتاجية والإنتاج الإجمالي في الصناعة الوطنية من جهة أخرى. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على مشاركة القطاع الصناعي غير النفطي الضعيفة في تكوين الدخل القومي العراقي. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن صافي الدخل القومي المنتج في الصناعة العراقية التحويلية، وتشمل القطاعين العام والخاص والمختلط، بالأسعار الجارية والثابتة قد نما ببطء شديد ولم تزد نسبة مشاركته خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٣-١٩٥٨ عن ٨٪.

بالأسعار الجارية و٨,٧٪ بالأسعار الثابتة بالنسبة لعام ١٩٥٧. ويمكن أن يقدم لنا الجدول التالي صورة واضحة عن هذه المشاركة.

مشاركة الصناعة العراقية التحويلية في تكوين صافي الدخل القومي

بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ١٩٥٣.

نسبته إلى الإجمالي	الدخل المنتج في الصناعة مليون د.ع.	صافي الدخل الثابتة مليون د.ع.	نسبته إلى الإجمالي	الدخل المنتج في الصناعة مليون د.ع.	صافي الدخل الجارية مليون د.ع.	السنة
٦,٤	١٧,٠	٢٦٥,٢	٦,٨	١٦,٧	٢٤٥,٩	١٩٥٣
٦,٠	١٩,٠	٣٢٢,٥	٦,٣	١٨,٢	٢٨٥,٨	١٩٥٤
٧,٣	٢٢,٢	٣٠١,٤	٧,٦	٢١,٩	٢٩١,٢	١٩٥٥
٨,٧	٢٦,٣	٣٣٧,٦	٧,٨	٢٦,٣	٣٣٧,٦	١٩٥٦
٧,٦	٢٦,٧	٣٥١,٨	٨,٠	٢٨,١	٣٥٥,٤	١٩٥٧
٧,٦	٢٧,٩	٣٦٧,٠	٧,٢	٢٨,٤	٣٧٨,٧	١٩٥٨

قارن: حسيب، خير الدين د. تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣-١٩٦١. دار الطليعة. بيروت.

١٩٦٤. ص ٧١ و ص ٢٢٢.

راجع أيضاً: حسيب، كاظم. دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧-

١٩٦٣. مصدر سابق. ص ٢٠/١٩.

ومن بين السمات البارزة في التطور الصناعي العراقي خلال تلك الفترة وما بعدها أيضاً برز في سوء توزيع المنشآت الصناعية جغرافياً، إذ لم تكن سياسة الدولة الصناعية تستهدف تغيير التشوه الذي رافق تطور هذا القطاع الصناعي بشكل عام. فلو ألقينا نظرة على واقع توزيع المنشآت الصناعية القائمة في العراق في عام ١٩٥٤، إذ تتوفر عنها معلومات تفصيلية نسبياً، فسند الحقائق التالي:

* استحوذت خمسة ألوية (بغداد، الموصل الحلة، كربلاء والبصرة على التوالي) على ١٣,٣٣٩ منشأة من مجموع ٢٢,٤٦٠، أو ما يعادل ٥٩٪ منها. واستحوذ لواء بغداد وحده على ٤٧٠٦ منشأة أو ما يعادل ٢٠,٩٪ من جميع المنشآت الصناعية العراقية، في حين كانت حصة تسعة ألوية أخرى ٤١٪ منها فقط.

** واستحوذت مراكز المدن في ألوية بغداد والموصل والبصرة على حصة الأسد من المنشآت الصناعية. فاستحوذ مركز مدينة بغداد العاصمة وحده على ٤٥٧٣ منشأة من مجموع ٤٧٠٦، أي ما يعادل ٩٧,٢٪. في حين استحوذت مدينة الموصل على ٧٨,٧٪ من مجموع منشآت اللواء. أما مدينة البصرة فاستحوذت على ٦٢,٧٪ من حصة اللواء.

* بلغ عدد المنشآت الصناعية، التي يصل عدد العاملين فيها إلى ٢٠ فما فوق، ٢٩١ منشأة فقط في عام ١٩٥٤، أي ما يعادل ١,٣٪ من إجمالي المنشآت في العراق. وهو تعبير عن قلة رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة العراقية، إذ أن غالبية المشاريع كانت صغيرة ومتخلفة في تقنياتها. كما بينا ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

* هيمن لوائي بغداد والبصرة على ١٢٤ و ٨٥ منشأة على التوالي أو ما يعادل ٤٢,٦ و ٢٩,٢٪، أي ما مجموعه ٧١,٨٪ من مجموع المنشآت العراقية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق.

* واستحوذت مدينة بغداد على جميع منشآت اللواء التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق، في حين كان نصيب مدينة البصرة ذاتها حوالي ٥١,٨٪ من منشآت اللواء.

* كانت هناك ثلاثة أولوية (أربيل والسليمانية وديالى) في عام ١٩٥٤ تفتقد إلى منشآت يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠ شخصاً، في حين وجدت منشأتان فقط في لواء المنتفك.

* وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على توزيع عدد المشتغلين في الصناعة العراقية على هذه الأولوية. ففي الوقت الذي بلغ عدد العاملين في المشاريع الصناعية التي يقل عدد العاملين فيها عن ٢٠ عاملاً ٥١,٧٢٠ شخصاً، بلغ عددهم في المشاريع التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠ شخصاً ٣٨,٥٧١ شخصاً، من إجمالي عدد العاملين البالغ ٩٠,٢٩١ شخصاً في عام ١٩٥٤. واستحوذت بغداد وحدها على ٣٣,٥٩٤ شخصاً منهم (٢١,٦٤١+١١,٩٥٣ على التوالي)، أي ما يزيد على ٣٧,٢ ٪ (١+٢٣,١+٦٥ على التوالي) من مجموع العاملين في الصناعة العراقية المحلية. وفي الوقت نفسه استحوذت الأولوية الخمسة السابقة الذكر على ٦٧,٤٨٣ شخصاً من مجموع العاملين في الصناعة العراقية، في حين كانت حصة الأولوية التسعة الأخرى ٢٢,٨٠٨ شخصاً. أي بتناسب ٣: ١. ويساعد هذا الجدول على تبين الصورة المشوهة حقاً للتوزيع الجغرافي أو الإقليمي للصناعة العراقية حيث يبدو التخلف شديداً في أغلب المحافظات العراقية. ويمكن للجدول التالي أن يؤكد ما أشرنا إليه في أعلاه.

التوزيع الإقليمي للمشاريع الصناعية والأيدي العاملة الصناعية في العراق في عام ١٩٥٤

نسبتها	٦٤,٤	١٠٠,٠	١٧,٠	١٠٠,٠	٧٧,٨	١٧,١	٧,٢	—
منها: أكثر من ٢٠ عاملاً	٢١٦٤١	٢١٦٤١	٣٦٩	١٣٦١	١١٤٤٥	٣٧٨٤	٢٥٣	—
نسبتها	٣٥,٦	٩٨,١	٨٣,٠	٨٣,٧	٢١,٢	٧٠,٥	٩٢,٧	١٠٠,٠
منها: أقل من ٢٠ عاملاً	١١,٩٥٣	١١,٧٢٦	٦,٦٦٣	٥,٥٥٥	٣,٠٧٣	٢,١٦٧	٣,٢٧٤	٢,٢٨٢
إجمالي عدد العاملين	٣٣,٥٥٤	٣٣,٣٦٨	٨,٠٢٢	٦,٩٤٤	٩١,٥١١	١٥٧٠٩	٣,٥٢٧	٢,٣٨٧٤
نسبتها	٢,٧	١٠٠,٠	٠,٦	١٠٠,٠	٦,٧	٥١,٧	٠,٤	—
منها: أكثر من ٢٠ عاملاً	١٢٤	١٢٤	١٤	١٤	٨٥	٤٤	٥	—
نسبتها	٩٧,٣	٩٧,١	٩٩,٤	٩٧,٨	٩٣,٣	٦٣,٤	٩٩,٦	١٠٠,٠
منها: أقل من ٢٠ عاملاً	٤,٥٨٢	٤,٤٤٩	٢,٤٥٦	١,٩٣٠	١,١٩٠	٧٥٥	١,٣٢٣	١,٤٦٤
إجمالي عدد المعامل	٤٠,٧٠٦	٤٠,٥٧٣	٢,٤٧٠	١,٩٤٤	١,٢٧٥	٧٩٩	١,٣٢٨	١,٤٦٤
اللواء	بغداد	م. بغداد	الموصل	م. الموصل	البصرة	م. البصرة	كركوك	أربيل

إجمالي	العمارة	ديوانية	المنتفك	كربلاء	الحلة	الكويت	الرمادي	ديالى	سليمانية
٤٢,٧	١٧,١	٦,٩١	٢١,٢	٥,١	٢٣,٧	٨,٧	٢,٢	-	-
٣٨,٥	٤٤٣	٣٧٨	٨١٥	٢٥١	٨٥٧	٦٦١	٢٥١	-	-
٥٧,٥	٦,٢٧	٣,٠٧	٧,٧٨	٦٤,٦	٦٦,٢	٢,١٩	٦٩,٧	٠,٠١	٠,٠١
٣٨٨,١	٢,٣١	١٧٥,١	٧٨٦,١	٤,٦٧٣	٥,٣٥	٣٢٨,١	٢,٠٠	٢,٣١	٣٨٨,١
٣٨٨,١	٢,٤٣	٦٦٦,١	٢,٤٣	٥,٨١١	١١,٢٦	٦٧٧,١	٤,١٤	٢,٣١	٣٨٨,١
-	٣,١	٦,٠	٢,٠	٢,٠	١,١	٣,٠	٨,٠	-	-
-	٨١	٦	٢	٤	٢٣	٤	٨	-	-
٩٧,٨	٨,٧٦	١,٩٦	٧,٩٦	٧,٩٦	٦,٧٦	٦,٩٦	٢,٩٦	٠,٠١	٠,٠١
٢٢,٦٦٠	١,٣٦٣	٦٧٧	٨٨٧	٢,٠٩٠	٢,١٢١	١,٠٢٤	١,٠٦٩	١,١٦٦	٨٠٤
٢٢,٦٦٠	٦٤٣,١	١٨٦	٨٨٧	٢,٠٩٠	٢,١٢١	١,٠٢٤	١,٠٦٩	١,١٦٦	٨٠٤

Al-Bagdadi Majid Hassan. Ueber die Veraenderung der Teritorialstruktur des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1967. Tabelle 12. S. 46.

وكان لهذا الواقع المشوه تأثيره البارز على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها البطالة الواسعة في الألوية التي انعدم أو قل عدد المنشآت الصناعية التي يبلغ عدد العاملين فيها ٢٠ فما فوق، إذ أن غياب ذلك قاد إلى غياب عدد من المشروعات التي غالباً ما تكون مرتبطة بها وتتطلب تشغيل عدد إضافي من العمال. كما كانت السيولة النقدية في أسواق هذه الألوية كانت فيها بسبب قلة الأجور المدفوعة للشغيلة أو بسبب البطالة الواسعة، كما كانت التقاليد الفلاحية هي السائدة فيها، إضافة إلى ظواهر أخرى غير قليلة. وكانت المشكلة البارزة تتجلى في الألوية الكردية وبعض ألوية الجنوب على نحو خاص، إذ كان الإهمال قد شملها، ولم تلق العناية من جانب الحكومات المتعاقبة.

المبحث الرابع: القطاع الزراعي

واصلت الحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الحكم الملكي سياساتها السابقة بصدد علاقات الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي وحياة الريف. فبعد الحرب العالمية الثانية استمرت سياسة تكريس علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف وتوطيد استحواد الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية بصيغ شتى على الأرض الزراعية والتحكم بمياه الأنهر وحصص توزيعها، وبالتالي، السيطرة على القسم الأعظم من الإنتاج الزراعي والريع المتحقق في الزراعة لصالحهم، وفرض هيمنتهم الشديدة على الفلاحين. وبالرغم من إدراك تلك الحكومات حينذاك بأن السياسة التي تمارسها كانت تقود، بدون أدنى شك، إلى عدة عواقب كارثية للأرض الزراعية والإنتاج الزراعي وحياة ومعيشة الفلاحين وتدفع بالمزيد من سكان الريف إلى ترك الريف والزراعة والهجرة إلى المدينة والتحري عن فرصة عمل وعيش لهم ولأفراد عوائلهم، وكذلك للاقتصاد الوطني والثروة الوطنية، وبالرغم من وصول تقرير البنك الدولي الذي وضعته اللجنة التي شكلها البنك لدراسة أوضاع العراق الاقتصادية، بما

فيها حالة الأرض والزراعة والفلاحين، بطلب من الحكومة العراقية، وبالرغم من تشكيل مجلس الإعمار وإعلان اهتمامه الخاص بالزراعة والريف، فإن الحكومة واصلت تلك ممارسة سياساتها غير العقلانية، حتى أن نوري السعيد، وكان رئيساً للوزراء، ألقى في عام ١٩٥٧ خطاباً من إذاعة بغداد رفض فيه أي حديث عن إصلاح زراعي يغير واقع العلاقات القائمة في الريف العراقي، أي الإصرار على استمرار سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستغلال الشرس لأغنى وأصغر طبقة اجتماعية في العراق حينذاك، من خلال الإشارة الواضحة إلى أن الإصلاح المنشود يجري عفويًا ودون تدخل من الدولة، إذ أن توزيعاً طبيعياً يحصل اليوم في الأراضي التي تحت تصرف شيوخ العشائر ومالكي الأرض الزراعية (أي الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية). فبعد وفاة شيخ العشيرة توزع أراضيه على أبنائه، وهم كثرة، بحيث تضمحل بعد سنوات وجيزة الملكيات كبيرة وتتحول إلى ملكيات أصغر وهلمجراً، إذ أن هذه العملية لا تتوقف حيث سيموت أبناء الشيوخ أيضاً وتتوزع الأراضي على أبنائهم، أي أحفاد الشيخ الأول. وتحدى نوري السعيد في خطابه هذا الشعب وقوى المعارضة السياسية بأن سياسته صائبة وأن "دار السيد مأمونة". وكان يعني بذلك أن لا خشية على النظام الملكي - الإقطاعي القائم من أي ثورة أو تجاوز على الملكية والعلاقات السائدة والسياسات المنتهجة. ولم يمض على هذا الخطاب المتعجرف سوى فترة قصيرة جداً حتى اندلعت ثورة تموز عام ١٩٥٨ وأطيح بالنظام الملكي وصدر قانون الإصلاح الزراعي. وكنا قد أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب عن التوزيع غير العادل للأرض الزراعية والذي كان له أكبر الأثر السلبي على الإنتاج الزراعي وعلى الثروة الوطنية. فما هو واقع الحال في الريف العراقي والزراعة العراقية والقوى المنتجة في فترة الخمسينات من القرن العشرين وقبل سقوط الملكية.

من المعروف أن القسم الأكبر من أراضي العراق الزراعية تمتاز بخصوبة متوسطة أو رديئة في ما عدا مساحات غير واسعة على ضفاف الأنهر. وأن الأراضي الزراعية المستثمرة تفقد سنوياً المزيد من خصوبتها بسبب سوء استخدام الأرض والمياه وتفاقم التملح بها،

حتى أن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن ٦٠٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيجاً قد أصيبت بهذا القدر أو ذاك بالتملح^{٢٥}، وأن التقدير في عام ١٩٥٢ يشير إلى أن العراق قد خسر خلال العقود الأخيرة ٢٠-٣٠٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيجاً بسبب ذلك^{٢٦}. وأن التدهور في خصوبة الأرض وزيادة التملح قاد إلى تدهور في معدلات الغلة السنوية للدونم الواحد يتراوح بين ٢٠-٥٠٪. وفي تقرير لاحق لمنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة أشير إلى أن التملح أصاب مساحات تتراوح بين ٧٠-٨٥٪ من الأراضي الزراعية التي تسقى سيجاً^{٢٧}. وهذا يعني أن كارثة كبيرة تلحق بالأرض الزراعية. والمشكلة بالأساس تكمن في العوامل التالية التي سنحاول التدليل عليها بالمؤشرات الاقتصادية المتوفرة.

إحجام القسم الأكبر من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية عن إدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، إذ يفضلون استخدام الأيدي العاملة (العمل الحي) الرخيصة على توجيه جزء من الربح المتحقق لهم لإعادة استثماره في الزراعة لاقتناء المكائن والمعدات الزراعية (العمل الميت). ولهذا كانوا يعمدون إلى ممارسة مختلف أشكال الضغط، وبمساعدة الدولة لمنع الفلاحين من الهجرة إلى المدينة أو مطاردتهم في المدينة وإعادتهم مخفورين إلى قراهم للعمل في أرض الإقطاعي بحجج كثيرة، بما فيها وجود ديون بدمتهم. استحوذ القطاع الزراعي في عام ١٩٥٧ على مليون ١,٥٠٠,٠٠٠ شخصاً أو ما يعادل ٧٨٪ من القوى العاملة في العراق، في حين استخدمت النسبة الباقية في بقية القطاعات

25 Russel, J.C. Soil Salinity in Iraq. Apaper presented at the fort nightly seminar in plant Sciences. College of Agriculture. Abu Ghrab. Iraq. 26. August 1957. p.1.

26 International Bank of Reconstruction and Development. The economic Development of Iraq. Washington. 1952. P. 18.

27 FAO of the UN. Mediterranean Development project "Iraq-Country Report". Rome.Italy. 1959.

أنظر أيضاً:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 138.

الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية. وإذا علمنا أن مساحات الأراضي الصالحة للزراعة بلغت حينذاك ٣٠,١٤٦ ألف دونم، فهذا يعني أن كل فلاح يتحمل تبعات العمل على ٢٠ دونم. ولكن ليست كل الأراضي الزراعية تستخدم سنوياً، إذ أن طريقة نير ونير في الزراعة تعني بقاء حوالي نصف الأراضي الزراعية بوراً. وهذا يعني أن ما يقرب من ١٦ مليون دونم من الأراضي الزراعية قد استخدم في عام ١٩٥٧ في الإنتاج الزراعي. وعلى هذا الأساس تنخفض مساحة الأرض الزراعية التي يتحمل الفلاح العراقي بالمتوسط العمل عليها إلى النصف أو ما يعادل ١٠ دونم فقط. وهي مساحة ضئيلة جداً.

ويكمن سبب ذلك في قلة استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي. فالمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن استخدام المضخات المائية كان محدوداً جداً في وقت كانت مساحات الأراضي الزراعية التي تعتمد على السقي بالواسطة واسعة جداً. ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

تطور استخدام المضخات المائية في العراق

السنة	مجموع عدد المضخات	مساحة الأراضي التي تسقى بالواسطة/ دونم	متوسط مساحة الأرض للمضخة/ دونم	مساحة الأراضي التي تسقى سيباً / دونم
١٩٤٤	٢٧٥٧	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٨٨	٢,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٢	٤٣٣٩	٤,٤٧٨,٠٠٠	١,٠٣٢	٦,٧٤١,٠٠٠
١٩٥٨	٥٤٤٤	٥,٧٩٥,٠٠٠	١٠٦٤	٨,٦٦٢,٠٠٠

قارن:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 131.

Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 175.

ومنه يلاحظ أن بلداً يعتمد في مناطق واسعة منه على السقي بالواسطة توفرت حتى عام ١٩٥٨ (٥٤٤٤) مضخة مائية بطاقة حصانية إجمالية قدرها ٢٠٦,٢٦٠ تعمل على نهري دجلة والفرات والأنهر الأخرى أو على الآبار الجوفية، أو ما يعادل ٣٧,٩ حصان تقريباً للمضخة الواحدة^{٢٨}. وهي بعيدة كل البعد عن الاستجابة لحاجة الأراضي الزراعية الواسعة التي تسقى بالواسطة، خاصة وأن أغلب هذه المضخات تعود للفئات القادرة على اقتنائها، ويصعب على الفلاحين الفقراء الاستفادة منها. كما يلاحظ أن بأن الزيادة كانت بطيئة جداً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ و١٩٥٨، رغم كثرة الحديث عن تشجيع الفلاحين على اقتناء المضخات أو تقديم القروض المالية لهذا الغرض.

ويزداد فهم العوامل الكامنة وراء تخلف الإنتاج الزراعي عندما ندرك أن قلة استخدام التقنيات لم يقتصر على المضخات المائية، بل شمل أيضاً استخدام الساحبات والحاصدات وبقية أدوات الإنتاج في الزراعة. إذ يمكن للأرقام التالية توضيح الصورة.

28 Malik. Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 175.

الزيادة السنوية في عدد المكائن والآلات الزراعية في العراق خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٨

السنة	الساحبات	الحاصدات	درّاسات	مكائن نثر البذور	محاريث
١٩٤٥-١٩٥٠	٦٢١	٣١٥	٢٥	٦٠	٥٩٥
١٩٥١	٥٤	١٠٨	١٤	٣	٧٨
١٩٥٢	١٠٥	٩٦	٢	٩	٧٤
١٩٥٣	٣٤٢	٤٢٣	٨	٨	١٩٠
١٩٥٤	٣٣٢	١٥٤	-	٢	١٨٦
١٩٥٥	٢٥٣	٧٠	-	-	١٧٩
١٩٥٦	٣٨١	٢١٤	٦	١٠	٢٨٢
١٩٥٧	٣٧٧	٣٣٥	-	١٢	٢٢٢
١٩٥٨	٢٤٧	٨٠	٨	١٢	١٩٥
المجموع	٢٧١٢	١٧٩٥	٦٣	١٧٩	٢١٨٠

قارن:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 151.

وبلغت حصة الدولة من الساحبات ١٢٩ ومن الحاصدات ٣٣ فقط خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٨^{٢٩}. وإذا تتبعنا أرقام هذا الجدول بالارتباط مع مساحات الأراضي التي كانت تزرع خلال تلك السنوات لوجدنا شدة التخلف الذي كان يعاني منه العراق في مجال استخدام المكائن والآلات الزراعية. فقد وقع في المتوسط في عام ١٩٥٨ على كل ساحة ١١٠٦١ دونم، وعلى كل حاصدة ١٦٧١٣ دونم، وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن نصف تلك

٢٩ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦. ص

الأراضي يستخدم بوراً والنصف الآخر يستخدم في الإنتاج الزراعي، عندها يقل ذلك إلى النصف تقريباً. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن عدداً كبيراً من تلك الساحبات والحاصدات كان قديماً جداً ويصعب استخدامه، أو أنه كان ما يزال مسجلاً في قيود الاستيراد، ولكنه لا يستخدم، إضافة إلى أن عمليات الصيانة والإدامة متخلفة، كما كان الحصول على الأدوات الاحتياطية لتلك المكائن والمعدات الزراعية ليس سهلاً، مما كان يجعل الكثير منها غير صالح للعمل. كما كان يرفع من تكاليف التشغيل. وكانت فئات واسعة من الفلاحين غير قادرة على الاستفادة من المكائن الزراعية وتعتمد على قدراتها الجسدية أو استخدام بعض الحيوانات، علماً بأن كثرة من الفلاحين كانت تفتقد حيوانات الجر أيضاً. ويمكن للجدول التالي توضيح مدى استخدام المكائن والمعدات الزراعية وكذلك حيوانات الجر والقوة الجسدية للإنسان في الزراعة، والتي كانت تعتمد بالأساس على حيوانات الجر والإنسان.

استخدام المكان وحيوانات الجر والإنسان في العمليات الزراعية

في الموسم الزراعي ١٩٥٨/١٩٥٩

توزيعها النسبي %	عدد المنشآت الزراعية	نوع الاستخدام
٢٧,٥	٦٩,٤٨٤	قوة عمل الإنسان (بدون مكائن وحيوانات جر)
٦٦,٨	١٦٩,٢٤١	قوة الإنسان وحيوانات الجر
٥,٧	١٤,٥٠٤	على المكائن الزراعية وحيوانات الجر
١٠٠,٠	٢٥٥,٢٥٤	المجموع

المصدر: الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق. وزارة الزراعة. ١٩٥٨/١٩٥٩. ص ١٢.

والجدول يشير إلى أن أكثر من ربع المنشآت الزراعية الصغيرة التابعة لفقراء الفلاحين كانت تعتمد على الإنسان في الحراثة والبذار والحصاد والنقل، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٩٤,٣٪ من إجمالي المنشآت الزراعية التي كانت تعتمد على الإنسان، أو الإنسان والحيوان في آن حد. ولم تزد نسبة المنشآت التي تعتمد على المكننة جزئياً وعلى حيوانات جر أيضاً سوى ٥,٧٪ من إجمالي المنشآت الزراعية، والتي كانت تعود في الغالب الأعم لكبار الملاكين والرأسماليين الزراعيين وأغنياء الريف.

ورغم وجود الحاجة الماسة إلى المكنائن والمعدات الزراعية، كما يشير إلى ذلك الجدول السابق، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تبذل أي جهد من أجل إقامة مشروع صناعي لإنتاج بعض أهم وأكثر المكنائن والمعدات الزراعية المطلوبة في العراق، كما لم يقترح مجلس الإعمار بإقامة مثل هذا المشروع الصناعي الحيوي.

ولا شك في أن توزيع هذه المكنائن والمعدات على المناطق والألوية المختلفة كان مختلاً أيضاً، إذ أن مناطق كثيرة من الريف العراقي كانت تفتقد لها. ففي الوقت الذي هيمنت بغداد على النسبة العظمى من الساحبات، والموصل على النسبة العظمى من الحاصدات، كانت ألوية أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإنتاج الزراعي ليس فيها سوى عدد محدود جداً من الساحبات وأقل من ذلك من الحاصدات.

ولم تول السلطات الحاكمة في العراق الاهتمام الكافي بقضايا جوهريّة كثيرة في الريف العراقي، منها على سبيل المثال لا الحصر نورد ما يلي:

**** مكافحة الأمية التي كانت منتشرة على نطاق واسع في العراق عموماً وفي الريف على وجه الخصوص، كما كانت أكثر انتشاراً بين النساء. أورد الدكتور جميل بوداغ في رسالة الدكتوراه حول القطاع الزراعي في العراق، استناداً إلى تقرير بالوك وسالتر معلومات حول الأمية في العراق تؤكد بأن عدد من يقرأ ويكتب في العراق بلغ ٤٠٧,٥٠٠ شخصاً في عام ١٩٤٧، أو ما يعادل ٨,٥٪ من السكان ممن تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات. والنسبة في واقع الحال أعلى من ذلك، إذ لا يجوز إدخال الأطفال بسن السادسة في الفئة التي تقرا وتكتب،**

إذ أن الدخول في المدارس كان يشترط عمراً يبلغ سن سنوات وأحياناً أقل من ذلك بقليل. وفي عام ١٩٥٧ بلغت نسبة الأمية في العراق حوالي ٨٢٪. ولكنها تختلف في نسبتها بين الرجال عما هي عليه بين النساء. ويمكن للجدول التالي أن يوضح الواقع التعليمي وسيادة الأمية بين السكان.

تصنيف مستوى التعليم في العراق في عام ١٩٥٧

درجة التعليم	عدد الرجال	نسبتهم	عدد النساء	نسبتهم	إجمالي العدد
أطفال بعمر أقل من ٥ سنوات	٦٢٢,٤٤٠	٥٠,٩	٦٠١,٣٦٧	٤٩,١	١,٢٢٣,٨٠٧
الأمية	١,٨٥٠,٢٨٩	٤٢,٦	٢,٣٩٢,٥٦٧	٥٦,٤	٤,٢٤٢,٨٥٦
معرفة القراءة	١٧,٤٦٣	٤٩,٠	١٨,٢٠٩	٥١,٠	٣٥,٦٧٢
معرفة القراءة والكتابة	٥٧٢,٧٥٧	٧٧,٨	١٦٣,٧٩١	٢٢,٢	٧٣٦,٥٥٨
شهادة ابتدائية	٤٩,٤٦٧	٥٧,٧	١٥,٨٦٦	٢٤,٣	٦٥,٣٣٣
شهادة متوسطة وثانوية	٤٦,٩٥٥	٧٨,٨	١٢,٦٤٦	٢١,٢	٥٩,٦٠١
شهادة عالية	١٥,٢٠٩	٨٤,٩	٢,٧١١	١٥,١	١٧,٩٢٠
شهادة أعلى من بكالوريوس	١,٨٥٠	٨٢,١	٤٠٣	١٧,٩	٢,٢٥٣
شهادة من بلد آخر	٤٥٥	٨٣,٥	٩٠	١٦,٥	٥٤٥
تعليم ديني	٣٥٢	٧٥,٧	١١٣	٢٤,٣	٤٦٥
لم يشملهم الإحصاء	٧,٥١٧	٤٣,٨	٩,٦٤١	٥٦,٢	١٧,١٥٨
المجموع	٣,١٨٥,١١٧	٢٤٠	٣,١٥٤,٨٤٣	٤٩,٨	٦,٣٣٩,٩٦٠

قارن: - وزارة الداخلية. الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧. الجزء الثاني. الباب ١٦. جدول رقم ٣٠. ص ٢٤. بغداد. العراق. راجع أيضاً:

- Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 44.

ويستدل من الجدول على أن نسبة الأميين في العراق إلى مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات بلغت ٨١,٧٪. أما نسبة الأميات إلى مجموع نساء العراق اللواتي تزيد أعمارهن على ٥ سنوات فقد بلغت ٩٣,٧٪، وبلغت بين الرجال الذين تزيد أعمارهم على ٥ سنوات ٧٢,٢٪. وهي كما يلاحظ الإنسان عالية جداً بعد مرور ما يقرب من ٣٥ عاماً على قيام الدولة العراقية الحديثة.

** وتزداد الصورة قتامة عندما يعرف الإنسان المستوى المهني والفني للفلاحين أو مدى توفر القوى الفنية والمتدربة في الزراعة العراقية. لقد كان عدد الدارسين في المدارس الريفية محدوداً، وأكثر من ذلك كان الفنيين والمهنيين منهم. فالمدارس المهنية والفنية كانت محدودة وذات سعة قبول ضعيفة. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على تعليم الفلاحين بطرق الإنتاج الزراعية الحديثة وبأساليب استخدام المياه بصورة عقلانية، دون أن يؤثر سلباً على الإنتاج والأرض الزراعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يزد عدد التقنيين الزراعيين في العراق الذين يحملون شهادة جامعية عن ٣٠٠ شخص في عام ١٩٥٩. وهو عدد ضئيل جداً بالقياس إلى كثرة عدد الفلاحين العاملين في الزراعة وسعة الأراضي المستخدمة في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الثروة الحيوانية. وتشير الأرقام المتوفرة عن الطلبة الدارسين في كلية الزراعة والمتخرجين منها في الفترة الواقعة بين السنة الدراسية ١٩٥١/١٩٥٠ - ١٩٥٩/١٩٨٠ عن ذات الإشكالية، إذ كانت الاتجاه صوب دراسة الاختصاصات الزراعية محدوداً بسبب أوضاع الريف والمشكلات التي تواجه الخريجين من جانب أجهزة الدولة وفئة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

عدد الدارسين والخريجين في كلية الزراعة

عدد الخريجين	عدد الدارسين	السنة الدراسية
—	١٩	١٩٥١/١٩٥٠
—	٣٢	١٩٥٢/١٩٥١
—	١٠٠	١٩٥٣/١٩٥٢
١٤	١٥٠	١٩٥٤/١٩٥٣
١٦	١٧٤	١٩٥٥/١٩٥٤
٤٥	٢١٦	١٩٥٦/١٩٥٥
٥١	٢٣٢	١٩٥٧/١٩٥٦
٤٤	٢٤٧	١٩٥٨/١٩٥٧
٦٧	*٣٠١	١٩٥٩/١٩٥٨

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktiv-kraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 116.

* ١٢ طالباً منهم يحملون جنسية غير عراقية.

وتصبح الصورة أكثر وضوحاً عندما نشير إلى قلة وجود مراكز الإرشاد الزراعي والدعاية المناسبة للتقنيات وأساليب الزراعة الحديثة.

** تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للريف والفلاح العراقي والزراعة العراقية، وهي تتجلى في عدد من المؤشرات المهمة مثل قلة توفر أو انعدام المياه الصالحة للشرب، أو غياب الرعاية الصحية والمعالجة الطبية، أو السكن اللائق للإنسان، أو قضايا النقل العام، أو توفر مراكز التدريب والإرشاد، أو تخلف تأمين البذور المحسنة أو الأسمدة

أو مواد مكافحة الآفات، وكذلك النقص مخازن النقل والتبريد للسلع الزراعية .. الخ. وسنورد هنا بعض الأمثلة لندلل على أشرنا إليه في أعلاه.

– انتشار بعض الأمراض المعروفة في العراق حينذاك على نطاق واسع في الريف. فقد نشرت جريدة اتحاد الشعب الصادرة في بغداد مشيرة إلى أنه جرى كشف طبي على مدرسة في الديوانية كان فيها ١٨٩ تلميذاً فظهر أنهم يعانون من الأمراض التالية:

بعض الأمراض المنتشرة بين سكان الريف في العراق في عام ١٩٥٧

(نموذج: الديوانية)

نسبتها إلى مجموع التلاميذ	عدد المصابين بها	الأمراض
٤٠	٧٦	التراخوما
٧٦	١٤٤	الديدان
٥٠	٩٥	فقر الدم
٣٦	٧٠	البلهارزيا
٨,٤	٨	الطلبة الأصحاء

قارن: اتحاد الشعب. جريدة يومية ناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. في ١٩٦٠/٦/٣.

ومنه يتبين أن ٨ تلاميذ فقط، أي بنسبة ٨,٤٪ تقريباً من مجموع التلاميذ كانوا أصحاء، بينما ١٨١ تلميذاً كانوا يعانون من مرض واحد أو أكثر. ويشير الدكتور جميل بوداغ، استناداً إلى الباحث أوجين فيرت، إلى أن كشفاً طبياً جرى على قرية عراقية تبين منه أن ٩٥٪ من جميع سكان القرية كانوا يعانون من مرض متوطن واحد على الأقل،

و٨٠٪ منهم كانوا يعانون من مرضين متوطنين على الأقل، و٦٠٪ منهم كانوا يعانون من ثلاثة أمراض متوطنة^{٣٠}. ولا شك في أن هذه الحصيلة المأساوية ارتبطت عدة عوامل جوهريّة، نشير إلى بعضها فيما يلي: قساوة العمل الذي يقوم به الفلاح يومياً. قلة الدخل الذي يتحقق له ولعائلته. نقص التغذية وضعف المناعة، قلة الرعاية الطبية ونقص الأدوية وتخلّف مكافحة الأمراض المتوطنة، نقص الخدمات الصحيّة الضروريّة، ومنها نقص في وجود المياه الصالحة للشرب، وصعوبة الحصول على الإسعافات الطبيّة الضروريّة وصعوبة النقل... الخ.

- يشير الدكتور هادي مالك إلى أوضاع السكن في العراق استناداً إلى الإحصاء الحكومي بالنسبة لعام ١٩٥٦ فيقول: يعيش ٦٨٪ من سكان العراق في بيوت سكنية مبنية، أو ما يعادل ٧٤١,١٠٧ مأوى للسكن. ١٠٧,٩٩٨ منها كان مبنياً بالطابوق أو الحجر، أي ما يعادل ٢١٪ فقط. وكان ١٧٪ منها فقط دخلها التنوير الكهربائي^{٣١}. ويمكن أن نتصور حالة الفلاحين في الريف الذين كانوا لا يملكون سوى بيوتاً طينية في أحسن الأحوال أو بيوتاً حجرية كما في ريف إقليم كردستان العراق.

وإذا انتقلنا إلى موضوع التمويل، سواء كان بمشاريع مجلس الإعمار أم المصرف الزراعي، فسنجد أن هاتين المؤسستين كانتا تعلنان عن اهتماميهما البالغين بالزراعة، ولكن في حقيقة الأمر لم يخرج اهتماميهما عن سياسة الدولة الزراعيّة والاقتصاديّة عموماً وسنحاول تناول نشاط هاتين المؤسستين بشكل مكثف للفترة موضوع البحث.

30 Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Ruckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 111.

31 Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 42.

المصرف الصناعي

أشرنا إلى أن المصرف الزراعي الصناعي قد تأسس وفق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥. وفي عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ١٨ بتأسيس المصرف الزراعي، حيث جرت تعديلات عليه، كما فصل عن النشاط الصناعي. وخلال السنوات اللاحقة صدرت عدة مراسيم وقوانين أخرى لتعديل قانون عام ١٩٤٠، مثل مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦، أو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦. وركز القانون في مهماته على تسليف المزارعين لتأمين نفقات الزراعة والثروة الحيوانية وشراء المكائن والمعدات الزراعية وتأسيس المخازن والمستودعات والتوسط في بيع المحصولات الزراعية، إضافة إلى إسكان العشائر في الأراضي الزراعية وتأمين ضرورات الزراعة لهم ومساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية للقيام بمهامها^{٣٢}. وإذ بدأ المصرف برأسمال قدره ١٥٠,٠٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٣٦، فإن رأسماله الاسمي مليون ديناراً والمدفوع منه ٥٥٠,٠٠٠ ديناراً فقط في عام ١٩٥١/١٩٥٠. ثم ارتفع رأس مال المصرف إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً في عام ١٩٥٨/١٩٥٧.

بلغ مقدار القروض الممنوحة للمزارعين ١٤٤,٦٢١ دينار عراقي في عام ١٩٥١/١٩٥٠ ثم ارتفع إلى ١,٣٥٣,٦٩٣ ديناراً في عام ١٩٥٣/١٩٥٤ ليتراجع تدريجاً ويصل إلى ٦٨٦,٠٧٠ ديناراً في عام ١٩٥٧/١٩٥٨^{٣٤}. وتوزع هذا المبلغ على قروض تتراوح بين ١٠-٥٠٠ دينار، وقروض أكثر من ٥٠٠ دينار، بلغ عدد معاملات المجموعة الأولى ١١٩٢ معاملة وإجمالي القروض الممنوحة لها ٢١٥,١٢٠ دينار عراقي، أي أن متوسط القرض الممنوح بلغ ١٨٠,٥ دينار عراقي لا غير. في حين بلغ عدد معاملات المجموعة الثانية ٣٤٣ معاملة ومقدار

٣٢ المصرف الزراعي. التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي للسنوات ١٩٦٠/١٩٥٩. شركة الطبع

والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦١. ص ٩.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤/١٣.

٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦/٢٥.

قروضها ٤٧٠,٩٥٠ ديناراً، أي بمعدل قدره ١٣٧٣ ديناراً لكل قرض^{٣٥}. وكانت محدودة جداً تلك القروض التي وجهت لأغراض شراء المكائن الزراعية. وكان توزيع هذه القروض على الأولوية الزراعية متباين بالنسبة للسنة التي نحن بصددنا ١٩٥٧/١٩٥٨، إذ استحوذت بغداد والموصل وديالى والبصرة على التوالي على ٣٥١,٧٩٥ دينار عراقي، في حين أن حصة أربعة ألوية أخرى هي كربلاء والناصرية والرمادي والعمارة لم تزيد مجتمعة على ٨٨,٠٨٠ دينار عراقي^{٣٦}.

ويمكن الادعاء بأن المصرف الزراعي، ورغم الجهود التي بذلت لم يرتق إلى أدنى مستوى مطلوب منه للمشاركة في تنمية القطاع الزراعي، ولم يستجيب لطلبات الكثير من الفلاحين. وعلى امتداد ٢٣ عاماً من عمر المصرف الزراعي لم يمنح في جميع معاملاته سوى ٦,٥ مليون دينار عراقي، أي بمعدل سنوي لا يزيد على ٢٨٢,١٧٨ دينار عراقي فقط^{٣٧}.

المبحث الخامس: مجلس الإعمار والقطاع الزراعي

كانت المناهج الاستثمارية الثلاثة التي وضعها مجلس الإعمار، ومن ثم وزارة الإعمار، للفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨ قد تضمنت نسبة عالية من إجمالي التخصيصات لصالح القطاع الزراعي، الذي أشتتل على الري والبزل واستصلاح الأراضي والزراعة بشكل عام. إذ بلغت التخصيصات المالية ١٤٣,٣ مليون دينار عراقي. أما المصروف الفعلي من هذا المبلغ فلم يزد طيلة الفترة المذكورة على ٧٤,١ مليون دينار. أي بمعدل صرف سنوي مقداره ٩,٣ مليون دينار تقريباً^{٣٨}. وشكلت التخصيصات المالية للقطاع الزراعي نسبة قدرها ٣٧,٩٪.

٣٥ المصدر السابق نفسه. ٤٩.

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٠.

٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

٣٨ حبيب، كاظم. دراسات في التخطيط الاقتصادي. دار الفارابي. ط ١. بيروت. مكتبة النهضة. بغداد.

١٩٧٤. ص ٢٢٤/٢٢٥.

تقريباً من إجمالي تخصيصات مجلس الإعمار للفترة ١٩٥١-١٩٥٨، أما المصروف الفعلي منها فقد شكلت نسبة قدرها ٣٢,٩٪ من إجمالي الصرف على المناهج الاستثمارية لمجلس الإعمار ووزارة الإعمار. وكان هذا القطاع أوفر حظاً من بقية القطاعات الاقتصادية، رغم أنها لم تصل بالمرود الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى المناسب للاقتصاد والمجتمع. تركّز نشاط مجلس الإعمار على القطاع الزراعي، بما فيها إقامة شبكات الري والبزل والسدود المائية واستصلاح الأراضي الزراعية. وأمکن خلال الفترة المذكورة إنجاز أربعة سدود أساسية في العراق كان وما يزال لها تأثير كبير على منع الفيضانات وتوزيع وإعادة توزيع المياه وتنظيم الري بحدود غير قليلة. وتشير المعلومات المدققة المتوفرة إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٥٧ أمکن صرف المبالغ التالية على المجالات الزراعية المختلفة كما يوضح الجدول اللاحق.

توزيع توظيفات مجلس الإعمار الفعلية على القطاع الزراعي بين ١٩٥١-١٩٥٧

التوزيع النسبي للاستثمارات %	مقدار الاستثمار / دينار عراقي	مجالات الاستثمار
٦,٤	٣,٨٠٢,٠٢٧	مشاريع البزل والصرف
٩٠,٢	٥٣,٨٢٦,٥٣٣	مشاريع الري
٠,١	٥٤,٦٠٧	تطوير الإنتاج الحيواني
٢,٦	١,٥٧٧,٢٩٣	تطوير الإنتاج النباتي وتحسين التربة
٠,٧	٤٠٠,٦١٣	اقتصاد الغابات
١٠٠,٠	٥٩,٦٦١,٠٧٣	المجموع

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkrafte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 133.

ويستخلص من الجدول في أعلاه أن المخطط قد اعتمد المشاريع التي وضعت في الفترة الأولى من بدء الهيمنة البريطانية على العراق، وأنها قد ساهمت حقاً في إنقاذ العراق، وخاصة بغداد من الفيضانات السنوية المتكررة، ولكنها في الوقت نفس قد حققت للشركات الرأسمالية التي كانت تنجز مشاريع الري وإقامة السدود أرباحاً طائلة، إذ أنها كانت لا تقوم بتنفيذ تلك المشاريع فحسب، بل وتستورد كل المواد الأولية الضرورية لإنجاز تلك المشاريع. ولكن أين يكمن الخلل في السياسة التي انتهجها مجلس ووزارة الإعمار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨؟ إنها تكمن، كما أرى، في عدة ملاحظات أساسية، وهي:

- الإهمال الشديد لمشروعات تغيير بنية الإنتاج الزراعي الوحيد الجانب الذي اعتمد على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى وأهملاً تماماً المحاصيل الصناعية، في ما عدا التمرثم القطن بحدود معينة.
- إهمال كبير في إدخال التقنيات الحديثة للزراعة وتقديم الدعم الواسع للمزارعين لتحقيق المكنة في الإنتاج الزراعي.
- بروز نقص شديد باتجاه تطوير الكوادر الفنية والمهنية الضرورية لتنمية القطاع الزراعي، إضافة إلى تطوير طرق الإرشاد الزراعي.
- عدم ربط التنمية الزراعية بالتنمية البشرية ومنها الخدمات الضرورية لسكان الريف.
- إهمال إقامة شبكة واسعة مرافقة لإقامة السدود وشبكات الري لصالح البزل والصرف، إذ أن هذا الإهمال قاد ولسنوات طويلة لاحقة إلى استمرار التملح في الأرض وخسارة المزيد من مساحات الأراضي الزراعية بسبب ذلك التملح. كما أهمل إقامة قنوات للري ترتبط بتلك المشاريع الضخمة لإيصال المياه إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان يراد تزويدها بالمياه. والخلل هنا لا يكمن في إقامة تلك السدود المهمة، بل في عدم استكمال المشاريع المرتبطة بها والضرورية لتحقيق أكبر فائدة من تلك السدود. فمن الملاحظ أن نسبة تصل إلى ٦٩٪ من المبالغ الموجهة للري والسدود قد صرفت

على إقامة أربعة سدود هي: سد الحبانية وسد الثرثار وسد دوكان وسد دربندخان، أي حوالي ٣٧,٤ مليون دينار عراقي^{٣٩}.

- كما أهمل مجلس الإعمار ربط المشاريع الزراعية بالمشاريع الصناعية وبيقية مشاريع المناهج الاستثمارية، إذ بد وكأن النشاطات منفصلة عن بعضها ولا يهتم المجلس إيجاد أفضل أشكال التنسيق في ما بين تلك المشاريع.
- ومن الملاحظ أخيراً أن هذه المبالغ الكبيرة التي صرفت على المشاريع الخاصة بالري والبيزل واستصلاح الأراضي قد وضعت بالحصلة النهائية لصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، إذ كانت فائدة الفلاحين ضئيلة وثنائية تماماً، مما أثارت ضجة ضد مجلس الإعمار ووزارة الإعمار حيث أطلق عليه الشعب أسم "مجلس الاستعمار".

ولكن، بعد كل هذا، ما هي تجليات العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستغلال البشع الذي تعرض له الفلاحون، والسياسات الرجعية وغير العقلانية التي مارسها الحكومات العراقية المتعاقبة في الريف ومجمل الاقتصاد الوطني، وما هي عواقب البؤس والفاقة والحرمان التي كان يعيش في ظلها الفلاحون على الاقتصاد الزراعي العراقي خلال الفترة موضوع البحث؟ إن لدينا من المعلومات ما يؤكد الطبيعة التي تميز بها الاقتصاد الزراعي العراقي، باعتباره اقتصاداً متخلفاً ووحيد الجانب لم تقتصر تأثيراته السلبية على حياة الريف والفلاحين فحسب، بل وعلى حياة المدن والاقتصاد الصناعي وبنية التجارة الخارجية ومجمل الثروة الاجتماعية وصافي الدخل القومي.

39 Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 134.

أ- مستويات الغلة وحجم الإنتاج الزراعي والدخل الزراعي

إن علاقات ملكية الأرض التي سادت العراق خلال الفترة التي سبقت ثورة تموز عام ١٩٥٨ وممارسة الإنتاج السلعي الصغير والمتخلف والعوامل الأخرى التي أشير إليها في أعلاه قادت مجتمعة إلى عدد من المظاهر السلبية في القطاع الزراعي والتي يمكن بلورة أبرزها فيما يلي:

الإنتاج وحيد الجانب في الزراعة

تميز الاقتصاد العراقي بكونه وحيد الجانب حيث كان يعتمد على الزراعة في تكوين القسم الأعظم من دخله، وفيما بعد على النفط الخام المصدر بشكل خاص وعى الزراعة بالدرجة الثانية. ووحداية الجاني ظاهرة لم تقتصر على العراق وحده حينذاك، بل شملت اقتصاديات جميع بلدان العالم الثالث، سواء امتلكت للمواد الأولية الأخرى أم اقتصرت على الزراعة، وأغلبها ما يزال يعاني حتى يومنا هذا من هذه الظاهرة السلبية. والاقتصاد الزراعي في العراق يعاني من هذه الظاهرة السلبية أيضاً. وهي ليست وليدة النظام الملكي الإقطاعي، بل وجدت قبل ذلك وتكونت بفعل التدهور الحضاري الذي أصاب العراق من القرن الثاني عشر والثالث عشر، وتفاقت في ظل الهيمنة العثمانية على العراق وتكرست تحت الاحتلال البريطاني وقيام الدولة العراقية الجديدة. ورغم محاولات قوى المعارضة السياسية الدفع باتجاه مواجهتها وإيجاد الحلول العملية لها، فأن سياسات الحكومات العراقية، ومنها سياسات مجلس الإعمار، لم تستطع تغييرها، بل ساهمت في تكريسها، رغم بروز بعض المصانع العراقية هنا وهناك، أو محاولة نشر زراعة القطن بشكل خاص كمحصول صناعي في البلاد. فلو ألقينا نظرة على بنية الإنتاج الزراعي لوجدنا أن الحبوب، وخاصة الشعير والحنطة، تسيطر على القسم الأعظم من المساحات المستخدمة في الإنتاج الزراعي على امتداد سنوات الحكم الملكي، بل حتى بعد سقوطه، في حين احتلت المحاصيل والمزروعات الأخرى نسبة ضئيلة جداً رغم توفر مستلزمات وإمكانات تطويرها. فإحصائيات وزارة الزراعة العراقية ومنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة

تشير إلى أن العراق قد استخدم نسبة عالية جداً من أراضيه لزراعة هذين المحصولين، في حين لم تكن حصة المحاصيل الأخرى إلا مساحات قليلة من الأراضي الزراعية، كما يوضحها الجدول التالي بالنسبة لعام ١٩٥٨/١٩٥٩. وهو يتضمن المحاصيل الصيفية الشتوية والصيفية.

توزيع الأراضي المزروعة على مختلف المحاصيل الزراعية وحجم الإنتاج

ومعدل الغلة للموسم الزراعي ١٩٥٨/١٩٥٩

معدل الغلة/ كغم/دونم	حجم الإنتاج الإجمالي/طن	مساحة الأراضي المزروعة/دونم		أهم المحاصيل
		نسبتها	المساحة/دونم	
٩٤	٥٦٣,٥٩١	٥٤,٠	٥,٩٥٩,٩٦٣	الحنطة
١٦٦	٧٢٤,٧٨٠	٣٩,٥	٤,٣٥٥,١٨٠	الشعير
٢٢٥	١٠,١١٣	٠,٤	٤٤,٨٣٣	الباقلاء اليابسة
١٣٥	٧,٢٨٦	٠,٥	٥٣,٩٥٥	العدس
١٣٩	٤,٢٧٢	٠,٣	٣٠,٦٠٨	الكتان
١٣٠	٣,٠٢٥	٠,٣	٣٣,١٥٥	الحمص
١,٢٦٨	٢٤,٤٧٤	٠,٢	١٩,٢٩٥	البصل اليابس
١٧٥	٧٣١	٠,٤٠	٤,١٨٠	الهرطمان
٣٧٤	٨,٨٩٨٥	٢,١	٢٣٥,٣٣٧	الرز
١٧٧	٢٦٠٣٦	١,٣	١٤٧,٠٠٠	القطن
١٧٣	٣٣٢٨	٠,٢	١٩,٢٤٠	الذرة الصفراء
٢٦٠	٦٨٦٧	٠,٢	٢٦,٩٨٤	الذرة البيضاء
٢٠٩	٣٩٧٢	٠,٢	١٨,٩٩٨	الدخن

الماش	٣٢,١٥٤	٠,٣	٥,٤٧٤	١٧٠
اللوبياء اليابسة	٩,٣٦٤	٠,١	١,٥٠٢	١٦٠
السّمسم	٤٤,٠٤٧	٠,٤	٦,٤٢٠	١٤٦
إجمالي الأراضي المزروعة /دونم	١١٠٥٤٢٩٣	١٠٠,٠	-	-

المصدر: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ١٢٧.

- دليل القطاع الزراعي في العراق. وزارة الزراعة. مطبعة أبو غريب. بغداد. ١٩٧٠. ص ٢٧-٦٠.

ومنه يستدل على أن محصولي الحنطة والشعير، وهما من المحاصيل الشتوية، قد استحوذاً على نسبة قدرها ٩٣,٥ ٪ من مجمل الأراضي الزراعية المستخدمة في موسمي الصيف والشتاء، عدا المخصصة للنخيل والفاكهة والغابات والمراعي والعلف، في حين كانت حصة بقية المحاصيل الزراعية ٦,٥ ٪. كما أن محصول الرز، الذي كان وما يزال يحتل أهمية رئيسية في غذاء العراقيين اليومي، لم تخصص له سوى مساحة صغيرة بالمقارنة مع محصولي الحنطة والشعير، إذ بلغت مساحة الأراضي المزروعة به في الجنوب حوالي ٢,١ ٪ من مجموع الأراضي، والقطن ١,٣ ٪ فقط بالنسبة لعام ١٩٥٨/١٩٥٩. وانعكس هذا الاتجاه سلباً على حجم الإنتاج الإجمالي، وبالتالي على قدرة محصول الرز مثلاً على إشباع حاجات السكان حينذاك. ولم تكن إشكالية الزراعة تكمن في سوء توزيع مساحات الأراضي الزراعية على المحاصيل المختلفة فحسب، بل وفي سوء استخدام تلك الأراضي والمياه ومشكلة الأمطار وبقية العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي الذي يتجلى في المستوى الواطئ لمعدل غلة الدونم الواحد من مختلف المحاصيل الزراعية، ومنها الحنطة والشعير والرز مثلاً.

وإذا أضفنا مساحات الأراضي المزروعة بالنخيل والفاكهة في ذات العام، وكذلك التي زرعت بالخضر أو المخصصة للرعي وإنتاج العلف وأراض الغابات، إلى مجموع مساحات الأراضي التي تزرع سنوياً، فإن نسبة الأراضي المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير تتقلص نسبياً، ولكنها تبقى هي الطاغية. ويمكن للأرقام التالية بالنسبة إلى عام ١٩٥٨ توضيح ذلك:

توزيع الأراضي المزروعة على مختلف المحاصيل والمنتجات الزراعية

في عام ١٩٥٩/١٩٥٨

المحصول	المساحة المزروعة/ دونم	التوزيع النسبي
محصولي الحنطة والشعير	١٠,٣١٥,١٤٣	٨٦,٤
بقية المحاصيل الحقلية	٧٢٠,١٥٠	٦,٠
أراضي النخيل	٤٩١,٦٠٣	٤,١
الفاكهة والكروم	١٠٤,٩٩١	٠,٩
العلف	٤٥,٠٠٥	٠,٤
المراعي	٢٣٩,٧٥٤	٢,٠
الغابات	١٨,٢٩٤	٠,٢
المجموع	١١,٩٣٤,٩٤٠	١٠٠,٠

قارن: - البغدادي، مجيد حسن. حول التغيرات في الهيكلية الإقليمية للعراق. مصدر سابق. ص ٧٩.

- حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي مصدر سابق. ص ١٢٧.

لم يتوجه اهتمام الدولة إلى العناية الكافية والضرورية للقطاع الزراعي ولم تتوفر لهذا القطاع مستلزمات تطوره وتغيير بنيته أو تحسين وزيادة محاصيله. فمع أن محصولي الحنطة والشعير هما الأوسع انتشاراً في العراق وتعيش على زراعتهما عشرات ألوف العوائل العراقية وتتغذى بهما مئات ألوف العوائل، فأن الاهتمام بزراعتهما وتحسين مستوى التقنيات المستخدمة في إنتاجهما، أو تحسين خصوبة التربة وتخليصها من الأملاح، أو تحسين معارف الفلاحين في التعامل مع الأرض الزراعية، أو تحسين توزيع واستخدام المياه المتوفرة، إضافة إلى مشكلة نقص الأمطار في سنوات كثيرة، وأحياناً كثيرة انحباسها في مناطق زراعتهما في منطقة الجزيرة في كردستان وشمال العراق ... الخ كان ضئيلاً جداً، وتجلّى ذلك في ضآلة معدل الغلة السنوية المتحققة في الدونم الواحد، وبالتالي في قلة إجمالي الإنتاج الزراعي السنوي بالنسبة إلى مختلف محصولي الحنطة والشعير، وكذلك بالنسبة إلى بقية المحاصيل والمنتجات الزراعية، رغم المساحات الواسعة المستخدمة في زراعتهما. وبعد أن كان العراق يصدر كمية مناسبة من هذين المحصولين إلى البلدان المجاورة وغيرها، بدأ في الفترات الأخيرة من العهد الملكي إلى استيرادهما، إضافة إلى استيراد الرز وغيره من المحاصيل. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المستوى الواطئ لمعدلات غلة الدونم الواحد بالنسبة لأهم ثلاثة محاصيل زراعية.

معدلات غلة الدونم الواحد لمحاصيل الحنطة والشعير والرز في العراق

المحصول	معدل كغم / دونم للفترة	معدل كغم / دونم للفترة
	١٩٥٢-١٩٥٦	١٩٤٨-١٩٥٢
الحنطة	١٤٥	١٢٠
الشعير	٢٢٠	١٩٣
الرز	٤٠٣	٢٩٠

قارن:

Malik Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 178.

وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على الإنتاج الزراعي ومدخولات الفلاحين السنوية وعلى التراكم الرأسمالي، رغم التمايز الموجود بصدده هذه المؤشرات بالنسبة إلى مناطق زراعة المحاصيل المختلفة والعاملين فيها. فالوضع يختلف بالنسبة للعاملين في بساتين النخيل والفاكهة أو زراعة الخضروات، عن الآخرين الذين يعملون في الحقول لصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين أم في الأراضي العائدة لهم أو المؤجرة من الغير. كما يظهر التمايز في الدخول نتيجة التباين في طبيعة المناطق الزراعية ومدى اعتمادها على المطر أو على مياه الأنهر، وكذلك التباين في كونها تسقى سحياً أم بالواسطة. إلا أنه يبقى الوضع الزراعي، وخاصة الدخول، يتميز بعدة سمات، وهي:

الاستغلال الشديد الذي كان يتعرض له الفلاحون من جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والمرابين وأصحاب المكائن الزراعية والتجار، إذ كان هم هؤلاء جميعاً الحصول على أقصى ربح أو ربح ممكن على حساب الفلاحين، أولاً.

الدخل الواطئ جداً الذي كان يبقى من تعب الفلاح السنوي له ولعائلته والذي كان لا يفي لإشباع حاجات العائلة وإعادة تجديد قوة العمل، وكان على الفلاح أن يستدين ليستمر على قيد الحياة ومواصلة الإنتاج ثانياً. وهو لا يختلف كثيراً عما تحدثنا عنه في الجزء الأول من هذا الكتاب بشأن مدخولات الفلاحين السنوية.

استنزاف كل الدخل الزراعي من جانب تلك الفئات خارج إطار الريف والزراعة وعدم توجيه أي جزء منه لأغراض التراكم، إضافة إلى عجز الفلاحين عن إبقاء أي مبلغ من دخلهم لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب في الزراعة ثالثاً.

وكان هذا الوضع يقود بالضرورة إلى إعادة إنتاج التخلف والفقر في الزراعة والريف.

عجز الزراعة عن الإيفاء بحاجات السكان للاستهلاك المحلي واضطرار الدولة على استيراد متزايد لمختلف المحاصيل الزراعية وتوجيه موارد مالية لهذا الغرض. وتراجع قدرة العراق تدريجاً عن تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية إلى الأسواق المجاورة.

إضافة إلى عجز الزراعة العراقية عن تزويد المنشآت الصناعية بالمواد الأولية الضرورية لمنتجاتها الصناعية.

الدخل السنوي للفلاحين في الريف العراقي

تتفق جميع الأبحاث والدراسات ورسائل الدكتوراه المنجزة حول حياة ونشاط ودخل الفلاحين في العراق إلى أنها كانت كارثية ومليئة بالعذاب والحرمان، إذ لم تكن المسألة تقتصر على صعوبات العمل وقسوة تعامل الإقطاعيين وكبار الملاكين من شيوخ العشائر وغيرهم وكذلك السراكيل مع الفلاحين، بما فيها الاعتداء بالإهانة والضرب أو السجن فحسب، بل اقترنت أيضاً بسرقة نسبة عالية جداً من المحصول السنوي للفلاحين وتدهور مدخولاتهم السنوية.

فهؤلاء كانوا ينتزعون من الفلاحين ريع الأرض (الريع المطلق) مضافاً إليه أنواع أخرى من الريع التفاضلي المرتبط بالقرب من المياه ومن المدن أو بسبب خصوبة الأرض الزراعية، وكذلك انتزاع جزء مما يمكن تسميته بالريع، بسبب استخدام وسائل إنتاج تعود لمالك الأرض أو الفائدة التي تدفع عن القروض الممنوحة للفلاحين من المرابين، سواء أكانوا من الإقطاعيين أم من أصحاب رؤوس الأموال. وكانت في المحصلة النهائية يجد الفلاح نفسه خالي الوفاض وبذمته بعض الديون التي تثقل كاهله. وكانت تفرض على الفلاح التزامات أخرى تحدثنا عنها سابقاً بسبب طبيعة العلاقات التي سادت العراق في تلك الفترة. لا شك في أن طبيعة توزيع الدخل العيني أو النقدي في الريف العراقي كان يخضع لطبيعة أسلوب الإنتاج السائد، والتي تعني بدورها مرتبطة بطبيعة علاقات الإنتاج

ومستوى تطور القوى المنتجة، أي لطبيعة ملكية وسائل الإنتاج في الريف العراقي، وخاصة الأرض الزراعية، باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية.

في رسالة الدكتوراه التي قدمها ودافع عنها جميل يلدا بوداغ في كلية الاقتصاد في برلين وضع جدولين أحدهما يوضح الدخل العيني للمستأجرين الثانويين، وهي الصيغة السائدة في العراق، والثانية عن الدخل النقدي للفلاحين في مناطق العراق المختلفة، بما فيها كردستان العراق. زهي دراسة استندت إلى واقع الحال في العراق وإلى الكثير من المصادر المهمة في حينها. ويمكن الاستفادة منها في دراستنا الراهنة لتوضيح الواقع المأساوي للفلاحين في عراق النظام الملكي الإقطاعي.

الدخل العيني للمستأجرين الثانويين في نظام المحاصصة في العراق

طبيعة العلاقة	مساحة الأرض المؤجرة /دونم	إجمالي محصول الحبوب /كغم	حصة المستأجر من إجمالي محصول الحبوب الكمية %	حصة المستأجر المالك لحيوانات الجر	حصة الفلاح غير المالك لحيوانات الجر
١. الأراضي السيحية أ. المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٧٨٠ ٤٠	٩٤٠**	٨٠٠
ب. المالك يمول المزارع بالأرض والماء والبذور	٢٥	٤٤٥٠	١١١٠ ١٤٧٠ من ٢٥-٣٣*	٣٧٠	٢٨٠
٢. السقي بالمضخات أ. المالك يمول المزارع بالأرض والماء	٢٥	٤٤٥٠	١٤٧٠ ٣٣	٦٧٥***	٥٦٠***

٢٨٠	٣٧٠	٢٥	١١١٠	٤٤٥٠	***٢٥	ب. المالك يمول المزارع بالأرض والماء والبذور
***٣١٣٠	***٣٨٠٠	٨٠	٥١٨٠	٦٤٨	٤٠	٣. الأراضي المطرية أ. المالك يمول المزارع بالأرض في ظروف زراعية مناسبة
***٣٧٣٠	***٤٤٥٠	٩٠	٥٨٨٠	٦٤٨٠	٤٠	ب. في ظروف زراعية غير مناسبة
***١٤٤٠	***١٨٦٠	٥٠	٣٢٤٠	٦٤٨٠	٤٠	ت. المالك يمول المزارع بمستلزمات إنتاج أخرى
***١٤٤٠ ***٢٣٤٠	٢٨٩٠	من ٥٠-٦٦	٤٢٨٠	٦٤٨٠	٤٠	ث. المالك يمول المزارع بالأرض والماء (مضخات)
٢٣٠ ٣٥٠		٤٢٠ من ٢٥-٣٣	٥٦٠	١٩٦٠	٥	٤. زراعة الرز المالك يمول المزارع بكل عناصر الإنتاج
١٠٠٠-٧٦٠ ٣٨٠-١٥٠	التمور	من ٥٠-٦٠ أو من ١٠-٢٥	١٥١٤		٢ ٢	٥. في مناطق النخيل أ. بشكل عام ب. في لواء البصرة

المصدر:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkreaefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.79-80 a.

* كما هو الحال منطقة مجرى نهر دجلة جنوب بغداد حتى جنوب العمارة، وفي أسفل نهر الفرات وشط الغراف. ** المستأجر يكون قد اقتطع بذور السنة القادمة، *** كما هو الحال في جميع الملكيات الكبيرة للأراضي الزراعية المشابهة لزراعات اللاتيفوندا. **** لا يشمل حصة محصول الحمضيات التي تزرع تحتاني، أي تحت النخيل.

ويستدل من هذا الجدول على التباين النسبي القائم بين حصة الفلاح المستأجر في الزراعات المختلفة والظروف المتباينة للإنتاج، وكذلك علاقات المستأجر بالأرض وبمستلزمات الإنتاج. وفي كل الأحوال فأن المالك أو المستحوز على الأرض الزراعية يبقى المستفيد الأول الذي يحصل على ريع الأرض، ومن ثم فهو قادر على تحقيق ريع تفاضلي إضافي، ثم أرباح نتيجة تمويله المستأجر بعناصر الإنتاج المختلفة. ولا يبقى للفلاح إلا النزر اليسير الذي يتبخر جزءاً منه بسبب الاقتطاعات الأخرى المرتبطة بالتقاليد والأعراف العشائرية والعلاقات العامة للفلاح. وصورة الدخل السنوي للفلاح أو المزارع المستأجر الذي يمارس العمل الفعلي على الأرض الزراعية تبدو أكثر قتامة وتدهوراً عند احتساب تلك الحصة العينية بالنقود. إذ يمكن تجسيد تلك العلاقات على النحو الآتي:

متوسط الدخل السنوي للمزارع المستأجر في مختلف الزراعات وطريقة الإرواء بالدينار
العراقي

طريقة الإرواء	المستأجر مالك لحيوانات الجر	المستأجر غير مالك لحيوانات الجر
١. الأراضي السيجية	٤,١٦٦ - ١٠,٨٣٢	٣,١٢٠ - ٩,١٦٠
٢. تسقى بالمضخات: أ. المستأجر يمول بالأرض والماء ب. المستأجر يمول بالأرض والماء والبذور	٧,٧٤٠ أقل من ٤,١٦٦	٣,٥٥٦ أقل من ٣,١٢٠
٣. أراضي مطرية (بشكل خاص كردستان)	٢٣,٥٨٠ - ٥٦,٩٨٨	١٨,٦٠٨ - ٤٧,٨٧٤
٤. أراضي زراعة الرز	-	١٢,١٢٨ - ٠,٦٠٨
٥. أراضي النخيل: أ. النخيل مع زراعة الحمضيات ب. مناطق نخيل البصرة	- -	٥٠,٠٠٠ - ٦٦,٣٣٣ ١,٣٥٩ - ٣,٤١١

المصدر:

Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 84.

ملاحظة: في الأراضي الإروائية التي تسقى سيجاً أو بالواسطة تستخدم نسبة تتراوح بين ١٥-٢٠٪ من الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل صيفية وتحقق دخلاً إضافياً للفلاحين والمستحويين على الأراضي الزراعية، وهي تشمل الأراضي التي تزرع بالرز أيضاً.

يستدل من هذا الجدول ضائلة الدخل الذي يتحقق للمستأجر سنوياً، وكذا الحصة التي تذهب إلى المستحوز على الأرض من المستأجر الواحد. والفارق هو أن المستحوز على الأرض الزراعية يمتلك مساحات واسعة تقسم وتؤجر على الفلاحين، وبالتالي فإن ريعه السنوي يتحقق من مجموع المستأجرين للأرض الزراعية، علماً بأن حصته من كل فلاح أو مزارع مستأجر هي أعلى بكثير مما يتحقق لكل فلاح أو مزارع مستأجر. والفارق بين الدخل السنوي للفلاح المستأجر في أراضي النخيل مع الحمضيات أولاً ومن دونها ثانياً، هي أفضل بكثير من أولئك الكادحين الذين يعملون في أراضي الرز، وكلاهما أفضل من أولئك الذين يعملون في زراعة المحاصيل الحقلية، وبشكل خاص في الأراضي المطرية التي لا تسقط فيها سوى كميات قليلة جداً من الأمطار سنوياً وتقل كثيراً عن حاجة المحصول إلى الماء، وبالتالي تكون معدلات الغلة السنوية في الدونم الواحد واطئة جداً. إن هذا الواقع المزري لحياة الفلاحين، إضافة إلى اضطهاد الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي لهم كان الدافع الحقيقي وراء الهجرة المتواصلة حينذاك من الريف إلى المدينة، رغم أن حياة المدينة ذاتها لم تكن مضمونة للفلاحين، بل كانت حياة قاسية وفيها الكثير من الذل والتسرع والعمل الهامشي، حيث تتحول نسبة عالية من المهاجرين إلى فلاحين من أشباه البروليتاريا الجائعين.

الثروة الحيوانية

تشكل المواشي وحيوانات الجر جزءاً مهماً من الاقتصاد العراقي المنتج للثروة الوطنية، رغم ضعف هذه المشاركة. ورغم أهمية هذه الثروة لإشباع حاجات السكان من اللحوم والحليب والصوف والجلود ومنتجاتها الأخرى، وكذلك كمواد أولية للصناعة المحلية، فإن العناية بها من جانب الحكومة كانت على العموم ضعيفة، وبشكل خاص دعم المزارعين لتربية المواشي وتحسين مدخولاتهم السنوية. وكان القسم الأكبر من المواشي وحيوانات الجر تعود للإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وأصحاب رؤوس الأموال من تجار

وغيرهم. ولا شك في أن عوامل عديدة مثل: واقع العراقي الجغرافي والمناخي ومستوى سقوط الأمطار السنوي والرعاية الطبية ومكافحة الآفات التي تصيب الحيوانات.. الخ كانت تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستويات تطور هذه الثروة الوطنية. وغالباً ما كان رعاة المواشي الانتقال بين الدول ذات الحدود المشتركة، أي بين العراق وسوريا والسعودية والكويت، إضافة إلى إيران وتركيا، بحيث يصعب ضبط أعداد الحيوانات المتحركة في هذه المنطقة وعائديتها، خاصة وأن عمليات البيع والشراء تجري بصورة غير رسمية في ما بين تجار المواشي للدول المشار إليها. ووفق المعلومات المتوفرة تطورت الثروة الحيوانية في العراق خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٢ و١٩٥٨ على النحو الآتي:

تطور عدد المواشي في العراق في الفترة ١٩٥٢-١٩٥٨

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٢	نوع الماشية
٧,٩٥٠,٠٠٠	٧,١٠٥,٠٠٠	٦,٧٨٤,٠٠٠	٦,٠١٤,١٥٦	الخراف
٤٦١,٠٠٠,٤٢	٢,٨٧٥,٠٠٠	٢,٤٣٢,٠٠٠	١,٧٦٩,١٤٥	العنز
١,٢١٥,٠٠٠	١,٢٤٧,٠٠٠	١,١٣٢,٠٠٠	٧٢١,٩١٨	الأبقار
٨٤,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	٧٩,٠٠٠	٥٢,٨٩٥	الجاموس
٥٧,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٨٣,١٠٠	الجمال
٣,٥٥١,٠٠٠	٣,٤٨٤,٠٠٠	٣,١٩٢,٠٠٠	٠.م.غ	الدجاج
٠.م.غ	٠.م.غ	٠.م.غ	٤٠٣,٣٩٨	الحمير
٠.م.غ	٠.م.غ	٠.م.غ	٥٧,٠٧٣	البغال
٠.م.غ	٠.م.غ	٠.م.غ	١٤٥,٤٤٦	الخيول

Quelle: Al-Bagdadi, Majid Hassan. Ueber die Veraenderungen der Territorial-struktur des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1967. S.119.

وجدير بالإشارة أن غالبية الحمير والأبقار والجاموس والدجاج تدخل ضمن ملكية الفلاحين والمزارعين، في حين أن غالبية الأغنام والماعز تدخل ضمن ملكية الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال من ذوي العلاقة بالريف.

ويلاحظ هنا أن المعلومات عن حيوانات الجر غير متوفرة للسنوات اللاحقة بعد عام ١٩٥٢. وإذا اعتمدنا على تلك الأرقام فإن نسبة عالية من الفلاحين لا يملكون حيوانات الجر، في حين أن نسبة أخرى منهم لا يملكون سوى حيوان جر واحد، ولكن هناك عدد غير قليل من كبار ملاكي الأراضي الزراعية يملكون اثنين فأكثر من حيوانات الجر. وتصل نسبة الفلاحين غير المالكين لحيوانات الجر تقدر بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من إجمالي العوائل الفلاحية التي بلغ عددها في عام ١٩٥٢ ب ٨٠٠،٠٠٠ عائلة.

ومن الجدول في أعلاه يبدو بوضوح أن تطور الثروة الحيوانية كان بطيئاً عموماً بالارتباط مع تطور نفوس العراق وارتفاع مستوى استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض وما إلى ذلك، إضافة إلى ارتفاع حاجة المصانع المحلية للمواد الأولية الحيوانية لإنتاج الزيت والدهون الحيوانية وغيرها. والمعلومات المتوفرة إلى المنتجات الحيوانية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٦-١٩٥٨ بلغت على النحو التالي:

المنتجات الحيوانية في العراق للفترة ١٩٥٦-١٩٥٨

المنتجات الحيوانية	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
اللحوم / طن	٩١,٤٤٩	٩٩,٨٤٣	١٠٢,١٧١
الحليب / طن	٧٠٧,٣٥٧	٧٨٣,٦٣٠	٧٦٢,٩١٩
الصوف / طن	١٦,٣٢٠	١٧,١١٦	١٩,١٠٦
البيض / مليون بيضة	١٣٠	١٣٥	١٤٠

المصدر: البغدادي، مجيد حسن. حول التغيرات في الهيكلة الإقليمية للعراق. مصدر سابق. ص ١٢٠/١٩.

إن مقارنة سريعة بين سكان العراق في عام ١٩٥٧، حيث توجد إحصائيات عن السكان، والكميات المستهلكة من المنتجات الحيوانية، سيكتشف الإنسان عبرها مدى ضآلة حصة الفرد الواحد السنوية من تلك المنتجات. فقد بلغ المتوسط السنوي للفرد الواحد من استهلاك اللحوم حوالي ١٥,٩ كغم، واستهلاك الحليب ١٢,٤ لتر، واستهلاك الصوف ٢,٧ كغم، واستهلاك البيض ٢١,٤ بيضة. ومع أنها ضئيلة جداً بالقياس إلى عدد كبير من البلدان الأخرى، وخاصة المتقدمة منها، فإن المشكلة لا تكمن في قلتها فحسب، بل في سوء توزيعها، إذ أن نسبة عالية من السكان لا تتذوق اللحوم أو نادراً ما تصل إليها، وكذا الحال بالنسبة إلى الحليب والبيض، في حين أن هناك نسبة ضئيلة من السكان متخمة باللحوم والبيض والحليب. ولهذا فأن ما كان يتناوله الناس من بروتينات وغيرها ضئيلة جداً. ووفق المعلومات المتوفرة فأن التغذية في العراق كانت رديئة ودون المستوى المطلوب أخذه من عدد السعرات في اليوم الواحد. ففي الوقت الذي حدد ١٥٠٠ سعرة، بلغ متوسط حصة الفرد الواحد ٢١٠٠ سعرة فقط، علماً بأن التوزيع في هذا الصدد هو الآخر غير عادل وسيء جداً حتى بعد مرور أكثر من سنتين على قيام ثورة تموز، أي في عام ١٩٦٠. إن التغذية اليومية للفلاحين بشكل خاص كانت واطئة جداً، وكانت أحد أهم الأسباب لنقص المناعة وانتشار مرض فقر الدم بين الفلاحين، وهو ما أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى الفجوة التالية بين ما يفترض تغطية حاجة الريف بالمواد الغذائية وبين الكمية المستهلكة فعلاً. ويمكن للجدول التالي يوضح هذه الصورة بالنسبة لفترة الخمسينات.

40 Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 40.

الفجوة بين الضروري والواقع في استهلاك بعض المواد الغذائية في الريف العراقي

المواد الغذائية	الكمية المطلوبة/ طن (١)	الكمية المتوفرة/ طن (٢)	النقص أو الفجوة بين (١) و (٢) طن
اللحوم والأسماك	٤٦,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
الخضروات	٢٨٦,٠٠٠	١٦٩,٠٠٠	١١٧,٠٠٠
الفواكه	١٥٣,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠
الخبز	٣٢٣,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
الحليب ومنتجاته	٢٦٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
الزيوت النباتية والحيوانية	٣١,٠٠٠	-	-
السكر	٦١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
البيض / مليون بيضة	٣٨٨,٥	١٢٦	٢٦٢,٥

Quelle: Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 40.

المبحث السادس: التجارة الخارجية

لم تتغير سياسة العراق التجارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سوى أنها قد توفرت لها موارد مالية جديدة من إيرادات النفط الخام للصرف على استيراداتها السنوية. إن التغيير البارز الذي حصل في هذه الفترة، وخاصة بعد تعديل شروط أمتيازات النفط الخام في عام ١٩٥٢، يكمن في زيادة دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني العراقي نتيجة زيادة عوائد النفط الخام إلى ٥٠٪ من الأرباح من جهة، وإلى زيادة استيرادات العراق السلعية بسبب وجود موارد النفط المالية من جهة ثانية. ولكن حافظت التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، على وجهتها العامة من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي. وجرى تغيير

بسيط في الجماعات التي كانت تعمل في قطاع التجارة الخارجية والتي هيمنت على السوق التجاري فترة غير قصيرة. ففي أعقاب الهجرة القسرية والاختيارية لليهود من العراق باتجاه إسرائيل في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، تقلص دور اليهود العراقيين في النشاط التجاري وانتهى تقريباً وحل محله سيطرة واسعة للتجار الشيعة على التبادل التجاري الدولي والسوق الداخلية، وبشكل خاص في بغداد، وبشكل أخص أسواق الشورجة التجارية.

وسنحاول هنا تناول مسألتين مهمتين هما التركيب السلعي للتبادل التجاري استيراداً وتصديراً من جهة، والتوزيع الجغرافي للتبادل التجاري استيراداً وتصديراً أيضاً، إضافة إلى تطور حجم التبادل التجاري. فلو تتبعنا حجم التبادل التجاري خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨-١٩٥١ لوجدنا أمامنا اللوحة التالية:

حجم التبادل التجاري العراقي خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٥١

بآلاف الدنانير العراقية (عدا النفط الخام)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	العجز
١٩٥١	٢٧,٢٥٧	٤٢,١٩٢	١٤,٩٣٥
١٩٥٢	١٨,٧٧٦	٤٧,٤٢١	٢٨,٦٤٥
١٩٥٣	١٩,٠٦٩	٥٥,٤٩٩	٣٦,٤٣٠
١٩٥٤	١٧,٩٧٦	٦٦,٩٨٦	٤٩,٠١٠
١٩٥٥	١٥,٩١٨	٩٠,٨٨٤	٧٤,٩٦٦
١٩٥٦	١٣,٢٠١	١٠٧,١٦٢	٩٣,٩٦١
١٩٥٧	٩١١,١٢	١١٢,٠٤٦	٩٩,١٣٥
١٩٥٨	١٤,٤٥١	٩٩,٨١٦	٨٥,٣٦٥
المعدل السنوي ١٩٥٨-١٩٥١	١٧,٤٤٥	٧٧,٧٥١	٦٠,٣٠٦

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٧ و١٤٩.

إن الجدول يشير بوضوح إلى اتجاهين متعارضين. ففي الوقت الذي كانت قيمة الصادرات آخذة بالتناقص سنة بعد أخرى مع تذبذب أحياناً، فأُن قيمة الاستيرادات كانت تتجه صوب الارتفاع، مع وجود تذبذب أحياناً أيضاً. والسبب في تناقص الصادرات يكمن في واقع زيادة السكان وزيادة الحاجة إلى الاستهلاك المحلي وتراجع الرغبة في الاستيراد من العراق من السلع التقليدية التي يصدرها العراق كالتنمر وبعض المنتجات الحيوانية، إضافة إلى عدم حصول تطور ونمو في الإنتاج العراقي الزراعي والصناعي. وفي ذات الوقت ازدادت الحاجة إلى تغطية السوق المحلية بالنقص الحاصل في العرض للسلع المحلية بالسلع الأجنبية. ولهذا كان العجز يتزايد سنة بعد أخرى. وكان النفط هو العامل الأساسي في تغطية هذا العجز المالي الذي تسببت به علاقات التبادل التجاري. وليس من شك في أن عدم التكافؤ والفارق الكبير بين أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنعة لعبت دورها في زيادة مقدار العجز المالي للميزان التجاري العراقي، الذي كان يرهق بدوره ميزان المدفوعات العراقي.

وإذا ما أضفنا النفط الخام إلى صادرات العراق خلال الفترة المذكورة في الجدول السابق، فأُننا سنجد لوحة أخرى، إذ يتغير العجز ويتحول إلى وفرة، ولكنها في حقيقة الأمر ليست سوى اعتماد العراق على الريع النفطي. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا الواقع.

التبادل التجاري وبضمنه النفط الخام وإعادة التصدير للفترة ١٩٥١-١٩٥٨

بآلاف الدينانير العراقية

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الوفرة
١٩٥١	٦٤,٨٤٥	٥٠,٩٦١	١٣,٨٨٤
١٩٥٢	٩٩,٥٦٩	٦١,٨٤٥	٣٧,٧٢٤
١٩٥٣	١٣٩,٩٣٧	٦٨,٦٨٨	٧١,٢٤٩
١٩٥٤	١٧٤,٥٢٨	٧٢,٧٦٦	١٠١,٧٦٢
١٩٥٥	١٨٥,٣٦١	٩٧,١٥٦	٨٨,٢٠٥
١٩٥٦	١٧٠,٥٦١	١١٤,٥٥٢	٥٦,٠٠٩
١٩٥٧	١٢٨,٤٢٥	١٢٢,٤١٦	٦,٠٠٩
١٩٥٨	٢٠٢,٤٣٤	١٠٩,٧٩٦	٩٢,٦٣٨
المعدل السنوي ١٩٥١-١٩٥٨	١٤٥,٧٠٨	٨٧,٢٧٣	٥٨,٤٣٥

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٩ و١٥١.

وتبدو الحالة مختلفة، رغم بعض التذبذب، فأن صادرات العراق النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير كانت أخذة بالزيادة من سنة إلى أخرى، وكذا الحال بالنسبة إلى الاستيرادات. وبالتالي كانت تجارة الاستيراد تلتهم جزءاً أساسياً من إيرادات النفط العراقية، علماً بأن الدولة قد وزعت إيرادات النفط إلى قسمين أحدها ٧٠٪ للتنمية و٣٠٪ للميزانية الاعتيادية. ولكن جزءاً من تلك الموارد كان قد توجه صوب استيرادات سلعية خصصت لإقامة المشاريع الاقتصادية الحكومية، ومنه السدود والخزانات والجسور... الخ، إضافة إلى بعض الصناعات مثل الإسمنت والغزل والنسيج.

وشكلت عائدات صادرات النفط الخام نسبة عالية من القيمة الإجمالية للصادرات العراقية. فوفق الأرقام التي أوردناها في مجال النفط الخام والأرقام الواردة في أعلاه نجد أن نسبة صادرات النفط الخام قد تطورت سنة بعد أخرى لتتراوح بين ٥٥٪ في عام ١٩٥١ و٩٢٪ في عام ١٩٥٨^{٤١}. وهي نسبة عالية جداً تشير إلى مدى التشوه في بنية الاقتصاد العراقي وإلى مدى تبعية العراق المتفاقمة لعوائد النفط الخام. ويمكن للجدول أن يوضح النسب خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٥٨:

السنة	نسبة المشاركة في القيمة الكلية لصادرات العراق بالنسبة المئوية (٪)
١٩٥١	٥٥
١٩٥٢	٨٠
١٩٥٣	٨٦
١٩٥٤	٨٩
١٩٥٥	٩١
١٩٥٦	٩٢
١٩٥٧	٨٨
١٩٥٨	٩٢

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٩.

لم يستطع العراق تجاوز واقع التخلف الذي ميز الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه الفترة رغم مرور ما يزيد على ثلاثة عقود ونصف العقد من السنين. وعلى عكس ما كان منتظراً، فقد تراجعَت القيمة الإجمالية لصادرات العراق غير النفطية، إذ اتسعت حاجة العراق للاستهلاك المحلي. وتوزعت صادرات العراق على النحو الآتي:

٤١ قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٩.

بنية أهم صادرات العراق غير النفطية للفترة ١٩٥٨-١٩٥١

بآلاف الدنانير العراقية

السنة	التبؤر	الشعبير	القطن	الصوف	البؤر	بؤانات حبة	الإسمنت
١٩٥١	٥,٥٩٨	١,٢٣٠١	١,٨٠٥	١,٧٠١	٣١٨	٥٢٨	-
١٩٥٢	٤,٦٥٢	٨,٩٥٧	١,١٢٥	١,٠٩٧	٣٣٦	٨٨٠	-
١٩٥٣	٤,٢٢٨	٨,٥٦٧	٤٠٩	١,٤٠٢	٣٢٨	١,٥٨٣	-
١٩٥٤	٣,٥٢٦	٨,٨٢٤	٢٧٩	٩٤١	٢٧٢	١,٥٦٣	١
١٩٥٥	٢,٨٤٧	٥,٩٥١	٦٤٩	١,٤٤٣	٢٤٠	٤٢٠	١
١٩٥٦	٢,٤٨٣	٤,٩٨٥	٧٥٨	١,٥٧٥	٣٢٧	٤٣٠	٨١
١٩٥٧	٣,٤٤٦	٢,٩٥١	٩٥٩	١,٤٨٧	٣٥٧	٤١٦	٦٦٩
١٩٥٨	٢,٨٥٣	٤,٧٦٠	١,٣٢٠	٩٢٤	٣٣٧	٦٣٢	٤٣٩

قارن: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق.

ص ٢٠٢-٢٠٩.

تشير صادرات العراق بوضوح أنها تتركز على السلع الزراعية التقليدية التي عرف العراق في إنتاجها قديماً. ولكن الجديد في الأمر هو تراجع كميات وقيمة تلك السلع المصدرة. وهي مرتبطة بعدة عوامل مهمة، منها بشكل خاص:

- تراجع أسعار السلع الزراعية، وخاصة التي تدخل ضمن المواد الأولية الزراعية، في مقابل ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

- تراجع كميات السلع المصدرة من العراق بسبب تزايد عدد السكان وتنامي حاجة الاستهلاك المحلي إلى تلك السلع من جهة، وتراجع الطلب العالمي على تلك السلع تدريجاً من جهة أخرى.
 - تراجع الإنتاج المحلي من تلك السلع بسبب الأوضاع الزراعية المزرية وعدم إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى مثل المطار وتدهور خصوبة التربة وتراجع معدلات غلة الدونم الواحد السنوية من الشعير.
- ويعبر هذا الجدول عن تخلف بنية الاقتصاد العراقي حيث لم تكن هناك صناعات وطنية واسعة وكبيرة يمكنها القيام بالتصدير إلى البلدان الأخرى. وأهم الصادرات العراقية، إضافة لما ذكر في الجدول السابق كانت البذور والمصارين وعرق السوس والتبغ والسجاير والعلف الحيواني والدبس وبعض الحبوب وسلع تقليدية أخرى. ولكنها كانت كلها بكميات ضئيلة وبمبالغ قليلة⁴².
- وتفضح أرقام الاستيرادات بدورها بنية الاقتصاد العراقي من جهة، واتجاهات التنمية وسعتها المحدودة جداً من جهة أخرى. فأرقام الاستيرادات العراقية تكشف عن البنية التالية:

42 Al-Abboud، Abdul Amir RahimZu dentwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Vgl.: Irak unter besonderer Beruecksicng deorts. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 39.

تطور بنية الاستيرادات العراقية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٨

بآلاف الدنانير العراقية

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٢	السلع
٥,١٧٥	٦,٥٩٣	٦,٩٧٦	٨,١٠٢	٣,٥٠٧	شاي
٧,٩٢٥	٨,٧٦٨	٦,٣٧٩	٥,٢٧٠	٦٣١٣	سكر
١٥٩	٤٧١	٢٣٦	٣١٦	٢٦٤	بن
١,٩٩٢	٢,٧٦٨	١,١٥٩	٦١٣	٢٨٦	خضروات وفاكهة
٢٣٣	٢,٤٠٠	٣,٧٩٨	١,٨٧٢	٦٨	حبوب
٧١٨	٤٧١	٥٤٠	٧٩٠	٤٥٦	زيوت نباتية
٤٠٢	٦١٨	٤٤٥	منتجات الألبان
٢,٧٨٥	٣,٠١٣	٢,٦٤٣	٣,١٧١	٥,٠٤٤	أقمشة قطنية
١,٣٧٩	١,٢٧٢	١,١٨٩	١,٢٣٦	٧٥٨	أقمشة صوفية
٥,٣٢٠	٦,٢٤٥	٥,٠٣٢	٥,٤٥٥	٣,٠٢٩	منسوجات حرير صناعي
٢٥١	٢٦٣	٢٥٣	٢٨٩	٩٣	أحذية
١,١٢	١,٤٩٩	٩٤١	٦٧٥	٦٧٨	صابون ومنظفات
١,١٢٦	١,١٢٣	١,٢٠١	٢,٨٦٥	١,٥٥٤	مستحضرات صيدلانية
٢,٤٨١	٢,٦٩٨	٢,٧٣٩	٢,٤٨٠	١,٠١٩	أخشاب
١,٤٦٦	١,٦١٧	١,٣٦٦	٢,٣٥١	١,٢٤٤	ورق وورق مقوى
٧٢٩	٦٦٤	٦٠٠	٦٢٣	٣٥٣	مصنوعات زجاجية
٨٦٦,١	١,٧٨١	٢,١٩٠	٢,٢٩٨	٧٥٢	منشآت حديدية
٥٨٤	٤٤٤	٢٦٠	مكيفات هواء
٩٢٦	٧٣٢	٧٩٣	آلات وأجهزة زراعية

٢,٣٨٩	١,٧٩٠	٢,٨١٠	٨٥٥	٦٢٠	مولدات كهربائية
١,٠٩٤	١,٠٦٥	٩٦٣	٧٦٣	٢٣١	راديوات وتلفزيونات
٧,٢٧٤	٨,٥٨٢	٧,٩٤١	٩,٨١٢	٣,٧٥٦	سيارات وهياكل سيارات

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٢٠/٢١٩.

إلى ماذا يشير هذا الجدول؟ إنه يؤكد الحقائق التالية:

- إن القسم الأعظم من استيرادات العراق السلعية كانت في المجموعات السلعية الاستهلاكية غير المعمرة.
- وأن نسبة ضئيلة حقاً وجهت لأغراض تجهيز القطاع الزراعي بالسلع الضرورية لتطوير وسائل الإنتاج مثل بعض المكائن والمعدات الزراعية، كما أن نسبة غير عالية من السلع المستوردة وجهت لأغراض التنمية الصناعية، أو لأغراض إقامة السدود والخزانات المائية.
- وأن قسماً من السلع المستوردة كان في الإمكان تطوير صناعتها في العراق حيث تتوفر موادها الأولية والخبرة الفنية، وخاصة الصناعات القطنية والصوفية والأحذية وغيرها.
- وأغلب المبالغ المصروفة على استيراد مختلف السلع تشير إلى نمو مستمر ومتصاعد فيها، في ما عدا بعض التذبذب. وهي مرتبطة بنمو السكان وقلة المنتج من تلك السلع في العراق. وبالتالي ارتفعت قيمة الاستيرادات السنوية خلال الفترة المذكورة سنة بعد أخرى وأدت إلى ظهور العجز في الميزان التجاري العراقي بسبب تراجع قيمة صادرات العراق السنوية عدا النفط الخام، أو أنها كانت تلتهم نسبة عالية من إيرادات النفط الخام.

• وأصبح الاستيراد يشكل حينذاك عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني والدخل القومي وميزان المدفوعات ومستنزفاً للموارد المالية المتأتية من عائدات النفط الخام ومعطلاً لقدرة العراق على تأمين التوظيفات الضرورية لعملية التنمية. وهي ليست عملية عفوية بل كانت تشكل جزءاً من السياسة الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تجد الدعم والتأييد من جانب شركات النفط الاحتكارية والشركات التجارية الأخرى في بريطانيا.

ولم كانت السياسة التجارية للعراق، وخاصة من جانب الاستيرادات، محتكرة من جانب عدد قليل من الدول الرأسمالية المتقدمة، في حين كانت ضعيفة جداً مع الدول العربية والبلدان النامية، ونادرة مع البلدان الاشتراكية. فالتوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يكشف عن أن السياسة الاقتصادية، ومنها السياسة التجارية، كانت ليست محصورة في عدد من البلدان فحسب، بل وتحت تأثيرها مباشرة. ويمكن للجدول التالي تحديد المناطق التي تركزت فيها صادرات العراق غير النفطية.

التوزيع الجغرافي لنسب الصادرات (باستثناء النفط) حسب الكتل الاقتصادية

للفترة ١٩٥٤-١٩٥٨

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	الكتل الاقتصادية
٣٦,٧	٥٢,٧	٣٧,٧	٢٨,٦	٢٨,١	المنطقة الإسترلينية
٣٥,٢	١٣,٧	٣٥,٧	٤٢,٤	٤٩,٠	منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي
٤,٢	٣,٧	٤,١	٤,٢	٤,٨	الولايات المتحدة وكندا
١٨,٦	١٩,٧	٢٠,٠	١٩,٤	١٥,٣	أقطار الجامعة العربية
٥,٣	١٠,٤	٢,٥	٥,٤	٢,٨	الأقطار الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥. بغداد. ص ٢٣. ولسنة ١٩٥٧. ص ٢٣. ولسنة ١٩٥٨.

ويشير هذا الجدول إلى غياب كامل للتعامل مع البلدان الاشتراكية أولاً وعلى تحسن نسبي في صادر العراق إلى الدول العربية وتذبذبها بين صعود وهبوط، وإلى محدوديتها مع البلدان الأخرى. في حين احتلت الدول الرأسمالية المتطورة وخاصة الأوروبية منها، مركز الصدارة، حيث تراوحت نسبة الصادرات إليها ٨١,٩٪ في عام ١٩٥٤ و ٦٩,٩٪ في عام ١٩٥٧. أما الصادرات النفطية فقد توجهت نسبة تصل إلى حوالي ال ٩٠٪ منها إلى المملكة المتحدة وبقية دول التعاون الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين توجهت البقية إلى بلدان أخرى خارج إطار الكتلة الاشتراكية. ولهذا يمكن القول بأن صادرات العراق كانت محتكرة إلى حدود بعيدة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة.

أما حالة الاستيرادات السلعية فلم تكن تختلف عن حالة الصادرات، بل كانت أشد احتكاراً من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة، إذ يكشف عنها الجدول التالي:

التوزيع الجغرافي لنسب الاستيرادات (باستثناء شركات النفط الأجنبية) حسب الكتل

الاقتصادية للفترة ١٩٥٤-١٩٥٨

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	الكتل الاقتصادية
٣٢,٧	٣٦,٤	٣٩,١	٣٩,١	٤٠,٠	المنطقة الإسترلينية
٣٣,٤	٢٨,٧	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٧	منطقة التعاون الاقتصادي الأوروبي
١٤,٢	١٥,٠	١٥,٨	١٥,٨	١٤,٧	الولايات المتحدة وكندا
٢,٤	٥,١	٣,٠	٣,٠	٢,٨	أقطار الجامعة العربية
١٣,١	١٤,٨	١٥,٦	١٥,٦	١٥,٨	الأقطار الأخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: البنك المركزي العراقي. التقارير السنوية للسنوات ١٩٥٧، ١٩٥٨ و١٩٦٠. مصدر سابق.

ويكشف الجدول بوضوح عن أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نسبة قدرها ٨١,١ ٪ في عام ١٩٥٤ و٨٠,٣ ٪ في عام ١٩٥٨. والتغيير الفعلي الحاصل برز في نسب التوزيع بين تلك الكتل الاقتصادية لصالح المجموعة الأوروبية على حساب الكتلة الإسترلينية. وعلينا أن لا ننسى بأن المملكة المتحدة قد استحوذت على النسبة العظمى من استيرادات العراق في إطار المنطقة الإسترلينية حيث بلغت في عام ١٩٥٤ ٢٦,١ ٪ وانخفضت إلى ٢٣,١ ٪ في عام ١٩٥٨.^{٤٣}

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نلخص الخصائص التي ميّزت التجارة الخارجية العراقية في النقاط التالية:

- تراجع متواصل في قيمة صادرات العراق غير النفطية خلال الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية النظام الملكي شملت جميع السلع وبشكل خاص السلع الزراعية منها، رغم اعتبار العراق بلداً زراعياً.
- لم يجر أي تغيير على صادرات العراق السلعية في ما عدا دخول الإسمنت والسجائر والدبس في قائمة الصادرات، وخاصة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة بالنسبة للأسمنت، حيث بدأ الإنتاج في معامل الأسمنت العراقية، علماً بأن العراق كان يستورد أنواع أخرى من الأسمنت لأغراض إقامة السدود والخزانات المائية وبكميات كبيرة.
- استمرار ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية سنة بعد أخرى تقريباً وبمعدلات عالية. وقد ارتبط ذلك بارتفاع عوائد العراق المالية من النفط الخام المصدر.

٤٣ عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ١٢٦ و١٦٣.

- حصل تغيير جزئي في بنية استيرادات العراق في أعقاب تأسيس مجلس الإعمار ووزارة الإعمار لصالح إقامة مشاريع الري والسدود، إضافة إلى بعض المشاريع الصناعية، في حين حافظت النسبة العليا من استيرادات العراق متمركزة في السلع الاستهلاكية غير المعمرة.
- وبسبب هذا الواقع تنامي العجز في الميزان التجاري العراقي وأثر سلباً على ميزان المدفوعات. إلا أن عوائد تصدير النفط الخام عبر شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق قد ساهمت في تعديل هذا الميزان بالوفرة وحسنت من ميزان المدفوعات، ولكنها رفعت من دور التجارة الخارجية في الدخل القومي وفي التأثير المباشر على اتجاهات عملية التنمية والانكشاف على الخارج.
- وتركز التبادل التجاري العراق مع الدول الرأسمالية المتقدمة حيث احتلت النسبة العظمى من حجم الصادرات والاستيرادات العراقية. وعند التدقيق في التبادل التجاري والمبالغ المصروفة على الاستيرادات سيجد الإنسان أن ما حصل عليه العراق من إيرادات النفط الخام عادت من جديد إلى اقتصاديات تلك الدول التي استوردت النفط العراق، وبالتالي لم يتحقق للعراق ما كان يفترض أن تتوجه تلك الموارد صوب التوظيفات الرأسمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو البشرية، حيث كان العراق بأمس الحاجة إليها.
- غياب التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، والمقصود هنا مجلس الإعمار ووزارة الإعمار من جهة ووزارة الاقتصاد المسؤولة عن تنظيم التجارة الخارجية للعراق من جهة ثانية. وكان الاستيراد يتم عفويًا وبمبادرة من القطاع الخاص بعد الحصول على الموافقات الرسمية. إلا أنه لم يخضع لمهمات التنمية القومية، إلا بحدود إقامة المشاريع الخاصة بالحكومة والتي كانت تستورد من جانب الحكومة أيضاً.

المبحث الثامن

إشكاليات الاقتصاد والمجتمع في العراق قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨

كان الاقتصاد العراقي في فترة الخمسينات يعيش أزمة سياسية ذات أرضية وخلفية اقتصادية واجتماعية، إذ أن التناقضات الاجتماعية والصراعات الاقتصادية التي لم يجر حلها لصالح المجتمع حينذاك قد تفاقمت وتحولت إلى إشكالية سياسة، إلى أنها بعد أن كانت تناقضاً وصراعاً تحول إلى نزاع سياسي متفاقم بين السلطة الحاكمة، ومن تمثله من الفئات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الإقطاعيين وكبار ملاكي الراضي الزراعية والكومبرادور الملحي، وبين الأغلبية العظمى من المجتمع، أي الفئات غير المالكية لوسائل الإنتاج من عمال وفلاحين ومثقفين وطلبة، إضافة إلى فئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والبرجوازية الصناعية. وكلما كانت السلطة تمعن في تجاهل العوامل التي قادت إلى نشوء هذه الأزمة وتكرسها وامتدادها أفقياً وعمودياً في جميع مجالات الاقتصاد والمجتمع، كلما ازداد احتمال تحولها إلى نزاع لا يمكن حله إلا عبر عمليات تتجاوز الحول السلمية وتتجه صوب انتفاضات وثورات عاصفة. وهو ما حدث فعلاً في صيف عام ١٩٥٨ في العراق، أو كما حصل في مصر في عام ١٩٥٢، أو في غيرها من البلدان وفي مختلف القارات.

كان الاقتصاد العراقي خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام الملكي يعاني من ظاهرتي التخلف والتبعية الشديتين، ولم تكن هناك ثمة إجراءات فعلية واسعة وعميقة يمكنها إيقاف عملية إعادة إنتاج هاتين الظاهرتين، وما يعبر عنه بالاقتصاد الكولونيالي الوحيد الجانب والتابع أو المكشوف على الخارج. وكانت الرغبة والقدرة والإرادة على تجاوز هذا الواقع غير متوفرة لدى حكام تلك الفترة بحكم رغبتهم في إبقاء علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية سائدة في الريف والزراعة العراقية، والتي ما كان في مقدورها عند ذاك السماح بنمو وتطور الصناعة الوطنية والبرجوازية الصناعية والطبقة العاملة الحديثة. ومن تابع عبر مطالعته التاريخية لواقع الثورات التي حصلت في عدد من أبرز دول العالم المتقدم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن العشرين في كل من

فرنسا أو الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ثورتي روسيا في عامي ١٩٠٥ و١٩١٧ أو في عدد آخر من الدول الأوروبية لأدرك واقع تلك التحولات التي جسدت الصراع بين الإقطاعيين ومالكي العبيد أو الأبقان، وبين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة وغيرهما في تلك البلدان.

ساهم في تعميق إشكالية العراق وأزمته السياسية المتفاقمة السياسة التي مارسها المملكة المتحدة في العراق وتأثيرها المباشر على حكام العراق في تزييف مضامين نصوص أو بنود الدستور العراقي لصالح تلك القوى الطبقية المتخلفة والمعرّلة لنمو المجتمع المدني والحرية والديمقراطية في البلاد لصالح العلاقات شبه الإقطاعية والعلاقات الكومبرادورية للبرجوازية التجارية الكبيرة.

كان نمو الدخل القومي يعتمد بالأساس على قطاعين هما النفط الخام والزراعة، إذ احتللاً معاً النسبة العظمى منه خلال هذه الفترة، في حين كانت الزراعة هي المحققة للقسم الأكبر من الدخل القومي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن اقتصاد النفط الخام قد توسع في عمليات الاستخراج والتصدير. وكانت البطالة المنتشرة في البلاد وتخلّف مستوى كفاءة ووعي وتدريب ومهارة العمال وبقيّة المشتغلين في الريف وغيره، تُوثر سلباً على تكوين الدخل القومي وعلى توزيعه واستهلاكه في آن واحد. وإذا كان النفط الخام هو المنتج الأساسي والرئيسي للدخل القومي في العراق في الفترة موضوع البحث، فإن قطاع الاستيراد كان المستهلك الرئيسي لهذا الدخل القومي. وكان الدخل القومي يعاني لا من تشوه تكوينه، بل من سوء وتشوه توزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه. ويمس هذا الاستنتاج توزيع الدخل القومي على أساس طبقي من جهة، وتوزيعه على أساس قطاعي من جهة أخرى. ويمكن متابعة تكوين الدخل القومي في العراق خلال الفترة موضوع البحث من الجدول التالي:

تطور توزيع الدخل القومي والسكان ومتوسط حصة الفرد الواحد منه في العراق

خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٨ بملايين الدينار العراقية بالأسعار الجارية

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	القطاعات
٩٢,٧٦	١١١,٥٧	٨٩,٢٣	٦٥,٣٣	٨٤,٧٢	٧١,٥٠	الزراعة والغابات والصيد
١٧٥,٤٣	١١٣,١٠	١٥٢,٤٥	١٦١,١٦	١٤٩,٥٣	١٢٨,٩١	النفط الخام
١,٨٥	١,٧٤	١,٦٤	١,٥٦	٩٣,٠٠	٠,٨٩	المقالع
٥,٧٤	٤,٩٩	٤,١٩	٣,٤٥	٢,٤٤٦	١,٩١	تصفية النفط
٣١,٠٥	٣٠,٢٦	٢٧,٨٨	٢٣,٤٧	١٩,٤٢	١٧,٨٣	الصناعة التحويلية
٢٩,٨٣	٢٧,٦٨	٢٤,٨٣	٢١,٢٩	١٧,٢١	١١,٢٧	البناء والتشييد
٢,٧٨	٢,٦٨	٢,٥٣	٢,١٢	١,٧٨	١,٤٦	الكهرباء والماء والغاز
٣٠,٦١	٢٩,٩٢	٢٧,٥٥	٢٤,٥٦	٢٢,٠٦	٢١,٣٧	النقل والمواصلات
٢٧,٥٢	٢٩,٦٧	٢٦,٩٠	٢١,٤٨	٢٠,٦٧	١٧,٨٥	تجارة الجملة والمفرد
٧,٤٠	٦,٦٠	٦,٢٨	٤,٤٩	٣,٦٣	٣,٢٣	البنوك والتأمين
٧٩,٧٣	٧١,٣٣	٦٥,٤٢	٥٧,٨٠	٥١,٩٦	٤٦,٧٣	قطاعات أخرى
١١٠,٦٦	٧٧,٣٤	٩٤,١٤	٩٧,٤٨	٩٠,٣٥	٩٧,٠٠	-عوامل الإنتاج واستهلاك راس المال
٣٧٤,٠٤	٣٥٢,٧٢	٣٣٤,٧٦	٢٨٩,٢٨	٢٨٤,٠٢	٢٤٣,٩٥	صافي الدخل القومي
٦,٥٣٠	٦,٣٤٠	٦,١٧٦	٦,٠٠٢	٥,٨٣٥	٦,٦٧٦	مجموع السكان / بالآلف
٥٧,٣	٥٥,٦	٥٤,٢	٤٨,٢	٤٨,٧	٤٣,٠	متوسط حصة الفرد الواحد من صافي الدخل القومي بالدينار العراقي

قارن: المنوفي، علي أحمد د. العضاض، كامل. تقديرات الدخل القومي ١٩٦٥-١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية. شعبة الدخل القومي. بدون تاريخ. جدول ١ و ٣. ص ٩ و ١١.

يمنحنا الجدول في أعلاه رؤية واقعية عن مستوى مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين وتوزيع الدخل القومي، إذ نستخلص منه الملاحظات التالية:

- احتل النفط الخام مكان الصدارة في تكوين الدخل القومي، إذ بلغت نسبة مشاركته ٥٢,٨٤٪ في عام ١٩٥٣. ولكن هذه النسبة تراجعت لتصبح ٤٦,٩٠٪. وهي ظاهرة صحية من حيث المبدأ، إلا أنها عبرت عن حقيقة أن شركات النفط الاحتكارية لم ترغب في زيادة كميات استخراج وتصدير النفط الخام في العراق لصالح استخراجه من مناطق أخرى خاضعة لها أيضاً. ولا يخلو هذا الموقف من أهداف سياسية وغايات الضغط على السياسة العراقية.
- ورغم أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد والمجتمع العراقي ووجود نسبة عالية من السكان في الريف، فإن مشاركة هذا القطاع في تكوين الدخل القومي كانت محدودة نسبياً، إذ بلغت في عام ١٩٥٣ حوالي ٢٩,٣١٪، انخفضت في عام ١٩٥٨ إلى ٢٤,٩٪ في عام ١٩٥٨، وهي تعبير عن المصاعب التي كان يعيشها هذا القطاع حينذاك، والتي تحدثنا عنها فيما سبق. ويعتبر هذا القطاع إحدى الإشكاليات الأساسية في الاقتصاد العراقي التي تحتاج إلى معالجة جذرية لصالح الاقتصاد والمجتمع، إذ ما تفرزه من مشكلات يعمق أزمة الاقتصاد والمجتمع والدولة في آن واحد. وهي إشكالية لم تكن خافية على أحد، ولكن السلطة السياسية لم تكن راغبة في حلها بالوجهة الصحيحة، أي تصفية علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية من خلال إجراء إصلاح زراعي جذري يؤمن علاقة جديدة بين المنتج، أي الفلاح، ووسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، أي الأرض الزراعية.

- أما الصناعة التحويلية فكانت مشاركتها ضئيلة عموماً، إذ لم تزد في عام ١٩٥٣ عن ٧,٣١ ٪ من صافي الدخل القومي، وارتفعت في عام ١٩٥٨ إلى ٨,٣٠ ٪ فقط. والإشكالية في هذا التطور يكمن، كما أشرنا على ذلك سابقاً، في طبيعة الصناعات التي أقيمت وضعف دورها في خلق سلسلة من الصناعات المحلية وتنشيط حركة التشغيل في الاقتصاد العراقي وزيادة مقدرا الأجور المدفوعة وبالتالي تنشيط السيولة النقدية التي تؤثر بدورها إيجابياً على حركة الأسواق المحلية. وشكل هذه القطاع الإشكالية الثانية في الاقتصاد الوطني. وسبب ذلك يكمن في حرمان الاقتصاد العراقي من تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي المتوفران بكميات كبيرة في باطن الأرض العراقية، في حين كانت الشركات النفطية تسعى إلى تصديره. ومن المعروف أن النفط والغاز الطبيعي يخلقان عند تصنيعيهما سلسلة طويلة من الصناعات والسلع الأخرى التي تدخل بدورها في صناعات أخرى وتفترض التوسع في نشاطات اقتصادية أخرى وتؤمن مزيداً من فرص العمل للعاطلين. ولهذا لم يستطع القطاع الصناعي استيعاب نسبة عالية من القوى العاملة العاطلة المتوفرة في المدن وتلك التي كانت ما تزال في الريف تنتظر الهجرة إلى المدينة للحصول على فرصة عمل، إذ كان الريف يمتلك فائضاً في قوة العمل يصل إلى حوالي ٥٦ ٪ من القوى المعروضة في سوق العمل في الريف.
- ورغم النمو النسبي الملموس في قطاع البناء والتشييد أو في قطاع النقل والمواصلات، فإن العراق كان حتى ذلك الحين يعاني من نقص كبير في هذين القطاعين أيضاً، بسبب التخلف الشديد الذي شمل هذين القطاعين في العهد العثماني أو في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وكان في مقدور هذين القطاعين أن يستوعبا نسبة عالية من الأيدي العاملة لو كانت الدولة قد وجهت نسبة أكبر من الموارد المالية والجهد لهما لضمان تطور التشغيل والتقنية الحديثة فيهما.
- ولم يكن الاهتمام بالكهرباء والماء كافياً حينذاك، إذ كانت الكثير من بيوت المدن العراقية المختلفة حتى بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ تعاني من عدم وصول التيار

الكهربائي إلى بيوتها دع عنك الريف العراقي كله، وكذا الحال بالنسبة للمياه الصالحة للشرب. وكانت نتائج ذلك سلبية على الاقتصاد والمجتمع في العراق. ولم تكن الطرق والجسور ووسائل النقل الاقتصادي كافية لنقل السلع الزراعية إلى أسواق المدن، وبشكل خاص من إقليم كردستان إلى المدن الكردستانية أو إلى مدن الوسط والجنوب. وغالباً ما كانت تلك الثمار، وخاصة الفواكه، تتلف لهذا السبل، دع عنك أجهزة التبريد والخزن الضروريين.

● وكان القطاع التجاري يلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للبلاد من خلال توفير السلع الضرورية للسكان بشكل عام، وخاصة القاطنين في المدن، في حين كان أقل اهتماماً بالريف وأقل قدرة على إيصال مختلف أنواع السلع إلى السكان فيه. وكان الدور السلبي للقطاع التجاري يبرز في فوضى الاستيراد التي كانت تزامم السلع المصنعة محلياً وقادت إلى خراب الكثير من أصحاب الورش الصغيرة والإنتاج الحرفي الصغير، ولكن لم تنهض على أنقاضه صناعة محلية متقدمة، بل فقدت مكانها بسبب المنافسة الحادة وغير المتكافئة.

● وبرزت حصيلة كل ذلك، مع الأخذ بنظر الاعتبار النمو السنوي المرتفع نسبياً، رغم نسبة الوفيات العالية من الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات، المستوى الواطئ لمتوسط عمر الإنسان العراقي، في المستوى الواطئ لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي حيث لم تزد عن ٤٣ ديناراً في عام ١٩٥٣ وارتفعت إلى ٥٧,٣ ديناراً في عام ١٩٥٨، أي بزيادة قدرها ١٣,٣ دينار خلال ست سنوات^{٤٤}. ويفترض أن نشير هنا إلى أن هذا المتوسط يخفي في واقع الحال التمايز الطبقي الشديد الذي عرفه المجتمع العراقي والفجوة الواسعة في توزيع الدخل القومي بين الكادحين والفقراء والمعدمين

٤٤ بلغ سعر الدينار العراقي في الخمسينات ٢,٨ دولار أمريكي، وهذا يعني أن متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي بلغت في عام ١٩٥٣ ١٢٠,٤ دولار أمريكي، وارتفعت إلى ١٦٠,٤ دولار أمريكي في عام ١٩٥٨، وبلغ مقدر الزيادة ٣٧,٢ دولار فقط خلال السنوات الست.

وبين الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وغيرهم من تجار كبار وميسوري المدن. وهي الإشكالية الرئيسية في المجتمع العراقي، حيث أن نسبة عالية جداً من سكان تدخل ضمن الفئات الكادحة، سواء كانت في الريف أم في المدينة، في حين أن نسبة ضئيلة جداً من السكان هي التي تعيش في بحبوحة ورفاه واسعين. وكانت نسبة قليلة من السكان تلك التي تقف بينهما.

● إن الإشكالية المركزية في الاقتصاد والمجتمع في العراق برزت حينذاك في حقيقة إعادة إنتاج علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية وضعف تطور الرأسمالية، وفي إعادة إنتاج التخلف والتبعية والفقر، وتعميق التناقض والصراع في المجتمع. وزاد في الطين بلة ذلك الدور الذي لعبته الاحتكارات النفطية في التأثير المباشر على اقتصاد النفط الخام والسياسات الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة وعلى عملية التنمية الاقتصادية والبشرية بالوجهة التي تخدم مصالحها والفئات المتحالفة معها، وبالضد من مصالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.

● وكان لهذا الواقع الاقتصادي المتميز بغياب العدالة الاجتماعية وتوزيع وإعادة توزيع غير عقلانية واستخدام سيء للدخل القومي تأثيره المباشر والسلبى على العلاقات والحياة الاجتماعية، على العلاقات الطبقية والحياة السياسية في المجتمع. وهي التي سنحاول معالجتها في إطار الحياة السياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة في عراق عشية ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

الفصل الثاني

الحياة السياسية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٨

كانت الأخبار الواردة من جبهات القتال تشير إلى رجحان كفة التحالف الدولي المناهض لدول المحور في الحرب العالمية الثانية، وأن الأخيرة التي أشعلت نيران هذه الحرب بدأت تتلقى ضربات شديدة، رغم الحمجية التي تميزت بها مع اقتراب الحرب من نهايتها. وأعطت هذه الأخبار المنعشة المزيد من الحيوية للقوى الديمقراطية وحركات التحرر على صعيد البلدان المستعمرة والتابعة، ومنها العراق. وبدأت تهب على العراق رياح التغيير بعد أن حسمت أمرها وأعلنت وقوفها الكامل إلى جانب المعسكر المناهض للنازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية، متأثرةً بتلك الأجواء الديمقراطية الدولية الجديدة، بالرغم من كل المصاعب التي اقترنت بوجود الهيمنة البريطانية على الحكم والسياسات الرجعية التي كانت تمارسها السلطات الحاكمة ضد المواطنين، بما فيها حركة الشعب الكردي خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٤٥ التي كانت تطالب بالحقوق القومية المشروعة في إطار الدولة العراقية. وكان على النخبة الحاكمة أن تتفاعل مع تلك الأجواء لتنسجم مع ما كان يجري على الساحة الدولية. فبادر البلاط الملكي إلى الطلب من نوري السعيد تقديم استقالة وزارته، خاصة وأن قوى المعارضة السياسية كانت ترفض المشاركة في أية وزارة يترأسها نوري السعيد. وكان الوصي عبد الإله بن علي قد ألقى خطاب العرش بتاريخ الأول من كانون الأول عام ١٩٤٣ تضمن الوجهة التالية:

"تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامة الأمم، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاء، وأشمل عدلاً واطمئناناً لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها...".^{٤٥}

٤٥ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. طبعة ١٩٦٦. مصدر سابق. ص

وكان تأثير استقالة وزارة نوري السعيد وتشكيل وزارة حمدي الباججي الأولى إيجابياً على المناخ السياسي في العراق. إذ كانت سياسات نوري السعيد قائمة على الاستجابة الكاملة للمصالح والإرادة البريطانية لا بشأن الحرب فحسب، بل وبشأن القضايا السياسية والاقتصادية الداخلية أيضاً، إضافة إلى اعتماده الواسع في تسيير سياساته على الأجهزة الأمنية العراقية والخبراء البريطانيين وعلي مواجهة خصومه السياسيين. إذ كان نوري السعيد مقتنعاً تمام الاقتناع بأن الحكم في العراق ينبغي أن يستند إلى مجموعة من الأسس التي لا يجوز التخلي عنها وممارستها بصرامة ودون خشية من أحد، وهي:

- الإخلاص غير المحدود للتحالف غير المتكافئ بين العراق وبريطانيا، إذ كان يرى بأن العمل لتأمين مصالح الأخيرة في العراق والمنطقة يفترض أن يحتل مكان الصدارة في السياسة العراقية، إذ من خلال تلبية تلك المصالح يمكن تأمين مصالح العراق، باعتبارها دولة عظمى يمكنها أداء مثل هذه المهمة التي يحتاجها العراق. ويفترض أن يتجلى ذلك في مختلف سياسات ومواقف العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيد المحلي، وكذلك بالنسبة للعلاقات والتحالفات والمواثيق الإقليمية والدولية.
- كما كان يرى بأن التحالف مع بريطانيا يضمن مصالح الفئات الاجتماعية التي يستند إليها الحكم، وبالتالي توفر له ضمانة استمرار النخبة السياسية المتحالفة مع بريطانيا في الحكم.
- الاستناد إلى قاعدة اجتماعية تتكون من فئات شيوخ العشائر والإقطاعيين وكبار التجار الكومبرادور وكبار الميسورين، إذ في مقدور هذه الفئات تقديم الدعم الكامل للنظام والعائلة المالكة وسياسات البلاط في العراق، وبالتالي، يفترض بالحكم أن يلبي حاجات ومصالح هذه الفئات بالدرجة الأساسية، ومنها تأمين وتكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الاقتصاد والمجتمع العراقي، وشد العراق إلى عجلة الاقتصاد البريطاني عبر قطاع النفط الاستخراجي والتبادل التجاري مع بريطانيا والبقاء في المنطقة الإستراتيجية واستمرار نشاط البنوك وشركات التأمين الأجنبية في العراق... الخ.

● وكان نوري السعيد يرى بأن السبيل الوحيد لممارسة السلطة بصورة فعالة يتم عبر ممارسة سياسة الشدة والقوة وعدم التراجع إزاء مطالب قوى المعارضة السياسية والضرب بيد من حديد على المتظاهرين والمضربين والمتمردين الذين يريدون تعكير صفو الأمن ويهددون مصالح بريطانيا والفئات المالكة لوسائل الإنتاج، وخاصة الأرض الزراعية، والنخبة الحاكمة. ولهذا السبب كان الرجل لا يتوانى ولا يتورع عن ملاحقة واعتقال وزج المعارضين في الحبس المؤقت والسجون ونصب المشانق لتحقيق أهدافه وتصفية حساباته مع خصومه السياسيين. وقد مارس ذلك فعلاً خلال وجوده على رأس الحكومات التي شكلها أو كان عضواً فيها أكثر من مرة.

● عدم التورع عن تزوير الانتخابات النيابية لصالح أتباعه وما يطلق عليهم بأتباع الحكومة، إذ ورد في محاضر مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ قوله: "هل بالإمكان - أناشذكم بالله - أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً؟"^{٤٦}. ويصعب على الإنسان أن يجد دليل أقوى مما قال به نوري السعيد ليبرهن على تزوير الانتخابات النيابية في العراق طيلة العهد الملكي، إذ كانت الحصص موزعة بين القوى الثلاث الحاكمة في البلاد، وهي حصة السفارة البريطانية، وحصة البلاط، وحصة الحزب الذي يترأس الحكومة وبقية النخبة الحاكمة، رغم أن أغلبهم كان يدور في فلك سياسة واحدة ويخدم مصالح واحدة، ولكن كلاً منهم كان يسعى لتأمين مصالحه الخاصة أيضاً.

● وكان نوري السعيد مقتنعاً بقدراته وكفاءاته ووثاقاً من حنكته السياسية في الحكم، كما كان مغرماً بالسلطة إلى حد الخطيئة والموت في سبيلها، كما اعتمد سبيل المحسوبية

٤٦ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. الهامش رقم ١. ص ٢١.

والمنسوبة، رغم ما كان يشار إلى عفة يديه في قضايا المال، إذ لم يكن بحاجة إلى مزيد من ذلك. لقد كان الرجل من طراز الرجال العسكريين العثمانيين القدامى في ممارسة الحكم والتعامل مع المجتمع. ولا أجد فائدة من التحري عن عمالة أو عدم عمالة نوري السعيد لبريطانيا، إذ أن سياساته قدمت أكبر الخدمات لبريطانيا، ولكن الإيغال في خدمة المصالح البريطانية على حساب مصالح الشعب تسبب في تنامي العداء للسياسات البريطانية وللقوى المساندة لها، وأدى كل ذلك إلى سقوط النظام الملكي واهتزاز مصالح بريطانيا في العراق. لقد كان نوري السعيد مؤمناً بمواقفه الطبقية والسياسية وليس في ذلك أدنى شك، بغض النظر عن مدى وطبيعة تقييمنا له ولسياساته الرجعية والمتشعبة في مواجهة أزمات ومشكلات العراق ونضال الشعب وقواه السياسية الديمقراطية .

● وكان نوري السعيد "رجل المهمات الصعبة" بالنسبة إلى بريطانيا والبلط الملكي والنخبة الحاكمة، وبتعبير أدق، كان حريصاً على تأمين استمرار التحالف الثلاثي في الحكم: أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الكومبرادورية وتأمين مصالحهم في العراق من خلال سلطة الدولة وأجهزتها المختلفة. وكان الرجل في خدمة البلط بشكل خاص، إذ كان مخلصاً للعائلة الهاشمية التي احتضنته واعتمدت عليه وأصبح الرجل الأول بالنسبة إلى بريطانيا والبلط. ولم تكن دون معنى تلك التسمية التي أطلقت عليه في العراق وميزت الموقف الشعبي من نوري السعيد باعتباره "الصديق" أو "العميل" رقم (١) لبريطانيا، والعدو رقم (١) للشعب العراقي ومصالحه.

وتجسدت هذه السمات بشكل خاص في الفترة التي تولى فيها الحكم للمرة الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي أثناء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي، تولدت احتجاجات شديدة من جانب قوى المعارضة ضد استمراره في السلطة، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية كانت في تدهور شديد والهيمنة البريطانية في تفاقم والمعتقلات كانت تطبق على

عدد غير قليل من المعارضين. ولم يكن أمام البلاط، في سبيل تدارك ما هو أسوأ، سوى الموافقة على قبول استقالة نوري السعيد التي قدمها للمرة الثانية، ثم تكليف حمدي الباججي، بتشكيل الوزارة الجديدة. وكان ذلك في أوائل حزيران/يونيو من عام ١٩٤٤.

كان على من يخلف نوري السعيد في رئاسة الوزارة أن ينجح في معالجة واعدة للوضع الاقتصادي والحياة السياسية والاجتماعية في آن واحد، إذ أن حياة التخلف والبطالة والحرمان والاستغلال كانت تخلق تناقضاتها الاجتماعية وصراعاتها السياسية وتؤثر على مجرى الحياة اليومية للمجتمع. أي كان على حمدي الباججي، رئيس الوزراء أن يأتي بجديد ليقنع الناس بأنه البديل الأفضل من رئيس الوزراء السابق الذي رفضه الشعب وناوأته المعارضة. ولكن حمدي الباججي عجز عن تحقيق ذلك بسبب تخليه عن وضع برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي لوزارته الجديدة، واكتفى بالوعود الكبيرة التي قدمها الوصي على العرش، عبد الإله بن علي، بعد مرور ستة شهور على تشكيل الوزارة، في خطاب العرش والذي ألقى في العشرين من شهر كانون الأول من عام ١٩٤٤، أي بعد العطلة الرسمية لمجلس النواب. وقد عالج خطاب العرش، كما هو معتاد، القضايا العامة التي كانت تشغل أذهان الناس، ومنها قضية فلسطين، ولكنه لم يقدم الحلول العملية للمشكلات الملموسة التي كانت تعاني منها البلاد.

ورغم هذا النقص الكبير في عمل الوزارة، فأُن الحياة السياسية الفعلية عرفت أجواء وحركة جديدة. إذ أن غياب نوري السعيد عن الوزارة اعتبر بحد ذاته نصراً كبيراً للمعارضة السياسية، التي تعرضت لضغوط غير قليلة، كما اعتبر غياب نوري السعيد عن الحكومة الجديدة تخفيفاً عن أعباء السكان^{٤٧}. فتحركت الجماعات السياسية تحاول إعادة تنظيم

٤٧ كانت مواكب العزاء الحسينية الطلابية في كربلاء في عشرة عاشوراء قد حرفت بيت الشعر الذي كان يردده المشاركون في مواكب العزاء:

يا أخر ترضى بأن نهدي إلى الطاغي يزيد

من: زينب بالطف تدعو يا ابن أمي يا شهيد

يا أخر ترضى بأن نهدي إلى الطاغي سعيد

إلى: زينب بالطف تدعو يا ابن أمي يا شهيد

نفسها والحصول على إجازات رسمية لأحزابها السياسية وتنظيماتها المهنية والديمقراطية. وتوفرت الأجواء المناسبة نسبياً لتحرك جديد لنقابات العمال والحركة الطلابية. وكان الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (يوسف سلمان يوسف) يلعب في هذه الفترة دور المحرك الفعلي لعدد من تلك النشاطات ويبعث الحيوية في صفوف المعارضة السياسية رغم وجوده في السرية، كما ساهمت بقية القوى السياسية الديمقراطية اليسارية والأحزاب العلنية، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب، بدور واضح في هذا الصدد. ونجح الحزب الشيوعي العراقي فعلاً في تنشيط الأوساط العمالية والطلابية والفلاحية للمطالبة بتنظيم نفسها وانتزاع حقوقها النقابية والمهنية والسياسية. إذ نشطت الحركة الإضرابية العمالية بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة للعمال خصوصاً والجماهير الواسعة بشكل عام. ورغم أن أجهزة الأمن العراقية لم تكف عن العمل وواصلت حملاتها ضد قوى المعارضة السياسية، وخاصة السرية منها وضد الحركة الإضرابية، إلا أنها لم تكن قادرة على التصدي لنشاطاتها المختلفة، خاصة وأن تلك القوى استطاعت أن تجد تأييداً لها في أوساط سياسية معارضة تعتبر في إطار النخب الحاكمة التي احتلت مواقع وزارية أكثر من مرة مع بقية النخب الحاكمة. كما وجدت تأييداً لها في أوساط الشعب وغطاءً مهماً لحمايتها من أجهزة الأمن وأعوانه وعبونه المبتوثة التي ازداد عددها واتسع نشاطها وتحسنت تجربتها وتطورت تدرجاتها حينذاك.

اتخذت وزارة حمدي الباججي جملة من الإجراءات السياسية على الصعيد الدولي والداخلي التي وجدت قبولاً حسناً من جانب الشعب وقوى المعارضة العراقية، ولكنها كانت بالعموم مرفوضة من النخبة الحاكمة، وخاصة من تلك القوى التي كانت أكثر قريباً من البلاط، أي مجموعة نوري السعيد وصالح جبر. وكانت تسعى إلى إجراء تغيير في الحكم، ولكنها عجزت عن ذلك ولفترة غير قصيرة بسبب ذلك التأييد الشعبي وتأييد قوى المعارضة لإجراءاته السياسية، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في نهاية عام ١٩٤٤ وجرى تبادل الممثلين في بداية عام ١٩٤٥.
- المشاركة في لجنة إعداد وثيقة تأسيس المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) باعتباره عضواً مع الدول الموقعة على ميثاق الأطنطي المناهض لدول المحور وتصديق مجلس النواب على الوثائق الرسمية بهذا الشأن.
- مشاركته الفعلية في إعداد الوثائق الخاصة بإقامة الجامعة العربية ومصادقة مجلس النواب على الوثائق المعدة لهذا الغرض.
- إعادة الحياة والشريعة للنقابات العمالية، إضافة إلى الموافقة على تشكيل نقابات عمالية ومهنية جديدة.
- تحقيق جملة من المكاسب العمالية البسيطة، ولكنها كانت مهمة بالنسبة للنضال النقابي والعمالي. إلا أن الحكومة لم تستطع مقاومة ضغط البلاط والمجموعة الأكثر يمينية ورجعية في إطار النخب الحاكمة، فقابلت إضراب عمال السكك بالشدة والعنف وبأساليب غير إنسانية مخالفة بذلك دستور البلاد، إذ وجهت الحكومة قوات الشرطة لكسر الإضراب والاعتداء على المضربين بالضرب والإهانة والاعتقال. كما قامت إدارة السكك الحديد بفضل عدد غير قليل من المضربين والطلب باعتقال البعض منهم وفضل البعض الآخر. إضافة إلى غلق نقاباتهم. وكانت المطالب العمالية البسيطة لا تستوجب مجابتهما بتلك الشدة والعنف القاسي، إذ كانت المساومة على الأجور ممكنة لو كانت الحكومة أو الشركة ترغب بذلك، إذ تركزت المطالب في نقطة واحدة أولاً، ومن ثم في نقطتين كما يلي: ٤٨

٤٨ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. رسالة ماجستير. النجف. مطبعة النعمان. ١٩٧٦. ص ١٥٣.

• رفع الأجور بنسبة ٥٠٪ للعمال الذين تقل أجورهم عن (٢٠٠) فلس في اليوم و٤٠٪ للعمال الذين يتقاضون من (٢٠٠-٣٠٠) فلس في اليوم و٣٠٪ للذين تزيد أجورهم عن الـ (٣٠٠) فلس.

• إرجاع رئيس الخراطين أحمد سلمان إلى عمله وبأجوره السابقة^{٤٩}، بعد أن كان قد فصل بسبب مواقفه من العمل النقابي ودفاعه عن مطالب العمال.

وبعد فشل المفاوضات واستمرار إضراب عمال السكك، رغم حصوله على تأييد واسع من قوى المعارضة والنقابات الأخرى، أصدرت الحكومة قرارها المنافي للدستور ولحرية وحقوق العمل النقابي الحر وألغت إجازة النقابة في ١٧ نيسان من عام ١٩٤٥، وقامت في الوقت نفسه بممارسة "الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على العودة إلى العمل. فاعتقل عدد كبير من العمال مما أدى إلى استنكار واسع من قبل عمال العراق فقدمت مذكرات احتجاج من قبل نقابات عمال الميكانيك، البنائين، النجارين، الكهربائيين، الأحذية، السجاير، المطابع، الخياطة، وشكلوا وفداً لمقابلة المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية^{٥٠}. ورغم التضامن الواسع مع عمال نقابة السكك الحديد، عجزت الحركة النقابية وقوى المعارضة السياسية عن تحقيق المطالب واضطر المضربون على العودة إلى أعمالهم. ومع أن الإضراب قد فشل في تحقيق مهمته الأساسية، إلا أنه نشط الحياة السياسية ودفن باتجاه التشديد على مطلب أساسي في الحركة الوطنية العراقية، أي المطالبة بالحياة والحريات الديمقراطية وحق العمل والتنظيم السياسي والنقابي والمهني وحق التعبير عن الرأي. وكانت البداية الفعلية لانطلاقة الحركة الديمقراطية قد تجلت في المطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أطلقت انتصارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وانكسار دول المحور وإعلان استسلامها في التاسع من أيار/مايس ١٩٤٥ الزخم الديمقراطي من عقاله على الصعيد

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٥.

العالمي، رغم أن شعوباً ودولاً كثيرة لم تستطع توظيف هذه الانتصارات لصالحها، أو أن حركتها حوصرت من قبل القوى الرجعية وبفعل السياسات القمعية التي مورست ضد القوى والأحزاب السياسية المعارضة. وكان العراق واحداً من تلك البلدان التي عرفت الانفتاح والتضييق في آن واحد. فالقوى والأحزاب الديمقراطية كانت تريد الانفتاح وتضغط باتجاهه وتفرض نفسها على الحكم وإجراءاته السياسية والاجتماعية، الداخلية منها والعربية والدولية من جهة، في حين كانت جماعة البلاط الملكي والنخب الحاكمة التقليدية التي تولت الحكم منذ بداية تشكيل الدولة العراقية ولم تتخل عنه وقاتلت في سبيل البقاء في السلطة، حيث تقف وراءها قوى الإقطاع والكومبرادور وأجزاء مهمة من البيروقراطية التي كانت تهيمن على جهاز الحكم المدني والعسكري والتشريعي والقضائي والإعلامي، إضافة إلى أصحاب العقارات ومسلمي القروض للفلاحين، التي كانت تخشى الانفتاح وترى فيه تهديداً لمصالحها وسلطتها وتعتبر الديمقراطية قيلاً ثقيلاً على سياساتها من جهة ثانية. ووجدت هذه القوى تأييداً واسعاً وحثاً على ممارسة هذه السياسة العوجاء من قبل مسؤولي السفارة البريطانية في بغداد تنفيذاً لوجهة السياسة البريطانية في العراق. ولذلك كان الانفتاح مقيداً ومحفوفاً بمخاطر جمة. ولكن الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل قبل ذلك بسرية، بدأت تعيد النظر بأوضاعها وتطلق العنان لنشاطها وتقدم الطلبات للحصول على مجال للنشر الصحفي والعمل السياسي. وهي قوى شاركت بفعالية ضد الحرب والنازية والفاشية وناضلت ضدها، وكانت ما تزال تتبنى شعارات الديمقراطية والتحالف في سبيل تحقيق أهداف الشعب العراقي، كما كانت تدعو إلى الوحدة والائتلاف السياسي.

وفي أعقاب الحرب راجت في الساحة السياسية العراقية وبين قوى المعارضة وفي صفوف الفئات الحاكمة، التي لم تكن قد وضعت حتى ذلك الحين أي منهاج سياسي ملزم للتنفيذ، فكرة تشكيل وزارة جديدة تأخذ على عاتقها وضع سياسة جديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الديمقراطية الواسعة التي حلت بالعالم، خاصة وأن العراق أصبح عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة. وتحت ضغط الواقع الجديد كلف

توفيق السويدي بتشكيل وزارته الثانية في شهر شباط من عام ١٩٤٦، التي ضمت مجموعة من الوزراء الجدد الذين عرفوا باتجاهاتهم الوطنية والديمقراطية، ومنهم سعد صالح، الذي تسلم حقيبة وزارة الداخلية، ثم ضمت إليها بعد التعديل عبد الوهاب محمود الذي تسلم حقيبة وزارة المالية، إضافة إلى بعض الوجوه السياسية القديمة، مثل أحمد مختار بابان. وكان سعد صالح من أبرز وزراء هذه الحكومة، وكان معروفاً باتجاهاته الديمقراطية اللبرالية ورغبته في إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية التنظيم السياسي. وشكل سعد صالح فيما بعد، ومع توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود وآخرون، حزب الأحرار. وضعت الوزارة الجديدة منهاجاً وزارياً جديداً لها تضمن مجموعة من الأهداف التي وجدت التأييد من جماعات المعارضة السياسية، إذ تضمن المهمات الأساسية التالية:

١: في السياسة الخارجية:

- إعادة النظر في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ في ضوء التطورات الجارية في العراق والعالم.
- تعزيز وتوطيد الجامعة العربية واعتبار القضية الفلسطينية جزءاً عضوياً من القضية العراقية والعربية ورفض اقتطاع هذا العضو من جسم البلاد العربية، إضافة إلى مقاطعة البضائع الصهيونية ومساعدة الشعب العربي في فلسطين.
- توثيق عرى الصداقة والتعاون مع دول الجوار، كما تحرص على إقامة علاقات متينة وطيبة مع جميع الأمم المتحدة لصالح قضية السلام في العالم والحرص على روح ميثاق سان فرانسيسكو.

أما على صعيد السياسة الداخلية فقد تضمن المنهاج الوزاري المهمات الجوهرية

التالية:

١. نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ، الذي خلفته الحرب، إلى الوضع الطبيعي، الذي تقتضيه ظروف السلم. ولأجل ذلك سنقوم بتحقيق الأمور الآتية:
أ- إلغاء الإدارة العرفية.

ب- إلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة (رقم ٥٦) لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة ماسة إليها.

ج- سد المعتقل والإفراج عن المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحافة.

د- فسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية.

تشريع قانون لانتخاب النواب يؤمن حرية الانتخاب، ويحقق المبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح.

هـ- تنظيم ماكنة الدولة بإبعاد العناصر الضعيفة كفاءة وسلوكاً، وإحلال عناصر صالحة من الشباب المثقف في محلها.

ز- السعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب فيما يتعلق في التموين كلما كان ذلك متيسراً، والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير، وتنظيم الاستيراد وتزويد الكميات المستوردة.

٢. حل مشاكل الأرض في البلاد بتحقيق الأمور الآتية:

أ- زيادة كفاءة لجان التسوية، وتيسير الوسائل اللازمة لإنجاز أعمالها بسرعة.

ب- حسم مشكلة أراضي المنتفك بتشريع خاص.

ج- تنظيم علاقات الزراع في لواء العمارة وجعلها مسايرة للطرق المتخذة في بقية الأولوية.

د- توزيع الأراضي الأميرية الخالية على الملكية الصغيرة^{٥١}.

كما تضمن المنهاج أفكاراً أخرى عامة مثل تقوية الجيش والشرطة وتعزيز الأمن وما إلى ذلك، كما وردت إشارة سريعة حول^{٥٢} (الصيانة الاجتماعية، والعدل الاجتماعي، وإعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات)^{٥٣}.

٥١ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٩/٨.

٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

قلنا بأن الحكومة العراقية الجديدة تعهدت، استناداً إلى خطاب العرش الذي ألقاه الوصي عبد الإله بن علي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بإطلاق الحريات الديمقراطية وإجازة الأحزاب السياسية والمنظمات والنقابات وكذلك الصحف والمجلات وما إلى ذلك من حريات يضمنها أساساً الدستور العراقي لعام ١٩٢٥. إلا أن الثقة بالحكومة كانت ضعيفة جداً، وكذا بالنسبة للوعود التي أطلقتها حينذاك وما التزمت به من مهمات وأهداف التي بدت وكأنها كبيرة رغم تواضعها، بسبب التجارب المريرة التي مرت بها الحركة الوطنية العراقية في ظل الحكم الملكي وحكوماته المتعاقبة. فمنذ تأسيس الدولة العراقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عاش الشعب العراقي فترات قصيرة جداً تمكنت فيها قوى المعارضة السياسية من تأسيس أحزابها السياسية وإصدار صحفها، إذ كانت سرعان ما تسحب إجازات تلك الأحزاب أو تغلق أو تسحب إجازات صحفها، أو كانت تعتمد تلك الأحزاب إلى تجميد نشاطها وغلق صحفها بسبب الإرهاب الذي كانت تتعرض له وتقديم قياديين وأعضاء الحزب والمحرفين إلى المحاكمات. وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة، بدعم من البلاط ومن سلطات الاحتلال البريطاني وفيما بعد من قبل السفارة البريطانية، تتجاوز بشراسة على مضمون وبنود القانون الأساسي العراقي الذي وضعته بنفسها خارقة ما سمي بالمجتمع المدني بكل فظاظة. إذ كانت بنود الدستور قد ضمننت حق التنظيم السياسي والمهني والتعبير عن الرأي والنشر وإصدار الصحف ... الخ لكل العراقيين. كما كان هناك التزام من جانب الحكومة العراقية أمام مجلس عصبة الأمم وأمام المجتمع العراقي يقتضي منها الاستجابة لحقوق الشعب الكردي القومية العادلة. في حين كان التجاوز على تلك الحقوق مستمراً. وعندما طالب بها هوجم عسكرياً من قبل الحكومات المتعاقبة في فترات مختلفة، مما اضطره إلى الدفاع عن نفسه بقوة السلاح خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٣-١٩٤٥^{٥٣}.

^{٥٣} البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. مصدر سابق.

ولكن هذا التجاوز الفظ والمتواصل على الدستور وعلى القوانين المنظمة للحياة المدنية لم يمنع عملياً العراقيين من إقامة أحزابهم السرية أو تجمعاتهم شبه العلنية أو تكتلاتهم السياسية غير المعلنة، رغم أنهم كانوا بذلك يضعون أنفسهم في تعارض مع المنع الصادر عن الحكومات المتعاقبة، وبالتالي، يضعون أنفسهم تحت طائلة القانون والعقاب. وكان هناك الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يعمل بالسرية، كما حرم حزب الشعب، الذي قدمت مجموعة من القوميين طلباً لمنحها إجازة العمل العلني في عام ١٩٣٩، من حق العمل الشرعي، وهو الحزب الذي قاد فيما بعد حركة نيسان/مايس ١٩٤١^{٥٤}. وعدا ذلك فقد كانت هناك تكتلات قومية وديمقراطية عربية وكردية عديدة غير مجازة ولم تمارس العمل الحزبي العلني في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن الحكومة كانت قد أعلنت حرصها على ذلك. ورغم عدم ثقة قوى المعارضة السياسية بتصريحات الحكومات المتعاقبة، فأنها اتخذت من برنامج السلطة أساساً لمطالبة الحكومة بتنفيذ ما التزمت به وقام بعضها بتقديم طلبات تأسيس أحزاب سياسية في نهاية عام ١٩٤٥ وبداية عام ١٩٤٦. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على الساحة السياسية العراقية مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء أكانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية، أم تكونت أثناء الحرب بصورة جنينية وبصورة سرية أو شبه سرية، وهي:^{٥٥}

- (١) الحزب الشيوعي العراقي
- (٢) حزب الأحرار
- (٣) حزب الاستقلال
- (٤) الحزب الوطني الديمقراطي
- (٥) حزب الشعب
- (٦) حزب الاتحاد الوطني
- (٧) حزب التحرر الوطني،
- (٨) جماعة ز. ك (زياني كرد) وبرزت هذه الجماعة في أوائل الأربعينات وشكلت النواة الفعلية للحزب الديمقراطي الكردي برئاسة الملا مصطفى البارزاني.
- (٩) حزب هيووا (الأمل)
- (١٠) حزب شورش (الثورة)

^{٥٤} إنه غير حزب الشعب الذي أسسه فيما بعد الأستاذ عزيز شريف. ك. حبيب

^{٥٥} حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ١٧٦-٣٣٨.

(١١) حزب رزكاري كرد.

وكانت هذه الأحزاب موزعة على ثلاثة تيارات أساسية هي:

أولاً- التيار القومي العربي والقومي الكردي: حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي الكردي. حزب هيو و حزب رزكاري كورد.

ثانياً- التيار الديمقراطي والبرالي: الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الوطني، وحزب الأحرار.

ثالثاً- التيار الشيوعي والماركسي: الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب، حزب شورش. ويدخل الحزب الديمقراطي الكردي في مجالي الأحزاب القومية باعتباره حزباً كردياً، ولكنه يدخل ضمن الأحزاب الديمقراطية، إضافة على أنه فيما بعد تبنى الماركسية، وبالتالي فهو يحسب على التيارات الثلاثة المشار إليها.

بعد أقل من ثلاث سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت عناصر سياسية إسلامية تبنا اتجاهات جماعة الإخوان المسلمين في مصر وشكلوا تياراً فكرياً وسياسياً جديداً في العراق تجسد في جماعة الأخوان المسلمين، ووجد أنصاراً له في كل من بغداد والموصل على نحو خاص. وفيما بعد، أي في منتصف الخمسينات ظهر حزب إسلامي جديد في العراق، هو حزب التحرير الإسلامي، وكان مركزه الأساسي في الأردن.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم التيارات السياسية العاملة في العراق، بما فيها قوى المعارضة:

• التيار السياسي المعبر عن مصالح الفئة الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية والعقارية والمدافع عن الملكية وعن التحالف الوثيق مع بريطانيا والسياسة البريطانية إزاء العراق. وقد نشأت لهذا التيار عدة أحزاب سياسية منذ وقت مبكر، إلا إنها استقرت فيما بعد على حزبين رئيسيين هما حزب الإتحاد الدستوري (١٩٤٩) برئاسة نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي (١٩٥١) برئاسة صالح جبر. وتدلل الكثير من الوقائع على أن فكرة إقامة حزبين سياسيين ينتميان إلى النخبة الحاكمة ذاتها قد انبثقت بعد المداورات والتشاور

غير المعلن عنها مع البلاط والسفارة البريطانية للأخذ بتجربة بريطانيا القائمة على وجود حزبين رئيسيين هما حزب العمال وحزب المحافظين يتناوبان السلطة في ضوء نتائج الانتخابات، أو تجربة الولايات المتحدة التي تعتمد على حزبين سياسيين هما الجمهوري والديمقراطي. ومع أن هذين الحزبين تأسسا في عامي ١٩٤٩ و١٩٥١ على التوالي، فأنهما كانا يعملان عملياً قبل ذلك ككتلتين سياسيتين في الحياة السياسية العراقية. أي أن هذين الحزبين الحكوميين الرئيسيين قد تأسسا من حيث المبدأ وفق إرادة البلاط والسفارة البريطانية والنخبة الحاكمة ذاتها ليتداولوا الحكم أو يتعاونوا معا في حكم البلاد باسم الفئات المالكة لوسائل الإنتاج. وكان الحزبان يعزفان على وترين حساسين وخطرين في آن واحد، على وتر الطائفية والعشائرية. وإذا كان الحزب الأول يضم في صفوفه أكثرية سنية، فإنه لم يخل من كوادر وأعضاء بارزين من الشيعة، كما كان الحزب الثاني يضم إليه أكثرية شيعية ولكنه لم يخل من كوادر وأعضاء بارزين من السنة. وتؤكد معطيات الفترة التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ أن مجموعة من قياديي هذين الحزبين كانت لها مصالح ترتبط عضويا بمصالح الأوساط الاستعمارية البريطانية وتلتقي معها أيديولوجيا وتستجيب لمصالحها وتخضع لإرادتها. كما كانت تضم إليها قوى شابة من المثقفين والمتعلمين الدارسين في البلدان الأوروبية، وبخاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكبار موظفي الدولة ممن يميلون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة. وكان التثقيف الدائم في هذين الحزبين موجه بشكل مركز ضد الشيوعية والأحزاب اليسارية، إضافة إلى إن الدعاية اليومية كانت موجهة ضد قوى حركة التحرر الوطني وضد الإتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطية الشعبية ومن ثم بلدان المنظومة الاشتراكية. كما توجهت الفئات الحاكمة فيما بعد ضد مصر وضد قيادة جمال عبد الناصر.

ولم تتخل القوى المناهضة لحركة التحرر الوطني في العراق عن تسريب العملاء والجواسيس إلى صفوف أحزاب المعارضة الوطنية أو شراء ذمم بعض العناصر فيها لإثارة الصراعات في ما بينها وتعطيل قدرتها الكفاحية وتوجيهها لإقامة التحالفات السياسية.

واستطاعت قوى النظام الملكي في بعض الفترات وتحت واجهات مختلفة توظيف مجموعات من القوى القومية اليمينية من بين أوساط حزب الاستقلال والإسلامية السياسية من أوساط الأخوان المسلمين المعادية للشيوعية والاتجاهات الاشتراكية والتقدمية لصالحها وزجها في معارك سياسية ومشاحنات حادة ضد القوى الوطنية والتقدمية وضد الشيوعيين، كما حصل في أكثر من مناسبة، ومنها أحداث وثبة كانون ١٩٤٨ وفي الموقف من قضية فلسطين وقرار التقسيم. ولعبت القوى السياسية الدينية دوراً متميزاً في هذا الصدد، وبشكل خاص جماعة الأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي. يشير الأستاذ محمد حديد بصدد اعتداءات القوميين على المظاهرات في أعقاب سقوط حكومة صالح جبر ما يلي:

"فقد صدر بيان رسمي من البلاط مساء ١/٢٧/١٩٤٨ يعلن استقالة حكومة صالح جبر. حيمئذ، كانت قيادات الأحزاب مجتمعة في دار سعد صالح، رئيس حزب الأحرار، آنذاك. وبعد انفضاض الاجتماع وخروج غالبية القيادات بقيت أنا وكامل الجادرجي وحسين جميل في دار سعد صالح، وهناك بلغنا تأليف الوزارة برئاسة محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان، ودخول حزب الاستقلال فيها بشخص رئيسه محمد مهدي كبة، في حين رفض حزب الأحرار الدخول في تلك الوزارة عندما طلب إليه ذلك. وقد عزي موقف الحزب هذا إلى رأي رئيسه سعد صالح. لقد فوجئت الجهات الأخرى التي كانت تتعاون بعضها مع بعض خلال الأزمنة بالموقف المنفرد الذي اتخذته حزب الاستقلال، ما أثار دهشتها الكبيرة. لكن تلك الدهشة ازدادت حينما اتخذ حزب الاستقلال موقفاً ثانياً منفرداً تجاه جماعات سياسية أخرى في المسيرات التي أعقبت الوثبة، وخلال تشييع جثمان الشهداء فيها"^{٥٦}. وكان يعني بذلك الاعتداءات التي تعرضت لها المظاهرات التي تواصلت بهدف تحقيق مطالب الشعب الأساسية الأخرى وخاصة قضايا العمل والبطالة ومستوى المعيشة... الخ. وقد

^{٥٦} حديد، محمد. مذكراتي - الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى.

عمد الراحل السيد محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال، أن يبرر هذا الموقف في مذكراته الموسومة "مذكراتي في صميم الأحداث: ١٩١٨-١٩٥٨"، حين كتب يقول تحت عنوان "شغب الشيوعيين" ما يلي:

"بعد سقوط الوزارة الجبرية، وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد الصدر، ودخول بعض العناصر الوطنية فيها ساد البلاد جو من الثقة والاطمئنان، وعاد الهدوء والاستقرار، وانصرف الطلاب إلى مدارسهم، والناس إلى أعمالهم، لا سيما بعد إعلان رفض المعاهدة، وهو المطلب الأول من مطالب الشعب. غير أن الشيوعيين استمروا في تظاهراتهم وشغبهم، وكانوا يطوفون الشوارع، ويذرعونها ذهاباً وإياباً، ويتجمعون في الساحات العامة، حاملين الشعارات واللافتات، ويطلقون الهتافات بإطلاق الحريات العامة تارة، وبتوفير الخبز والكساء أخرى، وغير ذلك من الشعارات مع أن الوزارة قد قررت في الأيام الأولى من تشكيلها الإفراج عن كل الصحف المعطلة وقد أفرج عنها، كما أفرج عن معظم الموقوفين والسجناء السياسيين، عدا الذين أدانتهم المحاكم. أما الغذاء والكساء، فأني بذلت كل ما لدي من جهد لتوفيرهما، فوفرت السكر،...، وعملت على توفير الحنطة والأرز باستيرادهما من الخارج، وبمناقلة الموجود منها بين لواء وآخر. وقد ساعد على ذلك قرب موسم الحصاد. وكان الموسم لحسن الحظ جيداً، الأمر الذي حمل المحتكرين على عرض ما لديهم في الأسواق. ومع ذلك استمرت مظاهرات الشيوعيين، حتى آل الأمر إلى انقطاع السير في بعض الشوارع الرئيسية، بجلوس المتظاهرين أو وقوفهم وسطها، قاطعين بذلك مرور السابلة فيها، حتى عم الاستياء بين الناس، وضجوا بالشكوى من هذه الأعمال الصببانية، وأخذت الجرائد الحزبية تشجب هذه المظاهرات والتصرفات، وتدعو بالكف عنها، ولكن دون جدوى. وكانت أعمال الشيوعيين هذه، تروق في عيون رجال الطبقة الحاكمة المنحدرة، التي اتخذت منها وسيلة لطمع الحركة الوطنية ووصمها بالشيوعية. ولم تشأ الوزارة أن تستعمل العنف في مجابهة هذا الشغب، بالرغم من استمراره وتطوره، إلى أن اقتضت المصلحة العامة إعلان الأحكام العرفية، بمناسبة دخول العراق مع الدول العربية

الأخرى حرب فلسطين. عندئذ اتخذت السلطات بعض الإجراءات لمجابهة نشاط الشيوعيين وشغبهم، واستتب الهدوء، وانتهت المظاهرات وخت الشوارع منها^{٥٧}.

لو تابعنا هذا النص لتبين لنا من أوام محمد مهدي كبة ذاته ما يلي:

١. أن الحكومة ليست كلها وطنية، بل دخل إليها بعض العناصر الوطنية، ويقصد نفسه، إذ رفض الحزب الوطني الديمقراطي ورفض حزب الأحرار دخول هذه الوزارة التي وجدت للتهدة وتوفير مستلزمات تسلم السلطة من جانب النخبة الحاكمة السعيدية.

٢. إن الرجل، وبخلاف ما اتفقت عليه الأحزاب الوطنية، قرر الدخول في وزارة السيد محمد الصدر من أجل تجاوز الأزمة الحادة التي كان يمر بها الحكم الملكي.

٣. كانت مطالب الشعب عادلة والتي ادعى أنه سعى إلى توفير البعض منها، في حين لم يتطرق إلى ما عجز الحكم عن توفيره.

٤. وأنه كان له موقف بالأساس ضد الشيوعيين بسبب موقف الحزب القومي اليميني المعروف وبسبب رفض كبة لموقف الحزب من القضية الكردية ومن قضية فلسطين، إذ استخدمت حجة الحرب ضد إسرائيل بإعلان الأحكام العرفية وإصدار أحكام الإعدام ضد قادة الحزب الشيوعي وتنفيذ أحكام الإعدام بهم فعلاً في الربع الأول من عام ١٩٤٩.

* التيار السياسي المعبر عن مصالح البرجوازية المتوسطة وبعض فئات من البرجوازية الصغيرة التي كانت تتصدى للهيمنة الاستعمارية وتناضل ضدها تحت شعارات ومهمات متباينة. وكان هذا التيار يضم إليه من حيث المبدأ جناحين من البرجوازية الوطنية المتوسطة:

٥٧ كبة، محمد مهدي. مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨. بيروت. الطليعة. الطبعة الأولى.

١٩٦٥. ص ٢٤٨-٢٤٩.

كان الجناح الأول يتبنى الديمقراطية والنزعة اللبرالية المطعمة بفكر الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية التي كان يمثلها الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٤٦ بعد صدور قانون الأحزاب في العراق. وكانت مواقف هذا الحزب مناهضة للسيطرة الاستعمارية البريطانية ووجودها العسكري في البلاد و ضد الاستغلال غير العقلاني لموارد البلاد النفطية ومن أجل تعديل اتفاقيات استثمار النفط الخام المعقودة مع الكارتيل النفطي الدولي. وكان الحزب يناضل من أجل إشاعة الحرية الفردية والديمقراطية في الحياة السياسية ولصالح التعددية الحزبية ويدعو إلى إقامة المجتمع المدني والمؤسسات المدنية. والتزم الحزب بالدعوة إلى تحقيق الإصلاح الزراعي وتصنيع البلاد وتنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط التجارة والقطاع الخاص وتحسين استخدام موارد الدولة وقطاعها الاقتصادي. وكان يدعو إلى إقامة أوثق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وإلى دعم حركة التحرر الوطني العربية وإلى الانضمام في الخمسينات إلى حركة الحياض الإيجابي (حركة دول عدم الانحياز)، وإلى إقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية. وقد لعب هذا الحزب، الذي شارك بعض قياديي الحزب في وزارات عديدة وتميز باستعداده للتعاون مع بعض الحكومات العراقية المعبرة عن مصالح الفئات الحاكمة، دورا متميزا في النضال الوطني والديمقراطي في العراق وساهم بفعالية في نشر الوعي الوطني والديمقراطي في المجتمع عبر جريدته المركزية " الأهالي ". وتصدى الحزب في صحافته وأدبياته وإعلامه العام ضد التقاليد والعادات البالية ودافع عن حرية المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل. ولا شك في أن هذا الحزب البرجوازي الديمقراطي ضم في صفوفه بالأساس جمهرة واسعة من المثقفين والديمقراطيين العراقيين من اتجاهات سياسية معتدلة ويسارية ويمينية في آن. ففي الوقت الذي كان يضم فيه جمهرة من العمال والحرفيين وصغار التجار والكسبة والمستخدمين، ضم أيضا بعض كبار ملاك الأراضي وأبناء بعض الإقطاعيين والعوائل الميسورة والتجار والصناعيين من ذوي النزعة اللبرالية. ومن المفيد هنا أن نشير بوضوح إلى أن الحزب

الوطني الديمقراطي قد تبني في برنامجه العام بعض الجوانب المهمة من فكر الاشتراكية الديمقراطية أو الفكر الفابي الإصلاحى وعبر بصواب عن طبيعة ومهمات المرحلة حينذاك. وكان الأستاذ كامل الجادرچى خير معبر عن هذا الاتجاه وحافظ عليه ودافع عنه طيلة حياته السياسية.

أما الجناح الثانى فكان يحمل أفكاراً قومية يمينية ونزعة لبرالية في المجال الاقتصادي. وكانت أوساط واسعة في هذا الجناح تميل إلى ممارسة القوة والعنف في مواجهة خصومها السياسيين. وكان المعبر عن أفكار ومصالح هذه الفصيلة حزب الاستقلال. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٤٦ بمبادرة من فائق السامرائى، وأصبح محمد مهدي كبة رئيساً له. وكان لعدد كبير من قياديه البارزين، فائق السامرائى ومحمد صديق شنشل وغيرهما، الدور البارز في النشاط القومي في عراق الثلاثينات وفيما بعد أيضاً. وكانت كثرة من أعضاء هذا التكتلات القومية التي التحقت بالحزب تميل إلى الفكر القومي المتعصب أو الشوفيني، وكذلك من الذين شاركوا في حركة نيسان/مايس عام ١٩٤١ المناهضة للوجود البريطاني في العراق. وكان بعض أقطاب تلك التكتلات القومية قد سعى إلى إقامة علاقات مع الحزب النازي الهتلري في ألمانيا باتجاه فكري قومي ولغرض النكاية ببريطانيا باعتبارها دولة مستعمرة للعراق. كان حزب الاستقلال يدعو إلى الاستقلال والتخلص من الهيمنة الاستعمارية البريطانية وإلى التنمية الاقتصادية والتخلص من التخلف الاقتصادي. اتخذ الحزب موقف العداء الشديد للشيوعية والاشتراكية مما ساعد على انجرار بعض عناصره في مختلف المدن العراقية إلى الانزلاق والتعاون مع قوى الحكومة ضد بعض أطراف الحركة الوطنية، إضافة إلى موقف القوميين إزاء فلسطين وقيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية.

وشارك هذان الحزبان الوطنيان البرجوازيان في جبهة الإتحاد الوطني التي كانت وراء حركة الإطاحة بالملكية في العراق في عام ١٩٥٨ التي قادها العميد الركن عبد الكريم قاسم.

وتكونت على صعيد كردستان العراق بعض الأحزاب السياسية الوطنية من مواقع البرجوازية المتوسطة والصغيرة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وأثناء تلك الحرب. ويمكن الإشارة هنا بشكل خاص إلى الحزب الديمقراطي الكردي (١٩٤٦) برئاسة الملا مصطفى البارزاني. وكان هذا الحزب يتبنى ويدعو بشكل واضح إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وإلى تعزيز الوحدة العراقية، وحدة العرب والكرد، من خلال الاستجابة للحقوق القومية العادلة للشعب الكردي. ولم يكن هذا الحزب من الناحية الرسمية والفعلية، في ما عدا أوساط معينة فيه، يدعو إلى الاستقلال عن الدولة العراقية أو إقامة الدولة الكردية المستقلة، بل إلى تحقيق الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. وكان هذا الحزب، الذي كان رئيسه يتمتع بموقع قيادي كبير من الناحيتين العشائرية والدينية في أوساط الشعب الكردي، قد لعب دوراً نضالياً ملموساً و متميزاً لتحقيق الديمقراطية في العراق وضد الحكم الملكي الرجعي. وشارك الحزب الديمقراطي الكردي في تشكيل جبهة الإتحاد الوطني من خلال علاقته بالحزب الشيوعي العراقي، إذ أن القوى القومية كانت ترفض في حينها مشاركته المباشرة في جبهة الإتحاد الوطني لأسباب قومية عربية شوفينية بحتة. وكان حزب هيووا، الذي ضم مجموعة من مثقفي كردستان يرنو إلى إقامة دولة كردية مستقلة يمكنها أن تشكل أساساً صالحاً لوحدة باقي أقسام كردستان. أما حزب شورش، الذي كان يعتبر جزءاً من حزب وحدة النضال، الذي أسس في بغداد، رفض قرار حل الحزب في بغداد والانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي، وساند موقف صالح الحيدري وشكل حزب شورش.

* التيارات السياسية المعبرة عن مصالح البرجوازية الصغيرة بفئاتها المختلفة: تشكلت في العراق على امتداد الفترة موضوع البحث مجموعة من الأحزاب السياسية من مواقع ومصالح البرجوازية الصغيرة، سواء كانت باتجاهات يسارية وديمقراطية أم باتجاهات قومية يمينية. وكان بعض هذه الأحزاب علنياً وبعضها الآخر سرياً بسبب عدم إجازته من قبل السلطة.

أ- التيار الديمقراطي اليساري: كانت الحركة الديمقراطية العراقية في أثناء وأعقاب الحرب العالمية الثانية نشيطة وفعالة. استطاعت في فترة وجيزة تعبئة أوساط واسعة من أبناء الشعب العراقي في المدن وفي بعض الأرياف لصالح النضال في سبيل الديمقراطية ضد الإقطاع والهيمنة الأجنبية وفي سبيل الإصلاح الزراعي والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس تأسست في العراق بعض الأحزاب الديمقراطية التقدمية واليسارية مثل حزب الشعب (١٩٤٢) برئاسة الماركسي المعروف، الذي أصبح فيما بعد عضواً في مجلس السلم العالمي ومسانداً فعالاً للقضية الكردية العادلة، عزيز شريف، وحزب الإتحاد الوطني (١٩٤٦) برئاسة عبد الفتاح إبراهيم، وهو شخصية ماركسية ووطنية معروفة، وحزب التحرر الوطني (١٩٤٦/١٩٤٧) برئاسة محمد حسين الشبيبي، وهو شخصية شيوعية بارزة وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي. وكانت هذه الأحزاب تدعو إلى التحرر وإشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والتعددية السياسية والعدالة الاجتماعية، وإلى تحرير الثروة النفطية وتنمية الاقتصاد العراقي وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وكل الاتفاقيات غير المتكافئة وإلى إقامة علاقات نضالية مع شعوب الأقطار العربية والدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون طيبة مع الإتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية.

- التيار السياسي القومي: نشأت في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة بعض الحركات والكتل القومية السياسية ذات الاتجاهات اليمينية على نحو خاص. وكان أكثر تلك القوى التي لعبت فيما بعد دوراً كبيراً في ما وصل إليه العراق في الوقت الحاضر تخلف وبؤس وخراب ودمار، هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عملياً في العراق في عام ١٩٥٢، رغم أن النشاط البعثي في هذا البلد كان قد بدأ قبل ذلك في أوساط حزب الاستقلال وعلى حسابه، أي منذ بداية تشكيله في سوريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد مارست هذه الجماعة باتجاهاتها القومية اليمينية والشوفينية، ونشاطاتها في بغداد على نحو خاص وفي بعض المحافظات العراقية. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء هذه الجماعة من الطلاب من أبناء الموظفين والكسبة والتجار، إضافة إلى

مجموعة من أبناء شيوخ العشائر وملاك الأراضي الزراعية ومن أبناء العاملين في القوات المسلحة والمعلمين وبعض مستخدمي الدولة. وتبنت هذه المجموعة شعار تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما كانت تعمل ضد الهيمنة الأجنبية وضد سياسات الطغمة الحاكمة في بغداد حينذاك. إلا أنها كانت ذات مواقف متطرفة ضد الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي وتمارس العنف في علاقاتها مع القوى الأخرى. كما كانت تنكر وجود شعب كردي وتعتبر الكرد من عرب الجبال، وتدعو إلى إقامة الوحدة العربية تحت شعار ثلاثي: وحدة، حرية، اشتراكية، على خلاف قوى قومية أخرى رفعت ذات الشعار ولكن بتسلسل آخر: حرية، وحدة، اشتراكية. وكانت هذه المجموعة القومية تعتبر نفسها جزءا من حزب البعث على النطاق القومي العربي.

• التيار الشيوعي والماركسي: وجدت في إطار هذا التيار المجموعات التالية: الحزب الشيوعي العراقي، وجماعتي وحدة النضال، وشورش. كما برزت في فترة لاحقة جماعة النجمة. وفي عام ١٩٤٦ تشكل حزب الشعب برئاسة الأستاذ عزيز شريف، وحزب التحرر الوطني، وعصابة مكافحة الصهيونية. واستندت عصابة مكافحة الصهيونية إلى المواطنين والمواطنين اليهود من سكان العراق الذين هُجّر أغلبهم فيما بعد عنوة إلى إسرائيل أو إلى مناطق أخرى من العالم وحرّموا من البقاء في وطنهم العراق. في حين كانت مجموعة صغيرة من اليهود قد تبنت عن قناعة صهيونية بالدولة الإسرائيلية وكانت ترغب بالهجرة إلى إسرائيل بعد قيامها أو كانت تحلم بدولة لليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل وتعمل من أجل قيامها.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد ضم في عضويته، إلى جانب جمهرة غير واسعة من العمال والفلاحين، أكثرية منحدر من مواقع البرجوازية الصغيرة على نحو خاص وعناصر من أوساط البرجوازية المتوسطة التي تبنت أفكار الحزب وسياساته ومواقفه. وحظي الحزب بتأييد واسع في صفوف النقابات والعمال وفي الريف العراقي، إضافة إلى الحركة الطلابية.

وعلى صعيد الحزب الشيوعي العراقي توجه فهد نحو عدد من المسائل الجوهرية في الحياة السياسية والمهنية العراقية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان بعضها يصب في مجرى المنهاج الذي أقره مؤتمر الحزب الأول، وبعضها الآخر يدخل في باب آخر من نشاط الحزب، ومنها وحدة الشيوعيين وتنشيط الحزب . ويمكن استخلاص مهمات الحزب في تلك الفترة، وبعد انتهاء أعمال مؤتمره الوطني الأول بحوالي عام واحد، من خلال صحافة الحزب وكتابات فهد، فيما يلي:

- العمل من أجل إعادة وحدة الحزب وفق المشروع الذي طرح في سبيل وحدة القوى الشيوعية في البلاد، وضمان العمل المشترك في حالة العجز عن التوحيد.
 - العمل من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية العمل السياسي وتنشيط تقديم طلبات الحصول على إجازات للأحزاب السياسية.
 - العمل من أجل إقامة جبهة وطنية جادة واسعة في العراق لا تستثنى أحداً من القوى الفاعلة.
 - العمل من أجل تنشيط الحياة النقابية والمهنية في مختلف المجالات، بما فيها إقامة الجمعيات والنوادي الثقافية والمهنية غير الحكومية.
 - العمل من أجل إلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، إضافة إلى بقية الأهداف التكتيكية التي وردت في الميثاق الوطني العراقي.
 - النضال من أجل استقلال وسيادة فلسطين و ضد الصهيونية باعتبارها حركة شوفينية تدعمها الأوساط الاستعمارية البريطانية والأمريكية وإنهاء الحماية البريطانية عليها.
- وقام فهد خلال الفترة الوجيزة بين انتهاء مؤتمر الحزب ونهاية الحرب العالمية الثانية وقبل اعتقاله بنشاط فعال وكبير لتحقيق تلك الأهداف، سواء عبر الحزب بمفرده أم مع القوى الديمقراطية والتقدمية الأخرى. وعلى صعيد وحدة الشيوعيين العراقيين تمكن فهد من إقناع اللجنة المركزية لوحدة النضال على حل نفسها والانخراط في صفوف الحزب

الشيوعي، والذي تم فعلاً بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٥، في ما عدا مجموعة كردستان التي رفضت القرار وشكلت ما أطلق عليه بجماعة "شورش" أي الثورة. وكانت مجموعة مهمة من الشيوعيين اليهود المثقفين والكادحين العاملين في وحدة النضال من بين العائدين إلى الحزب. أما المجموعة الكردية في وحدة النضال، التي كانت تعمل بشكل خاص في أربيل والتي رفضت قرار الحل والعودة إلى صفوف الحزب، فشكلت حزبا الجديد باسم شورش (الثورة). وكان على رأس المجموعة صالح الحيدري^{٥٨}. ومن المناسب أن نمر ولو بسرعة على تلك المجالات التي سعى فهد إلى توجيه الحزب صوبها لمعالجتها على الصعيدين العربي والداخلي.

التيار السياسي الديني: كانت مواقف المرجعيات الدينية الشيعية متباينة إزاء العمل السياسي والتدخل في شئون الدولة، ولكنه كانت على العموم تمتلك موقفاً اجتماعياً ودينياً وطنياً يحاول تجنب المرجعيات والدولة مصاعب لا مبرر لها، في ما عدا بعض المرجعيات الذي كان يرى إمكانية إبداء الرأي دون التدخل المباشر في الحياة السياسية. وهكذا انعكس موقف المرجعيات الإيجابي في العقد الثالث من القرن العشرين وفي الموقف من ثورة العشرين التي كانت تندد بالاستعمار وتطالب باستقلال البلاد. وفيما بعد ابتعدت المرجعيات أيضاً عن التدخل في الشئون السياسية إلا ما ندر ومن بعض علماء الدين. وكان الشيخ محمد الخالصي، وهو من علماء الكاظمية، أكثر علماء الدين تدخلاً في السياسة ودعوة مناهضة للقوى الديمقراطية والحركة الشيوعية ودافعاً لتشكيل حركة سياسية إسلامية وخاصة في منتصف العقد السادس من القرن الماضي. وفي النجف/العراق لعب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دوراً مهماً في الحركة السياسية الشيعية لا على أساس

٥٨ صالح الحيدري هو أخ جمال الحيدري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي استشهد في بغداد بعد اعتقاله من قبل انقلابي ٨ شباط عام ١٩٦٣، في أعقاب نجاح الانقلاب ضد الجمهورية الأولى التي جاءت بها ثورة تموز عام ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم. كما أنه أخ عاصم الحيدري، وكان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي، وقضى سنوات طويلة في السجن والمنفى ومات في العراق في أعقاب ثورة تموز، وكان مصاباً بالربو الشديد.

تأسيس حزب سياسي معين حينذاك، بل تجلت في حركة فكرية تبلورت في الكراسين اللذين كتبتهما ونشرهما الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المرجع الديني الشيعي المعروف في النجف في الخمسينات، مثل "المثل العليا في الإسلام لا في بجمدون"^{٥٩}، و"محاورة مع السفير الأمريكي"^{٦٠}. إذ توجه بكتابات ضد السيطرة البريطانية والأمريكية على السياسة العراقية ودعا إلى التحرر من تأثيرات هذه القوى وإلى جمع الكلمة الإسلامية. ولكنه وقف أيضاً ضد الشيوعية. وساهمت هذه الحركة في تنشيط الأجواء في مناطق الوسط والجنوب نسبياً ولكنها لم تكن ذات تأثير كبير على حركة الشباب في العراق حينذاك وعلى المواقف السياسية للمجتمع، إذ كان للأحزاب العلمانية، ومنه الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال الدور الأكبر في هذا النضال.

لم تختلف مواقف علماء السنة في هذا المجال عن علماء الشيعة، رغم العلاقة الأوثق التي كانت قائمة بين النخبة الحاكمة وعلماء الدين السنة. إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ تبلورت وجهة سياسية لدى بعض رجال الدين السنة في بغداد والموصل بالارتباط مع قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ والحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨. وقد وجدت في العراق خلال الفترة موضوع البحث الأحزاب السياسية الإسلامية (السنية) التالية:

١. تم في عام ١٩٤٨ لأول مرة تأسيس جماعة الأخوان المسلمين، التي كانت لها علاقة مباشرة بجماعة الأخوان المسلمين في مصر التي تأسست في عام ١٩٢٨. وقد استمر نشاط

٥٩ كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين. المثل العليا في الإسلام لا في بجمدون. منظمة الإعلام الإسلامي. قسم العلاقات الدولية. ط ١. طهران. سبهر. ١٤٠٣ هجرية.

٦٠ لقد جاء كراس الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في رسالة وجهها إلى صاحب الدعوة السيد كارلند أيفانز هوبكنز، نائب الرئيس التنفيذي لجمعية أصدقاء الشرق الأوسط. في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعا فيها إلى لقاء بين علماء مسلمين ومسيحيين للبحث في قضايا مشتركة، ومنها الكفاح ضد الشيوعية. وكان تاريخ الرسالة في ١٥/آذار/مارت ١٩٥٤، وجواب الرسالة جاء في ربيع الآخر سنة ١٣٥٥ هجرية. ك. حبيب.

هذه الجماعة في العراق حتى سقوط النظام الملكي في العراق تقريباً. وكان على رأس هذه الجماعة في العراق مجموعة من علماء الدين السنة والنشطاء سياسياً، وفي مقدمتهم: تحسين عبد القادر الفخري، الشيخ محمد محمود الصواف، الذي انتشرت والتصقت باسمه الجماعة في العراق، علي يافطن، عبد الرحمن الشبخلي، منيب الدروبي، عبد الغني شنداله، محمد فرج السامرائي وأمجد الزهاوي.^{٦١} وكان نشاط جماعة أخوان المسلمين لا يقتصر على بغداد والبصرة، بل امتد إلى الموصل وسامراء والرمادي على نحو خاص.

تركزت نشاط جماعة الأخوان المسلمين على الدعوة الإسلامية والعودة إلى الأصول الإسلامية والسلف الصالح وتوزيع الكراسات حول قضايا الإسلام. كما أبدت اهتماماً واسعاً بقضية فلسطين وجمع التبرعات للاجئين والنضال ضد دولة إسرائيل ودعم الحرب ضدها. ومارست مواقف مناهضة للحركة الديمقراطية وللحزب الشيوعي في العراق. وخاصة في عام ١٩٤٨ و١٩٥٤، والتي جئنا على ذكرها في مكان آخر من هذا الكتاب.

٢. حزب التحرير الإسلامي. تشكلت هذه الجماعة في عام ١٩٥٢، وهو صنو لحركة مماثلة في فلسطين والأردن، حيث تشكلت لأول مرة في القدس. وكان على رأس هذه الجماعة السيد الشهيد الشيخ عبد العزيز البدري، وصالح سرية، عبد الغني الملاح، أبو علي حسين الدبوني، إبراهيم مكي، نزار النائب.^{٦٢} ولم تختلف في الأهداف التي كان يسعى إليها عن الأحزاب الإسلامية الأخرى. وقد حارب الحكم هذا الحزب بشدة وأجهز عليه عملياً، إذ غيب هذا الحزب في النصف الثاني من العقد السادس.

٦١ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠ م - ١٩٧٥ م. بيروت. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠. ص ٣٦١.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٥.

ملاحظة: في أوائل عام ١٩٥٦ التقيت في موقف السراي ببغداد بكل من الشيخ عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح، وكانا في قيادة حزب التحرير الإسلامي. وقد بقيا فيه بعض الوقت وكان يتعاملان بطريقة ودية سليمة مع مختلف المعتقلين بغض النظر عن القضية التي اعتقلوا من أجلها، وقد تكونت لي علاقة طيبة مع الاثنين. ك. حبيب،

٣. حركة شباب الإسلام، وهي حركة شيعية إسلامية شيعية تشكلت في النجف في عام ١٩٥٣، إلا أنها لم تحض بتأييد واسع، بسبب الموقف العام الذي كانت قد اتخذته المرجعيات الدينية عموماً من النشاط السياسي حينذاك. وكما يشير السيد حسن شبر إلى أن عام ١٩٥٤ شهد تنظيماً عقائدياً إسلامياً شيعياً آخر باسم "منظمة المسلمين العقائدية" التي كانت تتحرك في أوساط الشيعة في النجف بشكل خاص.^{٦٣}

٤. الحزب الجعفري: في عام ١٩٥٢ قام ثلاثة أشخاص من مدينة النجف بتشكيل الحزب الجعفري، وهو حزب إسلامي محصور في محيط النجف. والأشخاص الثلاثة هم عبد الصاحب الدخيل، صادق القاموسي وحسن شبر. ويبدو أن الأرضية التي بني عليها هذا الحزب هي التي دفعت في أعقاب ثورة تموز تشكيل الحزب الفاطمي بالارتباط مع الموقف من قانون الأحوال المدنية. ويقول السيد حسن شبر إلى أن تسمية حزبهم بالحزب الجعفري جاء نتيجة ظهور دعاية واسعة في النجف على أنه حزباً وهابياً مما دفعهم على إظهار هويته الشيعية.^{٦٤}

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الدافع وراء تأسيس هذه الأحزاب ناشئ من خشية بعض الجماعات الإسلامية من تغلغل الأفكار القومية والشيوعية في البلاد، وأنهم كانوا يلاحظون الدور الكبير الذي مارسه الحزب الشيوعي العراقي في فترة الحرب العالمية الثانية وتأثيره المتزايد على المزيد من الأوساط الشعبية في العراق، إذ كتب حسن شبر يقول:

"إن عودة الحياة الحزبية إلى الساحة السياسية (المقصود هنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ك. حبيب) كان يعني تقوية الاتجاهين القومي والشيوعي في العراق، وفي تقويتهم زيادة في إضعاف الاتجاه الإسلامي، لأنهما من خلال تحركهما على الساحة وتنافسهما على الموقع السياسي والثقل الجماهيري، سيستقطبان الأمة، ويسدان الثغرات أمام التحرك الإسلامي، فتتقلص إمكانية عودته إلى الحياة السياسية"^{٦٥}. وثم يواصل ذلك فيقول:

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٦.

٦٤ المصدر السابق نفسه. ٣٦٨.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٢.

"ورغم أن الحكومة أجازت الأحزاب الوطنية والقومية، ولم تجز الشيوعيين الذين أرادوا التحرك الحزبي العلني من خلال حزب التحرر الوطني، إلا أن الحزب الشيوعي كان هو الأقوى من بين الأحزاب السياسية. فلقد استطاع أن يتوغل في قطاعات واسعة في صفوف الأمة، وأن يؤثر فيها فكرياً. وانتشرت الأدبيات والكتب الشيوعية بشكل واسع في الشارع العراقي بتشجيع من الإنكليز أنفسهم، حتى يمكن القول أن فترة ما بعد الحرب العالمية (الثانية، ك. حبيب) هي فترة النشاط الشيوعي، وكانت تسير بمؤشر تصاعدي حتى عام ١٩٥٨^{٦٦}.

إن ما أشار إليه الأستاذ حسن شبر سليم جداً إلا في ادعائه غير المنطقي الذي كان عليه أن يتجنبه حين قال بأن الإنكليز أنفسهم كان يشجعون على نشر الفكر والأدبيات الشيوعية والكتب الماركسية. إذ أن كل الوقائع التاريخية والأحداث التي مر بها العراق تشير إلى عداة الحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد للشيوعيين، وأنهما لم يتورعا عن دعم قرار إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي في شباط/فبراير من عام ١٩٤٩. أشرنا إلى أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً بهدف فرض الحياة الديمقراطية على الحكام الذين ساهموا بقمع الحركة الوطنية قبل ذلك. وبدأ ذلك بتقديم ستة أحزاب سياسية طلبات إلى وزارة الداخلية لتأسيس أحزابها العلنية بصورة شرعية ووفق القوانين العراقية السارية المفعول واستناداً إلى الدستور العراقي. أجازت وزارة الداخلية خمسة أحزاب منها، وهي: حزب الأحرار، (٢) حزب الاستقلال، (٣) الحزب الوطني الديمقراطي، (٤) حزب الشعب، (٥) حزب الاتحاد الوطني، ولكنها رفضت في الوقت نفسه منح إجازة عمل لحزب التحرر الوطني، الذي كان يترأسه حسين محمد الشبيبي، إذ اعتبرت وزارة الداخلية هذا الحزب واجهة علنية للحزب الشيوعي العراقي.^{٦٧}

٦٦ نفس المصدر السابق. ص ٣٥٢.

٦٧ عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٢.

من يطلع على برامج هذه الأحزاب، بما فيها حزب الأحرار الذي دعا إلى تأسيسه نوري السعيد وتخلي عنه فيما بعد، سيجد أنها كانت مشبعة بأجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية، أجواء الحرية والديمقراطية والرغبة في تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت القوى التي حصلت على إجازة عمل رسمية تتوزع على مساحة واسعة من الفئات الاجتماعية ابتداءً من العمال والفلاحين ومروراً بفئات البرجوازية الصغيرة من مثقفين وحرفيين وكسبة وتجار صغار وموظفي دولة ومستخدمين ومعلمين وطلبة وجنود وضباط صف وصغار الضباط وانتهاءً بفئات من البرجوازية الوطنية الحديثة في مختلف المجالات وبعض صغار ومتوسطي الملاكين. وإذا كان حزب الأحرار وحزب الاستقلال يعبران بهذا القدر أو ذاك عن مصالح الفئات الأخيرة، فإن الأحزاب الأخرى، وجزئياً حزب الاستقلال، كانت تعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية الأوسع وجوداً في العراق والمنتجة للدخل القومي. وهي تتوزع بين أحزاب قومية وأخرى ديمقراطية تقدمية وماركسية. أما حزب التحرر الذي سعى فهد إلى تأسيسه من منظور ونصيحة الأممية الثالثة بأهمية وضرورة العمل في صفوف الأحزاب الديمقراطية وتأسيس أحزاب ديمقراطية علنية تستوعب قوى لا يمكن لحزب شيوعي أن يستوعبها في ظل الظروف التي كانت سائدة حينذاك. وكانت أهداف حزب التحرر الوطني في الواقع العملي لا تختلف كثيراً عن المهمات التي رفعها حزب الشعب أو حزب الاتحاد الوطني، أو الحزب الشيوعي العراقي ذاته في إطار تلك المرحلة ومهامها. وكان توفيق السويدي، ومن ثم سعد صالح، يقف على رأس حزب الأحرار. أما حزب الاتحاد الوطني فقد ترأسه عبد الفتاح إبراهيم. وترأس عزيز شريف حزب الشعب، في حين وقف كامل الجادرچی على رأس الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبة على رأس حزب الاستقلال.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحياة السياسية في كردستان العراق لم تشهد حياة حزبية علنية وديمقراطية، ولم يمارس الشعب الكردي حقوقه المشروعة في هذا الصدد، إذ كانت أحزابه وجمعياته كلها سرية أو شبه سرية، سواء تلك التي تأسست في بغداد أم تلك التي

تأسست في المدن الكردستانية العراقية. وبالتالي لم يكن هناك حزباً علنياً يمثل مصالح الشعب الكردي، رغم وجود بعض الكرد في الأحزاب العراقية الأخرى التي لم تكن قائمة على أساس قومي أو ديني أو طائفي. وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية تشكيل العديد من الأحزاب والجمعيات السرية ذات الاتجاهات الديمقراطية والماركسية، ومنها حزب هيووا (أمل) وحزب رزگاری كرد وجماعة ز. ك. (زياني كرد)^{٦٨}. وإذ أصبح الأخير الحزب الديمقراطي الكردي ذاته، فإن الأحزاب الأخرى قد حلت نفسها والتحق بعض أعضائها بالحزب الشيوعي أو بالحزب الديمقراطي الكردي، مثل جماعة أمل، أو رزگاری كرد، حيث التحق منتسبوه بالحزب الديمقراطي الكردي في أوائل عام ١٩٤٦.^{٦٩}

٢: وثبة كانون الثاني ١٩٤٨

عند العودة إلى برامج الأحزاب السياسية العراقية المعارضة سنجد أنها كانت ترفض معاهدة ١٩٣٠ والملاحق التابعة لها، وكانت تحفز الجماهير الشعبية الواسعة في كل المناسبات لرفضها والتعبير عن ذلك بمختلف السبل السياسية الممكنة. إذ كانت ترى فيها بمثابة تهينة الصيغة الجديدة لتكريس الهيمنة البريطانية على العراق بعد أن يحين موعد انتهاء الانتداب البريطاني الرسمي على العراق. وقد حصل هذا فعلاً، إذ حالما رفع الانتداب رسمياً في عام ١٩٣٢ وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، بدأت السلطات والقوات البريطانية في العراق تمارس بنود المعاهدة باعتبارها البديل لتنفيذ مهمات الانتداب عملياً. فعلى أساس بنود معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها ضمنت بريطانيا العظمى لنفسها الامتيازات التالية في العراق:

٦٨ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب

١٩٨٦. ص ٩٥.

٦٩ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. ص ٢٢٥.

١. تكريس الهيمنة العسكرية على البلاد من خلال قاعدتين عسكريتين في كل من الحبانية (سن الذبان) والشعبية.
٢. احتكار عمليات تدريب الجيش العراقي على أيدي الضباط البريطانيين والمعاهد العسكرية البريطانية وفرض الرقابة الصارمة على اتجاهات تطوره وميزانيته والشخصيات العسكرية التي تمارس القيادة فيه. كما تم بموجب المعاهدة ربط القوات العراقية بالتزامات التعاون والتنسيق العسكري مع القوات البريطانية في أوقات الحروب أو في حالة تعرض بريطانيا والقوات البريطانية إلى مخاطر معينة.
٣. احتكار بيع وتزويد القوات المسلحة العراقية بالسلاح والعتاد.
٤. ضمان الهيمنة السياسية الفعلية على الحكومات العراقية المتعاقبة من خلال التزام البلاط بالتعاون والتنسيق والاستشارة عند تشكيل الوزارات وتسمية رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء مجلس النواب والأعيان، والكثير من المراكز الحساسة الأخرى في الدولة.
٥. التعاون والتنسيق والاستشارة مع الحكومة البريطانية في ما يخص السياسات الداخلية والخارجية للعراق، وذلك من خلال تعيين مستشارين لرئيس وأعضاء مجلس الوزراء وغيرها من المراكز الحكومية الحساسة.
٦. ضمان سيطرة بريطانيا وشركاتها الاحتكارية على الاقتصاد والسياسات الاقتصادية العراقية، وبشكل خاص تنفيذ الامتيازات المعقودة في مجال النفط وعقد امتيازات جديدة مع بريطانيا، إضافة إلى تأمين مشاركة ومراقبة بريطانيا للشؤون المالية والتجارية والعلاقات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية للعراق.
٧. التزام الطرف العراقي بتأمين تعاون وتنسيق مستمرين وفعالين بين أجهزة التحقيقات والأمن العراقية وأجهزة الأمن والاستخبارات البريطانية لتأمين الرقابة الضرورية على الحياة السياسية العراقية ومواجهة القوى المعارضة المناهضة للسياسات البريطانية في

العراق، وضمان تجاوز احتمالات معارضة تنفيذ المصالح والامتيازات والمعاهدة العراقية البريطانية.

٨. تأمين الرقابة المحكمة على وزارة العدل العراقية وعلى القضاء العراقي من خلال تعيين مستشارين وحكام بريطانيين في أهم وأعلى ومختلف المحاكم العراقية.

وحركت الطبيعة غير المتكافئة للمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ قوى المعارضة السياسية في البلاد من جديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مستفيدة من المناخ والانفتاح الديمقراطي الدولي للمطالبة العاجلة بإلغاء هذه المعاهدة وتأمين الاستقلال والسيادة الفعلية للعراق. وكان هناك اتفاق عام غير رسمي بين قوى المعارضة السياسية، سواء العلنية منها أم السرية، على العمل المشترك لتحقيق هذا الهدف. ولم تنفصل معركة إلغاء المعاهدة عن معركة إطلاق الحياة والحريات الديمقراطية وضمان ممارسة الحقوق الأساسية للمواطنين، بما فيها حرية التنظيم والصحافة والنشر والإضراب والتظاهر.. الخ، في برامج وسياسات الأحزاب القائمة.

وكان الحزب الشيوعي العراقي، بقيادة فهد، قد طرح ضمن ستراتيغ وتكتيك الحزب لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة المهام التي كان يراها ضرورية لتعبئة الجماهير الواسعة حولها والنضال في سبيل تحقيقها. وكان شعار إلغاء معاهدة ١٩٣٠ من بين مهام النضال التي اشترك الحزب في الدعوة لها مع بقية القوى السياسية. ولم يمارس الحزب هذا النضال عبر النشر والدعاية العامة اليومية بين الجماهير فحسب، بل وعبر عمليات وفعاليات يومية، مثل القيام بإضرابات في المنشآت النفطية والميناء والسكك، أو تنظيم المظاهرات التي تطالب بالحريات والحقوق الديمقراطية للشعب، ورفع الشعارات التي تربط بين المشكلات والمصالح الملحة واليومية للفئات الاجتماعية المختلفة، وبين الوجود والاستغلال والتدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية. وهكذا كان موقف الأحزاب السياسية الأخرى من تلك المعاهدة.

ولم تكن المعارضة العراقية وحدها تريد إلغاء معاهدة ١٩٣٠، بل كانت هناك قوى سياسية من معسكر الحكومات المتعاقبة ذات الارتباط الشديد بالبلاط الملكي وبالحكومة البريطانية ومصالحها في العراق تريد ذلك أيضاً، إذ كان بعضها يحمل شحنات وطنية ويرى في ما تريده بريطانيا إجحافاً بحق العراق. كما أن القوى التي كانت تقف في الصف الحكومي كانت تدرك بأن المرحلة الجديدة تستوجب إجراءات جديدة لمواجهة قوى المعارضة العراقية وتفتيت وحدتها من أجل إمرار مشاريعها المشتركة، بغض النظر عن الخلافات الجزئية التي كانت تراها في نصوص المعاهدة. فالتغيير كان مطلوباً من جانب قوى المعارضة وقوى الحكم في آن واحد، ولكن الإرادتين كانتا تسيران باتجاهين مختلفين تماماً، كما أن أغراضهما وأهدافهما كانت متباينة. وعمدت جميع الوزارات التي شكلها البلاط، التي حضت بموافقة ودعم بريطانيا، إلى انتهاج سبيلين واضحين، خاصة بعد استقالة وزارة حمدي الباججي وتشكيل وزارة توفيق السويدي، ثم تلتها مباشرة وزارة أرشد العمري، وهما:

١. ممارسة سياسة القمع وإرهاب المجتمع وإضعاف الأجواء الديمقراطية والتضييق على الحريات الديمقراطية التي أمكن فرضها من جانب قوى الشعب والأحزاب المعارضة في أعقاب الحرب وأثناء وجود حمدي الباججي في رئاسة مجلس الوزراء، ومنها التضييق على عمل بعض الأحزاب السياسية الديمقراطية التي كانت مجازة أو التضييق عليها ومنع صحفها التي كانت قد أجازت رسمياً أو تقديم رؤساء تحرير تلك الصحف إلى المحاكمة... الخ. كما أنها مارست العنف الشرس في مواجهة إضرابات العمال في منشآت السكك الحديد واستخراج النفط الخام في كركوك، حيث نفذت الحكومة، بالتنسيق مع الدوائر البريطانية المسؤولة في شركة نفط العراق، المجزرة الدموية ضد العمال المضربين في گاورياغي/كركوك، والتي ارتبط اسم "مجزرة گاورياغي" بوحدة من أبرز أشكال التعسف والعنف الحكومي في العراق حينذاك، إذ قتلت الشرطة خمسة مواطنين وجرحت ١٤ مواطناً من المتظاهرين، وفق ما جاء في البيان الحكومي الرسمي^{٧٠}. كما شنت هجوماً شرساً على

٧٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١١٤/١١٥.

حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية واعتقلت الكثير من الأعضاء القياديين والعاملين في الحزب والمنظمة. وعلى أثر الحادثتين رفعت الأحزاب الديمقراطية العراقية احتجاجاتها الشديدة إلى مجلس الوزراء والوصي على العرش. ولكن خطة البلاط كانت واضحة في هذا المجال، إذ كان هناك تصميم على وأد الحريات الديمقراطية الشحيحة التي أمكن فرضها في العراق حينذاك.

٢. العمل من أجل كسب بعض قوى المعارضة العراقية للتعاون مع القوى المعروفة بعلاقتها بالبلاط وتأييدها الشديد للوجود البريطاني والمصالح البريطانية من خلال تشكيلات وزارية يمكنها المساعدة في تفتيت وحدة المعارضة العراقية.

وتجلت الوجهة الثانية بالدعوى التي قدمها نوري السعيد قبل استقالة وزارة أرشد العمري، التي مهدت الطريق لتشكيل حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد من خلال سياساتها القمعية التي مارستها في عام ١٩٤٦، إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار للمشاركة في حكومة جديدة يترأسها نوري السعيد ذاته. وافق الحزبان كل على انفراد على ذلك، شريطة أن تكون حكومة انتقالية تهدف إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون حكومة تمشية أعمال روتينية لا غير. وافق نوري السعيد على هذين الشرطين، إذ كان هو الآخر، ومن ورائه البلاط والحكومة البريطانية، يريد حكومة انتقالية تهمد السبيل وتوفر مستلزمات تغيير معاهدة ١٩٣٠، التي كان أجلها يقترب من النفاذ وبسبب رفض الشعب لها، بمعاهدة جديدة تشد العراق بشكل محكم وحديث ببريطانيا العظمى وسياساتها ومصالحها في المنطقة، كما كان يرى في مشاركة هؤلاء ليس فقط شق قوى المعارضة فحسب، بل ومحاولة للحصول على تزكية مهمة من قوى معارضة معروفة في نشاطها المناهض لمعاهدة ١٩٣٠. كان نوري السعيد يسعى إلى تشكيل حكومة تخدير مؤقتة، من أجل تهيئة وتأمين مستلزمات تشكيل حكومة أخرى غير حكومته، ولكن بتوجيه منه، لعقد المعاهدة الجديدة.

انطلى هذا التكتيك على بعض فصائل الحركة السياسية العراقية، حيث وافقت اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار على المشاركة بوزير واحد لكل

من الحزبين، وهما محمد حديد وعلي ممتاز الدفترى على التوالي. كما شارك من أقطاب الحكومات المتعاقبة صالح جبر وصادق البصام، من الجماعة التي كانت تسمى نفسها بالكتلة، إضافة إلى جماعة نوري السعيد التي احتلت أغلبية المقاعد الوزارية. لم تكن بيانات وتوضيحات الحزب الوطني الديمقراطي حول مشاركته بالحكم مقنعة للشارع العراقي ولا لقوى المعارضة العراقية، كما أوجدت شرخاً في داخل الحزب نفسه، وأدت إلى فصل عدد مهم من قياديين الحزب ممن اعتبرهم الحزب من جماعة اليسار المتطرف. وأصدرت هذه الجماعة بياناً سياسياً تحت مانشيت (نداء الإنقاذ) رفضت وأدانت به موقف قيادة الحزب وقرارها بالمشاركة في الحكم وفي الانتخابات التي أعلن نوري السعيد عن إجرائها. وكان كامل قزانجي أول المفصولين، كما فصل معه قدرى عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد الجواد^{٧١}. وجاء في كتاب كامل الجادرچى الموسوم "مذكرات كامل الجادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي" بصدد هؤلاء الجماعة قوله: "كانت الحوادث التي أعقبت المؤتمر الأول قد أثرت تأثيراً عميقاً في الحزب، فقد ظهر أن الأقلية الضئيلة التي عارضت الحزب في المؤتمر الأول فيما يتصل بالاشتراك في الحكم والانتخابات، ظهر أن تلك الأقلية ذات نفوذ في صفوف الحزب تجلى في استمرار مهاجمة القيادة لاشتراكها في الحكم وفي الانتخابات"^{٧٢}. كانت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي تتشكل في واقع الأمر من جناح يساري صغير، وجناح آخر كبير يمثل وسط ويمين الوسط.

كان كامل قزانجي يترأس الجناح اليساري في الحزب، وكان من بينهم زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني. في حين كان كامل الجادرچى يترأس الحزب ويقود جناح الوسط ويمين الوسط في آن واحد. ولا شك في أن قاعدة الحزب اليسارية لم تكن صغيرة، ولكنها لم تكن قادرة على فرض تمثيل أوسع لها في قيادة الحزب. وكان كامل الجادرچى يسعى إلى

٧١ الجادرچى، كامل. مذكرات كامل الجادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت.

ط ١. ١٩٧٠. ص ١٣٣-١٥٩.

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧.

التخلص من قوى اليسار في حزبه، إذ كان يعتبرها قوى ماركسية شيوعية تريد الهيمنة على حزبه وتمييع الحدود بينها وبين الحزب الذي يقوده. ولهذا وصف أفراد المجموعة المفصولة من الحزب "وفق نظامه الداخلي" بأنهم "شيوعيون ماركسيون"^{٧٣}. ولتحقيق هذه الغاية والتشديد على التمايز بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي أولاً، والتخلص من أولئك الذين فازوا في انتخابات المؤتمر الثاني للحزب في عام ١٩٤٧، رغم قرارات الفصل السابقة بحق رفاقهم، ثانياً، وتأكيد استقلالية النشاط الذي يقوم به الحزب عن الأجنحة اليسارية الماركسية ثالثاً، وذلك برفضه مقترح وحدة الأحزاب الديمقراطية الثلاثة حينذاك، التي اقترحها عبد الفتاح إبراهيم، أي وحدة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، أصدر برنامجه التفصيلي للحزب، الذي عرف في حينها بـ "المذكرة الاشتراكية". تضمنت هذه المذكرة أهدافاً ديمقراطية إصلاحية ذات نكهة اشتراكية ديمقراطية، ساعياً من خلالها محاولاً فيها نسف الأرضية التي كان يقف عليها اليساريون والماركسيون في الحزب، وتقديم صورة الحزب الذي كان يسعى إلى تشكيله في العراق، حزب برجوازي ديمقراطي تقدمي واشتراكي إصلاحية. وقد نجح في ذلك فعلاً. لم يتدخل فهد في هذا الصراع الداخلي للحزب، إذ كما يشير زكي خيري، كان فهد ضد ذلك الولوج العلني الواسع لقوى اليسار الماركسي إلى هذا الحزب، وما يمكن أن ينجم عنه من نتائج سلبية في العلاقات الوطنية وبشكل خاص بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي، إذ سيعتقد كامل الجادرچی بأن الحزب الشيوعي وراء وجود هؤلاء في حزبه. ولكن فهد اتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً ضد قضيتين ملموستين تبناهما الجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي أيضاً، وتسببا بفصلهم من الحزب، ونعني بهما الموافقة على المشاركة في حكومة نوري السعيد أولاً والموافقة على المشاركة في انتخابات كانت نتائجها معروفة مسبقاً، وبالتالي فهي تزكية غير مبررة وغير مطلوبة لحكومة لا تتمتع بثقة الشعب والقوى الوطنية العراقية. وقد أعاظ نقد فهد لسياسة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرچی كثيراً، وكانت سبباً في بعض نزاعاته المشددة في الهجوم على

٧٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٢. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

فهد وسياساته، خاصة وأنه كان قد استاء كثيراً من موقف فهد من كامل الجادرچى وتأخره في تقديم طلب لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، في عام ١٩٤٤، رغم توفر الظروف المناسبة^{٧٤}.

ومع أن كامل الجادرچى لم يأخذ بملاحظات جناحه اليساري وبملاحظات الحزب الشيوعي حول دعوته لعدم المشاركة في السلطة وشارك فعلاً بوزير واحد، إلا أن حزبه أجبر على الطلب من محمد حديد بتقديم استقالته بعد فترة وجيزة من تشكيل الحكومة السعيدية. وهكذا استقال أيضاً علي ممتاز الدفتري، ممثل الأحرار، ثم تبعهما صالح جبر وصادق البصام، بعد أن رتبت الصفقة مع صالح جبر. ولكن، تسنى لنوري السعيد في هذه الفترة القصيرة أن يحقق الأهداف التي كان يسعى إليها من إشراك خصومه بحكومة يترأسها هو بالذات. فقد حقق الأهداف التالية:

٧٤ كتب فهد في العدد (١-١٤) كانون الثاني/يناير من عام ١٩٤٤ من جريدة القاعدة يقول فيها: "إننا ندعو جميع المخلصين أن يساعدوا الحركة الحزبية، أن ينضموا إلى المحامين الذين قدموا طلباً بتأليف "حزب الشعب" وأن يدفعوا غيرهم ممن لهم ميول وطنية ديمقراطية إلى تأليف الأحزاب والجمعيات. ونريد بهذه المناسبة أن نذكر السيد كامل الجادرچى صاحب جريدة صوت الأهالي الذي طالما بكى على الحقوق الديمقراطية وتشكى من امتناع الحكومة عن منح الشعب حقه في تأليف الأحزاب، ونطلب إليه أن يتقدم هو وجماعته بمنهاج واضح يتضمن الإصلاحات التي طالب بها على صفحات جريدته، فقد كان في السابق يمتنع بحجة أن الحكومة رجعية لا تتحمل وجود الأحزاب، واليوم قد مضى على تصريح الحكومة أكثر من ستة أسابيع وهو لا يزال يبحث في المدينة في وضح النهار حاملاً مصباح (ديوجينوس) يفتش عن "أوادم" يؤلفون معه حزبه الموعود. إنني أؤكد للسيد كامل الجادرچى أن في العراق "أوادم" من مختلف الطبقات والميول والأخلاق، فيه الطبقات الحاكمة المتملكة، فيه أذئاب شتى للدول الإمبريالية، وفيه الطبقات الشغيلة الكادحة، فيه مرتبة عريضة واسعة من الأفندية يميل بعضهم بحكم مصلحته للطبقات الحاكمة ويميل البعض الآخر إلى جهة الشعب لقربه منه ولإدراكه وروحيته الثورية، فيه الثوريون والانتهازيون فيه شرفاء وغير شرفاء. فما على معالي السيد كامل الجادرچى إلا أن ينتقي "أوادمه" من بين الأصناف التي ذكرتها ويتقدم بهم بطلب الحزب". راجع: كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٢٨٠.

- تنظيم الانتخابات والأشراف عليها وتأمين الفوز بها لجماعته وكل الذين التزم البلاط جانبهم والذين ساندتهم السفارة البريطانية في بغداد، وسقط أغلب المرشحين الديمقراطيين. اتهمت قوى المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات لصالح قوى البلاط والسفارة البريطانية وجمهرة النخبة المحيطة بالنخبة الحاكمة، دون أي احترام للدستور ورأي السكان.
- التحضير لتشكيل حكومة جديدة تلتزم بعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تحل محل المعاهدة المستهلكة، معاهدة ١٩٣٠ وتستجيب للمصالح البريطانية في العراق والمنطقة.
- نجح نوري السعيد في بث الخلاف في صفوف التحالف السياسي الوطني المعارض الذي تبلور في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٤٦. وبرز الخلاف في البيانات التي أصدرتها الأحزاب المعارضة لمشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في حكومة نوري السعيد. وإذا كان الصراع قد نشب في ما بين الأحزاب المعارضة، فأنا اشتد بوضوح في داخل الحزب الوطني الديمقراطي.
- مواصلة قمع القوى السياسية المعارضة، بما فيها أنصار الحزب الوطني الديمقراطي، بعد أن استقال محمد حديد من الوزارة. وتحقق للوزارة نصر جديد في هذه الفترة عندما استطاعت أجهزة الأمن العراقية، وبالتعاون الوثيق مع جماعة الأمن البريطانية العاملة في العراق، على اعتقال فهد وبقية أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية والكوادر الشيوعية في كانون الثاني من عام ١٩٤٧.
- استكمال الهجوم على تلك القوى العراقية اليهودية وغير اليهودية التي كانت تعارض الصهيونية ونشاطها في العراق وتطالب بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين تمثل مصالح الشعب الفلسطيني من عرب ومسيحيين ويهود. وكانت الضربات قد توجهت إلى عصابة مكافحة الصهيونية وحزب التحرر الوطني وبعض القوى الأخرى التي اتخذت مواقف واضحة في مناهضتها للصهيونية.

ولم تمض فترة طويلة على فرض الانتخابات السعيدية وبدء أعمال مجلس النواب الجديد في العاشر من نيسان/إبريل من عام ١٩٤٧ حتى كان عبد الإله، الوصي على العرش، ونوري السعيد والسفير البريطاني ببغداد قد اتفقا على إسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى الشخص المكلف بتمرير المعاهدة الجديدة، إلى صالح جبر، حيث أعلن عن تشكيل الوزارة في يوم ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٤٧. ورفضت الأحزاب السياسية الديمقراطية الخمسة التي كانت ما تزال تحتفظ بشرعية العمل السياسي، والتي أجزت في الثاني من نيسان من عام ١٩٤٦، التعاون مع الحكومة الجديدة، وأعلنت ابتداءً معارضتها لسياسة حكومة صالح جبر التي كانت معروفة لها مسبقاً. والأحزاب التي رفضت التعاون مع الحكومة الجديدة هي: حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال^{٧٥}.

تميزت هذه الفترة بالحركة السريعة وتفاقم إشكاليات الصراع بين العرب والجماعات الصهيونية المسلحة في فلسطين، إذ أن المؤامرة التي بدأت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى في ضوء وعد بلفور عام ١٩١٧ بتنفيذها، كانت قد اتخذت أبعاداً جديدة واقتربت بالموافقة على استقبال مئة ألف يهودي من شتى أنحاء العالم في فلسطين حينذاك، أي في عام ١٩٤٧. وكانت خيوط المؤامرة قد حبكت جيداً، وكانت النخبة الحاكمة، ومنها البلاط، جزءاً من هذه المؤامرة، رغم النص الذي ورد في البيان الحكومي للتغطية على النشاط الفعلي الجاري ضد الشعب الفلسطيني في العديد من البلدان العربية حينذاك. فالنص الوارد في البرنامج الحكومي ليس سوى ذر الرماد في عيون الجماهير، حيث جاء فيه ما يلي:

"لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين هي قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحدقة به بكل ما لديها من وسائل"^{٧٦}.

٧٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٥٩.

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٩.

وها نحن نعيش ونحصد اليوم في فلسطين ما زرعه الحكام العرب حينذاك، بالتعاون مع حكام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الصهيونية الدولية، وبالضد من إرادة العرب في فلسطين وبقية أرجاء المنطقة العربية.

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد موقفاً واضحاً من الحكومات المتعاقبة على الحكم في بغداد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكنه شدد نضاله ضد حكومتي نوري السعيد وصالح جبر باعتبارهما كانتا تنويان ضرب الحركة الوطنية وتوفير مستلزمات استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة لا تقل عنها ضرراً بالنسبة للطرف العراقي. وكان اعتقال قيادة الحزب، وبشكل خاص فهد وبقية أعضاء المكتب السياسي، دافعاً للحكومة العراقية على الاندفاع في طريق عقد المعاهدة الجديدة، إذ أنها اعتقدت بأنها قد وجهت ضربة للحزب أولاً وإنذاراً لبقية القوى السياسية في أنها يمكن أن تتلقى ضربات مماثلة من الحكومة. ولهذا بادر صالح جبر إلى السفر إلى بريطانيا لإنجاز عقد المعاهدة. ولا شك في أن قرار عقد معاهدة جديدة كان قراراً بريطانياً، إذ كانت تعتقد بأن الوقت مناسب لعقد مثل هذه المعاهدة وإلغاء ما رفضه الشعب العراقي، خاصة وأن موعد انتهاء المعاهدة لم يعد بعيداً، إذ حدد في حينها ب ٢٥ عاماً، في حين كانت بريطانيا ترغب في استمرار وجودها العسكري في العراق وضمان هيمنتها على الحياة السياسية والاقتصادية، وخاصة قطاع النفط الاستخراجي.

تشكلت حكومة صالح جبر في شهر آذار/مارس ١٩٤٧. أعلنت مباشرة نيتها بعقد معاهدة جديدة وإلغاء معاهدة ١٩٣٠، بعد أن كان الوصي على العرش عبد الإله بن علي قد مهد لذلك في اجتماع القصر الملكي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حضرته مجموعة مهمة من النخبة الحاكمة العراقية، حيث تمت فيه الموافقة على البدء بالتفاوض مع بريطانيا لتغيير المعاهدة.

ضمت حكومة صالح جبر مجموعة من الوزراء المؤيدين لسياسة نوري السعيد والبلطازي والسفارة البريطانية في العراق، ومنهم الدكتور فاضل الجمالي لوزارة الخارجية، وجمال

بابان لوزارتي العدل والاقتصاد، وشاكر الوادي لوزارة الدفاع. وكان أعضاء الحكومة الجديدة متفقين تماماً مع نوري السعيد ورئيس الوزراء على سياسة الحكومة الداخلية والخارجية التي جاء فيها يلي:

١- العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تعزيزاً للصدقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا العظمى.

٢- تقوية روابط الأخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية والمضي في تنمية هذه الصلات وفق ميثاق الجامعة العربية وتحقيق أهدافها.

٣- لما كان العراق يعتبر القضية الفلسطينية هي قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحدقة به بكل ما لديها من الوسائل.

٤- تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق من جهة، وبين الدولتين الجارتين تركيا وإيران من جهة أخرى، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد آباد

٥- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تحقيقها... ٧٧.

أما في سياسة صالح جبر الداخلية فقد أعلن التزامه بما يلي:

١- العمل على ضمان الوحدة العراقية، وتعزيز مقوماتها المادية والروحية، تعزيزاً أكيداً من شأنه أن يجعل الفرد العراقي - بصرف النظر عن عنصره أو دينه - يشعر شعوراً تاماً بأنه متساوٍ مع غيره من أفراد الشعب العراقي في الحقوق والواجبات، ومكافحة النزعات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية.

٢- مكافحة المبادئ الهادمة، والدعايات الضارة، والحيلولة دون تسرب شرورهما ومفاسدهما بين طبقات الشعب، تنفيذاً لإحكام القوانين.

٧٧ - الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٦٠.

- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٤٦٧.

٣- إصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً يكفل ضمان الأمن والعدل في المجتمع العراقي من جهة وضمان الاستقرار والطمأنينة في نفوس المواطنين من جهة أخرى، ...

٤- العمل على رفع مستوى ضباط الشرطة والأفراد، العلمي والمسلكي، لضمان إنجاز واجباتهم على الوجه الأصح. ...^{٧٨}.

قرأت الأحزاب السياسية مدلولات المنهاج الوزاري لحكومة صالح جبر بالشكل الذي اعتادت عليه في سياسات وممارسات الوزارات السابقة المرتبطة مباشرة بالسفارة البريطانية واعتبرتها بمثابة إعلان استمرار سياساتها السابقة، إذ لم تكن تثق بأن السير يداً بيد مع بريطانيا سيجنب فلسطين المأساة التي تنتظرها، خاصة، ان بريطانيا هي صاحبة الوعد المعروف للحركة الصهيونية العالمية. كما أن التهديد بمكافحة المبادئ الهدامة كان يخفي خلفه هدف مكافحة الحركة التحررية العراقية كلها، وليس ضد الحزب الشيوعي وحده. وبالتالي رفضت قوى المعارضة السياسية سياسة الحكومة الجديدة وأعلنت النضال ضدها. وفي الوقت الذي وظف الحزب الشيوعي جريدة القاعدة لفضح المهمة التي جاءت من أجلها وزارة صالح جبر وطالبت بإسقاطها مبكراً باعتبارها حكومة لا تحظى بثقة الشعب وتريد الانتفاف على إرادته لعقد معاهدة جديدة مخلة باستقلال وسيادة العراق، قامت الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى بخطوات مماثلة وتبلور اتجاه يدعو إلى تعزيز تضافر جهود الحركة الوطنية لمواجهة الوضع الجديد. وفي هذه الفترة أصدر العديد من الأحزاب السياسية الوطنية بيانات تدعو إلى النضال ضد محاولات صالح جبر، خاصة بعد أن أعلن فاضل الجمالي، وزير الخارجية، وهو في لندن خبيراً عن قرب عقد معاهدة بين العراق وبريطانيا وأشار إلى مضامينها الأساسية، والتي أثارت ضجة كبيرة في صفوف قوى المعارضة العراقية ولدى أوساط واسعة من الجماهير الشعبية. ثم تعمقت واشتدت المعارضة بعد أن تم نشر بنودها في بغداد قبل عودة صالح جبر إليها.

٧٨ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٦١.

وجه فهد، إذ كان ما يزال يحتل مركز السكرتير العام ويمارسه فعلياً، من محبسه في الكوت قيادة التنظيم في بغداد الواجهة التي يفترض أن يتخذها الكفاح ضد المعاهدة والشعارات التي يراد صياغتها والتكتيكات التي يفترض ممارستها لمواجهة الحكومة وأجهزتها ونشاطها المحموم لعقد المعاهدة. إذ كان فهد في سجنه في الكوت يتابع تطورات الوضع السياسي في العراق من خلال الزيارات التي تقوم بها العوائل ومن خلال نشرات الأخبار من إذاعات مختلفة. وكان قد شخص لنفسه، ووفق رؤيته للأمور، جملة من الوقائع في الوضع الداخلي العراقي، ومنها:

١. أن مزاجاً جماهيرياً ثورياً كان قد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذاً بالتصاعد. وتجلّى ذلك في معارك سياسية في بغداد مثل إضرابات عمال السكك في بغداد، مظاهرات ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٦، إضرابات عمال نفط كركوك ومجزرة گاويرباغي، إضافة إلى المزيد من الإضرابات والمظاهرات المختلفة التي امتدت عبر عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وأن هذا المزاج الثوري يمكن أن يتصاعد إن أقدمت الحكومة على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، التي لا يمكن أن تكون في كل الأحوال في صالح العراق.

٢. ولكن المشكلة تكمن في المعارضة السياسية. فقيادة الحزب الشيوعي القوية والواعية لمجرى الأحداث تقبع في سجن الكوت، في حين اعتبر قيادة الحزب خارج السجن ضعيفة وغير موحدة ومتصارعة على الأدوار والمسؤولية بعد الضربات القاسية التي تلقفتها، وبالتالي قدرتها ضعيفة على قيادة الشارع.

٣. كما أن قوى المعارضة السياسية الأخرى، رغم جديتها، عودت الشارع العراقي على المساومة وتجميد نشاطها في لحظات معينة، ومع ذلك فإمكانية تنشيطها قائمة لو استطاع الحزب أن يقوم بدور أكبر في الشارع ذاته من أجل منع المساومة وتشديد زخم النضال فيها.

٤. العدو الذي يقف بوجه المعارضة السياسية والشعب، رغم عزلته عن الشعب، ما يزال قوياً ويمتلك أسلحة غير قليلة، كما يجد الدعم والتأييد من الحكومة البريطانية وقواتها

في الداخل ومن كثرة من الحكومات العربية والدول المجاورة. وأن الحكومة العراقية ستبذل قصارى جهودها للسيطرة على الوضع وتنفيذ ما تريده .

٥. وإذا لا بد من خوض المعركة، فأنها يمكن أن تقود، إذا ما تغير ميزان القوى لصالح الجماهير والمعارضة، إلى تبدل جذري في الوضع بمجيء حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية تقود البلاد باتجاهات سياسية أخرى في صالح البلاد والشعب. وكان الحكم الذي صدر في حزيران من عام ١٩٤٧ على فهد ورفيقيه حازم وصارم بالإعدام قد استبدلاً، بفعل عوامل داخلية وعربية ودولية، إلى السجن المؤبد، مما أعطى الانطباع أن الحركة الشعبية قد نجحت في إبعاد حبل المشنقة عن رقابهم، وبالتالي، فهي قادرة أيضاً على المضي قدماً في نضالها ضد الحكم القائم وضد مشاريعه السياسية.

٦. وإزاء هذا الوضع كان لا بد لقيادة الحزب الموجودة في السجن أن تلعب دوراً أكبر في توجيه المعركة. ولا شك في أن فهداً كان يدرك بأن المسؤولين خارج السجن ليسوا فقط لا يملكون القدرة الكافية على القيادة، بل ويمكن أن يدفَعونها باتجاه يساري غير مناسب يشدد الصراع في الصف الوطني ويمنع عن الجميع النصر المطلوب، أو باتجاه يميني يضعف الصرامة والزمخ والحركة التي يفترض أن تتسم بها الحركة.

وتركز نشاط الحزب الشيوعي بقيادة فهد في هذه الفترة على المجالات التالية:

- تنشيط وتطوير أعلام الحزب وخطابه السياسي بما يساعد على تأمين فضح سياسة الحكومة وتعرية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بعقد المعاهدة وكذلك رفع وعي الجماهير بالمؤامرة التي يراد تمريرها ورفع حماسها لمواجهة تلك التحركات.
- العمل من أجل تنشيط وتنظيم الفعاليات النضالية كالمظاهرات والإضرابات دفاعاً عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، سواء كان ذلك في المشاريع الاقتصادية أم في المؤسسات التابعة للدولة للحفاظ على زخم معين يمكن تصعيده لاحقاً.

- الدعوة لتشكيل تحالف سياسي بين القوى الديمقراطية العراقية المستعدة للنضال ضد إجراءات وسياسات الحكومة. وقد تم فعلاً تشكيل "لجنة التعاون" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.
- المشاركة في فعاليات القوى والأحزاب السياسية المعارضة الأخرى، بغض النظر عن مواقف قياداتها، إذ أن العمل مع قواعد الأحزاب الأخرى يؤثر ويضغط على قياداتها لصالح العمل المشترك.
- مواصلة النشر لفضح جهود الحكومة لوضع معاهدة جديدة تبقي هيمنة بريطانيا على العراق واستغلاله للشعب وخبراته.
- الاهتمام بدور الطلبة المحفز لنشاطات الجماهير والمعبر عن المزاج الجماهيري أيضاً. وقد تم تشكيل "لجنة تعاون طلابية" مماثلة للجنة تعاون القوى السياسية وللغرض نفسه.
- وضع الشعارات المناسبة التي تنسجم مع طبيعة المرحلة والمهمة وإدانة الحكومة والمطالبة بإسقاطها وتشكيل حكومة وطنية ائتلافية تمثل الشعب ومصالحه.
- الابتعاد عن التطرف في طرح الشعارات والانتباه للقوى التي تحاول الاندساس وشق وحدة الصف أو توجيه الفعاليات وجهة أخرى غير سليمة.
- إبقاء قيادة الحزب في السجن على اتصال وإطلاع مستمرين بمجرى الأحداث وتطورها. ساهم الحزب الشيوعي العراقي ومنظماته الطلابية ومؤيديه بنشاط واسع في المظاهرات التي أدت إلى إسقاط وزارة صالح جبر. وكان الحزب قد دعا قبل ذلك إلى إنشاء جبهة يسارية باسم "لجنة التعاون الوطني"^{٧٩}، التي ضمت بالإضافة إلى الحزب الشيوعي، حزب الشعب والجناح التقدمي للحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي. وتم تشكيل هذه اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧^{٨٠} واشتركت فعليا في أحداث الوثبة

٧٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

٨٠ يشير حنا بطاطو إلى أن "لجنة التعاون" لأحزاب اليسار قد تشكلت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧. راجع: بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٢٠٧.

وانتخبت كامل قزانجى لرئاستها ولقيادة كافة المظاهرات في كانون الثاني /يناير ١٩٤٨. وقد ضمت اللجنة بالإضافة إلى الرئيس كامل قزانجى، كلا من عبد الستار زبير، عبد الحسين جواد الغالب، عبد الرحيم شريف وعبد القادر رشيد^{٨١}. وأصدرت الأحزاب المجازة بياناتها التي أعلنت فيها مواقفها الصريحة ضد الحكومة ونواياها وانعدام ثقة الشعب بها. طرح الحزب الشيوعي العراقي المهمات التي يراها عاجلة من أجل التحقيق وتعبئة الناس حولها للنضال في سبيلها ولخصها بالنقاط التالية:

١. رفض المعاهدة الجديدة وإلغاء معاهدة ١٩٣٠.
٢. توفير الخبز والكساء بأسعار معتدلة.
٣. تحقيق الحريات الديمقراطية.
٤. إسقاط وزارة صالح جبر وحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة لمجلس جديد^{٨٢}. ومنذ أوائل شهر كانون الثاني كانت التحركات الطلابية نشيطة وفعالة تهدف إلى تحريك الجماهير وشدها إلى النضال ضد محاولات ربط العراق بعجلة السياسة والمشاريع البريطانية في المنطقة.

أصدرت الأحزاب السياسية بيانها المناهض للمعاهدة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وحددت مطالبها بما يلي:

- ١ - إطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.
- ٢ - فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.
- ٣ - معاقبة المسؤولين عن حادث الحقوق المستنكر.
- ٤ - إلغاء المعاهدة العراقية - البريطانية.
- ٥ - القيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية^{٨٣}.

٨١ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

٨٢ خيرى. زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ١٧٦.

٨٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٥٢٢.

وإذ استجابت الحكومة لبعض تلك المطالب، ومنها إطلاق سراح بعض الموقوفين إلا أنها واصلت نشاطها لعقد المعاهدة، إذ لم تنجح التحركات والإضرابات الطلابية والنشاطات الشعبية وأحزاب المعارضة في منع صالح جبر ورهطه من التوقيع على معاهدة بورتسموث، بل ظهر الإصرار لدى الطرفين البريطاني والعراقي في السير على هذا الدرب الخشن، وفرض المعاهدة على الشعب. ففي الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير جرى التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية على ظهر الباخرة الحربية (فيكتوريا) في ميناء بورتسموث البريطاني^{٨٤}، وفي السادس عشر منه أعلنت بنود المعاهدة الجديدة. واكتشف الشعب بأنها لا تختلف في محتواها الأساسي وأهدافها بأي حال عن معاهدة ١٩٣٠ ولا تغير من علاقة التبعية التي تشد العراق إلى بريطانيا، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً. وأدى هذا الإعلان إلى تفجير الوضع السياسي في العراق، وبدء العد التنازلي لأحداث الوثبة الشعبية.

بدأت كلية الحقوق حملة إضرابات جديدة والتحقت بها بقية المعاهد والكليات، ثم تحركت المظاهرات ابتداءً من ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وتأزم الوضع السياسي في المجلس النيابي وفي الشارع منذ يوم ٢٠ من الشهر نفسه عندما وجهت نيران الشرطة لمظاهرات الطلبة حيث سقط أربعة شهداء هم جهاد عبد الله، جاسم حمودي، رشيد حاج إبراهيم والشيوعي شمران علوان الياصري. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير أعلن عن أن رئيس الوزراء، صالح جبر، سيعود إلى العراق من جولته في بريطانيا ليسحق المظاهرات ويضع لها حداً. وكان قد صمم على فرض التوقيع على المعاهدة مهما كان الثمن. ووجد التأييد الحار والتشجيع من جانب البلاط ونوري السعيد، إذ طلب الأخير منه فرض اليد الحديدية على الشارع. وقد أعطى صالح جبر تصريحاً لإذاعة لندن أذيع يوم ١٩٤٨/١/٢٢ جاء فيه، وفق إذاعة لندن، ما يلي:

"صرح السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق أنه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأمان القومي تحقيقاً كاملاً وأن بعض العناصر الهدامة من

٨٤ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٥١٩.

الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه وأحدثت القلاقل في البلاد^{٨٥}، وأنه سيعود إلى العراق فوراً، وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً^{٨٦}.

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث هدأت الأوضاع نسبياً بعد أن أعلن الوصي عن رغبة الأطراف التي اجتمع بها عن رفضها للمعاهدة، فإن المعاهدة سوف لن يصادق عليها، خرج البغداديون لتشييع جنازة رمزية لشهداء الشعب. ثم اتفق المتظاهرون على اللقاء صبيحة يوم التالي ٢٣/١/١٩٤٨. وفي اليوم التالي احتشد الطلبة وأهالي بغداد في ساحة باب المعظم وساروا بمظاهرة باتجاه شارع الرشيد حتى الباب الشرقي. وكان على رأس المظاهرة كامل قزانجي. وعند سوق الصفاير ألقى الشاعر والسياسي محمد صالح بحر العلوم، الذي كان قد حاز على لقبه الشعبي "شاعر الشعب"، قصيدة حماسية ألهب فيها مشاعر المحتشدين. وفي ساحة الملك فيصل الثاني ألقى كامل قزانجي خطاباً ثورياً شديداً باللهجة في مناهضته للحكام الرجعيين وللإستعمار البريطاني. واتهم صالح جبر ونوري السعيد وشاكر الوادي وفاضل الجمالي بالخيانة لوطن وأنهم سوف لن ينجون من أيدي الشعب. ثم طرح مطالب المتظاهرين ولخصها بما يلي:

- ١ - إسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة شعبية جديدة تمثل الأحزاب.
- ٢ - حل المجلس النيابي، وانتخاب مجلس حر يمثل أمني الأمة ومطالبها الوطنية.
- ٣ - جلاء القوات البريطانية عن العراق حالاً.

٨٥ في أعقاب سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني تم في ١٩٤١/٦/٢ تم تشكيل حكومة تهدئة جديدة لتصفية آثار حركة مايس ١٩٤١ برئاسة السيد جميل المدفعي. إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً، إذ تشكلت في تشرين أول/نوفمبر من نفس العام حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد، حيث أسندت وزارة الداخلية إلى السيد صالح جبر. ومن هنا جاء قوله بأن اعتقل النازيين الذين شاركوا بتلك الحركة، ولكنه اعتقل بعض الشيوعيين أيضاً، كما يشير هو إلى ذلك. ك. حبيب

٨٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٢.

٤ - إطلاق سراح جميع الموقوفين والمسجونين السياسيين.

٥ - إعادة فتح الأحزاب والنقابات في جميع أنحاء العراق.

٦ - مواصلة الكفاح حتى ينال الشعب أمانيه الوطنية^{٨٧}.

وكان في مقدور الحكومة أن تنهي هذا الصراع لصالح الشعب لو كانت ترغب بذلك، ولكنها كانت كما يبدو، ورغم تصريحات الوصي برفض المعاهدة، على طرح المعاهدة للتصويت عليها في مجلس النواب العراقي. ولهذا عمدت الحكومة إلى محاولتين لإثارة الصراع بين أطراف الحركة الوطنية العراقية، وهما:

أ - توزيع منشورات خالية من التوقيع تحاول اعتبار المظاهرات من عمل الشيوعيين الدوليين والحركة الصهيونية العالمية، وأن الهدف منها هو إشعال حرب أهلية في العراق لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة لتمير مؤامرة تقسيم فلسطين وإلهاء الناس عنها^{٨٨}.

ب - بث أشخاص في صفوف المتظاهرين لرفع شعارات غير متفق عليها يمكن استثمارها لنشر الفرقة والصراع والنزاع داخل المظاهرات، باعتبار أن تلك الشعارات تخدم الصهيونية. كتب جعفر عباس حميدي في كتابه التطورات السياسية في العراق يقول: "استمرت المظاهرات يوم (٢٤ كانون الثاني) فسارت مظاهرة من باب المعظم إلى الباب الشرقي جدد فيها المتظاهرون مطالبهم السابقة، وكاد يحدث صدام بين المتظاهرين وعملاء السلطة، فعندما وصل المتظاهرون إلى تمثال السعدون ووقفوا لكي يخطبوا برز

٨٧ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٥٣٠-٥٣٢.

٨٨ من المهم الإشارة هنا إلى الملاحظة التي أوردها السيد عبد الرزاق الحسني حول تلك المنشورات الاستفزازية في كتابه تاريخ الوزارات حيث كتب يقول: "اجتمع المؤلف بالكتور ضياء جعفر (وزير المواصلات والأشغال في وزارة صالح جبر) في لندن في يوم ٦ آب من عام ١٩٦٠ وسمع منه بأنه هو الذي أعد هذه المنشورات ودفع بها إلى السيد عادل عوني صاحب جريدة الحوادث فطبعتها وأراد الناس حرق مطبعته فاستنجد بالشرطة لحمايتها". راجع: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العدد السابع. مصدر سابق. الهامش رقم ٢. ص ٢٦٣.

فجأة شخص مجهول واعتلى تمثال السعدون فشتم المتظاهرين وشتم الشيوعية وزعماءها متوعداً إياهم وتفرقت المظاهرة على إثر ذلك^{٨٩}.

أثار بيان رئيس الوزراء، صالح جبر، الذي أذاعه صبيحة السادس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، القسم الأعظم من الرأي العام العراقي، إذ اعتبره تحدياً واستفزازاً وإصراراً على فرض إرادة بريطانيا بالضد من مصالح الشعب العراقي، إذ جاء فيه تراجعاً عن موقف الوصي في البيان الذي أصدره في الحادي والعشرين من نفس الشهر. جاء في بيان صالح جبر ما يلي: "توصلنا إلى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى، وستطلع الأمة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة، ومراميها بالتفصيل، وعندئذ سيكون للأمة الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في البت في أمرها سلباً أو إيجاباً، وهذا حق طبيعي للأمة كما سبق وتفضل سيدي السمو الوصي وولي العهد المعظم وأشار إلى ذلك في الفقرة الأخيرة من بيان التشريعات الملكية الصادر بتاريخ الجاري الذي نص على عدم إبرام أية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وأمانه الوطنية. وبعد بيان ما تقدم أرجو من إخواني أبناء الشعب العراقي الكريم أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة، ويتركوا كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع"^{٩٠}. وكان يبدو منه أنه لا يريد استفتاء الشعب على المعاهدة، بل التصويت عليها من قبل مجلس النواب باعتباره ممثلاً للشعب. ولم تنطلي اللعبة على الشعب. وكان قد أعلن عن موعد وصول صالح جبر، وبرفقته نوري السعيد، إلى بغداد في ١/٢٦/١٩٤٨. وعلى هذا الأساس اجتمعت لجنة التعاون الوطني واللجنة الطلابية وأعلنت دعوتها للتظاهر في يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير من نفس العام احتجاجاً على سياسة الحكومة الإرهابية والدموية في مواجهة مطالب الشعب وسقوط شهداء بسبب عنف أجهزة الدولة وإصرار السلطة على عدم احترام إرادة الشعب ومصالحه. وكان يوم ١/٢٧ حاسماً في

٨٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣٥.

٩٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٥.

حياة الشعب والحكومة والمعاهدة الجديدة، حيث وجهت أجهزة النظام القمعية نيران أسلحتها إلى صدور المتظاهرين العزل في مواقع مختلفة من جانبي الكرخ والرصافة، وعلى الجسر العتيق الذي سمي فيما بعد بجسر الشهداء، بسبب كثرة الشهداء الذين سقطوا فيه أو في نهر دجلة. وقد عدد قتلى لانتفاضة بين ٣٠٠-٤٠٠ شهيداً^{٩١}.

مارست المعارضة السياسية أسلوبين في الكفاح ضد الحكم والمعاهدة التي يراد فرضها على الشعب، وهما:

١- تصدي مجموعة من نواب المعارضة في مجلس النواب العراقي لسياسة الحكم مستفيدة من مؤسسات الدولة الرسمية رغم عدم دستورية تلك المؤسسات بسبب عمليات التزييف فيها. وشكل نواب المعارضة كتلة باسم "الجبهة الدستورية البرلمانية" التي تصدت للنواب المؤيدين للحكم والمعاهدة لفضح أهداف المعاهدة ونتائجها الوخيمة على العراق. وكان لدور نواب المعارضة أهمية ملموسة في الكشف عن حقائق الوضع بسبب إطلاعهم على الوثائق الرسمية وعلى تفاصيل السياسات الحكومية من جهة وفي إيصال ذلك إلى الصحف وبالتالي إلى أوساط واسعة من السكان لتحريضها ضد المعاهدة من جهة ثانية. كما تحرك في مجلس الأعيان بعض الأعيان لفضح المعاهدة أيضاً ورفض قبولها. وفي يوم ١٩٤٨/١/٢٧ قدمت مجموعة من النواب استقالته من مجلس النواب في محاولة منها للضغط على رئيس مجلس النواب والبلاط لفرض الاستقالة على رئيس الوزراء. وكان نص الاستقالة يؤكد على الإجراءات الإرهابية والقمعية التي مارستها الحكومة وأجهزتها المختلفة في التصدي للإضرابات الطلابية والمظاهرات والنتائج المأساوية التي أسفرت عنها استخدام الشرطة للحديد والنار ضد المتظاهرين بهدف فرض الهدوء لتمرير معاهدة بورتسموث التي يرفضها الشعب بأسره. وقم بيان الاستقالة عشرون نائباً يمثلون بغداد (٨ نواب)، والموصل (٣ نواب)، والسليمانية (نائبين)، ونائب واحد بالنسبة إلى كل من الحلة والمنتفك والديلم والبصرة وكربلاء وأربيل والديوانية. وعلى إثر هذه الاستقالة قدم رئيس مجلس

٩١ بطاوط، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. ص ٢١٥.

النواب عبد العزيز القصاب في نفس اليوم استقالته أيضاً. وإزاء استقالة ثلاثة وزراء وعشرون نائباً، إضافة إلى استقالة رئيس مجلس النواب، أجبر عبد الإله بن علي، الوصي على العرش، على الطلب من صالح جبر بتقديم استقالته في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨. وأذاع الوصي بياناً باستقالة الوزارة وطالب الشعب بالهدوء والسكينة. وفي الثامن والعشرين من نفس الشهر سارت المواقب مشيعة شهداء الوثبة. واضطر صالح جبر، الذي لجأ إلى الحلة ضيفاً ومختفياً عند أصفهارة، إلى مغادرة البلاد قاصداً أوروبا^{٩٢}.

٢- قيام الأحزاب السياسية المعارضة بتنشيط الحركة الجماهيرية المعارضة للحكم والاستفادة من الشارع لهذا الغرض. ولعبت لجنة التعاون الوطني واللجنة الطلابية دوراً مهماً في تنظيم حركة الشارع والتخلص من محاولات الأمن العراقي التدخل لبث الفرقة في صفوف المتظاهرين.

وفي التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ شكلت وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر، التي وعدت بمعالجة الوضع ووافقت عليها الأحزاب السياسية المعارضة. ولم يكن الحزب الشيوعي والجناح اليساري في الحركة الوطنية العراقية موافقاً على هذه الوزارة، إذ كان يطمح في تشكيل حكومة وطنية أكثر حرصاً على تحقيق الأهداف المنشودة من حكومة جاءت لتعيد الهدوء إلى البلاد وتمهد السبيل لعودة القوى السياسية القديمة ذاتها إلى الحكم من جديد، أي أن البلاط كان يريد من حكومة الصدر أن تكون حكومة مؤقتة تمهد السبيل لاستعادة رهط نوري السعيد وصالح جبر السلطة من جديد والعودة إلى ممارسة نفس السياسة التي فشلت في تنفيذها بسبب وثبة كانون الثاني.

٩٢ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٧٢.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٢.

٣: نتائج وثبة كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨

تتوجت وثبة كانون الثاني/يناير بالانتصار النسبي عندما استطاعت إسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر التي ألغت قرار الموافقة على عقد معاهدة بورتسموث في الأول من شباط/فبراير من عام ١٩٤٨، أي بعد أربعة أيام من مجزرة جسر الشهداء في ١/٢٧/١٩٤٨. كما قرر مجلس الوزراء إبلاغ الحكومة البريطانية عن رغبة الحكومة الجديدة بتغيير معاهدة ١٩٣٠ واستبدالها بمعاهدة جديدة تستجيب لمصالح العراق وتزيل الغبن الواقع عليه من جراء عدم التوازن وعدم التكافؤ فيها لصالح بريطانيا. ولكن الحركة الشعبية أرعبت السلطة واستنفرت كل القوى الموالية للبلاط وللوجود البريطاني في العراق على العمل من أجل تأمين مستلزمات التخلص من احتمالات مماثلة لاحقاً. ولهذا كان في بال النخبة الحاكمة أن تستفيد من حكومة التهدة لإعادة تنظيم صفوفها وترتيب أوضاعها بما يسمح لها بالهجوم على الحركة الوطنية العراقية. أدركت بعض القوى السياسية هذا المخطط الحكومي مبكراً، في حين غاب عن بعض القوى الأخرى، خاصة وأن عوامل أخرى دخلت على الصراع الداخلي، ومنها بشكل خاص قضية فلسطين وقرار التقسيم.

واستناداً إلى نوايا الحكم المبيتة قررت بعض القوى السياسية، وخاصة القوى اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، على الاستمرار في تنشيط حركة المعارضة السياسية والمطالبة الجماهيرية بالحياة الديمقراطية وفرض مجموعة من الإجراءات التي تسمح للحركة الشعبية والمنظمات المهنية وغير الحكومية على التحرك وفرض وجودها في الساحة السياسية العراقية. ولهذا لم تتوقف المظاهرات ومواكب التشييع بعد سقوط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة الصدر، إذ أن أي توقف أو نسيان للأهداف التي طرحتها وثبة كانون الثاني/يناير سيسمح للقوى الحاكمة بالعودة إلى سياساتها السابقة. وأمكن خلال فترة وجيزة دفع الحركة إلى أمام لتحقيق مسائل عجزت عن تحقيقها من قبل، منها بشكل خاص تأسيس اتحاد الطلبة في الرابع عشر من نيسان/أبريل من عام ١٩٤٨، رغم امتناع

الحكومة على منح المجتمعين قاعة مناسبة لعقد المؤتمر، فعقد المؤتمر التأسيسي في ساحة السباع في شارع الشيخ عمر ببغداد، وهو شارع شعبي وعمالي تنتشر فيه الورش الميكانيكية والحدادة ومكتظ بالسكان. وفي المظاهرات التي أعقبت الوثبة طرحت شعارات سليمة وغير متطرفة، منها على سبيل المثال لا الحصر: حل المجلس النيابي، تشكيل وزارة شعبية جديدة تمثل الأحزاب، جلاء جميع القوات البريطانية عن العراق حالاً، إعادة فتح الأحزاب والنقابات في جميع أنحاء العراق. ولكن تخللت تلك المظاهرات شعارات وهتافات متطرفة أخرى، سواء من قبل بعض الشيوعيين المتحمسين أو من بعض من استطاع التغلغل والاندساس في صفوف المتظاهرين، منها مثلاً: "نريد إطلاق سراح الزعيم فهد وأسود الكوت، نريد حكومة جماهيرية، نريد فهد ليكون لينين العراق، نريد حكومة جمهورية، يحيا رفيقنا الأول ستالين"^{٩٣}، علماً بأن فهد كان قد أرسل تحذيراته إلى قيادة الحزب في بغداد لتجنب الشعارات اليسارية أو المتطرفة أو الدخول في صراع غير مبرر مع القوى الوطنية الأخرى. وعند قراءة الشعارات يستطيع الإنسان ملاحظة وجود شعارات يسارية رفعها المناضلون فعلاً، وأخرى رفعها رجال الأمن ممن تسلل إلى المظاهرة.

وفي الذكرى الأربعينية لشهداء الوثبة وما اقترن بها من توترات في صفوف الطلبة، أصدر قادة الأحزاب السياسية العراقية المعارضة، كامل الجادرجي، عن الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبة، عن حزب الاستقلال، وسعد صالح، عن حزب الأحرار، بياناً دعوا فيه إلى الكف عن المظاهرات والمواكب وترك الأمور للحكومة والأحزاب والهيئات المعنية بالشؤون العامة للقيام بواجباتها^{٩٤}. ولم يكن هذا القرار مناسباً للحزب الشيوعي ولا مقبولاً من قيادته. ولكن موقف القيادات السياسية الوطنية كان صحيحاً، في حين كان فهد يريد تصعيد الحركة وتشديد الصراع مع السلطة في ظروف غاية في التعقيد. في ضوء تصور فهد عن الوضع في العراق دعا إلى مواصلة النضال لفرض التغييرات المطلوبة على

٩٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ٢٦٣.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٩/٢٨٨.

الحكومة. وكان قد أشار برسالة له إلى مسؤولي التنظيم في الخارج إلى ضرورة التعاون مع قواعد الأحزاب إن رفضت قياداتها مواصلة النضال، إذ كتب فهد إلى المسؤول الأول يقول: "إذا رفض قادة هذه الأحزاب .. العمل معكم، فلا تهملوا أتباعهم"^{٩٥}، أي السعي لإقامة جبهة مع قواعد الأحزاب المعارضة. ولكن الفترة التالية تميزت بنشوء تعقيدات جديدة. فالدول العربية قررت في منتصف أيار/مايس ١٩٤٨ إرسال قوات لها إلى فلسطين لخوض حرب ضد القوات الصهيونية رافضة بذلك القرار الذي كان قد صدر عن الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وتشكيل دولتين عربية وأخرى يهودية عليها ووضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية.^{٩٦} واستثمرت الحكومة العراقية مناسبة إرسال قواتها إلى الحدود الفلسطينية لإعلان الأحكام العرفية في البلاد بحجة حماية مؤخرة القوات العراقية وتقديم الدعم إلى فلسطين. وعلى إثر ذلك استقالت وزارة الصدر وشكلت وزارة توفيق السويدي، ثم تلتها حكومة حمدي الباججي، فوزارة نوري السعيد. وفي هذه الوزارات الثلاث الأخيرة بدأت عمليات توجيه الضربات المتلاحقة للحركة الوطنية العراقية وتصفية حساباتها مع الحزب الشيوعي العراقي ومع قيادة الحزب التي كانت في السجن رهينة لديها، وكانت تسبب لها الكثير من الصداع.

يبدو لمتتبع الأحداث حينذاك أن فهد قد مر، وهو في السجن، بمحنة غير سهلة، بسبب إيمانه العميق بالمبادئ التي اعتنقها من جهة، وبالذور الذي يفترض أن يؤديه وهو على

٩٥ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٢٢٣/٢٢٤.

٩٦ كان تقدير قادة الأحزاب السياسية العراقية المعارضة يشير إلى احتمال استثمار الحكومة العراقية الأوضاع المتردية وجزر الحركة الشعبية إلى تنظيم هجوم شرس عليها وضرب مواقعها التي اكتسبتها في الشارع العراقي، خاصة وأن قضية فلسطين وقرار التقسيم قد أشاع جواً من التوتر في الساحة السياسية العراقية، كما أن الحزب الشيوعي قد اتخذ موقف التأييد لقرار التقسيم، الذي تحدثنا عنه في مكان آخر من هذا الكتاب. وقد تحقق هذا التوقع خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٨ والنصف الأول من عام ١٩٤٩، في حين كان فهد على خطأ في تقديره، وكان أول ضحايا جزر الحركة الوطنية وهجوم السلطة. ك. حبيب

رأس هذا الحزب من جهة ثانية، ثم الإشكاليات التي واجهت الحزب بعد اعتقاله والسجن عليه واضطراره البقاء في السجن دون أن يستطيع أداء الكثير من المهمات القيادية لتطوير نشاط الحزب خارج السجن. وكان هذا الإحساس يؤرقه كثيراً. فمن جهة كان قد حكم بالإعدام ثم خفف الحكم إلى المؤبد. وكان رهينة عند أجهزة الحكم المعادية للشيوعية ولقيادة الحزب الشيوعي، وله على نحو خاص. وكان على فهد في الوقت نفسه أن يتدبر أمر عمل الحزب خارج السجن في فترة حرجة جداً. وكان يدرك بأن قيادة الحزب لم تكن بمستوى المهمات الكبيرة التي تتميز بها طبيعة المرحلة والأحداث الثورية والحيوية المتلاحقة. وأن قيادة نشاط الحزب من داخل السجن سوف لن تكون دون أخطاء بسبب واقع عدم المعرفة التفصيلية بتطور الأحداث والتغيرات في مواقف مختلف القوى السياسية والسلطة في آن واحد. وكان من المتعارف عليه أن قيادة الحزب تفقد مسؤوليتها المباشرة في حالة وقوعها بيد العدو لضمان صيانة تنظيمات الحزب بغض النظر عن مسؤوليات الشخص المعتقل وقدرته على الصمود، إذ أن الصيانة والحذر مطلوبان في كل الأحوال وإزاء كل المناضلين. وكانت عيون العدو في الوقت نفسه ساهرة تراقب نشاطات الحزب في داخل السجن وخارجه، كما كانت تراقب زوار الحزب من العوائل، إضافة إلى كثرة متبعي نشاط ورفاق الحزب في خارج السجن. وتمكنت أجهزة التحقيقات الجنائية من كسب عناصر حزبية بدأت تعمل لصالحها، سواء بعد إلقاء القبض عليها أو حتى قبل ذلك، والتي وظفت لاستقاء المعلومات عن تحركات الشيوعيين. ولهذا تسنى لها، وخاصة في فترة الوثبة حيث كانت تحركات الشيوعيين كثيفة جداً واليقظة أكثر ضعفاً واقل احتراساً وحذراً، إنزال ضربات قاسية بالحزب الشيوعي بعد إعلان الأحكام العرفية واعتقال العديد من أعضاء القيادات الجديدة للحزب بعد انهيار البعض المهم منها أثناء التحقيق وسلم ما لديه لأجهزة الأمن الحكومية.

بعد أن أعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية بدأت بحملة واسعة لملاحقة قوى المعارضة السياسية التي شاركت بالوثبة أو التي ساهمت بقبر معاهدة بورتسموث من أجل

توفير الأجواء المناسبة لإعادة فرضها أو فرض معاهدة أخرى تماثلها. وخلال تلك الفترة بين تشكيل وزارة السويدي ووزارة الباججي ثم وزارة نوري السعيد استطاعت هذه الحكومات المتتالية أن تنجح في اعتقال عدد كبير من القيادات الشابة الجديدة للحزب وتزجهم في المعتقلات وتجري تحقيقات واسعة معهم، إضافة إلى اعتقال عدد كبير من قواعد الحزب في مختلف المدن العراقية، وخاصة بغداد العاصمة. ومع ذلك استمر العمل الحزبي واستمرت محاولات تحفيز الناس على التظاهر ونشر شعارات متطرفة لم تكن تنسجم مع الجزر الذي بدأ يصيب الحركة منذ أيار/مايس من عام ١٩٤٨، والذي لم يستطع قادة التنظيم في الخارج أن يروه تماماً.

وقد كانت توجيهات فهد تؤكد ضرورة مواصلة تعبئة الجماهير ورفع يقظتها لمواجهة الأحداث المحتملة. فقد جاء في رسالته إلى مسؤول التنظيم بعد أحداث الوثبة ما يلي:

" ٤ - يلاحظ أن الرجعية الاستعمارية والمحلية في ورطة في قضية فلسطين وأنها تفتضح أكثر فأكثر وأن السخط الشعبي الجماهيري أخذ ينعكس في الصحف المحلية حتى الرجعية منها لذلك ينبغي التهيؤ التنظيمي والمباشرة فوراً بتعبئة جماهير الشعب، تعبئة الطلاب في بغداد وخارجها وتعبئة العمال في البصرة والجهات الأخرى وتعبئة الفلاحين في العمارة وغيرها وتعبئة الشمال ككل لتنظيم عرائض ضد وجود الأحكام العرفية ومطالبين بإطلاق سراح أسرى العرفي وحل مشكلة الغلاء، وإذا أمكن وحيثما أمكن إقامة مظاهرات وإعلان إضرابات. لذلك نظموا نسخ عرائض وأرسلوها إلى الجهات واطلبوا إليهم أن ينظموا مثلها ويوقعوها من الجماهير. ولا بأس أن تتضمن مثل تلك العرائض مطالب محلية بالنسبة للمنطقة التي تنظم فيها أو بالنسبة للصناعة أو المهنة التي تخص مقدمي تلك العريضة"^{٩٧}. كما كتب فهد رسالة أخرى إلى المسؤول الأول حول نفس الموضوع جاء في الفقرة الأولى منها ما يلي:

٩٧ موسوعة خاصة بالحزب الشيوعي العراقي. الجزئين الأول والثاني. مديرية التحقيقات الجنائية.

بغداد. ١٩٤٩. ص ٢٤٨.

١- نرى أن ينشر الحزب بياناً يلخص به ما كانت تسعى لتحقيقه وزارة صالح جبر تنفيذاً لخطط الاستعمار. وكيف أنها استقتلت واستنفدت كل قواها للوصول إلى أهدافها ولم تترك الميدان من تلقاء نفسها بل قذفت بها جماهير الشعب بعد أن تكبدت (الجماهير) خسائر هي دماء زكية أراقها أهل بغداد والألوية الأخرى وأن هذه الوزارة جاءت لا لتحدث تغييراً أساسياً يرضي طلبات جماهير شعبنا بل لتهدئ الناس وترجع المياه إلى مجاريها الأولى وهذا يعني إعطاء المستعمر وأذنابه الوقت الكافي لحبك مؤامرتهم والقيام ب (كوب ديتا) أي بأخذ السلطة ثانية عن طريق العنف والتآمر. ويظهر أن المستعمرين وأذناهم يريدون تنفيذ خططهم في هذا الجزء من العالم لكي يحققوا تنفيذ خططهم في الميدان الدولي، ولكن قوة شعبنا برهنت حتى الآن أنه ممكن وأنه محقق إبطال خطط الاستعمار إذا وقف الشعب ضدها. وهذا الذي يجعلنا ننبهكم إلى التنبه والحذر لمنع حدوث ما يمكن أن يسلب الشعب انتصاراته الرائعة التي حققها حتى الآن. ولذلك يجب تضمين البيان مطالب الوطنية الأنية وتجنيد الجماهير ودفعها للمطالبة بها عن طريق العرائض والوفود والمظاهرات ومن الضروري الإلحاح وإحراج الحزبين (الوطني الديمقراطي) و (الأحرار) لدفع الحزبين إلى التمسك والمطالبة بتحقيق بيانهما. وإن من أهم ما يجب التشديد عليه هو إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وبورتسموث وجلاء الجيوش الأجنبية والحريات الديمقراطية وحرية التنظيم النقابي وتوفير الخبز الجيد للناس والاقتصاص من وزارة صالح جبر ومدير الشرطة لإجرامهم الدنيء وسفكهم دماء أبنا الشعب الأبرياء والاقتصاص من نوري السعيد عميل الاستعمار الأول. وإبطال مشاريعه وحل المجلس النيابي وتأليف حكومة مؤقتة من حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي.

٢ - المحافظة على وحدة الصفوف في الحركة الوطنية ويجب أن لا يؤدي أي اختلاف جزئي إلى اختلاف كلي أي إذا هم لم يأتوا معنا ببعض النقاط فيجب أن لا يؤدي ذلك إلى القطيعة ومن الضروري الاستفادة من جميع العناصر الوطنية على مختلف نزعاتها الاجتماعية التي تريد أن تمشي ولو إلى نصف الطريق.

٣ - من الضروري تنشيط الحركة بين العمال وربط حركتهم بحركة الطلاب وبالحركة بصورة عامة وبالإمكان دفعهم الآن من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية إلى جانب نضالهم من أجل القضايا الوطنية العامة. ..

٤ - قووا صلاتكم بالخارج وابعثوا إليهم باستمرار بأخبار ما يجري عندكم وبما يجب عمله لكي تنسق الجهات نشاطها مع نشاطكم وهكذا تصبح الحركة شاملة القطر وغير مقتصرة على بغداد فتقوى الحركة وتصبح أوسع وأعمق^{٩٨}.

إن هذه الرسائل تشير بوضوح إلى تصورات فهد عن الوضع في العراق وعن الخطط التي يمكن أن تمارسها السلطة ما لم يستمر الهجوم على الحكومة الانتقالية التي تشكلت لتفادي تفاقم حركة الوثبة وإعطاء مجال للنخبة الحاكمة إلى ترتيب صفوفها ثانية والعودة مجدداً إلى قيادة الحكم مباشرة. ولكن كما يبدو بأن هناك جملة من الملاحظات التي يمكن طرحها الآن لأغراض التفكير بها والإجابة عنها بصورة أعمق ووفق وثائق أخرى في دراسات لاحقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: هل استطاعت الوثبة حقاً تحقيق أهدافها التي تفجرت من أجلها؟ وهل كان ميزان القوى بعد الوثبة قادراً على توسيع وتعميق الحركة؟ وهل كانت الجماهير حينذاك مستعدة إلى ذلك؟ يبدو لنا بأن الوثبة، التي عطلت التوقيع والمصادقة على معاهدة بورتسموث الجديدة، لم تستطع إلغاء معاهدة ١٩٣٠ التي كانت محور النضال أساساً، ولهذا وجد فهد أن التوقف عند هذا الحد لا يكفي بل يفترض مواصلته والمطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠، باعتبارها أداة الهيمنة الاستعمارية غير المباشرة القائمة في العراق. إن جماهير الوثبة عجزت عن تحقيق الأهداف المهمة الأخرى التي ارتبطت بتلك الوثبة، ونعني بها الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء تقديمهم إلى المحاكمة الخ. إلا أن الجماهير الشعبية ومعها القوى الوطنية الأخرى لم تكن قادرة على الاستمرار بحركة الوثبة وتطويرها، خاصة وأن قضية فلسطين طرحت نفسها بقوة على الساحة السياسية العراقية والعربية حينذاك، وبالتالي توفرت إمكانية أمام

٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦/٢٣٧.

السلطة للاستفادة منها في إنزال الضربة بالقوى الوطنية كافة، وخاصة بقوى الحزب الشيوعي العراقي، ومنها قيادته الأساسية التي كانت رهينة بيد النظام. إن الرسائل التي بعث بها فهد إلى المسؤول الأول خارج السجن تميزت في جوانب منها بالحرص على وحدة الصف وعلى أن تكون الإجراءات جماهيرية وغير منفصلة ولا متطرفة، ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تعبر عن رؤية واقعية لميزان القوى في داخل العراق وفي المنطقة العربية وفي العالم. إذ كان فهد متفائلاً جداً بقدرات الشعب على القيام بفعاليات جديدة، في حين كانت الأوضاع لا تبشر ولا تشير إلى واقعية ذلك التقدير. وكان الخلل في قيادة الحزب في الخارج والاعتقالات التي تمت قد تسببت بإنزال ضربة جديدة بالتنظيمات وقادت إلى مزيد من الاعترافات التي استخدمت ضد الحزب وقيادته للتخلص من القيادة وإضعاف الحزب، خاصة وأن بعض القوى السياسية وكذا الحكم، حاول الاستفادة من موقف الحزب من قضية تقسيم فلسطين ليوفر مستلزمات إجهازه على الحزب وقيادته.

أوحى الاعترافات التفصيلية التي قدمها قادة الحزب الذين اعتقلوا في عام ١٩٤٨، ومنهم يهودا صديق ومالك سيف، للحكومة وأجهزة الأمن العراقية أن يعجلوا بتقديم قيادة الحزب للمحاكمة ثانية. إذ أن الاعترافات أشارت بوضوح إلى دور فهد في قيادة الحزب من داخل السجن أثناء الوثبة والتعليمات والأوامر التي كان يرسلها إلى مسؤولي التنظيم خارج السجن. وكان هم نوري السعيد الوصول إلى حكم بإعدام فهد ورفاقه وتنفيذ هذا الحكم دون تردد أو انتظار، إذ أدرك تماماً المخاطر التي تبقى تتعقبه بوجود فهد على رأس الحزب الشيوعي العراقي.

كانت المحاكم العراقية قد أصدرت حكمها الأول على فهد والشيوعيين الآخرين بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ الذي قضى بإعدام فهد وزكي بسيم، كما حكمت على آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالحبس لمدد مختلفة. ورضوخاً لضغط الرأي العام العربي والعالم، قامت حكومة صالح جبر بتخفيض الأحكام في ٢٣ تموز ١٩٤٧ على فهد من الإعدام إلى السجن لمدة ٢٠ سنة وعلى زكي بسيم لمدة ١٥ سنة.

وعندما تولى نوري السعيد الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ واصل العمل من أجل إعادة محاكمة فهد ورفاقه بتهمة قيادة الحزب من داخل سجن الكوت والدعوة إلى الثورة المسلحة. إن إعادة المحاكمة دفعت الحزب إلى انتهاج سياسة يسارية متطرفة كانت تدعو إلى إجراء تغيير "كيفي في الحكم والمجتمع" وإلى القيام بـ "وثبة تحريرية ظافرة حاسمة"^{٩٩}. "كما أصدر الحزب في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩ تعليمات إلى منظمات الأولوية تضمنت ما يلي:

١- تشكيل خلايا عمالية صرفة مفصولة تنظيمياً عن بقية العناصر، وتوكل مهمة تنظيمها إلى خيرة العناصر، على أن تكون خالية من النفسية البرجوازية.

٢- دفع جميع الأعضاء من الطلاب إلى بث الوعي السياسي الثوري بين جماهير الطلاب، بالخطابات وغيرها، بصورة جماعية مكشوفة ومحاسبتهم.

٣- تشكيل "لجان فلاحية ثورية" من العناصر البروليتارية أو الفلاحين المعدمين، على أن يسند إليها أمر قيادة بقية الفلاحين.

٤- رفع شعار "أرادوها حرب إبادة، فلتكن حرب إبادة" وتطبيقه بكل صرامة وشدة"^{١٠٠}.

ورفع الحزب شعار الدعوة إلى تشكيل "جبهة بروليتارية ثورية" تضم بعض الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي (العراقي، السوري، اللبناني، الفلسطيني الموحد) تكون نواة لجبهة واسعة تضم جميع أقطار الشرق الأوسط. وفي رسالة بعثها الحزب في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٩ إلى اللجنة المركزية للحزبين الشيوعيين السوري واللبناني أوضح فيها أن هدف الجبهة إنجاز "الثورة الديمقراطية البرجوازية التي تمر بها الآن جميع هذه الأقطار على وجه الإطلاق، التي هي جزء أساسي وجوهري وخطوة أولى لا بد منها، في سبيل الثورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا"^{١٠١}.

٩٩ حميدي، عباس جعفر. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٧٠.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٨.

١٠١ المصدر السابق نفسه. ٣٧٩.

إن هذه النداءات النارية جاءت في فترة تعاني الحركة الشعبية من جزر متفاقم وتجسد تطرفاً يسارياً صبيانياً عاجزاً عن رؤية حقائق الوضع ومتسماً بالهروب إلى أمام، مما ساعد على تحميل الحزب وقياداته ضربات جديدة وتصفيات غير قليلة. إذ بقدر ما كانت الحركة في جزر، كانت قيادات الحزب الشابة وقليلة المعرفة والخبرة والوعي الفكري تصعد من خطابها السياسي وتوعد بما ليس في مقدورها القيام به. لقد مر الحزب الشيوعي في هذه الفترة بمحنة كبيرة كلفته الكثير من رفاقه وأصدقاء الحزب، كما عقدت العلاقة مع القوى السياسية الوطنية الأخرى.

استمرت وزارة نوري السعيد في إعادة محاكمة فهد ورفاقه. وحكم المجلس العرفي العسكري على فهد وزكي بسيم وحسين الشبيبي بالإعدام. وفي صباح يوم ١٤ و١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٩ نفذ حكم الإعدام بهم علناً وبقيت جثثهم معلقة، كما كان يفعل كل المستبدين الذين حكموا العراق واستباحوا دماء المعارضين لسياساتهم والمناضلين في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية.

اتسم الأشخاص الذين تسلموا قيادة الحزب في الفترة الواقعة بين ١٩٤٧-١٩٤٩ بخصائص معينة نشير إلى بعضها في أدناه:

- كانوا من الشباب المتحمس والمؤمن بالقضية أكثر مما هو مستوعب لها ومقتنع بها.
- كما كانت تجاربهم ومستوياتهم الفكرية والسياسية محدودة وعاجزة عن إدراك التعقيدات في الوضع القائم حينذاك والسبل العملية لمعالجتها.
- ولعب المركز الحزبي دوره في إثارة الصراع بين بعض القياديين التي أدت إلى ارتكاب جملة من الأخطاء التي ساعدت على إضعاف الدور القيادي للمجموعة وإلى تعريضهم لمصاعب غير قليلة.
- ولكن كانت الخصلة الإيجابية عندهم، وقبل سقوط البعض منهم، أنهم أبدوا استعداداً لتسلم المهمة والسير بها خطوات نحو الأمام بغض النظر عن إمكانياتهم وقدراتهم القيادية.

● وكان الحماس الذي تميز به أغلب العناصر القيادية وكوادر وأعضاء الحزب حينذاك من جهة، وضعف المستوى الفكري والوعي السياسي للغالبية العظمى منهم من جهة ثانية، قد دفعا بهم إلى اتخاذ مواقف سياسية متطرفة وشديدة التأثير على مجرى سير العملية الثورية في العراق.

● كما لا بد من النظر إلى دور فهد في قيادة الحزب والوثبة من داخل السجن من زاويتين مختلفتين، وهما:

- لم يترك دور فهد لهم فرصة اتخاذ القرارات بمفردهم وفي ضوء رؤيتهم للأحداث، إذ كانت رسائله لا تتوفر فيها المرونة، بل كانت في الغالب الأعم على شكل أوامر وقرارات للتنفيذ لا للنقاش، وعندما تجرأ البعض منهم إبداء بعض الملاحظات بشأن مواقف وقرارات معينة أرسلها لهم للتنفيذ، جاء النقد لهم شديداً وتقريعاً قاسياً لم يساعدهم على تعزيز الثقة بالنفس وبالمواقف التي اتخذونها والتعلم الواعي من الأخطاء التي يمكن أن يرتكبوها في مجرى العمل، إذ أنهم كانوا في المعركة ذاتها وليس خارجها، في حين كان السجناء خارج المعركة وبعيداً عن أحداثها، إلا من خلال الأخبار التي كانت تصلهم عبر الزيارات أو عبر بعض التقارير الحزبية. لقد كانت طريقة فهد في التعامل مع القيادات الجديدة لا تساهم في إزالة روح الاتكالية لديهم على قيادته أو تعزيز الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على قيادة الحزب.

- وفي الوقت نفسه ساعدهم ذلك التدخل، ولو لفترة قصيرة، على تجنب أو تقليص بعض الأخطاء المحتملة في نشاطهم^{١٠٢}.

١٠٢ في عام ١٩٨٢ وقعت أحداث پشت آشان في كردستان العراق حيث شنت قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في كردستان العراق حملة عسكرية مفاجئة ضد قوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي وأنزلت بأنصار الحزب الشيوعي خسائر بشرية فادحة، كما اعتقلت مجموعة كبيرة منهم. وكان في الأسر كريم أحمد الداود، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، وأحمد باني خيلاني، عضو اللجنة المركزية للحزب. أبدى كريم أحمد وأحمد باني خيلاني استعداديهما للتفاوض مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ووافقا على الشروط التي فرضها عليهما

• إن التجارب المنصرمة تؤكد خطأ أخذ زمام القيادة من داخل السجن أو من خارج البلاد، مهما كانت تعقيدات الوضع الداخلي، بل لا بد من ترك العناصر التي تتسلم المسؤولية تأدية المهمات التي على عاتقها بالإمكانيات الفكرية والسياسية المتوفرة لديها دون تحميلها مهمات أكبر وأوسع وأعلى من طاقتها الفعلية من الناحيتين النظرية والعملية. وأن وجود قياديين في السجن أو في الخارج يفترض أن تمارس دور المستشار والمساعد في اتخاذ القرارات المطلوبة في الفترات المختلفة ووفق الظروف الملموسة التي يمر بها المناضلون في خضم النضال الذي يمارسونه يومياً، فأهل مكة أدرى بشعابها.

• إن متابعة أحداث وثبة كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨، وكذلك المواقف السياسية المختلفة على امتداد الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، يدرك تماماً بأن القوى السياسية العراقية كلها، سواء كانت قوى المعارضة أم النخب الحاكمة بشكل خاص، لم تدرك بأن السياسة كانت وستبقى "فن الممكنات"، فهي علم وفن إدارة الصراع وسبل تحقيق النصر الممكن من هذا الطرف أو ذاك. فالجدير بالملاحظة إن الحكومة العراقية لم تدرك في حينها أهمية تأجيل عقد المعاهدة، بل كانت تسعى إلى فرضها مهما كان الثمن غالباً وربما تحت

نيابة عن قيادة الحزب الشيوعي العراقي مقابل إطلاق سراحيهما وبقية الأسرى. اعتبرت قيادة الحزب الشيوعي هذا الاتفاق مخطئاً وغير مقبول ليس بسبب شروطه فحسب، بل بسبب عقده من قبل قياديين كانا في الأسر ولا يحق لهما التعبير عن إرادة الحزب وموقفه إزاء الأحداث أو إزاء عقد أي اتفاق مع الطرف الثاني. وكان موقف قيادة الحزب صحيحاً. وكان على العضوين في قيادة الحزب أن يدفعا بالمفاوضات صوب قيادة الحزب وأن لا يتحملا مسؤولية عقد اتفاقية مع الطرف المنتصر وهما في الأسر، في حين كان في مقدور قيادة الحزب أن تتولى ذلك. ورغم تباين الأوضاع والظروف في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ من جهة، والأوضاع والظروف في عام ١٩٨٢ من جهة أخرى، فإن التعامل كان واحداً، فمن هو بالسجن لا يجوز له التحدث باسم الحزب أو التفاوض أولاً، كما لا يجوز قيادة الحزب من السجن ثانياً. وجدير بالذكر أن المعارك التي جرت في پشت آشان قد شارك فيها إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني اللذين تحملا خسائر كبيرة أيضاً، علماً بأن الأجواء كانت متوترة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الثلاثة قبل ذلك، وكان الهجوم رغم القول بكونه جاء مفاجئاً إلا أنه كان متوقعاً. ك. حبيب

ضغط متزايد من الجانب البريطاني بسبب اقتراب موعد انتهاء المعاهدة التي حددت في حينها بـ ٢٥ عاماً. وفي المقابل كانت المعارضة السياسية ترفض المعاهدة بالكامل ولا ترى مجالاً للمساومة على ذلك. ونشأ عن ذلك تصلب شديد في المواقف، وغاب عن الطرف الحكومي بشكل خاص أنها غير قادرة على فرض اتفاقية يرفضها الشعب، ولكن غاب في الوقت نفسه عن قوى المعارضة السياسية أن ميزان القوى لا يسمح لها بإلغاء المعاهدة، رغم إلغاء المعاهدة الجديدة التي كان يراد عقدها لتحل محل المعاهدة القديمة، إذ لم يكن ميزان القوى في الداخل حتى ذلك الحين يسمح بتغيير وزاري لصالح القوى الديمقراطية، ولكنه لم يكن يسمح أيضاً بأن تتصرف الحكومة على هوى البريطانيين وهواها بالذات. وهذا الواقع غير المدرك من جانب الطرفين قاد إلى معركة دموية سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى. وكانت الحكومة مسؤولة عن ذلك. كان على الشعب وقوى المعارضة خوض النضال ضد المعاهدة الجديدة التي يراد بها تمديد فترة العمل بما هو مجحف بحق الشعب العراقي، وكان، كما يبدو، على من يتولى الحكم في العراق أن ينفذ إرادة الحكومة البريطانية. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة الواضحة، وبالرغم من مسؤولية الحكومة العراقية، تتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية الأساسية والمباشرة بسبب إصرارها على عقد المعاهدة الجديدة، رغم إدراكها بأن هذا سيؤدي إلى سقوط ضحايا بشرية وخسائر مادية. إن الإشارة إلى هذه الحقيقة تعني: أن الشعب العراقي يفترض فيه أن يطالب الحكومة العراقية، التي ستصل إلى السلطة وتقيم حياة ديمقراطية ودستورية تستجيب لإرادة الشعب وتعمل في إطار الحرية والديمقراطية، وتستند بحزم وثبات إلى مبادئ لوائح حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بمطالبة بريطانيا بما يلي:

* الاعتذار للشعب العراقي عما لحق به من أذى وضحايا وخسائر بشرية ومادية ومالية من جراء السياسات التي مارستها في العراق أثناء فترة الانتداب وما بعدها حتى خروجها من العراق في عام ١٩٥٨.

* أن تدفع للعراق ولعائلات الشهداء تعويضات مالية مناسبة عن كل الذي تسببت به من خسائر بشرية ومادية ومالية في العراق.

ويمكن في ختام هذه الفقرة أن نشير إلى أن وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ حققت نجاحاً جزئياً حين منعت المصادقة على معاهدة بورتسموث، ولكنها لم تستطع إنجاز بقية الأهداف، ومنها إلغاء معاهدة ١٩٣٠، بل استمر العمل بها بعد أن فشل الحكم، ومعه بريطانيا العظمى، في فرض البديل الجديد، في حين كانت الغاية أساساً هي التخلص من معاهدة ١٩٣٠. كما لم تستطع حركة المعارضة فرض الحياة الديمقراطية واحترام الحياة الدستورية من جانب البلاط الملكي والنخبة الحاكمة، إذ لم يكن ميزان القوى يميل تماماً لصالح المعارضة، خاصة وأن قوى سياسية مؤثرة في صف المعارضة، ومنها بعض القوى القومية، كانت تخشى تصاعد الحركة الشعبية وفقدان السيطرة على الشارع، إضافة إلى نشوب خلاف في صفوف المعارضة بشأن الموقف من قرار تقسيم فلسطين وبدء الحكم بالضرب على نغم الحرب ضد اليهود وإرسال قوات عراقية إلى هناك وضرورة حماية مؤخرة الجيش العراقي. واستثمرت النخبة الحاكمة هذا الوضع لتقوم بحملة إرهابية شرسة وشديدة الوطأة ضد المعارضة السياسية، إذ أنها لم تكتف بتنظيم حملة اعتقالات واسعة وزج عدد كبير من السياسيين في السجون أو تنفيذ أحكام الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل صادرت البقية الباقية من بعض الحريات الديمقراطية التي كانت قد أجبرت على رفع القيد عنها لفترة معينة وتمتعت بها بعض الأحزاب السياسية حينذاك.

الفصل الثالث

سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء

بعض القضايا الداخلية والعربية

المبحث الأول: المسألة الكردية في العراق

شكلت المسألة الكردية إحدى القضايا الساخنة في السياسة العراقية على امتداد الفترة الواقعة بين سقوط الولايات الثلاث، التي كانت تحت الهيمنة العثمانية، بغداد والبصرة والموصل حيث كانت الولاية الأخيرة تضم إليها كردستان الجنوبية، تحت السيطرة البريطانية ومن ثم اعتبارها جزءاً من الدولة العراقية الملكية التي تأسست عام ١٩٢١، وبين سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨. وعلى امتداد الفترة موضوع البحث خاض الشعب الكردي في كردستان العراق نضالات شاقة وقدم تضحيات غالية وكبيرة من أجل تحقيق الديمقراطية في العراق والحقوق القومية العادلة لكردستان العراق. كما تمتع الشعب الكردي بشكل عام بتأييد واسع من جانب الفصائل الديمقراطية والقوى اليسارية على وجه الخصوص في الحركة الوطنية العراقية. وارتبط نضال الشعبين الكردي والعربي والأقليات القومية والدينية الأخرى من أجل الاستقلال والسيادة للعراق والديمقراطية والمساواة لمواطنيه بغض النظر عن القومية والجنس واللغة والدين والطائفة التي ينتمي إليها الإنسان العراقي. ولكن هذه المساواة المدنية العامة في الحقوق التي تتضمنها كل الدساتير الديمقراطية الحديثة منذ الثورة الفرنسية التي نادى بشعاراتها الثلاثة الشهيرة "الحرية والإخاء والمساواة" ما كان لها أن تعوض الشعب الكردي عن حقوقه القومية العادلة في كردستان العراق.

كان للحزب الشيوعي العراقي منذ أوائل تأسيسه موقفاً واضحاً من المسألة الكردية طرحته قيادة الحزب في جريدة الحزب المركزية "كفاح الشعب" في النصف الأول من عام ١٩٣٥، حيث ورد في المطلب الأول ضمن مجموعة من المطالب الأساسية لتلك المرحلة ما يلي:

" (١) طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للكرد وضمان الحقوق الثقافية... لكل الأقليات العراقية"^{١٠٣}.

ومع أن الحزب الشيوعي لم يبلغ هذا الشعار في أي من وثائقه اللاحقة، فإن بيانات وصحافة وتقارير الحزب لم تكرر طرح مرة أخرى. واتخذ الكونغرس الأول ١٩٤٤، وكذلك المؤتمر الوطني الأول للحزب ١٩٤٥، موقفاً آخر بشأن المسألة الكردية يختلف عن الموقف الأول لعام ١٩٣٥. وورد هذا الموقف في وثائق المؤتمر ونشرته جريدة القاعدة، الناطقة باسم الحزب، في عام ١٩٤٥.

وعند إجراء مقارنة بين برنامج الحزب الشيوعي العراقي وبرامج الأحزاب الشيوعية الأخرى في الدول التي توزعت كردستان عليها وفق معاهدة سايكس - بيكو (١٩١٦) البريطانية - الفرنسية والتي هي - حسب تسلسل سعة مساحة أجزاء كردستان وكثافة السكان الكرد تكون تركيا، إيران، العراق وسوريا وبعض المناطق السوفيتية سابقاً على التوالي، يجد الإنسان بأن الحزب الشيوعي العراقي كان وما يزال الحزب الأول والوحيد الذي أبدى اهتماماً استثنائياً ومبكراً واتخذ موقفاً سليماً بخطوطه العامة من هذه المسألة القومية التي شهدت تعقيدات أكثر في مجرى النصف الثاني من القرن العشرين. ففي المادة العاشرة من الميثاق الوطني الذي أقره الكونغرس الحزبي الأول في العام ١٩٤٤ يجد القارئ ما يلي:

١٠٣ كفاح الشعب. العدد الثاني. ١٩٣٥. في: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ٩٠.

* أنجز هذا الفصل كجزء من كتاب خاص تحت عنوان "فهد والحركة الوطنية في العراق" من الكاتبة كاظم حبيب وزهدي الداودي ونشر في عام ٢٠٠٣ عن دار الكنوز الأدبية في بيروت.

"نناضل في سبيل أيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية"^{١٠٤}.
وجرى تطوير هذه الموقف ثانية، رغم عدم تناوله خصوصية المسألة الكردية، مع تصاعد وتنامي الحركة القومية الكردية بمرور الزمن. ففي التقرير الذي ألقاه فهد في المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٤٥، وفي مجرى تحليله واقع المنافسة على المصالح في المنطقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حذر الحركة الكردية من الانجرار وراء الوعود الاستعمارية، إذ كتب يقول:

"وأمر آخر خطير أود تنبيه حزبنا إليه هو التنافس الاستعماري في بلادنا بين الإنكليز والأمريكان. إن التنافس الاستعماري الأمريكي الذي ظهر منذ أكثر من سنة بشكل اقتصادي - الاستحواذ على مصادر نفطية في بلاد العرب - ثم الدفاع عن القضية الصهيونية يظهر الآن بشكل جديد. فالأمريكان يريدون الآن أن يوجدوا لهم قاعدة اجتماعية في العراق. يريدون أن يستغلوا وضع الكرد ويجعلوا منهم قاعدة اجتماعية لهم. لقد جاء العراق مؤخراً المستر هارولد الصحافي الأمريكي وأخذ هذا يتصل بالشخصيات الكردية وبدأت المساومات بينهم وبينه وبدأ يعطي الوعود الاستعمارية للكرد بتوحيد المناطق الكردية وما أشبهه.

إننا ننبه إخواننا الكرد إلى أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية وأن حرية الكرد في العراق لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية من هذا المستر أو ذاك بل بالنضال المشترك مع العرب من أجل استكمال استقلال العراق.

إن حزبنا يدعو إلى الصداقة العربية الكردية، إلى النضال المشترك من أجل قضية العرب والكرد على السواء"^{١٠٥}. (الحروف الداكنة من وضع فهد)

نلاحظ أن الموقف هذه المرة يختلف اختلافاً واضحاً عما سبق ذكره قبل عام، حيث يعالج فهد المسألة الكردية هذه المرة كقضية وطنية كردية خاصة لها أبعادها وامتداداتها

١٠٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي. مصدر سابق. ص ١٣٥.

١٠٥ المصدر السابق نفسه. تقرير الرفيق فهد حول الوضع العالمي والداخلي. ص ١٤٤.

الخارجية وخطر استغلالها من قبل الاستعماريين على وحدة العراق ونضال الشعبين المشترك.

ويضع فهد خطة، ليس من أجل التحرك الدعائي، بل التنظيمي أيضاً في صفوف الكرد، وهكذا نرى بأن النظام الداخلي الصادر عن نفس المؤتمر، يتطرق إلى هذا الموضوع كما يلي:

"المادة-٦- إن الحزب الشيوعي العراقي متكون من المنظمات الشيوعية التالية:

فرع الحزب الشيوعي العراقي الكردي (في دور التكوين).

فرع الحزب الشيوعي العراقي الأرمني.

لجنة بغداد المحلية وملحقاتها.

لجنة المنطقة الجنوبية المؤلفة من ثلاث لجان محلية في ثلاثة ألوية.

اللجان التابعة مباشرة للجنة المركزية.

اللجان المحلية ومنظمات المدن الممثلة في مؤتمر الحزب الوطني الأول.

الأعضاء الحزبيين في الأماكن التي لا توجد فيها منظمات حزبية"^{١٠٦}.

ونرى أنه رغم كون التنظيم الكردي كان في دور التكوين، إلا أنه أعطاه الأولوية في

الترتيب. والسبب نجده في الباب الثالث، المادة-٢٧- من نفس النظام الداخلي:

"فرع الحزب الشيوعي العراقي": بالنظر لما يلابس ظروف الكرد والأرمن من اختلاف

لغاتهم مع لغة الأكثرية العراقية واختلاف البيئة والوضع الجغرافي عند الكرد ولغرض

توسيع الحركة الثورية بين الجماهير الكردية والأرمنية وجرها للنزول إلى ميدان التحرر

الوطني جنباً إلى جنب مع العرب الذين يؤلفون الأكثرية في القطر، يؤلف كل من الكرد

والأرمن (في المستقبل التركمان والأثوريين) فرعاً للحزب الشيوعي العراقي، ولكل من هذه

١٠٦ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. النظام الداخلي لحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق.

الفروع خططه السياسية والتعبوية التي لا تتعارض وخطط الحزب العامة ونظامه الداخلي الخاص الذي يستمد أصوله من هذا النظام مطبقة على ظروف ذلك الفرع، ولكل من هذه الفروع جريدته التي هي لسان حاله^{١٠٧}.

ولم يرد في التقرير السياسي الذي قدمه فهد إلى المؤتمر الأول (الكونفرنس) في عام ١٩٤٤ أي ذكر للقضية الكردية والمشكلات التي كانت تواجه الشعب الكردي، وكانت المعالجات عامة تمس الشعب العراقي بكل قومياته وأديانه ومذاهبه، علماً بأن الوضع في كردستان في فترة الحرب العالمية الثانية لم يكن هادئاً، إذ كانت منطقة بارزان في نضال وتحرك مستمرين. وفي المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في عام ١٩٤٥ تطرق فهد في تقريره السياسي إلى القضية من منطلق التحذير للقوى الكردية من الاعتماد على القوى الإمبريالية في نضالها من أجل حقوقها، وهو ما أشرنا إليه سابقاً. ولكن الكونفرنس والمؤتمر صاغا مسألتين في ما يخص الشعب الكردي دون أن يحصل حولهما نقاش، إحداها تضمنها الميثاق الوطني، والثانية تضمنها النظام الداخلي للحزب. ولم ينشر فهد مقالات كثيرة أو يتعرض كثيراً للمسألة الكردية. إلا أن المقالات التي تطرق فيها للمسألة الكردية، وهي قليلة، كانت تشهد عملية تطور تدريجي وتحسين الصيغ المطروحة بشأنها، رغم أنها لم تصل إلى حد طرح الموقف الماركسي بشأن القوميات والأقليات القومية، أي الحق في تقرير المصير.

جاء في المذكرة التي وجهها فهد باسمه، باعتباره السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٢١-١١-١٩٤٥، ما يلي: إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة، رؤساء الدول الكبرى، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، بواسطة سفرائها ووزرائها المفوضين في بغداد، رؤساء الدول العربية، مصر، سوريا، ولبنان. بواسطة ممثلها في بغداد، احتجاج الحزب ضد الحكومة العراقية وضد حليفها بريطانيا العظمى لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية، حيث منح فهد القضية الكردية اهتماماً خاصاً، إذ كتب يقول:

١٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠.

"موقفنا من الشعب الكردي: إن الحكومة العراقية تصم أذانها من شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الإصلاح. إنها تدع الجوع يجتاح قراهم، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعاً عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون ولا بأمر رفع مستواهم الاقتصادي وغيره، تغمض عينها وتصم أذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الكرد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط والدعاية وتشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصاً بين أفراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في (حملات تأديبية) كما تسميها ضد القبائل الكردية ثم تحولها إلى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الإصلاح الديمقراطي فتنشر الإرهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملاً السجن بالمواطنين الكرد كما هو جار الآن في المناطق الكردية. (الحروف الداكنة من وضع فهد-المؤلفان) إن سلوك الحكومة العراقية وحليفاتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا تنفق وأبسط مبادئ الحق والعدالة ومنافية لحقوق الكرد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وبحرمة قراهم وبيوتهم ولهم كذلك أن يطالبوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي، فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والاكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصالحة الوحدة الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي-عرباً وكرداً- ومخالفة تماماً لتصريحات قادة الأمم المتحدة المحبة للحرية وللمبادئ التي حاربت وضحت من أجلها الشعوب"^{١٠٨}. ويختتم المذكرة بالمطالب التالية:

"(١) إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، والمحاكم العرفية والإدارية، التي تقيد حريات المواطنين.

(٢) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين، أولئك الذين اتهموا بالشيوعية أو الوطنية بمفهومها الصحيح والذين اعتقلوا بحركة بارزان وغيرها.

١٠٨ المصدر السابق نفسه. مذكرة الحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة.

بتاريخ ١٢/١١/١٩٤٥. ص ٣١٤/٣١٥.

(٣) نظام حكم ديمقراطي^{١٠٩}.

يلاحظ المتتبع بأن موقف الحزب بقيادة فهد من المسألة الكردية، بغض النظر عن نوعية المطالب والطلول، قد اتخذ في كل مرة نوعية جديدة متطورة. إذ حلت عبارة الشعب الكردي محل الأقلية الكردية، وعبارتي الوحدة الوطنية والأخوة العربية-الكردية وضعتا إلى جانب الاستقلال الوطني، كما دخل مطلب إطلاق سراح المشاركين في حركة بارزان، ضمن المطالب الرئيسية. ورغم كل ذلك بقيت المطالب لا تخرج عن إطار المساواة المدنية مع باقي المواطنين العراقيين، دون الالتفات إلى مسألة حق الكرد في الحكم اللامركزي أو الذاتي، رغم إقرار المذكرة بأن الكرد يشكلون ربع سكان العراق، ورغم إقرار النظام الداخلي بوجود خصوصية بيئية وجغرافية ولغوية للكرد، والتي تعني في الواقع خصوصية قومية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن طبيعة الحكم في العهد البائد، كانت مزيجاً من الكوسموبوليتية المضطربة والقومية، لكنها كانت أقل شوفينية وتعصباً قومياً ودينياً وطائفيًا من الحكومات التي وصلت إلى دست الحكم منذ انقلاب ٨ شباط/فبراير من عام ١٩٦٣. وكان التمييز موجوداً بين العرب والكرد وبين المسلمين والمسيحيين أو غيرهم، أو بين الطوائف الدينية في الإسلام، إلا أن النظام كان يحاول تحقيق بعض الموازنة لتفادي السقوط في هوة العنصرية والتعصب الديني المقيت. وكان الولاء المطلق للتاج وسياسة الحكم كفيلاً بإيصال البعض من مختلف القوميات والأديان والطوائف إلى المراتب العليا في أجهزة الدولة المختلفة. ولكن يفترض أن لا ينسى الإنسان، وبعد مرور سنوات طويلة على تلك السياسة، بأن الحكم كان قد فتح نافذة ضيقة للكرد وغيرهم في الكلية العسكرية وكلية الشرطة أو في أجهزة الأمن أو في السلك الدبلوماسي، أو حتى في الوظائف العليا في الدولة. إذ كانت نسبتهم محدودة جداً بالقياس إلى نسبتهم إلى إجمالي السكان في العراق. وشمل التمييز الجوانب الدينية والطائفية أيضاً. وكانت خلافاً كبيراً في السياسة العراقية، ولكنها،

١٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٢/٣٢٣.

مع ذلك، كانت أقل قسوة مما مارسته الحكومات اللاحقة، رغم أن الحكم الملكي قدم النموذج السيئ في التعامل مع القوميات الأخرى غير العربية والأديان الأخرى غير الإسلامية والطوائف الأخرى غير السنية، وبالتالي هو الذي بدأ السير في درب التمييز بين الناس. إن مجرد المطالبة بمساواة الكرد والأقليات القومية والدينية بالعرب أمام الدستور وبالواقع العملي لم يكن حلاً ملموساً للحركة الكردية التي كانت قبل عقدين من ذلك التاريخ تطمح في تشكيل دولتها الكردية والتي سبق أن تطرقنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. ويبدو أن هذه الحقيقة كانت واضحة أيضاً لفهد، إذ أنه لم يقل اعتباطاً: (تحبس عنهم -أي عن الكرد- حقوقهم الدستورية) (كما تحبسها طبعاً عن الشعب العربي)". ولعل هذا الموقف كان من بين الأسباب التي جعلت جمهرة من الكرد تنظر إلى الحزب بحذر ولا تجد موقفاً لها في داخل الحزب حتى ذلك التاريخ. كما لعب موقف الحزب من احتكار التسمية بالحزب الماركسي أو الحزب اللينيني أو الشيوعية، تمسكاً بالخط الأممي الراض لكل تبني من قوى أخرى للماركسية والشيوعية معتبراً إياهما حكراً له، دوراً بارزاً في خوض صراعات غير قليلة وحادة مع قوى سياسية كردية شكلت تنظيمات لها باسم الماركسية أو الشيوعية، أدت إلى نتائج سلبية، بما فيها حل تلك التنظيمات واندماجها بأحزاب سياسية أخرى، منها الحزب الديمقراطي الكردي أو الحزب الشيوعي العراقي ذاته. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الجماعات الكردية، بل شملت الجماعات العربية أو المختلطة التي تبنت الماركسية أو الشيوعية كقاعدة فكرية وسياسية لنشاطها في الساحة السياسية العراقية، والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وكان فهد بطبيعة الحال يقود هذا الصراع ويوجهه، باعتبار أن هؤلاء يتجاوزون على الماركسية والشيوعية وعلى الحزب الشيوعي باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للماركسية واللينينية والشيوعية في العراق. ويمكن أن نجد صورة ذلك جلية في "كراس حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" وفي عدد من المقالات الأخرى التي نشرت في صحافة الحزب حينذاك. ونجد هذا الموقف أيضاً في كتابات جميع الأحزاب الشيوعية والعمالية التي انخرطت في عضوية الأمانة الثالثة وتبنت

الماركسية اللينينية. وكانت رؤية قاصرة ذات مضمون احتكاري إقصائي لا يعترف بالآخر وبحقه بتبني ما يراه مناسباً.

وانطلاقاً من فهمه لأبعاد القضية القومية الكردية وامتداداتها في أجزاء كردستان الأخرى والتجارب التاريخية السيئة التي حولت في فترات كثيرة هذه القضية الحساسة إلى لعبة بأيدي الدول العظمى لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، واقتراً بما يحمله ذلك من مخاطر جمة على وحدة الدولة العراقية الناشئة، أبدى فهد اهتمامه الملموس بالمسألة الكردية ونظر إليه وفق خلفية نظرية وتاريخية وضمن عملية بلشفة ووحدة الحزب على المستوى العراقي في إطار الحل اللينيني للمسألة القومية. ولم يكن مصيباً في ذلك.

عالج فهد هذه المسألة المعقدة في مقالتين مفصلتين، الأولى بعنوان: "كيف حل السوفييت المشكلة الوطنية؟" والثانية بعنوان: "الحل الاشتراكي للمسألة الوطنية". وكانت المساهمتان ضمن مقالة أوسع كتبت تحت عنوان: "الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. تحية الحزب الشيوعي العراقي إلى شعوب الاتحاد السوفييتي"^{١١٠}.

بدءاً لا بد من الإشارة إلى أن المقصود بالمشكلة الوطنية عند الحزب وفهد هي المشكلة القومية، ذلك أنه يكتفي فهد بذكر مفهوم (الوطنية) في العناوين فقط. ويقول: "استمرت المشكلة القومية مشكلة معقدة لا تقبل الحل بالرغم من كثرة الوصفات التي قدمها أطباء الاجتماع فمنهم من قال بوجوب إدماج القوميات الصغيرة والقوميات التابعة عموماً بالمتروبول. وعلى هذه السياسة تمشت روسيا القيصرية محرمة على الأقوام المتعددة استعمال لغاتها في المدارس والمؤسسات كافة، وعمدت إلى تنصير بعض أطفال اليهود وغيرهم محاولة بذلك تنسية تلك الشعوب قوميتها وطمس معالم تاريخها وثقافتها القومية، وعلى هذه الطريقة تمشت الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور محاولة تترك العرب والكرد

١١٠ المصدر السابق نفسه. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. ص ٣٣٧٧-

بفتح بضعة مدارس لهم لتدريسهم اللغة التركية الحالية. وحكومة إيران تتمشى على تلك السياسة تجاه الكرد وتجاه الأقليات القومية التي تبقت تحت ظل حكمها، وأتبعته فرنسا هذه السياسة في شمال أفريقيا كما أتبعته إيطاليا في طرابلس وبرقة مضيئة إليها سياسة إغناء سكان البلاد الأصليين وإحلال إيطاليين محلهم، وبالرغم من وسائل الإرهاب الوحشية التي استعملت لتنفيذ هذه السياسة فإنها لم تستطع تحويل العرب أتراكا ولا أفرنسيين ولا طليانا. ولم تحول التتر روسيا ولا الكرد أتراكا وسوف لا تستطيع تحويلهم عربا^{١١١}.

وبعد أن يتطرق فهد إلى سياسة "القوميين" العراقيين الذين يسميهم بخدام هتلر، وكيف أنهم يريدون تطبيق نفس السياسة في العراق وذلك بتصفية العناصر غير العربية والتخلص منها، يعرج إلى الحل "الاشتراكي" فيكتب قائلاً: "أما "الحل الاشتراكي" الذي جاء به أبطال الأمم الثانية لحل المسألة القومية فينحصر في إعطاء القوميات الأوروبية المحكومة حقها في الاستقلال الثقافي واستعمال لغاتها، أما شعوب المستعمرات فيجب أن تبقى مستعمرات، حتى في ظل "نظامهم الاشتراكي العتيد"، وحثهم في ذلك أن الاشتراكية تقوم على الصناعة والصناعة تحتاج إلى الخامات وهذه الخامات موجودة في المستعمرات إذن فلا مفر من بقاء المستعمرات في حوزة الدول الامبريالية التي ستتحول فيما بعد إلى الاشتراكية"^{١١٢}. ولم يكن فهد بحاجة إلى كبير عناء ليبرهن على صحة ما يقوله في هذا الصدد، إذ أن سياسات حكومة العمال في بريطانيا إزاء مستعمراتها، سواء في الهند أم أفريقيا، التي لم تختلف عن سياسية حزب المحافظين، وكذلك سياسات الفرنسية التي مارسها الحزب الاشتراكي الفرنسي إزاء الدول المغاربية، في الجزائر على نحو خاص، وبشكل أخف في كل من تونس والمغرب، على سبيل المثال لا الحصر تؤكد ذلك. إلا أن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، الأمم الثانية، لم تكن دون صراعات في داخلها وكان

١١١ المصدر السابق نفسه. الذكرى السادسة والعشرون لثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة. ص

٣٨٦/٣٨٥.

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٧/٣٨٦.

الجناح اليساري منها قد رفض لتلك الاتجاهات اليمينية ذات الطبيعة الاستعمارية. ولعب الانقسام المتواصل والاستقطاب بين الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية دوره البارز في تعميق وتكريس الاتجاهات اليمينية في الحركة الاشتراكية والاتجاهات اليسارية في الحركة الشيوعية، بحيث أصبح اللقاء بينهما مستحيلاً. وبرز ذلك بشكل صارخ ومضر جداً في الموقف من صعود النازية الفاشية إلى دست الحكم في ألمانيا في عام ١٩٣٣، حيث تعذر تحقيق أي تعاون بين الحزب الشيوعي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، رغم أنهما كانا يمتلكان الأكثرية في الدورة البرلمانية التي سبقت وصول الحزب النازي إلى السلطة في آذار من عام ١٩٣٣.

لقد أصبح الحوار بين الأمميتين أشبه بحوار الطرشان، بعد أن طرح ستالين موضوعته الشهيرة القائلة بأن الفاشية والاشتراكية الديمقراطية تؤمان، وهي مقولة ليست خاطئة وخطرة فحسب، رغم معرفتنا بوجود جناح يميني شوفيني في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية حينذاك، بل وأدت إلى تعميق الفجوة بين أحزاب الحركة العمالية العالمية مما ساعد على استفادة القوى الأخرى منها. إن نقد هذه الحالة يهدف إلى تجنب تكرارها والتعلم من هذا الدرس الثمين الذي كلف العالم الكثير من الضحايا البشرية والخسائر المادية والحضارية الكبيرة. أي يتطلب هذا الأمر منا جميعاً إعادة النظر بالماضي وأحداثه باعتبارها تجربة غنية وقاسية بالنسبة للحركة العمالية العالمية التي لا بد أن تستفيد منها في مستقبل الأيام.

ويبدو مفيداً في هذا الصدد أن نشير إلى مثل واحد مهم يجسد أهمية الحوار الهادئ بين قوى الحركة العمالية وقادتها في الوصول إلى رؤية مشتركة أو متقاربة حول القضايا المطروحة للحوار دون الغوص بالمهاترات غير المفيدة وغير الضرورية التي تجلب الضرر للجميع. في فترة وجود فرديريك إنجلز على قيد الحياة وبعد وفاة كارل ماركس دار حوار هادئ ورضين داخل الأممية الاشتراكية حول المسائل الأساسية لنظرية الثورة. ففي أعقاب صدور كتاب "الثورة الاجتماعية" لكارل كاوتسكي الذي أكد فيه ضرورة التحضير

لاستيلاء الطبقة العاملة على السلطة، اعتبره فيكتور أدلر (خياليا). وأما إنجلز فكتب على أثر وفاة ماركس رسالة إلى كارل كاوتسكي يواسيه فيها بمناسبة الوفاة، جاء فيها: "أنتم الشبيبة، يجب أن تتعلموا، كيف تصبرون وتنتظرون. نحن الشيوخ تعلمنا ذلك أيضاً رغم مرارته لنا. كونوا مثلنا"^{١١٣}.

كان فهد في مقاله السالفة الذكر يتساءل: "كيف نفسر موقف زعماء الدولية الثانية الانتهازي هذا حيال القضية الوطنية؟"^{١١٤}. ويجيب عن السؤال بما يلي: "إن موقفهم هذا كان موقفاً لا ماركسياً ومعاكساً للاشتراكية إذ أنهم لم يروا أية صلة للقضية الوطنية بالثورة البروليتارية وبالديكتاتورية البروليتارية، لم يدركوا عظم الفائدة من ربط كفاح الشعوب الكادحة في المستعمرات والأقطار التابعة بكفاح الطبقة البروليتارية في الأقطار الصناعية الكبرى ضد العدو المشترك، ذلك لأن الديكتاتورية البروليتارية لم تكن مدونة في قوانينهم"^{١١٥}.

وإذا كان فهد محقاً في أن كثرة من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتقدمة أو الدول الاستعمارية قد عجزت عن رؤية العلاقة الجدلية بين نضال الشعوب المستعمرة والتابعة ضد الاستعمار وبين نضال الطبقة العاملة في بلدانها ضد الاستغلال الرأسمالي، فإنه لم يكن مصيباً في موضوع ربط ذلك بديكتاتورية البروليتاريا التي تحولت في الاتحاد السوفييتي إلى ديكتاتورية الحزب أو النخبة الحزبية الحاكمة أو ديكتاتورية القيادة الحزبية والفرد الواحد ضد الشعب بأسره، ضد من قامت الثورة من أجله وجرى الحديث عن ديكتاتورية البروليتاريا لصالحه. إن هذا الجزم القاطع لدى فهد واعتبار عدم ربط القضية الوطنية (القومية) بالثورة البروليتارية وبالتالي بديكتاتورية البروليتارية سياسة لينينية غير ماركسية وموقف انتهازي صرف يعبر عن تبسيط للقضية وفهم مبتسر وضيق

113 Ermers· Max & VICTOR ADLER. Wien - Leipzig 1932. S. 255.

١١٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٨٨.

١١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٨.

للماركسية، إنها موضوعة غير ماركسية بحد ذاتها، ذلك أن ماركس وإنجلز لم يصرحا بمثل هذا الشيء ولم يضعوا أي وصفة جاهزة لنظريتهما. ومن المعروف أنهما كانا يغيران استنتاجاتهما حول مسألة معينة في ضوء الظروف المستجدة، دون أن تكبيلهما قيود الجمود العقائدي، إذ كانا يحاربانه بشدة. ورغم الاستنتاج الذي توصلا إليه والذي يقول إنجلز بشأنه في رسالة إلى جيرسون تريو في كوبنهاغن: "إننا، ماركس وأنا، مقتنعان بأن البروليتاريا لا تستطيع أن تفرض سلطتها السياسية، الباب الوحيد إلى المجتمع الجديد، بدون ثورة جبارة"^{١١٦}. نقول أنهما رغم هذا الاستنتاج الذي استنبطاه من أحداث التاريخ الدامية، ورغم القمع الوحشي لانتفاضات العمال من قبل البرجوازية، فأنهما لم يعمما استنتاجهما هذا بشكل مطلق على كل زمان ومكان، كما يحاول تأكيد ذلك مفكرو البرجوازية خطأ عند تهجمهم على الحركة الشيوعية. ففي عمله الذي أنجزه إنجلز عام ١٨٤٧ "مبادئ الشيوعية" يطرح السؤال التالي: ما إذا كان بالإمكان إزالة الملكية الفردية بالطريقة السلمية؟ ويجب عنه كما يلي: "إنها لأمنية لو تحققت هذه العملية. والشيوعيون هم آخر من يتمرد على ذلك"^{١١٧}. ومع أن ماركس وإنجلز لم يعمما ذلك، إلا أن الممارسة الفكرية والعملية للأحزاب الشيوعية قد ربطت التحولات المنشودة صوب الاشتراكية في بلدانها بالثورة البروليتارية وبيدكتاتورية البروليتاريا، وهي الظاهرة التي تسببت في الكثير من الإشكاليات على مستوى البلدان الاشتراكية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ونسفت الأساس المادي للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وممارستها فعلاً.

إن الثورة في العصر الذي توصل فيه ماركس وإنجلز إلى موضوعة "الرسالة التاريخية" للطبقة العاملة والمعلنة في "البيان الشيوعي" لم تكن بعد بروليتارية، كانت الثورات البرجوازية في أوروبا هي المسألة الآنية. ففي ألمانيا كان الأمراء الإقطاعيون هم الذين يقودون السلطة. ورغم وجود بعض الإصلاحات المحدودة، فإن علاقات الإنتاج الإقطاعية

116 Marx- Engels. Werke. Bd. 27. S. 326.

117 Ebenda. Bd. 4. S.372.

والإقطاع اللامركزي المشتت كانا ما زالا سائدين. وكانت البرجوازية تطمح إلى إجراء التغييرات البرجوازية عن طريق الإصلاحات. وكانت البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالأخيرة أكثر ثورية نتيجة لتطور الرأسمال الصناعي. وأما الفلاحون فإن مصلحتهم كانت تكمن في إزالة العلاقات الإقطاعية، الأمر الذي جعلهم يشكلون موضوعيا إحدى القوى المحركة للثورة. بيد أن القوى الديمقراطية الحاسمة إنما كانت البروليتاريا الفتية التي كانت لا تزال في طريق البلورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي بوضعها الفني هذا لم تكن قادرة على قيادة الجماهير الشعبية. وكان الحديث عن الديمقراطية وحق الانتخاب والكفاح البرلماني في تلك الفترة مجرد هراء، ذلك أن النضال الرئيسي كان موجها ضد العلاقات الإقطاعية.

وبتأثير من ثورة شباط/ فبراير ١٨٤٨ في فرنسا، اندلعت في العديد من الدويلات الألمانية في مارس من نفس السنة انتفاضات شعبية. في برلين ألحق العمال والحرفيون والطلاب بقوات النخبة البروسية في ١٨ مارس ١٨٤٨ هزيمة ساحقة، وذلك بعد معارك مريرة من حرب الشوارع. وهجم الثوار على مقرات حكومات الأمراء الإقطاعيين التي تحولت فيما بعد إلى أولى البرلمانات البرجوازية الألمانية. أما حصون وقلاع الإقطاعيين والأمراء فلم تنج من هجوم الفلاحين الثائرين. بيد أن البرجوازية الألمانية أسرعت - قبل أن تتطور الأمور إلى المجرى الذي لا تشتهي - إلى المساومة مع الأمراء مكتفية بمشاركتها في الحكم. وفي مثل هذه الظروف الجديدة التي كانت البروليتاريا تحتاج فيها إلى تصور واضح ومتكامل حول دورها في الثورة الديمقراطية - البرجوازية، رسم ماركس وإنجلز استراتيج وتكتيك جديدين، بلوراهما في الوثيقة التاريخية "مطالب الحزب الشيوعي في ألمانيا"، طورا فيها برنامجا ديمقراطيا ثابتا لتحقيق النصر التام للثورة. وتوجهت الوثيقة إلى القوى الديمقراطية مطالبة بإيها بإزالة كل أثر للاستبداد الإقطاعي وتحقيق تحول ديمقراطي - برجوازي ضمن جمهورية ألمانية موحدة.

إن التطورات التي حصلت في تاريخ واقتصاد أوروبا، دعت ماركس وإنجلز لإعادة النظر في الكثير من الاستنتاجات التي وردت في البيان الشيوعي، إذ أنه في الفترة من تاريخ صدور

البيان الشيوعي إلى صدور "الرأسمال" ومن الرأسمال إلى المقدمة التي كتبها إنجلز في عام ١٨٩٥ لكتاب "الحرب الأهلية في فرنسا"، تغيرت أشياء كثيرة، فتكهناتهما بالسقوط الحتمي القريب للرأسمالية لم تتحقق. وكانا نادرا ما يتكلمان عن "المسخ البرلماني"، ولكن يكثران الحديث عن الجمعيات الإنتاجية للعمال. كان الاقتصاد السياسي الرأسمالي بفائض قيمته اللامتناهي والاقتصاد السياسي العمالي بشعاره سد حاجة الجميع من قبل الجميع، يقفان بالضد من بعضهما أمام كارثة عالمية كان من المفروض أن تحيق بالأول. رغم كل ذلك يقول ماركس تعليقا على صدور قانون تحديد العمل الإنكليزي بعشر ساعات فقط، ما يلي: "لأول مرة، وفي وضوح النهار ينتصر الاقتصاد السياسي العمالي على الاقتصاد السياسي البرجوازي"^{١١٨}. إن هذا المكسب الذي هو بمثابة قطرة في بحر، كان له أهميته الكبيرة بالنسبة لماركس. وكان ذلك بداية للتفكير الجاد بالنضال البرلماني ضمن جمهورية ديمقراطية. وعندما تأسست الأممية الثانية في العام ١٨٨٩ وتبنت الماركسية، كان أحد أهم مطالبها في الكونفرانس التأسيسي هو جعل عدد ساعات العمل ثمان ساعات وجعل يوم ١ أيار يوم نضال العمل. انطلاقا من كل ذلك، وكما أثبت التاريخ، فإن القضية الوطنية أو القومية ليس من الضرورة أن ترتبط بكليشيه دكتاتورية البروليتاريا أو بالثورة البروليتارية، كي تكون ماركسية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الماركسية ليست مجرد نظرية، بل منهج متكامل يهتدي به حتى أعلى مفكري البرجوازية، طبعاً دون الأخذ بالمحتوى السياسي.

ثم ينتقل فهد إلى مناقشة الحل الاشتراكي للمسألة الوطنية في معرض معالجته للقضية الكردية، مؤكداً مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها. ثم يتعرض إلى الدستور السوفييتي لينتقي منه ست مواد تتعلق بالحل الاشتراكي للمسألة الوطنية. ونحن بدورنا ننتقي المادة -١٧- من تلك المواد الست، التي نصت على أن:

"لكل من الجمهوريات الاتحادية مطلق الحرية في الانفصال عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". ترى، هل كان فهد مقتنعا حقا بمحتوى هذه المادة؟ أم كان مجرد عاطفة أنتشت بها قلوبنا جميعا؟ ألم يكن شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها مجرد وهم؟ إن الحكومة السوفياتية التي جاءت بعد ثورة أكتوبر استلمت روسيا القيصرية الكولونيالية بكل حدودها وحولتها إلى جمهوريات سوفياتية بقرارات فوقية، دون إجراء أي استفتاء أو انتخاب. وإذا نظرنا من الناحية القانونية والموضوعية إلى هذه المسألة أو أي مسألة أخرى مصرية، نجد أن دكتاتورية البروليتاريا، سواء في هذا المضمار أم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل دول الديمقراطيات الشعبية، قد وقفت بالنقيض من شعار "حق الأمم في تقرير مصيرها". إننا إذا وافقنا على مبدأ دكتاتورية البروليتاريا بهذا الشكل، نكون قد وافقنا أيضاً - شئنا ذلك أم أبينا - على دكتاتورية الدين أو دكتاتورية القومية الشوفينية المتسلطة (الفاشية)، وإلا لماذا نسمح لأنفسنا أن نطبق دكتاتورية البروليتاريا على المجتمع ونرفض دكتاتورية الطالبان في أفغانستان أو إيران أو دكتاتورية إسلامية سياسية في العراق؟ إذا كنا نعتقد بأن دكتاتورية البروليتاريا تقتضيها الرسالة التاريخية للطبقة العاملة كشرط لتحقيق الانتقال الحتمي إلى الاشتراكية، ولكن علينا أن نفهم لماذا أكد الملا عمر، قائد الطالبان في أفغانستان حتى بعد سقوط دولته المتخلفة، بأن الرسالة التاريخية للإسلام كانت تقتضي بما كان يقوم به من أعمال إجرامية بحق الشعب الأفغاني وبحق الحضارة الإنسانية ويعمق الخلافات بين أتباع الأديان المختلفة ويهين الديانة البوذية بنسف تماثيل بوذا التاريخية التي صمدت لعوائد الزمن طوال مئات السنين عندما كان في السلطة، وأنه مستعد لممارستها أيضاً لو تسنى له العودة إلى السلطة في العراق.

وبعد أن يذكر المواد المتعلقة بالحل الاشتراكي للمسألة الوطنية، يقول: "لقد سجل الدستور السوفياتي من الوجهة القانونية السيادة الوطنية لكل من الجمهوريات الاتحادية، وحقوقا متساوية فيما بينها وحقوقا متساوية لمواطني جميع الجمهوريات، ولكن هل يا

ترى يستطيع دستور من الدساتير أن يساوي بين القطر الصناعي والقطر الزراعي؟ هل يستطيع أن يساوي بين حضر لينينغراد ورعاة القرغيز؟ وهل يساوي العالم بالجاهل، والطيّار بالحمّار (بتشديد الميم - المؤلفان)؟ إذن كيف ساوى الدستور السوفيتي بين أقوام تختلف في درجة تطورها ويفصل فيما بينها ألف سنة، بينما دساتير أمم عريقة في ديمقراطيتها لم تستطع أن تساوي حتى بين سكان المدينة الواحدة أو الشارع الواحد ولا بين الزوج والزوجة. كيف إذن يريد واضعو الدستور السوفيتي المساواة بين مختلف القوميات؟ لقد قال ستالين عندما قدم إلى مؤتمر سوفيات جميع الاتحاد لائحة الدستور، أن الدستور جاء مسجلاً لأمر قد سبق أن تحققت ولنر الآن كيف تتحقق المساواة المبحوث عنها.

يذكر المؤمنون أن الله عندما غضب على سيدنا آدم وزوجه لبطرهما وطمعهما وانغماسهما في أكل اللحوم طردهما من الجنة، وعندما صارا خارجا قال سبحانه تعالى لأدم "بعرق جبينك تأكل خبزك" وهكذا فعلت البروليتاريا الروسية عندما رأت ملاكي الأراضي والرأسماليين الروس قد أعماهم البطر والطمع وانغمسوا في الدماء المحرمة، دماء الفلاحين والعمال، طردتهم من الجنة وأمرتهم بأن "يأكلوا خبزهم بعرق جبينهم" وهكذا تحقق ما جاء بالبيان الشيوعي "أن بزوال استثمار إنسان لآخر يزول استثمار أمة لأخرى، يزول استثمار الغرب للشرق"^{١١٩}. وبعد أن يتطرق إلى كيفية كهربة البلاد وبدء التصنيع حتى في أكثر المناطق تخلفا، يعيد إلى الأذهان ما قاله لينين بهذا الخصوص، فيقول: "إن المعضلة الوطنية قد حلت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، حلاً نهائياً وبرزت للوجود من تلك الأمم والأقوام المداسة المحرومة، جمهوريات وطنية زاهرة، وطنية بشكلها واشتراكية بمضمونها..."^{١٢٠}.

١١٩ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٩٠/٣٩١.

١٢٠ المصدر السابق نفسه.

هنا يخطر بالبال تعليق أوتو باور، الاشتراكي - الديمقراطي النمساوي على كلام لينين القائل بأن الاشتراكية قد حلت مسألة القوميات إلى الأبد وبصورة جذرية، إذ أكد الأول بأن الاشتراكية لا تحل المسألة القومية، بل تمهد السبل لتطورها وخلق وعيها.

إننا في معرض دراستنا هذه لا نريد أن نتطرق بالتفصيل إلى ما يكمن وراء هذا الوصف الرومانسي الحالم من الكوارث والمآسي والخسائر البشرية والمادية التي سببها ستالين خلال رسمه لخريطة القوميات التي لم تشمل الأراضي السوفييتية حسب، بل امتدت إلى وسط أوروبا حيث التقسيم الألماني. كما ولا نريد أن ندخل في مسائل بناء الاشتراكية والقفز فوق المراحل في بلد يمتد فارق التخلف فيه إلى أكثر من ألف عام، إذ أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق قرغيزيا والشيشان ومنغوليا معروفة للجميع. ولكننا طالما كنا وما زلنا في معرض الموقف من القضية الكردية من وجهة نظر قيادة فهد، فلا بد أن نرجع إلى جذور المسألة التي تعيدنا إلى الكومنترن، الذي بلا شك هو الذي رسم الخطوط الأولية للقضية القومية الكردية.

رغم أن تقارير وتعليقات مراسلي "إنبريكور" و "أومشاو" لا تعتبر من الوثائق الرسمية للكومنترن، إلا أن هيئاتها قد اعتمدت عليها لرسم سياساتها ومقرراتها في مؤتمراتها. إننا إذا نظرنا بدقة وموضوعية لما نشره هؤلاء المراسلين، نجد أنهم قد أخطأوا في تقديراتهم بالنسبة إلى المواضيع التالية التي اعتبروها حقائق ثابتة:

١- التحضيرات العسكرية للإمبريالية الإنكليزية تهدف إلى تحويل أرض العراق إلى قاعدة عسكرية بغية الهجوم على الاتحاد السوفييتي.

٢- قضية حركة التحرر الوطني الكردية.

٣- مسائل التركيب الاجتماعي وعلاقات القوى وواجبات الشيوعيين في العراق.

فبالنسبة إلى النقطة الأولى، لم تكن التقديرات خاطئة فحسب، بل ثمة جهل واضح للأوضاع الواقعية في العراق آنذاك. فالسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (حيدر)، قال في معرض حديثه حول الوضع في الشرق الأوسط أمام المؤتمر

السادس للأمم المتحدة^{١٢١} بأن الإمبريالية الإنكليزية في العراق وبعض المناطق الأخرى، إنما تتواجد هناك لغرض الهجوم على الاتحاد السوفييتي، وإلا فأن هذه المناطق فقيرة من حيث الثروات الباطنية، في حين كان القناصل الإنكليز يعرفون تماماً وفي وقت مبكر ما في باطن الأرض العراقية من ثروات أولية، أو ذهب أسود.

وأما بعض مراسلي الأمم المتحدة الآخرين فكانوا يعتبرون معاهدة ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٣٠ وسيلة للتحضيرات الحربية ضد الاتحاد السوفييتي. وهنا لا حاجة بنا أن نعيد إلى الأذهان ما سبق أن قلناه في مكان آخر من هذا الكتاب، عن معرفة الإنكليز بوجود كميات هائلة من احتياطي النفط في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر^{١٢٢}. والحقيقة كان هدف الإنكليز من المعاهدة المذكورة كما يلي:

١- إعطاء الشرعية القانونية للمصالح الإمبريالية البريطانية في العراق لمدة ربع قرن وذلك مقابل إدخال العراق في عصبة الأمم (المعاهدة نفذت في ١٠/٣/١٩٣٢)، أي مع دخول العراق فعلاً عضواً في العصبة.

٢- تأمين طريق المواصلات بين الهند وأوروبا.

٣- إبقاء علاقات القوى على حالها وإسناد حكم الطبقتين: الإقطاعية الكومبرادور التجاري، ودعم الإدارة والنخبة الحاكمة العراقية المرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية. وأما الجوهر الحقيقي غير المكتوب على الورق فهو الحفاظ على المناطق الغنية بالنفط، والحيلولة دون وصول الاتحاد السوفييتي إلى مناطق المياه الدافئة.

ولم تقتصر أخطاء تقديرات صحافة الأمم المتحدة تجاه التواجد الاستعماري في الشرق الأوسط حسب، بل تجاوزت ذلك إلى التحليلات الخاطئة والمبتسرة تجاه حركة التحرر الوطني الكردية، الأمر الذي يؤكد بأن المصالح الدبلوماسية السوفيتية كانت تتجاوز وتتعامل ضد المبادئ والمقاييس الإيديولوجية المعلنة. فالحركات والانتفاضات الكردية في

121 Protokoll des VI. Weltkongresses der KI.7.Juli- 1.Sep. 1928. Bd. 1. 1972. S.739.

122 Stephen Hemsley· Longrigg. Oil in the Middle East. London 968. P. 12-15 & 41-47.

تركيا والعراق وإيران اعتبرت كما لو أنها حركات رجعية أو أعمال من صنع الإنكليز، وذلك بهدف تشكيل دولة كردية صنيعة بين كل من تركيا وإيران والعراق. "دولة تكون تحت السيطرة البريطانية المباشرة وتكون قاعدة عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي"^{١٢٣}. وهذا المنطق نجده اليوم أيضاً يتردد في كتابات الكثير من القوميين الشوفينيين وبعض قوى الإسلام السياسي الذين يرفضون الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وبحقه في اختيار الفيدرالية ضمن الجمهورية العراقية.

إن أي مراسل من مراسلي الأمم لم ينطلق من وجهة النظر الماركسية القائلة يحق الأمم في تقرير مصيرها في معالجته للقضية الكردية آنذاك. وكانت الأمم تعرف جيداً بأن حدود الدول العربية قد رسمت بالقلم والمسطرة من قبل سايكس، وزير الخارجية البريطانية وبيكو وزير الخارجية الفرنسية، وذلك ضمن المعاهدة البريطانية-الفرنسية السرية التي أبرمت في ١٦ مايس ١٩١٦ وسميت بـ "معاهدة سايكس-بيكو"، حيث تم تقسيم كردستان بين أربع دول. ولذلك فإن الحديث عن دولة كردية صنيعة في تلك الفترة كان مجرد هراء، ناهيك عن أن الأمم كانت تعطي بذلك الانطباع كما لو أن الدول المجاورة كانت مستقلة استقلالاً تاماً. ولا شك في أن مراسلي الأمم قد تأثروا بالدعاية التركية المبالغ فيها تجاه قضيتين:

١- صداقة كمال أتاتورك المزعومة للاتحاد السوفييتي وتأيينه الشكلي للبالاشفة.

٢- تصوير الأتراك للحركات الكردية، كما لو أنها رجعية-إقطاعية ودينية-سلفية، وليست حركة قومية تحررية ديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخ الهولندي مارتين فان بروينيسن قد سلط الأضواء على

هذه المسألة بصورة تفصيلية مدعومة بوثائق تركية.^{١٢٤}

123 M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f.& "Der Irak als britische Kriegsbasis gegen die Sowjetunion". Ebenda. 22/ 7/ 1930. S.1438.

124 Bruinessen· M. M. van: Agha· Scheich & Staat· Berlin 1989.

وإذا كان فهد قد تأثر بمواقف الأممية الثالثة حول القضية الكردية وما ورد بشأنها من خشيته في استثمار هذه القضية من جانب القوى الاستعمارية لصالحها ولم يعد يرفع شعار الاستقلال الكامل للكرد الذي رفع في عام ١٩٣٥، إلا أنه بلور شعاراً جديداً طرحه في أعقاب المؤتمر الوطني الأول للحزب والذي ورد في جريدة القاعدة والقائل بحقه في البقاء الاختياري أو الانفصال وفق المبدأ الماركسي من حق الأمم في تقرير مصيرها. وفي أعقاب الكونغرس الحزبي الثاني طور الحزب الشيوعي موقفه من المسألة الكردية، إذ ورد في الوثيقة التي أصدرها الحزب في عام ١٩٦١، التي كتبها جمال الحيدري، حول المسألة الكردية وموقف الشيوعيين منها، مستنداً في ذلك إلى ما ورد في العدد الأول/١٩٤٥ من الجريدة المركزية التي كان الحزب يصدرها حينذاك "القاعدة"، ما يلي:

"منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أعار الحزب اهتماماً خاصاً بالقضية الكردية موضحاً للشعب الكردي في العراق طريق النضال المشترك في سبيل التحرر من الاستعمار، وإقامة حكم ديمقراطي وطني^{١٢٥}. "حيث بهذا يضمن للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة المنظمات (المؤسسات-المكاتب) الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من بيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال متى ما تم للعراق تحرره من ربة الاستعمار أو عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة"^{١٢٦}.

وينبغي لنا في هذا الصدد أن نذكر بما يلي: كان المشرف على إصدار جريدة الحزب في أوائل تأسيسه عاصم فليح، أول سكرتير منتخب في الحزب الشيوعي العراقي، كما أن فهداً كان ضمن القيادة التي تشكلت عند تأسيس الحزب. وبالتالي، يفترض أن نقول بأن فهداً كان منذ البداية مع شعار "الاستقلال الكامل للكرد" رغم أنه لم يستخدمه فيما بعد، إذ أنه

١٢٥ الحيدري، جمال. الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، "المسألة الكردية". من وثائق الحزب الشيوعي العراقي ١٣. بغداد. ١٩٦١. ص ٥.

١٢٦ جريدة "القاعدة". العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥.

كان المشرف المباشر على الجريدة في عام ١٩٤٥ عندما صدر العدد الأول من السنة الرابعة التي حملت النص الذي يقر للشعب الكردي حقه في البقاء الاختياري أو الانفصال عن العراق بعد حصول العراق على الاستقلال من ربة الاستعمار. ويبدو أن عدم ذكر هذا الشعار في برنامج الحزب قد ارتبط بالمهام المباشرة التي تبلورت في فترة الحرب العالمية الثانية وليس تنكراً من جانب فهد للشعار ذاته. إذ كان فهد، ومعه بقية قيادة الحزب حينذاك، يدرك الطريقة والأهداف التي تم بموجبها رسم الحدود في المنطقة، بما فيها حدود العراق وحدود الدول العربية والدولة التركية.. الخ. كتب جمال الحيدري حول موقف الحزب الشيوعي من المسألة الكردية يقول:

"ويمكن تلخيص موقف الحزب بما يلي:

١. أن العراق بحدوده الجغرافية الحالية التي رسمها الاستعمار، يضم جزءاً من كردستان، وتبعاً لذلك فإن العراق يضم قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكردية.
٢. أن الشعب الكردي في العراق، هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان الممزقة الآن بين دول تركيا وإيران والعراق.
٣. أن الاستعمار هو الذي مزق كردستان، وهو الذي حال -فيما بعد الحرب العالمية الأولى- دون نشوء دولة قومية في كردستان.
٤. ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم، سواء فيما يخص العراق أو في تركيا وإيران.
٥. على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان، تقع مسؤولية كبرى إزاء قوميتها ووطنها، هي مسؤولية العمل الدائب والصحيح لخدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية وبعث تاريخها وأمجادها وتراثها القومي.
٦. ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق وخارجه بروح الأممية، بروح الأخوة مع الشعب الكردي والدفاع عن حقوقه المشروعة، وحمل البرجوازية الوطنية العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه.

٧. ليس ثمة طريق في الظرف الراهن سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق، ضد الاستعمار وأحلافه في سبيل التحرر الوطني الناجز لجماهير الشعب العراقي، وهذا يستدعي تثقيف الجماهير الكردية بروح الأخوة الأممية إزاء الشعب العربي في العراق وسائر البلدان العربية.

العمل من أجل ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري (مبني على الكفاح المشترك والأخوة)! كفاح أخوي يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للأمة الكردية بأسرها.

إن الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والكرديين لأمانيهما القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار.

إن الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي هو تدبير موقوت بظروفه .. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملاً هاماً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها^{١٢٧}.

١٢٧ كتبت هذه الدراسة من قبل جمال الحيدري في عام ١٩٥٦، أي أثناء إرسال الحكومة العراقية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قواتها إلى كردستان حيث رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار السلم لكردستان وضد الحرب. واستند في كتابته إلى موقف الحزب من المسألة الكردية الذي تحدد في وثائقه الرسمية، ومنها جريدة الحزب المشار إليها سابقاً وفي ضوء قرارات الكونغرس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول عام ١٩٥٦.

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي

حاول لينين في كتاباته حول النظرية الماركسية أن يؤكد بأن ما أطلق عليه بالنظرية الماركسية ليست من نتاج ماركس وإنجلز وحدهما أو المرحلة التي مرَّ بها، بل هي نتاج المعرفة البشرية التي تراكمت حتى ذلك الحين في العالم، ولكن بشكل خاص في أوروبا المتقدمة، وأن فهم الماركسية واستيعاب القوانين التي اكتشفتها والنهج الذي طرحته للتحليل والاستنتاج يفترض العودة إلى الأصول إلى استندت إليها وطورتها وأغنتها ووضعت بعضها على قدميها بعد أن كانت تقف على رأسها، كما فعل ماركس مع فلسفة هيكل المثالية ونهجه الديالكتيكي. فكارل ماركس، وبالتعاون الوثيق مع إنجلز عبر نقاشات كثيرة وممتعة مع عدد كبير من معاصريه، استند في بناء وتطوير المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي من جهة، وفي وضع أسس نظريته العلمية والمشاركة الرئيسية في اكتشاف القوانين الاقتصادية الموضوعية وقوانين التطور الاجتماعي من جهة أخرى، على المصادر أو التيارات الثلاثة لتطور الفكر والمعارف العلمية في أوروبا حتى ذلك الحين، على الاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي، والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاشتراكية الفرنسية المستندة إلى الحركة الثورية والعمالية الفرنسية^{١٢٨}. كما استفاد من بقية ما توصل إليه عصره من علوم، ومنها أبحاث التنقيب (الأرخولوجية) والعلوم الصرفة. وكان لا بد لكل ماركسي يريد أن يستوعب المنهج المادي الديالكتيكي والتاريخي وسبل استخدامه في التحليل العلمي وفي فهم النظرية الماركسية والقوانين الموضوعية التي اكتشفتها، أن يطلع ويدرس تلك المصادر الأساسية. وكان هذا ديدن الناشطين في الحقول النظرية والعاملين في الأحزاب السياسية العمالية حينذاك، إذ بدون تلك الخلفية النظرية التاريخية والمعارف الضرورية كان يصعب على هؤلاء العلماء والساسة أن يشاركوا في الحوارات القيمة التي

١٢٨ لينين. المختارات في ١٠ مجلدات. المجلد ٥. كارل ماركس. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٦. ص ٢٢٢.

كانت تدور في زمانهم وفي إقناع مؤيديهم أو في قيادة أحزابهم أو حتى في المشاركة الفعالة في التأثير على مجرى النضال الثوري لشعوبهم. إلا أن هذه الوجة في النشاط الفكري والسياسي والتثقيفي العام قد فقدت الكثير من زخمها تدريجاً في الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر الاشتراكية، وبشكل خاص بعد وصول ستالين إلى قيادة الحزب والدولة وتسلم زمام السلطة كاملة غير منقوصة وقيادته المباشرة وبيد واحدة للسلطات الثلاث، إضافة إلى هيمنته الفعلية على السلطة الرابعة، الإعلام، ومنها الصحافة والنشر. وكانت هذه الإشكالية قد تفاقمت حين جرى اختصار التثقيف واقتصاره على كتابات ماركس، إنجلز، لينين وستالين بالنسبة لشيوعيي العالم بأسره. وبرزت هذه الظاهرة بشكل أشد في الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة أو المستقلة حديثاً، بسبب تدني المستوى الثقافي والوعي السياسي والاجتماعي فيها بشكل عام. ورغم القيام بطبع ونشر كتب هؤلاء الأربعة في الدول الأوروبية، إلا أن المعروف منها للناس والمتداول منها بالنسبة إلى كارل ماركس وإنجلز كان محدوداً، في حين امتلأت المكتبات الأوروبية التقدمية بكتابات لينين وستالين والبعض من كتب ماركس وإنجلز، إضافة إلى كتابات بعض القادة الشيوعيين في تلك الفترة. كان فهد من أبناء الجيل الذي فتح عينيه في العمل السياسي على فترة ستالين في قيادة الحزب والدولة السوفييتية والحركة الشيوعية العالمية. وكانت كتابات ستالين، على نحو خاص، ومجموعة من كتابات لينين، هي المعروفة على نطاق واسع، وبشكل خاص في المدرسة الحزبية في موسكو. ولا شك في أن الأمر كان أكثر صعوبة في بلدان مثل العراق حيث لا تتوفر أصلاً مثل تلك الكتب في الأسواق المحلية، وإذا ما توفر بعضها، فأنها كانت قليلة جداً ومحدودة، إضافة إلى أن أثمانها كانت عالية بالنسبة إلى مدخولات عامة الناس، أو أنها كانت في الغالب الأعم بلغة أجنبية يصعب على الناس الاستفادة منها. وكان المترجم منها إلى العربية ضئيل إلى حد بعيد.

ويبدو أن فهداً كان من بين من حاول، وهم قلة، الاستعانة بما هو متوفر في العراق لتطوير معارفه بالنظرية الماركسية، رغم كثرة الصعوبات التي كانت تعترض ذلك. وكانت

بعض النوافذ مفتوحة جزئياً لدخول رياح الفكر المعاصر إلى العراق، سواء من خلال مكتبة مكنزي في بغداد أم الكتب المصرية القادمة، أم من خلال القادمين لزيارة العراق، أم من خلال الكتب والمجلات التي كانت ترسل من إنجلترا مباشرة وعبر القوى الماركسية فيها، ومنها الحزب الشيوعي البريطاني والنقابات البريطانية. ووفق ما أشار إليه حسن عباس الكرياسي، فإن فهذا استطاع مثلاً اقتناء كتاب " رأس المال " من مكتبة مكنزي في بغداد. وعلى هذه المصادر القليلة في الماركسية، ومنها البيان الشيوعي، كان على فهد أن يكون نفسه فكرياً وسياسياً ويتبنى من خلالها الفكر الشيوعي، ثم حاول استكمال تكوينه النظري حينذاك بالدراسة الحزبية في موسكو، التي وفرت له لأول مرة إمكانية الإطلاع الأفضل والأوسع على بعض المصادر الأساسية الكلاسيكية للماركسية، وكذلك اللينينية، ولكنها وفرت له في الوقت نفسه وبشكل خاص كتابات ستالين في الموضوعات التي اعتمدها الأممية الثالثة في التثقيف حينذاك. وكانت جملة من الكتب والدراسات والمصادر الكلاسيكية في الاقتصاد والفلسفة قد وضعت تحت تصرف الدارسين في موسكو بما يساعدهم على تطوير ثقافتهم ووعيهم السياسي. كما كان في مقدور الدارسين، إذا ما توفرت لديهم الإرادة الذاتية والرغبة الفعلية، أن يوسعوا ويعمقوا من معارفهم النظرية وخبراتهم العملية، إذ لم تكن هناك قيوداً على هذا الطريق، سوى مدى توفرها باللغة المناسبة للدارسين. وكانت هذه الدراسة، وخاصة الذاتية منها، عوناً لفهد في نضاله الفكري والسياسي وجهوده التنظيمية اللاحقة لبناء الحزب الماركسي - اللينيني في العراق ورسم استراتيجيته وتكتيك الحزب وتكريس وجوده ومساهمته المميزة في الحياة السياسية العراقية على امتداد الفترة موضوع البحث.

- كانت المدرسة الحزبية في موسكو تعتمد في تدريس القضايا الاقتصادية وتكوين الفكر الاقتصادي العام للدارسين على المواد التالية:
- مادة مبادئ الاقتصاد السياسي التي وضعت في ضوء النظرة الماركسية للمادة والعلاقة العضوية بين الاقتصاد والسياسة ووحدهما. وكانت تتضمن جملة من المسائل

الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي للرأسمالية مستلة من كتاب رأس المال لكارل ماركس أو معبرة عنه بلغة الكتاب الروس. وكان التركيز في هذه المادة يجري على قضايا السلعة والنقود والقيمة وفائض القيمة والأجور والنقود والتراكم وعملية إعادة الإنتاج البسيطة والموسعة ومراحل عملية إعادة الإنتاج، ومراحل تطور أنماط الإنتاج والعلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والقوانين الاقتصادية الموضوعية الخاصة والعامة الفاعلة في مختلف تلك المراحل، والدورة الاقتصادية والأزمة العامة للرأسمالية والمراحل التي قطعتها... الخ.

• مواد من كتاب الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية وتطور الرأسمالية في روسيا، وهما مؤلفان أساسيان من مؤلفات لينين المهمة والتي اعتبرت تطويراً للفكر الماركسي في مجال التطبيق، إضافة إلى مراحل تطور الرأسمالية وصولاً بها إلى مرحلة الرأسمالية المالية، ورأسمالية الدولة الاحتكارية، الإمبريالية.

• المصادر الثلاثة للماركسية، تلك المقالة التي كتبها لينين عن ماركس ونظريته، وكذلك كتابه حول المادية والنقد التجريبي، وكراسي أسس اللينينية والمادية الديالكتيكية والتاريخية لستالين.

تجربة البناء الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي، وخاصة قضايا الملكية العامة والتأميم والموقف من الملكية الخاصة والتصنيع وحل المسألة الزراعية على أساس التعاونيات والمزارع الحكومية (الكولخوزات والسوفخوزات) وقضايا البنوك والتجارة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. قوانين مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وسبل هذا الانتقال. وكانت هذه المواد وغيرها تحاول التعريف بتجربة الحركة العمالية العالمية في نضالها ضد سطوة واستغلال رأس المال بالارتباط مع تطور الأمميات الثلاث.

واقع ونتائج الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاستعماري لشعوب هذه البلدان واستثمار مواردها الأولية والهيمنة على أسواقها وتحقيق أقصى الأرباح فيها على حساب تطورها،

إضافة إلى بلورة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسبل النضال للخلاص من تلك الأوضاع.

وكانت المادة الأخيرة تحظى بعناية المدرسة الحزبية، إذ كانت تستدعي بعض القياديين من أحزاب شيوعية أخرى تعمل في إطار الأممية الثالثة أو كانوا ضيوفاً على الاتحاد السوفييتي لكي يحاضروا عن أوضاع بلدانهم في المدرسة الحزبية ثم كانت تدار مناقشات حولها. كما كانت تجري نقاشات حيوية بين الدارسين والأساتذة وفي ما بين الدارسين أنفسهم، وهم في الغالب كوادري قيادية من أحزاب شيوعية قائمة أو في طريق التكوين، حول أوضاع بلدانهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرة. وكانت ذات أهمية كبيرة للدارسين تلك الرؤية اللينينية حول العلاقة العضوية بين أشكال الكفاح التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية والتي وجدت تعبيرها بوضوح في مقالة فهد "مستلزمات كفاحنا الوطني"، إذ كانت تدور حولها نقاشات تهدف إلى الوصول إلى ملموسية الرؤية بهذا الصدد، خاصة وأنها كانت ترتبط بشكل مباشر بوضع استراتيج وتكتيك هذا الحزب الشيوعي أو ذاك، أو بتعبير آخر صياغة مهماته الآنية وذات المدى البعيد وربطها بالأساليب التي يراد ممارستها في ضوء الظروف الملموسة لهذا البلد أو ذاك. ولا شك في أن سميتي الدأب والمثابرة اللتين تميز بهما فهد ساعدتاه على استيعاب مناسب وجيد للمواد التي درسها وبالتالي سمحت له بالاستفادة منها في التحليل العلمي والموضوعي لأوضاع العراق الاقتصادية الملموسة. وعندما نشير إلى ذلك لا يعني هذا بأن تلك المقالات والأفكار التي عرضها فهد لم تكن تتضمن بعض التصورات أو القوالب الجامدة المنقولة عن تجربة الاتحاد السوفييتي أو المأخوذة نصاً من كتابات ماركس ولينين لتطبيقها على العراق أو لنقد السلطة التي لا تقوم بذلك، كما سنأتي على ذكره في حينه. وهو خطأ لم يقع فيه فهد وحده، بل ارتكبه الغالبية العظمى من قادة الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان، وبشكل خاص من البلدان المستعمرة والتابعة، أو حتى بعد ذلك بسنوات طويلة ومن متخصصين بالشؤون الاقتصادية.

إذا استند فهد في تحليلاته الاقتصادية في العقد الخامس من القرن العشرين على المنهج والفكر الماركسي أو النظرية الماركسية وعلى الواقع المعاش في العراق، ولكنه كان قد تأثر بشكل خاص بكتابات لينين وستالين وبالتجربة السوفيتية، وهي أمور اعتيادية بالنسبة لمن كان متحمساً للشيوعية وملتزماً بها حينذاك. وبما أن الخطاب الاقتصادي الذي مارسه الشيوعي البلشفي العراقي فهد بشكل عام كان خطاباً داخلياً ويمس قضايا وطنية محلية، فإنه قد تميز بالواقعية والموضوعية والملموسية، إضافة إلى الوضوح والتماسك والبساطة في العرض وسلاسة اللغة المستخدمة في كتابة المقالات السياسية والاقتصادية بهدف تقريبها من أذهان عامة الناس. ومع علمنا بأن فهد حتى بعد عودته إلى العراق احتاج إلى فترة أخرى لبلورة أفكاره وتصورات الاقتصادية تدريجاً، إذ لم تكن كلها تتميز قبل ذلك بالوضوح الذي تجلت في التقرير الذي قدمه إلى الكونغرس الحزبي الأول ومن ثم إلى المؤتمر الوطني الأول في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥. ومن المفضل هنا أن نتناول بعضاً من تلك الأفكار، كما وردت في مقال "البطالة، أسبابها وعلاجها" وفي "مستلزمات كفاحنا الوطني" وفي عدد آخر من مقالاته التي نشرت في صحافة الحزب أو في الصحف التقدمية الأخرى حينذاك.

ابتداءً نشارك الآخرين قولهم بأن فهد لم يكن كاتباً نظرياً أو باحثاً علمياً ضليعاً بشؤون الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، ولكنه كان واعياً لها ومستفيداً منها في الممارسة النضالية وفي الدعاية للفكر الماركسي-اللينيني، كما كان واعياً في فهمه لواقع العراق حينذاك ومدركاً لدوره في الحزب الشيوعي العراق وفي الحركة الوطنية العراقية وواقعاً من نفسه. ولا شك في أن مجموعة من العوامل المهمة التي أشرنا إليها لعبت دوراً مهماً في هذا الصدد. ويهمننا في هذا الفصل أن نتناول الدور الذي لعبه فهد في صياغة مجموعة الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي كان يدعو إليها أثناء قيادته للحزب الشيوعي العراقي، وهي ذات العوامل المهمة ساهمت في تكوين وبلورة وعيه الاقتصادي المبكر، ومن ثم دوره الأساسي والفعال في صياغة الميثاق الوطني، وواضع الموضوعات الاقتصادية. فنشاط فهد المبكر في الحياة السياسية والاجتماعية في البصرة وعمله في

الميناء وإطلاعه المباشر على حياة العمال ودور الشركات البريطانية وسلطات الاحتلال البريطانية في الهيمنة على الميناء وعمليات الاستيراد والتصدير واستغلال العمال وتدني أوضاعهم المعيشية وظروف سكنهم وحياتهم اليومية من جهة، ثم انتقاله إلى الناصرية وعمله هناك وإطلاعه على حياة فقراء الفلاحين والمعدمين في الريف، أو أولئك الهاربين من تعسف الشيوخ الإقطاعيين من آل السعدون و آل ربيعة ومن غيرهما من العوائل الإقطاعية في المدن والأرياف المجاورة في الكوت والبصرة والديوانية والعمارة والسماوة والحلة وكربلاء وفي المناطق الأخرى من العراق والهائمين على وجوههم في المدن وهم يفتشون عن فرص للعمل والحصول على لقمة خبز لهم ولعوائلهم النازحة من الريف، رغم التخلف الكبير الذي كانت عليه تلك المدن والبؤس الشديد الذي كانت تعاني منه ونقص الخدمات وتردي أحوال الناس وغياب الصناعة عنها وتدهور الإنتاج الزراعي في أطرافها وتفاقم البطالة بين سكانها من جهة ثانية، إضافة إلى عمله في صفوف الحزب الوطني الذي كان يقوده محمد جعفر أبو التمن وما كانت تنشره صحافة القوى الوطنية من معلومات عن الواقع الاقتصادي، وكذلك تجواله في أنحاء العراق ودأبه على دراسة واقع حياة الناس واقترابه الشديد من حياة الكادحين في المدن والأرياف واحتكاكه بحركة السوق اليومية في بغداد أيضاً، وإطلاعه على نشاط شركات النفط الوطنية والاتفاقيات التي عقدتها مع الحكومة العراقية بشروطها المجحفة وغير المتكافئة التي تلحق أضراراً فادحة بالطرف العراقي، كانت كلها معلومات أساسية ساهمت في التكوين الأولي للوعي الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لفهد كما دلته على المهمات المباشرة التي تواجه الشعب والوطن. وكان فهد يطلع بين حين وآخر على كتابات الشيوعيين البريطانيين من قادة الحزب وكوادره الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بالواقع الاقتصادي في الهند وأساليب الاستعمار في نهب ثروات هذا البلد الكبير وإفقار شعوبه، إضافة إلى كتاباتهم عن بقية القارة الآسيوية والأفريقية. ورغم الجهود الخاصة التي بذلها فهد لتنمية ثقافته الاقتصادية الماركسية، فأنها، وبسبب الواقع الفكري والثقافي العراقي في تلك الفترة وصعوبة الحصول على الأدبيات الكلاسيكية في مجال

الاقتصاد، سواء كانت حول الفكر الاقتصادي البرجوازي الكلاسيكي أم الفكر الاقتصادي الماركسي، لم تكن كافية لوحدها على فهم أو استيعاب الجوانب المختلفة من الاقتصاد السياسي أو المشاركة الفعلية في التحليل الاقتصادي، إذ كان بحاجة ماسة للإطلاع على تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والفلسفي عند الاقتصاديين البريطانيين والألمان والفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين. ولذلك يلاحظ المتتبع بأن كتابات فهد الأولى كانت عمومية وتركزت على تقديم صورة أو تقارير (ريپورتاجات) واقعية عن الوضع تشرح حياة الفلاحين والناس في الناصرية وفي غيرها من مناطق العراق التي كان يزورها ويكتب عنها مستهدفاً من وراء ذلك تنوير المواطنين بمسألتين مهمتين، وهما:

تعريف العراقيين بالحالة البائسة والظالمة التي يعيشون تحت وطأتها والعوامل الكامنة وراء ذلك.

سبل الخلاص من هذا الواقع البائس من خلال الانخراط بالعمل السياسي والحزبي والمهني أو النقابي.

● بدأ فهد محاولاته بتشخيص واقعي لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة في البلاد في ظل علاقات الهيمنة البريطانية حتى بعد رفع الانتداب البريطاني عنه ودخوله عضواً في عصبة الأمم وإبقاء ولاية الموصل ضمن السيادة العراقية التي كان عليها خلاف شديد ومساومات كبيرة. فوضع يده بشكل دقيق على العلاقة الجدلية أو السببية التي تنشأ بين استمرار وجود الهيمنة الاستعمارية، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، ما دامت الهيمنة قائمة، وبين تكريس علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف القائمة على الاستحواذ الفعلي من قبل شيوخ العشائر والمنتفذين في أجهزة الدولة على مساحات واسعة من الأراضي الأميرية التابعة للدولة من جهة، وعلاقات التداول الرأسمالية التابعة التي سيطرت عليها الشركات التجارية البريطانية على نحو خاص من جهة أخرى. وبتعبير أكثر وضوحاً: نشوء علاقة عضوية قائمة على أساس المصالح بين البرجوازية الأجنبية ممثلة بالرأسمال المالي الأجنبي، إذ كانت أبواب البلاد مشرعة على

مصراعيها أمامه، من جهة، وبين فئة الشيوخ الإقطاعيين وكبار الملاكين ممثلة بعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، من جهة أخرى، وبين فئة الكومبرادور التجاري المحلي، ممثلة بعلاقات التبادل السلعي-النقدي التابعة للسوق الرأسمالي الدولي، من جهة ثالثة. ووجد فهد في النخبة البيروقراطية الحاكمة الجديدة التي نشأت وترعرعت بمساعدته وتحت تأثيره ومراقبته، المعبر الطبيعي عن مصالح الهيمنة الأجنبية والفئات المالكة لوسائل الإنتاج الساعية إلى تحقيق أهداف التحالف الاجتماعي والسياسي الحاكم. ولكن هذا لا يعني أن الفئة البيروقراطية الحاكمة لم تكن لها تناقضاتها مع الهيمنة الأجنبية من جهة، ومع الفئات الحليفة، أي الإقطاعيين والكومبرادور المحلي من جهة أخرى، إلا أنها كانت في المحصلة النهائية تستجيب لإرادة الأجنبي والقوى المتحالفة معه وبالضد من مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني. وكانت تخشى من الانفجار السياسي، والذي حدث مرات ومرات فعلاً، من أن يطيح بها وبالقوى التي تحمي مصالحها وتدافع عن استمرار وجودها وهيمنتها في العراق. ورغم كل ذلك كانت حصيلة هذا التحالف كارثية على الاقتصاد والمجتمع في العراق شخصها فهد بوضوح ومسؤولية عالية في العديد من كتاباته، إذ كانت تعني بالنسبة له ما يلي:

• استنزاف القسم الأعظم من الدخل القومي المنتج في البلاد إلى الخارج ولصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية من خلال الاتفاقيات غير المتكافئة المعقودة على أسس استعمارية في غير صالح العراق، ومنها اتفاقية منح امتيازات النفط الخام للاحتكارات العالمية، أو علاقات التبادل التجاري غير المتكافئ، والهيمنة المالية على العراق وتبعيته للمنطقة الإسترلينية، إضافة إلى دورها في الهيمنة على البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين.

• وكان هذا يعني حرمان الاقتصاد الوطني من الفائض الاقتصادي الذي كان من المفروض توجيهه لأغراض التثمين الإنتاجي وبناء وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك البنى التحتية أو الهياكل الارتكازية للاقتصاد الوطني.

• كما أن الإقطاعيين وكبار الملاكين، كانوا يستحوذون على القسم الأكبر من الربيع المتبقي في داخل العراق، بعد أخذ وتصدير حصة الرأسمال الأجنبي، المتحقق في الزراعة وحرمان الفلاحين الكادحين والمنتجين له منه، وكانوا يستخدمون هذا الجزء من الربيع في إشباع حاجاتهم الاستهلاكية وحياتهم البذخية في المدينة ويفرطون بهذا القسم من الفائض الاقتصادي المتبقي في البلاد بدلاً من توجيهه لإغراض التثمين الإنتاجي. وكان الفلاح يجبر بسبب عجزه عن توفير لقمة عيشه على الهجرة إلى المدن والهروب من ظلم الإقطاعي، ولكنه كان يلاحق من قبل الشرطة، وكأنه قن لا غير وهو كذلك، تحت ستار وجود ديون بدمته لصاحب الأرض. وعندما يستطيع البقاء في المدينة يصعب عليه في الغالب الأعم الحصول على عمل مناسب، إذ يجبر على العيش على هامش الحياة الاقتصادية وينخرط في صفوف ما يطلق عليهم بالهامشيين أو أشباه البروليتاريا.

• وكانت هذه الحقيقة تقود بدورها إلى استمرار تخلف الاقتصاد الوطني وإعادة إنتاجه في الاقتصاد والمجتمع العراقي متجسداً في ضعف التوظيفات ومحدودية إقامة مشاريع صناعية وابتعاد عن التفكير في إيجاد حل للمسألة الزراعية أو تحديث للقطاع الزراعي وتغيير في بنيته، إضافة إلى استمرار الحالة الاجتماعية على تخلفها إلى حدود بعيدة. إن هذا لا يعني أن كان هناك جموداً كاملاً في الحياة الاقتصادية، ولكن التطور كان بطيئاً جداً يصعب تلمسه، علماً بأن القاعدة التي انطلق منها كانت صفرًا حقاً.

• كانت هذه الظواهر تدفع بدورها إلى سلسلة أخرى من النتائج وبشكل خاص إلى استمرار اعتماد البلاد على تصدير المواد الأولية، سواء كانت زراعية أم نפט خام، من جهة واستيراده المتزايد للسلع الاستهلاكية لإشباع حاجات البلاد المحلية، وبالتالي إبقاء تبعيته للاقتصاد والسوق الرأسمالي الدولي أو للاحتكارات الرأسمالية الدولية، وبشكل خاص لبريطانيا. وهذا يعني بتعبير آخر: بقاء العراق يتحرك على محيط بعيد جداً عن المراكز الصناعية المتقدمة، على هامشها البعيد والتابع لها لا غير.

• ونجمت عن ذلك صعوبات كبيرة في خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة العراقية، التي أدت بدورها إلى تفاقم حجم البطالة في أوساط القوى القادرة على العمل، وما ارتبط بها وما نشأ عنها من مشكلات جديدة للاقتصاد والمجتمع.

• وفي الوقت الذي كانت البطالة سائدة والدخول الشهرية واطئة والأسعار تتحكم بها الشركات الاحتكارية الأجنبية والكومبرادور المحلي وترفع بها كما تشاء دون رقيب، كانت الدولة تفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السكان، التي كانت لا ترهق كاهل الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال وكبار موظفي الدولة، الذين كانوا يتهربون مما بذمتهم من ضرائب بمختلف السبل، بل كانت هذه الضرائب ترهق كاهل المواطنين الكادحين وتسحقهم وتخرب بيوتهم وتقصّر في أعمارهم.

ربط فهد بوعي عميق بين هذا الواقع وبين مسألتين جديرتين بالاهتمام الكبير، وهما:
* غياب الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية المدنية والسياسية للمواطنين، ومنها الحريات النقابية والمهنية، والتجاوز اللفظ والمستمر على القانون الأساسي (الدستور) العراقي من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة.

** الإخلال بالاستقلال والسيادة الوطنية من جانب الدولة البريطانية من خلال معاهدة ١٩٣٠ ونشاط الخبراء والمستشارين البريطانيين وشركات النفط البريطانية التي كانت تتجلى في غياب القرار الاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي المستقل للحكومات العراقية المتعاقبة وفرض إرادة الحكومة والمصالح الإمبريالية البريطانية على العراق وعلى مصالح الشعب الأساسية، كما كانت تشارك في التجاوز اللفظ على الدستور العراقي الذي ساهمت بريطانيا ذاتها في وضعه وإقراره.

لا شك في أن هذا الفهم الموضوعي الواضح للمسألة عند فهد عبّر عن وعيه بطبيعة المرحلة التي كان يمر بها العراق والتي سميت في حينها بمرحلة التحرر الوطني التي كانت من بين أبرز أهدافها ضمان التمتع بالحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للأفراد والمجتمع.

ولكن، كيف وردت هذه الأفكار عند فهد؟ طرح فهد هذه الأفكار في مقالات ومقالات مختلفة كتبها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤١-١٩٤٥، وخاصة في تقريره عن حالة العراق في الكونغرس الحزبي الأول، وفي "البطالة وأسبابها وعلاجها"، وفي مستلزمات كفاحننا الوطني.

لقد كان على فهد أن يحدد سياسة الحزب الشيوعي العراقي إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تشغل بال المجتمع. وكانت البطالة إحدى أبرز مشكلات تلك الفترة، فاتخذ مدخلاً لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، باعتبارها حالة عامة سائدة يحسها كل مواطن عراقي وتعاني منها جمهرة واسعة من سكان العراق قدرّ تعدادها في نهاية الحرب العالمية الثانية بحوالي ٧٥٠٠٠٠ عاطل عن العمل، ثم انتقل منها إلى العوامل الكامنة وراء ذلك أو التي تسببت في تفاقم البطالة. وابتداءً يؤكد فهد أن "البطالة كظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن النظام الاقتصادي (والسياسي طبعاً) القائم لا يمكن أن تعالج بدون معالجة العوامل المحركة لاقتصادنا ومؤثراتها"^{١٢٩}. ثم يشير بوضوح في مواقع مختلفة إلى:

١- جاءت البطالة مع الرأسمالية إلى العراق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وكذلك في الفترة التي أعقبها، فالرأسمالية كانت وما تزال المسؤولة مباشرة عن هذه البطالة.

٢- لا يمكن البحث عن أسباب البطالة في العراق دون القيام بتحليل واقع وطبيعة القوى المحركة للاقتصاد، والتي هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاحتكاري العالمي الذي له قوانينه الموضوعية وتناقضاته.

٣- إن التناقضات القائمة تعرقل تطور القوى المنتجة بشكل عام ولاسيما في البلدان الكولونيالية أو شبه الكولونيالية.

١٢٩ فهد. كتابات فهد. البطالة. مصدر سابق. ص ١٨٦.

٤- لا يمكن حل البطالة في العراق عبر تشكيل لجنة يتكون أعضاؤها من الإنكليز، إذ أنها سوف تتحرى عن أسباب البطالة في مواقع وعوامل أخرى، وتترك العوامل الحقيقية جانبا، لأنها تمس الإنكليز مباشرة. يفترض ممارسة سبل أخرى لمعالجتها.

وبعد مناقشة مجموعة من الآراء المطروحة بخصوص البطالة، سواء من قبل الدوائر الحكومية أو القوى الديمقراطية الوطنية، يؤكد فهد وجهة النظر التالية: "يبحثون عن عوامل البطالة، فيرتفع بعضهم إلى المريخ ويهبط البعض إلى أعماق الأرض، ويهيم آخرون في الفلوات على غير هدى، فكأنهم جميعا قد اتفقوا على أن لا يروا العلة الرئيسة للبطالة منتصبة أمام أعينهم في المؤسسات الأجنبية المسيطرة على حياة القطر الاقتصادية وغير الاقتصادية.

إن العراق مشهور اليوم في العالم بنفطه، لا بشعيره أو بتمره وحسب، ولو استثمرت ثرواته النفطية بأمانة ولصالح النفع الوطني لوظفت صناعة النفط هذه جميع الأيدي العاطلة في المدن والأرياف، ولجذبت جماهير غفيرة جديدة من حياة السذاجة، حياة الريف، إلى حياة الصناعة. ولكن نفط العراق محتكر من قبل مجموعة شركات (دتردنك) النفطية، وهذه يهملها قبل كل شيء تطبيق سياستها النفطية التي ترمي إلى الاحتفاظ بالنفط العراقي كاحتياطي لاستثمار النفط الذي في إيران وغيرها، فنشطت شركاتها في استثمار نفط إيران - لكي تعمل على امتصاص أكبر كمية منه بأقرب وقت خوف ضياع تلك الامتيازات - بينما حافظ استثمارها لنفطنا على مستواه القليل وفي منطقة محدودة، وقضت سياستها الاستعمارية النفطية أن لا تكون عندنا صناعة نفطية بمعناها الحقيقي، بل اكتفت بأن تستثمر النفط الموجود على مقربة من سطح الأرض - الذي لا يحتاج إلى تكاليف حفر كبيرة - وضخه في أنابيب إلى خارج القطر حيث تجري عمليات تصفيته، وحيث تبتدئ صناعة مشتقات النفط.

إن الاحتكار الأجنبي لنفطنا قضى بأن لا تنشأ صناعة نفطية حقيقية عندنا، وأن تبقى رواسب النفط الهائلة مغمورة ومختومة بختم الاحتكارات، وذلك لكي يفسح المجال

لاستثمار نفط إيران بمقياس واسع - إذ أن نفط العراق يعتبر ملكاً أبدياً لهم-، ولكي لا تنمو الطبقة العاملة العراقية -كميا وكيفيا-، لكي لا تنمو الثروة العراقية (الوطنية)، ولكي لا ينمو الوعي الطبقي والوطني ويصبح مهددا لمصالح الاستعمار، ولو كان نفطنا بأيدي وطنية أمينة أو بأيدي وطنية-أجنبية مشتركة- على أساس العدل والتساوي- لما عرف العراق أزمة البطالة القائمة اليوم، ولتغير وجه العراق الاقتصادي والاجتماعي. ..^{١٣٠}. وتجدر بنا الإشارة إلى أن البطالة في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية كانت موجودة، ولكنها كانت في الغالب الأعم مقنعة، بفعل طبيعة العمل العائلي في الريف. إذ كان العراق يعاني من شتى أشكال التسكع في الشوارع واللهث وراء لقمة العيش لا بعد دخول الاستعمار البريطاني للعراق فحسب، بل وبعد دخول القوات الأجنبية واحتلالها العراق بحدود التقريبية الراهنة.

ويشير فهد إلى سبب مهم آخر للبطالة حيث كتب يقول: إن من أهم أسباب البطالة عندنا اليوم، عدم تطور الصناعة الوطنية، وهذا ناتج عن السياسة الاستعمارية التي تسير عليها هذه الإدارات لمنع تصنيع القطر^{١٣١}، ويرى في ذلك مجموعة من العوامل منها على سبيل المثال لا الحصر: التصدي لنمو الطبقة العاملة وتنامي دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الحد من نمو البرجوازية الصناعية التي تصطدم مصالحها بمصالح الإمبريالية، وتأثيرها المباشر على التبادل التجاري وتقليص استيرادات العراق الذي يخشى منه المستعمرون كثيراً، إضافة إلى احتمال حرمانهم من المواد الأولية وخاصة الزراعية التي يمكن أن تستثمر محلياً في الصناعة. ومن هنا كانت تنطلق دعوته، والحزب معه، العمال وأصحاب المشاريع الصناعية الوطنية إلى النضال المشترك حيث كتب يقول: "فعلى العمال وأصحاب المشاريع الصناعية الوطنية، وعلى الممولين الذين جمدت رساميلهم، وحيل بينهم وبين توظيف هذه الرساميل في الصناعة، أن يناضلوا مشتركاً

١٣٠ فهد. كتابات فهد. البطالة. مصدر سابق. ص ١٩٣/١٩٤.

١٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠١.

لإزاحة الحواجز التي وضعها التدخل الاستعماري للحجر على صناعتنا ومنعها عن التطور^{١٣٢}.

ونتيجة تحليلاته لمشكلة البطالة في تلك الفترة، يتوصل فهد إلى القول:

● "أوردنا فيما تقدم العاملين الرئيسيين لتأخر الصناعة الوطنية ونشوء البطالة وهما: -

ارتباط العراق بالاقتصاد الاحتكاري الاستعماري العالمي كجزء تابع له، والسيطرة الاقتصادية والسياسية (الإدارية) على مرافق حياة القطر الاقتصادية المتمثلة بالشركات الاحتكارية الاستعمارية، وبالإدارات الأجنبية على المشاريع الاقتصادية الهامة. وبسيطرة الأجانب باسم "الفن والاختصاص" و "بحق الاستشارة" على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة.

النظام شبه الإقطاعي الفاسد السائد في الريف ونتائجه الوبيلة على الاقتصاد الوطني وإفقاره الفلاحين الذين يؤلفون الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي وحرمان السوق الداخلية (الصناعية خصوصا) منهم كبائعين ومشتريين أو بالأحرى حرمان الصناعة الوطنية من السوق الداخلية التي لا يمكن أن تنمو وتزدهر صناعتنا دون الاستناد إليها باعتبارها (السوق الداخلية) الأساس الثابت لصناعتنا الوطنية ولإقتصادنا الوطني بصورة عامة^{١٣٣}. (اللون الداكن من الكاتين).

إن القراءة الواقعية لأفكار فهد، وهي تحمل رؤية ماركسية متماسكة ومؤسسة، تؤشر إدراك فهد بأن الاحتكارات الرأسمالية البريطانية تريد ربط الاقتصاد العراقي بعملية إعادة الإنتاج في الاقتصاد البريطاني من ناحيتين وبصورة هامشية تابعة، وهما:

١٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠١.

١٣٣ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ٢٠٧.

أ. حصول الاقتصاد البريطاني على المواد الأولية العراقية، وخاصة النفط الخام والمحاصيل الزراعية الصناعية، التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج الصناعي. وهي تساهم كما هو معروف بتحقيق التوسع في الإنتاج الصناعي البريطاني وزيادة عدد المشتغلين والقيمة المضافة المنتجة وزيادة الأجور المدفوعة والسيولة النقدية في الأسواق المحلية، إضافة إلى إغناء الثروة الاجتماعية البريطانية وصافي الدخل القومي المتحقق لها. إنها عملية تطوير مستمر لعملية إعادة الإنتاج الموسعة في الاقتصاد البريطاني.

ب. وفي الوقت نفسه تقوم بتصدير السلع المصنعة المختلفة من مرحلتي الإنتاج والتداول في الاقتصاد البريطاني إلى مرحلتي التداول والاستهلاك في الاقتصاد العراقي. ونادرا تلك السلع التي كانت تذهب إلى مرحلة الإنتاج لتطوير الإنتاج الصناعي أو تحديث الزراعة.

وتشيران هاتان الظاهرتان إلى الحصيلة التالية بالنسبة للعراق: استنزاف إيرادات النفط المالية وإعادتها إلى الاقتصاد البريطاني بفعل الاستيراد المتواصل. عدم مساهمة تلك الموارد في تنمية الاقتصاد العراقي بالشكل المناسب، وبالتالي عجزها عن خلق فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل في العراق وقلّة الأجور التي يمكن دفعها للعمال وقلّة السيولة النقدية المتوفرة في البلد. إنه بتعبير أدق تطوير بطيء جداً للاقتصاد العراقي لا ينسجم مع الموارد الأولية التي يمتلكها ولا مع الحاجة إلى المشاريع الاقتصادية المختلفة. إن تصدير المواد الأولية دون تصنيعها يعيق نمو صناعات جديدة ومشاريع اقتصادية ترتبط بتلك المشاريع الصناعية، بما فيها مشاريع البنية التحتية والخدماتية الضرورية. ويبقى الاقتصاد الوطني يعيد إنتاج التخلف والتبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي البريطاني أولاً والرأسمالي العالمي ثانياً. ويمكن للتخطيط التالي أن يوضح العلاقة والعملية التي اشترنا إليها بين الاقتصاد البريطاني والاقتصاد العراقي في ضوء الواقع الذي كان يتحدث عنه فهد في حينها:

ولكن، ما هي الحلول التي اقترحتها فهد لكي يتبناها الحزب ويناضل من أجل معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، ومنها مكافحة البطالة؟ وضع فهد وبشكل مكثف جملة من الآراء الصائبة في خطها العام لمعالجة الوضع الاقتصادي في العراق والتي يفترض أن تؤخذ وفق الظروف التي كان يمر بها العراق حينذاك. طرح فهد مشروع الحزب التالي، الذي لا نجده بالضرورة في مكان واحد، كما لم ينعكس بشكله الكامل في الميثاق الوطني الذي أقره المجلس الحزبي الأول (الكونغرس) في عام ١٩٤٤:

١. العمل من أجل الخلاص من السيطرة الأجنبية شبه الاستعمارية على البلاد لضمان ممارسة الحكومات العراقية المتعاقبة لسياسة اقتصادية وطنية تعبر عن مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني.^{١٣٤}

٢. رفض منح امتيازات اقتصادية جديدة للشركات الأجنبية وإلغاء أو المشاركة في ما هو قائم منها وفرض الرقابة على ما هو موجود منها^{١٣٥}. وكان فهد في هذا المطلب واقعياً وعملياً، إذ كان يدرك صعوبة تحقيق عملية تأمين شركات النفط الاحتكارية حينذاك، كما كان يدرك صعوبة إدارة تلك المؤسسات الاقتصادية في واقع العملي، وبالتالي كان يطالب بالتوقف عن منح الجديد، وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من مجالات عمل تلك الاحتكارات مع المطالبة بتغيير حصة العراق البائسة من خلال زيادة نسبة الضرائب المفروضة على نشاط تلك الشركات، وخاصة النفطية منها. كما أيد فهد فكرة الرأسمال المختلط في إدارة شؤون النفط حين كتب يقول: "... لو كان نفطنا بأيدي وطنية أمينة أو بأيدي وطنية - أجنبية مشتركة - على أساس العدل والتساوي - لما عرف العراق أزمة البطالة القائمة اليوم، ولتغير وجه العراق الاقتصادي والاجتماعي، ..."^{١٣٦}. واستفاد فهد من في هذا الموقف من النهج الذي حاول لينين ممارسته في

١٣٤ المصدر السابق نفسه. مستلزمات كفاحنا الوطني. ص ٢٢٧/٢٢٨.

١٣٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

١٣٦ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ١٩٤.

الاتحاد السوفييتي ابتداءً من عام ١٩٢١ في مشروعه المعروف بـ "السياسة الاقتصادية الجديدة" (النيب) الذي طرحه في عام ١٩٢١ في محاولة منه للتخلص من الأخطاء التي رافقت عمليات التأميم الواسعة وصعوبة الحصول على التوظيفات الرأسمالية الضرورية ودعوته الرأسمال الأجنبي للتوظيف المشترك في الاتحاد السوفييتي^{١٣٧}. ولكن هذه السياسة، التي أقرت من حيث المبدأ بالأخطاء التي تم ارتكابها خلال السنوات الأربعة التي أعقبت الثورة، وتحقيق الانتصار ضد حرب التدخل في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية، لفظها ستالين فيما بعد ولم تنفذ، كما لم تستجب الشركات الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية لتلك الدعوات.

٣. العمل من أجل إقامة المزيد من المشاريع الصناعية، والوقوف بوجه إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة المستوردة^{١٣٨}.

٤. "النضال ضد نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعابة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة - المقاطعات - إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل...^{١٣٩}".

٥. واتخذ فهد موقفاً مرناً وسليماً من تطوير القطاعات الاقتصادية من حيث الملكية لوسائل الإنتاج. ففي الوقت الذي دعا فيه البرجوازية الوطنية إلى القيام بدورها المطلوب في التوظيف والتنمية الاقتصادية، وخاصة في مجال التصنيع، وطالب الحكومة العراقية بضرورة تقديم الدعم المناسب للقطاع الخاص ليواصل وينمي نشاطه الاقتصادي، دعا الحكومة للقيام بواجبها إزاء عملية البناء الاقتصادي من خلال إقامة

١٣٧ تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. دار ديتس. برلين. ١٩٧٥. ص ٣٨١-٣٩١. باللغة الألمانية.

١٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

١٣٩ المصدر السابق نفسه. الميثاق الوطني. ص ١٣٤.

مشاريع صناعية واقتصادية أخرى لتساهم في تسريع عملية التنمية. ودعا فهد في ذات الوقت إلى إقامة قطاع اقتصادي مختلط تساهم فيه الدولة مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق لضمان الحفاظ على المصالح العراقية. وبالتالي. وإذا كان لا يرى مانعاً من مشاركة الدولة في المشاريع الاقتصادية الأجنبية التي أقيمت في العراق، فمن الأولى أن لا يمانع في إقامة قطاع مختلط - خاص وعام- في الاقتصاد العراقي. إلا أن فهد من حيث المبدأ لم يكن مع استمرار وجود القطاع الخاص الأجنبي، إذ كان يعارضه من حيث المبدأ انطلاقاً من موقف الدولة السوفيتية التي قامت بتأميم المشاريع الاقتصادية بعد ثورة أكتوبر. إلا أن موقفه هذا استند إلى الواقع العراقي وميزان القوى الطبقيّة والسياسية، إضافة إلى واقع التخلف في العراق وصعوبة إدارة المشاريع الاقتصادية الكبيرة من قبل الفنيين والإداريين العراقيين الذين لم تكن لديهم المعرفة والخبرة الكافية لإدارة مثل هذه المشاريع وإنجاحها في إنجاز عملها وتحقيق النتائج المرجوة للاقتصاد العراقي.

٦. وكان فهد مقتنعاً بضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي العربي باعتباره الخطوة الصحيحة الأولى على طريق تنمية أشكال ذلك التعاون والتنسيق لصالح الوحدة العربية. فدعا في مشروع الميثاق الوطني الذي أقره الكونغرس الحزبي الأول إلى إقامة "التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الجمركية، وتسهيل وسائل النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني والاقتصادي".^{١٤٠}

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٦

٧. وكان يرى بأن الطريق السليم لتحقيق كل ذلك يفترض أن يمر عبر قوى النضال الرئيسية الأربعة التالية: "النضال النقابي، والنضال التشريعي، نضال المنتجين والوسطاء، ونضال المستهلكين"^{١٤١}.

كما دعا فهد إلى إقامة تعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفييتي باعتباره البلد الذي يدعو إلى السلام والصداقة ولا يطمع باستغلال الشعب العراقي ومستعد لتقديم يد العون له. واعتبر فهد أن جذب الجماهير إلى النضال الوطني مسألة حيوية جدا في تقوية الحركة ويقول بهذا الصدد:

"إن جذب هذه الجماهير إلى المعركة الوطنية أمر حيوي للحركة فكل تجاهل لمصالحها الآنية يفقد الحركة التفاف الجماهير حولها وخسرانها لا في النضال الاقتصادي فحسب بل وفي النضال السياسي فالواجب يقضى بدرس المشاكل الاقتصادية مهما تراءت بسيطة والنضال في سبيلها"^{١٤٢}. لقد أدرك فهد العلاقة العضوية القائمة بين السياسة والاقتصاد باعتبارهما وجهان لعملة واحدة أو وحدة السياسة والاقتصاد التي يفترض أن تتجلى في السياسات الاقتصادية التي تمارسها الحكومات المتعاقبة في العراق، وبالتالي كان يربط بوعي ملموس بين التغيير الاقتصادي المنشود في البلاد وبين التحسين المتواصل والضروري لمستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من الشعب. ومن هنا جاء تأكيد فهد بأن المعيار أو المحك الرئيسي لمعرفة اتجاهات التطور الاقتصادي يكمن في التعرف الملموس على طبيعة وأهمية التغيرات الجارية على حياة ومعيشة الغالبية العظمى من المجتمع. وفي ضوء ذلك طرح جملة من المهمات الحيوية التي تمس مصالح الناس اليومية، سواء كانوا عمالاً أم فلاحين أم كسبة وحرفيين وطلاباً ومتقنين، إضافة إلى صياغته لتلك المهمات التي كانت تمس مصالح البرجوازية الوطنية من أجل تعبئتها للنضال وشد هذه الفئات إلى بعضها البعض في مواجهة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة.

١٤١ المصدر السابق نفسه. مستلزمات كفاحنا الوطني. ص ٢٢٨.

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٩/٢٣٠.

واستناداً إلى النظرية اللينينية سعى فهد إلى تفسير طبيعة الاستعمار الحديث فتوصل إلى ما يلي:

١- أن الاستعمار في قطر واحد لا يمثل مصالح دولة استعمارية واحدة، بل المصالح الاستعمارية كافة، وأن تولت أحياناً دولة واحدة رعاية مصالحها، إضافة إلى مصالح الدول الرأسمالية الأخرى.

٢- إن أس الاستعمار اقتصادي، لكنه يعتمد على القوة السياسية الغاشمة-عسكرياً وإدارياً- لاستثمار موارد البلاد المستعمرة وجهود الشعب وسوق أبناء ذلك القطر المستعبد إلى الحروب دفاعاً عن مصالحه. ويؤول ذلك إلى تحطيم الصناعة الوطنية وإفقار الشعب وجعله يعتمد في أموره على المستعمر.

٣- إن الدول الاستعمارية قد اقتسمت فيما بينها الأسواق ثم المستعمرات، وكل إعادة تقسيم يجر حتماً إلى حرب تدفع ثمنه الشعوب المستعمرة وشعوب العالم، أنهاراً من الدماء.

٤- إن الدول المستعمرة منظمة في المتروبول (وطنها الخاص) ومنظمة في مستعمراتها ومجهزة بأحدث وسائل القمع ومحمية بقواعدها الحربية وبجيوشها السريعة الانتقال وبموظفيها الإداريين الذين يشغلون المراكز الحساسة في القطر وبقوة الدرك والشرطة (المحلية) التي يشرف عادة هؤلاء الإداريون عليها. وبشركاتها الاحتكارية ومصارفها التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في القطر^{١٤٣}.

عند إجراء مقارنة بين تحليلات فهد لطبيعة الاستعمار وسياساته ومواقفه مع تحليلات القوى والأحزاب السياسية الأخرى، سيجد الإنسان بأن تشخيصاته للموضوع كانت أكثر دقة وعلمية وموضوعية من أي قوة وطنية أخرى أو حزب سياسي آخر، بيد أن هذا لا يعفيها من القول بأن بعض التعميمات في هذه النظرة اللينينية إلى طبيعة الاستعمار ذات

١٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٩.

جانب واحد، فالنقطة الأولى التي تؤكد بأن الاستعمار في قطر واحد لا يمثل مصالح دولة استعمارية واحدة، صحيح ولكنه ناقص، إذ لا يمكن تناسي الصراع الذي كان محتدماً، وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين بين الدول الاستعمارية في سبيل تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في ما بينها، حيث زجت بشعوبها في حربين عالميتين وتسببت في موت عشرات الملايين من البشر، دع عنك الخسائر المادية والمالية والحضارية التي تحملتها البشرية كلها. كما أن العراق ذاته كان ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أو حتى قبل ذلك مدار صراع بين الدولة البريطانية والدولة الفرنسية والدولة الروسية للحصول على مواقع قوية في العراق من خلال الدولة العثمانية حيث كان العراق جزءاً من تلك الدولة، أو الصراع الذي دار بين هولندا وبريطانيا من أجل تثبيت الأقدام في الهند عند بداية ظهور العلاقات الرأسمالية. كانت الرأسمالية في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتحول بعد إلى اتحادات عالمية فوق القومية. ولكن حتى بعد هذا الانتقال وإلى يومنا هذا فهي ما تزال تخوض الصراعات، رغم التشابك الشديد في الشركات المتعددة الجنسية، تخوض صراعات من أجل مصالحها المحلية الخاصة. ولا شك في أن الدولة الرأسمالية التي تحولت إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية تدريجاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يلغ بأي حال التشابك الذي بقى قائماً حتى يومنا هذا بين مصالح الرأسمال الخاص ومصالح رأس المال الحكومي، رغم أن الدولة في المرحلة الراهنة، حيث تسود الليبرالية الجديدة في السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية عموماً، تقوم بتصفية مؤسسات وملكية الدولة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص. ومن هنا يتطلب القول إلى أن سلطة الدولة بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية ليست سوى أداة للدفاع عن المصالح الرأسمالية وتشكيلتها، فالوزراء في الحقيقة ليسوا سوى موظفين كبار يتقاضون الرواتب الخيالية من أجل الحفاظ على التشكيلة الرأسمالية، وترميمها في الأزمات المحتمدة وبالتالي تطبيعها وفق الظروف القائمة. ومع ذلك فهذا لا ينفي الصراع الذي يدور داخل هذه المؤسسات ولأسباب غير قليلة. وتجدر الإشارة إلى أن القوى الاستعمارية يمكن أن تلتقي

معاً في مواجهة شعب ما عندما تتهدد المصالح الاستعمارية كلها للخطر بغض النظر عن الدولة المستعمرة، ولكن تنشأ في الوقت نفسه محاولات اقتناص الفرص لطلول دولة استعمارية محل دولة أخرى، أي أن قانون المزاحمة حتى في حالة التعاون في ما بينها لا يكف عن الفعل والتأثير في هذا المجال.

كانت تحليلات فهد مهمة وحيوية وكان لها تأثير على الساحة السياسية العراقية وعلى العملية التنويرية في صفوف الجماهير الواسعة، إضافة إلى أنها حركت القوى السياسية لطرح الموضوعات المهمة التي كانت تمس مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية العراقية، وبالتالي، كانت تحركهم للنضال الوطني وفي سبيل إنماء الاقتصاد العراقي. فالأوضاع المعقدة التي اقترنت بالنضال ضد الهيمنة الأجنبية والسياسات الاقتصادية للحكومات الرجعية يفترض أن لا تمنعنا من رؤية ما تحقق في تلك الفترة من تطورات اقتصادية أو من وضع اليد على تلك الشعارات التي طرحت على الحكومة لأغراض التنفيذ ولكنها كانت غير ممكنة أو يستحيل تطبيقها بفعل الواقع العراقي ذاته حينذاك. ويمكن هنا التطرق إلى عدد من المسائل المهمة في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، منها ما يلي:

في الوقت الذي كانت العلاقات الرأسمالية في مرحلة التداول، وخاصة التبادل التجاري، تنمو بشكل ملموس ولصالح تثبيت مواقع الرأسمال الأجنبي والكمبرادور المحلي، وفي الوقت الذي بدأت علاقات الإنتاج الرأسمالية تنمو بشكل أسرع في قطاع النقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، إضافة إلى بعض التوظيفات الأخرى في الزراعة وفي البنية التحتية التي ساهمت بدورها في نمو الطبقة العاملة في مجالات وقطاعات جديدة في مرحلتي الإنتاج والتداول، كان الرأسمال الوطني، وبالتالي العلاقات الرأسمالية الوطنية في الإنتاج وفي مجالات التداول أيضاً تنمو بجوارها، وأن كان نموها بطيئاً، وكانت تخلق معها تناقضاتها إزاء الرأسمال الأجنبي ورأس المال التابع للكمبرادور المحلي، وبالتالي، كانت تطرح بصورة مباشرة الصراعات المحتملة في الساحة السياسية العراقية. إذ لم يكن دون معنى تشكيل جمعية أصحاب الصنائع وصدور قانون حماية الصناعة الوطنية في عام ١٩٢٩، وتنامي عدد العمال العراقيين، ومن ثم صدور قانون العمل في عام ١٩٣٦ إضافة إلى تحسين

وإغناء بعض بنوده في عام ١٩٣٧، وتنامي نضال العمال المطلبي وكذلك نضال البرجوازية الوطنية والصغيرة. وبعد أن ذاق البرجوازيون الصناعيون طعم الأرباح وتيقنوا من إمكانية تحقيقها عبر الصناعة، تصاعد نضالهم من أجلها، وكان الحزب الشيوعي العراقي عوناً لهم في المطالبة بالتصنيع، كما أكد لهم أهمية دورهم في النضال من أجل التصنيع، إلى جانب نضال العمال والفلاحين.

● وفي الوقت الذي كان العراق خال من المشاريع الصناعية المهمة والتقاليد الصناعية وطبقة عاملة صناعية فعلية، طرح فهد أهمية وضرورة إقامة صناعة ثقيلة في البلاد، مستنداً في ذلك إلى نموذج ماركس حول عملية إعادة الإنتاج الموسعة وأهمية التطوير المنسق بين الفرع الأول والفرع الثاني في الصناعة أو صناعة إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك والتي يمكن أن يجدا تعبيرهما في صناعات ثقيلة وأخرى خفيفة. وانطلاقاً من الموضوعة الماركسية القائلة بأن القوى المنتجة تلعب دوراً حاسماً في المجتمع واستناداً على ما جاء في المؤتمر العالمي السادس للكومنترن بخصوص انعدام الصناعة الثقيلة في البلدان الكولونيالية وشبه الكولونيالية والتأثير السلبي لذلك على نمو الطبقة العاملة الفتية، التي تشكل نسبة ضئيلة جداً في النفوس، كتب فهد مقالا بعنوان: "الصناعة الثقيلة أساس نضالنا الاقتصادي" نشر في مجلة "المجلة" العلنية، العدد (٤) السنة الثالثة، ١ أيار ١٩٤١، مشيراً فيه إلى أن تصنيع البلد على أساس الصناعة الثقيلة يشكل شرطاً للتغلب على التخلف في المجتمع العراقي. واستناداً إلى تجربة الاتحاد السوفييتي في هذا المجال، فإن فقدان الصناعة الثقيلة يعتبر من أحد أسباب التبعية الاقتصادية والسياسية. ويلاحظ بأن فهد، في معالجته هذه لم يأخذ الإمكانات الواقعية الموجودة آنذاك في العراق بنظر الاعتبار، فالصناعة الثقيلة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاستناد إلى مجموعة من المستلزمات التي لم تكن متوفرة في العراق حينذاك، ومنها المستوى الفني والتقاليد الصناعية التي تنشأ بالتدرج وعبر وجود سلسلة من الصناعات الخفيفة، لذلك تبقى المعالجة مجرد أمنية، ولكن غير واقعية حينذاك.

• لم يطرح فهد في الميثاق الوطني الذي قدمه للمجلس الحزبي الأول الموقف الواضح من العلاقات شبه الإقطاعية التي سادت العراق حينذاك، والتي كانت المطالبة بإزالتها مطروحة بعد أن اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة على "أرنست داوسن" الخبير البريطاني بشؤون التشريع الزراعي في الهند، في معالجة المشكلة الزراعية في العراق والتي انتهت بتوسيع الملكيات الكبيرة التابعة لكبار الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية وبعض شيوخ العشائر في سنة ١٩٣٢، إضافة إلى ما استحوذوا عليه بموافقة سلطات الاحتلال البريطانية من أراض زراعية في عام ١٩١٩ و١٩٢٠ وما بعدهما، بل طالب بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين وصغار المزارعين، والتوقف عن مواصلة توزيع الأراضي على الإقطاعيين وكبار المتنفيين في الدولة. أي أن فهد، ومعه الحزب، لم يطرح في حينها شعار تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتحكم برقاب الغالبية العظمى من سكان العراق الذين كانوا يعيشون على الزراعة وفي الريف عموماً. وهذا الموقف الذي تجلى في الميثاق الوطني لم يلتزم به الحزب في النشاط العملي. إذ جاء في كراس فهد حول البطالة قوله في القسم الخاص بـ "النظام شبه الإقطاعي السائد في الريف وتأثيره على تأخير الصناعة وبالتالي على البطالة" ما يلي: "فالاستثمار الفظيع في الريف من قبل الملاكين والشيوخ والسراكيل والمرابين وغيرهم قد قلص حصة الفلاح من المنتج إلى دون مستوى الكفاية، بحيث أصبحت حصة العائلة الفلاحية من المنتج لا تكفي حتى موسم الحصاد الثاني"^{١٤٤}. وإزاء هذا الوضع طرح فهد، في كراسه عن البطالة عدداً من الشعارات التي لخصت موقفه، وبالتالي موقف الحزب من المهمات التي تواجه الشعب، الشعار التالي: "كافحوا ضد الأساليب المتأخرة في الزراعة والنظام شبه الإقطاعي الذي يفقر الفلاح ويحرم الصناعة الوطنية من أعظم سوق لها"^{١٤٥}. وهنا يتطرق فهد إلى جانب واحد في تأثير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على الصناعة من خلال تقليص القدرة الشرائية

١٤٤ المصدر السابق نفسه. البطالة. ص ٢٠٥.

١٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٦.

للفلاحين على اقتناء السلع الصناعية بسبب ضعف مدخولاتهم. ولكن علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية تؤثر في واقع الأمر على الاقتصاد الوطني باتجاهات عديدة نشير إلى أهمها فيما يلي:

مصادرة الريع العقاري المنتج في الزراعة والتي تأتي على جزء مهم من حصة الفلاح التي تكون ضرورية لإعادة إنتاج أو تجديد قوة عمله وأفراد عائلته.

عدم إعادة توظيف جزء مهم من الفائض الاقتصادي (الريع) المتحقق في القطاع الزراعي في التنمية الزراعية وتطوير الريف. وساهم هذا الموقف في إعاقة توسيع عملية إعادة الإنتاج، وبالتالي إعادة إنتاج واقع وعلاقات التخلف والفقر في الريف، وإعاقة عملية تجديد وتحديث قوى الإنتاج في الزراعة.

• قيام شيوخ العشائر والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية باستهلاك جزء أساسي من الريع المتحقق في الزراعة والريف العراقي في مجالات استهلاكية بذخية، والامتناع عن توظيفها في الصناعة، أو في إقامة البنى التحتية في المدينة أو في بعض فروع الزراعة، إذ أنها غريبة عن تقاليد هذه الفئة الاجتماعية المحافظة والرجعية.

• ونجمت عن هذه السياسة سلسلة من الجوانب السلبية المترابطة، وبشكل خاص تدني الإنتاجية ومعدلات الغلة وحجم الإنتاج الإجمالي في الزراعة، التي تقود بدورها إلى عجزها عن تموين الصناعة بما تحتاجه من مواد أولية زراعية، واضطرار البلاد إلى استيرادها من الخارج أو حتى استيراد ما يشبع حاجة السكان المحلية للسلع الزراعية. وهي في كل ذلك تساهم في تقليص مدخولات الفلاحين وضعف القدرة على توسيع السوق المحلية والتداول السلعي - النقدي والقدرة الشرائية للفلاحين.

في إحدى ملاحظات وتعليقات كارل ماركس الدقيقة والمهمة على واقع ونشاط الاستعمار البريطاني في الهند أشار إلى أن الاستعمار يستهدف من وراء هيمنته الكاملة على الهند تحقيق أقصى الأرباح الممكنة ويكون مستعداً للوصول إلى تلك الغاية تسليطاً أشنع أشكال الاستغلال على الشعوب الهندية، التي كانت تعاني من حالات البؤس والفاقة والمرض

والأمية، وسحق مقاومتها. ولكن هذا الاستعمار الذي كان يسعى إلى تحقيق مصالحه الأساسية في الهند، أجبر على إنشاء جملة من المشاريع التحتية المهمة مثل السكك الحديدية والموانئ وطرق المواصلات الأخرى ومشاريع الماء والكهرباء أو بعض الصناعات التي يحتاجها، وبالتالي، كان يساهم بصورة عمياء ودون أن يقصد ذلك في كسر حلقة التخلف في الهند ويفتح نافذة على العالم الجديد التي تمكن الشعوب الهندية من رؤية الواقع بوعي أفضل واستعداد أكبر للنضال ضده والخلاص منه. إذ ولجت العلاقات الرأسمالية إلى الهند لتساهم في إثارة التناقض والصراع مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المتخلفة ومع الهيمنة القبلية-الدينية على الهند. وهذه الحقيقة يمكن للإنسان أن يراها في العراق. إذ مع نهاية الحرب العالمية الأولى ذات الطبيعة الاستعمارية أمكن الإجهاز على الدولة العثمانية وتخلص العراق من هيمنة اوتوقراطية مستبدة وظالمة وبدء انتشاره من هوة تخلف سحيقة دفعته إليها الفترات الأخيرة من حكم العباسيين وسقوط بغداد على أيدي هولاء عام ١٢٥٨ وما تلاها من سيطرة أجنبية متنوعة ومستمرة على العراق، بما فيها الهيمنة العثمانية التي دامت وحدها قرابة أربعة قرون عجاف. ومع الاحتلال البريطاني للعراق بدأت المحاولات الأكثر جدية من جانب الاستعمار والرأسمال البريطاني إلى استغلال العراق وموارده وشعبه. ومع البدء بهذه العملية بدأت تلك الأوساط في سبيل تحقيق مصالحها وتأمين أقصى الأرباح لها وتكريس هيمنتها على العراق، بإقامة المشاريع الحديثة، ومنها السكك الحديدية والموانئ ومشاريع الماء والكهرباء والطرق البرية وتطوير التبادل التجاري. وفتحت هذه السياسة، التي أجبرت عليها سلطات الاحتلال البريطاني والرأسمال البريطاني، نافذة، رغم أنفها، للعراق على العالم الخارجي وعلى الحضارة الغربية الجديدة وعلى عهد التصنيع في العالم الرأسمالي المتقدم. وحفز هذا الجديد المثقفين ومن ثم الجماهير على خوض النضال باتجاه توسيع هذه النافذة مع الخلاص من الهيمنة التي بدأت تعيق هذا التطور وتحده منه قدر الإمكان. لذلك كانت عملية النمو والتحول الاقتصادي بطيئة جداً. ولكنها مع ذلك كانت الدفعة الأولى المطلوبة التي كان العراق بأمس الحاجة إليها، إذ أنها كانت عموماً

بالاتجاه الصحيح للخلاص من عهد الظلام العثماني. ولا شك في أنها كان في مقدورها أن تكون خطوة أفضل لو لم تكن مرتبطة بتلك المصالح الجشعة للرأسمال العالمي التي تقاطعت في تلك الفترة مع مصالح الشعب العراقي واقتصاده الوطني.

● ويفترض هنا الإشارة إلى أن دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق وتنشيط بعض المجالات الاقتصادية في إطار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في إطار التداول أولاً والإنتاج ثانياً، وإصرار سلطات الاحتلال البريطاني على تكريس علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف والزراعة العراقية ثالثاً، أوجدت عملياً تناقضاً بين العلاقات الرأسمالية النامية حديثاً القادمة من وراء الحدود، وبين العلاقات شبه الإقطاعية المتخلفة والمعرّقة لنمو الرأسمالية التي يراد تكريسها من قبل الاستعمار البريطاني وأصحاب رؤوس الأموال البريطانية، وبالتالي، أوجدت أرضية لصراع ونزاع اقتصادي وسياسي واجتماعي متواصل بين جمهرة الفلاحين الواسعة وسكان المدن المتأثرين مباشرة بالريف والإنتاج الزراعي، ومنهم العمال وفئات البرجوازية الصغيرة في المدينة، ولكن بشكل خاص البرجوازية الوطنية، التي كانت قد بدأت لتوها بالنمو والتطور، من جهة، وفئة الإقطاعيين وكبار الملاكين والكومبرادور التجاري المحلي والرأسمال الأجنبي من جهة أخرى. وعبر سنوات الهيمنة البريطانية تفجر هذا التناقض وتحول إلى صراعات سياسية ونزاعات مسلحة ساهمت كلها في تنمية الوعي السياسي في المجتمع وتنشيط الحياة السياسية والأحزاب الوطنية. إن ذكر هذه الحقيقة لا يعني بأي حال ذكر فضائل الاستعمار البريطاني على العراق ونسيان استغلاله البشع للشعب العراقي ونهبه لخيرات طيلة عقود، بل يؤكد أهمية الانتباه إلى التناقضات التي تنشأ في مثل هذه الأوضاع وما يمكن أن يترتب عنها وعليها من تناقضات وصراعات ونزاعات سياسية يفترض الاستفادة منها لصالح التقدم الاجتماعي، كما أن ذكر ذلك لا يعني إيقاف النضال ضد الاستعمار في أي منطقة من العالم لأنه يفتح نافذة على العالم الخارجي ويبدأ، شاء أم أبى بكسر حلقة التخلف والتبعية. وقد رأينا بأن الاستعمار البريطاني، ورغم فتحه النافذة على الرأسمالية والحضارة الغربية

الجديدة والمهمة، قد بذل أقصى الجهود من أجل إبقاء العراق في دائرة التخلف والمحيط الرأسمالي. ولا يمكن بأي حال الادعاء بأنه فشل في ذلك، ولكنه لم ينجح تماماً، رغم المعاناة الكبيرة والمأساوية الراهنة التي يعيش الشعب العراقي تحت وطأتها.

• ومن الملاحظات المهمة التي تستوجب الإشارة إليها هي أن فهذا كان يدرك تماماً بأن المرحلة التي كانت تواجه نضال العراقيين حينذاك، وهي ما تزال كذلك، بعيدة كل البعد عن المهمات والأهداف الاشتراكية أو الشيوعية، وأن العملية النضالية يفترض أن تركز على المهمات الوطنية والديمقراطية. وكان هذا الفهم الواقعي يتجلى لا في المشاريع التي طرحها فهد لنضال الحزب فحسب، بل في ذلك الموقف الذي ميزه عن الكثيرين ممن كانوا يرون بأن نضال الحزب الشيوعي حينذاك كان يستهدف الوصول إلى الشيوعية، وهي مسألة مرتبطة بالوعي الماركسي الواقعي والموضوعي للمجتمع ومستوى تطوره. فقد ذكر حنا بطاطو حادثة مهمة تؤكد ذلك حين قال: "وما زال عبد الله مسعود يتذكر جملة تتم بها يوسف أثناء لقائهما للمرة الأولى في مطلع ١٩٣٨ في بيت الشاعر حافظ الخصيبي. يومها، قال يوسف: " وإن كنا شيوعيين، فإننا لا نريد تحقيق الشيوعية اليوم. لا يمكننا لي يد التاريخ".* وهذه مقولة ماركسية شهيرة، ولكن مسعود صعق دهشة لدى سماعها^{١٤٦}. ويبدو لنا بأن هذا الوعي بالمسألة هو الذي جعل رواد الحلقات الماركسية في العراق عندما اجتمعوا لتأسيس التنظيم الحزبي، أن يطلقوا على تنظيمهم "لجنة

* إن العديد من الشواهد تشير إلى أن فهد، رغم حديثه عن تبنيه الشيوعية وتأكيد ذلك أمام حاكم التحقيق، إلا أنه لم يكن في البداية يرى مناسباً تسمية الحركة بالحزب الشيوعي العراقي، بل بالاسم الذي تم الاتفاق عليه أولاً، أي لجنة مكافحة الاستعمار، ولكن شرط الأهمية الثالثة هو الذي جعلهم أمام أحد أمرين، وبالتالي رضخوا للأمر المطلوب منهم، إذ كان تشكيل حزب شيوعي يوحى للجميع، أي للرفاق والأصدقاء والأعداء، بأن الحزب يسعى إلى تسلط السلطة حينذاك والسير لبناء الشيوعية، وهو ما استغرب منه عبد الله مسعود رغم وجوده على رأس الحزب، وأكد له فهد غير ذلك. لقد كانت التسمية بالذات قفراً لمراحل عديدة وطويلة.

١٤٦ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثالث. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٢.

مكافحة الاستعمار"، ولم يطلقوا عليه اسم الحزب الشيوعي إلا بعد أن رفض طلبهم في الانتماء إلى الحركة الشيوعية العالمية أو الأممية الثالثة، في ضوء شروطها المعروفة في هذا الصدد والواردة في الملحق من هذا الكتاب.

إن هذا الاستعراض التحليلي لسياسات ومواقف الحزب قد تمت من خلال استعراض مواقف فهد، سكرتير عام الحزب حينذاك، وهي تؤكد بأن اسم فهد كان قد ارتبط بشكل عضوي بالحزب والعكس صحيح أيضاً.

المبحث الثالث

الجبهة الوطنية وسياسة التحالفات

شخص المؤتمر العالمي السابع للكومنترن طبيعة حركة التحرر الوطنية انطلاقاً من تحليل لينين الذي يؤكد على أنها حركة تتسم بمعاداة الإمبريالية والكولونيالية والإقطاع. واعتماداً على التحليلات والاستنتاجات التي تم استنباطها في المؤتمرين الثاني والرابع بخصوص سياسة الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية، قام المؤتمر السابع للكومنترن بالتركيز على مسألة أخذ الظروف الملموسة لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بنظر الاعتبار وإيجاد جبهة شعبية عالمية تضم القوى التي لها مصلحة مباشرة في مقارعة الثالوث المذكور. وبهذا اعتبرت سياسة تحشيد الجماهير الشعبية في البلدان المستعمرة والتابعة للنضال المشترك ضد الاستغلال الكولونيالي والفاشية المهمة الرئيسية للأحزاب الشيوعية. واستناداً إلى هذا الموقف، أبدى الحزب بقيادة فهد اهتماماً خاصاً بهذه المسألة الحيوية ووجدت تعبيرها في جميع أدبيات الحزب وكتابات السكرتير العام ونشاطه ونضاله اليومي. وكان على فهد أن يجد الصيغة والشعارات المناسبة لتحقيق الربط العضوي بين السياسة الوطنية التي يستوجبها الواقع العراقي، باعتباره جزءاً عضواً من الحركة الوطنية العراقية من جهة، وبين مهمات بناء حزب شيوعي أممي، باعتباره جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية، والتزامه بالشروط التي حددها الانتماء إلى الكومنترن من جهة

أخرى. وتجلى ذلك بالشعارات المعروفة التي رفعها المؤتمر الوطني الأول للحزب الذي عقد في العام ١٩٤٥: "يا عمال العالم أتحدا" و "وطن حر وشعب سعيد" و "وتم شعار: "قوا تنظيم حزبكم، قوا تنظيم الحركة الوطنية".

وتمكن الحزب من خلال طرح سياسة الجبهة الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والديمقراطية والدفاع عن مطالب الشعب بمختلف فئاته الاجتماعية المسحوقة ، ولاسيما بعد انعقاد المؤتمر الأول، من اكتساب سمعة شعبية واسعة. ومما زاد في شعبيته فضحه المنظم للفاشية التي سبق أن انخدعت بها أوساط غير قليلة من الجماهير. وأدت المهمات الجديدة المطروحة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن يقوم فهد بتوزيع الأعمال في نطاق مكتبه السياسي الصغير: زكي بسيم أصبح مسؤولاً عن المسائل التنظيمية، في حين أصبح حسين محمد الشبيبي مسؤولاً عن قضايا التحالفات والجبهة الوطنية، ولا بد من الإشارة بأن الشبيبي الذي تتلمذ على يد فهد وكان عضواً في المكتب السياسي، ساهم مساهمة ملموسة في رسم استراتيجيات وتكتيك الحزب.

لم يكتف الشبيبي بالمعالجات النظرية لمسائل الجبهة فحسب، بل خاض شخصياً غمار العمل الجبهوي اليومي بجانبه العلني، حيث قام بتكليف من حزيه بتأسيس "حزب التحرر الوطني". ورغم رفض إجازة الحزب من قبل السلطات المسؤولة، كونها واجهة علنية للحزب الشيوعي السري، فإنه تمكن أن يعمل علناً وبصورة فعالة لمدة عام تقريباً في الفترة الواقعة بين تقديم الإجازة ورفض منحها، الأمر الذي أدى إلى حشد جماهير غفيرة للنضال من أجل الشعارات المطروحة من قبل الحزب. بيد أن الفجوة بين الحزب الشيوعي والأحزاب الوطنية الأخرى من جهة، وبين حزب التحرر الوطني والأحزاب المعارضة العلنية الأخرى من جهة ثانية، بقيت قائمة ولم يتمكن الحزب التغلب عليها، سواء بوجهه السري أو العلني.

كتب الشبيبي دراسة وافية بعنوان: "الجبهة الوطنية الموحدة: طريقنا وواجبنا التاريخي"، تعتبر هذه المساهمة الجبهوية أول موضوعة تطرح في تاريخ العراق الحديث في

هذا المجال وبهذه الدقة والتفصيل. تبدأ الدراسة بمقدمة جاء فيها: "عندما كتب هذا المؤلف كانت الواجبات الأولى والمستعجلة لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية وتوحيد جميع جهودها لدخول معركة الأحزاب، أي لكسب حق التنظيم السياسي وغيره وإلغاء القوانين الاستثنائية وما يتبعها من تشكيلات (إدارية) ومجالس، ومحاكم، ورقابة... الخ. أما الآن وقد ذهبت وزارة كانت تمثل مرحلة شاذة غير ديمقراطية كباقي الحكومات التي سبقتها في تاريخ قطرنا، كابد خلالها شعبنا الحرمان السياسي والاقتصادي وأوشك أن يفقد جميع مكاسب نضاله الوطني منذ الثورة العراقية حتى يومنا هذا وقد حلت محلها وزارة جديدة حققت أو على وشك أن تحقق الواجبات الأولى المستعجلة التي كان على الجبهة الوطنية إنجازها، كخطوة لا بد منها، للسير نحو تحقيق أهداف الجبهة الوطنية الرئيسية، وأعني بها استكمال استقلال العراق السياسي، وإلغاء المركز الممتاز الذي ضمنته المعاهدة العراقية-الإنكليزية لبريطانيا في العراق، وتحرير اقتصاد القطر من السيطرة الاحتكارية الأجنبية، ومن التقييدات التي أوجدتها الأوضاع غير الطبيعية التي فرضتها علينا المعاهدة وتوابعها وثبتتها ظروف الحرب واستغلال تلك الظروف للهيمنة المطلقة على اقتصادياتنا وربطنا بسلاسل المنطقه الإسترلينية، وتحقيق الإصلاحات العمرانية والاجتماعية. فالحكومة الحالية قد ألغت القوانين من حالة الحرب (أي من عهد تعطيل الدستور) إلى حالة السلم وهي على وشك أن تجيز تأليف الأحزاب وربما تم ذلك قبل إنجاز طبع هذا المؤلف" ١٤٧.

وتستهدف الجبهة المنتظرة من وجهة نظر الكاتب ما يلي:

"١- تحقيق استكمال الاستقلال الوطني وتعزيز السيادة الوطنية وإبعاد التدخل الأجنبي في شؤون الدولة وإلغاء المركز الممتاز والامتيازات العسكرية وغيرها التي احتوتها بنود المعاهدة العراقية-الإنكليزية.

٢- التعاون الوثيق مع الحكومات والشعوب العربية المبتلاة بالاستعمار والوصاية أو الحماية أو الانتداب لنيل حرياتها وتمكينها من استعمال حقها في تقرير مصيرها في تأليف حكوماتها الوطنية.

٢- تعزيز النظام الديمقراطي في العراق بإلغاء جميع القوانين والأساليب التي تعوق أو تحد من حق المواطن في ممارسة الحريات الديمقراطية الصحيحة، وتشريع قوانين جديدة لضمان هذه الحريات، تحقيق تشريع قانون الانتخاب المنتظر تشريعه، ليكون قانوناً ديمقراطياً خالياً من كل تحديد طبقي، مالي، ثقافي أو عنصري، وعلى درجة واحدة وتهيئة الشعب لدخول الانتخابات الحرة دون أن تقف أمامها أية قوة معرقة.

٤- تنظيف الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة وجعله جهازاً كفواً يخدم مصلحة الشعب.

٥- تحقيق إصلاح شامل في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، منها حل المشكلة الزراعية، وتصنيع القطر، وتوفير وسائل التثقيف والصحة... الخ^{١٤٨}.

وبعد تحليل المجتمع العراقي بأسلوب مادي تاريخي من خلال التطرق إلى دور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج بصورة مفصلة، تحدث عن ضرورة لم جميع القوى الوطنية في جبهة شعبية واسعة في باب: "تمهيد"، ثم عرج بعدها إلى مناقشة شعار (الحزب الواحد) العلني والديمقراطي، الذي طرحته مجموعات من القوى الماركسية والديمقراطية، مثل عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف حيث كتب يقول:

"إن شعار حزب واحد كشعار دولة عربية واحدة أو دولة عالمية، شعار غير عملي، جاء في غير وقته، وهو غير نافع بل مضر"^{١٤٩}. ويعطي الأسباب التالية لبطلان هذا الشعار:

إن شعار حزب واحد للديمقراطيين كان يمكن أن يلقي رواجاً وأن يخدم المصلحة الوطنية بعد الثورة العراقية الأولى وقبل المعاهدة العراقية- الإنكليزية وقد كان بالإمكان دمج الأحزاب الوطنية القديمة في حزب واحد. أما الآن وقد دخل العراق في مرحلة تبلورت فيها المصالح الطبقية وخبرت الجماهير الشعبية خلال نضالها مواقف الطبقات المتملكة، فالأمر يختلف فهذه الطبقات (المتملكة) ومنها البرجوازية الحرة تناضل "متى ما وجدت

١٤٨ نفس المصدر: ص، ٥.

١٤٩ نفس المصدر: ص، ١٢٥.

الظروف ملائمة للنضال" أي متى ما اقتضت ذلك مصالحها وتترك النضال وتصفي منظماتها متى ما تهددت مصالحها وهي لا تكتفي بترك النضال وحدها بل تصر على العناصر الواعية وعلى الجماهير الشعبية بوجوب ترك النضال إلى حين تنهض البرجوازية مرة أخرى، أي إلى حين ترى الطبقات المتملكة أن النضال في مصلحتها وقد دلتنا على هذه الحقيقة مواقف هذه الطبقات في النضال الوطني عندنا. إنها بعد أن حصلت على المعاهدة العراقية- الإنكليزية عزلت أحزابها وحرمت على الغير تأليف الأحزاب والنقابات بحجة أن الوقت لم يحن بعد لتأليف الأحزاب، فحزب واحد لجميع الديمقراطيين (بزعامه البرجوازية الحرة والمتقفين المرتبطين بها) من السهل أن يقضى عليه متى وجدت قيادته أن المصلحة -مصلحتها- تقضي بحله كما حلت من قبل الأحزاب الوطنية ومن ضمنها جمعية الإصلاح الشعبي.

وبعد أن يشرح بالتفصيل طابع القوى والطبقات المنظمة إلى مجموعة الديمقراطيين ويقسمها إلى معسكرين رئيسيين: معسكر العمال والفلاحين ومن ينتمي إليهم من المتقفين الشعبيين والحرفيين والكسبة والأقليات القومية والعنصرية المضطهدة. ومعسكر البرجوازية الحرة ومن ينتمي إليها من متقفي البرجوازية الحرة والمزارعين وأحرار الإقطاعيين والملاكين وأمثالهم. ويتطرق إلى أهداف واستراتيج وتكتيك كل معسكر من هذين المعسكرين بتفصيل، يؤكد بأن نقطة الالتقاء بين المصالح المشتركة لجميع الديمقراطيين هي الجبهة الوطنية الموحدة، الجبهة التي لا تشل نشاط ونمو أي جماعة من الجماعات(الأحزاب) الديمقراطية ولا تحتم على جماعة فرض آرائها الاجتماعية والفلسفية والاقتصادية على الجماعات الأخرى، بينما شعار توحيد الأحزاب ودمجها في حزب واحد وتحت قيادة البرجوازية الحرة -كما هو مفهوم من نظرة أصحاب الدعوة إلى العمال والفلاحين- معناه حبس آراء الجماعات والحد من نشاطها الثوري الذي لا يتفق وأسلوب العمل الإصلاحية الذي سارت وتسير عليه البرجوازية الحرة ومن يشايعها. أما الشكوك والمزاعم التي أثارها ويثيرها دعاة "الحزب الواحد" ضد الجبهة الموحدة فهي بالطبع واهية

ولا تستند إلى المنطق والواقع.^{١٥٠} ومن ضمن المسائل الملحة التي يتطرق إليها في دراسته المستفيضة بالتفصيل، ما يلي:

١- تحليل للوضع العالمي وعلاقات القوى الجديدة التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- تحليل حركة التحرر الوطني العربية ومكانها داخل حركة التحرر العالمية.

٣- النفوذ الإمبريالي في العالم العربي.

٤- التأثير المتبادل بين الوضعين العالمي والمحلي.

٥- الدور الحاسم للاتحاد السوفييتي.

٦- الطبقات الاجتماعية في العراق.

٧- الحريات الديمقراطية.

٨- المجالات الاقتصادية.

٩- الطابع الجماهيري للحركة الوطنية.

١٠- ماذا تعني الجبهة الوطنية الموحدة؟

وتناولت دراسة حسين الشبيبي المهمة الثانية موضوع: "الاستقلال والسيادة الوطنية"، إذ أنها تعتبر إلى جانب المقالة الموسعة الخاصة بالجبهة الوطنية المذكور في أعلاه، مساهمة مهمة في النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر والديمقراطية ضمن إطار قيادة فهد بعد الحرب. ويمكن للإنسان المنتبع أن يستنتج بأن المقدمة التي تحمل اسم الناشر إنما هي من كتابة فهد. يستهل الشبيبي الدراسة بمقدمة يقول فيها: "أصبح للاستقلال والسيادة الوطنية - عدا مفهومها السياسي - مفهوم عام شديد الارتباط بالنظم الديمقراطية وبالأساليب الصحيحة في تطبيقها، شديد الارتباط بالديمقراطية الاقتصادية

١٥٠ كتابات الرفيق حسين محمد الشبيبي: بغداد ١٩٧٤، ص ١٦.

والاجتماعية، التي تضمن لجماهير الشعب العدل الاجتماعي والصيانة الاجتماعية وبعبارة أوضح أن مدلول الاستقلال والسيادة الوطنية أصبح اليوم - بعد أن كان ضيقاً لتقييده بمفهومه السياسي، كما أرادت له الطبقة العليا التي كانت تقود الحركة الوطنية - أصبح اليوم يعني تحرير القطر، بما فيه من ثروات مدفونة وظاهرة، واستغلالها لصالح المصلحة العامة، لصالح تقدم القطر صناعياً وزراعياً، ولمكافحة آفات الفقر والمرض والجهل. وتمكين الشعب بكافة طبقاته دون تمييز، ودون تحديد من ممارسة حقوقه في حكم نفسه، أي في اختيار شكل الحكم وأجهزة الحكومة، اختياراً حراً، وفق الأساليب الديمقراطية الصحيحة. هذا هو المدلول العصري للاستقلال والسيادة الوطنية، كما صرح به رؤساء الدول الكبرى، أثناء حربها مع قوى الشر المحورية ولهذا حاربت الشعوب وضحت عن طيب خاطر، أثناء حربها ضد الفاشية، ولهذا تناضل وتضارب اليوم الأمم المحرومة من استقلالها وسيادتها الوطنية - الحقيقية والشكلية - في الغرب والشرق. هذا هو مدلول الاستقلال والسيادة الوطنية."

ويجري معالجة مسألة التحرر والاستقلال في هذا المجال ضمن وحدة متكاملة لا تتجزأ. وهنا يقول: "إن الاستقلال والسيادة الوطنية بنواحيها الثلاث، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحدة يكمل بعضها البعض لكن هذا لا يعني أبداً، أننا نستطيع أن نعمل للاستقلال بنواحيه الثلاث بمقياس واحد، دون أن نعرض الكل إلى الخطر. إذ لا يكون عملنا نافعا وثابتاً في الحقل الاقتصادي أو الاجتماعي وغيرهما، ما لم نقبض بأيدينا حديد على زمام السلطة السياسية، ما لم نحقق قبل كل شيء الاستقلال السياسي."

وتعتبر الدراسة التي كتبت في ضوء مقررات المؤتمر السابع للكومنترن بخصوص مسائل الجبهة الشعبية الموحدة، مساهمة جديدة لبلشفة الحزب الشيوعي العراقي وتجسيدها في سياساته اليومية، ولكنها جاءت في وقت متأخر وغير ملائم نسبياً، علماً بأن الدراسة تحتوي على معالجات علمية كثيرة في مجرى النضال من أجل الديمقراطية

السياسية. وتضمنت الأهداف التالية، التي كانت تهم جميع القوى السياسية الوطنية حينذاك:

- إنهاء التدخل الأجنبي وإجلاء قواته العسكرية.
- تطوير الاقتصاد الوطني لصالح الشعب.
- الإتيان بنظام ديمقراطي صحيح.
- فضح بنود المعاهدة العراقية- الإنكليزية.
- استكمال الاستقلال السياسي.

ويحاور الشبيبي نفسه والقراء أيضاً حين يطرح على نفسه السؤال التالي: هل بإمكاننا تحقيق هذه المطالب؟ ثم يعود ليجيب عن هذا السؤال بقوله:

"نعم بإمكاننا تحقيقها، أما وسائل تحقيقها فهي بأيدينا وهي قوى شعبنا التي تريد التحرر والانطلاق أولاً، ونظرية صحيحة في العمل وتعيين الهدف ثانياً، وتنسيق القوى. طبقات الشعب وأقسامه، التي تشترك في العمل من أجل هذه المطالب ثالثاً". وفي معرض إجابته المفصلة لا يخفي مخاوفه تجاه عدم تحقق الهدف المطلوب ويقول:

"إن اعتبار هذه المطالب، في سبيل أهدافنا الوطنية، مطالب الشعب بأجمعه، واعتباره القوة الوحيدة القادرة على تحقيقها، وعدم الخوف منه، شرط أساسي لتحقيق مطالبنا. أما أن نعرف هذا ولكن نخشى التصريح الفعلي به، خوفاً من استفزاز أعداء الشعب وخصومه، الذين هم، في نفس الوقت، أعداء استقلالنا وسيادتنا الوطنية، أولئك الخصوم الرجعيون، الذين لم يثبتوا يوماً حسن نواياهم تجاه مصالح شعوب بلادهم، والذين لا يتورعون عن بيع أوطانهم بأبخس الأثمان".

وفي معرض الإشارة إلى النداء الذي نشرته الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، يؤكد الحزب على ضرورة النضال من أجل المطالب التالية ضمن الجبهة الوطنية المقترحة:

١- توحيد النضال من أجل حق التنظيم السياسي.

٢- إلغاء القوانين الاستثنائية.

٣- الدفاع عن استقلال البلاد وتعزيز السيادة الوطنية".

إننا نفهم من عبارة (الخصوم الرجعيون) تلك القوى التي تأخذ بيدها زمام الحكم، والتي كان يستحيل عليها الاستمرار في دفة الحكم دون مساندة بريطانيا آنذاك. وبغض النظر عن لون أو اتجاه الحكومة ولبريتها إذ ذاك، إنما كان واجبها الأساسي هو حماية (المعاهدة العراقية- البريطانية) التي كانت بمثابة الشريان للمصالح البريطانية في العراق والشرق الأوسط. وكانت بريطانيا تعرف جيدا وأحسن من أي جهة عراقية، مدى حجم الثروة النفطية التي يملكها هذا البلد. وحتى عندما قررت إلحاق ولاية الموصل بالعراق، فإنها لم تفعل ذلك حبا بسواد عيون الشعب العراقي، بل رغبة في الهيمنة على منابع النفط، إذ أنها كانت منذ نهاية القرن التاسع عشر تعرف أين توجد منابع النفط في هذا البلد الغني. كانت كل هذه الأمور قد حسمت قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبالذات في معاهدة سايكس- بيكو التي وقعتا بريطانيا وفرنسا في العام ١٩١٦، إضافة إلى اتفاقية سيفر فيما بعد.

إن الفترة اللبرالية التي مرت على العراق بعد الحرب العالمية الثانية كسحابة صيف وتوافقت مع الوضع العالمي المنفتح، لم تكن بالنسبة لبريطانيا سوى فترة جس نبض لإمكانيات وقدرات هذا الشعب الذي دوخها وهدد مصالحها منذ الحرب العالمية الأولى وبالذات بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تعرف جيدا تجاه أي خطر يقف التاج البريطاني: الخطر الشيوعي المتنامي في العراق وبالتالي تصاعد الحركة الديمقراطية في الشرق الأوسط وخطر وصول الاتحاد السوفييتي إلى المياه الدافئة. وأثبتت أحداث سحق وثبة ١٩٤٨ ومن ثم إعدام فهد ورفيقيه حازم وصارم، وفيما بعد إعدام يهودا صديق وساسون دلال، وكلاهما كان في قيادة الحزب في عام ١٩٤٩، مدى بشاعة اليد الحديدية البريطانية التي لم يتمكن أي رادع من إيقافها عند تعلقها بمصالحها.

ولا شك في أن قيادة الحزب كانت تعرف هذه الحقائق، ولذلك حين تناولت ضمن مطالبها مسألة (المعاهدة العراقية- البريطانية) لم تؤكد في البدء على إلغائها- وهذه نقطة فيها ذكاء تكتيكي-، بل صاغت المطلب بالشكل التالي: "إبعاد التدخل الأجنبي في شؤون دولتنا وإلغاء المركز الممتاز والامتيازات العسكرية وغيرها التي احتوتها بنود المعاهدة العراقية- الإنكليزية"^{١٥١}. ومن الجدير بالذكر أن المذكرات الثلاث (المذكورة الأولى تحمل تاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤) التي قدمتها الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني إلى الأحزاب الأخرى بصورة دورية، لا تتطرق هي الأخرى إلى مسألة إلغاء المعاهدة.

ورغم الاعتراف الضمني بالمعاهدة، فإن طلب الإجازة قد رفض، ذلك أن السلطات العراقية إذ ذاك لم تتمكن أن تخطو خطوة واحدة، ولاسيما في مجال حساس كإجازة الأحزاب، دون استشارة المندوب السامي البريطاني. ولم تكن الجهات البريطانية من السذاجة بحيث أنها لا تدري بأن حزب التحرر الوطني إنما هو نسخة علنية من الحزب الشيوعي العراقي. إذ أن لغة الميثاق المطروح، هي لغة أخرى تختلف اختلافاً جذرياً عن لغة الهيئات التحضيرية للأحزاب الأخرى التي نالت إجازتها.

وتتضمن مذكرة الهيئة التأسيسية لحزب التحرر الوطني حول الجبهة الوطنية المقدمة إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب وعصبة مكافحة الصهيونية المؤرخة في ١٩٤٦/١٠/٢١، ميثاق الجبهة الوطنية، وقد جاء فيه بخصوص المعاهدة ما يلي: "اعتبار المعاهدة الإنكليزية - العراقية ملغاة تاريخياً بحكم التطورات العالمية التي جاءت بها الحرب العالمية الأخيرة، وبحكم ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر العراق عضواً فيها باعتباره دولة مستقلة، إذ أن تلك المعاهدة فرضت على العراق في ظروف عالمية وداخلية ملائمة لبريطانيا..."

عند تقديم هذه المذكرة، التي تختلف لغتها اختلافاً كلياً عن المذكرات الأخرى، كان الوضع اللبرالي قد انتهى. وجاءت حكومة أرشد العمري بقانون مكافحة الشيوعية كي

١٥١ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥.

تكافح من خلاله كل ما يمس (قدسية) المعاهدة العراقية-البريطانية ولكي تخلق الوضع الملائم الذي يوفر الجو المناسب لتنفيذ بنود هذه المعاهدة بدون وجع رأس. وفي وقت لاحق إلى يوم إعدام فهد ورفيقيه، لم تتمكن القوى الوطنية العراقية من تحقيق شعار الجبهة الوطنية، سواء لأسباب ذاتية أم موضوعية. ويبدو لنا اليوم أن قيادة الحزب الشيوعي وقوى اليسار كانت متفائلة أكثر مما ينبغي خلال تلك الفترة والعقود التالية أيضاً، بالنسبة إلى دور الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر العالمية والديمقراطية والشعارات التي كانت تطلق هنا وهناك ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حول حق الأمم في تقرير مصيرها، وإذا كانت الولايات المتحدة تطمح من وراء محاولاتها أيجاد مواقع قدم لها في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية، فإن القوتين الأخيرتين سبق أن اتفقتا مع الاتحاد السوفييتي على رسم خارطة جديدة للعالم. ولذلك فإن الشأن العراقي بالنسبة لبريطانيا ضمن دائرة الحلفاء، كان أشبه بشأن ألمانيا الديمقراطية أو بولونيا بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وهكذا ظلت صرخة الشيوعيين العراقيين والمعارضة العراقية وصرخة الحركة الكردية، مجرد صرخة في واد. وعندما صرح رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل قائلاً، بأنه تم القضاء على الشعبان الفاشي، ولكنهم الآن أمام شعبان آخر، هو البلشفية. إذ ذاك تم رسم الخطوط الأولى لبداية الحرب الباردة بين المعسكرين. وأثبتت قوى المعسكر الرأسمالي أنها أكثر وعياً لمصالحها الطبقية من أي جهة أخرى.

إن القراءة المدققة لدراسة حسين محمد الشيببي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ورئيس حزب التحرر الوطني، المستندة بالأساس إلى الأفكار الأساسية التي كان يبشر بها فهد، تساعدنا في معرفة الأجواء والمواقف التي كانت سائدة في الحركة الشيوعية العالمية بقيادة ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية إزاء عدة قضايا جوهرية حتى النصف الأول من العقد السادس، وهي:

١. الموقف المتمتزم من البرجوازية الوطنية (المتوسطة) في بلدان ما تزال أوضاعها تشير إلى تشابك كبير في ما بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

٢. الإصرار على دور الطبقة العاملة القيادي في حركة التحرر الوطني وعدم التنازل عن هذا الحق في إطار التحالفات السياسية الوطنية. ورغم رفع الحزب الشيوعي شعار الجبهة الوطنية، إلا أنه كان لا يرى في القوى الأخرى قدرة على مواصلة النضال، بل هي انهزامية لا غير، في حين أنها كانت إصلاحية وليست انهزامية، والفرق كبير بين المصطلحين، إذ أنها لم تكن راغبة في تشديد التناقض والصراع، بل تسعى إلى حله بطرق أكثر مصالحة مما كان يسعى إليه الحزب الشيوعي العراقي.

٣. الإصرار على أن الحزب الشيوعي هو الممثل الوحيد للطبقة العاملة واعتبار كل القوى الماركسية الأخرى منحرفة عن هذا الطريق. لقد كان الحزب الشيوعي قليل العدد ولكنه كان واسع النشاط ويمتلك ديناميكية عالية ناشئة عن الإيمان بصواب القضية التي كانوا يدافعون عنها. إلا أن هذه القضية لا يمكن ربطها بحق الحزب بقيادة حركة وطنية ديمقراطية أكثرية قواها من فئات اجتماعية برجوازية وبرجوازية صغيرة وهامشية إضافة على نسبة صغيرة من العمال والمثقفين الثوريين، كما أن أهداف المرحلة لم تكن تسمح بقيادة الحزب الشيوعي لهذا النضال الوطني. ومن هنا نشأت الكثير من العقبات في طريق إقامة الجبهة، إذ كان الحزب يسعى إلى فرض قيادته من خلال المظاهرات والشارع، وكانت تثير حساسيات القوى الأخرى وتمنعها من الوصول إلى علاقات عمل مشتركة.

٤. الحديث عن الاستقلال والسيادة الناجزة في بلد لا يمكن تحقيق الاستقلال والسيادة الناجزة فيه لا بسبب وجود الهيمنة الأجنبية عليه التي يريد التخلص منها، بل بسبب طبيعة ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي والاجتماعي العام للسكان. لقد كان التشدد هي السمة الملازمة للحركة الشيوعية عموماً في تلك الفترات، رغم أن فهد كان يتميز بقدرته على تحديد المهمات الوطنية بصورة جيدة ولملوسة، إلا أنها لم تستطع التخلص من تأثير الفكر والتيار الشيوعي الدولي الجارف بقيادة ستالين حينذاك.

إن متتبعي الأوضاع السياسية في بلدان الشرق الأوسط، ومنها العراق وإيران على سبيل المثال لا الحصر، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الخمسينيات أو بعدها بقليل يمكنه أن يؤكد سيادة الخط الستاليني في السياسة الداخلية للأحزاب الشيوعية، والتي تغيرت إلى حدود معينة في النصف الثاني من العقد السادس. ويبدو لنا أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي لعب دوراً مهماً في التحولات التي جرت في سياسات الأحزاب الشيوعية من خلال إداة سياسات ستالين، حيث حصلت تغييرات أكثر ملموسية في الخط العام للسياسة الدولية السوفييتية، وبحدود معينة، تقلص نسبياً دور وتأثير تلك السياسة على السياسات الداخلية للأحزاب الشيوعية.

المبحث الرابع

سياسة الحزب في مجال المنظمات المهنية والنقابية

أولاً: الحركة النقابية

أشرنا سابقاً إلى أن نمو الطبقة العاملة في العراق كان بطيئاً جداً ومحدوداً في مجالات وجود وعمل العمال خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكان النمو الملموس للعمال المنحدرين من أصل فلاحي عموماً قد حصل في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها في مجالات أساسية، وهي:

١. قطاع النقل الذي ارتبط بالنشاط التجاري المتسع للشركات الأجنبية في كل من بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص، سواء كان استيراداً أم تصديراً، علماً بأن حجم الاستيراد والتصدير في أسواق العراق المحلية أو إعادة التصدير كان أوسع من صادرات العراقية نحو الخارج قبل البدء باستخراج وتصدير النفط الخام. وقد نما قطاع النقل في الموانئ والسكك الحديدية، إضافة إلى النقل البري والنهري وزيادة عدد العمال المشتغلين في هذه المجالات، رغم أن القسم الأكبر من المشتغلين في هذه القطاعات كانوا في فترة الحرب

العالمية الأولى من الأجانب. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير المعلومات المتوفرة التي ينقلها إلينا الباحث السوفييتي الدكتور كاتلوف والباحث العراقي الدكتور كمال أحمد مظهر وغيره إلى أن عدد المشتغلين في مشاريع السكن في عام ١٩١٨ بلغ ٢٥٠٠ شخصاً وزعوا على النحو الآتي وفق جنسيتهم^{١٥٢}:

نسبتهم إلى المجموع	عدد المشتغلين	جنسية المشتغلين
٪٨٠	٢٠٠٠	الهنود
٪ ١٠	٢٥٠	الأوروبيون
٪ ١٠	٢٥٠	العراقيون
٪ ١٠٠	٢٥٠٠	المجموع

المصدر: - كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٠٨٥.
- أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.

٢. قطاع البناء والطرق والجسور.

٣. قطاع الصناعات الحرفية والمانيفاكاتورة التي تطورت تدريجاً في العقد الثالث والرابع إلى نشوء صناعات ميكانيكية حديثة نسبياً.

ولعبت التجارة الخارجية -الاستيراد- دوراً سلبياً ملموساً من ناحية وإيجابياً من ناحية أخرى، إذ أنها زاحمت بشكل شديد الصناعات الحرفية وأدت بالعديد من الحرفيين إلى غلق ورشاتهم والتحول إلى عمال نتيجة للمنافسة الحادة غير المتكافئة من جهة، كما دفعت

١٥٢ - كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٠٨٥.
- أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.

بالبعض من أصحاب المشاريع الحرفية إلى التفكير بتوسيع ورشاتهم واستيراد منشآت أكثر حداثة ليتمكنوا من مقاومة المنافسة الأجنبية نسبياً، خاصة وأن قانون تشكيل جمعية أصحاب الصناعات وقانون حماية الصناعة الوطنية، اللذين صدر في عام ١٩٢٩م، لعبا دوراً مهماً في تشجيع الصناعة وتحفيز أصحاب رؤوس الأموال على التوظيف في المشاريع الصناعية.

٤. قطاع التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره الذي بدأ في العشرينات ثم نما وتطور في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي هذه المجالات الأربعة برز النشاط النقابي العمالي بالتتابع تقريباً، علماً بأن جمعيات النشاط الحرفي كانت أقدم من غيرها ولكنها كانت على أساس الجمع بين أصحاب الورشات والعاملين فيها في آن واحد. وعلى هذا الأساس نشأت أيضاً وأجيزت جمعية أصحاب الصناعات التي تم تقديم الطلب بتأسيسها في عام ١٩٢٤ وأجيزت في عام ١٩٢٧.

تميزت الفترة الأولى من الهيمنة البريطانية ببروز بعض النشاطات العمالية التي لم ترتبط بنشاط نقابي منظم أو موجه. بل كان نتيجة الواقع المزري الذي عاش فيه العمال سواء في البصرة أم في بغداد أم في المناطق الأخرى. فقد واجه العمال العراقيون المستخدمون في مشاريع القوات المسلحة البريطانية وفي ميناء البصرة أو المناطق الأخرى التي كانت خاضعة لسيطرتها أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها الكثير من الاضطهاد والتعسف والتمييز في المعاملة والاستغلال الشديد. وتجلى ذلك في الوقائع التالية:

- تمييز شديد في المعاملة بين العمال الأجانب والعمال العراقيين لصالح العمال الأجانب في مختلف مجالات وشؤون العمل والأجور.
- قلة الأجور المدفوعة للعامل العراقي وصعوبة استجابتها لحاجات عملية إعادة إنتاج قوة العمل، سواء للعامل ذاته أم لأفراد عائلته. وقد عمد البريطانيون إلى تشغيل الأطفال والنساء بأجور أقل واستغلال أكثر بشاعة. وفي أحد المشاريع في بغداد مثلاً

بلغ عدد العمال فيه ٢٩٠٠ شخصاً كانت نسبة النساء فيه ٤٠٪ أو ما يعادل ١١٠٠ امرأة^{١٥٣}.

● كما عمدوا إلى تشغيل السجناء عبر المقاولين العراقيين وبأجور أقرب إلى السخرة منها إلى العمل الحر المأجور. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد السجناء الذين تم تشغيلهم بلغ ١٢٠٠٠ شخصاً^{١٥٤}. ووفق المعلومات التي تشير إليها المصادر الأجنبية ووفق تقرير كتب عن العمال خلال الفترة بين ١٩١٦-١٩١٩، بلغ عدد الوفيات في وحدة عمل سجناء مؤلفة من ١٢١٥ شخصاً، ٩٠ شخصاً خلال ٢٥ شهراً، أي بمعدل شهري قدره ٤ أشخاص تقريباً، أو بنسبة قدرها ٧،٤٢٪ من إجمالي عدد السجناء المسخرين للعمل في تلك المشاريع^{١٥٥}.

● رداءة ظروف العمل والعيش والسكن بالنسبة للعمال العراقيين.

● تفاقم عدد الإصابات بأمراض العمل وحوادث الوفاة والتعويق والتشويه أو المرض دون أن تدفع لهم أو لأفراد عوائلهم تعويضات، إذ كانت تفرض على كل عامل التوقيع على تعهد ظالم أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب.

● زيادة كبيرة في عدد العاملين الأجانب بالقياس إلى عدد العمال المحليين، كما بينا ذلك في أعلاه.

● إعطاء العراقيين وظائف أدنى بكثير من الوظائف التي تمنح للأجانب، بالنسبة إلى المستويات الواحدة أو المتقاربة.

● ساعات العمل الطويلة التي كانوا يجبرون على مواصلة العمل فيها والتي تزيد أحياناً كثيرة عن ١٢ ساعة في اليوم.

١٥٣ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ١٢١. المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٩.

- الطرد الكيفي من العمل، وعدم وجود أية ضمانات لهم تحميهم من تعسف أصحاب العمل، وكذلك النقل من موقع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى تلحق أضراراً فادحة بالعمل وعائلته.
- العقوبات القاسية التي كانت يتعرض لها العمال، وكذلك قلة الأجور التي كانت تدفع لهم أو ساعات العمل الطويلة التي كانت تفرض عليهم أو حتى تعرضهم للطرد الكيفي.
- لقد كان هذا الواقع يثير عند العمال الغضب والتذمر، حتى أجبر العمال تحت ضغط هذا الواقع إعلان الإضراب عن العمل في أكثر من موقع خلال فترة الحرب، أي في عام ١٩١٨، كما حصل في النجف وفي البصرة^{١٥٦}. ولم تكن تلك الإضرابات ناتجة عن وعي طبقي واضح للعمال إزاء الرأسمالي أو صاحب العمل المستغل لهم، بل جاءت نتيجة تفاقم الظلم والضييم والحرمان والإساءات التي كانوا يتعرضون لها، بحيث نفذ الصبر وامتلأ الكأس ففاض. فتبلورت في مجرى العمل والاحتجاج مجموعة من المطالب العمالية التي كانت تعبر عن واقع الحال حينذاك. ويمكن تلخيص أبرز تلك المطالب فيما يلي:
- تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور المدفوعة.
- معاملتهم أسوة ببقية العمال الأجانب.
- زيادة عدد العمال العراقيين العاملين في المشاريع المختلفة. وقد تجلى هذا المطلب في قانون حماية وتشجيع الصناعة الوطنية حيث ورد في القانون ما يؤكد عدم تشغيل العمال الأجانب بنسبة تزيد عن ١٠٪ من مجموع عدد المشتغلين في المعامل التي تقام على أساس التمتع بالحماية الصناعية.
- ومن الجدير بالإشارة إلى أن بعض المدن العراقية، ومنها مدينة الناصرية مثلاً، عرفت حركة نقابية حرفية مهمة ترتبط بالمهن أو بالحرف القائمة فعلاً، وكان لكل جماعة من هذه الجماعات الحرفية علمها الذي يتميز بلون معين يختلف عن أعلام بقية الحرف. وقد أمكن

١٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

العمل مع هذه الجماعات الحرفية بشكل جيد. ولهذه الظاهرة تقاليد قديمة في العراق يرجع تاريخها إلى العهد العباسي.

كان العمال العراقيون، ورغم وعيهم الطبقي الضعيف نسبياً حينذاك، يشاركون بقية فئات المجتمع العراقي في موقفها من الاحتلال البريطاني للعراق ويمارسون السياسة من مواقع وطنية مناهضة للاحتلال. إذ أنهم شاركوا في حينها في ثورة العشرين وتعرضوا للكثير من الصعوبات، كما سقط أول شهيد من أوساطهم في عشية ثورة العشرين (٢٤ أيار ١٩٢٠)، وهو نجار أخرج من بغداد "شيعته الجماهير في اليوم التالي ومنحته لقب شهيد الوطن"^{١٥٧}.

وكانت مجموعات من الحرفيين والعمال العراقيين، رغم أن نسبة عالية منهم كانت تعاني من أمية القراءة والكتابة، تشارك قبل ثورة العشرين وما بعدها بمتابعة الأخبار وما كانت تنشره الصحافة العراقية والعربية أو ما كان ينقله المسافرون والقادمون من الخارج من أخبار حول الأوضاع العربية والدولية وعن انتصارات العمال على القيصرية وقيام دولة اشتراكية يقودها العمال والفلاحون^{١٥٨}. وكان لهذه المعلومات رغم شحها تأثيرها الملموس على المتعلمين من الحرفيين ومن أبناء العوائل ذات الأوضاع المعيشية المتوسطة. ومن بين هؤلاء برزت فكرة تشكيل وقيادة الجمعيات العمالية التي في مقدورها تنظيم عمل العمال وأجورهم وساعات عملهم وظروف عملهم والتخفيف من معاناتهم اليومية. وبدأت هذه التحركات في أكثر من موقع في العراق في آن واحد تقريبا نتيجة لتشابها الظروف، وخاصة في كل من بغداد والبصرة وفي المجالات التي كان فيها تجمع للعاملين في تلك المشاريع، ومنها السكك الحديدية والميناء أو الحرف التي كانت تواجه مصاعب غير قليلة. وكان لهؤلاء علاقة واضحة بجماعة الرحال باعتبارهم رواد الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، إذ انعكس ذلك في ما نشرته هذه الجماعة من مقالات حول مشكلات العمال

١٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٢.

١٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٠.

والفلاحين وقضايا المرأة والعلاقة بين هذه المشكلات المباشرة والهيمنة الاستعمارية على البلاد.

يشير الدكتور كمال مظهر أحمد إلى أن التحركات الأولى للعمال التي تعبر عن وجود تملل عمالي من أوضاعهم السيئة قد برز في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، وأنه "لم يكن مجرد صدفة أن قامت مديرية البلدية الأولى ببغداد في تموز ١٩٢٢ بانتخاب رؤساء لكل صنف من أصناف العمال وأصحاب الصنائع قيمته الصحافة كخطوة أولى" في أمر تأسيس نقابات منتظمة للعمال مما يعود بالفوائد الجمة على حالة البلاد الاقتصادية^{١٥٩}. وكان لاحتكاك العمال العراقيين وأصحاب الصنائع أو الحرفيين بالمستخدمين البريطانيين والهنود، سواء كان ذلك في القوات المسلحة البريطانية والمشاريع التي كانت تديرها، أم في المشاريع الاقتصادية التي كانت تهيمن عليها، مثل السكك الحديد والميناء، تأثيره في تعرف العراقيين المباشر على بعض جوانب المجتمع المدني الذي تمثل في النوادي الثقافية والاجتماعية التي كان المستخدمون الأجانب يقيمونها في مواقع عملهم وسكنهم وفي مدن مثل بغداد والبصرة والموصل، إضافة إلى تعرفهم على النقابات العمالية وحقوق العمال، إضافة إلى دور الصحافة العراقية في هذا الصدد. وبدأت أولى محاولات العراقيين لتأسيس نادي ثقافي واجتماعي وإقامة جمعيات تخص مهناً معينة في عام ١٩٢٤ لتتسع في السنوات اللاحقة وتصبح، مع نهاية العقد الثالث وقيام جمعية أصحاب الصنائع، ظاهرة مهمة في العراق. وكانت المبادرة الأولى في هذا الصدد، ووفق ما جاء إلينا، في عام ١٩٢٤ حين قامت مجموعة من العمال والمستخدمين، وهم محمد صالح القزاز ومحي الدين محمد وقاسم عباس، بتقديم طلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس نادي للعمال في بغداد. ولم تكتف الجهات المسؤولة برفض الطلب، بل اعتبرته استفزازاً وتحريضاً للعمال، وبالتالي قامت الجهات المسؤولة في مؤسسة السكك بنقل قاسم عباس، العامل في السكك، "من محل عمله إلى مكان آخر" وأوقفت في تلك السنة ما يستحقه وزميله محمد صالح القزاز "من زيادة مقررة

١٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢. واستناد في ذلك إلى جريدة العراق. بغداد. ١٨ تموز ١٩٢٢.

في أجورهما"، رغم وجود نادر مماثل للمستخدمين الأجانب في بغداد حينذاك^{١٦٠}. وفي البصرة تحرك المثقفون والعمال لتشكيل ناد لهم لعب دوراً مهماً في الحياة الفكرية والسياسية حينذاك والذي أتينا على ذكره في مكان آخر من هذا الكتاب.

وخلال تلك الفترة لعبت بعض الوجوه العمالية والحرفية المعروفة والتميزة بالوعي والدأب والجرأة على تبني مطلب إقامة الجمعيات والنقابات العمالية والحرفية. فظهرت في بغداد في عام ١٩٢٩ مجموعة من الجمعيات الحرفية والعمالية التي لعبت دوراً كبيراً في الجانب المهني أو النقابي العمالي وساهمت برفع وعي وثقافة العمال العامة، وخاصة إزاء حقوقهم المهذرة. وكان أبرز هؤلاء القادة النقابيين وأكثرهم حيوية ووضوحاً في نشاطه ودوره، كما تشير إلى ذلك أغلب الدراسات التي بحثت في قضايا العمال والنشاط النقابي حينذاك هو محمد صالح عبد الجبار القزاز، الذي انتخب رئيساً لجمعية أصحاب الصنائع بعد إجازتها رسمياً من قبل وزارة الداخلية في العاشر من شباط/فبراير عام ١٩٢٩. وكانت رغبة المؤسسين أن يكون أسمها جمعية عمالية، إلا أن الوزارة رفضت ذلك الاسم وتقرر استبداله بالاسم الجديد، الذي أعطى الانطباع وكأنه يضم بالأساس أصحاب الحرف المختلفة، ولكن في واقعه كان يضم العمال وأصحاب الحرف في آن واحد، وكانت أغلبية أعضاء الجمعية من العمال. وساهمت عدة عوامل في تنشيط الحركة العمالية النقابية في العراق، وهي:

** الاستغلال وقلة الأجور والحرمان من الحقوق والضمانات الاجتماعية والصحية التي كان يعاني منها العاملون في هذه الفترة، سواء كان ذلك في مشاريع البريطانيين أو المشاريع الحكومية العراقية. وعبرت عن ذلك السيدة كاثلين لانغلي في كتابها الموسوم "تصنيع العراق" حين كتبت عن هذه الفترة تقول: "أما مديرية الأشغال العامة، التي كانت مسؤولة عن الطرق، فقد حاولت، تحسين ظروف العمل. ففي عام ١٩٢٩ كتب أحد الموظفين أنه من الصعب ضمان حصول العمال على أجور يومية تكفي لسد نفقات الطعام

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٤/١٢٥.

والسيغاير، لأن الحكومة تتوقع أن تستمر الظروف التي سادت في العهد العثماني، مع أن تلك الظروف لم تكن أحسن بكثير من العبودية. ولم توافق الحكومة حتى في عام ١٩٢٩ على تعويض العمال المصابين بجروح، كما لم توافق على معالجة المرضى، وإعطاء تعويضات لزوجات وأولاد الذين كانوا يتوفون أثناء الواجب. وفي عهد الانتداب، بعد ثلاث سنوات، فقط أصبح التعويض عن الجروح والموت أمراً اعتيادياً، على الرغم من أن أحد الموظفين قال "يظهر كما لو أن قانوناً خاصاً يجب أن يصادق عليه البرلمان حول كل حادث، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً". وأن المبلغ المدفوع للتعويض كان لا يزيد في الغالب على ٨ دنانير^{١٦١}. وأمكن انتزاع حق التعويض في شركة النفط العراقية وفي السكك بنضال العمال، رغم كونه كان قليلاً، في حالة الإصابة أو الموت أثناء أداء الواجب.^{١٦٢} كان الطرد الكيفي من العمل المفاجئ دون ذكر الأسباب أحد الظواهر العامة والسائدة في البلاد، إضافة إلى إملاء تعهدات يفرض على العامل التوقيع عليها التي تلزمه بعدم المطالبة بحقوقه المشروعة وخضوعه الكامل للإدارة. وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في شركات النفط الاحتكارية التي كانت تستبدل العمال بعد فترات وجيزة لا تتجاوز عدة سنوات من أجل التملص من الحقوق التي تفرضها طيلة الفترة وإعطاء الانطباع وكأن الشركة تشغل عمالاً جدد، إضافة إلى التخلص من أولئك الذين تعتبرهم خطراً على المؤسسة نتيجة نشاطهم النقابي أو السياسي وقيادتهم العمال للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

****** تفاقم حجم البطالة في البلاد بالارتباط مع تفاقم الأزمة التي عمّت العالم الرأسمالي كله، وبالتالي فإن الحركة المطالبة بإيجاد فرص عمل للعاطلين كانت في تنامي جسديتها الحركة النقابية، خاصة وأن أصحاب الأعمال كانوا يفرضون على العمال زيادة ساعات العمل وتقليص الأجور بسبب وجود عدد كبير من العمال العاطلين المستعدين للعمل بأجور أوطأ مما كانت تدفع للعاملين.

١٦١ لانغلي، كاثلين م. تصنيع العراق. مصدر سابق. ص ١٨٩.

١٦٢ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٨٥.

** ولعبت الأزمة الخانقة التي عرفتھا الفترة الواقعة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ دوراً سيئاً جداً على حياة وعمل كادحي العراق ومن جوانب عديدة. وحركت تلك الأوضاع العمال والعاطلين عن العمل والسكان للقيام بإضرابات غير قليلة شملت مطالب مختلفة منها زيادة الأجور وزيادة فرص العمل وتقليص الضرائب التي كانت في ارتفاع مستمر وتخفيض الأسعار التي كان التجار يتلاعبون بها كما يشاؤون وكان أكبر وأكثر تلك الإضرابات ذلك الذي وقع في عام ١٩٣١ والذي تحدثنا عنه في مكان آخر وقاد في النهاية إلى سقوط وزارة حمدي الباجي وتشكيل وزارة نوري السعيد التي عمدت إلى العنف الدموي لفرض إرادتها على المضربين وسحبت إجازة جمعية أصحاب الصنائع ودفعت بمسؤوليها إلى الإبعاد أو السجن أو الطرد من العمل. وقد كانت حصة قائد الحركة النقابية حينذاك محمد صالح القزاز غير قليلة من نقمة الحكام.

** ولم تكن أساليب الإهانة والملاحقة وفض الإضرابات بالعنف الحكومي والتعسف، إضافة إلى التعذيب، بما فيه الجلد من جانب القوات البريطانية، ومن ثم السجن والإبعاد أقل إثارة للعمال العراقيين من العوامل الأخرى التي دفعتهم صوب العمل النقابي دفاعاً عن كرامتهم ومصالحهم وحقوقهم الأساسية.

وكان للقائد النقابي محمد صالح عبد الجبار القزاز دور متميز في تعبئة الحرفيين والعمال صوب مطلب إقامة نقابات وجمعيات ونوادي المجتمع المدني، إذ حقق بذلك نجاحات غير قليلة. وتميز هذا النقابي البارز، وهو ابن حرفي يشتغل بالقز، بخصائص مهمة بالنسبة للعمل النقابي والحركة العمالية والعلاقات المباشرة مع العمال والحرفيين. وكان في الوقت نفسه مثقفاً ديمقراطياً وتقدمياً واعياً، كما كان يشعر بالانتماء الكامل للطبقة العاملة ويحس بمشكلاتها ومتاعبها والحياة الصعبة التي تعيش فيها، كما كان يشعر بمسؤوليته المباشرة للمشاركة في النضال في سبيل تنمية وتطوير حركتها وإعلاء شأنها وتحقيق خلاصها من تلك الأوضاع المزرية. وكان في سلوكه اليومي متواضعاً قريباً من قلوب العمال ومن فهم مشاكلهم وسبل معالجة نزاعاتهم. كما امتلك القدرة على التعامل

السياسي المرن مع الأحداث دون مساومة مضرّة. ورغم علاقته الواسعة بالسياسيين والأحزاب الديمقراطية فأن سعى إلى تجنب النقابات من العمل السياسي المباشر، ولكنه لم يبعدها عن ربط قضاياها بالقضايا الوطنية الأساسية بما فيها، وعلى نحو خاص، مسألة التخلص من الهيمنة الأجنبية ورفض معاهدة ١٩٣٠... الخ. كما تميز محمد صالح القزاز بقدرته على التعامل مع العمال الحرفيين وأصحاب الحرف. بسبب قربه من تلك المجالات وإيجاد لغة مشتركة في هذا الصدد دون التفريط بمصالح العمال.

ولمحمد صالح القزاز دور كبير في النشاط النقابي العراقي في العقد الثالث والنصف الأول من العقد الرابع على نحو خاص، حيث كانت هذه الحركة ما تزال في مهدها، هم في بنائها وفي إعطاء سماتها الأساسية والتأثير في اتجاه نضالها. وكان للقزاز دوره في نشر الحركة النقابية لا على صعيد بغداد فحسب، بل انصب جهده وسعيه الحثيث لتوسيعها وإيصالها إلى بقية المدن العراقية، إضافة إلى محاولته تعزيز علاقة الحركة النقابية العراقية بالحركة النقابية العربية والعالمية. ومن هنا نشأت تلك العلاقة الجديدة مع الاتحاد العالمي لنقابات العمال ومع مكتب العمل الدولي في جنيف. ولعب القزاز دوراً بارزاً في صياغة مطالب العمال الأساسية في برنامج "جمعية أصحاب الصنائع"، رغم عدم ذكر أسم العمال في النظام الداخلي للجمعية، مع أن العمال شكلوا القاعدة الأساسية لتلك الجمعية وقوامها الرئيسي^{١٦٣}. وساهم القزاز بدور مباشر، وبالتعاون مع بقية النقابيين البارزين من أمثال محمد مكي الأشترى رئيس "جمعية تعاون الحلاقين"، في صياغة المواد الأساسية لقانون العمل والعمال الذي قدم مسودته كمقترح إلى المسؤولين العراقيين والبرلمان العراقي. وكان لهذه المبادرة تأثير ملموس على الجوانب الإيجابية التي برزت فيما بعد في بنود القانون الذي أقر في عام ١٩٣٦. وكما يشير الدكتور كمال مظهر أحمد "فقد قدم رئيس "جمعية أصحاب الصنائع" محمد صالح القزاز مذكرة تفصيلية إلى الجهات المسؤولة في ١٩٣١/٣/٣١ تضمنت اقتراح ١٩ بندا عالجت أهم المشاكل التي كان يعاني منها العامل

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٩-١٥٤.

العراقي كتحديد يوم العمل بثمانى ساعات نهاراً وست ساعات ليلاً (البند الأول)، ومنح العمال أجورهم خلال العطل الرسمية والإجازات المرضية (البند الثانى والثالث)، وضمن التعويض والتقاعد للعامل فى حالة إصابته أو شيخوخته (البندان الرابع والخامس)، ومنع تشغيل الأطفال والأجانب (البندان السادس والسابع)، وتدريب العمال (البند الثامن)، و"محافظة حقوق العمال من اضطهاد أصحاب رؤوس الأموال" ورؤساء المعامل والشركات إما بتأسيس مكتب للعمال أو بتشكيل لجان كلجان الانضباط تكون مهمتها النظر فى دعاوى العمال وشكاوهم" (البند التاسع)، أما بقية المواد فكانت تخص مسائل مكافحة الأمية بين العمال والعناية بالصحة بهم وتحديد الأجور وما شابه من أمور... ١٦٤.

وفى الوقت الذى كان محمد صالح القزاز يعمل على تطوير الحركة النقابية فى بغداد وتوسيعها صوب المدن الأخرى، كانت مجموعات أخرى من النقابيين تعمل بدورها أيضاً فى بغداد والبصرة والناصرية والموصل وفى غيرها من المدن حيثما وجد عمال وفى مختلف المجالات. وبرزت فى هذا المجال مجموعة البصرة والناصرية، حيث كان دور الحلقات الماركسية دورها ملموساً فى التعبئة النقابية وتجلت بشكل خاص فى إضرابات عام ١٩٣١. وكان على رأس هذه الحركة فى كل من تلك المدينتين فهد وحسن العياش وغيرهما. وما تزال ذكرى القائد العمالي والنقابي حسن العياش الذى اغتيل بدس السم له بعد مقابلة طويلة أجراها معه نوري السعيد، رئيس الوزراء حينذاك، بتاريخ ١٩/٧/١٩٣١ فى مدينة البصرة. ولكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن المغريات التى قدمت لحسن العياش من جانب نوري السعيد رفضت بحزم وإصرار من جانب العامل النقابي والثوري المتمرس حسن العياش، إذ رفض المساومة على حساب العمال ومصالحهم الأساسية، مما أغاض نوري السعيد وقرر التخلص منه نهائياً. فكان أن دس رجال الأمن له السم فى طعامه فمات شهيداً فى ٢٥/٧/١٩٣١، أى بعد أسبوع واحد من المقابلة التى نظمت له مع نوري السعيد. وكان نوري السعيد قد اتخذ جملة من الإجراءات ضد الحركة النقابية وضد حرية الإضراب

١٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٦.

والنشاط السياسي، بما فيها إنزال عقوبات قاسية بالمخالفين لنصوص المرسوم الجديد رقم ٩٠ الصادر في ١٦/٧/١٩٣١^{١٦٥}.

وفي مجال الحركة النقابية العراقية أبدت الحلقات الماركسية، وفيما بعد الحزب بقيادة فهد، منذ وقت مبكر اهتماماً خاصاً بها، وتجلت في نشاط فهد وصحبه في هذا الخصوص. والتزم فهد عندما كان في البصرة أو بعد انتقاله إلى الناصرية أو عند ترده على بغداد ثم انتقاله إليها نهائياً بعد عودته من الدراسة في موسكو، بتنشيط الحركة النقابية باعتبارها المؤسسة الجماهيرية القادرة على انتزاع الكثير من المكاسب للطبقة العاملة العراقية الحديثة التكوين. وكانت سفرته إلى سوريا ولبنان وفلسطين قد أتاحت له فرصة الإطلاع على الحركة النقابية في هذه البلدان الثلاث وعلى دورها في حياة العمال، إذ كانت الحركة قد قطعت شوطاً مهماً في تلك البلدان، كما أصدر النقابيون في لبنان كراسات عن الحركة النقابية عموماً وصلت إلى العراق ووصلت إلى أيدي بعض العمال النقابيين الذين استفادوا منها لتنظيم نشاطهم وتعزيز علاقتهم بالعمال. كما كانت سفرته إلى موسكو ودراسته فيها، ثم مشاركته في مؤتمر النقابات العمالية في موسكو في عام ١٩٣٥، إضافة إلى دراسته الخاصة حول الحركة العمالية على الصعيد الدولي قد منحتة إمكانية التشخيص الجيد لأهمية ودور النقابات في حياة الطبقة العاملة العراقية وفي النضال المهني الذي تخوضه. ولهذا، سعى فهد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية إلى تنشيط العمل من أجل إعادة تكوين نقابات العمال والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية الأخرى وتحريك العمال لتعزيز مطالبهم بإجازة نقاباتهم وجمعياتهم. وفي جريدة الحزب السرية، "القاعدة"، نشر فهد في عدد أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٤ مقالة تحت عنوان "النقابة شعار العمال اليوم" طرح فيها تصورات، وبالتالي موقف الحزب، حول طبيعة الحركة النقابية وسمات النقابات ومهامها وأسسها التنظيمية، وتضمنت ما يلي:

١٦٥ بعض المقدمات السياسية والنضالية الوطنية والطبقية لنشوء الحزب الشيوعي العراقي. مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية. العدد ١٥٢. آذار ١٩٨٤. ص ٤٧-٧٧.

"إن الشروط الأساسية للتنظيم النقابي هي:

١. أن يضم التنظيم النقابي جميع المشاريع، آلية وغير آلية وأن يضم الأكثرية الساحقة من العمال الماهرين وغير الماهرين.

٢. تثبيت النقابات وتقويتها والدفاع عنها والحيلولة دون التفريق بين العمال.

٣. منع تسرب نفوذ أرباب الأعمال والنفوذ المعادي بصورة عامة إلى قيادة الحركة النقابية ومنع تسييرها في اتجاهات ممقوتة لا تخدم مصالح الطبقة العاملة في مرحلتها الراهنة^{١٦٦}.

وبرز في مقالته أهمية إسناد الحركة الوطنية العراقية للحركة النقابية ونضال العمال في سبيل حقوقهم المهنية، نظراً لدورها في النضال حينذاك، إذ كتب معللاً ذلك بقوله: "أولاً - الجبهة الأولى الوحيدة آنذاك، في النضال الوطني، تفتح الباب للتنظيم النقابي الذي لا بد أن يتبعه أشكال أخرى من التنظيم السياسي الديمقراطي، وثانياً - لأنها تهدف رفع مستوى الطبقة العاملة العراقية التي هي أكبر طبقة مدنية يقع على عاتقها تحرير المجتمع في المستقبل^{١٦٧}."

ومنه يستدل على أن نظرة فهد إزاء النقابات كانت تقوم على فهم لينيني بلشفي صارم لطبيعتها ومهامها وموقعها النضالي، إذ سادت في الاتحاد السوفييتي حينذاك النقابات الحمراء التي كان يراد تمييزها عن بقية النقابات في البلدان الأخرى، وكان هناك عدم اعتراف ببقية النقابات التي لم تكن لها صلة بالحركة الشيوعية العالمية أو كانت لها صلة بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو الأممية الثانية. إذ كان المطلوب أن تكون هناك نقابات ذات صلة مباشرة بالحزب الشيوعي وتقاد من قبل الشيوعيين باعتبارهم مناضلين لا تلين لهم قناة وغير مستعدين للمساومة على حساب مصالح الطبقة العاملة. وهو ما نجده في كتابات فهد بصراحة أحياناً وما بين السطور أحياناً أخرى.

١٦٦ خيرى، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. مكتبة

النهضة. بغداد. طبعة ثانية. ١٩٧٤. ص ١٣٢/١٣٣.

١٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٣.

وعند التعرف على آراء ومواقف النقابي محمد صالح القزاز والسياسي فهد سنجد فارقاً ملموساً في هذا الشأن، يتلخص في سعي الأول إلى أن تكون النقابات ذات مهمات مهنية نضالية وخلفية سياسية، في حين كان فهد يمزج بين المهني والسياسي، ويرى العلاقة الجدلية القائمة بينهما. وإذا كان محمد صالح يسعى إلى جعلها مستقلة، فأن فهد كان يريد أن تكون تحت قيادة غير مباشرة للحزب الشيوعي العراقي، مع دعوته الأحزاب الأخرى إلى تقديم تأييدها ودعمها للنقابات، بسبب أهميتها ودورها المهني والوطني. ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من كتاباته في هذا الصدد. ففي كراسه الموسوم "مستلزمات كفاحنا الوطني" أشار في فقرة الكفاح الاقتصادي إلى التلازم بين الكفاح السياسي والكفاح الاقتصادي، إذ كتب يقول:

"علينا - وهذا مهم - أن نهتم بتقوية التنظيم النقابي لعمال المشاريع الأجنبية والتي يهيمنون عليها وأن نساعد النقابات باعتبارها في مثل هذه المشاريع أداة وطنية للكفاح الاقتصادي. إن نضال العمال النقابي ضد الاحتكارات الأجنبية الاستعمارية يكسب الحركة الوطنية قوة عظيمة لا يستهان بها، قوة تنمو وتتعاظم على مر الأيام، تستطيع أن تجابه هذه الاحتكارات الجبارة أو ترغمها على التنازل لها عن مطالبها. وقد أدركت هذه الاحتكارات خطر تعاظم النضال النقابي فعمدت منذ أول تأسيس النقابات إلى محاربتها بشتى الوسائل لغرض تحطيمها أو السيطرة عليها وشلها. وقد كان على الجماعات الوطنية أن تدرك هذه الأهمية الوطنية لنضال العمال النقابي ضد الشركات والمشاريع الاستعمارية وأن تسرع إلى معاونته العمال في اشتباكاتهم مع أصحاب تلك المشاريع لا أن تقف بعضها موقف اللامبالاة أو المعادي من نضال العمال فيعطي الفرصة للمستعمرين لضرب النقابات وهي لا تزال في بدء عهدها" ١٦٨.

١٦٨ فهد مستلزمات كفاحنا الوطني. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٤. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. بغداد. ط ٢. ١٩٧٣. ص ١٤/١٥.

كما يمكن أن يلاحظ هذا الترابط بين المهني والسياسي في دور ونشاط النقابات عند فهد في الكراس الذي كتبه في عام ١٩٤٦ تحت عنوان "البطالة أسبابها وعلاجها"، إذ حاول فيه أن يعالج الأساس المادي الذي تنشأ عنه ظاهرة البطالة في المجتمع والتي لخصها بمسألتين مركزيتين تنبثق عنهما بقية الظواهر السلبية، وهما:

١. طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وكون العراق جزءاً من هذا النظام خاضع وتابع له، وأهمية البطالة لتكوين جيش للعاطلين تستفيد منه الرأسمالية للمساومة مع العمال على الأجور وظروف العمل والضمانات المختلفة، إضافة إلى ساعات العمل.. الخ. فكتب في هذا الصدد يقول: "إن البطالة نشأت بقيام هذا النظام ولازمته وتلازمه في جميع مراحلها، ترتفع وتهبط نسبتها وفق دورته الاقتصادية التي تمر بأربع حالات أو مراحل تعرف بالأزمة، الكساد، الانتعاش والرواج (إن الحالة الأخيرة سقطت من الدورة الاقتصادية الرأسمالية منذ عقدين من السنين، بسبب ابتلاء النظام الرأسمالي بأزمة عامة). فالبطالة إذن لا يمكن البحث عن أسبابها وعلاجها دون البحث عن: العوامل المحركة لاقتصاد قطرنا كجزء من الاقتصاد الاحتكاري العالمي وقوانينه وتناقضاته المهلكة المدمرة للقوى المنتجة بصورة عامة وللأيدي العاملة بصورة خاصة"^{١٦٩}. وفي موقع آخر يقول: "فالبطالة كظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن النظام الاقتصادي (والسياسي طبعاً) القائم لا يمكن أن تعالج بدون معالجة العوامل المحركة لاقتصادنا ومؤثراتها"^{١٧٠}.

وجود السيطرة الاستعمارية المباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد والسياسات التي تمارسها القوى الاستعمارية ضد مصالح البلاد والتي تساهم في تشديد واقع البطالة وتفاقمها.

١٦٩ فهد. البطالة أسبابها وعلاجها. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٣. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي.

منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. بغداد. طبعة ٢. ١٩٧٣. ص ٥.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

ومن هنا كان ينتقد أولئك الذين يتحرون عن أسباب البطالة في كل مكان إلا في هذين العاملين، وبالتالي يرى بأنهم غير قادرين على معالجة هذه المعضلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي كراسه عن البطالة طرح فهد المهمات التي كان يرى في مقدور النقابات القيام بها في سبيل مساعدة العمال العاطلين عن العمل من جهة وعلى طبعة القوى التي يفترض أن تعتمد عليها في إنجاز مثل هذه المهمة ومهامها النقابية الأخرى، إذ كتب يقول:

"على النقابات أن تعتمد على قوى الطبقة العاملة، عليها أن تجند العمال وتزجهم في المعركة ضد البطالة من أجل دفع ويلاتها عنهم، أما الاعتماد على القوى الخارجية، على الإدارات الحكومية والمنظمات الوطنية التي تحاول الظهور بمظهر المهتم بشؤون العمال، فهذا الاعتماد لا قيمة له إذا لم تكن القوى الرئيسية المكافحة هي قوى الطبقة العاملة، إذا لم تكن العلاجات لمكافحة البطالة علاجات عمالية مستمدة من صميم واقع وظروف الطبقة العاملة... ١٧١".

وأخيراً يطرح فهد الدور والتأثير اللذين يفترض أن تمارسها النظرية العلمية، أي النظرية الماركسية اللينينية، والقيادة التي يفترض أن تؤمن بهذه النظرية، على قيادة النقابات وعلى نشاطها واتجاه عملها في المجتمع، إذ كتب يقول:

"ولكي تستطيع نقابات العمال من القيام بالواجبات المترتبة عليها، عليها أن تكون منظمات عمال مجاهدة، بنظرياتها وقيادتها وتنظيمها، عليها أن تستنير بأحدث النظريات العلمية المستمدة من مصالح الطبقة العاملة والمجربة في بوتقة نضال الطبقة العاملة، النظريات التي تكشف عن العوامل، الظاهرة والمستورة، التي تسيّر المجتمع، النظريات التي تنير طريق العمال وتوجههم نحو حل مشاكلهم، عليها أن تسند قيادتها إلى أيدي عمال واعين طبقياً، محنكين، مجربين، متسلحين بنظريتها وبروح النضال التي لا تعرف الاندحارية والفتور، بأيدي عمال بعيدين عن تأثير السلطات الحاكمة وأرباب العمل، لا تؤثر

فيهم أساليب الإغراء والإفساد، عمال يضعون مصلحة الطبقة العاملة فوق مصالحهم الخاصة وفوق أي اعتبار آخر. على النقابات أن تحكم تنظيماتها وتجعلها شاملة، ديمقراطية، في حالة حركة دائمية ومستعدة لمجابهة الطوارئ فوراً دون تردد وإضاعة الوقت^{١٧٢}.

إن هذه النداءات التي وجهها فهد باسم قيادة الحزب إلى العمال العراقيين وجدت صدى متبايناً في أوساط القوى العاملة في الحياة السياسية والنقابية العراقية. فبعضها وجد أن فهد يريد فرض سيطرة الحزب الكاملة على النقابات من خلال تولي الشيوعيين لقياداتها وإبعاد كل القوى الأخرى عنها، كما كان يريد أن تكون النقابات ملتزمة للنظرية العلمية أي الماركسية-اللينينية، وفق معايير تلك الفترة، وإبعاد كل أثر لفكر البرجوازية أو أفكار اليسار العراقي الآخر عن هذه النقابات. وكان في هذا النهج يمثل الموقف السوفييتي، كما كان يمثل موقف الأممية الثالثة بشكل عام. ولكن وجد فهد في هذا الاتجاه أيضاً تأييداً غير قليل من جمهرة واسعة من العمال في مختلف المنشآت الصناعية والمؤسسات التابعة للدولة، سواء كان ذلك في قطاع النفط الخام أم السكك أم الموانئ أم في غيرها. وهي ناتجة عن عاملين مهمين، وهما:

إن الشيوعيين ابدوا استعداداً عالياً في الدفاع عن قضايا العمال وتبني مصالحهم النقابية وخاضوا المعارك معهم جنباً إلى جنب، وسقط منهم الشهداء أيضاً.

إن القوى السياسية الأخرى، وخاصة البرجوازية الوطنية، لم تلتزم بشكل فعال ومستمر الدفاع عن مصالح العمال والدعوة إلى حل مشكلاتهم. ولكن بعض القوى الماركسية الأخرى وقفت إلى جانب قضايا العمال ودافعت عنها وروجت لها، كما حصل بالنسبة لجماعة الأهالي في الثلاثينات، أو بالنسبة للأحزاب الماركسية أو اليسارية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة مثل حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب.

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

ومع ذلك يمكننا الادعاء الآن بأن التجربة تعلمنا بأن النضال في سبيل المطالب النقابية للعمال من جانب الشيوعيين ودعم نضال النقابات المهني والسياسي والاقتصادي لا يعني بأي حال من الأحوال ضرورة السيطرة التامة عليها أو منع الآخرين من العمل فيها، إذ يفترض أن تكون هذه النقابات حرة في اختيار مندوبيها وممثليها من جهة، وأن تكون لها سياسة مستقلة عن سياسة ومواقف الأحزاب السياسية، إذ أن هذا يمنح النقابات القوة والدعم الواسع بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية الديمقراطية. لقد كانت الحياة وما تزال وستبقى بتجاربها الغزيرة أكبر معلم للجميع.

ثانياً: الحركة الطلابية

لم يشذ العراق عن باقي البلدان العربية في مجال الحركة الطلابية ودورها المحرك في إطار الحركة الوطنية العراقية والحياة العامة للمجتمع، إضافة إلى اهتماماتها بعملية التوعية السياسية والاجتماعية والحياة الديمقراطية، بسبب تنوع مواقعها في المجتمع وتوزعها على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية واحتكاكها المباشر والدائم ببعضها وبالأحداث العامة الجارية في البلاد. فعلى امتداد الفترة التي أعقبت قيام الدولة العراقية، ورغم محدودية التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والعالي، برز دور الطلاب، باعتبارهم الجزء المتعلم من الشعب والأكثر ارتباطاً بالثقافة والمتقفين من معلمين ومربين وأدباء وفنانين، في حياة البلاد السياسية والاجتماعية باتجاهات ثلاثة أساسية:

١. مشاركتهم الواسعة والتميزة والمبكرة في النضال المناهض للهيمنة الأجنبية البريطانية على العراق وضد المعاهدات ذات الطبيعة والمضمون الاستعماري التي كانت سلطات الاحتلال البريطانية تسعى إلى فرضها على الشعب العراقي. كما كان الطلاب سباقين للالتصاق بحركة النضال التحرري العربية وبالقضية الفلسطينية منذ أن بدأت المؤامرات ضد وحدة التراب الفلسطيني والتي تجلت في مظاهرة الطلاب المناهضة لزيارة الصهيوني البريطاني ألفريد موند إلى العراق في عام ١٩٢٨، والتضامن مع طلبة وشعب فلسطين.

النضال الواعي في سبيل مصالحهم الطلابية ومطالبهم المهنية، سواء منها ما كان يمس الدراسة وحرية التعليم والدفاع عن حرية المعلم، أم ما كان منها يمس حياتهم اليومية في الأقسام الداخلية والتغذية ومشكلات أبناء العوائل الفقيرة، إضافة إلى دعوتهم المستمرة لزيادة عدد المدارس وعدد الطلاب ونشر ذلك على نطاق العراق كله.

نشر الوعي السياسي والاجتماعي في صفوف الفئات الاجتماعية المختلفة ورفع استعداد الجماهير للمشاركة في النضالات التحريرية ودعم نضالات الطلاب المهنية.

ومما يزيد من أهمية ودور الطلاب هو انحدارهم من فئات اجتماعية مختلفة وجلوسهم المشترك على مقاعد الدراسة والمشاركة في الفعاليات المدرسية بصورة مشتركة التي كانت تزيد من تقاربهم وتفاعلهم المتبادل، إذ كان الطلاب العرب والكرديين والكلدانيين والآشوريين والصابئة وغيرهم يلتقون على مقاعد الدراسة في المعاهد والكليات. ويعود هذا الواقع ليؤثر من جديد على الفئات الاجتماعية التي انحدر منها هؤلاء الطلاب باتجاهات إيجابية، خاصة وأنهم يمتلكون قدرة التأثير الفكري والسياسي والاجتماعي على تلك الأوساط التي ينتمون إليها، بغض النظر عن القومية التي ينتسبون إليها أو الدين أو الطائفة التي يتبعونها أو ولدوا عليها. إذ برهن الطلاب في العراق، وفي بقية البلدان العربية وغيرها، على أنهم القسم الأكثر قدرة في المجتمع على تجاوز التمايز الطبقي والقومي والديني والطائفي، والأكثر تفتحاً على الفكر الحديث والسياسات الجديدة والعلاقات الاجتماعية المتغيرة، والأكثر استعداداً وحماساً للتوجه والعمل صوب القضايا المشتركة في المجتمع. كما أن تجمعهم الكبير نسبياً في مدرسة أو معهد أو كلية واحدة يلعب دوراً مهماً في إحساسهم بالتضامن والقوة والقدرة على التحدي ومواجهة الحكم أو الشرطة وتنظيم المظاهرات والإضرابات المشتركة، دع عنك ما يمتلكه الشباب من حيوية وحركية وسرعة استيعاب وتجديد واستعداد للمجازفة.

وخلال الفترة موضوع البحث تبنت الحركة الوطنية العراقية قضايا الطلاب وسعت إلى تبني مشكلاتهم والعمل في صفوفهم من أجل الاستفادة من قدراتهم لصالح قضايا الشعب

المشتركة. واضطرت الحكومات العراقية المتعاقبة، رغم كل بطئها وترددها، على زيادة عدد المدارس وتنوعها وزيادة عدد الدارسات والدارسين فيها، تحت تأثير أربعة عوامل، وهي:

أ) الحاجة المتزايدة للموظفين والمستخدمين في دوائر الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية.

ب) تنامي نسبي في الاقتصاد الوطني، ومنها المشاريع الصناعية والخدمات الاجتماعية والتبادل التجاري الذي استوجب المزيد من المتعلمين والمتدربين.

ج) ضغط الحركة الوطنية العراقية ومطالبتها المستمرة بذلك وتجليه في مختلف برامج الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية^{١٧٣}.

د) وأخيراً نضالات الطلاب أنفسهم التي تجلت في الإضرابات والمظاهرات الخاصة بالجانب المهني والمعيشي للطلاب.

ونتيجة لكل ذلك توسعت قاعدة الطالبات والطلاب في العراق، إذ لم يقتصر التعليم على المدن الكبرى فحسب، بل اتسع نسبياً ليشمل المدن العراقية المختلفة، كما أمكن إقامة مدارس في أطراف المدن أيضاً. ويمكن للأرقام التالية توضيح هذا التطور النسبي المهم.

١٧٣ السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. ١٩٨٩. ص ١٣.

عدد طلبة الكليات والمدارس الثانوية والمهنية في سنوات ١٩٢١، ١٩٢٧ و ١٩٤٨

مجالات التعليم	١٩٢١ عام قيام النظام الملكي	١٩٢٧ العام الذي شهد أول مظاهرة طلابية	١٩٤٨ عام الوثبة
الكليات	٩٩	٧٧	٤٢١٢
البعثات التعليمية	٩	٢٤	١٨٠
المدارس الثانوية:			
أ - مدارس حكومية	٢٢٩	١٠٨٦	١٤٧٤٥
ب - مدارس أهلية	-	-	٨٣٠٢
المدارس الصناعية	١٦٧	١٨٤	٢٩٦
المدارس الزراعية	-	-	١٥٠
معاهد إعداد دورات تعليمية لمعلمي الابتدائية في الأرياف	٩٢	٣٨٧	١٧٩٨
مدارس الموظفين الصحيين والتمريض	-	-	٥٠
مدارس الفنون المنزلية	-	-	١١٣
معهد الفنون الجميلة	-	-	٢٥٣
المجموع	٥٩٦	١٧٢٢	٢٨٠٩٩
النسبة التقريبية لعدد الطلاب في بغداد		٪ ٦٤	٪ ٥٤

المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الحزب الشيوعي العراقي. الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص ١٣٢.

وعند المقارنة بين عدد الطلاب (عدا تلاميذ المدارس الابتدائية) في عام ١٩٢١ وعددهم في عامي ١٩٢٧ و١٩٤٨ لوجدنا بأن الرقم القياسي بلغ في عام ١٩٢٧ حوالي ٢٨٩٪ وعام ١٩٤٨ حوالي ٤٧١٥٪ بالقياس إلى ١٠٠٪ في عام ١٩٢١. وكان لهذه الزيادة أهمية بالغة في زيادة وزن الطلاب في نشاط الحركة الوطنية العراقية وفي زيادة تأثيرها على المجتمع.

وكانت الحركة الوطنية العراقية قد أدركت بوقت مبكر أهمية دور الطلاب في الحياة العامة، ومنها الحياة السياسية، فزادت من اهتمامها بهم ووجهت كوادرها ليعملوا في صفوفهم. وكانت الحلقات الماركسية في كل من بغداد والبصرة سباقة إلى ذلك، خاصة وأنها ارتبطت أساساً بالطلاب ونشاطهم ودورهم، إذ أن نسبة عالية منهم كانت من الطلاب أو ممن تخرج لتوه.

وتبنى الحزب الشيوعي العراقي قضايا الطلاب في وقت مبكر، وانعكس ذلك في كتابات الشيوعيين في جريدة الحزب المركزية "الشرارة" في عدد شباط من عام ١٩٤٢، حين نشرت الجريدة برنامج "حزب الوحدة الوطنية"، الذي عبر عن جهد جديد للشيوعيين العراقيين باتجاه الخروج إلى العلنية بحزب يحصل على إجازة رسمية من وزارة الداخلية، ولكن الطلب الذي قدمه الشيوعيون رفض، كما غيبت المبادرة حينذاك، ورد فيه بشأن المطالب الطلابية ما يلي: "تعميم التعليم الابتدائي المجاني وتوسيع التعليم الثانوي والعالي والمهني، وإلغاء الأنظمة التي تحد من هذا التعليم وجعل الباب مفتوحاً بلا تحديد لفقراء الطلاب والطالبات وإعفائهم من الأجور إطلاقاً، واتخاذ التدابير الناجحة في مساعدتهم على الدخول إلى المدارس الثانوية والعالية وإنشاء الأقسام الداخلية التي تؤمن سكنهم ومعيشتهم"^{١٧٤}.

١٧٤ سعيد، مهدي. دور الشيوعيين في انبثاق أو اتحاد للطلبة في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية.

العدد ١٩٦. نيسان ١٩٨٨. ص ٢٥/٢٤.

وتتوجت تلك النشاطات بالمظاهرة المنوه عنها سابقاً ضد الصهيوني ألفريد موند. وانتقل هذا الاهتمام إلى الحزب الشيوعي العراقي وتنامي سنة بعد أخرى واتخذ نهجاً حيويًا ثابتاً ومتطوراً في فترة قيادة فهد للحزب. لم تكن دراسة فهد في موسكو نظرية بحتة، بل كانت ذات طبيعة تطبيقية، إضافة إلى التعرف على تجارب الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشيوعية الأخرى. وكانت الحركات الجماهيرية والمنظمات المهنية، ومنها الطلابية ودورها في الحياة العامة، والسياسية جزءاً من تلك الدراسة. ومع أن فهد كان منذ وقت مبكر وقبل سفره إلى موسكو قد أبدى اهتماماً خاصاً بمجالات الشباب والطلاب، أو الفلاحين في الريف أو العمال والحرفيين، فأن هذا الاهتمام قد ازداد بعد إطلاعهم على تلك التجارب، كما اتخذ طابعاً منظماً وموجهاً بصورة عقلانية. وعندما يجري الحديث هنا عن الحزب الشيوعي، فهو يعني الحديث عن فهد بفعل قيادته الفعلية والشاملة للحزب، كما أن الحديث عن فهد يعني الحديث عن سياسة الحزب أيضاً. ومثل هذه الظاهرة تحمل معها جانبيها السلبي والإيجابي التي لم تظهر بشكل صارخ في حياة فهد، بسبب عدم وجود الحزب في السلطة من جهة، وبسبب قصر عمر فهد من جهة ثانية، ولكن كانت لها أثرها السلبية اللاحقة على من تسلموا المهمة من بعده، حيث كان التدخل في شؤون المنظمات المهنية، ومنه المنظمة الطلابية كبيراً وشديداً الوطأة.

● أدرك فهد أهمية هذه الفئة الاجتماعية التي تدخل في إطار البرجوازية الصغيرة عموماً، ولاحظ توسعها الملموس ودورها التثقيفي والتعبوي. ومن هنا جاء اهتمامه بها، والذي يمكن تلمسه في الحقائق التالية:

● تضمين الميثاق الوطني للحزب فقرة خاصة بالطالبات والطلاب والشباب بشكل عام جاء فيها ما يلي: "توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي وناضل من أجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب عن طريق النوادي والجمعيات العلمية والرياضية الخ... ١٧٥".

١٧٥ فهد. كتابات الرفيق فهد. مصدر سابق. ص ١٣٥.

- توجيه مجموعة كبيرة من كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي للعمل في الحقل الطلابي واختيار الأشخاص الذين يتميزون بالاستقلالية والمبادرة والحركية في التفكير والتعامل مع مجاميع مختلفة من الناس، إذ كان بعض العاملين في المجال الطلابي أعضاء في اللجنة المركزية أو في لجان حزبية متقدمة، كما هو الحال مع عبد العزيز عبد الهادي، وحسقل صديق وحمزة سلمان وجورج تلو وعبد الرزاق مطر الفهد وزياد الخفاجي وقتيبة الشيخ نوري وغيرهم. وشكل لهذا الغرض فراكسيون حزبي لمساعدة الشيوعيين في عملهم في الحركة الطلابية والتنظيمات الطلابية التي بدأت تبرز وتفرض نفسها في بغداد على نحو خاص وفي العديد من المدن العراقية.

- تكثيف العمل في صفوف الطلاب من أجل زيادة عدد الطلاب في الحزب كأعضاء ومرشحين ومؤيدين لنشاطه. ووفق المعلومات المتوفرة عن الفترة الواقعة بين ١٩٤٧-١٩٤٨ بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي ١٨٣٢ عضواً من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار والقوميات والأديان والطوائف والمهن، كان بينهم ٥٠٥ طالباً في مختلف المراحل الدراسية ابتداء من المتوسطة والثانوية ومروراً بالمهنية وانتهاءً بالدراسات العالية في الكليات. أي أن نسبة الطلاب بلغت ٢٧,٦٪ من مجموع الأعضاء، وهي نسبة عالية حقاً ولكنها فاعلة في الوقت نفسه ومؤثرة على الحياة العامة. وإذا ما أضيف إلى هذا العدد ١٧٨ عضواً في الحزب ينتسبون إلى سلك التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والعالي، أي ما نسبته ٩,٧٪، فأن مجموع المرتبطين في مجال التعليم والطلاب يصل إلى ٦٨٣ عضواً، أو ما نسبته ٣٧,٣٪ من مجموع أعضاء الحزب. وكان لا بد لهذا العدد الجيد بالمقارنة مع المجالات الأخرى أن يكون له دوره وتأثيره البارز في حياة الحزب الداخلية ونشاطه بين الجماهير في آن واحد.

- الاهتمام الواسع بربط القضايا المهنية للطلاب بالقضايا الوطنية، والتي كانت تتجلى بالشعارات التي كانت ترفعها الحركة الطلابية حينذاك. ففي الوقت الذي رفع الطلاب قضايا تمس الحريات الديمقراطية في العراق والدفاع عن قضية فلسطين والتضامن

العربي، أكدوا من جانب آخر على أهمية المشكلات التي يواجهها الطلاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تأسيس جامعة عراقية، معالجة مشكلات القبول والأجور، النقص في ملاكات المعلمين والمدرسين والأساتذة والمختبرات، مشكلة الطلاب المعوزين والأقسام الداخلية وقضايا العناية بصحة الطلاب، إضافة إلى مشكلة البعثات وحق الطلاب في إقامة تنظيمات شرعية وإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثليهم... الخ.

● بذل أقصى الجهود لانتزاع شرعية العمل والتنظيم الطلابيين في مختلف الثانويات والمعاهد العلمية والكليات.

زج الطلاب في النضالات الوطنية والمهنية بما يدعم أحدها الآخر ويعكس تأثيره عليه مباشرة. وكان الحزب يرد على أولئك الذين يدعون الطلاب للابتعاد عن العمل في السياسة والاهتمام بدروسهم فقط مفنداً حججهم الواهية ومتهماً إياهم بسلب حق مشروع من حقوق المواطنة العراقية، إذ كانت تلك الأصوات النشاز قد ارتفعت بعد الدعوة التي وجهها الطلاب لعقد مؤتمر عام يدينون فيه الفاشية والحرب ويساندون الجبهة الديمقراطية العالمية المناضلة ضد الفاشية والحرب. ففي هذه المقالة، وتحت عنوان "أجل: للجماهير المناضلة أيضاً نشاطها السياسي" نشرت جريدة الشراة في عددها الثاني عشر من عام ١٩٤٢ ما يلي: "... ماذا كان مصير تلك الدعوة؟ هل تقاعس الطلاب عن أداء واجبهم؟ كلا، ولكن ظهرت في الأفق فجأة نظرية وجوب عدم تدخل الطلاب في السياسة، وكان مبعث هذه النظرية بطبيعة الحال العداء الصريح الغادر لأبسط حق ديمقراطي في العراق ولأبسط خدمة تقدمها جماهير العراق للديمقراطية العالمية"^{١٧٦}.

ونظم فهد صلة مباشرة بمسؤولي اللجنة الطلابية بحيث يستطيع المساهمة المباشرة في توجيه نشاط الشيوعيين في الحركة الطلابية والتأثير عليها بشكل غير مباشر من خلال الشيوعيين في قيادتها.

١٧٦ سعيد، مهدي. دور الشيوعيين في انبثاق أول اتحاد للطلبة في العراق. مصدر سابق. ص ٢٥.

وخلال تلك الفترة ساهم الشيوعيون بدور قيادي بارز وواع وحركي في الحياة الطلابية وفي نضال الطلاب ليس من منطلق فرض أنفسهم عليهم بقدر ما كانت ناتجة عن حيوية ونشاط الشيوعيين المتميز واستعدادهم للتضحية ودورهم في بلورة الشعارات وقيادة الإضرابات والمظاهرات الطلابية والشعبية ضد سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. ولا شك في أن العيب في هذا الصدد لم يكن في الشيوعيين الذين ولجوا هذا الميدان بشكل واسع وأثروا فيه، بل كان العيب يكمن في القوى الأخرى التي بقيت بعيدة إلى حد كبير عن الطلاب ولم تمنحهم الرعاية الكافية والضرورية ولم تشعرهم باحتضانها لهم ودفاعها المطلوب عن مصالحهم.

ويشير مؤلفا كتاب "من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية" إلى أن الحركة الطلابية في تلك الفترة قد تميزت بالسمات التالية:

"١- ارتباطها بالحركة الوطنية العامة.

٢- دفاعها عن الحركة التحررية للشعوب العربية.

٣- الحفاظ على كونها تمثل أوسع الجماهير الطلابية ومن مختلف القوى والأحزاب الوطنية.

٤- انفتاحها لاستيعاب كافة الطلاب على مختلف انتماءاتهم القومية والدينية.

ربطها للنضال في سبيل المصالح الطلابية بالقضايا الوطنية العامة.

سعت لإيجاد أشكال مناسبة من التنظيم الطلابي التي تقود وبشكل واع جماهير الطلاب نحو تحقيق أهدافهم المشتركة^{١٧٧}.

وخلال فترة وجيزة تمكن الحزب من زج الطلاب بسلسلة من الفعاليات الحيوية في المجالات الطلابية كالإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وبشكل خاص من أجل تكوين

١٧٧ السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. ١٩٨٩. ص ٣٥.

منظمات طلابية علنية في المدارس والمعاهد والكلية المختلفة. الاحتجاج على ظروف العيش في الأقسام الداخلية. الاحتجاج ضد السياسات اللاديمقراطية للحكومة، الاحتجاج ضد سياسات الاستعمار البريطاني في فلسطين والمطالبة بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة فيها. رفض قرار تقسيم فلسطين. ففي مقال كتبه فهد في عام ١٩٤٤ تحت عنوان "ماذا ننتظر بعدُ من الحكومة؟" بشأن أهمية وضرورة تشكيل التنظيمات الطلابية في العراق جاء فيه: "على الطلاب أن يتكثروا وينظموا جميع شبان وشابات المدارس ويوجههم التوجيه الصحيح في النضال من أجل حل مشاكل الطلاب، فهذه الطريقة، وبها فقط يستطيع الطلاب أن يتخلصوا من الأساليب الاستبدادية السائدة في المدارس ومن الميزات والامتيازات الطبقية التي تقف عقبة كأداء أمام أكثرية الطلاب وتمنعهم من إكمال دراستهم، ومن المناهج الاستعمارية العقيمة التي صنعت لحشو أدمغة الطلاب بمواد بعيدة عن حياتهم العملية وللتخلص من التكاليف المدرسية الباهظة ومن الأساليب الامتحانية "الحظ يانصيبية. ولضمان العمل والخبز والمنزلة الاجتماعية اللائقة بعد تخرجهم من مدارسهم... ١٧٨".

ورغم دخول فهد والعديد من قادة الحزب السجن في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٤٧، فإن قيادة الحزب خارج السجن التي كانت تقود العمل، كانت على اتصال وثيق بفهد في ما يخص نشاط الحزب في مختلف المجالات ومنها المجال الطلابي. ولعب الطلاب دوراً استثنائياً متميزاً في الصراع ضد معاهدة بورتسموث، وقدموا العديد من الشهداء ومن الجرحى والمعتقلين، أو الذين حكم عليهم بالحبس لمدد مختلفة أثناء وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨.

وكان التحضير لمؤتمر السبع من بين أكثر النشاطات الطلابية حيوية وتنظيماً وشجاعة في تلك الفترة، والتي عبرت عن مستوى الوعي السياسي والاجتماعي وزخم الاندفاع الذاتي للحركة الطلابية. ولعب الشيوعيون في هذا المؤتمر أيضاً دوراً بارزاً

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

ومتميزاً، وكانوا اللولب المحرك والموجه في مجمل العملية. ورغم انشغال الحزب بالوثبة ونتائجها شكل لجنة حزبية للتحضير للمؤتمر العام للطلاب. ثم تم انتخاب لجنة تحضيرية ضمت إلى جانب الشيوعيين ممثلين عن الأحزاب الديمقراطية العراقية وهي: حزب الشعب وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي. وكانت ثقة المؤتمرين عالية بالشيوعيين العراقيين والتي تجلت في نتائج انتخاب قيادة الاتحاد حيث حاز المرشحون الشيوعيون على أعلى الأصوات.

ولا يمكن للباحث أن ينفي عن هذا المجال بعض الأخطاء التي ارتكبها التنظيم الحزبي المشرف على نشاط الشيوعيين في الحركة الطلابية، نتيجة المنافسة في ما بين الأحزاب في قيادة هذا المجال أو من أجل زيادة التأثير فيه، والذي مس بعض الجماعات الماركسية أيضاً ومنها جماعة حزب الشعب. أما الجماعات القومية فقد اعتبرت هذا التنظيم الطلابي بمثابة جيب من جيوب الحزب الشيوعي العراقي. وما كانوا في ذلك على حق، رغم ما أشرنا ليه من ارتكاب أخطاء في هذه العلاقة. وخاصة الرغبة في أن تبقى القيادة بيد الحزب، والاحتفاظ بأكثر مقاعدها، علماً بأن الانتخابات كانت نزيهة، ولكن الطلاب كانوا يمنحون تأييدهم للشيوعيين وكانت ثقتهم بهم عالية، والتي استمرت لسنوات كثيرة لاحقة.

ثالثاً: موقف الحزب من المثقفين

لم تكن جمهرة المتعلمين في العراق خلال العقدين الثالث والرابع في العراق واسعة، وكانت أصغر منها تلك الجماعات التي تعلمت القراءة والكتابة في المدارس الحديثة، إذ أن الغالبية العظمى من المتعلمين في العراق كانوا ممن تعلمها في الكتاتيب وفي الجوامع أو في الحوزات الدينية. وكانت جمهرة المثقفين العراقيين خلال تلك الفترة أصغر من ذلك بكثير. وإذا كان أغلب المتعلمين في فترة الحكم العثماني حتى سنوات العقد الثالث من أبناء الفئات الاجتماعية الميسورة وموظفي الدولة، فإن مجموعة المثقفين الصغيرة كانت عملياً من بين تلك الأوساط المتعلمة. وكانت لهذا الواقع العام استثناءات. وفي النصف الثاني من العقد الثالث وسنوات العقد الرابع وما بعده اتسعت ظاهرة الدخول إلى المدارس التي بدأت بفتحها

مختلف الهيئات التبشيرية أو الخاصة إضافة إلى المدارس الحكومية التي استطاعت أن تجلب نحوها أبناء تلك الأوساط المشار إليها سابقاً، جماعات من أبناء الفئات البرجوازية الصغيرة الحرفية وصغار موظفي الدولة والمستخدمين وكذلك من أبناء بعض العمال والكسبة في المدن. وبالتالي توسعت شبكة المتعلمين وازداد تدريجاً عدد الراغبين في تعلم القراءة والكتابة من الأميين وعدد مراكز محو الأمية. وكانت هذه المراكز تفتح من قبل المنظمات الديمقراطية غير الحكومية التي كانت تغلق بين فترة وأخرى وفق الوضع السياسي السائد في البلاد ووفق الموقف الحكومي القمعي من تلك المنظمات. وإذا كانت عمليات محو الأمية بين الرجال ممكنة ومتسعة من سنة إلى أخرى فأنها كانت صعبة جداً بين النساء "بسبب التقاليد الاجتماعية التي سادت آنذاك" ١٧٩.

إن إشكالية التربية والتعليم والثقافة في العراق، أو في أي بلد من بلدان العالم، لا تنفصل بأي حال عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية. فالعلاقات الإنتاجية التي سادت العراق خلال تلك الفترة كانت مزيجاً من العلاقات البطريركية أو الأبوية العشائرية والعلاقات شبه الإقطاعية من جهة ولولج بطيء وانتقائي للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية. وقد ترك هذا الواقع أثره على عدد ومستوى المتعلمين، وبدوره على عدد ومستوى المثقفين والثقافة بشكل عام.

ومع أن الغالبية العظمى من المتعلمين والمثقفين كانت تنحدر من الفئات الميسورة والغنية وموظفي الدولة، أي من الفئات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج والعاملة في التجارة أو من علماء ورجال الدين وأئمة المساجد وغيرهم، فإن نسبة عالية من المثقفين قد ارتبطوا، وبسبب ثقافتهم ووعيهم، بواقع الحياة العراقية وبالمشكلات التي تعاني منها الأوساط الواسعة من السكان والتخلف العام الذي يعم البلاد، إضافة إلى فهمهم للأسباب الكامنة وراء كل ذلك. ومن هنا جاء ارتباطهم بالنضال السياسي الذي نادى في فترة الحكم

١٧٩ دراسة عن مكافحة الأمية بين النساء. لجنة دراسات خاصة. الثقافة الجديدة. العدد ١ - "٧٨"

شباط/فبراير ١٩٧٦. بغداد. ص ٨٣.

العثماني باللامركزية والتعلم باللغة العربية في ولاية بغداد والبصرة والموصل، وبالكرديّة في المناطق الكرديّة التي كانت تشكل جزءاً من ولاية الموصل، ومن ثم بالاستقلال الوطني والسيادة في ظل الدولة العراقيّة الملكيّة الحديثة التي كانت حتى ذلك الحين تحت الانتداب البريطاني أو تحت تأثير المعاهدة العراقيّة-البريطانيّة لعام ١٩٣٠.

وإذا كان المثقفون العراقيون قد مارسوا السياسة منذ أوائل هذا القرن ووقفوا إلى جانب الأحزاب والحركات السياسيّة والإضرابات والانتفاضات والثورات التي قامت في حينها في العراق، فإن جمهرة واسعة منهم بدأت، مع ولوج الفكر التقدّمي للعراق، بتبني الفكر التقدّمي والاشتراكي الممتزج بروح قوميّة ووطنية واضحة. ومع مرور الزمن وتنامي عدد المثقفين وتنوع احتكاكهم بالثقافات العربيّة والإقليميّة والعالميّة واتساع معارفهم، تنوعت اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، سواء كان ذلك بتبني الفكر الاشتراكي الإصلاحي أو الثوري، أو الفكر القومي الإصلاحي أو الفكر القومي المتطرف أو ما أطلق عليه فيما بعد بالفكر الفاشي الممتزج بشيء مملوس من العنصريّة والتمييز إزاء الشعوب الأخرى.

وتوجه نضال المثقفين الديمقراطيّين والتقدميين صوب إيجاد مراكز لنشاطهم سواء بنوادي أو تنظيّمات ديمقراطيّة غير حكوميّة أو أحزاب سياسيّة ووطنية ذات صبغة اجتماعية وسياسية معادية للاستعمار والتخلف والعلاقات الرجعية البالية وفي سبيل الديمقراطيّة والتقدم والعدالة الاجتماعيّة. وقد وجدنا أنها توزعت على عدد من الأحزاب السياسيّة العراقيّة المجازة رسمياً في الثلاثينات من القرن العشرين أو في الحلقات الماركسيّة غير المسجّلة رسمياً أو في جماعة الأهالي ومن ثم في حزب الإصلاح الشعبي، أو في لجنة مكافحة الاستعمار، ومن ثم في الحزب الشيوعي العراقي. كما شاركت في أحزاب يسارية وماركسيّة أخرى في سنوات الحرب العالميّة الثانية وما بعدها، أي في سنوات العقد الخامس من القرن المنصرم.

وكان جل المشاركين في قيادة الحلقات الماركسيّة والأحزاب السياسيّة من جمهرة المثقفين العراقيّين رواد الحركة اليسارية والماركسيّة والاشتراكية الإصلاحيّة (الفابية). فهم

الذين حملوا راية الحرية والديمقراطية والتقدم والاستقلال والعدالة الاجتماعية للعراق، وهم الذين ساهموا في إيصال الفكر التقدمي للطبقة العاملة العراقية النامية حديثاً وعلى صفوف الفلاحين والكسبة والحرفيين وأوساط البرجوازية الصغيرة في المدن، وكذلك إلى البرجوازية الوطنية العراقية الحديثة التكوين. ولا شك في أن من بين هؤلاء المثقفين كانت مجموعة صغيرة من العمال والحرفيين العراقيين الذين لعبوا دوراً ذاتياً في تثقيف أنفسهم وفي ولوج حياة السياسة العراقية والمشاركة الحيوية والفعالة في حياة المجتمع. ومن بين هؤلاء القلة حينذاك كان المستخدم بوظيفة كتابية في البصرة، وعامل الثلج وبائع الكتب العراقي في الناصرية والصحفي غير المحترف وعضو الحزب الوطني، والمنظم للحلقات الماركسية في الناصرية والبصرة، ومن ثم المشارك والمؤسس للحزب الشيوعي العراقي فهد.

ملأت السياسة حياة فهد واستغرقت وقته بالكامل، ولم تمنحه فرصة الاهتمام أو الالتفات الواسع إلى مجالات الحياة الأخرى، بما في ذلك الحياة العائلية أو القضايا الشخصية المباشرة. وفرض عليه نشاطه السياسي الاهتمام بتلك المسائل التي ترتبط بالحياة السياسية بشكل مباشر، ومنها القضايا الاقتصادية ومشكلات الجماهير الاجتماعية. وهي التي جعلته واسع الإطلاع بتلك القضايا التي تمس المجتمع مباشرة وتحرك الجماهير وتكسب ثقته.

لم يبنه فهد دراسته المتوسط، إذ توقف عندها. ولكن سني الدراسة القصيرة منحته القراءة والكتابة وتعلم اللغة الإنكليزية، إلى جانب العربية والسريانية، وفتحت أمامه أبواب المعرفة والعمل، كما وضعته في موقع أفضل في الحياة العامة. كان فهد محباً بنهم للقراءة شغوفاً بتوسيع معارفه ومعلوماته عن العراق والعالم العربي، وهي التي فتحت له بدورها طريق التعلم والتعرف على عالم أوسع وعلى فكر أكثر حداثة وتقدمية. لم يكن فهد مثقفاً محترفاً أو متخصصاً في أحد فروعها أو موسوعي الثقافة، ولكنه كان الأبرز في المجموعة الصغيرة من العمال المثقفين. وساعده ذلك على إقامة وتطوير علاقاته مع المثقفين ومع الصحف المحلية، واستفاد من ذلك في النقاشات التي كان يخوضها أو عمليات التثقيف

المحلية التي كان يقوم بها في الناصرية أو المقالات والريبورتاجات التي كان يكتبها وينشرها في الصحف العراقية المحلية.

نشأ فهد سياسياً عمالياً أولاً، ومن ثم أصبح مثقفاً ملتزماً، يسعى إلى توظيف ثقافته لنشاطه السياسي والأهداف التي يسعى إليها. وكان لهذه الحقيقة تأثيرها الملموس لاحقاً على الموقف من الثقافة والمثقفين في العراق. إن المطالعات والدراسات الفكرية والسياسية التي تسنى لفهد الحصول عليها لم تسمح له في أن يكون من بين الشيوعيين القياديين المنظرين، كما لم يتعب نفسه في هذا الشأن، بل كان وعاش باعتباره رجلاً عملياً يستثمر النظرية الماركسية في تحليلاته وكتاباته ونشاطاته، وكذلك في مناقشاته السياسية على صفحات الصحف. إن هذه الخلفية الثقافية أعطت فهد إمكانيّة التفسير وصياغة المهمات في واقع العراق الملموس على أساس النظرية الماركسية-اللينينية، ولكنها لم تكن كافية للتعامل مع النظرية على أساس نقدي أو مطور لها في ظروف العراق الملموسة، كان، كما هي حال غالبية القادة الشيوعيين في إطار الحركة الماركسية-اللينينية من أمثال خالد بكداش، أنطوان ثابت، فرج الله الحلو، مستهلكاً ومستخدماً للنظرية مبدعاً في إطار تطبيقها في الظروف الملموسة التي كان يعيش فيها ومتأثراً بشكل مباشر بالتجربة السوفيتية في عملية التطبيق. وكانت قلة قليلة من تلك الجماعة التي كان في مقدورها، بحكم تراثها الفكري والثقافي، أن تلعب دوراً في التعامل الواعي والناقد للنظرية الماركسية أو اللينينية، كما في حالة غرامشي في إيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر.

كان لفهد موقف إيجابي عام وواضح من أهمية ودور الثقافة التنويري في المجتمع وفي علاقتها الجدلية بواقع المجتمع ومستوى تطوره وتطور الوعي فيه. وبالتالي كان يتعامل مع المثقفين، ومنهم جمهرة غير قليلة من الفنانين، على أساس ذلك. إذ تبنى في وقت مبكر الثقافة التقدمية وتفاعل مع المثقفين العراقيين وشارك في نشاطاتهم رغم محدوديتها حينذاك. ولكن المتعلمين، وهم الغالبية، وعدد محدود من المثقفين، في حدود مفهوم المثقف حينذاك، شكلوا عملياً القسم الأكبر من الحلقات الماركسية التي كان يقودها والتي لعبت دورها في توسيع تلك الحلقات لتضم إليها عدداً آخر من الناس الكادحين من عمال

وفلاحين وغيرهم. وكان فهد يتعامل باحترام كبير مع المثقفين في هذه الفترة من حياته العملية، سواء في البصرة أم الناصرية أم في بغداد حين تشكل التنظيم الشيوعي الحديدي من مثقفين، بمن فيهم العامل المثقف فهد.

غادر فهد إلى الاتحاد السوفييتي للدراسة الحزبية واحتك هناك بعدد كبير من المثقفين، سواء كانوا من أصل عمالي أو غير عمالي، وسواء كان ذلك في المدرسة الحزبية أم في مجال اللجنة التنفيذية ومكتب الأمانة الشيوعية. ولكنه في الوقت نفسه تعرف على تجربة الحزب الشيوعي في العلاقة مع المثقفين ودور المثقفين في حياة الحزب، ثم تعرف على دور ستالين وعلاقته بالمثقفين الشيوعيين وغير الشيوعيين. ولم تكن هذه التجربة مسرّة، إذ كان ستالين قد بدأ معركة واسعة منذ تسلمه للقيادة الحزبية وسلطة الدولة عملياً ضد المثقفين في الحزب متهماً إياهم بشتى التهم، سواء منها الانتهازية والتحريفية أو حتى الخيانة للحزب والوطن. وكانت حملة الاعتقالات والترحيل إلى منافي سيريا والسجون قائمة على قدم وساق، كما لم يكن القتل أو التغيب قليلاً حينذاك. وإذا كان من الصعب على الضيوف الدارسين أن يتعرفوا على هذه الوقائع الملموسة، بسبب السرية التي كانت تتم فيها الكثير من تلك الحالات، إلا أن التثقيف ضد مواقف وسلوك وانتهازية وخيانة المثقفين كانت تصم الأذان وتفقأ العيون. وكانت المدرسة الحزبية، حيث يجري التدريس والتثقيف فيها يتم على أسس اللينينية والستالينية النظرية والعملية، تعرف ما كان يجري على الساحة الفكرية والسياسية، إذ كان الهدف يشمل لا الحزب الشيوعي السوفييتي وحده، بل أن تشمل كل فصائل الحركة الشيوعية في العالم. وكان الحزب الشيوعي العراقي واحداً منها يفترض فيه أن يكون يستفيد من النموذج السوفييتي، إذ منه يفترض أن يتعلم الشيوعيون سبل الانتصار.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن فهد قد غادر العراق بموقف معين من المثقفين عموماً وعاد إليه بفكر وتجربة وموقف سوفييتي جديد لم يعرفه من قبل ولم يتعرف عليه في العراق شخصياً.

وكان على فهد أن يخوض تجربته الخاصة مع المثقفين العراقيين. أشرنا أن كانت لفهد في البداية رؤية عامة إزاء كل المثقفين في العراق. ولكن تغيرت هذه الرؤية نسبياً في مجرى النضال اليومي في العراق. ويبدو لنا اليوم أن كانت هناك مجموعة من العوامل التي تحكمت بموقف فهد من المثقفين العراقيين على صعيد العمل الحزبي، المتميز نسبياً عن موقفه إزاء المثقفين العراقيين بشكل عام، رغم أن النظرة إليهم كانت بالأساس واحدة أو ذات أساس واحد. ووفق المعلومات والمعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١. كان لدى فهد فهم واقعي ولمموس عن دور وأهمية المثقفين بشكل عام في المجتمع. فجمهرة المثقفين قادرة على القيام بدور تنويري مهم وكبير، كما يمكنها أن تثير الحيوية في المجتمع وتحفز، بكتاباتنا الأدبية والفكرية والفلسفية وفننا المتعدد الجوانب، على التفكير والتفتح الفكري إزاء ما هو جديد، إضافة إلى كونها تطرح فكراً تحريضياً عاماً، كما في الموقف من المرأة أو من العدالة الاجتماعية أو من الحرية والحق في التعبير. إذ لا يمكن في هذا الصدد نسيان دور الأدب، الشعر، القصة والرواية، أو الرسم أو الغناء الشعبي، أو المسرح، أو غيرها من الفنون، أو النشر العام حول قضايا المجتمع والفلسفة وغيرها في المجتمع وتأثيره المباشر وغير المباشر على الفئات المختلفة.

٢. ومن هذا الفهم تكونت عند فهد قناعة فعلية تؤكد بعدم إمكانية تجاوز دور المثقفين في نشاط الحزب الفكري والسياسي على صعيد الحزب والمجتمع في آن واحد، سواء بجانبه التنويري أو التحريضي والتعبوي. وانعكس هذا الموقف على سياسة ومواقف الحزب بشكل عام.

٣. وكان فهد يدرك أيضاً بأن المثقفين بشكل عام لا يميلون إلى ربط أنفسهم بقواعد تنظيمية تتسم بالانضباط الحديدي والطاعة التامة والاجتماعات الملزمة والخضوع لإرادة الأكثرية دون حق التعبير عن رأيها بكل صراحة، كأقلية في الحزب مثلاً، خارج حدود الهيئات، أي أنها كانت تطمح إلى امتلاك حقها في التعبير عن رأيها ونشر هذا الرأي بكل

حرية، وحق والصراع الفكري المفتوح أو العلني دون التزامات ثقيلة مخلة بفكر الإنسان والتي تخلق عنده ازدواجية مخلة.

٤. وكان يعتقد بأن المثقفين يسعون إلى خوض حوارات وتداول وجهات النظر، بغض النظر عن مدى إمكانية توصلهم إلى نتائج وقرارات موحدة أو محددة. وكان يرى بأن هذا الاتجاه يحول الحزب، شاء الإنسان أم أبي، إلى مجمع حوارى للمثقفين، أو إلى ناد للحوار لا غير، يقود إلى خلق وجهات نظر عديدة وربما تشكيل جماعات وتكتلات عديدة وخوض صراعات لا طائل منها، وبالتالي ينهي دوره كحزب يعتمد إلى وحدة الرأي والعمل.

وكان فهد قد حمل معه أفكار وهواجس قادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وخاصة ستالين، إزاء المثقفين، التي تميزت بروحية محاربة المثقفين تحت واجهات عديدة، إضافة إلى تكون قناعة لديه بأن الحزب الشيوعي السوري، وكذلك المصري كانا يعانيان من سيطرة المثقفين على الحزب، وبالتالي، يمكن ملاحظة الاتجاهات غير البلشفية السائدة في نشاط هذين الحزبين، إضافة إلى التكتلات التي كانت تنشأ في صفوفهما.

وكان فهد يريد بالقطع بناء حزب سياسي ماركسي-لينيني، بلشفي، قائم على الانضباط والضبط الحديديين والطاعة التامة والخضوع التام للقرارات الصادرة عن قيادة الحزب أو الأكثرية، كان يريد أن يبني حزباً سياسياً يلتزم بفكر واحد وسياسة واحدة وممارسة واحدة أو عمل واحد (وحدة الفكر والعمل)، وبالتالي كان يرفض أن يصبح الحزب ناد للحوار الفكري والصراعات السياسية بين المثقفين.

ليس هناك ما يوحي إلى أن فهد قد تملكته عقدة إزاء المثقفين، إذ أنه كان سعيداً جداً أن يوصف بكونه من أبناء الطبقة العاملة، ولكنه كان أبناً مدرسة فكرية وسياسية تكونت لها، منذ فترة مبكرة، أي مع نمو الصراع بين المنشفيك (الأكثرية) والبلشفيك (الأقلية) في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي، ثم الانقسام إلى حزبين مختلفين، أحدهما اشتراكي ديمقراطي والآخر شيوعي، كان لها، وبشكل خاص منذ هيمنة ستالين على قيادة الحزب والدولة، موقفاً غير ودي من المثقفين الشيوعيين.

• وعلى أرض الواقع واجه فهد ومنذ عودته من موسكو إلى حين كتابته كراسه المعروف "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" وعقد المؤتمر الوطني الأول للحزب، بعض التجارب التي أثرت على موقفه من المثقفين وعززت لديه الانطباعات التي جلبها معه من موسكو. ويمكن الإشارة إلى البعض من تلك التجارب:

• الانهيار الذي أصاب العديد من كوادر الحزب المثقفة التي ساهمت في بناء الحلقات الماركسية والحزب، سواء بتخليها عن العمل السياسي أم بتحولها إلى مواقع العداء للحزب وإعطاء المعلومات عن الحزب إلى أجهزة التحقيقات الجنائية.

التكتلات الحزبية والانشقاقات التي قادها بعض المثقفين في الحزب التي بدأت بمحاولات يعقوب كوهين وذو النون أيوب في كتلة "إلى الأمام"، ثم في انشقاق عبد الله مسعود القريني وجماعته "الشرارة الجديدة"، وبعد ذلك انشقاق داود الصائغ وتشكيل كتلة الرابطة وإصدار جريدة "العمل"، كما نشأ من بقايا إلى الأمام والشرار تنظيم جديد هو وحدة النضال التي قادها هارون زلخا. كما كانت هناك مجموعة صغيرة يقودها زكي خيرى باسم "اللجنة الوطنية الثورية"، الذي عاد إلى الحزب مع مجموعته بعد خروجه من سجن الكوت عام ١٩٤٨.

الإحساس بأن هؤلاء المثقفين لا يحدوهم النضال الفعلي لتحقيق الأهداف بقدر ما يحدوهم حب الظهور واحتلال المواقع القيادية والأغراض الشخصية، وهي بالضد من الكادحين الذين يسعون إلى الحزب للنضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وليس لأغراض آنية وشخصية أو حب الظهور واحتلال المواقع القيادية في الحزب.

وتجلت كل هذه التجربة الذاتية مقرونة بتجربة السوفييت المنقولة له وتلك الهواجس إزاء المثقفين في العراق في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حيث كتب يقول:
"إن الانتهازيين هنا قلدوا إخوانهم ألمنشفيك -البائدين- في روسيا ولم يأتوا بشيء جديد مبتكر، إنهم قلدوهم لا لمجرد التقليد أو حباً به، ولم يكن هذا التقليد قضية شخصية بل ظاهرة اجتماعية، إذ أن الظروف التي بعثت الانتهازية عند ألمنشفيك في روسيا وعند

انتهازيي الدولية الثانية هي عين الظروف التي بعثتها هنا وأن كانت لا تزال في دورها الابتدائي (١٠٠). فالانتهازيون عندنا -الذين من فصيلة ألمنشفيك- حاولوا أن يقنعوا الحزب "بأن الاشتراكية في العراق سوف لا تكون نتيجة نضال الطبقة البروليتارية" (وإن الطبقة) الثورية في العراق والتي بفضل قيادتها سنتوصل إلى الاشتراكية هي (طبقة) الأفندية" لذلك يجب أن نفتح أبواب الحزب للأفندية و "أن لا خوف من تذبذبهم طالما الحركة في مد وأنها ستستمر كذلك .. الخ" أنهم حاولوا تقويض النظام والضبط الحزبيين، وإضعاف الثقة بالقيادة وبالرفاق النشطين، وأوجدوا التكتلات داخل الحزب لغرض التآمر والاستيلاء على قيادة الحزب .. "١٨٠".

ثم كتب في مكان آخر من نفس الكراس واصفاً أسباب توجه المثقفين للعمل في صفوف الحزب بقوله: "أما طلاب العضوية في الأحزاب الشيوعية في المستعمرات والأقطار التابعة للإمبريالزم حيث يكون النضال التحريري في مقدمة الأهداف وحيث يكون القطر متأخراً صناعياً -مثل قطرنا- فالملاحظ هو أن أكثرية المنجذبين إلى الحزب هم من ألبتي برجوا وخصوصاً المثقفين، وسبب هذا أن البلاد خالية من أحزاب ديمقراطية علنية يستطيع هؤلاء أن يببداوا نشاطهم فيها ولحرمان الموظفين والمستخدمين من الاشتغال بالسياسة، وأحياناً لأسباب شخصية وللتجسس على أعضاء الحزب وأعماله، ولولا هذه الأسباب لما جاء جميع هؤلاء إلى الحزب الشيوعي، ولوجدوا ضالتهم خارجه. ولو قبل جميع هؤلاء في الحزب لفقد الحزب صفته الطبقيّة كحزب للطبقة العاملة وأصبح حزباً لا شكل له. لقد كان هؤلاء مصدر الانقسامات والأفكار الغريبة داخل الحزب"١٨١. (الخطوط الداكنة في أصل الكراس). من يقرأ كراس "في سبيل تكوين بلشفي" ليوسف ستالين، ومن يقرأ كراس "في سبيل تكوين شيوعي جيد" للمفكر الشيوعي الصيني يو شاو شي، سيجد نفس التوصيف تماماً لأولئك الذين يلجون الحزب الشيوعي لأسباب وأغراض شتى، وبالتالي

١٨٠ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٧٥.

١٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٠.

على الحزب أن يعمل باتجاهين أما أن يتخلص من هؤلاء أو يدخلهم في بوتقة الحزب الإيديولوجية ويحولهم إلى بلاشفة أو إلى شيوعيين جيدين. وهو تعبير مشترك يجسد السمات التي يفترض أن يتسم بها الشيوعي والتي وردت في جميع النظم الداخلية للأحزاب الشيوعية الأعضاء في الأممية الثالثة.

إن الصورة التي عرضها فهد لطالبي العضوية في الحزب وتركيزه على العناصر البتي برجوا، وخاصة المثقفين منهم، كان لا بد لها أن تنتهي إلى طريقة أخرى في التعامل مع المثقفين تختلف عن طريقة تعامله مع العمال أو الفلاحين من "أجل أن يحافظ الحزب على هويته الطبقيّة" والتي لخصها بما يلي: "ولكي تتجنب الأحزاب الشيوعية إغراق صفوفها بأمثال تلك العناصر فأنها لا تقبلهم بالسهولة التي تقبل بها العمال وتعمل دائما على تثقيف العمال وإيجاد كادر منهم، فالمرفوضون من أولئك المثقفين يعتبرون عدم قبولهم في الحزب إهانة لهم فهم يرفضون بدورهم الاعتراف بالحزب ويعملون على التخريب من بعيد فتراهم يتهافتون على كل حركة تعادي الحزب مبررين هذا بكونه "حركة وعملاء" وأن الجمود حسب تفسيرهم خيانة: إنهم يقفون إلى جانب العدو ويعملون ضد الحزب الشيوعي الذي رفض قبولهم، أي أنهم يقومون بخيانة عملية كيما يرضوا رغبات في نفوسهم قد يسمونها "حب العمل" في سبيل الحركة، وهي في الحقيقة حب الظهور والتزعم ودوافع طبقية غريبة عن مصلحة الطبقة البروليتارية،.."^{١٨٢}. ثم كتب فهدا محذرا أعضاء الحزب بقوله: "وشيء آخر أريد أن الفت نظر رفاقي إليه هو (أن النظرية الثورية التي تقود الحركة الثورية) ليست "وصفة جاهزة تعطى لكل الحالات" وأني أطلب إليهم أن لا يكون مثلهم كمثل "الماركسيين" و "الشيوعيين" الكثيرين من أبناء الذوات والأفندية الذين ابتلى بهم العراق وابتلت بهم الشيوعية والماركسية، أولئك الذين لا ينفكون ليل نهار من نقل عبارات ماركس - إنجلز - لينين - ستالين، ويضعونها في غير محلها إما لغباوتهم

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦١/٦٠.

وانفصالهم عن حياة الجماهير، أو لغرض في نفوسهم...^{١٨٣}. (الخطوط الداكنة من وضع فهد). ثم يبدأ بوصف هؤلاء الناس من أبناء الذوات والأفندية الذين يقرأون الماركسية بطريقة أخرى فيقول: "أما تعشقهم لـ"الديمقراطية" وحرية العمل والتفكير والتصرف، فإنه يشبه تعشق تلك الفراشة العاهرة، فالنظام والضبط الحديدي والتقييد بمقررات لا تتفق وأرائهم الخاصة المنبثقة عن رغباتهم الخاصة، فهذه أمور لا تتفق و"ديمقراطيتهم" التي تضطربهم على الدوام أن يتنقلوا كتلك الفراشة من مستنقع إلى آخر"^{١٨٤}. ثم لا يكف ولا يتعب فهد من شتم هؤلاء الذين يختلفون معه في الرأي والاجتهاد والمعارضة في الحزب "وعشاق اللبرالزم (مبدأ البرجوازية الحرة) من المقررات الحزبية" وديمقراطيتها وعدم ديمقراطيتها" ومن ثم آرائهم ضد سياسة الحزب وخطته"^{١٨٥}، حيث كتب يقول: "أما المعارض الثرثار الذي يبني معارضته بحجة التفهم وحب الإطلاع، أو الذي يظهر معارضته بشكل حب المعركة، فإنه يبقى حياته الحزبية كلها لا يسأل ولا يفهم ولا يريد أن يفهم، ويفضح كل ما سيتوصل إلى معرفته بحجة أنه لا يفهم، وكيف يفهم والقيادة لم تطلعه على نواياها وعلى قراراتها، وأحياناً على قرارات يتوهم وجودها"^{١٨٦}.

• وفي ضوء ذلك توجه عمل فهد، وتحت تأثير التجربة السوفييتية، لبناء العضو الحزبي الشيوعي المثقف على الطريقة الستالينية، وليس إلى إغراق الحزب بالمتقنين الشيوعيين، وكان هذا يعني:

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٦. ملاحظة للطرافة فقط هي أن الفراشة تنتقل من زهرة إلى أخرى ومن حقل زهور إلى حقل زهور آخر وليس من مستنقع إلى آخر. وهي مفارقة، إذ من غير المعروف عن الفراشة حتى لو كانت "عاهرة" أن تنتقل من مستنقع إلى آخر حتى لو كان ذلك مجازاً. علماً بأنه هنا يقصد عملية الانتقال لا غير. (المؤلفان).

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨.

١٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩.

١. العمل على اختيار عمال وفلاحين كادحين يؤمنون بالشيوعية وبالحزب وأهدافه بغض النظر عن المستوى الفكري والثقافي أو ممن لا يعرف القراءة والكتابة، وتحويلهم تدريجاً إلى مثقفين في الحزب وللحزب وباتجاه واحد في ثقافتهم.

٢. العمل من أجل جعل المثقفين خاضعين لقرارات الحزب المركزية وملتزمين بها ومنفذين لها دون قيد أو شرط، وإلا فهم برجوازيون لا يختلفون عن الفراشة العاهرة التي تنتقل من مستنقع إلى آخر، في حين أن الفراشة تنتقل من زهرة إلى أخرى لتأمين تغذيتها.

٣. عندما يتكون مثقفو الحزب عندها يمكن الاستغناء عن المثقفين القادمين إلى الحزب من أوساط غير عمالية وفلاحة الذين يحملون معهم أفكاراً غريبة ومضرة بالحزب.

لم تكن هذه الوجهة سهلة، وبشكل خاص بالنسبة إلى المثقفين الشيوعيين، إذ أدت إلى بروز نقاط احتكاك وتصادم في حياة الحزب الداخلية عملياً، وإلى تعقيد العلاقة مع المثقفين الماركسيين خارج الحزب.

إن القراءة النقدية للوجهة التي عمل بها فهد ومواقفه إزاء المثقفين في الحزب تشير إلى جانبين هما:

• الصواب النسبي لما أشار إليه من أن غياب الديمقراطية والأحزاب السياسية المختلفة يدفع حقاً عناصر كثيرة صوب الحزب بهدف العمل السياسي.

• والخطأ في التشكيك بالمثقفين وفي مواقفهم وأسباب ولوجهم إلى الحزب.

إن تقدير فهد يطرح جانباً واحداً من الحقيقة حين يقول بأنهم جاءوا إلى الحزب بسبب غياب الأحزاب الأخرى، إذ أن هناك جانباً آخر. فكثرة من المثقفين جاءوا إلى الحزب حينذاك ليس بهذا الدافع الأناني والشخصي، كما التزموا الماركسية أيضاً قبل ذلك ليس بدافع الربح والخسارة، بل بسبب تكون قناعات لديهم مفادها صواب المنهج الذي اختاروه. فإلى جانب الحزب وجدت هناك جماعات ديمقراطية ويسارية أخرى سرية، كان في مقدورهم الدخول إليها والمشاركة معها في النضال. كما أن تقديم طلبات لعضوية الحزب لا تلزم

الحزب على قبولهم جميعاً، كما أنها لا تستوجب التشكيك بهم بهذه الصورة القاسية وغير المبررة. فالصراع في داخل الحزب ووفق حالات معينة مرّ بها الحزب يفترض أن لا تسمح بمثل هذا التعميم ولا بالطريقة التي تعامل بها فهد مع المثقفين في الحزب أو خارج الحزب، حيث وضع حواجز عالية وعريضة بين المثقفين والحزب، كما نشأت في ضوء ذلك تقاليد إزاء المثقفين لم تكن مبررة، إضافة إلى أنها خلقت أساساً لتمييز غير سليم وغير مقبول بين العاملين في الحزب، وهي ذات المسألة والموقف اللذين جعلاً فهد يلتزم بتحديد فترة زمنية أطول لاختبار المرشح للحزب قبل قبوله عضواً في الحزب، حيث مددت الفترة لغير العمال إلى الضعف، أي من ثلاثة شهور للعمال إلى ستة شهور لغير العمال. لقد نشأ جو مناهض للمثقفين في صفوف الحزب، وأحياناً حتى عند بعض مثقفي الحزب، وهي إحدى الظواهر السلبية التي انتقلت من الحزب الشيوعي السوفييتي إلى الحزب الشيوعي العراقي. وكان تشبيه فهد للمثقفين على أنهم ورود في صدور العمال لا يعبر عن فائدة فعلية معينة تأتي من جانب المثقفين لصالح الطبقة العاملة، سوى منظرها الجميل ورائحتها الطيبة، إذ سرعان ما تنتهيان إلى الذبول واختفاء الرائحة. والجدير بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى من قيادات الحزب الشيوعي كانت وما تزال من أصول غير عمالية، بل برجوازية صغيرة وريفية وبعضها برجوازية متوسطة أو من أصحاب الأراضي الزراعية.

كتب زكي خيري مشيراً إلى الأثر السلبي الذي تركته طريقة تعامل فهد الجافة مع المثقفين وعدم تحمله النقد القادم منهم بقوله: "وربما كان قد فرط ببعض المثقفين الذين كانوا يطالبونه بحرية المناقشة أو بصياغة برنامج ونظام داخلي للحزب مبكراً، .." ١٨٧.

ولكن ما هو السبب وراء التفاف المثقفين الديمقراطيين والتقدميين الواسع نسبياً حول سياسة الحزب في فترة الأربعينات التي نحن بصدها والتي كان فهد يقف على رأس الحزب؟

١٨٧ خيري، زكي. صدى السنين... مصدر سابق. ص ١٣٠.

يبدو لنا بأن الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن تأخذ بأبعاد المسألة العديدة، سواء تلك العوامل المرتبطة بالتراث والتقاليد العراقية المتراكمة منذ حركة الزنج والقرامطة في العراق وأصحاب العقل إزاء أصحاب النقل، من جهة، أم تلك العوامل المرتبطة بتكوين الشعب العراقي المتعدد القوميات والأديان والطوائف واللغات والمشعب بإرث حضارات وثقافات عدة، إضافة إلى الاصطفاغ الذي فرض نفسه في العراق في فترة الثلاثينات والأربعينات بين الفكر الديمقراطي التقدمي وبين الفكر القومي اليميني، وفكر النخبة الحاكمة غير الديمقراطي والرجعي في العديد من جوانبه، إضافة إلى الجهادية العالية التي تميز بها نضال الشيوعيين وعلاقتهم الطيبة والواسعة والمباشرة بجماهير الشعب وطرحهم لشعارات صائبة وجدت تأييداً واسعاً لها في صفوف الفئات المختلفة ومنهم جمهرة المثقفين التي أصبحت تشكل مجموعة خاصة لذاتها تتخذ مواقف إلى حد غير قليل غير مرتبط بالفئات التي انحدرت منها أصلاً، أي رغم انحدارها في الواقع العملي من فئات اجتماعية مختلفة، ولكنها في الغالب الأعم كانت ميسورة الحال.

إن موقف فهد من المثقفين قد هيمن على سياسة الحزب كله وأصبح يعبر عن موقف عام. ولم يقتصر على أعضاء الحزب من غير المثقفين، بل شمل موقف المثقفين من أنفسهم بالذات، وأصبحت كلمة مثقف شيوعي غير مرغوبة من المثقفين أنفسهم. وكان لهذا الموقف تأثيره السلبي على علاقة الحزب بالمثقفين ورفض استقلالية المثقف في تفكيره وحرية الفردية وذاتيته أو فرديته النسبية الضرورية لإبداع المثقف.

إن الإشكالية الكبيرة لهذا الموقف تجلت في واقع ومستوى الحزب الثقافي على امتداد الفترة التي سبقت استشهاد فهد وما بعد ذلك لسنوات غير قليلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر زكي خيري بصورة غير مباشرة عن مستوى التثقيف في السجن، في وقت ضم السجن كوكبة من الشيوعيين الواعين والمثقفين الذين احتل بعضهم مراكز متقدمة في الحزب. كتب زكي خيري يقول: "وبعد أن حكم المجلس العرفي العسكري علينا بالحبس نقلونا إلى محطة توزيع السجناء السياسيين في سجن التوقيف في باب المعظم وهناك تعرفت

على حسين الرضي (سلام عادل) وبهنام بطرس وعبد الرزاق مطر الذي كان عضواً في السابق في اللجنة المركزية بقيادة فهد التي انتخبها المؤتمر الحزبي الأول ثم ترك الحزب. وكان حسين الرضي انشط الموجودين في ذلك السجن. وكان يوقظني قبل نهوض السجناء من نوم الصباح، ذاك النوم الأسر ويجمع بيني وبين رفيقين آخرين: بهنام بطرس وعبد الرزاق مطر وهو أيضاً لكي ألقى عليهم "محاضرة" عن "الأسس اللينينية" لستالين. أجل محاضرة مرتجلة عن أعقد القضايا اللينينية بدون وجود أية مراجع أو أسانيد أو مطبوع وفي الصباح الباكر! كان الجيل الجديد من الشيوعيين يعتقد أنني من حفظة القرآن "بلا تشبيه" وأنتني أستطيع في أية لحظة أن أتلوا عليهم آيات من كنز الماركسية اللينينية عن ظهر قلب أو أن أشرحها ارتجالاً. كانوا شباباً متعطشين إلى النظرية الثورية ولم يكن في متناول أيديهم أي ورقة يقرأونها ليرووا غليلهم فلم يجدوا في تلك العزلة المضروبة وسيلة يبلون فيها شيئاً من غليلهم سوى أن يعصروا رأس لعلهم يستدروا منه قطرات من المعرفة. وقد تحدثت إليهم بكلام يدور حول حواشي الموضوع وكنت موقناً أن ما أقوله لا يروي غليلاً^{١٨٨}. كان هذا في عام ١٩٤٩/١٩٥٠، وبعد عدة سنوات، أي في عام ١٩٥٥ أزيح حميد عثمان وانتخب بدلاً عنه سلام عادل سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي^{١٨٩}.

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢/١٥١.

١٨٩ يوسف، ثمينة ناجي، وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل/ بجزئين. الجزء الأول. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ٢٠٠١. ص ٩٩-١٠٢.

المبحث الخامس

الحزب الشيوعي وحركة تحرر المرأة

تبنت الحلقات الماركسية في بداية نشوئها في بغداد موقفاً ديمقراطياً تقدمياً وعلماً من المرأة ومن حقوقها المشروعة في المجتمع، فنادت لها بالحرية وحققها الكامل بالمساواة التامة مع الرجل، ودعت إلى النضال المشترك لتخليصها من ثقل الحجاب الذي يعيق مشاركتها الفعلية في النشاط الاقتصادي والحياة العامة. وأثارت جريدة "الصحيفة" نقاشات حيوية حول موضوع المرأة ساهم فيها العديد من الكتاب الشباب الذين وقفوا إلى جانب حقوق المرأة في حين تصدى لتلك الحقوق العديد من الشخصيات الدينية والاجتماعية البارزة حينذاك محاولين التستر بالإسلام لحرمان المرأة من كامل حقوقها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المطبخ والبيت وموضوعاً للجنس عند الرجل ومن أجل التكاثر أو إعادة إنتاج البشر. ورغم مرور عشرات السنين على تلك النقاشات التي تميزت بالحيوية والحماسة ابتداءً من منتصف العشرينات، ما تزال هذه الموضوعات تحتل أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع العراقي ولم تفقد أهميتها بسبب بعد المرأة الفعلي عن ممارسة حقوقها التي وردت في الكثير من الوثائق الدولية، سواء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق والبروتوكولات اللاحقة التي تعترف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت النقاشات التي بدأتها "الصحيفة"، والتي عبرت عن أفكار وأراء جماعة حسين الرحال في بغداد، أو تلك المقالات التي نشرت في الصحف العراقية الأخرى بأقلام بعض العناصر الديمقراطية، تؤكد على الدور الحيوي الذي يفترض أن تحتله المرأة في المجتمع، واعتبرت تلك النقاشات جزءاً من عملية التنوير الضرورية للمجتمع العراقي كله التي تتطلب مشاركة نضالية من المرأة والرجل في آن واحد. ولم تكن مقاومة القوى المناهضة لحقوق المرأة عادية أو ضعيفة الأثر على المجتمع في تلك السنوات

الأولى من تشكيل الدولة العراقية الحديثة، بل كانت كبيرة وهجومية استفادت من مستوى الوعي في المجتمع لتبث إشاعات وتروج دعايات خاطئة ضد المنادين بحرية المرأة ورمي الحجاب أو التي سميت بـ "حركة السفور" حينذاك، إذ وجدت التأييد والدعم الواسع من أوساط دينية وفي السلطة والمجتمع، حيث كانت العلاقات العشائرية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في طريقها إلى التكريس والمساهمة الفعالة في قيادة السلطة عبر ممثليها في مجلس النواب والأعيان والحكومة. وحصل استقطاب ملموس غير متكافئ في تلك الفترة وفي وقت مبكر بين المنادين بحرية المرأة والمناهضين لها، ومع ذلك فقد تمكن أصحاب حق المرأة من تحريك الأجواء ودفح الفكرة إلى أوساط الشباب لتشارك لاحقاً في هذه العملية المعقدة ذات التراكم المديد في المجتمع العراقي.

ويمكن اعتبار الحزب الشيوعي العراقي أول حركة سياسية منظمة في البلاد رفعت شعارات ووضعت مهمات على عاتقها وعاتق أعضاء وأصدقاء الحزب والحركة الوطنية للنضال من أجلها، أي النضال من أجل تحرير المرأة العراقية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، باعتباره الطريق الوحيد لمشاركة المرأة بوعي ومسؤولية في المجتمع ومساواتها التامة بالرجل. ولم يكن الحزب الشيوعي وحده يخوض هذا النضال الاجتماعي المعقد بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وقفت إلى جانبه شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية غير قليلة، إضافة إلى تضافر جهود الأحزاب السياسية في عقد الثلاثينات والأربعينات، وبشكل خاص الحزب الوطني وجماعة الأهالي وفيما بعد أحزاب اليسار، مثل حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب التحرر الوطني، إضافة إلى أحزاب وطنية برجوازية أخرى مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، التي لعبت كلها أدواراً مهمة ومتباينة في هذه العملية الوطنية.

وعندما تولى فهد قيادة الحزب سعى إلى تحليل وطرح القضية وفق المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، أي حاول ربط مسألة تحرير المرأة بمجموع العلاقات الاجتماعية القائمة في البلاد وبالوعي الاجتماعي السائد. ثم أكد بأن تحرير المرأة لا يمكن

أن يتم دون مشاركة المرأة نفسها في هذا النضال، إذ لم يكن من مصلحة الرجل الضيقة وفي إطار وعيه الذكوري في مجتمع ذكوري لا غير حينذاك، أن يطالب وحدة بحقوق المرأة، في حين يجدها لا تمارس معه هذا النضال. لذلك سعى إلى تحفيز المرأة لا للمشاركة في انتزاع حقوقها فحسب، بل وأن تتصدى للمهمات الاجتماعية اليومية في المجتمع لتبرهن عن أهليتها لهذا النضال وقدرتها على ممارسة حقوقها في المجتمع. وبمعنى آخر ربط فهد قضية تحرير المرأة بعملية تحرير المجتمع من ربة الاستعمار ومن سيطرة العلاقات العشائرية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية. ولم تكن هذه المهمة سهلة بسبب طبيعة توزيع السكان حينذاك، إذ كانت الغالبية العظمى من السكان تعيش في الريف حيث تسود العلاقات العشائرية وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، وحيث لا يجد شيوخ العشائر أية ضرورة للحديث عن حق المرأة، سوى أداء مهمتها في أنجاب الأطفال والعمل البيتي ومساعدة الرجل في الحقل، إضافة إلى إشباع رغبات الرجل الجنسية لا رغباتها الفعلية. شريطة أن لا ننسى في هذا الصدد أن المرأة، وبالرغم من التقاليد الاجتماعية لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً ولكنه ثانوياً في ثورة العشرين حيث أخذت على عاتقها مهمة إثارة غيرة وحماسة الرجل للدفاع عن عرضه وأرضه وكرامته. ولم يحدث هذا في ثورة العشرين وحدها، بل شاركت المرأة عموماً في أكثر المعارك القبلية والغزوات المتبادلة في هذا الدور التبعية للرجل، على أهميته النسبية. وكانت المرأة في كل ذلك تواجه المعاناة سواء بفقد الرجل أو الابن والأب والأخ، أم بالأسر وما يرتبط بذلك من إذلال للمرأة وفرض الهيمنة الكاملة عليها وكأنها سلعة من السلع لا غير، سوى كونها سلعة مثيرة للشهوات والجنس عند الرجل.

ومن دراسة وثائق الحزب في الأربعينيات يجد الإنسان البدايات الأولى لنشر أخبار عن فعاليات المرأة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والخلفية السياسية، إذ نشرت جريدة الحزب خبراً عن مساهمة المرأة العراقية المباشرة في النضال الجماهيري اليومي، حيث

ورد في العدد الخامس من جريدة "الشرارة" الصادر في شباط/ فبراير ١٩٤٢ وتعليقاً تحت عنوان (عرائض النساء حول حل مشكلة الخبز) تضمن ما يلي:

"على أثر البيان الذي نشره حزبنا الشيوعي بخصوص المجاعة المهددة للبلد والذي بسط فيه مطالبه لحل مشكلة الخبز والقضاء على دسائس المحتكرين لبي فريق من نساء بعض محلات بغداد نداءنا هذا فعزمن على إقامة المظاهرات السلمية وتنظيم العرائض ليتقدمن بها إلى سمو الوصي وفخامة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب، ولكن الشرطة قد حالت بين هؤلاء النسوة المتظاهرات الحاملات للعرائض وبين الوصول إلى المراجع المختصة.

ونحن بدورنا نثبت على صفحات (الشرارة) صورة من إحدى تلك العرائض واليك نصها:
صاحب الفخامة نوري باشا السعيد.

إننا الموقعات أدناه من نساء محلة... نتقدم إليكم بعريضتنا هذه رافعين شكايتنا من الجوع المحقق بنا وبأطفالنا. إننا لقد أصبحنا في وضع يصعب علينا الحصول على كسرة الخبز لنسد رمق أطفالنا الأبرياء المستغيثين والصارخين لأجل إنقاذهم من ألم الجوع وخطر الهلاك. إنك يا صاحب الفخامة كأب لا بد وأن تقدر فداحة مصاب الأمهات والآباء حينما يعجزون عن تقديم كسرة الخبز لأطفالهم الأبرياء الذين يتضورون جوعاً. نحن نرى أن خطر المجاعة يتعاظم يوماً بعد يوم إن لم تتداركوا الأمر بالمعالجة الصحيحة ونحن نرى أنه في سبيل الوصول إلى هذه المعالجة لا بد من تحقيق مطالبنا هذه:

١- إقامة لجنة التموين المركزية والتحقيق مع أعضائها عن التلاعب الذي حصل في أثناء وجودها والذي نتج عنه فقدان الخبز والأطعمة.

٢- تشكيل لجنة تموين من غير التجار المحتكرين أو صنائهم على أن تسترشد في أعمالها بلجان شعبية تنتخب من كل محلة.

٣- مصادرة أموال كل محتكر يتحدى أوامر الحكومة.

- ٤- استيفاء الحكومة رسوم الاستهلاك عينا لا نقدا من المواد الغذائية كالحنطة والتمن والشعير والدهن وغير ذلك من المواد الغذائية التي تتوقف عليها مباشرة حياة الناس والتي هي مكسدة في البيادر والعلوي وبيعها على الناس بالمفرد مباشرة.
- ٥- إنشاء مؤسسة قوامها متطوعون من أبناء الشعب لينبث في الأسواق وليرغموا الباعة والمحتكرين على بيع بضائعهم بموجب الأسعار التي حددتها الحكومة، على أن يزد هؤلاء المتطوعون بصلاحيات قانونية تخولهم اتخاذ الإجراءات العاجلة لضبط المخالفين وسوقهم إلى المحاكم.
- ٦- إنشاء علاقات تجارية حالا مع الدولة الاشتراكية روسيا وهو التدبير الوحيد الذي يضمن لنا درء هذه... الضائقة المالية^{١٩٠}.

وتحت عنوان (ملاحظة الشرارة)، تعلق الجريدة حول لجنة التموين المركزية ما يلي: "عزلت لجنة التموين المركزية السابقة وتشكلت (لجنة جديدة) ألحقت بوزارة المالية. والذي نستنتجه من هذا الأمر هو أن الحكومة بعملها هذا قد اعترفت بأن لجنة التموين السابقة قد أساءت التصرف وقد استغلّت مصلحة اللجنة في سبيل أغراضها ولم تقدم للشعب ما كان يتوخاه منها من حل مشكلة الخبز"^{١٩١}. وتنصح الجريدة للجنة الجديدة أن تأخذ بنظر الاعتبار المطالب التي ضمنها الحزب ببيانه الذي وزع على الشعب والمنشور في نفس العدد.

١٩٠ جريدة "الشرارة". العدد الخامس، شباط/ فبراير ١٩٤٢. علينا أن نشير هنا إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه لم يكن في مقدور الدولة الاشتراكية السوفييتية حينذاك إشباع حاجة القوات المسلحة السوفييتية بما هو ضروري من الحبوب والمواد الغذائية الضرورية الأخرى وكذلك حاجات الشعب السوفييتي الغذائية، وبالتالي لم تكن هذه الملاحظة سوى لجلب الانتباه إلى ضرورة إقامة علاقات مع السوفييت ومن أجل تمييز تلك العلاقات عن علاقات الاستغلال مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، إضافة إلى أنها لم تكن سوى دعاية للسوفييت غير ذات مضمون، خاصة وأن الكاتب للعريضة، وهو الحزب، يقول فيها بأن هذا هو الحل الوحيد، في حين أنه لم يكن حلاً أصلاً وبأي حال من الأحوال، وأنه كان يدرك هذه الحقيقة أيضاً.

١٩١ المصدر السابق نفسه.

ولاشك أن تنظيم المظاهرة النسائية لم يأت من باب العفوية، فلا بد أن التنظيم الحزبي كان يقف ورائه، ولاسيما أن الحزب قد أصدر بياناً بخصوص المطالب المتعلقة بخبز الشعب. وإذا علمنا بأن أمينة الرحال كانت في الفترة من ٤١ إلى ٤٣ تتمتع بعضوية اللجنة المركزية، فيمكن الاستنتاج بأن التنظيمات النسائية في الحزب الشيوعي على ضعفها كانت قادرة، وبالمقارنة مع الأحزاب الوطنية الأخرى التي كانت رجالية صرفاً، أن تحرك النساء صوب هذه المطالب وأن تبث الوعي في صفوف البعض منهن، وأن تدفع باتجاه خلق حركة نسائية جديدة في العراق، وهو ما أمكن تحقيقه بعد سنوات من كتابة تلك العريضة.

● وهكذا يسمع المجتمع العراقي عبارة جديدة أخرى لم يعدها من قبل ألا وهي: "يوم المرأة العالمي". تلك المناسبة التي تصادف يوم ٨ آذار/مارس من كل عام، حيث صدر عدد من جريدة "الشرارة" يحمل ما يلي: "عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي". ويحيط بعنوان الجريدة من الجانبين ما يلي: "إنني أريد أن أعلم حتى الطباعة كيف تدير شؤون الدولة" (لينين)، و "يا نساء العالم أتحدا وناضلوا في سبيل خبزكم وحررتكم". كان العدد بلا رقم ويحمل تاريخ آذار ١٩٤٢، ويحتوي على المقالات التالية المكرسة لحركة تحرر المرأة:

● ٨ آذار يوم النساء العالمي - مقال افتتاحي

● المرأة السوفييتية تعطي درساً في البطولة - بقلم سوسن

● نصيب المرأة من التعليم في العراق - بقلم ليلي

● نضال المرأة العربية في الحرب الخاسرة - بقلم رباب

- لماذا أنا شيوعية؟ - بقلم عطية اليتيمة

يبدأ المقال الافتتاحي بما يلي: "تحتفل نساء العالم بيوم ٨ آذار وتعتبره يوم توحيد نضال النساء في جميع العالم. يوم تستعرض فيه المرأة قواها لخوض المعركة، معركة تحررها وتحرر الإنسانية من القيود والأغلال". ثم يتطرق المقال إلى ويلات الحرب الفاشية التي تعاني منها البشرية ولاسيما المرأة. وبعد أن يدعو المقال المرأة للنضال ضد الحرب

عن طريق النضال ضد الفاشية، يأتي إلى ذكر المرأة السوفييتية التي خاضت الحرب الأهلية وحروب الاعتداء التي وقعت على بلادها عقيب الثورة الاشتراكية، وبأنها الآن تجابه مهمة وضعها التاريخ على كاهلها، مهمة أشق وأعظم من مهمتها في الحرب الأهلية، مهمة القيام بدور الطليعة لنضال المرأة العالمي ضد قطاعان النازية. ويواصل المقال: ونحن لا نشك قط في جدارة نساء السوفييت المتحررات على القيام بهذه المهمة الشاقة المشرفة. وإننا موقنون بأن المرأة السوفييتية سوف ترفع رؤوس النساء في جميع العالم بما ستحرزه من انتصارات وبما ستقوم به من أعمال البطولة... إنها تشترك في الإنتاج ولها القسط الأوفر في تديره وتشترك في حرب العصابات وتقوم بالأعمال الزراعية وتحل محل الرجال في شتى ميادين العمل. هذه هي المرأة السوفييتية.... فعلى المرأة العربية والعراقية أن تساهم مع نساء العالم وشعوبه في النضال على دحر جيوش هتلر وجواسيسه للتعجيل بإنهاء هذه الحرب التي تكلف أمتنا آلاما ومتاعب وأن تتخذ من نضال المرأة السوفييتية وبطولتها وصبرها نبراسا تسترشد بنوره. ١٩٢

وفي مقال (المرأة السوفييتية تعطي درسا في البطولة)، الذي يبدو أنه من كتابة فهد، نرى عرضا شاملا لأوضاع المرأة الروسية في فترة ما قبل النظام السوفييتي ومقارنتها بحياة المرأة السوفييتية، حيث جاء فيه: "لم يكن للنساء قيمة في ذلك المجتمع المندثر إذ كان الأب يزوج أبنته بمن يشاء فتصبح خادمة للسيد الجديد تكذب وتتعب ليل نهار داخل البيت وخارجه لتقدم لزوجها ما تحصل عليه من كدها وهذا أمر طبيعي إذ أن الزوج قد اشتراها بالدرهم أو بعدد من النعاج أو بمقدار من الغلة فأصبحت لذلك ملكا له لقاء البذل الذي دفعه يفعل بها ما يشاء ويتحكم بها ويفرض إرادته عليها ويسيرها كما توحيه إليه خيالاته وميوله. فهو يرفق ببقرته وماشيته أكثر من رفقته بزوجه سيما إذا كانت الزوجة لا تستطيع أن تجد عملا رابحا خارج المنزل. أما ما كانت تعانيه المرأة العاملة في المصانع والفلاحة في الحقل كان نصيبها من جور الرأسماليين والإقطاعيين أضعاف نصيب الرجل

١٩٢ الشراة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.

فكانت المرأة تكد في المصنع بدون ساعات عمل محددة وبأجور لا تزيد عن نصف أجور الرجل كما هي الحال في بلادنا. وكانت حالتها الصحية سيئة لحرمانها من الاعتناء الصحي بها وبأطفالها. ولم تكن لتعرف في حياتها سوى العمل الدائم إذ لم يكن لها عطل وإجازات إلا عندما تكون عاطلة عن العمل. أما نصيبها من الثقافة فقد كانت محرومة منها، فالبلاد كلها كانت جاهلة والمرأة هناك كانت رمزا للجهل والامية. هكذا كانت تعيش المرأة في روسيا القيصرية البائدة وخصوصا في جهات أذربيجان وتركستان والأوزبيك والقرغيز... ولم تكن حالة المرأة الروسية أحسن بكثير من حالة أختها الشرقية. فجاءت ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ لتحطم قيود الذل والاستعباد وتحرر جميع المتعبين المضطهدين رجالا ونساء على السواء، إذ أن قضية تحرر المرأة لم تكن قضية منفصلة بذاتها إنما هي جزء من المشكلة الاجتماعية التي كانت تجابه شعوب القيصرية البائدة. أي مشكلة القضاء على جميع أنواع وأشكال الاستثمار أي مشكلة القضاء على استثمار الإنسان لأخيه الإنسان. وهكذا تم تحرير المرأة في الاتحاد السوفييتي تحريرا تاما نهائيا-تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي- فهي الآن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن سوفييتي".

وينتقل المقال إلى مكانة المرأة في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ويؤكد بأنها هناك لا تتمتع بحريات أو بحقوق إلا بقدر ما يحتاجه ذلك النظام الشائخ الذي يسعى أصحابه الإقطاعيون والرأسماليون سعيا مستميتا في سبيل وقف التقدم الإنساني لإبقاء النظام الرأسمالي إلى أمد أطول. ويضرب المقال مثلا من ألمانيا الهتلرية ويرى بأنها قد اتخذت من المرأة ألعوبة ترفع بها إلى الحياة العامة تارة وتحشرها في المطبخ تارة أخرى لتؤدي وظيفتها هناك وتريد بتنحية المرأة عن حياة العمل الإنتاجي التخفيف من وطأة البطالة، ولكنها لم تظن بأنها زادت الأفواه الجائعة التي أصبحت عالية على معيها الرجل. فالمرأة الألمانية اليوم قد رجعت خطوات عديدة بعد أن كانت قد اجتازت مراحل من التقدم لا بأس بها. فالنازيون لم يكفهم أنهم يريدون أن يوقفوا سير التطور التاريخي. وإنما هم

يريدون أن يرجعوا التاريخ إلى الوراء، فالمرأة الألمانية الآن مملوكة للنظام القائم فهي في نظر النازية لم تخلق إلا لتكون أداة تفريخ جنود لهتلر وعصابته يدفع بهم إلى فتح بلاد الأمم الأخرى واستعباد شعوبها في سبيل تطمين جشع الرأسماليين.

وبعد أن يتطرق المقال إلى ويلات الحرب الفاشية وما تعانیه الشعوب منها، يؤكد بأن جريمة هتلر وعصابته أصابت المرأة والشعب الألماني، كما أصابت نساء وشعوب العالم الأخرى. ويعرج المقال إلى وضع المرأة العراقية والعربية وكيف أنها محرومة من أبسط حقوقها في الحياة، وكيف أن المرأة العراقية والعربية لا تزال تسيرها وتتحكم بها قوانين مجتمعات اندثرت وزالت من الوجود في أكثر أقطار المعمورة. ويرى أن الرجعيين المستغلين الذين من مصلحتهم إبقاء تلك التقاليد التي يقوم عليها سلطانهم، يحاولون مستميتين إقصاء المرأة عن ميدان العمل المنتج النافع لها ولبلادها وإبقاءها جاهلة محرومة من أبسط الحريات. وهم غير عالمين أنهم بعملهم هذا لا يضرّون المرأة فحسب، بل يصيبون البلاد والقضية العربية في الصميم. ثم يطالب المقال النساء العراقيات والعربيات عامة توحيد صفوفهن للنضال من أجل حقوق المرأة الخاصة. أي إفساح المجال لها ولوج ميدان العمل والتعليم والمطالبة بحرياتهن السياسية والاجتماعية وكذلك للنضال في سبيل كل ما يرفع مستواها الثقافي والاجتماعي والصحي. فنضال المرأة في سبيل قضيتها الخاصة وفي سبيل تحررها لا يتعارض وقضية البلاد العامة. بل هو جزء من نضال الأمة العربية من أجل تحررها. كما أن أهداف المرأة النهائية لا تتحقق ولن تتحقق إلا بتحقيق أهداف الأمة بأسرها. فيجب والحالة هذه أن تناضل المرأة بالاشتراك مع الرجل في سبيل تحرير الشعب بأجمعه. ويعود المقال إلى وضع المرأة السوفيتية، وكيف أنها تضرب أمثلة رائعة من البطولة التي قد لا يصدقها الإنسان. ويقول: "إنها ككل مواطن من مواطني تلك البلاد تحارب ضمن العصابات وتسهر الليل في الحقل مترقبة نزول رجال المظلات وتدير الإنتاج في المعامل والحقول. إنها تشترك فعلا في تدبير دفة البلاد. إن المرأة السوفيتية إذا ما ناضلت وصحت بنفسها فهي تناضل من أجل حريات اكتسبتها من أجل حياة جديدة

تذوقتها وعرفت معناها. والمرأة السوفييتية إذا ما حاربت الفاشية فهي إنما تحارب وهي تعرف أية قوة جهنمية رجعية تحارب....إنها بعملها ذلك لم تنقذ بلادها فحسب ولم تمنع النازيين من الاستيلاء على نفط باكو فقط، بل أنها في روستوف كانت تمنع الوحوش من الوصول إلى العراق. أي أنها بتضحيتها كانت تمنع الشر عن نساء العراق وأطفالهن.

ويحتوي مقال: (نصيب المرأة من التعليم في العراق) عرضاً نقدياً لوزارة المعارف لعدم مساواة العنصر النسائي بالذكور في مجال التعليم، سواء في المرحلة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية أو التعليم العالي. ويفند المقال ببعض الأمثلة الملموسة مزاعم الوزارة المذكورة بعدم وجود الفوارق في القبول إلى المدارس من قبل الجنسين. كما ويستنكر المقال إجراءات الوزارة بغلق بعض رياض الأطفال ووضع الشروط التعجيزية لقبول البنات في المدارس، مثل أن تكون الطالبة منتسبة إلى إحدى العائلات العالية وأن تأتي إلى المديرية ببطاقة من أحد الذوات. وتختتم كاتبة المقال حديثها كما يلي:

- "إنني أهيب برفيقاتي النساء أن يوحدن صفوفهن ويناضلن من أجل تثقيف المرأة والاعتناء بصحتها وصحة الطفل وأقترح أن نبتدئ ب:
- مكافحة الأمية بين النساء.
- المطالبة بتعميم الدراسة الابتدائية للبنات.
- مساواة البنات فيما يخص قبولهن في الثانويات والمدارس العالية والبعثات.
- إعفاء الفقيرات من الأجور المدرسية.
- فتح مدارس ليلية ابتدائية وثانوية خاصة بالنساء.

وفي مقال: (نضال المرأة العربية في الحرب الخاسرة) بقلم: رباب، نلمس مرة أخرى أسلوب فهد، حيث يجرى ربط كفاح المرأة العربية في سبيل تحريرها بمسألة الكفاح ضد الحرب بشكل عاطفي مثير ثم يعرج إلى وضع المرأة السوفييتية ويذكر بعض الأمثلة الملموسة للمكاسب التي حصلت عليها المرأة السوفييتية بفضل ثورة أكتوبر. يبدأ المقال كما يلي: " مهما يكن الإنسان بعيدا عن ساحات هذه الحرب فلا يمكن أن يظل بمعزل عنها

ويحسب نفسه غريباً عن شؤونها أو يستطيع أن يتناساها لأنها جاءت حافلة بالمرح والرزايا على البشرية كافة فكم من شعب أصبح رازحا تحت نير العبودية الفاشستية يئن من الفاقة ويتضور من الجوع وكم من أرملة تتسكع في الطرقات تحمل طفلها على صدرها تستجدي عطف المارة عل أحدا منهم وجود عليها وعلى طفلها بما يسدان رمقهما به".

ويواصل المقال بعد وصف الصورة البائسة والهمجية للحرب: "هذه الحرب، حرب الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها وحريتها، في هذه الحرب التحريرية التي تكافح فيها الدول الديمقراطية الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي الجبار بقيادة زعيمه الأكبر (ستالين العظيم) الذي يسهر ليله ونهاره لدرء الخطر عن بلاده الجميلة، بلد الاشتراكية، وعن شعوب العالم المهددة بالحكم الفاشستي الإرهابي. وبعد أن يطالب المقال المرأة العربية أن تقتدي بأختها السوفييتية وتناضل نضال الأبطال، يتطرق إلى الدستور السوفييتي فيقول: "نص الدستور السوفييتي - أن المرأة في الاتحاد السوفييتي لها نفس حقوق الرجل في ميادين الحياة كافة من سياسية واجتماعية واقتصادية - وحالتنا الحاضرة اليوم شبيهة من عدة وجوه بحال النساء الروسيات على عهد القيصرية البائدة أيام كانت الابنة تشتغل من أجل أبيها والمرأة لزوجها - عبودية واستثمار - فإذا ما بدرت من إحداها بادرة تدمر أو شكوى كان جوابها على ذلك (إني أربيك).

فلما ناضلت المرأة وحصلت بفضل هذا النضال على حقوقها المغصوبة وأخذت نصيبها في المجتمع برز من بينهم في مختلف الفنون والأعمال أمثال الطبيبة الشهيرة (بروكوييفا) التي عملت تجربة في نفسها واكتشفت مصل التطعيم ضد الطاعون. وصوفيا غرينشتاين أول مهندسة في بناء البواخر. وباكوفليفا وهي أول امرأة هبطت بالمظلة وكثيرات غيرهن لا يحصى عددهن. وهؤلاء يذكرننا بالنساء العربيات الشهيرات كخولة بنت الأزور التي اشتهرت في معركة اليرموك والخنساء التي أرسلت أولادها الأربعة الواحد بعد الآخر للحرب في معركة القادسية...". ويختتم المقال بما يلي: "كوني أيتها الرفيقة في طليعة المكافحين ولا يخيفنك عردة الرجعية أو يثنيك عن عزمك جور المترددين الجبناء

واقنتدي أخيرا بالمرأة السوفييتية والصينية والإنكليزية الخ... وافعلني مثل ما يفعلن في ساحة الحرب وفي المعمل والحقل لتتالي الحياة بوفورة سعيدة^{١٩٣}.

والمادة الأخيرة بعنوان: (لماذا أنا شيوعية؟) بقلم: عطية اليتيمة. وقد كتبت على شكل قصة واقعية نقدية تصور معاناة صبية من عائلة فقيرة يموت أبوها الذي كان يكدح من الفجر إلى غروب الشمس، ليحصل على مائة فلس، مصدر رزق العائلة. ويشاء القدر أن يموت الأب فيموت معه المبلغ أيضاً. ويرغم الفقر الأم على الزواج، بيد أن سوء الحظ يشاء أن يتحول الزوج، ليس إلى أب رؤوم، بل إلى فرعون يذيقها مر العذاب.. وتعيش الفتاة الصغيرة شاردة الذهن، تدهمها أحلام اليقظة للتخلص من هذا الوضع المزري التي تعيش فيه، إلى أن يحين وقت الزواج، فإذا بالزوج شيوعي يدلها على طريق النضال. وتقول: "ذلك الحلم السعيد كله قد تحقق؟. تلك القوة السحرية العجيبة التي تفل الحديد وتدك الحصون وتطهر الدنيا من ظلم الظالمين وجور المستبدين قد اكتشفها لينين وتسليحها ستالين وطهرا بها سدس الدنيا من ظلم الظالمين وجور المستبدين. قال لي زوجي هذه هي الشيوعية يا بنية وصفتها لك ولم أدعها باسم. فماذا تقولين؟... وقبلت زوجي. وهكذا أصبحت شيوعية أنا عطية اليتيمة التي ذقت مرارة العيش.

- إن قراءة النصوص الواردة في صحافة الحزب حول المرأة حينذاك تؤكد بأن الحزب بقيادة فهد كان يسعى إلى ما يلي:
- تقديم نموذج للمرأة العصرية المناضلة والمقاتلة والحاصلة على كامل حقوقها يتمثل بالمرأة السوفييتية.
- وأن المرأة في الدول الرأسمالية لم تحصل على حقوقها، ونموذجها في ذلك ألمانيا الهتلرية.
- وأن المرأة العراقية، وكذا العربية، تعاني من المجتمع الذكوري وعليها أن تناضل لتصل إلى ما وصلت إليه المرأة السوفييتية.

١٩٣ الشراة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.

● وأن المرأة لا تستطيع تحقيق ما تصبو إليه دون نضال دؤوب ومتواصل جنباً إلى جنب الرجل.

وأن الشيوعيين يمنحون المرأة حقوقها المشروعة ولا يتجاوزون عليها.

واستخدم الحزب لغة بسيطة وأمثلة من حياة الناس للتدليل على ما تعانيه المرأة في العراق.

إن أساليب الدعاية هذه قد أثرت فعلاً بالنساء وحركت مجموعات منهن للمشاركة في النضال وكانت بمثابة عملية تنوير لهن للخروج من بؤس المرأة العراقية ومن المحنة التي كانت تواجهها في البيت والمجتمع ومن سلطة الدولة ذاتها ومن القوانين السارية. ولكن عملية التثقيف هذه لم تكن كلها مستندة إلى الوقائع الفعلية، كما أن المرأة السوفياتية وبالرغم من مشاركتها في النضال وحصولها على الحقوق تشريعاً، لكنها كانت تعاني من مجتمع كان ما يزال ذكورياً حتى اللحظة الأخيرة، وكان الصراع شديداً بين المرأة والرجل في المجتمع السوفياتي لا في الجمهوريات الآسيوية التي كانت حتى زوال الاتحاد السوفياتي ما تزال متخلفة كثيراً عن أختها الموسكوية، بل وكذلك المرأة الروسية أيضاً. كما أن المرأة في المجتمعات الرأسمالية، وبالرغم من كونها مجتمعات استغلالية، كانت المرأة قد انتزعت بنضالها العنيد والطويل جملة من الحقوق المهمة. كما أن المرأة في المجتمع الألماني لم تكن نموذجاً حياً وسائداً في المجتمعات الرأسمالية الأخرى. ولا شك في أن هناك فوارق غير قليلة بين المبادئ الشيوعية التي تعترف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة تشريعاً وبين الواقع العملي لممارسات الشيوعيين إزاء المرأة في المجتمع العراقي وفي غيره من المجتمعات المقاربية، رغم أن هذه القضية تبقى نسبية ولا يمكن القول بأن الشيوعي يختلف بالضرورة في تصرفه إزاء المرأة عن تصرف المواطنين الآخرين في المجتمع، إذ أن تركة آلاف السنين لا يمكن أن تنتهي بمجرد تبني مبادئ معينة ما زال المجتمع بعيداً عنها بعد الأرض عن السماء. لقد كان عملية التثقيف الصحفية والحزبية ما تزال ساذجة وبدائية حينذاك، بشكل خاص إزاء المرأة بسبب واقع الوعي الحزبي من جهة وأوضاع المرأة

الفعلية من جهة أخرى. كما أن بعض الأمثلة من تاريخ العرب حول دور المرأة لم تكن بالضرورة أمثلة إيجابية، ومنها أمثلة الحروب الإسلامية التي توجهت صوب التوسع والفتوح واستعمار المناطق الأخرى من العالم. فمشاركة المرأة بالحروب ليست النماذج المطلوبة للمساواة بين المرأة والرجل، رغم أن مشاركة المرأة في الدفاع عن الوطن مسألة مهمة وحيوية في آن. وعلى العموم فأن الخطاب السياسي للحزب وفهد بشأن المرأة كان موجهاً:

١. إلى المرأة الحزبية أو المرتبطة بصيغة ما بالحزب لتشدد نضالها وعملها في صفوف النساء من أجل كسبهن لصالح حركة النساء العامة. ويورد لهذا الغرض العديد من الأمثلة عن المرأة السوفييتية المناضلة في مختلف المجالات والملتزمة بالحزب اللينيني البلشفي والمحبة للقائد المحبوب ستالين.

إلى المرأة العراقية بشكل عام التي يراد تنويرها والسعي إلى تحقيق مشاركتها في النضال من أجل قضيتها الأساسية، قضية تحررها المتعدد الجوانب ونضالها في سبيل المساواة مع الرجل. وهو مسعى يتضمن تخليصها من عبودية البيت والمطبخ والرجل وتربية الأطفال، ومن أجل زجها في العمل وضمان حريتها الاقتصادية، وبالتالي، تأمين الأساس المادي لحريتها السياسية والاجتماعية. وفي الوقت الذي عبر عن موقفه من أوضاع المرأة الريفية، أشار أيضاً إلى أوضاع المرأة في المدينة وما عليها من واجبات لانتزاع حقوقها المشروعة. وحول المرأة الريفية وأوضاعها كتب فهد يقول: "عليك أن تردن فتنزلن لميدان العمل، لتحقيق ما يجب أن يكون. إن المرأة العراقية تنوء تحت عبوديات خلفتها لنا جميع المجتمعات البائدة وأنها محرومة من أبسط الحقوق. فهي في الريف، تكذب وتكدر في بيت أبيها وفي حقله ثم تنتقل - بعد صفقة الزواج - إلى بيت زوجها، لتستأنف كدها وكدها، وتزداد تعاستها بإضافة تعاسة زوجها الفلاح المنهوب، وأولادها الجياع العراة، وهي في الريف خاضعة لأنظمة بالية تسمى أحياناً "بقانون العشائر" وأحياناً "بعادات العشائر" فتقتل - بمساعدة هذا القانون - بسبب وبغير سبب، ويفتدى بها

بالمفرد والجملة دية عن مقتول... أما ظروف حياتها العامة فظلمة في جميع النواحي. هذه هي المرأة الريفية التي تُولف الأكثرية بين نساءنا وهذه حالتها^{١٩٤}.

ثم ينتقل إلى متابعة وضع المرأة في المدينة وتحريضها على النضال حين كتب يقول: "أما المرأة المدنية، فهي على صنفين (باستثناء نساء البيوت الغنية) نساء الطبقات الكادحة والفقيرة على العموم، ونساء الطبقات المتوسطة، فالمرأة من الصنف الأول - فهي مدنية في كونها تعيش في المدينة، وما عدا ذلك فهي كأختها الريفية لمقاساة ما تقاسيه الأخرى بشيء من التخفيف لا يبدل من الجوهر... والصنف الآخر، نساء الطبقات المتوسطة والمرتبات المتوسطة، فقد أتيح لقسم منهن الدراسة الابتدائية والثانوية، ونسبة ضئيلة جداً من الدراسة العالية، وما عدا ذلك فهن محرومات كجميع نساء العراق من جميع الحقوق، وظروفهن الاجتماعية و (إلى حد ما) الاقتصادية هي بجوهرها كظروف الأخريات^{١٩٥}".

٢. إلى الرجل، إذ لا يمكن أن يكون المجتمع متحرراً ونصفه غير متحرر ويقبع في البيت ودون مشاركة فعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فحرية المرأة هي من حرية الرجل ومن مساواتها به. ولا يمكن تحقيق حرية المرأة أو الرجل دون النضال المشترك لصالح حرية المجتمع بأسره.

٣. إلى المجتمع باعتبار حرية المجتمع مرتبطة عضوياً بتحرر المرأة ومشاركتها في النضال ضد الاستعمار والرجعية والإقطاع، هذه القوى التي تريد إبقاء المرأة خارج دائرة التحرر، والتي تريد عزل نصف المجتمع عن النضال ضدها.

وأخيراً شخص فهد مهمات الحركة النسوية في العراق بما يلي: "إن أهم الواجبات المترتبة على الحركة النسائية في العراق اليوم هي المساهمة في حركة التحرر الوطني،

١٩٤ خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي-بيروت. مكتبة

النهضة-بغداد. طبعة ثانية. ١٩٧٤. ص ١٥٨.

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٨.

النضال من أجل الحقوق الديمقراطية، حق التنظيم -تنظيم حركتها-، حرية الرأي، حقها في إصدار صحف تعبر عن رأيها -نشر الثقافة- زيادة حصتها في التعليم... "١٦٦".

وكان فهد يرى في المرأة السوفييتية نموذجاً يحتذى به لنضال المرأة العراقية متأثراً بما تعرف عليه في موسكو وما سمعه عن دورها في الحرب العالمية الثانية، سواء كان ذلك في جبهات القتال الفعلية، أم في حركة الأنصار في الخطوط الخلفية للعدو الفاشي، أم في المنشآت الاقتصادية لتموين الجبهة القتالية. وليس من شك في أن فهد لم يتسن له الإطلاع على أوضاع الفلاحات الكادحات في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى التي، رغم القوانين التي كانت تسمح بحريتها ودورها، إلا أنها كانت تعاني من التخلف والحرمان وعنف الرجال بمستويات غير قليلة حينذاك. لقد كان حب الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي عند فهد وعند بقية الشيوعيين العراقيين حينذاك، وفيما بعد ولعقود لاحقة، قد حجب عنهم رؤية النواقص الجدية في هذا المجال وفي مجالات أخرى من حياة المجتمع السوفييتي، كما حجب عنهم رؤية الصراع الفعلي الذي كان يدور بين المرأة والرجل في المجتمع الروسي ذاته، أي في جمهورية روسيا الاتحادية في حينها أو في الجمهوريات الأخرى الأكثر تخلفاً، إضافة إلى الصراع الطبقي الذي كانت تنفيه الدولة السوفييتية والحزب السوفييتي بكل قوة رغم وجوده ونموه المستمر وتفاقم نماذج ظهوره، ويمنعهم عن ممارسة النقد حتى عند تشخيصه.

١٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٩/١٦٠.

الفصل الرابع

الحزب الشيوعي العراقي والقضايا العربية

المبحث الأول

القضية القومية والوحدة العربية

أبدى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد اهتماماً مبكراً بقضايا النضال المشترك للشعوب العربية ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية على المناطق العربية التي كانت تحت الهيمنة العثمانية قبل ذلك، وكذلك طموح هذه الشعوب في تحقيق الوحدة العربية والاستقلال والسيادة الوطنية. وأخذ فهد على عاتقه بلورة موقف الحزب في المقالات التي كتبها حول نضال الشعب العربية من أجل تكريس فكرة النضال من أجل تحقيق الطموحات العربية وتطلعها أولاً إلى تحقيق الإدارة اللامركزية ضمن الدولة العثمانية، ثم نضالها في سبيل الوحدة العربية مع اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى. ووجد فهد في حركة الانقلاب الدستوري، التي انتهت بإسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني واعتلاء محمد رشاد عرش السلطنة العثمانية وإقامة مجلس المبعوثان، البداية الفعلية الجادة لحركة العرب المناهضة للاحتلال والتخلف، كما اعتبرها البداية لمسيرة الاستقلال الوطني للعرب، إذ كتب يقول: "منذ الانقلاب الدستوري الذي حدث في الدولة العثمانية، أي منذ إسقاط الحكم الأوتوقراطي المتمثل في السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) واستخلافه بأخيه السلطان محمد رشاد المقيد بالدستور وبمجلس المبعوثان، كانت الحركات الوطنية التي قام بها شباب العرب وزعمائهم وسياسيوهم في الأستانه وفي مختلف الأقطار العربية، حركات تستهدف نهضة البلاد العربية عامة وانبعاثها الثقافي والسياسي الخ.. وإن بدا على بعض الجمعيات

والنوادي العربية صبغة إقليمية إلا أن الحركة بصورة عامة كانت بجوهرها وحتى بشكلها حركة عربية تهم مباشرة أهم الأقطار العربية التي كانت آنذاك تحت سيطرة الأتراك، وأعني بها العراق والحجاز وسوريا بما فيها فلسطين وشرق الأردن. وكانت النوادي والجمعيات التي أنشئت في الخارج تضم العراقي إلى جانب السوري والفلسطيني والحجازي والمصري.

وفي الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أخذت الحركة العربية شكلها القومي الواضح (بالنسبة للعرب) وذلك عندما انضم قادتها المعروفون برجال النهضة العربية إلى جانب الحلفاء مؤملين أن يحققوا بمساعدة الإنكليز استقلال البلاد العربية - الحجاز، العراق، سوريا وفلسطين- وإيجاد حلف بينهما عن طريق شريف مكة (المغفور له الملك حسين بن علي) وأولاده الأمراء فيصل وعبد الله وعلي، ملوكا على هذه الأقطار.

وهكذا أطلق الملك حسين في ٩ شعبان رصاصته الأولى معلنا ، باسم العرب، الثورة على خليفة المسلمين، أي الثورة على الأتراك المستعمرين للأقطار العربية آنذاك، وأعتبر ٩ شعبان، اليوم الذي أطلقت فيه تلك الرصاصة عيدا وطنيا للعرب يعرف بعيد النهضة العربية^{١٩٧}.

وضع فهد، عبر هذه المقدمة المركزة، مسألة النهضة فالشعور القومي الوطني بشكل عام في مرحلة الانعتاق من عبودية ما، في الموقع الصحيح، إذ اعتبرها مسألة لا تخص طبقة أو فئة اجتماعية معينة، بل أنها قضية شعب بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية. ويحق لهذا الشعب، في مرحلة انعتاقه، أن يبحث أو يستعين بحلفاء، يعضدونه في صراعه ضد العدو المشترك. ويضطر هذا الشعب أن يتكئ على حلفاء، يعرف مسبقا أنهم لا يلائمونه في الفكر والإيديولوجية أو الدين، أو أنهم يقدمون مساعدتهم ليس في سبيل الله، بل لغرض تحقيق مصالحهم هم. إنها في كل الأحوال مساومة لها جانبها السلبي والإيجابي. وفي مثل هذه المساومات لا يمكن توقع الإيجابية فحسب. ففي الوقت الذي استغربت فيه أوساط دينية إسلامية من هذه العلاقة بين شريف مكة، خادم الحرمين والاستعمار البريطاني،

١٩٧ فهد. المؤلفات. الوحدة العربية والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٢٧/٣٢٨.

اعتبرتها أوساطاً دينيةً أخرى خيانة بحق الدين، وأعلنت وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية، معتبرة إياها حامية الدين المههد من قبل الإمبريالية الإنكليزية. إننا إذا اعتبرنا عام ١٩٠٨ نقطة الانتقال الرسمية من العلاقات الإقطاعية إلى الرأسمالية أو بداية الانتقال إلى عتبة التاريخ الحديث في المشرق ومناطق الإمبراطورية العثمانية المنهارة، نرى أن موقف شريف مكة، كان صائباً وتقدماً من وجهة النظر التاريخية، إذ أنه كان، بغض النظر عن كل نتائجه، مساهمة جادة في إزالة عائق إقطاعي متخلف جثم على كاهل شعوب بأكملها منذ أكثر من خمسة قرون، وخطوة جادة في طريق الولوج إلى عتبة التاريخ الحديث.

وكما قلنا بأن الإنسان لا يمكن أن يتوقع الإيجابيات فقط من مثل هذه المساومات التي تفرضها الظروف الموضوعية، نرى أن الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي، في الوقت الذي كانا يوزعان فيه الوعود المعسولة، يلتقيان سرا كي ينسقا ويتفقا قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعامين، لاقتسام جسد الرجل المريض المنهار في الخفاء.

ويواصل فهد رسم رؤيته التاريخية الواضحة كما يلي: "وألف الغرب بقيادة الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل الأول) جيشاً عربياً وفرق أنصار من البدو والهجانة، وانضم إلى هذا الجيش أكثر الضباط والجنود العرب الذين كانوا قد وقعوا أسرى بأيدي الإنكليز وكذلك الفارون.

سار هذا الجيش العربي إلى جانب جيوش المارشال اللورد أَلنبي ليحرر البلاد العربية من نير الأتراك ويحقق لها استقلالها وفق العهود التي قطعها الإنكليز للعرب في حين أن الحلفاء كانوا قد قطعوا البلاد العربية قطعاً صغيرة ووزعوها فيما بين إنكلترا وفرنسا وفق معاهدات سرية عقدها فيما بينهم، وكذلك قطعوا عهوداً للصهاينة بتأسيس وطن لهم في فلسطين، أجل سار جيش الأمير فيصل العربي إلى جانب جيش أَلنبي في فلسطين وشرق الأردن وسوريا حتى بلغ سوريا فدخلها وفتح عاصمتها دمشق ثم مدنها الأخرى، وأسس حكومة عربية مستقلة في سوريا ونودي بالأمير فيصل ملكاً على سوريا في حين كانت المعاهدة بين إنكلترا وفرنسا -معاهدة سايكس- بيكو- قد خصت فرنسا بسوريا ولبنان

والموصل. وهكذا أضطر الملك فيصل ومن معه من القواد العراقيين على ترك سوريا بعد أن فشلوا في التفاهم مع الفرنسيين وبعد أن عجزوا عن الوقوف أمام الجيوش الزاحفة على دمشق، وتركوا السوريين ياربون وحدهم في ميسلون ضد جيوش مدربة ومجهزة^{١٩٨}.

و يتطرق فهد إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى وتبدد أحلام العرب باستقلال أقطارهم بفضل جهود الأجانب ومواثيقهم، ويقول أنهم "أصبحوا أمام أمرين: إما أن يرضخوا لمشيئته أو يحملوا السلاح ضد المحتلين ليحافظوا على استقلالهم وكرامتهم الوطنية ويصونوا أموالهم وثروات بلادهم وتراثهم التاريخي من عبث الفاتحين الأغرار^{١٩٩}.

وهكذا نرى بأن الحليف، بعد أن حقق أهدافه، ينقلب إلى عدو، ينبغي محاربتة. وهذه مسألة طبيعية ومعروفة في مسيرة التاريخ منذ القدم، بيد أن الفن يكمن في كيفية إدارة دفة الصراع الجديد. وفي ضوء تلك التطورات، يواصل فهد رسم رؤيته التاريخية بصورة مركزة من خلال الثورات والانفضاضات في سورية والعراق ومصر ويحلل سبب إخفاقاتها والطبقات والفئات المساهمة فيها وعلاقات القوى بينها بصورة علمية ومنهج جديد.

وبعد استعراضه التاريخي يقول: "فلنرجع الآن لنرى ماذا طرأ على مبدأ الوحدة العربية بعد أول توافق حصل بين الإنكليز والعرب في العراق (سنة ١٩٢١) وبعد فشل الثورة في سوريا وفي فلسطين وبعد ضياع ملك الحسين بن علي^{٢٠٠}. ثم يخلص إلى استنتاج مهم يؤكد بحروف داكنة:

"إن الوحدة العربية بعد أن كانت هدفاً قريباً يسعى العرب إلى تحقيقه أصبحت نظرية يتنافس عليها مثقفو العرب في أوطانهم، وفي تفضيلها على القدرة الإقليمية والوحدة الدينية، وتدهورت أثمان شركة الوحدة العربية تدهوراً كلياً في بورصات بغداد ومكة

١٩٨ فهد. المؤلفات. المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٨.

١٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

٢٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

والقاهرة، ولم تحافظ على أثمانها إلا في القدس ودمشق، غير أن تلك الأثمان كانت أسمية إذ لم يكن لها مساوم خارج فلسطين وسوريا^{٢٠١}.

ويمكننا أن نقول في هذا الصدد، بأن هذا الاستنتاج الذي توصل إليه فهد قبل ستة عقود من الزمن، ما زال نافذ المفعول حتى هذه اللحظة. ولا حاجة للدخول في تفاصيل حكاية الوحدة العربية التي تاجر بها الحكام العرب وبعض الأحزاب القومية التي لم تخلف وراءها سوى الخراب. ومن حيث نريد أو لا نريد تحول التقطيع الذي قامت به معاهدة سايكس- بيكو ١٩١٦ للوطن العربي، إلى حقيقة جيوسياسية وتاريخية، لم يتمكن دعاة الوحدة العربية من تغييرها حتى الآن. ويقول فهد في هذا الصدد:

"ففي العراق أنشغل رجال السياسة الرسميون وغير الرسميين عن فكرة الوحدة العربية بجني ثمار الثورة العراقية التي جاءت بالاتفاقية الإنكليزية-العراقية، فأخذوا ينشئون ويوسعون الإدارات الحكومية ويوزعون الوظائف على مختلف الجماعات والبيوتات كل منها حسب منزلتها الاجتماعية أو حسب مقدرتها على تأييد الوضع وإخفات معارضتها، وانشغلوا كذلك بطلب المزيد من الإنكليز (حتى سنة ١٩٣٠). وانشغلوا بإخماد الانتفاضات التي تحدث بين وقت وآخر في المناطق الكردية وفي ألوية الفرات وغيرها. ومعظم تلك الانتفاضات كانت فتنا تثيرها الأغراض الحزبية فيما بين الطبقات الحاكمة. وأغراض استعمارية لإرغام العراق على إعطاء بعض الامتيازات"^{٢٠٢}.

ويعزي فهد أسباب انصراف رجال السياسة في العراق عن فكرة الوحدة إلى الأسباب التالية: "تثبيت كياناتهم الطبقي، وتثبيت كيان العراق كدولة بطريقتهم الخاصة، أي بالطريقة التي تمليها عليهم مصالحهم الطبقيّة الوقتية، تجنب الاصطدام مع الاستعمار الذي ينظر إلى الاتحاد العربي كفاتحة لضياح نفوذه ومصالحه في الأقطار العربية، الانحطاط الصناعي في الأقطار العربية وعجزها عن سد حاجة السوق الداخلية، واعتمادها في التصدير

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢١.

٢٠٢ المصدر السابق نفسه.

والاستيراد على الأقطار الأجنبية المهيمنة سياسيا على الشركات الأجنبية الموجودة داخل البلاد^{٢٠٣}.

وبعد أن يستعرض فهد مواقف وادعاءات ومتاجرة الحكام العرب بفكرة الوحدة العربية وعدم تمكنهم من مساندة القطر الشقيق سوريا عند اعتداء تركيا عليها واقتطاع جزء كبير من أرض الوطن السوري (اسكندرونة وأنطاكية)، يقول: "ومع ذلك احتكروا شعارها وجعلوه "ماركة مسجلة" باسمهم وجعلوا من ٩ شعبان اليوم الذي أطلقت فيه الرصاصه الأولى معلنة الثورة على الأتراك في سبيل استقلال البلاد العربية، عيداً كالأعياد الدينية التي فهم الناس سبب منشئها الأصلي"^{٢٠٤}.

ويتطرق فهد إلى تأويلات بعض الفئات لمفهوم الوحدة العربية في ضوء مفاهيمها الإيديولوجية والدينية. ويبدأ بمن يسميهم بدعاة المحور الذين يحاولون أن يجعلوا شعار الوحدة العربية أساسا لمبدئهم القومي. ويقول:

"لقد بني القوميون وحدتهم العربية على أسس "علمية" روزنبرغية^{٢٠٥}، أي على العقيدة وعلى العنصرية. وشيدوا في مخيلتهم إمبراطورية عربية واسعة الأرجاء بعد أن نظفوها من العناصر اللاعربية في الفكر والدم وأحاطوها بسور عقال لكي لا يدخلها ما

٢٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٢.

٢٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٣/٣٣٤.

٢٠٥ يتهم فهد هنا على العقيدة النازية والذهنية العنصرية المناهية للعلم التي تجلت في كتابات فيلسوف الحزب النازي والفاشية في ألمانيا ألفريد روزنبرغ Ifred Rosenberg (١٨٩٣-١٩٤٦)، مؤلف العديد من الكتب، ومنها "أسطورة القرن العشرين" في عام ١٩٣٠، وكتاب "الدم والشرف"، وهي مجموعة كتابات نشرها فين ١٩١٩-١٩٣٣. وكان روزنبرغ مسؤولاً عن العلاقات الخارجية للحزب النازي (حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني)، كما كان وزيراً للمناطق الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٤١. قدم إلى محاكمة نورنبرغ الدولية الشهيرة في ألمانيا، باعتباره أحد مجرمي الحرب الرئيسيين. حكم بالإعدام ونفذ فيه الحكم في ١٦/١٠/١٩٤٦.

يدنسها ثم أغلقوا أبوابها وسلموا مفاتيحها إلى هتلر وموسوليني عملا بسنة خضوع الضعيف للقوي.

أما المصريون فقد كان موقفهم عدائياً لفكرة الوحدة العربية، وقد عارضوا الوحدة العربية على لسان شيخهم المراغي ونادوا بالوحدة الإسلامية، والسبب هو أن مصر أو طبقتها الحاكمة لم تشأ أن تثير الإنكليز الذين كانت تتفاوض وإياهم لنيل المعاهدة في سبيل الارتباط مع بقية البلاد العربية من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنها كانت ترجو من وراء الدعوة للوحدة الإسلامية مناصرة وتأييد مائة مليون مسلم في الهند للضغط على الإنكليز للتساهل مع المصريين ولسبب آخر لا تقل خطورته عن السببين المتقدمين وهو ضعف مصر الصناعي كما قدمنا، الأمر الذي جعل الرابطة الاقتصادية معدومة بين مصر والبلاد العربية الأخرى. وكذلك قاوم أدباء مصر وحاملو لواء النهضة الأدبية والثقافة العربية بالدعوة الفرعونية.

أما القدس والشام فإن الأولى تمسكت بالدعوة للوحدة العربية لأنها كانت ترى كيائها القومي وكياتها السياسي والاجتماعي العام يذوب أمام هجوم الاستعمار والصهيونية فكان الفلسطينيون يرون أن لا طاقة لهم بالنجاة من الموت المحقق إلا بمساعدة الأقطار العربية الأخرى، غير أنهم في الأخير، تحت ضغط ظروفهم القاسية والدعاية الهتلرية التي أخذت تضرب على وتر مقاومة الصهيونية واليهودية بوجه عام، أخذ معظم المشتغلين بالقضية الوطنية وقسم كبير من جماهير الشعب الفلسطيني بمبدأ القومية الشوفينية كأساس للوحدة العربية أو للإمبراطورية العربية، التي ما انفكت محطات الإذاعة المحورية تنادي بها لأغراضها الاستعمارية التي ظهرت خلال هذه الحرب بأجلى مظاهرها.

أما في سوريا فقد كانت فكرة الوحدة العربية مستحوذة على ألباب أكثر أدبائهم وكتابهم بالرغم من ارتياب قادتهم من نوايا بعض البيوت المالكة في البلدان العربية

المجاورة لسورية بترشيح أمير منهم لعرش سوريا بينما الحركة الوطنية السورية كانت تستهدف نظاما جمهوريا في البلاد^{٢٠٦}.

بعد هذا العرض الدقيق الذي لا زال يحتفظ بأنيته، يعود إلى موقف الشيوعيين من فكرة الوحدة العربية، فيقول: "لم يكن الشيوعيون أقل حماسا ورغبة صادقة لفكرة التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية، لذلك أجمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرسوا هذه القضية من جميع وجوها فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة"^{٢٠٧}.

ويواصل فهد قائلا "كما أن ملوك العرب وأمراءهم الحاليين ليسوا مستعدين للتنازل عن ملكهم لواحد منهم ولإدماج أقطارهم في دولة واحدة كبيرة، لذلك ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي كانت تجتازها آنذاك البلاد العربية (١٩٣٥) وهذا الشعار هو الاتحاد العربي. أي أن يتألف اتحاد عربي اختياري من الأقطار العربية المستقلة، على أن لا يمس ذلك الاتحاد شكل الحكم السياسي الذي اختاره ويختاره كل من الأقطار العربية وعلى أن يساعد الاتحاد العربي الأقطار العربية غير المستقلة على نيل استقلالها.

وبهذا الصدد يشير زكي خيرى في كتابه الموسوم "صدى السنين" إلى ما يلي: "لأجل تنظيم النضال ضد الفاشية والحرب أنعقد المؤتمر العالمي السابع للأمم المتحدة الشيوعية في تموز ١٩٣٥ في موسكو بقيادة جيورجي ديمتروف قائد الحزب الشيوعي البلغاري الذي أصبح شخصية عالمية وقائدا بارزا في النضال ضد الفاشية الدولية منذ محاكمته على يد الهتلريين في لايبزك عام ١٩٣٣ وقد حضر المؤتمر عن حزبنا قاسم حسن كما حضر فهد

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٤-٣٣٥.

٢٠٧ فهد المؤلفات. الشيوعيون والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٣٧.

مؤتمر (بروفنترن) الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحمراء الذي أُنعقد في نفس الوقت في موسكو حيث كان فهد يدرس الشيوعية العلمية.

لم يمنح حزبنا العضوية التامة في الكومنترن إلا في السنة التالية ١٩٣٦ أي بعد المحاكمة الأولى للشيوعيين في بغداد. وعلى هامش المؤتمر عقد مؤتمر الأحزاب الشيوعية في البلدان السائرة في الفلك البريطاني وحضره ممثلنا وأصدر بياناً مشتركاً ساهم فيه حزبنا كما ساهم في المؤتمر الذي عقدته الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية وكانت مساهمة فهد غنية وحيوية لأنه كان من المؤمنين بالوحدة العربية على أساس اتحاد (فدرالي) يحفظ لكل قطر شخصيته وعلى أساس ديمقراطي معادي للاستعمار والإقطاع^{٢٠٨}.

عالج فهد مسألة الاتحاد العربي، بالضد من وجهة القوميين العرب، باعتبارها قضية متكاملة متعددة الجوانب غير معزولة وذلك في إطار "الديمقراطية، الحرية، الخبز والتقدم الاجتماعي، أخذاً بنظر الاعتبار الفروق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل من الحجاز، العراق، سورية وفلسطين. وربط كل ذلك بالنضال ضد الإمبريالية والأطماع الصهيونية والرجعية. وتحت عنوان: الاتحاد العربي الذي تنشده الشعوب العربية" طرح فهد ما يلي:

"١. أن يكون الاتحاد العربي اتحاداً اختيارياً للشعوب العربية لا إتحاد ملوك العرب وأمرائهم والطبقات الحاكمة.

٢. أن يستمد هذا الاتحاد قوته من مصدرها الحقيقي من الشعب العربي بكافة طبقاته ومن الحركة الديمقراطية العالمية.

٣. أن يضم الأقطار العربية ذات السيادة الوطنية والكيان الدولي المعترف به من كبريات دول الأمم المحبة للحرية كالاتحاد السوفييتي والصين.

٤. أن يضم الأقطار العربية التي تمارس النظام الديمقراطي بالفعل لا بالادعاء.

٢٠٨ خيرى، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٩١.

٥. أن لا يكون الاتحاد العربي موجهاً ضد أمة من الأمم المنضمة إلى جبهة الأمم المتحدة (أي أن لا يكون سعد آباد (عربياً) وأن لا يكون أداة بأيدي دولة أو دول استعمارية وأن لا يستهدف نوايا توسعية وطنية (شوفينية) اعتدائية.

٦. أن يفرض على حكومات الأقطار المنضمة إلى الاتحاد العربي السير على سياسة عملية وسريعة لرفع مستوى الشعب والبلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

٧. أن يضمن كل قطر يرغب في الانضمام إلى الاتحاد العربي الحقوق المتساوية التامة للأقليات القومية في ذلك القطر ومساعدة تلك القومية في تنمية ثقافتها القومية والثقافة العامة والمحافظة على تاريخها القومي ولغتها وأثارها التاريخية إلى آخره^{٢٠٩}.

وفي ختام معالجته لمسألة الاتحاد العربي، يؤكد فهد ضرورة تشكيل الاتحاد العربي على أساس ديمقراطي وبالاعتماد على إرادة الشعوب العربية. وانطلاقاً من الظروف الموضوعية لهذه البلدان، يربط فهد مسألة الاتحاد العربي بمجمل حركة التحرر العربية. ويرى أنه ثمة أمام شعوب البلدان العربية، بديلان: إما اتحاد عربي مستقل، تقدمي وديمقراطي متحرر أم إتحاد رجعي، شبه إقطاعي متخلف^{٢١٠}.

ومن الجدير بالذكر أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي، قد جابهت شعار الوحدة الفورية التي رفعها القوميون بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بنفس الخطة التي وضعها فهد، وكانت صائبة أيضاً.

وعند متابعة مقالة فهد حول "الأغراض من انبعاث مشروع الاتحاد العربي"، سنجد بأنه انطلق من الإستراتيج الذي رسمته الأهمية الشيوعية في مؤتمرها العالمي السابع، الذي يتطرق بشكل مباشر إلى مسألة الاتحاد العربي، حيث يؤكد فانك مينك، عضو اللجنة التنفيذية للكونترن: "بأن الشيوعيين يقفون أمام مهمة توسيع النضال ضد الإمبريالية وتحمل مسؤولية قيادته، ولذلك فان للشيوعيين في البلدان العربية مهمات إضافية، في

٢٠٩ فهد. كتابات فهد. الاتحاد الذي تنشده الشعوب العربية. مصدر سابق. ص ٣٤٧/٣٤٨.

٢١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٧-٣٥٤.

مقدمتها. تشكيل جبهة شعبية موحدة للنضال ضد الإمبريالية تعمل وتنسق عملها في كل بلد من هذه البلدان، هدفها تحقيق الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية في كل العالم العربي. ولذلك على الشيوعيين العرب إعداد برنامج بهذا الشأن يتضمن متطلبات حشد كل القوى المضادة للإمبريالية في البلدان العربية²¹¹.

انطلاقاً من هذه الموضوعة حاول فهد، وهو يحدد موقف الحزب العام، من وضع اليد على البواعث التي دعت الإدارة الكولونيالية وحلفاءها للعزف على أسطوانة الوحدة العربية. ولا شك أن الاهتمام الملموس الذي أولاه المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية لقضية الوحدة العربية التي أهملت في السابق، كان قد اقترن بالمصالح الدبلوماسية السوفييتية المناهضة للدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة بريطانيا، قد وضعت في حينها وفيما بعد أيضاً فوق مصالح كل الحركة الشيوعية العالمية، إذ كان الحفاظ على استمرار وجود الاتحاد السوفييتي والتصدي لمن يحاربه هو يحتل الأولوية بالنسبة إلى كل الشيوعيين وإلى جميع فصائل الحركة الشيوعية في العالم. يقول فهد:

"يبدو أن هناك دوافع حركت حكامنا لبعث فكرة الاتحاد العربي ويمكن تلخيص أهمها في:

١- رغبة الإنكليز في كسب ود العرب وإزالة ما تركته من آثار سيئة في قلوبهم سياسة الحكومات الإنكليزية القديمة، شعور الإنكليز بالتطور المحتم الذي سيطراً على موقف الشعوب ونضالها من أجل خلق عالم يضمن حق الشعوب في الحرية السياسية والرفاه الاقتصادي، تمسك العرب بما جاء به تصريح الأطلنطي ومطالبتهم بشموله البلاد العربية وتحقيقه، الحركة الجماهيرية الديمقراطية المتنامية في الأقطار العربية، مصير شعوب أوروبا بعد اندحار الهتلرية وشكل الحكم الذي ستقيمه تلك الشعوب وتأثير ذلك على الشعوب العربية بالإضافة إلى التأثير الذي ستعطيه انتصارات الجيش الأحمر في نفوس الشعوب

211 Piazza, Hans. Die kommunistische Internationale und die nationale Befreiung sbewegung. In: Studien zur Geschichte der Kummunistischen Internationale. Berlin. 1974. S. 226.

العربية ولحماسته الوطنية التي أذكتها نيران بطولة الشعوب السوفيتية والشعوب الديمقراطية بصورة عامة. هذه العوامل مجتمعة جعلت بريطانيا تنهياً للمستقبل لإجابة مطالب العرب بشكل لا يغير مركزها تغييراً جوهرياً. والاتحاد العربي هو إحدى تلك المطالب العربية، فلا بأس وعندها من أن تسنده وتعتمد عليه طالما يركز هذا الاتحاد العربي على الطبقات المرتبطة معها بروابط سياسية واقتصادية تقليدية وطالما سدنة هذا الاتحاد هم رجال عرفتهم وعرفوها.

٢- خوف الطبقات الحاكمة العربية من نمو الحركة الديمقراطية الوطنية لدى شعوبها ومن مستقبل الحركة الديمقراطية العالمية وتأثيرها على نضال شعوبها...

٣- الأوضاع الناشئة عن الحرب، تركز أموال كبيرة لدى الرأسماليين من تجار وصناعيين ولدى أصحاب العقارات والمقاولين حصلوا عليها نتيجة احتكارهم ومضارباتهم بخبز الشعوب والحاجيات الأخرى، زيادة الرأسمال النقدي بالنسبة للبضائع الأمر الذي يدفع أصحابه إلى إيجاد علاقات تجارية في الأقطار العربية المجاورة، شعور العرب بوجوب الاعتماد على الإنتاج الصناعي الداخلي بعد أن شح ما كان يأتيهم من الخارج بسبب الحرب وهم يريدون الآن أكثر من أي وقت مضى إيجاد صناعة خفيفة بالاعتماد على البلاد العربية المجاورة فيما يخص تبادل البضاعة ومواد الخام، شعور الصناعيين والتجار العرب بالخطر الاقتصادي المتأاتي من الصهيونية إذ أن البضائع الممنوعة في تل أبيب أخذت تغزو تدريجياً الأسواق العربية خارج فلسطين^{٢١٢}.

وإذ يؤكد فهد في مقاله "الاتحاد العربي الذي تنشده الشعوب العربية" ضرورة قيام الاتحاد على أساس ديمقراطي تفرضه الإرادة الحرة للشعوب العربية، بكيان دولي معترف به من قبل الأمم المحبة للحرية كالاتحاد السوفييتي والصين، والسير على سياسة عملية وسريعة لرفع مستوى الشعب والبلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي، يحاول أن يعري الحكام العرب الذين يتاجرون بهذه القضية لا أكثر، فيقول:

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣-٣٤٥.

"إن الشعب العراقي والواعين فيه بصورة خاصة من أشد أنصار التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية أي من أشد أنصار الاتحاد العربي وقد عبر في جميع المناسبات عن صدق شعوره وإخلاصه لهذا المبدأ، ومع ذلك فلا يصدق أن يقال أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق ذهب رسوياً عن الشعب العراقي إلى الأقطار العربية ليحدث أو يفاوض من أجل الاتحاد العربي، إن الشعب العراقي لم يعرف عند سفره الغرض من الرحلة ولم يعرف من أرسله، هل أرسل من قبل نوري فتاح، ناجي الخضير، حليم نثانائيل، أم أرسل من قبل صفوك الياور، الأمير علي (أمير ربيعة) وهاشم النقيب، أم أرسل من قبل السر كورنواليس أم أرسل من قبل هؤلاء جميعهم"^{٢١٣}. ثم يواصل قوله:

"فمشروع الاتحاد العربي لم يطرح على بساط البحث فيكون للشعب رأي في شكله وأهدافه وليس للشعب منظمات سياسية لتعين أهداف هذا الاتحاد وتناضل من أجل تأليفه حسبما تقتضيه مصالح الشعوب العربية"^{٢١٤}. وفي خضم مطالبته باتحاد عربي ديمقراطي، تمكن فهد من رسم رؤية تاريخية ماركسية واضحة ومبسطة لمجرى تطور البلدان العربية منذ انسلاخها من جسد الإمبراطورية العثمانية إلى حصولها على الاستقلال الشكلي، وكيفية تطور مفهوم الوحدة العربية من شكلها الأول اللامركزي إلى فكرة الاتحاد العربي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بممارسة الديمقراطية الكاملة من قبل الجماهير العربية.

وإذا علمنا بأن وحدة الشعوب العربية في تلك الحقبة كانت تؤدي من وجهة النظر التاريخية إلى تكوين الأمة العربية التي عرقلت الدولة العثمانية عملية نشوئها، فإنها كانت تعتبر عملياً خطوة تاريخية تقدمية إلى أمام، بغض النظر عن القوى والطبقات التي كانت ستساهم في هذه العملية التاريخية التي لم تتحقق حتى الآن. ولا شك أن عملية تحقيق الوحدة بين شعوب أمة واحدة أو صهر قبائل شعب واحد في بوتقة واحدة، مسألة تاريخية معقدة لا يمكن أن تتحقق بالأمني أو القرارات أو خلال فترة قصيرة. إنها عملية تاريخية

٢١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٩/٣٤٨.

٢١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٩.

طويلة تتحكم فيها ظروف ذاتية وموضوعية عديدة وهناك أمثلة كثيرة ومتباينة لعمليات الوحدة التي جرت في التاريخ، لا يمكن استنساخها. القبائل العربية العديدة والمتنازعة، وحدها القرآن الكريم، القبائل التركية التي نزحت بسبب الجفاف إلى الأناضول وحدتها حروبها من أجل ضمان المراعي ضد البيزنطيين، القبائل الجرمانية وحدتها حملات الإبادة التي كانت تقوم بها جيوش الإمبراطورية الرومانية من جهة، وتسلسلها البطيء إلى داخل هذه الإمبراطورية من جهة أخرى. إن عمليات الوحدة هذه كانت تركز عادة على المبادئ التالية:

١- تشكيل مجلس يضم ممثلي كافة القبائل، يعتمد في انتخاب القائد العسكري العام على نظام الديمقراطية العسكرية، حيث يجري انتخاب أقوى محارب بغض النظر عن عشيرته أو مرتبته الاجتماعية.

٢- العشيرة القوية، عدديا وماديا، والتي تتمكن من حماية القبائل الضعيفة، تكون هي النواة لقيادة القبائل الأخرى، ويحق لرئيسها أن يكون أميرا أو ملكا على الكل. وبذلك تنسحب لهجة ومعتقد وأسلوب إدارة هذه القبيلة على القبائل الأخرى.

٣- التشكل الطبيعي للدولة يؤدي إلى نشوء الأمة.

وهناك شكل آخر تفرزه القوة المباشرة، كما جرى بالنسبة إلى الوحدة الألمانية التي قام بها بسمارك في مرحلة الانتقال من العلاقات الإقطاعية إلى الرأسمالية. إن عمليات الوحدة هذه وغيرها كثيرة، قد جرت في ظروف تاريخية معينة، وهي كما قلنا غير قابلة للتكرار. وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى فكرة الوحدة العربية وأسباب عدم تحققها، سواء بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أم في الفترات اللاحقة، يمكننا صياغة الملاحظات التالية:

١- الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإمبراطورية العثمانية على الشعوب العربية، التي اتسمت بأشد أشكال التخلف والاستغلال واستمرت زهاء أربعة قرون.

٢- تبني الدولة العثمانية للدين الإسلامي وإعلانها الخلافة الإسلامية، قطعاً الطريق أمام أي حركة أخرى، سواء أكانت علمانية أم دينية، للتصدي للمحتلين الأتراك.

٢- ركود الوعي الاجتماعي والسياسي، الذي سبق سقوط بغداد على أيدي هولوكو، واستمر خلال قرون الهيمنة العثمانية، وذوبانه في بوتقة الدين.

٤- التباعد الجغرافي والإداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للولايات العربية المنغلقة على نفسها وارتباطها بصورة عمودية بالآستانة. مجتمعات عربية- إقليمية لا رابط بينها، سوى الركود العام الموحد.

٥- عدم وجود نواة عربية واعية على شكل دولة عربية مستقلة قوية خارج حدود الإمبراطورية العثمانية، بحيث تتحول إلى دولة مرشحة لجمع صفوف الشعوب العربية وقيادتها بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية.

٦- أبدى المستعمرون في كل من بريطانيا وفرنسا اهتماماً كبيراً بمصالحهم الإمبريالية على حساب مصالح وتطور شعوب المنطقة، ولذلك اعتمدوا عملياً الشعاع الروماني القديم "فرق تسد". فوجود دولة أو اتحاد عربي مترامي الأطراف لم يكن بأي حال من الأحوال في صالح المستعمرين.

وفي معرض معالجته التفصيلية والجادة لقضية الاتحاد العربي، لم ينس فهد ضرورة إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وإن كان هذا المطلب بديهية لا بد منها في سياسة الكومنترن، فأنها كانت من الناحية السياسية عملية وضرورية أيضاً لتأمين التوازن والقدرة على المساومة في العلاقات الدولية.

- وفي الختام يمكننا القول بأن فهد كان قد أولى منذ فترة مبكرة اهتماماً خاصاً بموضوع الكفاح المشترك للعرب ضد الاستعمار ومن أجل التحرر والوحدة القومية. وبرزت في محاولاته إقامة الاتصال بقوى حركة التحرر والجماعات الماركسية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر للتشاور حول القضايا المشتركة وتوحيد المواقف بشأنها. كما تميزت معالجات فهد للمسألة القومية والوحدة العربية بعدة سمات جوهرية، وهي:
- التزامه الثابت بقضية الأمة العربية ووحدها ومصالحها المشتركة ونضالها ضد الدول الإمبريالية.

- وعيه بالمشاكل التي تجابه مثل هذه الوحدة بسبب التباين في طبيعة المصالح الضيقة للقائمين على الحكم في تلك البلدان في ظل الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على تلك البلدان وعلى سياسات الحكومات فيها من جهة، وبسبب التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والوعي السياسي ومستوى تطور حركة التحرر الوطني والنضال في سبيل الديمقراطية فيها من جهة ثانية.
 - التزامه بحق الأقليات القومية بالتمتع بالحقوق الإدارية والثقافية في إطار الدول العربية وسعي شعوبها صوب الوحدة، مستنداً في ذلك إلى قناعاته بالمبدأ اللينيني القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها، رغم أنه لم يطرح هذه القضية بهذه الصراحة والوضوح، بسبب أن قضايا القوميات والأقليات القومية الأخرى لم تكن في الدول العربية الأخرى ملتهبة كما كانت عليه في العراق نسبياً بالنسبة للقضية الكردية التي عالجها بصواب ووضوح.
 - إصراره الصادق على أن الوحدة العربية يفترض أن تتم على أساس من الديمقراطية ومصالح الشعب العربي لا على أساس مصالح الحكومات العربية.
 - ولكن هذا الموقف المبدئي العام من قضية الوحدة العربية قد اقترن بسياسات ملموسة دعا لها فهد في كتاباته وفي الميثاق الوطني للحزب وفي نضاله ونضال الحزب الدؤوبين في إطار حركة التحرر الوطني العربية وفي النطاق العراقي. إذ أنه أكد:
 - تفضيله الاتحاد العربي على الوحدة العربية، باعتبارها المهمة التي يمكن تحقيقها في ظروف المنطقة والعرب حينذاك.
 - تركيزه على وحدة نضال الشيوعيين وقيادتهم لهذا النضال الموجه ضد الإمبريالية العالمية.
- تشخيصه بأن المهمة المباشرة التي تواجه الشيوعيين في البلدان العربية تتلخص في حشد القوى للنضال الموحد ضد الإمبريالية.

وكان هذا الطرح الأممي يستجيب لمسألتين كانت تهم الحركة الشيوعية العالمية، والاتحاد السوفييتي على نحو خاص حينذاك، هما النضال ضد العدو الذي كان يشن نضالاً واسعاً وشديداً ضد الاتحاد السوفييتي من جهة، وضد المؤامرات الإمبريالية التي انتهت إلى تقسيم الدول العربية فعلياً إلى دول وحكومات منفصلة عن بعضها ومتصارعة في ما بينها من جهة أخرى. ولكن جانبت الموضوعية والواقعية فهد، عندما دعا الشيوعيين إلى قيادة هذا النضال، بدلا من تأكيد أهمية المشاركة في هذا النضال. فالواقع الملموس حينذاك كان يشير إلى ضعف القوى الشيوعية، التي كانت ما تزال في بداية نشوئها وذات إمكانيات محدودة. ويبدو أن فهداً كان يستهدف من وراء ذلك الطرح تنشيط الشيوعيين وتعزيز الثقة بأنفسهم وقدراتهم ودفعهم للنضال والتفاني فيه. وفي إطار الحركة السياسية العراقية تبلورت حينذاك ثلاث قوى طرحت شعارين مختلفين هي:

أولاً: القوى الحاكمة التي تبنت شعار الوحدة العربية، ولكنها كانت تعمل مع الأوساط الاستعمارية ضدها عملياً، إذ كانت تخشى هذه الوحدة على وجودها في السلطة ومصالحها، كما كانت مقتنعة بعدم قدرتها على تحقيق هذا الشعار.

ثانياً: القوى القومية التي رفعت شعار الوحدة العربية الفورية وإقامة دولة عربية كبرى في محاولة منها لمواجهة القوى الاستعمارية التي كانت تعمل ضد الوحدة العربية، رغم تأييدها الشكلي لها، ولكنها في الوقت نفسه وقعت تحت تأثير القوى النازية حينذاك وشعاراتها الديماغوجية، أو حتى بعد انهيار دول المحور وسقوطها الفعلي في الحرب العالمية الثانية، إذ كتب فهد في هذا الصدد يقول: "لقد بنى القوميون وحدتهم العربية على أسس علمية" روزنبرغية، أي على العقيدة وعلى العنصرية^{٢١٥}. ولكن كثرة من القوميين المعتدلين كانت تناضل فعلاً في سبيل إقامة الوحدة العربية، ولكنها كانت متخلفة في أساليب وأدوات نضالها وعجزت عن تحقيق أهدافها أو دفع قضية الوحدة العربية إلى أمام.

٢١٥ يوسف سلمان يوسف (فهد) كتابات فهد. الوحدة العربية والاتحاد العربي. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

ثالثاً: القوى الماركسية والحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى شعار الاتحاد العربي، الذي أقر ابتداءً في اللقاء الذي عقدته الأحزاب الشيوعية العربية في خريف ١٩٣٥ ودرست هذه القضية من جميع وجوها فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية خاصة ... كما أن ملوك العرب وأمراءهم الحاليين ليسوا مستعدين للتنازل عن ملكهم لواحد منهم وإدماج أقطارهم في دولة واحدة كبيرة، لذا ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي كانت تجتازها آنذاك البلاد العربية (١٩٣٥) وهذا الشعار هو الاتحاد العربي^{٢١٦}.

لا شك في أن هذه المشاريع كلها لم تطرح على الشعوب العربية لتبدي وجهة نظرها فيها ولتبين مدى تأييدها لهذا الشعار أو ذلك، إذ أنها لم تكن سوى اجتهادات لمختلف القوى السياسية في العالم العربي. ومن نافل القول أن نشير إلى أنه وبعد مرور ما يقرب من سبعة عقود على تلك الاجتهادات السياسية بشأن قضية الوحدة والاتحاد أنها لم تتحقق وأنها اليوم أبعد بكثير مما كانت عليه قبل سبعين عاماً. إلا أن الأمر سيبقى خاضعاً للاجتهاد حتى يومنا هذا وسيبقى شعار الاتحاد أقرب إلى التحقيق، رغم بعده العملي، من الوحدة العربية، إذ ما تزال مستلزمات مثل هذا الاتحاد أو الوحدة غائبة عن الساحة السياسية العربية، وخاصة استقلالية الموقف العربي الحكومي والديمقراطية وحقوق الإنسان وضعف دور الشعوب العربية وقواها الديمقراطية في التأثير على أحداث العالم العربي، إضافة إلى التدخل الاستعماري المتواصل في شؤون الدول العربية والتحكم في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ومواقفها الدولية، وبشكل خاص من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ما عدا ذلك فأن حكومات الدول العربية غير مستعدة حتى الآن إلى معالجة قضايا القوميات والأقليات القومية الأخرى فيها بروح ديمقراطية وإنسانية عادلة تستند إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢١٦ المصدر السابق نفسه. الشيوعيين والاتحاد العربي. ص ٣٢٧.

الفصل الخامس

اليهود والمواطنة العراقية

المبحث الأول: السكان

تتوفر إحصائيات قليلة عن السكان في العراق أو في بغداد، وكذا الحال عن السكان اليهود. ولا شك في أن أغلبها قد اعتمد على التقديرات من جانب القنصليات الأجنبية أو الشركات التي كانت تعمل في العراق أو الرحالة الذين زاروا العراق والتقوا باليهود في مناطق سكناهم. فالرحالة البريطاني بنيامين بن يوسف قدر عدد العوائل اليهودية في العاصمة بغداد في عام ١٨٤٨ بحدود ٣٠٠٠ عائلة^{٢١٧}. وهناك جدولاً نشره الأستاذ الراحل حنا بطاطو في كتابه المعروف عن "العراق" يشير إلى الواقع السكاني لمدينة بغداد على النحو التالي:

عدد سكان مدينة بغداد بين ١٧٩٤-١٩٤٧ (نسمة)

السنة	العدد المقدر لسكان بغداد	العدد المقدر للسكان اليهود	النسبة المئوية
١٧٩٤	٨٠٠٠	٢٥٠٠	٣,٣
١٨٣٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	١٢,٥
١٨٧٧	٧٠٠٠	١٨٠٠	٢٥,٧
١٨٩٣	١٤٥٠٠	٥١٠٠	٣٥,٨
١٩٠٨	١٥٠٠٠	٥٣٠٠	٣٥,٣
١٩٤٧	٥١٥٤٥٩	٧٧٤١٧	١٥,٠

217 Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saqi Books. London. 1986. p. 20.

بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٥.

ويشير الكاتب إلى أن التراجع السكاني بين ١٨٣٠ و١٨٧٧ يعود إلى الكوارث التي رافقت حياة سكان بغداد في عام ١٨٣١ والتي أثرت على معدلات النمو للسنوات اللاحقة. ويستدل من الجدول إلى أن تقلبات شديدة في عدد السكان اليهود في العراق في هذه التقديرات ابتداءً من عام ١٨٧٧، حيث ارتفع عدد اليهود وبالتالي نسبتهم إلى مجموع السكان من ١٢,٥٪ في عام ١٨٣٠ إلى ٢٥,٧٪ و ٣٥,٨٪ و ٣٥,٣٪ على التوالي في أعوام ١٨٧٧ و ١٨٩٣ و ١٩٠٨، ثم عادت لتتخف بشكل حاد في عام ١٩٤٧ وفق الإحصاء الرسمي للحكومة العراقية. ويبدو لي بأن هناك ثلاثة عوامل تكمن وراء هذا التذبذب الصارخ في الأرقام والنسب، وهي:

١. عدم وجود إحصاء رسمي لسكان بغداد بل اعتمدت الأرقام على تقديرات غير دقيقة.
٢. وجود نسبة عالية من اليهود من بلاد فارس الذين قدموا على العراق في تلك الفترة بشكل خاص بسبب الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له في مقابل أوضاع أهدأ وعلاقات أفضل لليهود في العراق.
٣. يمكن أن يكون الخلل ليس في عدد السكان اليهود فحسب، بل في تقدير عدد سكان بغداد من المسلمين والمسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى أيضاً. وقد تحسنت الأرقام التي اعتمدت بعد دخول البريطانيين إلى العراق. ففي ضوء الأرقام المتوفرة يمكن وضع الجدول التالي والتي اعتمدت في وضعه على أكثر من مصدر.

التوزيع الجغرافي لتطور سكان العراق من اليهود بين ١٩٢٠-١٩٥٤

١٩٥٤	١٩٤٧			١٩٢٠	المدن
	المجموع	نساء	رجال		
٣٧٤٢	٧٧,٥٤٣	٣٧,٧٥٩	٣٩,٧٨٣	٥٠,٠٠٠	بغداد
لا يوجد	٠.غ.م.	٠.غ.م.	٠.غ.م.	٣٠٠	سامراء
٤٤	٢,٨٥١	١,٤٣٥	١,٤١٦	١,٦٨٩	ديالى
٣٩	٣٤٩	١٥٥	١٩٤	٣٨١	الكوت
٩٥	٨٢٥	٤٢٣	٤٠٣	٦,٠٠٠	الديوانية
لا يوجد	٠.غ.م.	٠.غ.م.	٠.غ.م.	٥٣٠	الشامية
١٨	١,٨٦٥	٩٠٩	٩٥٦	١,٠٦٠	الحلة
١٥	١,٤٤٢	٦٩٣	٧٤٩	٢,٦٠٠	دليم
١٣	١٠,٣٤٥	٥,٣٠٤	٥,٠٤١	٧,٦٣٩	الموصل
لا يوجد	٣,١٠٩	١,٦١٦	١,٤٩٣	٤,٨٠٠	أربيل
٥	٤,٠٤٢	١,٩٩٤	٢,٠٤٨	١,٤٠٠	كركوك
٦	٢,٢٧١	١,١٦٦	١,١٠٥	١,٠٠٠	السليمانية
٤٤٥	١٠,٥٣٧	٥,٢٢٦	٥,٣١١	٦,٩٣٨	البصرة
١٧	٢,١٣١	١,٠٣٠	١,١٠١	٣,٠٠٠	العمارة
٢٢	٦٥٢	٣١١	٣٤١	١٦٠	المنتفك
لا يوجد	٣٩	٠.غ.م.	٠.غ.م.	-	كربلاء
٤٤٦٠	١١٨,٠٠٠	٥٨,٠٣٦	٥٩,٩٦٤	٨٧,٤٨٧	المجموع

قارن: عبد الله، سعد سلمان. النشاط الدعائي لليهود في العراق. مكتبة

مدبولي. القاهرة. ط ١,١٩٩٩. ص ٨٨، ١٩٥ وص ٢٤٣.

ومنه يستدل على أن عدد اليهود من سكان العراق قد تقلص خلال أقل من ست سنوات من ١١٨ ألف نسمة إلى ٤٤٦٠ نسمة فقط. وكانت النسبة بين الرجال والنساء في صفوف اليهود مقارنة على نسبة التوزيع بين الجنسين على عموم العراق.

ويشير الدكتور أحمد سوسة إلى أن "بقايا يهود كردستان العراق قبل تهجيرهم إلى "إسرائيل" إثر حوادث فلسطين الأخيرة منتشرين في العمادية والعقر ودهوك وزاخو والزيبار وبرواري العليا والسفلى والمزوري والدوسكي، وكانت لهم قريتان مختصتان بهم وهما "صندور" في منطقة دهوك و"بيت النور" (بي تنور) في برواري العليا وكثير منهم في قرية راش ويمتهنون الفلاحة والبستنة وتربية المواشي، ومنهم يعمل في الصياغة والتجارة والصناعة والحياكة. وكان لهم كنيسان في العمادية فوق القلعة وأخرى في صندور ورابعة في بيت النور، ولهم مزار يدعى "أبن حران" داود بن يوسف بن أفرام ..^{٢١٨}. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن أصلهم من أسرى مملكة يهوذا في فلسطين الذين نفاهم الآشوريون في زمن سحاريب إلى جبال كردستان^{٢١٩}.

كان أغلب السكان اليهود يعيشون في المدن ونسبة ضئيلة منهم كانت تعيش وتعمل في أرياف العراق. ففي الوقت الذي بلغ سكان المدن ١١٤ ألف نسمة وفق إحصاء عام ١٩٤٧، بلغ سكان الريف ٤٠٠٠ نسمة فقط، أي بنسبة ٣,٤٪ تقريباً.

وكان توزيع اليهود بين الريف والمدينة بالنسبة للجنسين على نطاق العراق على النحو التالي وفق إحصاء عام ١٩٤٧:

٢١٨ سوسة، أحمد د. نصف قرن من حياتي. مصدر سابق. ص ٧٨-٨٩.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. الهامش رقم ٢٥. ص ٨٩.

المجموع	بقية أنحاء العراق		إقليم كردستان والموصل*		الجنس
	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
حضر وريف					
٥٩٩٦٤	٨٦٢	٥٢٥٦٨	١٣١٢	٥٢٢٢	الرجال
٥٨٠٣٦	٤٥٩	٥٠٦٥٧	١٣٩٣	٥٥٢٧	النساء
١١٨٠٠٠	١٣٢١	١٠٣٢٢٥	٢٧٠٥	١٠٧٤٩	المجموع

المصدر:

Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saqi Books. London. 1986. p.٢٢

* ويشمل هذا الحقل ألوية أربيل والسليمانية وكركوك إضافة إلى الموصل.

المبحث الثاني

البنية الاجتماعية لليهود العراق

طبعت الحياة العراقية التقليدية حياة اليهود أيضاً، إذ لم يختلفوا عن حياة المسلمين والمسيحيين في علاقاتهم اليومية. وكان يشار بوضوح إلى أن اليهود الذين كانوا يعيشون في المدن العراقية المختلفة قد تطبعوا بطباع العائلات العراقية في تلك المناطق. وهو أمر طبيعي، إذ أنهم كانوا يشكلون جزءاً عضواً من المجتمع العراقي بغض النظر عن الاختلاف في الدين الذي كان يمارس في البيوت أو بيوت الله. وهكذا كان اليهود العراقيون في الموصل وبغداد والبصرة أو في غيرها من المدن التي أكثريتها عربية يتحدثون العربية، في حين كان اليهود الذين يعيشون في المدن الكردستانية كانوا يتحدثون الكردية. ومن هنا اعتبر البعض أن اليهود قد تعربوا أو تكردوا أو بتعبير أدق فهم يهود عراقيون.

توزع اليهود العراقيون على جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، فكان منهم الغني والفقير، التاجر والمالي والصناعي، الفلاح والعامل، الحرني والمهني والموسيقي والمغني والفنان عموماً، الموظف والمستخدم والعاطل عن العمل، العتال والبائع الجوال والشحاذ.

وكانت نسب التوزيع بين هذه الفئات الاجتماعية متساوية، رغم أن الغالبية العظمى من اليهود كانت تقطن المدن، ونسبة قليلة منهم على نطاق العراق كله كانت تعيش في الريف أو تشتغل في الزراعة. كانت مناطق عيش الفقراء من اليهود لا تختلف بأي حال عن المناطق الفقيرة والكادحة من المسلمين أو المسيحيين أو الصابئة والأيزيديين، وسواء أكانوا من العرب أو الكرد أو التركمان أو الكلدان والآشوريين. وإذا كانت قلة قليلة منهم من الأغنياء، فإن الغالبية العظمى منهم كانت تعاني من الفقر والعوز. كتب تيكسيرا في مطلع القرن السابع عشر عن واقع اليهود يقول: "بعضهم ثري، ولكن معظمهم فقراء جداً"^{٢٢٠}. نقلاً عن دينيس دي ريفوار كتب الأستاذ حنا بطاطو يقول: وبعد ذلك بقرنين، أي في مطلع القرن التاسع عشر وصف حياً يهودياً فقيراً في بغداد بأنه "عالم من البؤس بكل ما فيه من أشياء رهيبة"، مضيفاً، من ناحية أخرى، أنه كانت هنالك من أبناء دينهم بعض من كانت "ثروته هائلة"^{٢٢١}. ويورد بطاطو أرقاماً مهمة تشير إلى عام ١٩١٠ استناداً إلى تقرير أعدته القنصلية البريطانية في بغداد "أن التجار والصرافين كانوا يشكلون ٥ بالمئة، ويشكل صغار التجار وباعة التجزئة (المفرق) والمواطنون ذوو الدخل المتوسط ٣٠ بالمئة، والفقراء ٦٠ بالمئة، والشحاذون المحترفون ٥ بالمئة من يهود بغداد"^{٢٢٢}. ولا شك في أن الرواية التي تقول بأن معظم اليهود "كانوا على حافة الجوع بشكل دائم" ليست خاطئة^{٢٢٣}.

٢٢٠ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٩٤.

٢٢١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٢٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤.

أولاً: فئة البرجوازية من التجار وأصحاب الأموال (الصرافين)

لعبت هذه الفئة من سكان العراق اليهود دوراً كبيراً ومتميزاً في قطاع التجارة والصرافة منذ قرون بعيدة وفي الفترة البابلية. ونتيجة تلك النشاطات أصبح يهود بابل من أغنى السكان، كما يشير إلى ذلك الكاتب والمؤرخ العراقي الراحل أحمد سوسة^{٢٢٤}. أما الأستاذ الراحل يوسف غنيمة فيقول بصدد النشاط التجاري والمصرفي لليهود في العهد البابلي ما يلي:

"إن الجالية اليهودية في بابل ابتاعت أراضي وزرعتها وغرست فيها أشجاراً وأنشأت حدائق وجناناً واشترت حقولاً وحرثتها وأسست قرى على ضفاف الأنهر فسمنتها وبنّت بيوتاً قوراء لجأت إليها. وكان لشيوخ اليهود في بابل نفوذ على قومهم كما كانت منزلتهم بين شعبهم في فلسطين. ومن هذه الحال يستنتج أن الجالية اليهودية كانت تسوس نفسها في الجلاء سياسة خاصة بها وتعاطي فريق منهم التجارة وأكبر دليل على ذلك أخبار البنك اليهودي البابلي^{٢٢٥}. وقبل ذلك أشار الكاتب إلى أن اليهود الذين جلبوا أسرى إلى بابل لم يعودوا عبيداً في منفاهم، كما هو حال الأسرى بشكل عام في تلك العهود، "بل كانوا يحسبونهم غرباء ويجمالونهم"^{٢٢٦}. إلا أن هذه الظاهرة هي الأخرى تركت مكانها ليصبح اليهود جزءاً من المجتمع البابلي. ثم يتحدث عن هذا البنك البابلي العائد لليهود حينذاك فيقول: "في سنة ١٨٤٧ عثر أحد الأعراب في أطلال "الجمجمة" (نسبة إلى قرية في بابل) على جرارٍ عديدة من الطين المشوي قد صانقتها أيدي الزمان .. وشاهد فيها عدداً كبيراً من صفائح الأجر منقوشاً عليها بخطوط .. وكان عددها ٣٠٠٠ آجرة..."^{٢٢٧}، ثم يقول بأن صفائح الأجر تضمنت "سلسلة تاريخية ثمينة لأحد البيوت التجارية العريقة. وهي صور لمعاملات وعقود تجارية مالية وشفائح وسندات تخص المعهد التجاري ايجيبي وأولاده أو

٢٢٤ سوسة، أحمد د. اليهود العراقيون-لمحات تاريخية. بحث قدم على ندوة مركز الدراسات

الفلسطينية. بغداد. ص ١٠٤-١٠٦.

٢٢٥ غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في يهود العراق. مصدر سابق. ص ٧٠.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠.

٢٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٧١.

سن موباليت. ويظهر أن مؤسس هذا المعهد كان من ذوي اليسار والكلمة الراجحة في بابل وبقي معهده قروناً يتعاطى الأشغال المختلفة ويقوم بالمعاملات الكبيرة والصغيرة ويقترض مبالغ جزيلة وطفيفة وله حسابات مع أقطاب المملكة وسواد الأمة، وكان يتقاضى الضرائب لحساب الحكومة. ويشهد على العقود التي تتم بين متعاقدين (بالتثنوية) أو متعاقدين (بالجمع). ويبيع بالنسيئة ويحول التحويل من مدينة إلى أخرى. ومن العجب أن في صفائح العقود يذكر تاريخ اليوم والشهر والسنة التي تم فيها العقد. ويظهر أن هذا المعهد عاش في عهد الملك سنحاريب سنة ٦٨٥ قبل المسيح وبلغ معهده قمة عزه في الغنى والنفوذ في عهد الملك نبوكد أصر أي نحو قرن من تأسيسه^{٢٢٨}. وأخيراً كتب الأستاذ غنيمة يقول: "ولم أذكر معهد إيجيبي وأولاده في كتابي وأبحث عن تاريخه إلا لما له من علاقة بتاريخ يهود العراق. فأن الأثريين يذهبون إلى أن اسم إيجيبي تصحيف اسم يعقوب اليهودي^{٢٢٩}."

وهكذا كان دور يهود العراق على امتداد العهود المنصرمة، سواء مس ذلك فترة هيمنة الفرس على العراق أم بعد الفتح الإسلامي وفي عهد الأمويين أم العباسيين، حيث لعبوا دوراً مهماً ولكنهم واجهوا خلفاء متباينين في موقفهم من وصايا القرآن إزاء أتباع الديانات الأخرى. ففي الوقت الذي وجدوا الراحة والتطور النسبيين في عهد المأمون، تعرضوا إلى التنكيل والعذاب المر في عهد المتوكل. يشير الباحث فهمي عبد الرزاق سعد إلى التجار اليهود ومعاناتهم في بعض العهود فيقول:

"وتعزز دور التجار اليهود في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي، ك. حبيب)، إلا أنهم لاقوا المضايقات التي عرضت لسائر التجار. ففي سنة ٣٣٢ هـ وقع على تجار بغداد ظلم عظيم، وفر جماعة من تجار اليهود والمجوس إلى الشام، وفي نهاية القرن الرابع، صادر رجال السلطة تجار اليهود^{٢٣٠}."

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

٢٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٧٣.

٢٣٠ سعد، فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٣. ص ٨٢.

استعاد يهود العراق بشكل واضح جزءاً من حقوقهم في ظل الدولة الإسلامية في عهد السلاطين العثمانيين التي ارتبطت بعدة عوامل منها مثلاً التوسع العثماني على الأرض وشمولها لمناطق فيها الكثير من السكان اليهود والمسيحيين، ثم العلاقات التي كانت الدولة العثمانية تسعى إلى تحسينها مع الدول الأوروبية، إضافة إلى الإمكانيات المالية والفنية غير القليلة التي كان يهود العراق واستانبول يمتلكونها ويمكنهم مساعدة السلاطين بها كصرافين وتجار ومحاسبين ماليين

وكانت بيوت التجارة اليهودية معروفة ليس في العراق وحده أثناء الحكم العثماني، بل على نطاق الدولة العثمانية كلها وفي بلاد فارس والهند وبريطانيا وفرنسا. واستفاد اليهود العراقيون من مجموعة من العوامل ليمارسوا هذا الدور المهم والمميز في التجارة العراقية. وأبرز تلك العوائل اهتماماتهم الخاصة بالتجارة والمال والحس التجاري الخاص المتوارث الذي يمتلكونه، حتى أنهم لعبوا في عهود العباسيين والعثمانيين دوراً كبيراً ومميزاً في التجارة والصيرفة لدى الخلفاء والسلاطين وولاية بغداد من الممالك.

شارك اليهود في التجارة العراقية في فترة العهد العثماني الأخيرة بشكل فعال في كل من بغداد والبصرة والموصل، سواء بشكل خاص أم بالتعاون مع الشركات البريطانية التي كانت تعمل في العراق منذ عقود. وتبلور هذا النشاط بشكل واضح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يشير الأستاذ حنا بطاطو إلى دور اليهود في التجارة العراقية في هذه الفترة فيقول: "لم يكن حجم الوجود اليهودي في شؤون العراق التجارية شيئاً حديثاً للظهور أو المعرفة به، ويشير تقرير قنصل بريطاني يعود تاريخه إلى العام ١٨٧٩، بل لبس، إلى تمركز الكثير من عمليات بيع وشراء البضائع الإنكليزية في بغداد في أيديهم"^{٢٣١}. ثم يتساءل: "كيف تمكن اليهود من تشكيل عنصر بهذه القوة في اقتصاد البلاد؟"^{٢٣٢}، فيجيب قائلاً: "ربما كان من الضروري أن نبرز فوراً أن صعودهم التجاري ترافق مع نم المصالح الإنكليزية. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نشير إلى ترافق

٢٣١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٨١/٢٨٢.

٢٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

آخر، وهو التزام بين الإيقاع المحموم للدخول الإنكليزي إلى السوق العراقي والتزايد السريع لعدد سكان بغداد من اليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^{٢٣٣}. إلا أن بطاطو يعود في مكان آخر فيقول بصواب إلى أن "من الخطأ الاستنتاج من تزامن الصعود التجاري لليهود مع توسع التجارة البريطانية أنه كان أمراً يتفق، بالضرورة أو كلياً، مع الرغبات البريطانية"^{٢٣٤}. ولا شك في أن المنافسة بين التجار اليهود والشركات التجارية البريطانية كان قائماً وأن البريطانيين كانوا يفضلون وكلاؤهم المباشرين على التجار اليهود الذين كانوا يعملون لحسابهم بشكل خاص وبالتعاون مع بيوت تجارية يهودية في العديد من دول العالم وخاصة تلك التي لها علاقات تجارية مع العراق، كما هو الحال في فارس والهند وبريطانيا وفرنسا مثلاً. وهو ما يؤكد حنا بطاطو أيضاً.

يبدو لي، كما يشير إلى ذلك السيد بطاطو أيضاً، إلى أن اليهود من سكان العراق قد لعبوا خلال قرون الهيمنة العثمانية على العراق دوراً مالياً وتجارياً كبيراً، كما استطاعوا أن يستفيدوا من هذا الموقع المالي والتجاري كبيراً في التأثير على السلاطين من جهة وعلى الولاة المماليك في بغداد والبصرة والموصل لصالح تطوير أوضاعهم المالية والتجارية ودعم المماليك الذين يستفيدون منهم أو حتى توزيع بعض المناصب الحكومية، ومنها الباشوية. وأنهم قد استفادوا من ذلك لتحسين أوضاع اليهود في العراق، رغم أنهم لم يهتموا بأوضاع الكادحين من اليهود، بل لصالح الأغنياء والمتنفذين منهم. وفي الوقت الذي كان يهود العراق يبدون اهتماماً خاصاً بالمال والتجارة وبالعمليات المصرفية، كان بعض المسلمين يبدون مثل هذا الاهتمام والغالبية العظمى منهم كانت تبعد لأسباب دينية أو لضعفهم المالي أو لعدم وجود وعي تجاري كافي لديهم. ولا شك في أن المسيحيين من العراقيين لم يلعبوا نفس الدور الذي لعبه يهود العراق في مجالي التجارة والمال. كما أن عاملين آخرين لعبوا دورهم الملموس في هذا المجال، وأعني بهما: امتلاك اللغات الأجنبية من جانب غالبية التجار اليهود العاملين في التجارة والمالية الخارجية من جهة، والتماسك والتعاون الوثيق

٢٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١-٢٨٤.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨٤.

بين يهود الدول المختلفة ووجود بيوت تجارية ومالية وعلاقات قريبي مع يهود العراق بلدان فارس والهند وبريطانيا وفرنسا أو غيرها. والمعلومات المتوفرة تشير إلى مثل هذا التعاون الوثيق والمتواصل بين يهود العراق ويهود فارس، إذ أنهما يعودان إلى نفس المجموعات اليهودية التي جلبت كأسرى من دولة يهوذا في فلسطين وتوزعت على المنطقة، سواء في منطقة كردستان العراق وإيران أم في دولة بابل في حينها. ويذكر بطاطو العوائل اليهودية العراقية التي امتلكت مواقع تجارية ومالية مهمة في الهند وبريطانيا مثلاً، ومنها عائلتي ساسون ويهودا عزرا، إضافة إلى عائلات أخرى أقل أهمية منهما^{٢٣٥}. كما أن بعض الكتاب يشير على أن هذا التطور جاء نتيجة التسامح الذي تبديه الدولة إزاء اليهود، وكأن التسامح فضل الحكام على اليهود وليس حقهم المشروع في الحصول على اعتراف متبادل وعلى حقهم الطبيعي كرعايا ومن ثم كمواطنين في العمل والتطور^{٢٣٦}.

٢٣٥ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٨٧-٢٩٠.

٢٣٦ إن ما يجلب الاهتمام في كتابات العرب، سواء أكانوا من المسيحيين أم المسلمين، عند الحديث عن يهود العراق في حياتهم العامة ونشاطاتهم التجارية، وكأنهم ليسوا من رعياء الدول الإسلامية القديمة أو من مواطني الدول العراقية الحديثة، وأن الحكومات العراقية كانت تبدي التسامح إزاء اليهود في نشاطهم، في حين لا يشار إلى مثل هذه الملاحظة عندما يجري الحديث عن المسلمين بشكل خاص، وبحدود معينة عن المسيحيين. وهو أمر غير معقول ولا يمكن فهمه، إلا عندما تكون لنا نظرة تمييز دينية مرفوضة إنسانياً. وإذا كان هذا الموقف مفهوماً عندما يكتب أحد أقطاب حزب البعث العنصريين مثل الدكتور فاضل البراك، مدير عام الأمن الداخلي العراقي الذي أعدمه البعث بسبب خلافات داخلية، فإنه من المستغرب أن يأتي على لسان الأستاذ الراحل حنا بطاطو. يقول فاضل البراك بعد أن يتهم كل يهود العراق دون استثناء وبشكل قاطع وظالم حتى قبل قيام الدولة الإسرائيلية ومن ثم بعد تأسيسها على الولاء لها، "فأضعفت ولاءهم إلى حد كبير للعراق الذي يعيشون على أرضه، (وكانها لم تكن أرضهم أيضاً، ك. حبيب) وينعمون بخيراته وينالون العطف والتسامح من لدن أهله، وعمقت في نفوسهم الكراهية والحقد على غير اليهود من أبناء الشعب العراقي" (البراك، فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٨). وإذا كان هذا الحكم ينطبق على مجموعة غير كبيرة من يهود العراق، فأنها لا تنطبق بأي حال على الغالبية العظمى من يهود العراق حينذاك. كتب حنا بطاطو بهذا الصدد يقول: "وإذا كان كل من الامتداد

أحتل اليهود العراقيون موقعاً بارزاً ومتميزاً في التجارة العراقية في فترة العهد الملكي. ويبرز هذا واضحاً من عدد من المؤشرات المهمة الخاصة بمدينة بغداد، إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى على نطاق الألوية في كل من الموصل والبصرة أو غيرهما. كان المواطنون اليهود من أبرز الشخصيات التجارية التي شاركت في تأسيس غرفة تجارة بغداد واحتلت مركزاً قوياً في هيئتها الإدارية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا عن فترات مختلفة تشير إلى الواقع التالي:

عدد التجار اليهود في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد

السنة	العدد الإجمالي	عدد المواطنين اليهود	النسبة %
١٩٣٥-١٩٣٦	٢٠	١٢	٦٠
١٩٣٩-١٩٤٠	٢٠	٩	٤٥
١٩٤٠-١٩٤١	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤١-١٩٤٢	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤٦-١٩٤٧	١٩	١٠	٥٢,٦
١٩٥٠-١٩٥١	١٩	٧ ثم تقلص إلى ٤	٣٦,٨ ثم ٢١,١

قارن: البراك. فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق، الهامش رقم ٥٧. ص

٥١.

الجغرافي لتجار بغداد اليهود، وروابطهم مع أبناء دينهم، واحتكارهم للصيرفة، وامتلاكهم لرأس المال، ومنزلتهم ك"محميين"، تابعين لقوة أجنبية، وفطنتهم في ميدان الأعمال، قد اعتبر سبباً في الهيمنة التي وصلوا إليها، فأن جزءاً من الفضل كان يعود أيضاً إلى التسامح النسبي والمدى الذي لا يمكن إغفاله من الحكم الذاتي اللذين كانوا يتمتعون بهما في ظل الحكم الإسلامي". بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٩١. إن الحماية البريطانية قد قدمت لليهود والمسيحيين على حد سواء أولاً، وهذه الحماية لا تعني بأي حال تحول المواطن على عميل لتلك الدولة وخاضع لها وفاقداً لوطنيته. كما أن اليهود، كالمسيحيين، كانوا مجبرين في العهد العثماني دفع الجزية (ضريبة الأعناق) إلى الدولة العثمانية، وعليه فأنهم يفترض أن يمتلكوا نفس الحقوق والواجبات.

ومثل هذا الوزن في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد كان يعني ثلاث مسائل أساسية بالنسبة للنشاط التجاري العراقي. وهي:

١. أن عدد التجار اليهود المنتسبين على غرفة تجارة بغداد كان كبيراً بحيث كان في مقدورهم الحصول على عدد ونسبة عالية من المندوبين في إدارة الغرفة.
 ٢. كان لهم وزناً مالياً رفيعاً، إذ كانت هناك شروط للانتساب إلى غرفة تجارة بغداد من حيث الوزن المالي وحجم التبادل التجاري.
 ٣. كان في مقدورهم التأثير على اتجاه النشاط وقرارات مجلس الإدارة.
- ووفق المعلومات المتوفرة فأن الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٣٦ شهدت توسعاً مهماً في النشاط التجاري ليهود العراق في إلب المجالات الاقتصادية، وخاصة في مجال الاستيراد، ولكن في مجال التصدير أيضاً ولبعض السلع المهمة. ويمكن للجدول التالي أن يقدم صورة عن العدد الكبير للتجار اليهود على نطاق العراق.

عدد ونسبة التجار اليهود في إجمالي عدد التجار العراقيين
في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين

القطاع	إجمالي عدد التجار	عدد التجار اليهود	نسبتهم %
السكر	١٣	١١	٨٤,٦
الشاي	١٨	١٥	٨٣,٣
العطارة	٥	٣	٦٠,٠
البن	٦	٤	٦٦,٧
الحلويات	٥	٣	٦٠,٠
الخردة فروشبية	٧	٢	٢٨,٦

٧٥,٠	٣	٤	الدراجات
٢٦,٧	٤	١٥	الراديووات
١٠٠,٠	٣	٣	الزجاج والمرابيا
٢٨,٦	٢	٧	الصابون
٢٠,٠	١	٥	العطور وأدوات الزينة
٨٠,٠	٤	٥	القرطاسية
٥٠,٠	٣	٦	الأدوات الكهربائية
٥٠,٠	١	٢	مكائن الخياطة
٨٥,٧	٦	٧	الورق
٣١,٦	٦	١٩	أصباغ متنوعة
٦٦,٧	١٠	١٥	الأقمشة الصوفية
٩٢,١	٣٥	٣٨	الأقمشة القطنية والحريية
٢٨,٦	٢	٧	السمنت
٤٠,٩	٩	٢٢	الحديد
٢٥,٠	٢	٨	الأخشاب
٥٧,١	٣٢	٥٦	التجار العامون
٨١,٨	٩	١١	الصيارفة
٥٠,٠	٩	١٨	شركات التأمين
٦٠,٤	٢٩	٤٨	وكلاء العمولة (القومسيون)
٢٩,٤	٢٠٨	٣٥٠	المجوع

قارن: البراك، فاضل. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٢-٥٤.

ومنه يستدل على أن التجار والسيارفة من المواطنين اليهود قد سيطروا بشكل واضح على أهم فروع التجارة والصرافة والتأمين، إضافة إلى التجار العاميين ووكلاء العمولة أو القومسيون. أما بقية التجارة والعمالين في الصيرفة فكانت موزعة بين المسلمين الشيعة وبعض المسلمين السنة والمسيحيين. ولكن كانت الفجوة المالية بين قدرات أغنياء اليهود من التجار والسيارفة وأغنياء الشيعة منهم كبيرة لصالح اليهود. كتب الدكتور مهدي السماك حول أثرياء يهود بغداد ما يلي: "كانت الطبقة الثرية من اليهود والمثقفين والأطباء يسكنون في مناطق مختارة من بغداد وضواحيها في دور حديثة مرفهة تطل على النهر وبعيدة عن مركز المدينة كما يتمتعون بجميع وسائل الترفيه والأمان"^{٢٣٧}.

وبسبب المكانة المميزة لليهود في التجارة والصرافة في العراق احتل ساسون حسيقل منصب وزير المالية في أول وزارة عراقية تشكلت في تشرين الأول من عام ١٩٢٠ باعتبارها حكومة انتقالية، وفي الوزارتين التاليتين التي شكلها السيد عبد الرحمن النقيب أيضاً، ومن ثم في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ووزارة ياسين الهاشمي الأولى فقط^{٢٣٨}.

إلا أن عدد هذه الفئة البرجوازية الغنية العاملة في التجارة والمال من اليهود لم تكن كبيرة بالقياس إلى مجموع عدد اليهود في العراق حينذاك أو حتى في نهاية عامي ١٩٥٠ أو ١٩٥١. وإذا كان جزء من هذه الفئة البرجوازية يدخل ضمن فئة الكومبرادور العراقي التي ارتبطت مصالحها بمصالح البرجوازية الأجنبية، فأن الغالبية العظمى من هذه الفئة شكلت جزءاً عضواً من البرجوازية التجارية والمصرفية العراقية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن من بين ٤٩ عائلة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية في العراق وجدت عائلة يهودية عراقية واحدة فقط قبل سقوط الملكية امتلكت من أرضاً زراعية بلغت مساحتها ٤٣٤٩٠ دونماً في مدينتي الحلة والديوانية وكانت تعود إلى دانييل (ساسون) وكان

٢٣٧ السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادى. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.

٢٠٠١. ص ٦٢.

٢٣٨ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق.

تسلسله التاسع والثلاثين. والعائلة كانت في الغالب من ملتزمي ضرائب ونواب^{٢٣٩}. ولم يكن بينهم مسيحي واحد.

ثانياً: الفئات الاجتماعية الأخرى

لم يختلف سكان العراق من اليهود عن بقية السكان أتباع الديانات الأخرى من حيث توزيعهم الطبقي، سواء أكانوا في القسم العربي من العراق أم في كردستان العراق. إذ شكلت البرجوازية الصغيرة القسم الأكبر من المواطنين والمواطنين اليهود في العراق. توزع يهود العراق على الفئات الاجتماعية التالية:

١. فئة المثقفين من كتاب وصحفيين وفنانين وموسيقيين ومغنين وصغار الموظفين والمستخدمين والمعلمين الموزعين على المدن بشكل خاص.

٢. فئة الكسبة والحرفيين وباعة المفرد وصغار الصرافين في المدينة. يشير الدكتور مهدي السماك إلى أن الطبقة الفقيرة والوسطى من اليهود كانت "أنداك حرفاً عديدة ومتنوعة وأحياناً ما تكون حرفاً خاصة بهم. الحرف العامة تشمل البقالة والعطارة وبيع الدجاج والبيض والعنبة والمخللات. ... وهناك حرف خاصة باليهود ومنها تنظيف الطرابيش والسدائر وتصفيح مظلات المطر وصناعة قطع (الدومينو) وزيارات النرد (الطاولي)"^{٢٤٠}. ويواصل الدكتور السماك قائلاً "ومن حرف اليهود أيضاً صياغة الذهب والفضة والمجوهرات وصناعة الأحذية وخياطة الملابس وبيع المشروبات الكحولية وبيع الملابس المستعملة المستوردة (اللنگات) وتركيب زجاج النوافذ وإطارات التصاوير وباعة أوراق اليانصيب وتجليد الكتب والتنضيد"^{٢٤١}.

٢٣٩ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٨١-٨٦. الدونم الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، أي ربع هكتار.

٢٤٠ السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادى. مصدر سابق. ص ٦٣.

٢٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٣. فئة الفلاحين وصغار المزارعين التي وجدت بشكل خاص في ريف كردستان العراق والموصل. بلغ عدد أفراد العوائل الفلاحية في ريف العراق ٤٠٢٦ شخصاً في عام ١٩٤٧، أو ما يعادل ٤،٣٪ من مجموع يهود العراق وفق إحصاء عام ١٩٤٧.

٤. العمال

٥. الفئة المهمشة أو أشباه البروليتاريا في المجتمع مثل الباعة الجواله في الأرياف والمدن والحمالون والكناسون ومنظفو الفضلات والمشردون والمستجدون. ومن حرف اليهود "الجواله بيع الأقمشة وشراء الألبسة المستعملة من البيوت وبيعها بواسطة الدلالات العجانز اليهوديات. ومن حرفهم الجواله أيضاً الطبالون في المناسبات السعيدة والختانون وصباغو الأحذية والرقاعون وباعة الحلويات"^{٢٤٢}.

ليست لدينا الأرقام الضرورية من أجل ضمان التوزيع الدقيق للسكان اليهود على هذه الفئات الاجتماعية. فقد كتب الدكتور مهدي السماك حول يهود العراق يقول: " وإلى جانب تلك الطبقات المرفهة كانت هناك في بغداد طبقة فقيرة بائسة وتمثل غالبية يهود بغداد وتقع مساكنهم القديمة المهذمة في أرقة وحواري ضيقة وقديمة في محلات شعبية متجاورة في مركز بغداد من جهة الرصافة ومنها محلات أبو سيفين وأبو دودو والتوراة وتحت التكية والشورجة والكولات وغيرها وقد تكون بعض تلك المحلات مغلقة لسكنى اليهود وأخرى مشتركة مع بعض مساكن المسلمين وتسودها علاقات الألفة وحسن الجوار"^{٢٤٣}.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن اليهود العراقيين عموماً وغالباً ما كانوا يعيشون في مناطق سكنية مشتركة مع المسلمين أو غيرهم، بعكس ما كان واقعاً في أوروبا حيث كانوا فى الغالب الأعم يعيشون في كيتو خاص باليهود. ويدل على ذلك التقرير الذي رفع في أعقاب الاعتداء الغاشم على بيوت اليهود ودكاكينهم ومحلات عملهم في أحداث مايس ١٩٤١ والمعروف بـ "الفرهود"، إذ حصل القتل في مناطق مختلفة من بغداد حيث كان سكن أو

٢٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٢٤٣ السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر... مصدر سابق. ص ٦٢.

عمل اليهود.^{٢٤٤} يشير السيد ألبير مراد قوجمان إلى أن محلات سكن اليهود في بغداد قد تركزت في العشرينيات والثلاثينيات في المحلات التالية: أبو سيفين، تحت التكية، قنبر علي، سوق حنون، أبو سعد وهي كلها قريبة من الشورجة وما حولها. كما احتل الكنيس الرئيسي لليهود موقعه في تلك المنطقة وعلى مقربة من المدراش (المدرسة) ومدرسة الأليانس، إضافة إلى وجود الكثير من مواقع "الصلاة" (الصلاة) للطائفة اليهودية الموزعة على الأزقة التي يسكنون فيها. وفيما بعد اتسعت مناطق سكن اليهود إلى البتاويين والعلوية والكرادة وشارع أبو نواس، وخاصة الفئات الغنية منهم.

تبوأ يهود العراق موقعاً مهماً و متميزاً في حياة الطرب العراقية. فقد برز منهم الكثير من العازفين الجيدين والمغنين من النساء والرجال. وكانت لهم فرق غنائية تقيم حفلات الطرب في البيوت الخاصة أو الملاهي الليلية. يشير الدكتور السماك إلى هذه الظاهرة بقوله: ولليهود ولع خاص وبصورة عامة بالغناء والموسيقى الشرقية والعراقية منها بصورة خاصة. وقد يكون سبب ذلك اندماج الغالبية منهم وهم الطبقة الوسطى والفقيرة في سكانهم بالأحياء الشعبية البغدادية المسلمة وتأثرهم بأجوائها الاجتماعية. وقد نبغ الكثير من اليهود في قراءة المقام العراقي والعزف على آلات الجوق المؤلف من السنطور والجوزة ثم القانون والكمان والعود والناي^{٢٤٥}. ومن الجدير بالإشارة إلى أن عدداً من يهود العراق ممن عملوا في مجال الطب والهندسة والعلوم الأخرى أو في الأدب والسياسة والاقتصاد والتجارة قد تبوأوا مكانة علمية وفنية وأدبية واقتصادية متميزة ومشهود لهم بالكفاءة العالية. لقد كان يهود العراق عراقيين حقاً و متمسكين في غالبيتهم العظمى بعراقيتهم التي كان عمرها يقرب من ٢٨ قرناً.

٢٤٤ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق، تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. مصدر سابق. الملحق رقم ٥ نصر

تقرير لجنة التحقيق. ص ١٨٨-٢٠٣.

٢٤٥ السماك، مهدي عبد الأمير. مذكرات وخواطر .. مصدر سابق. ص ٦٣.

المبحث الثالث: مدارس اليهود في العراق

سبق فتح المدارس الدينية اليهودية في العراق المدارس التعليمية الحديثة بعدة عقود. فوفق ما جاء في كتاب "موجز تاريخ يهود العراق" فإن أول مدرسة دينية تأسست في بغداد في عام ١٨٣٢ بعد قرون من التخلف التعليمي والتدريس الديني. فقد كتب يقول: "... بعد بضعة قرون من التقهقر في ميدان التعليم الديني بدأت الطائفة اليهودية ببغداد بفتح مدارس دينية على مستوى عال عرفت باسم (تلمود تورا) أي دراسة التوراة، وقد تم تأسيس أولى هذه المدارس عام ١٨٣٢ أعقبها تأسيس أول كلية دينية (يشيبا) عام ١٨٤٠ وقد ترأسها الحاخام عبد الله سوميخ وبلغ عدد تلاميذها عام ١٨٤٨ الستين^{٢٤٦}.

أما المدارس الحديثة لأتباع الديانة اليهودية في العراق فقد بدأ فتح أول تلك المدارس في العهد العثماني وفي فترة مبكرة بالمقارنة مع بقية المدارس العراقية الحديثة، إذ تم تأسيس أول مدرسة ابتدائية ومتوسطة للبنين في عام ١٨٦٤ باسم "مدرسة الأليانس"، ثم تم تأسيس أول مدرسة ابتدائية ومتوسطة لتعليم البنات في عام ١٨٩٣ باسم "مدرسة لورا خضوري للبنات"^{٢٤٧}. ثم ازداد عدد المدارس حتى بلغ في نهاية الحكم العثماني وبداية عهد الانتداب ١١ مدرسة موزعة على بعض المدن العراقية مثل الموصل والبصرة وكركوك والحلة والعمارة وخانقين. وجميع هذه المدارس أقيمت بمبادرات خاصة ومن قبل أثرياء اليهود في بغداد وبدعم من أثرياء يهود من بلدان أخرى. وكان بعض هذه المدارس دينية على نمط أول مدرسة دينية أسست في بغداد في عام ١٨٦٥ باسم "مدرسة مدراش تلمود وتوراة"^{٢٤٨}. وهي مدرسة لا تختلف كثيراً عن المدارس الدينية الإسلامية أو المالكية التي

٢٤٦ رجوان، نسيم. موجز تاريخ يهود العراق. رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق. أورشلين-

القدس. ١٩٩٨. ص ٨٣.

٢٤٧ البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق - دراسة مقارنة- ط ٢. الدار العربية.

بغداد. ١٩٨٥. ص ٢٨/٢٩.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨-٣١.

كانت تتسع لعدد كبير من التلاميذ الراغبين في تعلم القراءة والكتابة وبعض العلوم الدينية. أما في عهد الانتداب البريطاني فقد تم تأسيس خمس مدارس إضافية مثل المدرسة الوطنية الابتدائية للبنين (١٩٢٣) ومدرسة نوعم وطوبة ونورثايل الابتدائية للبنات (١٩٢٤)، وهي مدارس خاصة بما فيها "مدرسة شماش الإعدادية للبنين" التي تأسست بدعم من الجمعية اليهودية-البريطانية في عام ١٩٢٨^{٢٤٩}. أما في العهد الملكي فقد تم تأسيس المزيد من المدارس للبنات والبنين بلغ عددها عشر مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية، بما فيها مدرسة مسائية باسم "الثانوية الأهلية المسائية للبنات" التي تأسست في عام ١٩٤٢، وأخرى مسائية للبنين في عام ١٩٤٨/١٩٤٩، وكلها كانت مدارس خاصة أيضاً. وجميع هذه المدارس كانت مخصصة للتلاميذ والتلميذات من اليهود، ولكنها كانت تقبل طلبة مسيحيين ومسلمين أيضاً، وخاصة أبناء الفئة الحاكمة، إذ كانت هذه المدارس تجلب للتعليم فيها أساتذة معروفين ومتقدمين من البلدان العربية^{٢٥٠}. يشير الكاتب الراحل يوسف رزق الله غنيمة إلى ذلك فيقول: "وفتحت هذه المدرسة أبوابها لغير اليهود أيضاً ودرس فيها غير واحد من المسلمين والمسيحيين،..."^{٢٥١}. وكانت هناك مدرسة خاصة تسمى "مدرسة زلخة"، وهي مدرسة خاصة بتدريس الحاخامات اليهود، وكان فيها قسم داخلي لهم. وكان الحاخامات يقومون بدورهم بتدريس تلاميذ جدد في هذه المدرسة. وكانت المدرسة تعيش على صدقات وتبرعات الأغنياء من اليهود، كما كانت مناسبات الأعراس أو التعازي على الموتى سبباً في الحصول على معونات من الطعام لصالح الدارسين فيها. ووفق المعلومات المتوفرة بلغ عدد المدارس والمعاهد المهنية الخاصة

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢-٣٤.

٢٥٠ يشير الأستاذ الراحل يوسف رزق الله غنيمة في كتابه "نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق" إلى أنه درس خلال الفترة ١٨٩٨ - ١٩٠٢ في مدرسة الأليانس التي أسستها جمعية الاتحاد الإسرائيلي في عام ١٨٦٤. راجع ص ٢٠١ من الكتاب المذكور.

٢٥١ غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. مصدر سابق. ص ٢٠١.

بیهود العراق ٣٧ مدرسة ومؤسسة تعليمية في مجالات التعليم الابتدائي والإعدادي والتعليم العميان والموسيقى والتعليم المهني ومدارس تابعة للجمعيات الخيرية. وبلغ عدد تلاميذ المدارس المختلفة ٣٩١,١٠ تلميذاً وتلميذة في عام ١٩٤٩ موزعين على عشرين مدرسة. ويمكن للجدول التالي توضيح تطور عدد التلاميذ بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٩:

عدد المدارس والتلاميذ بين ١٩٢٠-١٩٤٩

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
١٩٢٠	٨	٥,٥١١
١٩٣٠	١١	٧,١٨٢
١٩٣٥	١٢	٧,٩١١
١٩٤٥	١٤	١٠,٠٢١
١٩٤٩	٢٠	١٠,٣٩١

المصدر:

Shiblak Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986.p 24.

وعلينا أن نلاحظ بأن هذه المدارس كانت تخرج سنوياً المئات من التلاميذ الذين كانت مجموعات منهم تواصل الدراسة في العديد من الكليات والمعاهد العراقية الحكومية ابتداء من النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين، مثل كليات الحقوق والطب والهندسة أو المعاهد المهنية والفنية أو الكثير منهم كان يتوجه للدراسة الأكاديمية في بلدان أوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أبدت الطائفة اليهودية اهتماماً خاصة بتربية الأطفال ابتداءً من رياض الأطفال ومكافحة الأمية وتشجيع الدراسة مما ساعد على تقليص الأميين في صفوف المواطنين والمواطنين اليهود بالمقارنة مع سكان العراق من المسلمين مثلاً. ومن هنا يمكن القول بأن نسبة عالية من السكان اليهود في بغداد والبصرة والموصل على

نحو خاص كانت تجيد القراءة والكتابة باللغة العربية، إضافة إلى تعلمها اللغات العبرية والإنكليزية والفرنسية. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المدارس في بغداد وحدها في عام ١٩٣٠ عشر مدارس ضمت ٧٢٠٠ تلميذ وتلميذة منهم ٢٠٠٠ تلميذة^{٢٥٢}. وفي أوائل الثلاثينات فتحت وزارة المعارف العراقية مدرسة ابتدائية حكومية باسم السمؤال خاصة باليهود. وقد تواصلت الدراية فيها حتى عام ١٩٤٠ حيث تم غلقها تحت تأثير الاتجاه القومي الذي تبلور في السياسة العراقية ودور السيد أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية الذي كان مقيماً حينذاك في بغداد، إذ في عام ١٩٤١ حصل انقلاب رشيد عالي الغيلاني ثم وقعت حادثة الفهود المعروفة في بغداد ضد السكان اليهود.

وعلينا أن نتذكر بأن الغالبية العظمى من أبناء وبنات العائلات اليهودية العراقية كانوا يشاركون في التعلم في المدارس العراقية الحكومية أيضاً، ولم يعتمدوا على المدارس الخاصة التي كانت مخصصة تقريباً لأبناء العوائل الغنية والمتوسطة، إذ كان نصيب أغلب أبناء العوائل اليهودية الفقيرة المدارس الحكومية، كما هو حال بقية أبناء وبنات العراق. وفي لقاء مع السيد ألبير مراد قوجمان^{٢٥٣} في برلين في عام ٢٠٠٥ أشار إلى أن المدارس الخاصة كانت

٢٥٢ البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٦١.

٢٥٣ ألبير مراد قوجمان مواطن عراقي من أتباع الديانة اليهودية. شارك في العمل السياسي في العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي وفي عصبة مكافحة الصهيونية. اعتقل في مظاهرة حزيران ١٩٤٦ وحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور، ثم اعتقل ثانية في عام ١٩٤٨ بتهمة الشيوعية وحكم عليه سنتين ثم سنة إضافية بسبب مشاركته في إضراب عن الطعام. وبعد انتهاء فترة حكمه ابعده إلى عين تمر في لواء كربلاء مع بعض المبعدين السياسيين الآخرين، ومنهم جورج تلو، ثم أعيد إلى بغداد وأطلق سراحه بكفالة. وفي عام ١٩٥٢ أسقطت عنه الجنسية قسراً ورحل إلى إسرائيل. في عام ١٩٦١ غادر إسرائيل إلى ألمانيا الديمقراطية وبقي فيها حتى عام ١٩٨١ ثم انتقل إلى برلين ألمانيا الاتحادية/الغربية حيث يعيش فيها حتى الآن. وهو واحد من تسعة أخوة وأخوات، والده كان عامل نجارة. يحتفظ حتى الآن بجواز سفره المؤقت الذي رحل بموجبه من العراق. وذكرياته عن العراق طرية حتى الآن. تم اللقاء معه في ٢٠٠٥/١/٤. ك. حبيب

تقبل أبناء العوائل الفقيرة أيضاً عبر العلاقات مع الأغنياء أو المعارف والأقرباء. وكانت تمنح أبناء وبنات العائلات الفقيرة ملابس ومساعدة بسيطة كل سنة مرة واحدة.

ومن هنا يمكن فهم حقيقة العدد الكبير من المتعلمين والخريجين ممن أجبر أو هاجر طوعاً إلى إسرائيل بين العراقيين اليهود في إسرائيل. وكانت نسبة من يجيد القراءة والكتابة بين اليهود وكذا المسيحيين عالية كثيراً بالمقارنة مع العرب والكرد والتركمان المسلمين، بسبب الاهتمام الأكبر الذي كان يبديه أتباع الديانات الأخرى في العراق للتعليم، إضافة إلى اهتمام بريطانيا وفرنسا وكذلك الجالية اليهودية في أوروبا ومساعداتها للنهوض بتعليم أبناء الديانتين في العراق.

التكوين المهني للعراقيين الذين هجروا أو هاجروا إلى إسرائيل حتى عام ١٩٥١

المجموع	النساء	الرجال	القطاع
٢١,٩٠٧	١,٦٥٤	٢٠,٢٥٣	الإجمالي
١,٢٩٠	٢٧٢	١,٠١٨	مهنيين وتقنيين:
٣٥٩	١٣٨	٢٢١	أطباء
٤٩٥	١٣٠	٣٦٥	التعليم
١٤٨	—	١٤٨	المهندسين
٣,٤٤٧	٦٤	٣,٣٨٣	إداريين ورجال دين
٦,٢١٤	٣٤	٦,١٨٠	تجار
٧٢٧	٣٩	٦٨٨	مزارعين
٤٧٠	١	٤٦٩	نقل
٦,٦٦٩	٩٢٢	٥,٧٤٧	الطاقة والصناعة:
٢,٢٥٥	٨٨٧	١,٣٦٨	الملابس

١,٦٥٤	٣٣	١,٦٢١	عمال غير مهرة
٣٠١	٢	٢٩٩	البناء
١,٠٢٠	٢٧٧	٧٤٣	الخدمات الخاصة
١١٢	٧	١٠٥	غير محددة

قارن:

Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews.

Al Saql Books. London. 1986. p.34

وفي ضوء هذا الجدول يمكن للمرء أن يلاحظ بأن نسبة عالية من العدد الإجمالي الوارد في الجدول كانوا من أصحاب المهن المختلفة وأن نسبة قليلة منهم كانت بدون مهنة محددة أو دون مهارة مهنية. وكانت البقية التي هاجرت فيما بعد لا تختلف كثيراً عن هذا التكوين والتوزيع المهني.

وعلياً أن نشير إلى أن المدارس اليهودية الخاصة كانت خاضعة لوزارة المعارف العراقية بالنسبة إلى مناهجها التعليمية، ولكنها كانت تمتلك حرية التعليم الديني ودون تدخل في شؤونها من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة. وكانت وزارة المعارف تمنح بعض المدارس مساعدات مالية محدودة سنوية تصدى لها في حينها الشخصية التربوية القومية العربية والطائفية المعروفة ساطع الحصري، وكان نائباً لوزير المعارف، محاولاً قطعها عن تلك المدارس، ولكنه اصطدم برفض واضح من جانب الحكومة^{٢٥٤}.

٢٥٤ البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٧/٦٥.

المبحث الرابع

الحياة السياسية ليهود العراق

كانت مشاركة يهود العراق بالسياسة محدودة حقاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، كما هو حال الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين، في ما عدا فئة صغيرة من العاملين في السياسة، خاصة وأن الحياة الديمقراطية ومستوى الوعي السياسي والاجتماعي للسكان كان ضعيفاً. وكان هناك بعض الشخصيات من أغنياء اليهود يشارك في الحياة السياسية نتيجة موقعه الاقتصادي والاجتماعية في صفوف أتباعه الديانة اليهودية أو في علاقاته الاقتصادية مع بقية التجار العراقيين وأصحاب رؤوس الأموال. ومن هنا برزت أسماء معروفة مثل حسقيل ساسون الذي تبوأ منصب وزير المالية في النصف الأول من العشرينات أو مناحيم دانييل (ساسون) الذي كان عضواً في مجلس الأعيان أو بعض النواب اليهود الذين كانوا يمثلون أتباع الديانة اليهودية في العراق. ويشير السيد أليير مراد قوجمان إلى أن بعض اليهود كانوا يعملون في أحزاب سياسية أخرى، منهم مثلاً شالوم درويش الذي عمل في قيادة جماعة الأهالي في الثلاثينيات من القرن الماضي وكان سكرتير الطائفة اليهودية. وكان أتباع الطائفة اليهودية الأغنياء قد أسسوا ناديين معروفين وتميزين في الثلاثينات من القرن الماضي هما نادي الرافدين ونادي الزوراء في منطقة العلوية ببغداد، وكان أقطاب الفئة الحاكمة وأغنياء الملمسين والمسيحيين يلتقون فيهما أيضاً.

شارك يهود العراق في العمل السياسي السري والعلني للحزب الشيوعي العراقي بصورة فعالة وحيوية منذ نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات. واحتل بعضهم مواقع مهمة في طاقم الكادر الحزبي. وكانت لهم مشاركة فكرية وعملية واسعة. كانت البنية الاجتماعية لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي من اليهود الذين كانوا في السجن فقط، إذ بلغ عددهم حينذاك ٢٤٥ سجيناً تقريباً، على النحو الآتي: حوالي ٨٠ عضواً من العمال والحرفيين (٣٢,٧٪)، وأغلبهم من عمال الخياطة والأحذية وبعض عمال السكك والخرائط، وحوالي ٥٦ موظفاً ومستخدماً ومعلماً وكاتباً في القطاع الخاص. (٢٢,٩٪)*، و٥٣ طالباً في

مختلف المراحل الدراسية ٦,٢١٪). أما باقي الأعضاء وعددهم ٥٦ (٢٢,٨٪) فكانوا يتوزعون على كوادرات حزبية محترفة أو دون تبيان مهنتهم ومواقعهم الطبقيّة^{٢٥٥}. ويشير السيد ألبير مراد قوجمان إلى أن أعضاء الحزب في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ تراوح بين ٤٥٠-٥٠٠ شخصاً. فعلى سبيل المثال كان القطاع الجنوبي لتنظيم الحزب الشيوعي العراقي في بغداد يضم ما يقرب من ٦٠٠ شيوعياً وكان فيه فرع للنساء كانت من بينهم السيدة الدكتورة سعاد خيرى (سعيدة سابقاً). وكان للشيوعيين اليهود دورهم البارز والأساسي في تشكيل عصبه مكافحة الصهيونية التي لعبت بتوجيه من الحزب الشيوعي العراقي وسكرتيره العام، يوسف سلمان يوسف (فهد)، دوراً مهماً في إبراز موقف الغالبية العظمى من اليهود العراقيين من الحركة الصهيونية العالمية والتعبير عن تمسكهم بعراقيتهم، وأصدروا العديد من الكراسات، ومنها كراس الكراس الذي أصدره رئيس العصبة يوسف هارون زلخة تحت عنوان الصهيونية عدوة العرب واليهود، كما أصدروا الكثير من البيانات وعقدوا الاجتماعات، رغم الفترة القصيرة التي تمتعوا بإجازتهم الرسمية في العمل العلني قبل إغلاقها ومنع نشاطها. وقد تحدثنا عن العصبة وغيرها في موقع آخر من هذا الكتاب.

لم يقتصر عمل الشيوعيين في الحزب الشيوعي العراقي بل انتسبوا أيضاً إلى أحزاب وطنية وماركسية ويسارية أيضاً، ومنها حزب الشعب بقيادة عزيز شريف وحزب الاتحاد الوطني بقيادة عبد الفتاح إبراهيم، والتحرر الوطني بقيادة حسين محمد الشيببي، أو الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرچي، إضافة على وجود أعضاء يهود في حزبي الاتحاد الدستوري لنوي السعيد وحزب الأمة الاشتراكي لصالح جبر.

٢٥٥ البراك. فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق. مصدر سابق. ملحق رقم ٣.

الفصل السادس

مواقف الحكومة العراقية والحزب الشيوعي من القضية

الفلسطينية والصهيونية في العراق

ابتداءً تبني الحزب الشيوعي العراقي وبتوجيه مباشر من فهد موقفاً صائباً من القضية الفلسطينية حتى بعد قرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ بفترة غير وجيزة. وكانت هذه السياسة منسجمة في حينها مع قرارات وسياسات الأممية الشيوعية في الموقف من فلسطين ومن الصهيونية العالمية وعلاقتها بالاستعمار، وكذلك مع مواقف الحزب وتقاليده النضالية في التضامن مع حركة التحرر العربية ومقاومة الاستعمار والصهيونية. وغالباً ما وجهت الاتهامات للحزب الشيوعي العراقي بشأن الموقف من القضايا القومية، ومنها قضية فلسطين. ويمكن تصنيف أولئك العرب الذين يوجهون تلك الاتهامات للحزب إلى مجموعتين، إحداهما، وتشكل الأغلبية، على غير إطلاع فعلي، ومن مصادر الحزب الشيوعي العراقي، على سياسات ومواقف وشعارات الحزب الشيوعي العراقي بهذا الصدد. وثانيتها تعرف حقاً سياسات ومواقف الحزب إزاء القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين، ولكنها مع ذلك تشن حملة ظالمة ضده بسبب مواقفها المعادية للشيوعية والشيوعيين، وبالتالي، يصعب إقناع الجماعة الأخيرة برأي آخر، إذ أنها ملتزمة بمواقفها ولا تريد تبديلها مهما وضعتها أمام حقائق سياسات ومواقف الحزب الشيوعي من القضايا العربية، وبشكل خاص قضية فلسطين.

في بداية العقد الثالث من القرن العشرين حين بدأت أفكار الديمقراطية والاشتراكية تدخل العراق كانت هناك مجموعة صغيرة من الشباب التي حملت راية هذه الأفكار، إنها جماعة حسين الرحال. ولم تكن المسائل واضحة في فكر ونشاط هذه المجموعة، سواء كان ذلك بالنسبة للقضايا العربية والدولية أم بالنسبة للقضايا الداخلية. فالوعي السياسي

والاجتماعي كان حينذاك ما يزال ضعيفاً، وكان العراق ينهض لتوه من سبات الدولة العثمانية العميق والطويل الذي فرضه الحكام الأتراك على تركيا عموماً وعلى بقية أجزاء الإمبراطورية الخاضعة لها خصوصاً. وكان الاهتمام ببعض القضايا الداخلية أكثر بكثير من القضايا العربية والدولية، وهو أمر مفهوم أيضاً. ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً. وإذا كان الاهتمام بقضية الوحدة العربية والقضية القومية محدوداً، فأن هذا القول لا ينطبق بأي حال على القضية الفلسطينية، والذي أشرنا إليه في مكان آخر، والذي تجلى في الموقف من زيارة ألفريد موند إلى بغداد في شباط عام ١٩٢٨. وإذا كان هذا موقف جماعة الرحال في بغداد، فأن الحلقات الماركسية الأخرى، سواء في بغداد أم في الناصرية والبصرة اتخذت مواقف واضحة تماماً إزاء هذه القضايا، ولا يخجل بهذه المواقف السليمة بروز اختلاف في صيغة الحل الذي يطرحه الشيوعيون إزاء قضية العمل العربي المشترك مع بعض الأحزاب والقوى الأخرى. ففي الوقت الذي طرحت القوى القومية شعار الوحدة، وكان أمر الوحدة العربية وما يزال حتى يومنا هذا بعيداً كل البعد عن الواقع الممكن، كما كان بعيداً كل البعد عن الممارسات السياسية الفعلية لرافعي هذا الشعار أنفسهم، فأن الحزب الشيوعي العراقي قد طرح في وقت مناسب موضوع العمل التضامني المشترك بين الشعوب العربية، إضافة إلى رفعه شعار الاتحاد بين الدول العربية باعتباره الخطوة الأولى والضرورية التي في مقدورها أن تدفع وتنضج تدريجاً قضية الوحدة العربية المنشودة. وكان الحزب، ابتداءً من العدد الثاني من جريدته "كفاح الشعب" في عام ١٩٣٥، قد بدأ بنشر سلسلة مقالات عن القضايا العربية وقضية فلسطين على نحو خاص والنضال ضد الصهيونية والاستعمار ومن أجل الاستقلال والسيادة الوطنية. ونظم الحزب، بالرغم من الهجوم الذي كانت تشنه الحكومة العراقية على الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي، مظاهرة حاشدة بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٣٧ ضد مقررات اللجنة الملكية البريطانية التي شكلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في الإضرابات التي عمت فلسطين في عام ١٩٣٦^{٢٥٦}. وجاءت اللجنة إلى بغداد لشرح وجهة نظرها واستطلاع الرأي

٢٥٦ الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافحة الصهيونية في العاق ١٩٤٥-١٩٤٦. مصدر سابق. ص ١٤.

العام، إضافة إلى الترويج للفكرة الصهيونية بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وانعكست مواقف الحزب الصائبة في سياساته وبرامجه إزاء القضايا العربية، سواء كان ذلك في المؤتمر الوطني الأول للحزب وفيما بعد أيضاً. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشط فهد بشكل أوسع لصالح القضية الفلسطينية ضد الصهيونية. وعندما طرح بعض الشيوعيين من يهود ومسلمين أعضاء في إحدى خلايا الحزب في بغداد مقترحاً بتكوين منظمة تعمل على فضح أهداف الصهيونية^{٢٥٧}، على غرار ما حصل في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تبني فهد هذه الفكرة وشجع الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود على السعي لتشكيل عصابة مكافحة الصهيونية في العراق، حيث بدأ العمل من أجل ذلك وشكلت هيئة مؤسسة قامت بوضع نظام داخلي وبرنامج عمل لهذه المنظمة السياسية غير الحكومية وغير الحزبية. وساهم فهد في الإشراف على وثائق العصابة من خلال الفراكسيون الحزبي الذي كان يقود نشاط الشيوعيين في العصابة. وقدم الطلب إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٢/٩/١٩٤٥. وفي "١١/٢١/١٩٤٥" قدم فهد مذكرة إلى رئيس الدولة العراقية وإلى البرلمان العراقي وإلى رؤساء الدول الكبرى والعربية أوضح فيها "أن الحكومة تدعي مناصرة عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن هذه المناصرة غير ملموسة لدى الشعب العراقي بل ما هو ملموس عكس ذلك تماماً"^{٢٥٨}. وقد حاول فهد في هذه المذكرة وفي سلسلة المقالات التي كتبها عن القضية الفلسطينية فضح طبيعة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية عنصرية تهدف إلى تجريد الفلسطينيين من وطنهم، وأنها حركة متشابكة في أهدافها مع الأهداف الاستعمارية ومناهضة لحركات التحرر الوطني وحركة الشعب الفلسطيني. وإزاء نشاط العصابة وحصول تأييد سياسي واسع لها وبروز أشكال مماثلة لها في بلدان أخرى وجدت وزارة الداخلية نفسها مضطرة للموافقة على طلب العصابة في

٢٥٧ المصدر السابق نفسه. راجع في هذا الكتاب الإجابات التي قدمها عادل (يعقوب) المصري عن أسئلة الدكتور عبد اللطيف الراوي حول العصابة. وكان عادل المصري قد انتخب سكرتيراً للعصابة. ص ٢٢٧-٢٣٦.

٢٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥.

الحصول على إجازة عمل رسمية بتاريخ ١٦ آذار/مارت ١٩٤٦، كما أجبرت بعد ذلك بوقت قصير على الموافقة على إصدار عصبة مكافحة الصهيونية جريدة سياسية يومية باسم "العصبة"، إذ صدر عددها الأول بتاريخ ٧ نيسان/إبريل ١٩٤٦^{٢٥٩}. أي بعد ستة شهور من تقديم طلب الحصول على إجازة العمل الرسمي، وأصبح مديرها المسؤول محمد حسين أبو العيس، كما أصبح رئيس عصبة مكافحة الصهيونية يوسف هارون زلخة، كما انتخب يعقوب المصري (عادل المصري) سكرتيراً للعصبة. والأشخاص الثلاثة كانوا من كوادر الحزب الشيوعي العراقي. وخلال هذه الفترة توسع نشاط الشيوعيين والديمقراطيين اليهود وغير اليهود الأعضاء في العصبة في فضح الصهيونية وتعميق الإحساس بخطرها على فلسطين. وكان موقف الحزب ينسجم تماماً مع موقف الأممية الثالثة وأحزابها الشيوعية والعمالية إزاء تحديد طبيعة الصهيونية وأغراضها. وكان للشيوعيين العراقيين والعرب دورهم الإيجابي في تحديد هذه الطبيعة خلال فترة وجود الكومنترن.

● وحصد الحزب الشيوعي العراقي، الذي وقف مساندا الحركة الديمقراطية المناهضة للصهيونية ودافع عن عصبة مكافحة الصهيونية ومدّها بالدعم والكوادر النشيطة، نتائج متباينة باتجاهين مختلفين، خاصة بعد أن مارست الشرطة القسوة الشديدة والعنف والأسلحة النارية لقمع مظاهرة ٢٨/حزيران يونيو ١٩٤٦، مما تسبب في استشهاد عضو الحزب الشيوعي العراقي وعضو عصبة مكافحة الصهيونية، شاول طويق فيها، وهو مواطن عراقي يهودي، وجرح عدد كبير من المشاركين في تلك المظاهرة، كما سحبت إجازة عمل عصبة مكافحة الصهيونية وأوقفت صحيفتها "العصبة" عن الصدور. ويمكن بلورة تلك النتائج، سواء الإيجابية منها أم السلبية، على النحو الآتي:

● إبراز الموقف السليم للحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية ومن الصهيونية، وبالتالي، استطاع الحزب كسب احترام وتأييد جمهرة واسعة من الناس المهتمين بالسياسة والقضايا العربية، كما وضعت الحزب في مواقع متقدمة في نضاله من أجل القضايا العربية الأساسية والتضامن العربي.

٢٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

• كشفت عن الوجه الكالح والعدواني العنصري للصهيونية العالمية وعن الأهداف التي تتوخاها منذ تأسيسها في عام ١٨٩٧ من قبل اليهودي الصهيوني صموئيل هرتسل.

• فضحت طبيعة وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة إزاء القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين وإهمالها التام مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من خلال مواقفها المناهضة لنشاط العصابة ومنع عقد مهرجاناتها أو تظاهراتها أو غلق صحيفتها الرسمية وإيقاف إصدار كراسياتها التثقيفية المناهضة للصهيونية.

• وبلورت في الوقت نفسه الفارق الذي لا يجوز نسيانه بين اليهودية كدين وبين اليهود، باعتبارهم أتباعاً لتلك الديانة المعترف بها من جانب الإسلام والمسلمين من جهة، وبين الصهيونية كحركة سياسية شوفينية وعنصرية معادية للشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية ومتحالفة مع الاستعمار العالمي.

وتمكن الحزب من كسب عدد كبير من اليهود والعرب وغير العرب من المواطنين العراقيين إلى جانب هذه الحركة وزجهم في النضال الديمقراطي، إضافة إلى كسب مجموعات جيدة منهم إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي وفي صفوفه.

وجنى الحزب في الوقت نفسه كره ونقمة الحركة الصهيونية العالمية التي كانت تتابع الحركات المعادية لها، وخاصة تلك النشاطات التي كان يساهم بها اليهود انتصاراً لقضية العرب العادلة في فلسطين، وانتصاراً لهم كمواطنين عراقيين يعيشون في العراق، إضافة إلى كره الاستعمار البريطاني وممثليه في العراق، وكره الحكومة العراقية التي كانت تدعي دفاعها عن فلسطين، في وقت كانت الدلائل تشير إلى وجود تواطؤ ضد الشعب الفلسطيني.

ولا شك في أن التاريخ سيميط اللثام عن الكثير من المعلومات والوثائق التي تؤكد أكثر فأكثر مثل هذا الاتهام لا بالنسبة للعراق فحسب، بل وبالنسبة للكثير من حكام الدول العربية حينذاك.

ففي الوقت الذي شغلت القضية الفلسطينية القوى السياسية العراقية والمتقنين العراقيين في الفترة التي أعقبت الاحتلال البريطاني للعراق وإعطاء وعد بلفور للمؤتمر

اليهودي الدولي بإقامة وطن لليهود في فلسطين وبدء نشاطات القوى الصهيونية في العراق تحت مظلة سلطات الاحتلال البريطانية حتى في الفترة التي أعقبت إنهاء الانتداب على العراق ودخوله عصبة الأمم المتحدة وتسلم السلطات العراقية مسؤولية ممارسة القيادة مباشرة في البلاد حتى صدور قرارا التقسيم وما بعده، في هذه الفترة بالذات كانت للحكومات العراقية المتعاقبة مواقف غير مشرفة إزاء القضية الفلسطينية وإزاء المناضلين في سبيل القضية الفلسطينية. إذ أن هؤلاء جميعاً قد عانوا بأشكال مختلفة من اضطهاد الحكومة لهم، في وقت تمتعت القوى الصهيونية بالاحتضان والتأييد أو السكوت على نشاطها أو دعم ما كانت تسعى إليه. يفترض ابتداءً أن نميز بشأن يهود العراق بين مجموعتين من الناس:

١، مجموعة المواطنين والمواطنين اليهود التي تشكل الغالبية العظمى من يهود العراق ممن تميزوا بالمواطنة الصالحة والطبيعية وعاشوا كما تعيش بقية العائلات العراقية وفق الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها. وتميزت هذه الغالبية العظمى بالإخلاص للعراق، باعتباره وطنهم، تماماً كإخلاص بقية المواطنين العراقيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية الوطنية. شاركت جماعات منهم في العمل السياسي، وابتعدت أخرى عنه تماماً، وبعضهم نشط في المجالات الفنية والأدبية والعلمية، وبعضهم الأخر عمل في المنظمات غير الحكومية . الخ.

٢. مجموعة أخرى من اليهود العراقيين تخلوا عن وطنهم العراق وارتبطوا بوطنهم "القديم الجديد" إسرائيل وفق الرؤية الصهيونية عموماً، لم تشكل هذه المجموعة الصهيونية سوى قلة قليلة جداً من يهود العراق، ومن شارك منهم في النشاط ألتجسسي كان محدوداً جداً، وكذا الحال بالنسبة للمشاركين في العمليات التخريبية المسلحة التي رافقت الحياة العراقية في عامي ١٩٥٠/١٩٥١ ولفترة قصيرة جداً وعمليات قليلة جداً.

لا يجوز الادعاء بأن جميع المدارس اليهودية التي تأسست في العراق هي من صنع الصهيونية العالمية، كما لا يجوز الادعاء بأنها كانت كلها ذات خلية فكرية عنصرية أو

صهيونية مناهضة للعراق والعرب... الخ. ففي هذا الحكم تجاوزاً على الحقيقة وعلى المواطنة اليهودية العراقية. ولكن لا يمكن أيضاً إبعاد النشاط الصهيوني عن بعض المدارس أو عن بعض المدرسين والمعلمين فيها أو عن تأثيرات معينة عليهم. لقد تخرج من المدارس اليهودية في العراق الآلاف من الطالبات والطلاب، وأغلبهم كانوا من المواطنات والمواطنين الذين خدموا العراق كبقية بنات وأبناء الشعب العراقي. ولكن، هل كان بينهم أو من أصبح فيما بعد صهيونياً فكرياً وممارسة؟ حصل هذا بالفعل، ولكن لا يجوز التعميم بأي حال من الأحوال كما فعلت بعض الكتب التي صدرت في العراق. ومنها كتاب مدير الأمن العامة في عهد صدام حسين، الدكتور فاضل البراك، في كتابه الموسوم "المدارس اليهودية والإيرانية في العراق" الذي أتينا على ذكره في هذا الكتاب.

إن التحقيقات التي أجريت في العراق كشفت عن وجود تنظيمين أساسيين في العراق، أحدهما ارتبط بجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) لأغراض التجسس وجمع المعلومات وتحليلها بهدف التأثير من أجل تأمين وسائل الدعاية الضرورية لترحيل اليهود عن العراق، وارتبط الثاني بالحركة الصهيونية الدولية وبالموساد في آن واحد وكان متخصصاً بتوفير الأسلحة والمعدات الضرورية لإشاعة الرعب في صفوف اليهود من أجل التعجيل برحيلهم عن العراق. وإذا كان الجهاز الأول قد ضم إليه ٢٤ شخصاً، فأما الجهاز الثاني قد ضم إليه ٢٣ شخصاً لا غير، وتم توجيه التهم إلى ثلاثة أشخاص بتهمة إلقاء القنابل. ٢٦٠

كتب عبد الجبار فهمي، مدير شرطة بغداد حينذاك، في كتابه الموسوم "سموم الأفعى الصهيوني الذي نشر فيه تفاصيل إلقاء القبض على جماعة التجسس والتنظيم شبه العسكري (شورا) ووقائع المحاكمات والأحكام الصادرة بحقهم، ما يلي: "وقد بلغ مجموع ما ضبط: - ٥٠٠ قنبلة يدوية مختلفة و٣٠٠٠ قطعة من الأسلحة الخفيفة من رشاشات ومسدسات و٢٥٠٠٠ إطلاقاً من عتاد الرشاشات ومواد أخرى تستعمل للأجهزة الحربية

٢٦٠ فهمي، عبد الجبار. سموم الأفعى الصهيوني. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٩٥٢م. ص ٥١

الخفيفة (صواعق وقنابل وقداحات وشواجير)^{٢٦١}. وقد أصدرت المحكمة أحكاماً مختلفة على المتهمين، بضمنها بعض أحكام الإعدام والحبس المؤبد وأحكاماً أخرى، كما برأت ساحة آخرين.

فإلى ماذا كانت تسعى جماعة التجسس لصالح الموساد والقوى الصهيونية الدولية في العراق؟ إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أنها كانت تهدف إلى تحقيق ما يلي من الأهداف:

• الترويج للفكرة الصهيونية وتهيئة أذهان اليهود لتبنيها والعمل من أجلها من خلال إرسال الجماعات التبشيرية على شكل معلمين ومحاضرين وسائحين وسياسيين، وفيما بعد على شكل سياح وأطباء وموظفين عاملين في السلك الدبلوماسي أو في إطار مهمات الوجود البريطاني في العراق.

• تشكيل بعض النوادي الثقافية لنشر هذه الأفكار وتهيئة الأذهان حول قيام دولة إسرائيل في المستقبل، والدفع باتجاه الهجرة إلى فلسطين. ويمكن التذليل المكثف على هذا الواقع بالكلمة التي ألقاها عضو مجلس الأعيان العراقي عزرا مناحيم دانيال حول تغفل الوكالات الصهيونية للعراق ودور الحكومة في ذلك يقول: "... في أواسط سنة ١٩٢٥ ميلادية أي بعد تشكيل الحكومة بقليل حضر إلى العراق مندوب من قبل الجمعية الصهيونية في فلسطين لغرض تأسيس وكالة صهيونية ونادي ومدرسة في هذا البلد لترويج مبادئ الصهيونية لدى الجيل الناشئ وبث الدعاية للهجرة إلى فلسطين هال هذا الأمر الطائفة الإسرائيلية فاجتمع وجوها وتباحثوا فيما يؤول إليه الأمر من إنشاء هذه الفكرة من النتائج الوخيمة وقرروا واعتمدوا وفداً لدى المراجع ذات الشأن لأجل منع هذه وراجع الوفد دائرة السامي البريطاني بالنظر لما كان معروفاً أن إشارة خفيفة من هذا الجانب من العطف على هذه الدولة الفتية التي لم تلبث أن شكلها وأن سكانها العرب واليهود عاشوا متحابين مطمئنين الواحد من الثاني في عصور عديدة تتجاوز الألفين سنة ولكن فضلاً عن أنه لم تثمر هذه الجهود بأي نتيجة رأينا مندهشين أن الحكومة العراقية ذاتها تبنت هذا

٢٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠.

المشروع مشروع غرس نواة الصهيونية في العراق بجوازها تأسيس وكالة صهيونية ونادي ومدرسة بإجازة من المعارف ذاتها بدأت هذه المؤسسات تبث الدعاية لترويج وتحبيذ الصهيونية في العراق وتشجيع الهجرة إلى فلسطين تحت رعاية الحكومة وحمايتها. إن المعتمد الذي عينته الوكالة الصهيونية في فلسطين للعراق كان معترفاً به رسمياً وكانت دائرة السفر والجنسية لا تعطي جواز سفر إلى فلسطين إلا أن يصادق على هذا الجواز المعتمد المذكور بالوقت ذاته اتخذت الحكومة العراقية تدابير معاكسة في نشر الدعاية ضد الصهيونية في المدارس الرسمية وفي وحدات الجيش وفي المطبوعات وعندما قامت المظاهرات (ضد السر ألفريد موند) عند قدومه للعراق في ١٩٢٨ باعتباره أحد أقطاب الصهيونية لم تفكر بإلغاء إجازة المدرسة الصهيونية الممنوحة من قبلها بل استثمرت هذه المدرسة والمؤسسات الأخرى في أعمالها ولم تقدم الحكومة على إلغائها إلا بعد أن قامت الطائفة الإسرائيلية باحتجاج شديد لدى أولياء الأمر على هذه الأعمال ذات الوجهين وكان ذلك في عام ١٩٣٤، أي بعد اثني عشر سنة من تأسيس هذه التشكيلات ويشهد على ذلك من كان في مسؤولية الحكم في ذلك التاريخ^{٢٦٢}. ونسى العين أن يقول بأن التكريم الذي حظي به السر الفريد موند هو قيام الشرطة بضرب المظاهرة التي تفجرت ضد وجود السر ألفريد موند في بغداد واعتقال وسجن وفصل الطلبة المتظاهرين ومعاقبة بعضهم بالجلد، كما طالب به الممثل البريطاني في وزارة المعارف العراقية حينذاك.^{٢٦٣}

٢٦٢ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. الأهلية. عمان-الأردن. ١٩٩٨. ص ١٢٤/١٢٥. المقطع مأخوذ بدوره من كتاب الدكتور عدنان الباججي الموسوم "مزاحم الباججي سيرة وذكريات". ص ١٢٤.

٢٦٣ طرد طرداً مؤبداً من كلية الحقوق كل من: حسين جميل وعبد القادر إسماعيل. ومن دار المعلمين مزاحم ماهر، سعيد عباس، صالح عبد الوهاب، هب الوهاب الخطيب، عبد الحميد الخالدي، عبد الرزاق قاسم، محمود الحمود، حسن مرهون، عزيز علي، إسماعيل علي، عبد الحافظ إبراهيم. ومن الثانوية المركزية: سعيد عبد الإله، أحمد قاسم راجي، أدهم مشتاق، عزيز شريف، عبد اللطيف محي الدين.

• العمل من أجل خلق مبررات هجرة اختيارية أو حتى قسرية تفرضها الحكومة العراقية على اليهود، سواء عبر تنظيم الاعتداءات عليهم أو إنزال المظالم بهم والتمييز ضدهم أيًا كان ثمن ذلك.

• توفير جماعات من الشباب المستعد للقيام بأعمال إرهابية ضد اليهود باسم العرب للتدليل على عنصرية العرب وعدوانيتهم إزاء اليهود، وبالتالي تأكيد صعوبة عيش اليهود مع العرب في العراق.

إن هجرة اليهود إلى فلسطين ستؤدي بالضرورة إلى منافسة اليهود للعرب على الأرض والسوق والأعمال التجارية وغيرها، خاصة وأن المنظمات اليهودية الدولية كانت توفر لليهود ظروفًا أفضل لاستمرارهم في أداء مثل هذا العمل، مما ساهم عملياً في تشديد التوتر بين العرب واليهود لصالح أهداف الصهيونية العالمية.

وإذا ما بدأنا بمتابعة موقف الحكام في العراق من الصهيونية العالمية ومن الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس بعيداً عن الدعاية والتهريج الإعلامي الحكومي لوصلنا إلى جملة من الوقائع المهمة: ** كتب فيصل بن الحسين في عام ١٩١٩، أي قبل أن يصبح ملكاً على العراق، إلى أحد قادة الصهاينة يقول: "نحن العرب، وعلى الأخص المثقفين منا، ننظر إلى الحركة الصهيونية بعطف عميق... وسوف نرحب بقدوم اليهود إلى فلسطين ونقول لهم أهلاً وسهلاً"^{٢٦٤}. في حين كان فيصل بن الحسين بن علي حينذاك مطلعاً على التصريح الذي

وكان بين من ألقى القبض عليهم: أكرم زينل، أدهم مشتاق، عبد القادر إسماعيل وحسين الرجال. راجع في هذا الصدد: الفكر الجديد. العدد ١٧٨ في شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ص ٦. ورفع الطلبة المفصلون مذكرة احتجاجية إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي طالبين فيها إعادة النظر بقرار فصلهم. وقد وقعها كل من حسين جميل وعبد القادر إسماعيل. نفس المصدر. ص ٧.

٢٦٤ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. منشورات طريق الشعب ١٢. مطبعة الرواد. بغداد.

١٩٧٧. ص ٥.

أدلى به مؤسس الحركة الصهيونية العالمية تيودور هرتسل والذي قال فيه، معبراً عن قرارات المؤتمر اليهودي الدولي، بأن هدف الصهيونية هو "تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين"^{٢٦٥}. وعلينا هنا أن نقارن بين هذا الموقف وموقف السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رفض منح هيرتسل وعدا بمساعدة اليهود في إقامة وطن لهم في فلسطين^{٢٦٦}، رغم أن السياسات التي مارسها عبد الحميد عملياً من خلال مصادرتة الحريات الديمقراطية وممارسة القمع ضد المواطنين إلى أن تجد الحركة الصهيونية مجالاً رحباً لحركتها في فلسطين، وأن تحصل على وعد بهذا الصدد من بريطانيا في عام ١٩١٧.

**** وفي تلك الفترة أيضاً صرح نوري السعيد بأن الصهيونية "حركة روحانية ليس لها أي مساس أو نصيب من السياسة"^{٢٦٧}. وفيما بعد اتخذ نوري السعيد موقفاً آخر من الناحية الشكلية، حينما أعلن بتصريح له لعصبة مكافحة الصهيونية بقوله: إنني أرى من واجبك أن تتصلوا بالجمعيات المماثلة لأهدافكم في أمريكا وبريطانيا وبقية اليهود في العالم لتوحيد الجهود ولكشف النقاب عن أضرار الصهيونية التي تزعم أنها تمثل اليهود في العالم، إن الحركة الصهيونية حركة سياسية وأن كانت تستغل الدين ولذلك فأن مقاومة الصهيونية لا يعني بأي حال من الأحوال أنه عدا للدين، لأن السياسة شيء والدين شيء آخر..."^{٢٦٨}، رغم أنه في الواقع العملي تصرف على وجه آخر وحارب عصبة مكافحة الصهيونية محاربة شرسة وأجهز عليها من خلال تشجيعه على سحب إجازتها وإسكات صوتها ثم مارس السجن والتعذيب والقتل ضد قادتها وأنصارها ومؤيديها.**

**** استقبال الحكومة العراقية للمواطن البريطاني، الفريد موند، وهو من الشخصيات الصهيونية العالمية والداعية الكبير للحركة الصهيونية، في بغداد وقيام الشرطة بضرب**

٢٦٥ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٩.

٢٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠.

٢٦٧ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. مصدر سابق. ص ٥.

٢٦٨ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية. مصدر سابق. وثائق. ص ١١٢.

المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي بدأت ب ٧٠٠ مشارك وانتهت بحوالي ٥٠ ألف متظاهر، حيث وقع العديد من الجرحى واعتقال طلبة آخرين ثم فصل الكثير من طلبة المدارس والمعاهد العالية حينذاك.

** الموافقة على تشكيل العديد من المنظمات والنوادي الصهيونية في بغداد وتحولها إلى مراكز للدعاية الصهيونية بين المواطنين اليهود، رغم الموقف الوطني الذي اتخذه اليهود بعزل هذه الجماعات عن الغالبية العظمى من المواطنين اليهود.

● ** إصدار قانون بإسقاط الجنسية عن كل مواطن يهودي عراقي في ثلاث حالات، وهي: ٢٦٩

● من يرغب بترك العراق وفق اختياره وإملاء استمارة بذلك.

● الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير شرعية؟

— الذي سبق أن غادر العراق بصورة غير شرعية يعتبر كأنه ترك العراق نهائياً.

ورغم الاعتراضات التي وجهت إلى هذا القانون الذي قدمته وزارة توفيق السويدي من جانب الكثير من النواب، ومنهم مزاحم الباججي، فإن وزارة الداخلية التي كان على رأسها صالح جبر أصرت على إصدار هذا القانون، وصدر فعلاً. وكان التنسيق بين نوري السعيد وصالح جبر غير منقطع في ضوء الاتجاهات والسياسات التي كانت تقررها بريطانيا حينذاك. وفي جلسة مجلس النواب العراقي برز مزاحم الباججي الجوانب السلبية والخطيرة لهذا القانون ولخصها بنقاط جوهرية ثلاث، وهي: (١) أن القانون، وبدلاً من مكافحة الهجرة غير المشروعة وهروب اليهود من العراق، يمنحها الشرعية ويدعمها بقانون إسقاط الجنسية. (ب) مدّ جيش العدو بالشباب القادر على حمل السلاح لمواجهة الشعب العربي في فلسطين، خاصة وأن الأكثرية من المهاجرين هم من الشباب. (ج) تشجيع عمليات التجاوز على قوانين

٢٦٩ كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم. الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن. ١٩٨٨. ص ١٧٥/١٧٦. نص القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٠. قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٣.

العراق من قبل عصابات التهريب وغيرهم، وهو تعبير عن ضعف الحكومة وعجزها عن اتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين.^{٢٧٠}

****** مارست الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداءً من عام ١٩٤٧ سياسات ضاغطة بأساليب مختلفة على المواطنين اليهود، وكأنها تريد دفعهم إلى الهروب من العراق. ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من الكلمة التي ألقاها ممثل الأقلية اليهودية في مجلس الأعيان العراقي، العين عزرا مناحيم دانيال، مبراً هروب اليهود بما يلي: "١- فرض قيود إدارية على أبناء الطائفة اليهودية طيلة سنتين قبل الهجرة. ٢- عدم وجود أعمال يعمل بها اليهودي العراقي فالمدارس العالية لا يقبل بها الطالب اليهودي وإذا أراد أن يدرس على حسابه فيمنعوه وأن الوظائف لا تعطى له وأن التجارة كاسدة وغير مسموح له أن يدخل سلك الشرطة والجيش"^{٢٧١}.

****** ونتيجة لتلك السياسات، إضافة إلى الدعايات الصهيونية وعصابات التهريب التي شاركت بها قوى عراقية بمن فيهم بعض المسؤولين في مختلف الأجهزة، ترك العراق عدد كبير من المواطنين اليهود قاصدين إسرائيل أو بلدان أخرى. فوفق أرقام الإحصاء العام لسكان العراق في عام ١٩٤٧ بلغ عدد اليهود ١١٤ ألف نسمة، أو ما يعادل ٧,٠٪ من إجمالي سكان العراق البالغ ٤,٥٦٥ ألف نسمة.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩ - ١٩٤٨ غادر العراق مجموعة من اليهود بلغ عدد أفرادها ٧٩٩٥ شخصاً، وهو أقل بكثير من العراقيين المنتسبين إلى أديان أخرى ممن غادروا العراق خلال نفس الفترة، في حين ارتفع عدد اليهود العراقيين الذين غادروا العراق في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ - ١٩٥٣ فبلغ ١٢٤,٦٣٨ نسمة. ويمكن للجدول التالي توضيح واقع هذه الهجرة.

٢٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢/١٥١.

٢٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

جدول يوضح عدد اليهود المهاجرين بمختلف السبل من العراق إلى فلسطين
وإلى إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٥٣

السنة	عدد المهاجرين/ نسمة	توزيعهم النسبي إلى الإجمالي %
١٩٢٣-١٩١٩	١٧١	٠,١٢
١٩٣١-١٩٢٤	٣٢٩٠	٢,٤٥
١٩٣٨-١٩٣٢	٢٩٢٧	٢,٢١
١٩٤٥-١٩٣٩	١٥٣٢	١,١٥
١٩٤٨-١٩٤٦	٦٥	٠,٠٥
المجموع	٧٩٩٥	٦,٠٣
١٩٤٨	١٥	٠,٠٢
١٩٤٩	١٧٠٨	١,٢٩
١٩٥٠	٣٢٤٥٣	٢٤,٤٧
١٩٥١	٨٩٠٨٨	٦٧,٧٢
١٩٥٢	٩٦١	٠,٧٢
١٩٥٣	٤١٣	٠,٣١
المجموع*	١٢٤٦٣٨	٩٣,٩٧
الإجمالي	١٣٢٦٣٣	١٠٠,٠٠

قارن: الجدول رقم ٨ والجدول رقم ١٣.

Shiblak Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraqi Jews. Al Saqi Books. London. p. 44, p. 111.

* تشير الإحصائيات العراقية إلى أن عدد المهاجرين اليهود بلغ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٥٨ (١٢٢٩٧٩ نسمة). أما الأرقام الواردة في الجدول في أعلاه بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٥٣ فهي مأخوذة من الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية الواردة عند الباحث عباس شبلاق.

ويستدل من هذا الجدول على أن الهجرة الفعلية قد بدأت منذ عام ١٩٤٩ وتصاعدت بعد صدور قانون إسقاط الجنسية عن المواطنين اليهود ابتداءً من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ حيث بلغ عدد المهاجرين خلال هذين العامين فقط ١٢١٥٤١ نسمة أو ما يزيد على ٩١,٦٪ من إجمالي عدد المهاجرين اليهود من العراق إلى فلسطين ومن ثم إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٥٣. ويفترض الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من اليهود رفض الهجرة واعتصم في المطار، ولكنهم أُجبروا على ترك العراق عنوة. وكان من بين هؤلاء عدد من السجناء السياسيين الشيوعيين الذين حاولوا البقاء دون طائل. وجدير بالإشارة إلى أن نسبة اليهود العراقيين المهاجرين إلى إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٥٨ بلغت ٤٤,٩٪ من إجمالي اليهود المهاجرين من الدول العربية في آسيا وأفريقيا^{٢٧٢}. كما يفترض أن تشير إلى أن السكان اليهود في فلسطين في عام ١٩٤٨ بلغ ٤٥٢١٥٨ نسمة فقط، في حين كان تعداد سكان العرب فيها يبلغ ثلاثة أضعاف هذا العدد أولاً، وأن عدد اليهود العراقيين الذين هاجروا أو هجروا قسراً إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٣ يعادل ٢٧,٥٦٪ من إجمالي سكان إسرائيل اليهود في عام ١٩٤٨، دع عنك بقية يهود بلدان العالم العربي وبقية بلدان العالم الإسلامي، وخاصة تركيا، حيث بلغ عدد اليهود الذين هاجروا منها إلى إسرائيل في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٥٨ حوالي ٢٥١١٩٠ نسمة. ومن يتبين الدور الذي لعبته الحكومات العربية والحكومات الإسلامية في تعظيم حجم السكان اليهود في إسرائيل وفي الضغط على السكان العرب لإزاحتهم وأخذ مواقعهم وشراء الأراضي والمسكن منهم.

272 Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraqi Jews. Al Saqi Books. London. p. 99.

من هنا يتبين بأن المتوفر من المعلومات والوثائق الرسمية كافية بحد ذاتها للطعن بتلك المواقف المتخاذلة والمساومة التي اتخذتها الحكومة العراقية، ومعها غالبية حكومات الدول العربية والتي جاءت على حساب حق الشعب العربي في فلسطين.

دأب فهد على فضح سياسات الحكومة العراقية إزاء الشعب الفلسطيني من جهة، وإزاء الصهيونية من جهة أخرى، مستخدماً صحافة الحزب وصحافة وأدبيات عصبية مكافحة الصهيونية وأينما تسنى له نشر مقالاته في هذا الصدد أو عبر المذكرات التي كان يوجهها إلى رئيس الحكومة العراقية ويعممها لإحراج مواقف الحكومة العراقية عربياً ودولياً . ففي المذكرة التي وجهها فهد، باعتباره سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي العراقي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي أشرنا إليها سابقاً، كتب يقول:

"موقف الحكومة تجاه الصهيونية: تدعي الحكومة القائمة أنها تناصر عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن الشعب العراقي لا يلمس هذه المناصرة واختباراته اليومية تبرهن على ان الحكومة العراقية تمنع الشعب العراقي من مناصرة عرب فلسطين، تمنعه من مكافحة الصهيونية. وبهذا تسهل على الصهاينة وعلى القوى الرجعية -الاستعمار وغيره - السير بخطهم .. أن الحكومة منعت وتمنع الشعب العراقي من إقامة اجتماع في سبيل فلسطين، إنها منعت عصابة مكافحة الصهيونية من إقامة اجتماع في يوم وعد بلفور الأسود، إنها احتلت نقابات العمال في ذلك اليوم لكي لا يجتمع العمال فيها، إنها منعت المظاهرات في سبيل فلسطين، لكنها سمحت للأوباش بالاعتداء على اليهود وسكب المواد المحرقة عليهم وهم يمشون في الشوارع. وبدلاً من أن تعاقب الأوباش المعتدين حمتهم وأقامت شرطتها الدعوى على المشتكين لأنهم ادعوا أن الأوباش رموهم بمحلول التيزاب بينما كان ما رموهم به هو "محلول الزرنيخ" واتهمت المشتكين بأنهم عكروا صفو الأمن ، ... هذا منطوق أناس يدعون أنهم يناصرون عرب فلسطين.

أن الحكومة العراقية تحاول أن تخفي المسؤولين الحقيقيين عن نكبة شعبنا العربي في فلسطين، تريد أن تستر الاستعمار البريطاني المسؤول الأول، أن تخفي الصهيونية،

باعتبارها تمثل مصالح الشركات اليهودية الكبرى في بريطانيا وأمريكا فتظهر اليهود العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا وإياهم أجيالاً عديدة دون أي تصادم بيننا كأنهم المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم. إن الشعب العراقي يريد من الحكومة القائمة أن تقلل من ادعاءاتها حول مساعدة فلسطين وأن تسمح له بأن يكافح الصهيونية في البلاد العربية نفسها وأن يمنعها من تثبيت أقدامها فيها^{٢٧٣}.

● لم يكن الكره الذي توجه من جانب الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية والحكومة العراقية اعتيادياً وعمماً إزاء الحزب الشيوعي العراقي وقائده فهد، بل كان ملموساً وموجهاً لشن حرب دامية ضد الحزب من أجل تصفيته واعتقال قادة الحزب وعصبة مكافحة الصهيونية انتقاماً منه بسبب النشاطات الواسعة الفكرية منها والسياسية ضد الاستعمار والصهيونية وفضح الحكومة في مواقفها إزاء القضية الفلسطينية وإزاء الصهيونية. إذ ركز فهد، وهو على رأس الحزب الشيوعي العراقي في نضاله من أجل القضية الفلسطينية، على شعارات أساسية واضحة جداً كانت مرفوضة من قبل تلك الدول والأطراف، وهي:

- منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ورفع الحماية البريطانية عنه.
- إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
- التضامن مع الشعب الفلسطيني لمواجهة المؤامرات التي تستهدف وطنه، وفضح أهداف العنصرية والعدوانية في الحركة الصهيونية.
- تعبئة الرأي العام العراقي والعربي إلى جانب الشعب الفلسطيني من خلال النشاط الفكري والسياسي.

٢٧٣ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. ص ٣٢٠/٣٢١.

● محاولة كسب المزيد من اليهود إلى جانب الحركات المعادية للصهيونية في سائر أرجاء العالم العربي.

فضح طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين والمنطقة العربية وتحالفاتها الدولية المناهضة لحركات التحرر والمرتبطة عضوياً بالرأسمال المالي العالمي وأهدافهما المشتركة.

لقد كانت عصابة مكافحة الصهيونية ونشاطها وفعاليتها الواسعة شوكة في عين حكام العراق، مما دفع إلى التفتيش عن الحجج، مهما كانت واهية، لسحب إجازتها وإيقاف نشرها العلني وزج القائمين عليها والنشطين منهم في السجون. ورغم فشل أكثر من محاولة للحكم على قياديي الحركة من خلال المحاكم العراقية التي تمتعت في فترات معينة ببعض الحرية بسبب وجود ديمقراطيين نزيهين على رأس البعض من تلك المحاكم، لجأت الحكومة إلى إصدار قرار وزاري بحلها، متجاوزة الدستور والقوانين العراقية. ثم قدمت قياديي العصابة إلى المحاكمة، بعد ربط قضيتهم بقضية الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه السياسي ودور رفاقه في قيادة ونشاط العصابة.

كان الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك فهد، مقتنعين بأن موقف الاتحاد السوفييتي سيكون إلى جانب الشعب الفلسطيني بسبب عدالة قضيته والعداء المستحكم بين الشيوعية والصهيونية بسبب طبيعتهما المتقاطعة تماماً، وبسبب معرفة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بأساليب ومناورات الإمبريالية والصهيونية، وهو الموقف الذي تجلّى في مؤتمرات الأممية الشيوعية منذ تأسيسها وأحاديث لينين عنها. ولهذا لم يكن هناك أي تناقض بين موقف الحزب وموقف الأممية الشيوعية وأحزابها المختلفة. لذلك فوجئ الحزب وفهد بموقف السوفييت في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، ولم يجدا تبريراً له.

لقد كتب فهد العديد من المقالات التي يفضح بها طبيعة الصهيونية العالمية مستلهماً فكر الأممية الشيوعية وقناعاته الذاتية ووعيه العميق بالعلاقة القائمة بين الإمبريالية والصهيونية على الصعيد العالمي، إضافة إلى العلاقات المهمة التي كانت قد نشأت لا بين

الصهيونية وبريطانيا فحسب، بل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وكان يرى فيها خطراً أساسياً على حركة التحرر العربية، إذ أن أمريكا تريد أن تجعل منها أداة لها في المنطقة. ويمكن لبعض المقتطفات المهمة في هذا الصدد أن تؤكد موقف فهد الواضح من الصهيونية ورفضه لمحاولات التقسيم التي كانت تسعى إليها الصهيونية العالمية. كتب فهد عن طبيعة الصهيونية في جريدة "العصبة" في عام ١٩٤٦ يقول: "إننا في الحقيقة لا نرى في الفاشية والصهيونية سوى توأمين لبغي واحد، هي العنصرية محظية الاستعمار. إن الفاشية والصهيونية تنهجان خطين منحرفين يلتقي طرفاهما وتتشابه أهدافهما، وكل منهما نصبت نفسها منقذة وحامية لعنصرها، فالأولى بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفوضى في أنحاء المعمورة وورطت شعوبها وأولعت بهم نار حرب عالمية لم تتخلص أمة من شرورها. والثانية الصهيونية بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفتن والإرهاب في البلاد العربية وغررت بمئات الألوف من أبناء قومها وجاءت تحرقهم على مذبح أطماعها وأطماع أسيادها المستعمرون الإنكليز والأمريكان، فتشعل بهم نيران الاضطرابات في البلاد العربية. وقد كان من أعمالها أن حولت فلسطينا إلى جحيم لا ينطفئ سعيره ولا تجف فيه الدموع والدماء وتهددت الأقطار العربية بأخطارها وبأخطار القضاء على كيانها القومي جراء بقاء وتثبيت النفوذ الاستعماري فيها وجراء المشاكل العنصرية التي تحاول إثارتها"^{٢٧٤}.

وبصدد المصالح المشتركة والعلاقة التحالفية بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية كتب فهد يقول: "إن المصالح الأمريكية الناشئة في البلاد العربية ورؤوس أموالها المستثمرة بالاشتراك مع الرأسمال الصهيوني في فلسطين، ووعدهم الصهيونية بتوظيف رؤوس أموال أمريكية كبيرة جداً وتطلع أمريكا لاستخلاف الإمبرياليين البريطانيين في فلسطين واتخاذها قاعدة لحماية مصالحها في البلاد العربية، كل هذه حملت الولايات المتحدة على استخدام نفوذها كاحتياطي للصهيونية"^{٢٧٥}.

٢٧٤ الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣١/٣٠.

ولم ينس فهد، وهو يسجل وثيقة الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي أن يثبت مسالتين مهمتين بشأن القضية الفلسطينية والطبيعة العدوانية للصهيونية، حين أشار فيه إلى:

" ١٣- (أ) ناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات اعتداءات استعمارية جديدة وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

١٥- ناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا واستخدامها...، وضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي^{٢٧٦}.

إذن كان موقف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد حتى صدور قرار تقسيم فلسطين واضحاً لا غبار عليه بأي حال من الأحوال، بل يمكن القول بأنه كان من أنشط القوى السياسية العراقية الواعية التي وقفت إلى جانب الشعب العراقي. وفي عام ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الأمن الدولي بالموافقة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود بحجة أن العيش المشترك بين اليهود والعرب لم يعد ممكناً وأن لليهود حق في العيش في دولة مستقلة في قسم من الأراضي الفلسطينية، أي الموافقة على إقامة دولتين على أرض فلسطين. ولم يكن القرار ذاته غير عادل وجائر فحسب، بل وكان غير عادل في تقسيم مساحة الأرض بين الأكثرية العربية والأقلية اليهودية لصالح الأقلية. إذ بلغت حصة اليهود، وهم أقلية، ٥,٥٪ من أخصب الأراضي الفلسطينية، في حين كانت حصة عرب فلسطين ٤٣,٥٪، وهم الغالبية العظمى من سكان فلسطين^{٢٧٧}. وكان الاتحاد السوفييتي من الدول الدائمة

٢٧٦ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. الميثاق الوطني. ص ١٣٦/١٣٧.

٢٧٧ بطاطو، حنا د. العراق. الحزب الشيوعي العراقي. الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص ٢٥٥.

العضوية التي وافقت على هذا القرار الجائر. وسبب هذا الموقف إشكالاً وارتباكاً عند الشيوعيين العراقيين وعند بقية الشيوعيين في العالم العربي. وكان الإشكال أكبر عند الشيوعيين اليهود في العراق الذين وقفوا بحزم ضد إقامة دولة عبرية على أرض فلسطين وساندوا قيام دولة واحدة على هذه الأرض. ويشير حنا بطاطو إلى أن الشيوعيين اليهود كانوا قبل صدور هذا القرار قد وجهوا التماساً إلى يوسف ستالين يرجونه فيه الوقوف بوجه محاولات تقسيم فلسطين، حيث ورد في البيان المؤرخ في ٢٩ أيار/مايس ١٩٤٦، أي قبل منع العصبة من مزاوله أعمالها، جاء فيه:

"إننا نتضرع إليكم، أيها الرفيق ستالين، أن تؤيدوا قضية فلسطين عندما تطرح أمام الأمم المتحدة... لا التباس في حق شعب فلسطين العربي بالاستقلال، وقضيتهم لا علاقة لها بمأزق اليهود المقتلعين. إننا واثقون من أن حكومتكم، التي تعتمد مبادئها وسياساتها الخارجية على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ستقف إلى جانب العرب في محنتهم"^{٢٧٨}.

لم يغير الشيوعيون العراقيون موقفهم من القضية الفلسطينية بمجرد صدور قرار التقسيم وموافقة الاتحاد السوفييتي عليه. وكان فهد أول من استقبل هذا الموقف بالاستغراب. وعلى هذا الموقف توجد الكثير من الأدلة الواضحة. كتب زكي خيري يقول: "كان الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه يثقف أعضائه وجماهيره ضد الوطن القومي لليهود وضد الصهيونية التي نمت وترعرعت تحت رعاية الإمبريالية. وكان تثقيفه هذا يسترشد بالماركسية اللينينية التي كانت تدين الصهيونية باعتبارها حركة انشقاقية تعزل العمال اليهود عن سائر العمال الذين يتعايشون معهم في بلدانهم وتضعهم تحت هيمنة رأسماليهم. وكان استيطان اليهود في فلسطين يعني في الوقت ذاته اغتصاب الأرض من أصحابها الشرعيين الذين عمروها بدمائهم وعرقهم طوال أربعة عشر قرناً ولم يهجروا أراضيهم في فلسطين إلا بالإكراه. فبعد كل ذلك كيف يقدم الاتحاد السوفييتي على اعتبار

٢٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٦.

المستوطنين اليهود من مختلف الأمم شعباً له الحق في تقرير المصير بما فيه إقامة دولة منفصلة على أرض الشعب الفلسطيني العربي المغتصبة بقوة السلاح البريطاني والانتداب البريطاني؟! حتى فهد لم يجد جواباً لهذا التساؤل! وقد جاءني على انفراد وسرني دهشته من ذلك قائلاً: - لا أدري كيف اعترف الاتحاد السوفييتي بدولة اليهود! وفيما بعد كتب فهد رسالة للحزب صرح فيها بصورة قاطعة أن المستوطنين اليهود جماعة من الناس لهم حقوق معينة باعتبارهم أقلية وليسوا شعباً يستحق تقرير المصير وإقامة دولة بأي حال من الأحوال. وقد جاءت هذه الرسالة بعد أن غير الحزب موقفه بما يتوافق مع رأي الاتحاد السوفييتي وصدرت خارج السجن وثائق حزبية تبرر الموقف السوفييتي تبريراً إيديولوجياً^{٢٧٩}.

وجاء في الرسالة التي كتبها فهد من سجنه في الكوت ووجهها إلى قيادة التنظيم خارج السجن، حول قرار التقسيم ما يلي:

"أما عن قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم إليه عدا شيء واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين فهذا ربما كان غير صحيح فكل ما في الأمر أن الاتحاد ربما قال بوجود الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين فهذا لا يعني أنهم قومية، فهذا لا يعني عدم الاهتمام بهم ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية بالموضوع. فموقف الاتحاد جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم، فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة حل صحيح للقضية ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير ولكن إذا لا يمكن ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلاً آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن نتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف"^{٢٨٠}.

٢٧٩ خيرى، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ١٣٧.

٢٨٠ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣٢/٢٣٣.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد أيام من صدور قرار التقسيم أصدر الحزب نشرة داخلية موجهة إلى كافة رفاق الحزب جاء فيها بشأن الموضوع ما يلي:

"موقف الاتحاد السوفييتي بخصوص التقسيم وفر للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا التشهير بالاتحاد السوفييتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية. ولذلك، فإنه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطو التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

(One) إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، ومزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

(Two) إن الهجرة اليهودية... لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين من أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية... واستمرارها بشكلها الحالي... يهدد السكان الأصليين في حياتهم وحریتهم،

(Three) إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم... يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب... .

(Four) إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلاً، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى... .

(Five) إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدول اليهودية المقترحة.... .

إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

لكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم^{٢٨١}.

٢٨١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. مصر سابق. ص ٢٥٧.

ويشير حنا بطاطو أيضاً إلى أن فهد قد وقف ضد الموقف الذي أرسله، كما هو مشاع ومعروف، يوسف إسماعيل حول قرار التقسيم والذي يتجاوز الموضوعية والحقائق التاريخية، وطلب من الرفيق السجين الذي كان يقرأ تلك الرسالة بالتوقف عن الاستمرار بقراءتها، باعتبارها رسالة غير موضوعية وذات اتهامات غير مبررة للأحزاب الشيوعية العربية. ٢٨٢

إذن الدراسة المتأنية للموقف تسمح لنا بالقول، بأن الحزب الشيوعي لم يكن مجبراً على اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفييتي كدولة وكحزب إزاء القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، إذ كان يملك موقفاً صحيحاً وعادلاً إزاء كل القوميات والأقليات القومية والأديان في فلسطين أولاً، ويمتلك، كحزب شيوعي مستقل في بلد مستقل، كل الحق في أن يتخذ الموقف الوطني والقومي الصحيح الذي يمس مصالح شعبه أو الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. ومن هنا كان إصرار فهد في البقاء على موقف الحزب الصحيح إزاء القضية الفلسطينية وذلك بإقامة دولة ديمقراطية مستقلة يتمتع فيها الجميع بالمساواة. وكان في هذا الموقف واضحاً، كما كان في الوقت نفسه واضحاً عندما أشار إلى ضرورة استطلاع رأي وموقف الحزبين الشقيقين في كل من سوريا وفلسطين من المسألة والتشاور معهما بشأن الموقف. ولكن بعض الكوادر القيادية الشيوعية كان لها موقف آخر من هذه القضية، وخاصة أولئك الذين كانوا خارج الوطن، كما أن هؤلاء قد أثروا بهذا القدر أو ذاك على موقف الداخل، ومنهم زكي خيري، حيث كتب يقول، حول تبرير القبول بقرار التقسيم، ما يلي: "وكان لي شخصياً دور معين في هذا التبرير بعد خروجي من السجن. وكان الجذر الفكري لموقفي هذا هو الاعتقاد بأن كل موقف سياسي يتخذه الاتحاد السوفييتي هو موقف مبدئي وما علينا إلا أن نبحث عن هذا الأساس المبدئي لنفهمه وندافع عنه. وإذا لم نجد ما يبرر ذلك صراحة في التعاليم الماركسية اللينينية كان يأتي دور التأويل والتفسير المؤدي إلى التبرير. فكنا نخضع

٢٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٩/٢٦٠.

الإيديولوجيا للسياسة بدل العكس. وكان هذا هو نفس الجذر الفكري لأخطاء الحركة الشيوعية العالمية في المدة الأخيرة حيث كان المنظرون يبررون مواقف السياسيين. ولهذا الخلل الفكري علاقة بالاعتقاد بمعصومية القيادة السوفييتية وفي البدء معصومية ستالين وفيما بعد معصومية "القيادة الجماعية" التي لا يمكن أن يأتيها الخطأ. رغم ما جاء في رسالة لينين إلى أنيسه أرماند يقول فيها عن إنجلز زميل ماركس في عمله: أنه لا يعتقد بأن إنجلز كان معصوماً من الخطأ. وفي العديد من المناسبات كان يشير إلى ارتكاب السلطة أخطاء خرقاء وأن تكن أقل خرقاء من أخطاء الدول الرأسمالية. ولكننا كنا نمر بهذه الأخطاء مرّ الكرام ولم نمارس النقد لأساتذتنا الأكثر ترمساً وخبرة وعلماً كما ينبغي للتلامذة الشيوعيين أن يفعلوا إزاء أساتذتهم وكما يقتضي الواجب الأممي^{٢٨٣}. لا شك في أن إخضاع السياسة للأيدولوجيا هي الأخرى غير سليمة، إذ من المفروض أن تدرس الحالة على أرض الواقع، ثم يجري اتخاذ الموقف المناسب في ضوء واقع وعدالة القضية ونتائج التحليل الذي نمارسه في ضوء المنهج العلمي.

لم تأت موافقة الحزب على قرار التقسيم في ضوء اتفاق تام، بل صدر نتيجة قناعة بأن لا بد أن يكون للسوفييت مبررات واقعية لمثل هذه الموافقة على قرار التقسيم، وبالتالي يفرض الموقف الأممي الموافقة عليه أيضاً. وبمعنى آخر فرض الواقع نفسه عملياً على الجميع، ولكنه أكد أن قيام دولة لليهود في القسم الذي خصص لليهود وعدم قيام دولة عربية في القسم الذي خصص للعرب سيؤدي إلى ضياع فلسطين كلها، ولهذا فأن القبول بإقامة دولة فلسطينية عربية على أرض فلسطين من ناحية كون القرار لم يعد قابلاً للتغيير مسألة منطقية وضرورة لا غنى عنها، حتى من منطلق ومنطق الرفض لقرار التقسيم. فالنظر إلى موقف الحزب من قرار التقسيم حينذاك يختلف عن النظر إليه في هذا اليوم. فعدم الموافقة على قرار التقسيم من جانب الحكومات العربية، التي لم تكن كلها مخلصه في رفضها لقرار التقسيم والتي لم تكن كلها مستعدة للقتال في سبيل قضية فلسطين أو في

٢٨٣ خيري، زكي. صدى السنين . . . مصدر سابق. ص ١٢٧/١٢٨.

سبيل مجابهة القرار فعلياً، والتي كان بعضها متواطئاً حول القضية برمتها، قد أدت كلها إلى حرب غير متكافئة بسبب الإسناد اللامحدود الذي حصلت عليه القوى الصهيونية المحاربة في إسرائيل من قبل الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، ولم تحصل على ما يقابله من دعم من الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطيات الشعبية حينذاك. كما لعبت الخيانة والأسلحة الفاسدة وغيرها دورها في تعطيل قدرة الكفاح العربية للوحدات العسكرية التي أرسلت إلى فلسطين، وساعدت على إنهاء الحرب لصالح إسرائيل. وبالتالي، قامت الدولة الإسرائيلية ولم تقم الدولة العربية الفلسطينية. والشعب الفلسطيني يحصد اليوم نتائج تلك السياسات والمواقف. واتخذت السلطات العراقية من موقف الحزب الشيوعي العراقي حجة لشن حملات ظالمة لتصفية الحزب الشيوعي العراقي، واتخذت مبرراً غير مباشر لتنفيذ جريمة الإعدام بحق فهد ورفاقه، كما ساهمت بتأجيج الرأي العام العربي ضد الحزب، بحيث كانت الحملة لوقف عملية تنفيذ الإعدام بحق قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩ ضعيفة حقاً. ولكن هذا الموقف لم يفهم بالصورة الصحيحة ولم يلعب الحزب الشيوعي العراقي دوره المناسب ولم يمنح الفرصة الكافية في حينها لتوضيح موقفه من التقسيم. وفي حمى الصراع حينذاك اتخذ الأمر وكأن الحزب الشيوعي مع التقسيم وبقية القوى السياسية العربية ضد التقسيم. وهو أمر أسوأ كثيراً لعلاقة الحزب بالقوى القومية التي تلقفت الموقف لتبرير صراعاها وكرهها الدائم للشيوعية والشيوعيين حينذاك، خاصة وأن الحركة الشيوعية العالمية كانت قد أيدت قرار التقسيم ووقفت إلى جانبه من منطلق معاناة اليهود في ألمانيا من عمليات الإبادة الجماعية في معتقلات النازية، رغم أن هذا لم يكن مبرراً أيضاً، إذ أن جريمة النازية البشعة ذات الخلفية العنصرية والمعادية لليهودية خصوصاً والسامية بشكل عام والقائمة على إيديولوجية مناهضة لكل الشعوب كانت قد توجهت بحقدها لا ضد اليهود والعجم والسلافيين فحسب، بل وضد الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والمسيحيين المناوئين للنازية أيضاً. ولا شك في أن موقف الحزب الشيوعي السوفييتي إزاء التقسيم حينذاك لم يكن سليماً، إذ كان في مقدوره

الرفض وعرقلة التقسيم حينذاك. كما أن المبررات التي قدمت حينذاك لم تكن موضوعية ولا مبررة للموافقة على قرارا التقسيم.

كان قرار التقسيم خاطئاً بالأساس، وبالتالي، كانت الموافقة عليه خاطئة أيضاً. وهذا يختلف عن مسألة أخرى هي الأمر الواقع الذي وضع مجلس الأمن الدولي العالم كله أمامه، فقرار تقسيم فلسطين، وليست كل قرارات مجلس الأمن الدولي صائبة، كما ليس مطلوباً منا الموافقة على كل ما يصدره مجلس الأمن بغض النظر عن مدى قدرتنا على مواجهته أو إفضال تحقيقه. والدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عربية ديمقراطية على القسم الذي خصص للعرب كان يحمل في طياته قبولاً بالأمر الواقع، ولكنه كان لا يعني بالضرورة قبولاً بقرار التقسيم. إذ لو كان قد تم ذلك لكان الأمر الآن مختلفاً. وربما لما استطاعت إسرائيل التهام أجزاء جديدة من ذلك القسم الذي خصص للعرب في الحروب التالية التي قامت هناك ونظمتها الصهيونية العالمية وساندتها الإمبريالية العالمية لالتهام المزيد من فلسطين لصالح إسرائيل. فالواقع على أرض فلسطين يقول أن إسرائيل تسيطر اليوم على ٧٨ ٪ من الأراضي الفلسطينية وفق حدود عام ١٩٤٧ وأن الفلسطينيين لم يبق لهم سوى ٢٢ ٪ من تلك الأراضي، في قطاع غزة والضفة الغربية، كما أن إسرائيل تقيم الكثير من المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة والضفة الغربية وتريد انتزاع المزيد مما تبقى للعرب في فلسطين عام ١٩٤٧. والفلسطينيون يناضلون اليوم من أجل إقامة دولتهم الوطنية على القسم المتبقي من فلسطين، أي على ٢٢ ٪ من تلك الأراضي، وترفض إسرائيل ذلك حتى الوقت الحاضر، رغم التضحيات الغالية التي يقدمها الشعب الفلسطيني في انتفاضة الحجارة. كان الأمر حينذاك يختلف تماماً عن الواقع الراهن الذي يجد العرب أنفسهم فيه. فبعضهم اليوم اعترف بوجود إسرائيل كدولة ويقوم البعض الآخر بالعلاقات الدبلوماسية معها، والبعض الثالث يقيم مع إسرائيل علاقات تجارية وعلمية واسعة نسبياً، وبعضهم الآخر يقيم علاقات اقتصادية وثقافية وسياحة مع الدولة العبرية التي ابتلعت المزيد من الأراضي الفلسطينية التي ضمنها قرار تقسيم فلسطين لعرب فلسطين حينذاك، والتي تشن

يومياً الحرب ضد الشعب الفلسطيني وتقتل بشتى الأسلحة، بما فيها المحرمة دولياً، المزيد من البشر، كما أنها ما تزال تحتل أجزاءً من الأراضي العربية في كل من لبنان وسوريا كمزارع أبو شبعاء والجولان. وتجد إسرائيل التأييد الكامل والدعم الواسع والمتواصل من جانب حليفها الإستراتيجي الدولي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في كل ما تقوم به من عمليات عسكرية تدميرية وقتل جماعي واغتيالات لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية وإزالة دور السكن وتخريب المزارع في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تلك التي تعتبر بيد السلطة الفلسطينية.

لقد كان موقف عصابة مكافحة الصهيونية ونشاطها ضد الصهيونية صائباً وصادقاً في آن واحد^{٢٨٤}. ولم يكن في مقدور العصابة أن تنهض دون تبني ودعم مباشرين من الحزب الشيوعي العراقي، الذي وجد فيها، بوجود أكثرية يهودية عراقية فيها، أداة مهمة لمحاربة الصهاينة في العراق وفي الخارج، كما أنها كانت أداة مهمة للتثقيف ضد الصهيونية وتعزيز التأخي بين المواطنين من مسلمين ويهود ومسيحيين وغيرهم من المواطنين في العراق. واستطاعت العصابة خلال فترة وجيزة القيام بعملية تعبئة واسعة ضد الصهيونية وفضح

٢٨٤ كان الهجوم على العصابة هو البداية الفعلية للهجوم اللاحق على الحركة الوطنية العراقية ومحاولة تصفية الأجواء الديمقراطية التي أنعشتها فترة نهاية الحرب العالمية الثانية والانتصار على الفاشية والنازية والعسكرية اليابانية. ثم طلب الإدعاء العام العراقي تقديم كوادر العصابة إلى المحاكمة بتهم مختلفة بما فيها تهمة التعاون مع الصهيونية العالمية. ولكن المحاكم لم تستطع حقاً إيجاد أي علاقة بين أعضاء العصابة والحركة الصهيونية الدولية، بل كانوا جميعاً من المعادين للصهيونية والداعين إلى قيام دولة فلسطينية موحدة في فلسطين. وبالتالي انبثقت "عبقرية" الحاكم العراقي حينذاك وأكد أن عصابة مكافحة الصهيونية تعني عصابة الكفاح لصالح الصهيونية. وقد أدين هذا التفسير من جانب محامي الدفاع وكثرة من اللغويين العرب، بمن فيهم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد، حيث قيل في حينها، هل تعني عصابة مكافحة السل وعصابة مكافحة الجراد وعصابة مكافحة الأمية، عصابة لنشر السل وحماية الجراد ونشر الأمية، كما أشار إلى ذلك عادل المصري في ذكرياته التي أشير إليها سابقاً؟ لقد كان تفسير الحاكم ليس تعسفياً فحسب، بل مغالطة كبرى كان يريد منها إصدار الأحكام على كوادر العصابة بأي ثمن، إذ كانت تعليمات السلطة تقضي بذلك.

مشاريعها^{٢٨٥}. فاجتماعاتها التثقيفية اليومية والأسبوعية ساهمت في تلك الاتجاهات الوطنية المنشودة، وهذا العمل بالذات هو الذي أغاظ القوى المناهضة وجمهرة من النخبة الحاكمة العراقية حينذاك. إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بتهجير اليهود العراقيين قسراً كان قراراً ظالماً وجائراً ومسانداً لقرار التقسيم من الناحية العملية. لقد دفع عشرات ألوف اليهود بالقوة والقسر إلى ترك وطنهم العراق، كما حصل ذلك في بقية الأقطار العربية، الذي عاشوا فيه آلاف السنين، تماماً كما فعلت ذلك الحكومة العنصرية في إسرائيل حين طردت عشرات ألوف العرب من وطنهم فلسطين إلى الشتات العربي والدولي. وإذا كان اليهود قد استوطنوا اليوم في إسرائيل، فأُن العرب الذين هجروا ما زالوا يعانون مرارة العيش في المخيمات الفقيرة والبائسة بانتظار العودة إلى وطنهم الذي لا يجوز، بأي عرف ولا يمكن لأي مستبد أو عنصري أن يحرمهم منه، فهو حقهم الطبيعي في العودة وسيحققونه في يوم قادم لا ريب في ذلك.

● وخلال فترة نشاط العصابة نشأت علاقات غير ودية بينها وبين الأحزاب الوطنية الأخرى التي أجاز عملها الرسمي حينذاك، وخاصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، دع عنك حزب الاستقلال، الذي كانت له علاقات غير ودية عموماً مع اليهود ومع وجودهم في العراق. وكان السبب وراء تلك العلاقات غير الودية يكمن في النقاط التالية:

٢٨٥ خلال فترة وجيزة من عمر عصابة مكافحة الصهيونية أصدرت ٥١ عدداً من جريدتها "العصابة"، وكانت مقالاتها تهتم لا بالقضية الفلسطينية فحسب، بل وبالقضايا الوطنية المختلفة، ومنها النضال ضد الاستعمار ومن أجل الحريات الديمقراطية وضد التخلف والامية ومن أجل تحرير المرأة، إضافة إلى فضح الصهيونية وعلاقاتها بالإمبريالية العالمية. وكان للصعبة ناد ومقر في كراة مريم، وكانت تقيم أسبوعياً ندوة خاصة عن القضية الفلسطينية وكان الحضور يصل إلى عدة آلاف أحياناً غير قليلة، كما أقامت مسرحاً وساحة لممارسة الرياضة، كما يشير إلى ذلك عادل المصري، الذي كان سكرتيراً للعصابة، في مقابلة له مع د. زهدي الداودي في براغ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢.

● التشابك بين النشاط الديمقراطي السياسي العام والنشاط الحزبي للعصبة، إذ أن الأحزاب الأخرى قد اعتبرت العصبة إحدى منظمات الحزب أو إحدى المنظمات التابعة للحزب.

● تبني العصبة لسياسات الحزب الشيوعي العراقي والترويج لها في نشاط العصبة أو قيام أعضاء العصبة وأعضاء حزب التحرر الوطني بالترويج لسياسة وشعارات الحزب في نشاطات وفعاليات بقية الأحزاب، إذ كان ذلك يلقي معارضة شديدة من جانب قادة تلك الأحزاب. وقد تجلّى ذلك في المقالات التي نشرت في صحافة الأحزاب الأخرى، ومنها المقالات التي نشرتها الرأي العام التي كان يصدرها الشاعر محمد مهدي الجواهري حينذاك والتي وجهت أصابع الاتهام لحزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية بالتخريب والإساءة لاجتماعات ومهرجانات الأحزاب الأخرى. وكتبت المقالات تحت عنوان: أعصبة لمكافحة الصهيونية أم لمكافحة الوطنية؟ أحزب للتحرر أم التخريب؟^{٢٨٦}.

ويفترض هنا الإشارة إلى أن أغلب اليهود الذين عملوا في العصبة، كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وكانوا قبل ذاك أعضاء في وحدة النضال التي حلت نفسها والتحقّت بالحزب الشيوعي العراقي، وكانت لهؤلاء علاقات مختلفة مع كوادر وأعضاء الأحزاب الأخرى.

ويشير عادل المصري في هذا المجال إلى أن مناضلي العصبة، وكذلك مناضلي حزب التحرر الوطني وفي ظل المنافسة الحزبية حينذاك ودور الحزب الشيوعي العراقي في كسب قاعدة الأحزاب الأخرى إلى نشاطاته وشعاراته يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا أخطاء سياسية في العلاقة مع الأحزاب الأخرى^{٢٨٧}، خاصة وأن غالبية أعضاء حزب التحرر كانوا من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك أعضاء العصبة. وكانت كل هذه الأخطاء تجر

٢٨٦ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق. مصدر سابق. ص ١٩٩-٢٠١.

٢٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٤/٢٣٥.

على الحزب، وهو أمر لا يخلو من صواب، بسبب أن قادة هذه المنظمة وفراكسيون الحزب العامل فيها وكذلك حزب التحرر كانوا من الشيوعيين، كما كانوا على اتصال وثيق ويومي بالمكتب السياسي وبفهد مباشرة. وكانت تكتيكات العمل اليومي تقرر من جانب الفراكسيون. ويشير عادل المصري في هذا الصدد إلى أن العصبية لم يكن في مقدورها أن تستغني عن دور فهد، إذ كتب يقول: "وكان الرفيق فهد يوجه نشاطاتها وأحياناً يكتب في صحيفتها، ويعمل جاهداً على تنسيق نشاطها مع الحركة الوطنية وأحزابها ومع الحركة العمالية ومع الحركة المعادية للصهيونية عربياً وعالمياً. وللرفيق فهد خبرة في هذا المجال لا يمكن الاستغناء عنها"^{٢٨٨}.

● لقد كان شعار الجبهة ضاغطاً كبيراً على الحزب، وبالتالي على الشيوعيين العراقيين أينما عملوا، وكان الحزب يسعى إلى فرضه على القوى السياسية الأخرى من خلال العمل في قواعد تلك الأحزاب وإقناعها بالقبول بالشعار وبالضغط على قياداتها للموافقة على تشكيل الجبهة وفق منظور الحزب لها، وهو ما اصطدم بمعارضة القوى السياسية التقدمية والديمقراطية الأخرى في مسألتين، وهما:

● كانت تعتقد بان الحزب يسعى إلى فرض الجبهة التي يريدتها على بقية الأحزاب بما فيها قياداته لها، خاصة وأن كراس الجبهة الذي أصدره حسين محمد الشيببي يصب بهذا المجرى، وهو ما كانت ترفضه الأحزاب الأخرى.

محاولة فرض قيام الجبهة من خلال تشديد ضغط قواعدها عليها، وهو ما كانت تراه مخالفاً لقواعد العمل بين الأحزاب السياسية في التي تعمل في صف المعارضة.

ويمكن القول بأن القوى التقدمية والديمقراطية كانت على حق بالنسبة إلى هاتين المسألتين، إذ لا يجوز الدخول في اجتماعات أحزاب أخرى وفرض شعارات الحزب الأخرى على اجتماعاتها مما يقود إلى توترات لا طائل منها وتسيء إلى العلاقات في ما بين قادة تلك الأحزاب. رغم أن من حق كل حزب التثقيف بسياساته وصحافته واجتماعاته الخاصة

٢٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٩.

والعامة، فأن الأساليب التي اتبعتها الحزب إزاء حلفاء الحزب الطبيعيين لم تكن صحيحةً. ولكن، كما يبدو لنا، بأن فهد، وهو المسؤول عن تلك التكتيكات مباشرة، لم يجد أمامه طريقاً آخر للضغط على الأحزاب الأخرى من أجل إقناعها بالموافقة على تشكيل الجبهة التي كان يشعر بضرورة قيامها لتخليص العراق من المحنة التي كان يعيش فيها حينذاك. إلا أن هذا التكتيك لم ينجح وساهم في تعميق الفجوة.

الفصل السابع

الواقع السياسي في العراق بين ١٩٥٠ - ١٩٥٨

المبحث الأول

العوامل الكامنة وراء انتفاضة ١٩٥٢ في العراق

إن الفترة الواقعة بين نهاية عام ١٩٤٨ وبداية عام ١٩٥٠ شهدت انحساراً واضحاً في نشاط الحركة الوطنية العراقية وضعفاً ملموساً في قدرتها على مواجهة إرهاب السلطة المتفاقم. ولم تستطع مظاهرات الشيوعيين المناهضة لحملة الإعدامات ضد قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩ والاحتجاج عليها أن تؤجج الوضع السياسي ضد السلطة. ومع ذلك لم تستطع الأحكام العرفية التي فرضت بحجة حماية مؤخرة الجيش وغيرها ولا حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف القوى السياسية المختلفة، وخاصة بين الشيوعيين وبقية الديمقراطيين اليساريين، أن تردع القوى السياسية العراقية المعارضة على التحرك التدريجي وإعادة تنظيم صفوفها والبدء بتحريك الجو السياسي في بغداد وبقية المدن العراقية ابتداءً من عام ١٩٥٠. وعند تتبع الأوضاع السياسية العراقية وفي المنطقة سيجد أمامه جملة من العوامل المحركة، إضافة إلى اتجاهات معينة في التحرك السياسي في العراق والمنطقة ساهمت في تنشيط الحركة السياسية العراقية خلال السنوات الواقعة بين ١٩٥٠ و١٩٥٨ بمدى جزرها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، ومن ثم تتوجت هذه الفترة بانتفاضة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ العسكرية، التي حصلت على تأييد شعبي واسع مكنها من تحقيق الانتصار وإيقاف احتمال التدخل الخارجي انطلاقاً من بيروت. فما هي حقائق الوضع حينذاك؟

تميزت الأوضاع الاقتصادية الداخلية للغالبية العظمى من المجتمع العراقي بالتدهور المستمر. فالهجرة من الريف إلى المدينة اتخذت أبعاداً جديدة، إذ تراجع الإنتاج الزراعي وتقلصت مدخولات الفلاحين السنوية، واتسعت البطالة في المدن، وخاصة في العاصمة بغداد، وتراجعت القدرة الشرائية للسكان، كما لم تتطور إيرادات العراق المالية من استخراج وتصدير النفط الخام إلا بحدود ضئيلة، وبدأت أحوال فئات البرجوازية الصغيرة، وخاصة الحرفيين بالتدهور نتيجة منافسة السلع الأجنبية التي غزت الأسواق المحلية، فأعلنت كثرة من هؤلاء إفلاسها أو أغلقت محلاتها وتحولت إلى صف العاطلين عن العمل أو العمل بأجر عند آخرين بأجور زهيدة. وبدأت الدولة تعاني من عجز في ميزانيتها الاعتيادية وفي دفع رواتب الموظفين والمستخدمين لديها، كما أوقفت تعيين موظفين ومستخدمين جدد، فزاد التذمر واتسعت قاعدته وشملت أوساط المتعلمين. وفي هذه الفترة بالذات بدأت أسعار السلع والخدمات وكذلك إيجارات السكن بالارتفاع، مما دفع العمال، الذين بدأوا يعانون من عجز أجورهم عن إشباع حاجاتهم اليومية وتجديد قوة عملهم، إلى إعلان الإضرابات عن العمل. وتفاقت الأزمة الاقتصادية، إذ لم يكن في بال الحكم التفكير بمشاكل الناس والتحري عن حلول عملية لها، إذ لم يكن في بال الحكم التفكير بمشاكل المشاكل أو يحسون بضغطها على الناس. وزاد من تلك الأزمة الاقتصادية مشاركة قوات عراقية في حرب فلسطين التي استنزفت موارد مالية غير قليلة دون طائل. ودفع الواقع الاقتصادي المتفاقم إلى انتباه الحكم له بسبب العجز المالي الحكومي وبسبب بدء موجة جديدة من الإضرابات العمالية، فبدأت وزارة نوري السعيد العاشرة إلى تنفيذ التوصيات التي كانت لجنة خاصة شكلت في فترة وزارة مزاحم الباججي للتخفيف عن كاهل الميزانية، ولكنها كانت إثقالاً جديداً على كاهل الجماهير الواسعة بدلاً من تخفيف العبء عنها. واشتملت تلك الإجراءات على ما يلي:

أ - وقف التعيينات والاستخدامات الجديدة في دوائر الدولة كافة على أن لا يشمل ذلك إملاء الشواغر.

- ب - وقف التنقلات بين الموظفين والمستخدمين إلا عند الضرورة القصوى.
- ج - إلغاء مخصصات النقل المقطوعة وأجور الخدمات الخاصة.
- د - جعل التلغونات المنصوبة في دور الموظفين على حسابهم الخاص إلا ما يستثنيه مجلس الوزراء.
- هـ - منع استخدام السيارات الحكومية منعاً باتاً.
- و - وقف الترفيعات بين الموظفين والمستخدمين مدة ثلاثة أشهر.
- ز - إعادة النظر في المشاريع الرئيسية وتقديم الأهم على المهم.
- ح - توقيف المبيعات الخارجية والداخلية بصورة مطلقة.
- ط - وقف شراء الأثاث.
- ي - جرد المخازن الحكومية وبيع الفائض من موجوداتها ويشمل ذلك حقول المزارع التجريبية وخبولها.

أن تتصرف الدوائر الحكومية ب ٧٥٪ من الاعتمادات العامة المصدقة وأن يترك الوفر وقدره ٢٥٪ لملافاة العجز^{٢٨٩}.

إن هذه الإجراءات لا تعبر عن حرص الحكومة على موارد البلاد بقدر ما كانت تعبر عن الأزمة التي كانت تمر بها وعجز الحكومة عن إيجاد الحلول العملية لها أو تأمين قروض مالية لها تساعد في تجاوز تلك الأزمة، أو الضغط على شركات النفط الأجنبية من أجل زيادة كمية المستخرج والمصدر من النفط لتحسين إيراداتها السنوية أو إجراء تغيير في توزيع الدخل المتأتي من النفط الخام العراقي، إضافة إلى أن البلاد كانت تعاني من استئراء الفساد الوظيفي ونهب أموال الدولة وانتشار الرشوة، والتي كانت تثير الشعب وتحفزها ضد سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة.

٢٨٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. طبعة ١٩٦٨. بغداد. مصدر سابق.

دفعت هذه الأوضاع الحكومة العراقية، وتحت ضغط المعارضة المتزايدة من جهة، وتحت ضغط صدور قرار تأميم الصناعة النفطية في إيران في شهر آذار/مارس ١٩٥١ عن المجلس النيابي الإيراني^{٢٩٠}، من جهة أخرى، إلى المطالبة بزيادة حصة العراق من أرباح شركات النفط الأجنبية. ولكن حكومة نوري السعيد كانت بعيدة كل البعد عن التفكير أصلاً بتنفيذ ما كانت تطالب به المعارضة حينذاك. وكان لهذا الواقع المضني للشعب، وخاصة للكادحين والمنتجين منهم، تأثيره المباشر في حدوث موجة جديدة من الإضرابات العمالية التي بدأت في عام ١٩٥١ وتواصلت حتى انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢، وهي شبيهة بتلك الموجة من الإضرابات التي بدأت قبل وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨. ثم تواصلت فيما بعد أيضاً.

لم تستفد النخبة الحاكمة العراقية من دروس وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨، كما لم تحاول دراسة أو فهم العوامل التي كانت وراء مثل هذه الحركة الشعبية الغاضبة، بل اعتبرت من أعمال الجماعات الهدامة التي تخدم المصالح الشيوعية والصهيونية، كما صرح بذلك نوري السعيد أكثر من مرة، وشددت من قمعها لقوى المعارضة السياسية، وخاصة ضد الشيوعيين وقوى اليسار الديمقراطي، وصممت على مواجهة حركات المعارضة السياسية ومطالباتها بتحقيق السيادة الوطنية على القرار السياسي والاقتصادي العراقي وإطلاق الحريات الديمقراطية بالحديد والنار. وعبر هذا الاتجاه عن عجز في فهم الواقع القائم في العراق والتحولات الجارية في المنطقة في تلك الفترة وعن الإحساس بالمشاكل التي يعيشها العمال والفلاحون وصغار الموظفين والمستخدمين والحرفيين يومياً، أو الإدراك بأهمية الاستجابة لحقوقهم العادلة التي كان الشعب يسعى إلى التمتع بها. وكان البلاط، وبدلاً من أن يحاول وضع شخصيات سياسية تتمتع بثقة الشعب وتقنع قوى المعارضة بصدق نيّته إزاء الشعب، قد عاد إلى لعبته القديمة فوضع نوري السعيد على

٢٩٠ حميد، س. النفط واقتصاد إيران المعاصرة. ترجمة جبار سليم. صوفيا. ١٩٦٦. ص ٧٤.

رأس السلطة من جديد باعتباره "رجل المهمات الصعبة" والمدافع الأمين عن المصالح البريطانية في العراق وعن مصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور المحلي والبلاط الملكي والنخبة الحاكمة في آن واحد. ولهذا السبب توجه الحقد كله ضد نوري السعيد الذي سمي في حينها برجل بريطانيا رقم (1).

كانت بريطانيا تطمح هذه المرة عبر توليه الوزارة إلى تجاوز التعديلات الكبيرة التي كانت تدور في ذهن العراقيين بشأن أمتيازات نفط العراق، والموافقة على إبرام اتفاقية التعاون العسكري مع بريطانيا والولايات المتحدة وبعض بلدان المنطقة، ومنها إيران وتركيا ومصر والسعودية وباكستان.. الخ، إضافة إلى إنزال المزيد من الضربات بالحركة الشيوعية والقوى اليسارية الديمقراطية في العراق والمنطقة، وتكريس الوجود البريطاني، رغم بروز منافسة جادة لبريطانيا من جانب الولايات المتحدة وظهور أتباع وأنصار يدافعون عن المصالح الأمريكية في العراق وتشكيلهم اللوبي الأمريكي في السياسة العراقية حيث وقف الدكتور فاضل الجمالي على رأس تلك المجموعة. وتبلورت جهوده في ربط العراق بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وتريد من خلالها الحلول محل الفراغ الذي كانت ترى أن بريطانيا ستتركه في المنطقة نظراً لانحسار نفوذها وتغير ميزان القوى الاقتصادية والعسكرية الدولية لصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى سعي الدولة والاحتكارات الأمريكية إلى خوض المنافسة ضد الدولة والاحتكارات البريطانية والفرنسية في المنطقة. وكان العدو الرئيسي لهذه الدول والاحتكارات يتمثل في الاتحاد السوفييتي، وبالتالي فالصراع ضده أساساً، إلا إن ذلك لم يبلغ الصراع في ما بينها على المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي والعسكري.

كان الوضع السياسي في المنطقة في غليان فعلي. فالحرب في فلسطين قد انتهت عملياً لصالح إسرائيل وتم انسحاب الجيش العراقي إلى الأراضي العراقية، وسلمت موقعة في فلسطين إلى القوات الأردنية التي سلمتها بدورها إلى إسرائيل بحجة وجود اتفاق بهذا الصدد مع الدولة المنتدبة حينذاك بريطانيا. ووقعت سلسلة انقلابات عسكرية متلاحقة في

سوريا في الفترة ١٩٤٩-١٩٥١ ابتداءً بها الزعيم في الجيش السوري حسني الزعيم في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٤٩، وأعقبه انقلاب الزعيم في الجيش سامي الحناوي في ١٤ آب/أغسطس من نفس العام، ثم انقلاب العقيد أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، ثم دبر الشيشكلي انقلاباً آخر على المجموعة التي كانت معه في ٢٨/تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥١ واستمر في الحكم حتى أطيح بنظامه الدكتاتوري في الأول من آذار/مارس من عام ١٩٥٤، حيث وصل إلى الحكم، وبدعم واسع من مختلف فئات الشعب وبتحالف مع الأحزاب السياسية الوطنية، صبري العسلي، أمين عام الحزب الوطني. وفي مصر انتصر تنظيم الضباط الأحرار بانقلابه العسكري وإعلانه الانتفاضة على الملكية وقيام الجمهورية المصرية في الثالث والعشرين من تموز/يوليو من عام ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر. ولأول مرة طرحت في هذه الفترة فكرة قيام اتحاد عراقي - سوري تبناها نوري السعيد وسعى إليها بكل جهد. وكان الهدف من وراء ذلك في تصور نوري السعيد إقامة ما أطلق عليه بمشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى ليضم إليه العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، ويكون هذا الاتحاد تحت العرش الهاشمي، وأن يكون الأمير عبد الإله بن علي بن الشريف حسين ملكاً على سوريا. وأجج هذا المشروع الصراع بين الدول العربية، وخاصة بين العراق من جهة، وكل من السعودية ومصر من جهة أخرى. وكانت النخبة الحاكمة العراقية قد غرقت في بحر من المناورات والمؤامرات على المستوى العربي لهذا الغرض دون أن تفضي إلى شيء ملموس، بل عقدت الأجواء العربية وعمقت الخلافات العربية - العربية. ولم تكن هذه البلبلة السياسية دون هدف محدد من جانب السياسة البريطانية وأتباعها في المنطقة وعلى رأسهم ثعلب السياسة العراقية نوري السعيد.

وفي لبنان انتفض الشعب والمجلس النيابي على الشيخ بشارة الخوري وفرضوا بين صيف وخريف عام ١٩٥٢ تنحي بشارة الخوري وانتخاب كميل شمعون لرئاسة الدولة اللبنانية. ومنذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات نشطت الحركة الوطنية الإيرانية واستطاعت فرض حكومة وطنية برئاسة الدكتور محمد مصدق، التي حصلت على الأغلبية

في مجلس النواب الإيراني، ثم أصدر مجلس النواب قراراً قضى بتأميم صناعة النفط في إيران، وما أعقب ذلك من مناورات ومؤامرات أدت إلى حدوث انقلاب عسكري ضد حكومة مصدق الشرعية بقيادة الجنرال محمد زاهدي والاستيلاء على الحكم وتعزيز هيمنة الحكم الشاهنشاهية والوجود البريطاني-الأمريكي في إيران. ولعبت الحركة الوطنية الإيرانية في الفترة بين ١٩٤٩-١٩٥٣ دوراً بارزاً في تنشيط غير مباشر للحركات الوطنية المناهضة للهيمنة الاستعمارية في المنطقة.

أنجز نوري السعيد عدد من المهمات الجوهرية خلال فترة وزارته العاشرة، حيث تمكن من التخلص من قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وبشكل خاص من شخصية فهد التي اكتسبت سمعة عراقية وعربية بارزة، أولاً، ونشر الإرهاب والرعب في صفوف المواطنين من خلال مواصلة ممارسة الأحكام العرفية ومصادرة الحريات الديمقراطية ومطاردة الشيوعيين والقوى اليسارية الأخرى ثانياً، ثم التمهيد لعقد اتفاقية نفط جديدة مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، والتحضير الفعلي والتنفيذ غير الرسمي لقرار تهجير اليهود من العراق بكل السبل المتوفرة رابعاً، والموافقة على تأسيس بعض الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات اليمينية والمحافظة المرتبطة بالنخبة الحاكمة، ومنها حزب الإصلاح لسامي شوكت وحزب الاتحاد الدستوري لنوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي لصالح جبر، خامساً. ولكن نوري السعيد فشل في دفع مشروع الهلال الخصيب أو الاتحاد العراقي - السوري إلى الأمام. ولا شك في أن نوري السعيد نجح خلال فترة قصيرة بدفع الحركة الوطنية الديمقراطية واليسارية في العراق إلى حالة من الجزر الملموسة، حيث تعززت سيطرة الإقطاع والكومبرادور في الحكم. ومع ذلك لم يجد نوري السعيد بداً من الاستقالة بعد أن رفضت قوى المعارضة السياسية التعاون معه. كان البلاط حتى ذلك الحين يرفض قبول استقالة نوري السعيد خشية وقوع أحداث لا تستطيع شخصية أخرى مقاومتها. ولكنه اضطر الوصي على قبولها في المرة الثانية واسند رئاستها إلى علي جودة الأيوبي.

استقالت وزارة نوري السعيد العاشرة في التاسع من شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٩، ووافق عليها الوصي في العاشر من نفس الشهر، وكلف الأيوبي بتشكيلها والإعلان عنها في نفس اليوم، حيث كانت التحضيرات قد انتهت قبل تقديم الاستقالة رسمياً. وتحت ضغط قوى المعارضة والشعب، والخشية من نهوض جماهيري مناهض للحكم والبلاط، طلب على جودة الأيوبي من البلاط أن يوافق على رفع الأحكام العرفية ومحاولة إضفاء أجواء أخرى في البلاد لتجاوز المرحلة السابقة، وإعطاء الانطباع بأن الوزارة الجديدة تريد انتهاز سياسة تختلف عن سياسة نوري السعيد. وكان علي جودة الأيوبي يدرك بأن ثقل الأحكام العرفية على الناس كان شديداً وأن الإرهاب والقمع أصبحا لا يطاقان، وبالتالي فالوضع مهدد بالانفجار. ولهذا بادر في أول اجتماع لوزارته على إصدار قرار رفع الأحكام العرفية. وكان حسين جميل قد وافق على المشاركة بهذه الحكومة بصفته الشخصية لا بصفته عضواً في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه كامل الجادرجي، في حين رفض محمد حديد، عضو قيادة الحزب نفسه، عن المشاركة في الوزارة^{٢٩١}.

لم تستمر وزارة الأيوبي طويلاً، إذ لم تكن سياساتها تنسجم مع إرادة البلاط في المجالين الداخلي والعربي، خاصة وأن التخفيف من الإرهاب والقمع قد نشط القوى السياسية المعارضة وبدأت تظهر بعض الإضرابات العمالية نتيجة الأوضاع المعيشية المتدهورة وارتفاع تكاليف المعيشة وبقاء الأجور على حالها، مع استمرار البطالة. كما لم تكن سياسة التقارب بين العراق ومصر والكف عن ملاحقة سوريا لتحقيق الوحدة معها مقبولة من جانب الوصي الذي كان ما يزال يطمح في إقامة الملكية في سوريا وإعلان نفسه ملكاً عليها. وإزاء هذا الوضع اضطر الأيوبي على تقديم استقالته وزارته الثانية بعد أقل من شهرين على تشكيلها. قدم علي جودة الأيوبي استقالته في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٥٠ ووافق عليها الوصي على العرش في الخامس منه وكلف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة لتكون الطريق لعودة تحالف جديد بين جماعة صالح جبر ونوري السعيد في

٢٩١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السابع. مصدر سابق. ص ١٣١.

وزارته، حيث أسند إلى صالح جبر وزارة الداخلية وشاكر الوادي وزارة الدفاع. كانت النخبة الحاكمة ومعها البلاط الملكي قد حددت مهمات معينة لهذه الوزارة من أجل إنجازها. وكان لا بد من تهيئة أجواء مناسبة لتحقيق تلك المهمات، وبشكل خاص ممارسة حملة قمع جديدة ضد القوى السياسية وخاصة ضد الشيوعيين والقوى الديمقراطية الأخرى، خاصة وأن الوزارة الجديدة قد رفضتها قوى المعارضة العراقية وقررت العمل ضدها، إذ أن عودة صالح جبر كانت تعني احتمال العودة إلى تجديد المحاولة بعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٩٣٠. كما كانت هناك إشكالية أخرى يراد الوصول إلى موقف وقرار بشأنها، ونعني به مشكلة المواطنين اليهود في العراق. إذ كانت هناك اتجاهات واضحة تريد تنفيذ ما كانت تسعى إلى تحقيق الحركة الصهيونية العالمية، ألا وهي تنشيط هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى دولة إسرائيل الجديدة.

ويبدو لنا بأن أربعة عوامل أساسية مصنوعة محلياً وإقليمياً ودولياً تضافرت لتأمين هجرة اليهود العراقيين من العراق إلى إسرائيل^{٢٩٢}، وهي:

أ - النشاط الصهيوني الذي مورس في العراق لتأجيج الصراع ضد اليهود واستخدامه حجة لطرد اليهود من العراق، ومنها القيام بعمليات تفجير قنابل في مناطق مختلفة من بغداد، أو محاولات هروب يهود إلى خارج العراق أو سفرهم وعدم العودة إلى العراق. وكانت الصهيونية العالمية قد شكلت الكثير من المنظمات والشركات التجارية التي كانت تعمل بهذا الاتجاه، كما وجدت القوى والعناصر الضرورية التي تحقق لها الاستفزازات اللازمة لاتخاذ إجراءات عدوانية ضد المواطنين اليهود من جانب الحكومة العراقية أو المنظمات القومية الشوفينية في العراق.

ب - الاستجابة لضغوط متنوعة من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من أجل السماح لليهود العراقيين بمغادرة العراق بقصد الهجرة إلى إسرائيل.

٢٩٢ يمكن إيراد عوامل مماثلة قادت إلى هجرة اليهود من بقية البلدان العربية لضمان تزويد إسرائيل بالطاقات البشرية الضرورية لتوسيعها الجغرافي وزيادة قدراتها البشرية الدفاعية... الخ.

ج - سياسة التمييز والاضطهاد والعزل والتطهير العرقي التي بدأت تمارسها الحكومة العراقية وأجهزة الدولة المختلفة إزاء المواطنين اليهود في العراق من أجل دفعهم إلى مغادرة العراق والتخلص من تلك الحالة التي أصبحت لا تطاق، وخاصة في أعقاب عودة الجيش العراقي من فلسطين.

د - النشاط الشوفيني والعنصري الذي قامت به الجماعات القومية اليمينية التي كانت تطالب بطرد اليهود من العراق، رغم أنها كانت تعرف بأن الشباب منهم سيتحولون إلى قوة عسكرية ضاربة ضد العرب في إسرائيل وفي عموم فلسطين بما يعزز الكيان الجديد الذي نشأ وفق قرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٤٨، وسيكون على حساب الشعب الفلسطيني. ولم تقتصر هذه العملية على العراق وحده بل شملت جميع الأقطار العربية حيثما وجد يهود فيها. ولا شك في أن القوى المحركة للعامل الأخير لم تكن متواطئة مع القوى التي كانت تعمل لتحقيق العوامل الثلاثة الأخرى، ولكنها، شاءت ذلك أم أبت، صبت في المحصلة النهائية في صالح تحقيق ما كانت تسعى إلى تحقيقه الحركة الصهيونية العالمية.

وفي ضوء ذلك "قدمت وزارة توفيق السويدي لائحة إسقاط الجنسية التي أعطت لمجلس الوزراء الحق في إسقاط الجنسية عن اليهودي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق، وأمهلته اللائحة اليهود الهاربين الراغبين بالعودة مدة شهرين وفي حالة عدم عودتهم تسقط عنهم الجنسية العراقية، كما أعطت اللائحة مدة معينة لليهود المسقط عنهم الجنسية لتصفية أعمالهم ثم يسفرون بعدها"^{٢٩٣}. وقف الحزب الشيوعي العراقي وحده ضد هذه اللائحة مستنداً في ذلك إلى مسألتين مهمتين. وهما:

١ - اعتبر أن الحكومة "تريد خلق روح الكراهية وتفرقة الصفوف وإثارة النعرات الطائفية وكل ما يخدم أسيادها"، كما "تريد الرجعية العربية ستر الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هجرة اليهود من الأقطار العربية إلى فلسطين فتارة تدعي بأن السبب هو (خيانة

٢٩٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٦٢٩/٦٣٠.

اليهود) وأخرى أنه (التعصب الديني) وهي تتجاهل بأن الجماهير اليهودية في هذه الأقطار تعاني الاضطهاد المزدوج ..^{٢٩٤}.

٢ - إن السماح بهجرة واسعة لليهود العراقيين إلى إسرائيل يرجع إلى "مساومات تمت بين الاستعمار الأنكلو - أمريكي على اقتسام أراضي فلسطين وضم القسم العربي منها إلى مستعمرة الأردن وتثبيت السيطرة الأمريكية في إسرائيل ..^{٢٩٥}.

إن تقدير الحزب الشيوعي الوارد في أعلاه كان صائباً، ولكنه وحيد الجانب، إذ أن عوامل أخرى لعبت دورها في تنشيط عملية الهجرة اليهودية والتي أشرنا إليها سابقاً، إضافة إلى اغتناء عدد غير قليل من أقطاب الحكم والمرتبطين بهم نتيجة عمليات الهجرة الواسعة وعملية التجميد التي تمت للأموال المنقولة وغير المنقولة لليهود، إضافة إلى الفكر العربي الشوفيني الذي نشط هذه العملية بغض النظر عن الأهداف التي كانت تحركه. وقد عد اليهود الذي هاجروا إلى إسرائيل من العراق وحده بأكثر من ١٢٥ ألف نسمة.

يبدو أن مهمة الوزارة الجديدة كانت قد انتهت أيضاً، إذ أنها هيأت الأجواء المناسبة لعودة نوري السعيد إلى الحكم وتأمين التوقيع على اتفاقية نطف جديدة كانت بريطانيا ترغب تحقيقها قبل تصاعد حملة المطالبة بالتأميم وفرضها تحت طائلة الأمر الواقع. كما أن الصراعات الخفية داخل النخبة الحاكمة للهيمنة على مركز القرار السياسي الذي يرتبط ببريطانيا مباشرة أو العلاقات المتسعة لبعض أطراف النخبة الحاكمة مع الولايات المتحدة الأمريكية فرضت إجراء تغيير في الحكومة. فاستقالت وزارة توفيق السويدي في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ وأسندت رئاسة الوزارة للمرة الحادية عشرة إلى نوري السعيد، رجل البلاط وبريطانيا الأول في المهمات الصعبة، إذ تم الإعلان عنها في السادس عشر من نفس الشهر.

٢٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣٠.

٢٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣٠/٦٣١.

واجهت نوري السعيد مجموعة من المهمات التي لم يستكملها أثناء قيادته لوزارته العاشرة. وأبرز تلك المهمان كانت:

١ - عقد اتفاقية النفط التي كانت تسعى بريطانيا إلى إبرامها بسرعة قبل انتقال عدوى التأميم إلى العراق، خاصة وأن المعارضة الوطنية كانت تطالب بذلك وبصوت مرتفع ومسموع.

٢ - تنشيط الحياة السياسية التي دب إليها الخدر بسبب تجميد أحزاب المعارضة السياسية لنشاطها، ورغبته في إملأ هذا الفراغ العلني للعمل الحزبي بأحزاب تمثل النخب الحاكمة التقليدية والمرتبطة مباشرة بالبلاط الملكي.

٣ - إجراء تعديلات جزئية على قانون الانتخابات العامة لتجاوز مطلب المعارضة بوضع لائحة جديدة لنظام انتخابي جديد يستند إلى قاعدة الانتخاب المباشر.

٤ - الانتهاء من تشكيل مجلس الإعمار وتنظيم وضبط الإدارة فيه وفق ما كانت تسعى إليه بريطانيا بربط لجانه الفنية الست بالخبراء الأجانب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما.

مواصلة مكافحة الحركة الشعبية والأحزاب السياسية السرية وخاصة الحزب الشيوعي وقوى اليسار الأخرى التي كانت تعمل ضمن الأحزاب الأخرى التي جمدت نشاطها العلني.

٥ - مواجهة الاتجاهات الجديدة في السياسة الدولية التي طرحت اتخاذ موقف الحياد إزاء القضايا والصراعات الدولية التي كانت ملامحها قد بدأت في عام ١٩٥٠ بين الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان الديمقراطيات الشعبية المرتبطة به، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المعسكر الرأسمالي، وخاصة في الصف الوطني العراقي، بهدف الإصرار على التحالف مع بريطانيا والدول الغربية.

٦ - محاولة البدء بمفاوضات جديدة لعقد معاهدة جديدة تلغى بموجبها معاهدة ١٩٣٠، على أن تكون شبيهة بمعاهدة بورتسموث التي رفضها الشعب العراقي.

٧ - البدء مجدداً بمحاولات الوحدة بين سوريا والعراق وفق رغبة عبد الإله.

٨ - التصدي لمطلب المعارضة السياسية بمعالجة مشكلة الأرض الزراعية والتخلص من العلاقات الإنتاجية الإقطاعية ورفض أي تغيير بملكية كبار الإقطاعيين، والتي كانت تعني عملياً مواصلة انتزاع الأراضي الزراعية من صغار الفلاحين والمزارعين لصالح فئات الإقطاعيين وكبار الملاكين التي كانت تشكل القاعدة الاجتماعية الأساسية للحكم في العراق حينذاك.

في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٠ كلف نوري السعيد بتشكيل وزارته الحادية عشرة، وفي السادس عشر منه أعلن عن تشكيلها، وأجل طرح المنهاج الوزاري لفترة لاحقة، إذ كان يرغب في أن يكون طليق اليد من أي التزام بما يريد تنفيذه في العراق. وسار حثيثاً لتنفيذ تلك الأهداف التي اصطدم بعضها بعوائق كثيرة، وخاصة رفض المعارضة الشعب لأبرز تلك الأهداف ولكنه حقق الكثير منها أيضاً.

تميزت الفترة الواقعة بين تشكيل وزارة نوري السعيد العاشرة والحادية عشرة ثم استقالته وإسناد رئاسة الوزارة إلى مصطفى العمري بنشاط سياسي ملموس بالنسبة للنخبة الحاكمة والقوى المحيطة بها. ففي الوقت الذي كانت الأحزاب العلنية قد جمدت نشاطها، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي احتجاجاً على السياسات الحكومية، بدأت في الصف الحكومي والقوى المجاورة له في عام ١٩٤٩ أول محاولة جادة من سامي شوكت لإعادة محاولته السابقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية للعودة إلى النشاط السياسي وتأسيس حزب قومي يميني شوفيني باسم حزب "البعث القومي" وإصدار جريدته الموسومة "البعث القومي"، إذ رفضت وزارة الداخلية في حينها إجازة طلب الحزب، الذي كان قد تأسس بالأساس على أساس نادي البعث القومي. وكان سبب الرفض يكمن في طبيعة هذه الجماعة التي عرفت بكونها نازية الإيديولوجية والممارسة، وبسبب الضجة التي أثارت ضد هذا الحزب من جانب قوى المعارضة التي كانت تعرف بأن هذا الحزب يستمد أفكاره من ترسانة الفكر النازي. وفي عام ١٩٤٩ بادر سامي شوكت إلى تأسيس حزب

الإصلاح وأصدر جريدة الإصلاح أيضاً^{٢٩٦}، وحصل على إجازة رسمية للعمل السياسي. والتفت حول هذا الحزب مجموعات من القوى القومية الأكثر تطرفاً ويمينية، أي تلك القوى التي كانت تقف على يمين حزب الاستقلال. وفي عام ١٩٥١ حل حزب الإصلاح نفسه والتحق أغلب أعضائه بحزب الأمة الاشتراكي الذي كان قد تشكل في عام ١٩٥١ بقيادة صالح جبر.

وبعد تأسيس حزب الإصلاح في عام ١٩٤٩ بادر نوري السعيد إلى تشكيل حزب جديد باسم حزب الاتحاد الدستوري ليستند إليه في تشكيل وزارته الجديدة ويجمع حوله جميع مريديه وأتباعه. وجمع هذا الحزب في صفوفه مجموعة مهمة من الإقطاعيين وكبار الملاكين، إضافة إلى عدد من الكومبرادور المحلي وبعض المثقفين الممثلين لتلك الفئات المالكة لوسائل الإنتاج أو التي انفصلت عن صف المعارضة الوطنية. ومع أن البنية المذهبية لهذا الحزب كانت في الغالب الأعم تتمثل في أتباع المذهب السني، سواء كانوا من العرب أم الكرد أم التركمان، إلا أن الحزب ضم في صفوفه أيضاً شخصيات شيعية من ذات المواقع الطبقية. ولم يختلف برنامج هذا الحزب عن الأهداف التي كان نوري السعيد يطرحها باستمرار في مناهجه الوزارية السابقة والتي لم تتحقق عموماً، إلا تلك التي كانت في الغالب الأعم في غير صالح العراق والشعب العراقي وتجسد مصالح بريطانيا والنخبة الحاكمة والقوى التي تعبر عن مصالحها. وتمكن نوري السعيد من كسب بعض العناصر التي انخرطت أثناء فترة الدراسة بالحركة الطلابية المعارضة لسياسات الحكومة، أو تلك التي قاومت في فترة سابقة معاهدة ١٩٣٠، ولكنها تخلت عن تلك المعارضة والتحقت بهذا الحزب وأصبحت جزءاً منه، وتحولت عملياً إلى أدوات طيعة بيد نوري السعيد، إذ لم تكن من طبيعة نوري السعيد القبول بالمعارضين لسياساته أو المختلفين معها في صفوف حزبه.

وفي عام ١٩٥١ بادر صالح جبر إلى تشكيل حزب جديد باسم حزب الأمة الاشتراكي، الذي كان في برنامجه بعيداً كل البعد عن الفكر الاشتراكي بكل مدارس واتجاهاته. وكان

٢٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢٢.

الهدف من وراء تشكيل هذا الحزب إيجاد حزين سياسيين يتداولان السلطة في العراق على التوالي، كما هو الحال في بريطانيا أو في أمريكا. وضم الحزب الجديد إلى صفوفه شخصيات من نفس الفئات الاجتماعية التي التحقت بحزب الاتحاد الدستوري، مع اختلاف واحد هو أن أكثرية أعضاء هذا الحزب وقيادته كانت من الشيعة، ولكنها ضمت أيضاً بعض الشخصيات السنية من العرب والكرد والترکمان أيضاً.

ولكن لعبة الأحزاب هذه لم تنطل على العراقيين، إذ بقي هذان الحزبان يفتقدان لقاعدة شعبية مؤيدة، وكانا يعانيان من عزلة فعلية عن الجماهير الشعبية الواسعة.

وفي ١٤ نيسان من عام ١٩٥١ قدم الشيخ كل من طه الهاشمي ومزاحم الباجي والشيخ محمد رضا الشبيبي وآخرين طلباً بتأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وإصدار جريدة باسم الجبهة الشعبية. وكان حوالي ٢٠ من أعضاء هذه المجموعة ممثلة في المجلس النيابي العراقي وذات اتجاهات سياسية مختلفة التفت بشكل خاص حول الشخصية السياسية والتجارية المعروفة الشيخ الشبيبي. وكان بين أعضاء المجموعة الجديدة العديد من الشخصيات العاملة في الحزب الوطني الديمقراطي. وهي ذات المجموعة التي شكلت في عام ١٩٤٨ "الجبهة الدستورية البرلمانية" التي رفضت معاهدة بورترسموث وقاومت سياسة صالح جبر وعملت على كسر إرهاب السلطة حينذاك.

طرح حزب الجبهة الشعبية المتحدة أهدافاً وطنية عامة منها على سبيل المثال لا الحصر الحفاظ على استقلال العراق ورفض سياسة الأحلاف وانتهاج سياسة الحياد في الصراع الدولي وتوثيق الروابط بين الدول العربية. وبرزت محاولات جادة لتشكيل حزب سياسي واسع يضم إليه حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وقوى سياسية مستقلة أخرى لتشكل عامل ضغط سياسي واسع في السياسة العراقية.

رفض طلب هذا الحزب من وزارة الداخلية بسبب نصه على تألف أحزاب وهيئات وأفراد أولاً، وبسبب نصه على الحياد، إذ أن وزارة الداخلية ووزارة العدل رأتا في ذلك تجاوزاً على معاهدة الصداقة بين العراق وبريطانيا. وعلى أثر هذا الاعتراض انسحب الحزب الوطني

الديمقراطي وأجريت تعديلات على مذكرة طلب إجازة الحزب بالنسبة إلى الفقرة الخاصة بتألف أحزاب وهيئات وأفراد فقط، فأجيز الحزب فعلاً في ٢٦ / أيار / مايس من عام ١٩٥١ . وكانت سياسة الجبهة الشعبية الداخلية تعبر عن تطلعات فئات البرجوازية الوطنية، ومنها البرجوازية الصناعية والتجارية والزراعية الجديدة، إضافة إلى جمهرة غير قليلة من المثقفين والعاملين في أجهزة الدولة والمنحدرين من ذات الأصول الاجتماعية لتأمين شروط أفضل لتطور العراق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

كانت الجبهة الشعبية ظاهرة جديدة بالنسبة للسياسة العراقية، خاصة وأن قواها الأساسية لم تكن من اتجاه فكري وسياسي واحد، بل كانت تنوعاً واسعاً، ولكنها التقت على أهداف عامة مشتركة، يمكن أن تتباين عند بدء البحث في تفاصيل تلك الأهداف. وكحد أدنى اتفقت هذه الجبهة السياسية للبرجوازية الوطنية العراقية على جملة من الأهداف الأساسية على الصعيد الخارجي والعربية والدولية. كما أنها كانت مهمة جداً على صعيد مجلسي النواب والأعيان، إذ كان لها فيهما قوى مباشرة وأخرى تدعم نشاطها بصورة غير مباشرة.

حاولت الجبهة عن قناعة التقرب من الجماهير الواسعة عندما لم تكتف بشعارات الحرية والديمقراطية بشكل عام بل طالبت بإطلاق سراح السجناء السياسيين والاعتراف بهم كسياسيين مسجونين وإيقاف أعمال التعذيب والبطش بهم، وبشكل خاص سجناء نقرة السلمان، وتصدت للمجاز التي نظمها النظام في العراق ضد السجناء السياسيين في مجزرتي سجن بغداد والكوت.

لخصت الجبهة الشعبية أهدافها، وفق ما جاء في مذكرة طلب الإجازة، بما يلي:

"... العمل معاً من أجل تحقيق تلك الأهداف المفضية إلى إصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله، وتحريره من كل نفوذ أجنبي، ضمن جامعة عربية مكيئة البنيان، تعمل على الذود نع مصالح الشعوب العربية، وتحقيق ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد، وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد

العربية... كما يشمل إبعاد العراق عن الاشتراك في الحرب، وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين، والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المحبة للسلام تحقيقاً لهذا الغرض، وإبعاداً لشبح الحرب... وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية، وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الأساسي، والتمسك بأحكامه التي تعد من أهم أركانها مسؤولية الوزارة أمام مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً، وضمان الحريات الفردية والسياسية، والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بالقانون، وتأمين استقلال القضاء، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع أنحاء العراق، وإلغاء القوانين التي تعرقل أو تخالف هذه الأهداف، وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة أحكام القانون الأساسي وعن سوء استعمال السلطة واستقلالها، وعن الإثراء غير المشروع، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة، ومكافحة الرشوة، والقضاء على وسائل الإثراء غير المشروع، ومقاومة استغلال النفوذ الحكومي للانتفاع الشخصي، وإيجاد الوسائل الكافلة لضمان دستورية القوانين... وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي لاقتصادياته، وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده، وإنقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس، وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه، والقيام بالأعمال العمرانية وفق خطة منظمة، ومنهج شامل لاستثمار أهم المرافق، والإمكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية، والعمل على تحضير البدو وتحسين أحوال الفلاحين بمساعدتهم على زيادة دخلهم بالأخذ بمبدأ الملكية الصغيرة، والمبادرة إلى تحسين أحوال العمال وصيانة حقوقهم والأخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي^{٢٩٧}. إن قراءة مدققة لبرنامج حزب الجبهة الشعبية المتحدة يستطيع الإنسان أن يشخص فيه الحقائق التالية:

٢٩٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٠٤.

١. إن الجبهة تعبر عن تطلعات فئات واسعة من البرجوازية المتوسطة التي برزت عبر ولادة عسيرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق منذ نهاية العقد الثالث وتطورت ببطء شديد، بسبب دور البرجوازية الأجنبية، متمثلة بسلطات الاحتلال البريطاني والشركات التجارية الأجنبية، في وضع العراقيل في طريق نموها ومنافستها الشديدة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والبنوك والتأمين.

٢. وأن هذه الجبهة بسبب ذلك كانت تناضل ضد الهيمنة الأجنبية، وبشكل خاص البريطانية، على موارد العراق النفطية وعلى موارده الأولية الأخرى والتحكم بسياساته الاقتصادية والتأثير السلبي على قدراته التراكمية والاستيلاء على جزء كبير جداً من أرباح النفط الخام المصدر. ولهذا فهي تناضل ضد الاستعمار وضد الهيمنة الخارجية وفي سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية.

٣. وهي تقف ضد الملكيات الكبيرة للأرض الزراعية التي تحرم الصناعة الوطنية والأسواق المحلية من المواد الأولية والسلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك المحليين، ولهذا كانت تدعو إلى توزيع الأراضي بمساحات صغيرة على جمهرة الفلاحين الفقراء الواسعة، أي أنها كانت تطالب بإصلاح زراعي برجوازي ديمقراطي.

٤. وكانت تدرك بأن نموها وتطورها وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني مرتبط تمام الارتباط بانتعاش الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدتي الإنتاج الصناعي والزراعي وتنشيط التجارة وزيادة عدد العاملين وزيادة السيولة النقدية وتحسين القوة الشرائية للسكان، لهذا كانت تطالب بما كان الشعب يطالب به في هذا الصدد.

٥. وكانت تدرك أيضاً بأن هذا يمكن أن يتحقق إذا ما تمتع الشعب بحريته وديمقراطيته، ومنها حريته في التنظيم السياسي والنقابي وحرية الصحافة والنشر... الخ.

٦. وكانت مقتنعة بأن تحقيق هذا الأهداف يتطلب مسالمتين مهمتين هما: التعاون العربي المشترك وعلى أساس التنسيق في ما بين الأقطار العربية أولاً والتعاون الدولي القائم

على أساس المنفعة والاحترام المتبادلين والحياد في الصراع بين المعسكرين مع الوقوف بحزم إلى جانب السلام العالمي وحقوق الشعب

وفي هذه الفترة، ورغم التجميد الذي فرضه الحزب الوطني الديمقراطي على نفسه، كان الحزب يقوم بفعاليات غير قليلة مشاركاً الجبهة الشعبية نشاطها ومحفزاً على المطالبة بالشرعية للحياة الحزبية وبالديمقراطية. واشترك مع الجبهة الشعبية في تقديم مذكرة مهمة تشير إلى القضايا الأساسية التي يرى الحزبان ضرورة العناية بها وتغيير سياسة الحكومة بصدها، إذ كتب الحزبان، بعد أن شرحا واقع العراق المزري في تلك الفترة، ما يلي:

"إننا والحالة هذه نرى لزاماً علينا أن نطالب:

- ١ - بألا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد أو الاعتداء على إيران أو أي بلد آخر.
- ٢ - بإبعاد العراق عن التكتلات الدولية التي تؤدي إلى إقحامه في حرب ماحقة لا مصلحة له فيها.
- ٣ - بأن يكون الشعب مصدر السيادة وأن تصان الحريات الدستورية، وأن تضمن مسؤولية الوزارة أمام مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً حراً يطمئن إله الشعب، وأن تكون للقانون حرمة، وأن يجري التحقيق في حوادث تعذيب المتهمين، وأن يعاقب المسؤولون عن ذلك، وعن انتهاك حرمة القانون والقضاء، وأن تلغى المعتقلات السياسية، وأن يعامل السجناء وفق أحكام القانون.
- ٤ - توفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة، ومكافحة الاحتكار والمضاربات، وضمان حقوق العمال والفلاحين^{٢٩٨}.

ووقع على هذه المذكرة المهمة كل من كامل الجادرچي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وطه الهاشمي، رئيس الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة.

وخلال هذه الفترة برزت على الوجود تنظيمات سياسية جديدة إلى جانب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي والحزب

٢٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٦/٢٠٧.

الديمقراطي الكردستاني، ونعني بذلك حزب البعث وحركة القوميين العرب. وهما تنظيمان سياسيان لعبا دوراً متبايناً من حيث الإيجابية والسلبية في تاريخ العراق ابتداءً من أوائل الخمسينات والتي يفترض أن نفرد لهما مجالاً خاصاً للبحث في تكوينهما ونشاطيهما في العراق.

بدأت الساحة السياسية الداخلية في مطلع الخمسينات حتى اندلاع انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ مهياً لصراع مكشوف بين معسكرين متعارضين أحدهما يمثل معسكر السلطة بكل تنوعاتها وتحالفات الفئات الاجتماعية التي تسندها، والثاني يمثل تحالف القوى السياسية المعارضة، سواء العلنية منها والمجازة رسمياً أم التي كانت ما تزال تعمل في السرية، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الديمقراطية الكردية، إضافة إلى تشكيلة حزب البعث الجديدة التي تكونت في العراق حديثاً وحركة القوميين العرب. وكانت السياسة العربية والدولية تلعب دورها في تأييد هذا المعسكر أو ذاك. ففي الوقت الذي كانت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول الغربية تساند نظام الحكم بسبب مصالحها النفطية وغير النفطية في العراق، وكذلك حكومات الدول العربية دون استثناء تقريباً، كانت الشعوب العربية وشعوب المنطقة وكذلك الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي تساند نضال الشعب العراقي ضد الحكم الرجعي والإقطاعي وتدعم توجهاته الأساسية في انتزاع الحرية والديمقراطية والاستقلال والسيادة الوطنية. وإذا كان نوري السعيد يدرك حقيقة وطبيعة هذا الصراع والقوى الفاعلة فيه، فأن القوى الوطنية كانت تدرك من جانبها أيضاً ثقل العبء الذي عليها أن تحمله في هذا النضال.

وعلى مدى سنتين استطاع نوري السعيد، رغم المقاومة الباسلة للشعب العراقي وقوى المعارضة المنظمة، العلنية منها والسرية، أن ينفذ جملة من أهدافه التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها بشكل خاص: اتفاقية المناصفة في أرباح النفط الخام، تعديل لائحة الانتخابات بالضد من إرادة المعارضة ورفض الانتخابات المباشرة، وإنزال ضربات قاسية

بالسجناء السياسيين. ونشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الموقف الذي اتخذته حكومة نوري السعيد من مطالب السجناء السياسيين الذين نقلوا إلى نقرة السلطان لعزلهم عن ذويهم وامتهان كرامتهم وإنزال التعذيب بهم كما يشاء الحكام والسجانون الموكل إليهم أمر مراقبتهم و" حمايتهم ". وقد تلخصت مطالب السجناء بالنقاط التالية:

١. نقلهم إلى سجون قريبة من ذويهم.
٢. منحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين.
٣. توفير المعالجة الطبية لهم.
٤. الكف عن توجيه الإهانات لهم، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بحقهم".
٥. رفضت الحكومة الاستجابة لهذه المطالب، مما أضطر السجناء على إعلان الإضراب عن الطعام في الثاني عشر من شهر تموز/ يوليو عام ١٩٥١. واستمر الإضراب عشرة أيام دون أن تستجيب الحكومة لهذه المطالب المشروعة، مما حرك عوائل السجناء السياسيين للتظاهر والاحتجاج على الحكومة في يومي ٢٥ و ٢٨ من الشهر نفسه. وقفت الأحزاب السياسية المعارضة مواقف مساندة لحقوق المسجونين بالرغم من اختلاف بعض هذه الأحزاب عن مواقف وأفكار السجناء السياسيين، ومنهم حزب الاستقلال مثلاً. لقد كان التضامن مع السجناء السياسيين من جانب الشعب والقوى السياسية الوطنية ظاهرة إيجابية أعطت إشارة مهمة للقوى السياسية بأنها قادرة على استنهاض الجماهير ومواجهة مشاريع الحكومة، إذ أجبرت الحكومة على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشكلة ولو بعد حين، ولكنها كانت تضرر الشر لهم.

إن السياسات التي مارستها حكومة نوري السعيد ألبت المعارضة السياسية ضدها، كما ساعدت على تعبئة الرأي العام العراقي حلوها للنضال ضد سياسات نوري السعيد الداخلية والعربية والدولية. كانت قوى المعارضة قد رفضت مشروع اتفاقية النفط الخام الجديدة، كما رفضها حزب الأمة الاشتراكي، حليف بريطانيا وبطل معاهدة بورتسموث. إذ كانت قوى المعارضة عموماً تطالب بتأميم صناعة النفط العراقية، في حين كانت جماعة

صالح جبر تطالب بتعديل الاتفاقية وتحسين بعض شروطها بسبب وجودها في المعارضة. وبرزت معارضتهم بشكل خاص في المجلس النيابي. وفي حينها أصدرت الأحزاب الوطنية، الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، بيانات تطالب بالتأميم وترفض اتفاقية تقسيم الأرباح بالمناصفة بين العراق وشركات النفط الاحتكارية. ولكن نوري السعيد ضرب كل الأعراف الديمقراطية وأسس العمل البرلماني عرض الحائط ومارس المناورات الكثيرة للمصادقة على الاتفاقية النفطية الجديدة في مجلس النواب. وتحقق له ذلك فعلاً. ولكنها كانت القشة التي قصمت ظهر البعير. إذ أدرك نوري السعيد بعدها أنه قد أنجز المهمة التي جاء من أجلها إلى الحكم، أي عقد اتفاقية النفط، وأن على القوى الأخرى تسيير دفة البلاد. فاستقالت الحكومة في وقت كان العراق يغلي على مرجل شديد الحرارة وكانت الإضرابات العمالية والمظاهرات تهدد باندلاع المواجهة بين قوى السلطة وقوى الشعب العراقي.

بعد أن أقدم نوري السعيد على الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وعقد اتفاقية جديدة تم بموجبها تقسيم أرباح تصدير النفط الخام العراقي مناصفة بين العراق وشركات النفط الأجنبية، وصادق عليها البرلمان العراقي، رغم الرفض الذي أعلنته الأحزاب السياسية والأوساط الشعبية في مختلف أنحاء العراق، إذ كانت تلك القوى تطالب بالتأميم. ولم يكن سهلاً على غير نوري السعيد المصادقة على مثل هذه الاتفاقية، إذ كانت إيران قد أعلنت تأميم النفط قبل ذاك بفترة وجيزة. كما استطاع نوري السعيد الحصول على موافقة مجلس النواب على لائحة تعديل الانتخابات متجاوزاً مطالبه المعارضة العراقية بالانتخابات المباشرة.

وبعدها بدأ نوري السعيد بالتهيئة للدخول في أحلاف كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تهيئ لها مثل مشروع إقامة منظمة "قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط" الذي طرح لأول مرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥١، كما شدد من هجومه على القوى اليسارية، وخاصة ضد أعضاء ومؤازري الحزب الشيوعي العراقي واليسار

الديمقراطي. وبدأ بمناورات واسعة في سوريا مسانداً هذا الانقلاب أو ذاك ومؤيداً هذه القوة أو تلك لصالح إقامة الاتحاد العراقي - السوري بما يستجيب مع مصالح العائلة الهاشمية وعبد الإله بن علي، ولي عهد العراق والوصي على العرش حتى ذلك الحين. وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٥١ أنجزت حكومة نوري السعيد وضع وإقرار قانون رقم ٥ نص في مادته الثانية على ما يلي: "تجمد أموال الأشخاص المسقطه عنهم الجنسية العراقية، ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من أنواع التصرف اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، ويجري التصرف بها وفق أحكامه والنظم التي تصدر بموجبه"^{٢٩٩}. كما نص على تأسيس "دائرة الأمانة العامة لمراقبة أو إدارة أموال الأشخاص المسقطه عنهم جنسيتهم برئاسة الأمين العام" كما صدر نظام خاص بهذا القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥١، ونشر كلاهما في جريدة الوقائع العراقية تحت رقم ٢٩٣٨ و٢٩٣٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥١. ثم أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها بصيغة التصرف لتنفيذ ذلك. لقد عبرت قرارات تسفير اليهود العراقيين إلى إسرائيل، رغم وجود بعض الجماعات الصهيونية التي كانت تعمل من أجل ذلك، وهي جماعات صغيرة بالقياس إلى الجماعة الواسعة من اليهود العراقيين الذين كانوا يرغبون بالبقاء في العراق، لضخمة عار في جبين الحكام المسؤولين عن هذه الجريمة.

غالباً ما كان نوري السعيد، وهو المعبر والمدافع الأمين عن التحالف الوطيد مع بريطانيا والغرب عموماً وعن مصالح الغرب في العراق والمنطقة، يتخلى عن مركز رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بعد أن ينجز واحدة من أكبر المهمات التي تواجه السياسة البريطانية والعلاقات البريطانية-العراقية، لرئيس وزراء جديد يساهم في تهدئة المشاعر ليعود ثانية إلى تشكيل وزارة جديدة. وتعبّر عن هذه الحقيقة تكليفه بتشكيل ١٤ وزارة عراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٥٨، يليه صاحبه وعضو حزبه جميل المدفعي ٧ مرات. وبلغ عدد مرات تسلم نوري السعيد رئاسة الوزارة أو منصب وزير خلال ذات الفترة ٤٧

٢٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٢.

مرة، يليه في ذلك صاحبه جميل المدفعي ١٤ مرة^{٣٠٠}. وكان أبرز المهمات التي عمل على إنجازها خلال هذه الفترة:

- توقيع اتفاقية مناصفة العراق في أرباح استخراج وتصدير النفط الخام العراقي من قبل شركات النفط الاحتكارية، في حين كانت المطالبة الشعبية وقوى المعارضة العراقية تدعو إلى تأميم النفط.

- تنفيذ فعلي لمضامين قانون إسقاط الجنسية العراقية عن المواطنين والمواطنين اليهود وتجميد أموالهم وتسفيرهم على إسرائيل.

- تشديد الضغط على السجناء السياسيين وتوسيع عمليات المطاردة ضد الشيوعيين والقوى المناهضة لسياسات نوري السعيد.

- تم تشكيل مجلس الإعمار في فترة وزارة توفيق السويدي وفق القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠، إلا أن نشاط المجلس وطبيعة تكوينه الفعلي بدأت في فترة وزارة نوري السعيد لتنظيم مجلس الإعمار وتعيين خبراء أجانب يقودون اللجان الفنية التابعة للمجلس بهدف استثمار موارد النفط المالية في التنمية الاقتصادية. وقد تم وضع سياساتها من جانب الخبراء الأجانب التي أخذت بالاعتبار مصالح بريطانيا في العراق وتطوير العلاقات معها. وبدأ المجلس بوضع أول منهاج للإعمار الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قدر له أن يمتد خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٦.

بدأت الأجواء السياسية في هذه الفترة بالسخونة بعد أن فرض نوري السعيد اتفاقية النفط الجديدة والتي عارضتها الأحزاب السياسية العراقية ابتداءً من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والجهة الشعبية وكذلك حزب الأمة الاشتراكي. كما عارضتها جميع الأحزاب السياسية السرية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وبقية التكتلات

٣٠٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية . الجزء العاشر. ص ٢٦٨ - ٢٧٣.

السياسية العراقية السرية. ولم يجد نوري السعيد أفضل من الاستقالة وفسح المجال لوزارة جديدة تخفف من وطأة المعارضة ضده. فتم في الثامن والعشرين من شهر تموز/ يوليو ١٩٥٢ تشكيل وزارة مصطفى العمري التي ضمت إليها مجموعة أخرى من أتباع نوري السعيد القدامى والجدد.

كانت السياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة وكذلك الحكومة الجديدة قد أهملت عملياً أوضاع الجماهير المعيشية وظروف عمل العمال وكذلك أوضاع الريف والزراعة. وكان هذا الواقع موضع نقد متزايد من جانب قوى المعارضة العراقية ومطالبتها بزيادة فرص العمل للعاطلين وتحسين ظروف العمل وإعادة النظر بقوانين الأرض الزراعية والتخلص من الإقطاع الذي كان يقود إلى هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة بحكم الظروف الصعبة والاستغلال البشع من جانب الإقطاعيين. كما كانت رواتب صغار الموظفين والمعلمين والمستخدمين واطنةً جداً لا تفي بحاجاتهم وحاجات أفراد عوائلهم. وبدت الفجوة واسعة بين الغالبية العظمى من الشعب والقلة القليلة من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والمقاولين وكبار التجار وكبار موظفي الدولة. وكان لهذا الواقع أثره البالغ على الوضع النفسي والسياسي لهذه الغالبية العظمى من الشعب. فبدأ إضراب عمال الموانئ في البصرة مطالبين بتحسين أجورهم وظروف عملهم. ووقعت حوادث كثيرة في مناطق ريفية في كردستان العراق وفي المناطق العربية، كما نشبت بعض المعارك العشائرية، حيث هاجمت عشائر العبيد عشيرة العزة في ٣٠ آب/أغسطس من عام ١٩٥٢ وسقط الكثير من القتلى والجرحى، ثم تحركات الفلاحين المناهضة للإقطاع. وكان المتتبع لأحداث الفلاحين يسمع تلك الأهزوجة (الهوسنة) الشعبية التي ردها الفلاحون في مناطق مختلفة من الوسط والجنوب والقائلة:

" كريم يركب كاديلاك وأنه بليه نعال أسمع يا مفوض
كريم يأكل عنبر وأنه بليه دنان أسمع يا مفوض "

لم يكن العراق منفصلاً عما كان يجري في المنطقة العربية والعالم. فأحداث إيران المجاورة ابتداءً من التأميم ومروراً بمحاولة انقلاب قوام السلطنة في عام ١٩٥٢، والانقلابات المتتالية في سورية، وانتفاضة (ثورة) الجيش والشعب المصري في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢ واغتيال رياض الصلح في لبنان والملك عبد الله بن الشريف حسين في الأردن ثم الإطاحة برئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري. ويفترض أن يشار إلى أن هذه الأحداث لم تكن تنفصل عن ثلاث إشكاليات، وهي:

١. الصراع العربي-الإسرائيلي واتهام الجماهير في الدول العربية لأغلب حكامها بخيانة القضية الفلسطينية والمشاركة في تنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧.

٢. سياسات التحالفات مع الدول الغربية وتبعيتها لها في سياساتها الداخلية والخارجية والعربية.

٣. الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تمر بها شعوب بلدان هذه المنطقة، ومنها البطالة والفقر والحرمان والاستغلال البشع لثرواتها الوطنية من جانب الرأسمال الأجنبي والمستغلين المحليين وخاصة فئة الإقطاعيين والكومبرادور التجاري.

وتجلت المشكلة الأخيرة في العراق في المذكرات التي كانت ترفعها الأحزاب السياسية العراقية (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الجبهة الشعبية، وحزب الأمة الاشتراكي) إلى الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي بن الشريف حسين، والبيانات التي كانت تصدرها الأحزاب والكتل السياسية السرية (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكردي، وحدة النضال وغيرها) داعية فيها إلى تنفيذ جملة مهمة من المطالب السياسية الشعبية على الصعيد الداخلي. ويمكن بلورة أبرز تلك المطالب بالنقاط التالية، كما وردت في مذكرة حزب الاستقلال^{٣٠١}:

• تعديل القانون الأساسي تعديلاً جوهرياً وتثبيت قاعدة "الملك يسود ولا يحكم" ووضع صلاحية إقالة وتشكيل الحكومة بمجلس النواب وإلغاء مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان، والنص صراحة على ضمانات حرية الانتخابات.

٣٠١ قارن: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٨٧/٢٨٨.

- تعديل قوانين الانتخابات وإدارة البلديات والألوية وجعلها على درجة واحدة وأن تكون مباشرة.
- تطهير جهاز الدولة واستصدار قانون "من أين لك هذا" بأثر رجعي.
- إطلاق الحريات الدستورية، بما فيها التنظيم الحزبي والنقابي، وتأسيس مجلس دولة ليكون حارساً لحقوق المواطنين من عدوان السلطة التنفيذية.
- تحديد الملكية الزراعية، وتوزيع الأراضي على المزارعين الحقيقيين، وفرض الضرائب التصاعديّة على الدخل الزراعي إلى أن يتم التوزيع.
- إلغاء نظام دعاوى العشائر، وإلغاء المشيخة، وتجريد العشائر من السلاح.
- رفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء، وتشريع الضمان الاجتماعي.
- إعادة النظر في مجلس الإعمار.
- استقلال القضاء.
- تقوية الجيش وتسليحه وتأسيس معامل للسلاح. العمل على التخلص من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التي قيدت استقلال العراق وسيادته الوطنية، وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد، ورفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك.
- وإذ تضمنت مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي أكثر هذه المطالب، فأنها أضافت إليها مطالب مهمة أخرى كان الشعب يشكو منها وصاغها وفق برنامجه الإصلاح الديمقراطي في النص التالي:

"والشعب العراقي الذي ضاق ذرعاً بحالته الاقتصادية السيئة، من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الأجور، يريد إصلاحاً جذرياً لهذه الحالة بإلغاء الإقطاع، وإزالة كل قانون أو نظام من شأنه تثبيته، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى، وتوزيع الأراضي المستملكة والأراضي الأميرية على الزراع الحقيقيين، وزيادة حصة الفلاح من الحاصل، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها، وفرض الضريبة التصاعديّة على أصحاب الدخل الكبير، زراعياً كان أو غير زراعي، وتقليص الضرائب غير المباشرة على

المستهلكين وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، وتأمين المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة، والقضاء على الاحتكار الأجنبي في العراق، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية، ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام^{٣٠٢}.

وأكدت مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي على قضية مركزية هي أن النظام السائد في العراق تحول إلى نظام بوليسي حيث كتب يقول:

"وبعد فإن الشعب يا صاحب السمو بحاجة إلى إزالة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريته، وجعلته يعيش في ظل نظام بوليسي يحصي عليه حركاته وأنفاسه، ويأخذ أبناءه بالشبهات، ويزج بهم في المعتقلات والسجون، لمجر رأي أبدوه، وأن البلاد بحاجة ماسة إلى قوانين عامة تشمل جميع أبناء الشعب، فكما تكون الجرائم موحدة بين المدن والمناطق الريفية يجب أن يكون العقاب كذلك فيها واحداً، كما أن البلاد بحاجة ماسة إلى تشريع يضمن استقلال القضاء الذي أصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحريته واستقلاله، وإلى مجلس دولة تعطى له جميع الصلاحيات كاملة غير منقوصة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الإجرائية وتصرفاتها الكيفية، إلى جانب إطلاق الحريات السياسية ومنح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات، بحيث لا تستطيع السلطات الإدارية والبوليسية عرقلة هذه النقابات والقضاء عليها بحجج واهية، وإعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين الذين هم في الواقع ضحايا المجالس العرفية، أو المحاكمات غير الأصولية"^{٣٠٣} الخ ...

وخلال هذه الفترة لعب الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات السياسية السرية الأخرى دوراً مهماً في تعبئة جماهير العمال والفلاحين لمواجهة السياسات التي تمارسها السلطة وزجها في إضرابات اقتصادية ذات خلفية سياسية واجتماعية. ففي هذا المجال يمكن

٣٠٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٢٩٤.

٣٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤/٢٩٣.

الإشارة إلى إضراب قام به ٦٠٠ عامل في ميناء البصرة دام ثلاثة أيام (١٩٤٩) حصلوا بعده على مطالبهم المشروعة، كم قام ٣٥٠١٠٠٠ عامل في شركة نفط البصرة بإضراب في شباط/فبراير من عام ١٩٥٠ مطالبين بتحسين أوضاعهم وزيادة أجورهم دام ثلاثة أيام في شهر آب/أغسطس ممن نفس العام حصلوا فيه على مطالبهم العادلة. ثم أُضرب ٣٥٠ عاملاً من عمال شركة كربي مكنزي في البصرة لمدة تسعة أيام استطاعوا الحصول على مطالبهم أيضاً. وامتدت تلك الإضرابات إلى بغداد حيث أُضرب عمال الغزل والنسيج ودام ١٢ يوماً فازوا بمطالبهم الأساسي بإلغاء نظام العمل بالقطعة زيادة الأجر اليومي خمسين فلساً. ولم تقتصر الإضرابات على المجالات المدنية بل شملت أيضاً القواعد العسكرية البريطانية في كل من الحبانية والشعبية مطالبين بتحسين أوضاعهم وزيادة أجورهم^{٣٠٤}. وفي عامي ١٩٥١ تصاعدت الحركات الفلاحية، ومنها حركة فلاحي آل إزيرج في أواخر عام ١٩٥١ احتجاجاً على تحويل ملكية أراضي العشيرة إلى شيوخها بدلاً من تسجيلها باسم الفلاحين الذين يقومون بزراعتها. ثم وقع الإضراب السياسي في التاسع عشر من شباط/فبراير ١٩٥٢ احتجاجاً على تقليل كميات النفط المستخرجة والمصدرة التي أثرت على عوائد العراق

٣٠٤ الدليمي، نزيهة د. مسودة مخطوطة حول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. القسم الأول. الفصل السادس. ١٩٩٥. ٦٩٦.

يمكن العثور على بعض فصول مسودة كتاب الدكتور نزيهة الدليمي في كتاب ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد الموسوم "سلام عادل سيرة مناضل". تم ذلك بالاتفاق مع الدكتورة نزيهة الدليمي. ويمكن القول أن أسم نزار خالد يعبر عن شخصين في آن واحد وهما: الدكتورة نزيهة الدليمي والشهيد نزار ناجي يوسف أخ ثمينة ناجي يوسف تخليداً لذكراه وللجهد الذي ساهم به في توفير الوثائق الضرورية لصاحبة الكتاب والنقاشات التي خاضها معها. وجدير بالإشارة إلى أن الدكتورة نزيهة الدليمي قد سافرت على موسكو للمشاركة في الإعداد النهائي لمسودة الكتاب مع ثمينة ناجي يوسف استمرت حوالي ستة شهور. وكانت الدكتورة نزيهة الدليمي قد كلفت من قبل المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٨٥ بالعمل من أجل إعداد مسودة أولى حول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. وقد بدأت بذلك بالارتباط مع الأكاديمية التابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد. ولم ينجز هذا العمل حتى الآن، رغم أن بعض أجزاءه دخلت في كتاب سلام عادل: سيرة مناضل. (ك. حبيب).

النفطية، ثم المظاهرة التي انطلقت بمناسبة ذكرى وثبة كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وشاركت به بعض الكليات والمدارس وجابهتها السلطة بالقنابل المسيلة للدموع. كما نظمت في هذه الفترة العديد من الاجتماعات الجماهيرية، ومنها الاجتماع الجماهيري الذي نظمه الحزب الوطني الديمقراطي بمناسبة الذكرى السنوية لثورة العشرين. أو المظاهرة التي سارت لتشارك في الاجتماع الذي نظمته الجبهة الشعبية بمناسبة ذكرى الوثبة.

وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٥٢ عرف العراق موجة من النشاط الجماهير لتشكل مجموعة من منظمات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات المهنية والجماهيرية. ففي عام ١٩٤٨ تأسس اتحاد الطلبة العراقي العام، ثم برزت إلى الوجود في العراق حركة السلام العراقية كجزء من حركة السلام العالمية في عام ١٩٤٩، وتشكيل اتحاد الشبيبة الديمقراطي في العراق في عام ١٩٥١ بعد مشاركة وفد عراقي في المهرجان العالمي للشبيبة والطلبة الذي عقد في برلين الديمقراطية عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية حينذاك. وبدأ نشاط المرأة العراقية ثانية تحت اسم رابطة نساء العراق، ثم تم تشكيل اللجنة العليا لرابطة الدفاع عن المرأة العراقية بصورة سرية في عام ١٩٥٢ وصدر نظامها الداخلي بعد أن رفضت الحكومة إجازة "جمعية تحرير المرأة".

وفي نفس العام تم تشكيل نقابة الأطباء إلى جانب العديد من المنظمات المهنية الأخرى التي أقيمت قبل ذلك، ومنها نقابة المحامين العراقية التي لعبت دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية العراقية والدفاع عن الحريات الديمقراطية و ضد التجاوز الفظ على حقوق الإنسان من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة وأجهزتها القمعية.

أدركت الأحزاب السياسية العراقية أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تتدهور باستمرار مع تفاقم الإرهاب الحكومي ونشاط أجهزة التحقيقات الجنائية مما دفعها إلى التفكير بتشكيل الجبهة الوطنية لمواجهة إجراءات السلطة والتصدي لها. إلا أن التباين في وجهات النظر لم تثمر عن نشوئها، إلا أن تعاوناً عاماً أمكن تحقيقه لمقاطعة الانتخابات العامة التي كان يراد تنظيمها من قبل وزارة مصطفى العمري، وكذلك المطالب التي تجلت في مذكرات الأحزاب السياسية التي أشرنا إليها سابقاً.

دفعت سياسات الحكم الملكي إلى اندلاع الشرارة الأولى لانتفاضة ١٩٥٢. فالأوضاع الثورية الناضجة موضوعياً لا تحتاج في الواقع إلا إلى الشرارة الأولى التي تفجر المكبوت وتطلق المهزوم في الإنسان ليعبر عن ذاته بالقوة التي تمنحها إياه الحركات المشتركة لمجاميع الناس. وقد بدأت الشرارة الأولى بإضراب كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد. قررت إدارة كلية الصيدلة والكيمياء إدخال تعديل جوهري على نظامها الدراسي الداخلي واعتبار المعيد في بعض دروسها معيد في جميع دروس صفه، باعتباره راسباً في صفه، على خلاف ما هو معمول في بقية الكليات. واحتجاجاً على هذا القرار أضرب الطلاب اعتباراً من يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ مطالبين بالعودة إلى النظام القديم. حاول وزير الصحة إدخال تعديل بسيط يعني طلبة الصفوف الأخيرة من هذا التعديل. ولكن الطلبة رفضوا ذلك واستمر الإضراب، مما دفع بطلبة العديد من الكليات الأخرى ومنها، الطب والحقوق والتجارة على إعلان الإضراب تضامناً مع طلبة كلية الصيدلة والكيمياء. وانتصر الطلاب في إضرابهم وجرى إلغاء التعديل وعاد الطلبة على كلياتهم.

وعلى عادة أجهزة الأمن العراقية لم يرقها انتصار الطلبة واعتبرته تحدياً للحكومة فاتفقت مع إدارة الكية على تلقين الطلبة درساً قاسياً إذ ولج كلية الصيدلة والكيمياء بعض عملاء الأمن ومرترقة إدارة الكلية واعتدوا على الطلبة بالضرب والشتم مما دفع بالطلبة الآخرين دعم زملائهم. وكانت الحصيلة سقوط عدد من الجرحى بين الطلبة. وأمكن القبض على ثلاثة من المعتدين أما الرابع فلان فراراً. أعلن الإضراب في الكلية من جديد احتجاجاً على سلوك عميد الكلية المشين وبعض الأساتذة المساندين للنظام الحاكم. وصدر بيان عن مدير الدعاية العام شوه به حقيقة الاعتداء على الطلبة، مما أكد على تورط الحكومة في تدبير أمر الاعتداء. واتسع الإضراب الجديد ليشمل الكليات الأخرى واتفق المضربون على التظاهر يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٢ على خوض المظاهرات احتجاجاً على سلوك الكلية والحكومة إزاء الاعتداء، وتقرر مواصلة المظاهرات في اليوم التالي. في صبيحة يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ التقى طلبة الكليات والمعاهد والمدارس في بغداد في ساحة كلية العلوم والآداب مرددين الهتافات الوطنية، إذ لم

تعد التظاهرات موجّهة ضد إدارة كلية الصيدلة والكيمياء فحسب، بل وضد الحكومة التي لم ترع حرمة الكليات، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية العامة كانت تنذر بتطور هذه المظاهرات أن قررت السلطة زج أجهزتها القمعية في ضرب المتظاهرين. واحتشدت قوات الشرطة ورجال التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة في المنطقة، كما استنفر مدير الشرطة العام ومتصرف بغداد ومدير التحقيقات الجنائية أفراد الشرطة والأمن من مناطق أخرى من بغداد ودفعتها بحافلات النقل العام الحكومي إلى موقع المظاهرة. واستخدمت الشرطة الهراوات والعصي والحجارة ضد المتظاهرين وكان الرد بالمثل. ووقعت العديد من الإصابات بين الطلبة وأجبروا على الانسحاب، ولكن الشرطة استخدمت الأسلحة النارية أثناء مطاردتها للمتظاهرين الذين توجهوا صوب مقبرة السيدة زبيدة ومحلة الفضل وشارع غازي. ونتيجة استخدام السلاح الناري سقط العديد من الجرحى، إضافة إلى شهيد واحد وطفل صغير جرح برصاص الشرطة. ويشير السد عبد الرزاق الحسيني إلى أن المتظاهرين اقتلعوا قطعة حزب الاتحاد الدستوري، الذي يرأسه نوري السعيد ويضم في قيادته وزير المعارف حينذاك خليل كنه، وعلقوها على مدخل المبنى العام قرب ساحة الميدان في بغداد إمعاناً في إهانة هذا الحزب المعادي لمصالح الجماهير والمتورط في ضرب المتظاهرين^{٣٠٥}. أقدمت الحكومة على غلق المدارس والمعاهد والكليات إلى أجل مسمى في محاولة منها لتجاوز الأزمة وتصور إمكانية إعادة الطلبة على ذويهم في مختلف أنحاء العراق. إلا أن الشرارة التي اندلعت في بغداد سارت بخطى سريعة نحو المدن العراقية الأخرى. فلمظاهرات بغداد واعتداء الشرطة القاسي على المتظاهرين وإصابة العديد من هم بجراح غضب الجماهير في بغداد وسائر أنحاء العراق. ولم تبق المطالب كما كانت عليه في السابق، بل تحددت بهدفين أساسيين هما: إجراء الانتخابات المباشرة وإجراء الإصلاحات الداخلية وصيانة الحريات الديمقراطية.

٣٠٥ الحسيني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣١٤.

لقد تفجرت المظاهرات في الأعظمية والكاظمية وكربلاء والنجف والحلة والديوانية والناصرية والبصرة^{٣٠٦}.

أجبر الوصي على العرش أن يؤيد استقالة مصطفى العمري وتكليف برئاسة رئيس أركان الجيش العراقي حينذاك الفريق نور الدين محمود بتشكيل وزارة جديدة.

لقد كانت المظاهرات بشكل عام هادئة وكانت رغبة الأحزاب السياسية أن لا تدع مجالاً للاستخدام العنيف ضد المتظاهرين، إلا أن النخبة الحاكمة، وعلى رأسها المجموعة القيادية، نوري السعيد وعبد الإله وغيرهم، كانوا لا يرون سوى العنف طريقاً لمعالجة المشكلات والتظاهرات الشعبية. لم تهدأ شوارع العراق، وخاصة بغداد. فالمظاهرات انطلقت في يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من مبددة بإجراءات الدولة ومنها تشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية عسكرية، أي زج الجيش من جديد في عمليات إرهابية وقمعية ضد الشعب.

٣٠٦ ملاحظة: حين اندلعت انتفاضة عام ١٩٥٢ كنت طالباً في الصف الرابع العلمي، وكنت لتوي قد انتسبت إلى الحزب الشيوعي العراقي، وقبل ذاك كنت نشطاً في صفوف اتحاد الطلبة العراقي العام. كنا في خلية طلابية مسؤولة عن المدرسة الثانوية وكلفنا بقيادة المظاهرات التي خرجت من ثانوية كربلاء نحو المدينة قاطعة الطريق الموازي لطريق العباس حيث مقر المتصرفية والشرطة والأمن. وقد اشترك بالمظاهرة إضافة على الطلبة الكثير من المارة. كان ذلك يوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٢. وفي الساحة المقابلة لباب صحن العباس بن علي بن أبي طالب في شارع علي الأكبر كانت قوات الشرطة قد تركت دبابتها وصعدت إلى الدور التي تطل على الساحة دون أن تطلق العيارات النارية على المتظاهرين. ارتقيت الدبابة وخطبت بالمتظاهرين طالباً منهم التوجه صوب صحن الحسين مؤكداً على الشعارات الرئيسية المتفق عليها لكي لا تخرج المظاهرة عن وجهتها الأساسية. وفي الساحة التي تقع في الطريق إلى صحن الحسين في شارع الأمير فيصل بدأت الشرطة هجومها على المتظاهرين مستخدمة الأسلحة النارية. وأمكن إعطاء التوجيه للمتظاهرين بالتفرق، خاصة وأن على أطراف الساحة الكثير من الأزقة التي يمكن أن ينفذ منها المتظاهرون. وأمكن إنهاء المظاهرة بسرعة مع سقوط بعض الجرحى وقتيل واحد كان المواطن من خشيته المشروعة على حياته من قسوة الشرطة أن دخل مكانه وأغلقه على نفسه من الداخل. قتل في مكانه بسبب طلقة من رشاش أوتوماتيكي اخترقت بوابة المحل المغلقة (الكبنك) وأصابته مقتلاً. (ك. حبيب).

واستغلت الحكومة الجديدة الهجوم الذي وقع على مركز للشرطة في باب الشيخ^{٣٠٧}، فأنزلت قوات من الجيش لحفظ النظام ببغداد وبعض المدن الأخرى.

شكل نوري الدين محمود وزارته الجديدة التي ضمت مجموعة من النخبة الحاكمة ذاتها ومن أعوان نوري السعيد بشكل خاص، ثم أعلن الأحكام العرفية في العراق كله بحجة

٣٠٧ حسب المعلومات التي أوردها السيد عبد الرزاق الحسني، فأن المتظاهرين اصطدموا بالشرطة في باب الشيخ، إذ كانت الشرطة تنطلق منه لضرب المتظاهرين، فهجموا على المركز وحطموا أثاثه واصطدموا بأحد الشرطة وقتل على الفور. ويشير السيد عبد الرزاق الحسني إلى أن المتظاهرين الغاضبين قتلوا الشرطي بالخناجر فكتب يقول: " .. خرج طلاب المعاهد العالية، وطلال المدارس المختلفة، ومعهم العمال والكسبة يحملون ألواحاً كتبت عليها عبارات استفزازية وكلمات أريد بها إحراج الموقف، وفقدت الأحزاب السياسية سيطرتها على الجماهير كما انخذلت قوات الشرطة واضطرت إلى استعمال القنابر المسيلة للدموع فإذا بأحد الطلبة يلقي إحداهن بيده ويقذف بها على الشرطة، وإذا بالمتظاهرين يحرقون "مكتب الاستعلامات الأمريكي" المقابل لسوق الصفارين بشوارع الرشيد، انتقاماً لفلسطين وموقف أمريكا منها، وإذا بجماعة أخرى تحاصر "مخفر الشرطة" الكائن في باب الشيخ وأن "امرأة من الجنس المعبر عنه باللطيف تنتزع خرقتها التي تشتتر بها عورتها وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخفر الذي حوصر بها أفراد الشرطة وانقطعت النجدات عنهم. وإذا بالناس يعتقدون على "شرطي" مكلف بمحافظه الأمن فيجتمعون عليه وهو أعزل من السلاح، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين، ويسحق ويهشم رأسه، ويمثل به ويسحب في شوارع بغداد، ثم تلقى عليه المواد الملهبة ويحرق، مما دل على وجود هو سحيقة بين الشعب والحكومة تمثلت في التمثيل بهذا الشرطي المسكين عنوان هيبة الحكم وشرفها". استل السيد عبد الرزاق الحسني هذا المقطع من خطاب متصرف لواء بغداد حينذاك عبد الرسول الخالصي، وهو أحد أتباع نوري السعيد. وكان الهدف من وراء ذلك إدانة المظاهرة. والحقيقة أن مركز الشرطة قد أحرق وقتل شرطي، وهو أمر مرفوض ولكن لا يمكن تجاوزه في مثل هذه الحالات عندما تبدأ الشرطة وأمن التحقيقات الجنائية بضر المتظاهرين ورميهم بالرصاص وقتل وجرح الكثير منهم دون أن تكون هناك رحمة في قلوب ضباط الشرطة وكبار المسؤولين والحكم بمعالجة الأمر بطريقة سلمية والاستجابة لمطالب الشعب. وقدم في حينها ثابت حبيب العاني وعلى الشيخ حسين إلى المحاكمة بتهمة قتل الشرطي. وحكم على علي الشيخ حسين بالإعدام ثم خفف الحكم. ولم يتورط على الشيخ حسين أو ثابت حبيب العاني بقتل الشرطي أو حرق مركز الشرطة أو مكتب الاستعلامات الأمريكي. (ك. حبيب)

الحفاظ على الأمن والسلام في البلاد. وشكلت الوزارة الجديدة المجلس العسكري العرفي برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، كما عينت اللواء الركن عبد المطلب الأمين قائداً للقوات العسكرية. أصدر الأخير أوامره بمنع المظاهرات وحمل السلاح، وغلق الأحزاب السياسية المجازة وعطل الصحف، كما اعتقل الكثير من الشخصيات السياسية العراقية وشن حملة هوجاء ضد الشيوعيين الذين لعبوا دوراً مشهوداً مع بقية مناضلي الأحزاب الوطنية الأخرى في قيادة وتوجيه المظاهرات. وكانت هذه الأوامر والاعتقالات وإرسالهم إلى معتقل أبي غريب بمثابة استفزاز للشعب مما دفع بالمواطنين والمواطنين إلى مواصلة مظاهراتهم المناهضة للحكم بحيوية كبيرة. ولا بد من الإشارة على أن في هذه المظاهرات سمع الناس شعاراً جديداً يندد بالملكية ويدعى على إقامة الجمهورية في العراق "لتسقط الملكية - لتحيى الجمهورية"^{٣٠٨}.

وبسبب تفاقم المظاهرات الشعبية المطالبة بالاستجابة على مطالبها المشروعة، إضافة إلى مطالبتها بإلغاء الأوامر الجديدة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، اتفقت الطغمة السياسية الحاكمة على إصدار أوامرها بضرب المظاهرات ومنعها كلية وذلك باستخدام السلاح الناري مباشرة. وقتل في منطقة باب الشيخ ١٨ مواطناً وجرح أكثر من ٨٤ مواطناً، صدر قرار بمنع التجول في العاصمة بغداد وضواحيها. وتشير المعلومات إلى أن ضحايا القمع الحكومي لانتفاضة الشعب بلغت ٣٠٠ وعدة مئات من الجرحى، كما تم اعتقال ٣٢٠٠ متظاهراً. ثم حكمت المحاكم العسكرية على أكثر من ٢٠٠ متظاهراً بالسجن لفترات مختلفة^{٣٠٩}. وقامت الحكومة بإجراءات زجرية واسعة بما فيها فصل المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعة والطلبة والموظفين والمستخدمين وتسليمهم للخدمة العسكرية في معسكرات بعيدة عن بغداد.

٣٠٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣١٦.

٣٠٩ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٢. مصدر سابق.

المبحث الثاني

أوضاع العراق السياسية بعد انتفاضة ١٩٥٢ حتى انتفاضة ١٩٥٦

ألقي على عاتق الحكومة العسكرية المؤقتة برئاسة الفريق نور الدين محمود مهمة منع اتساع دائرة التجمعات والمظاهرات الشعبية، وإن تطلب الأمر أخذ مهمة تصفية الانتفاضة الشعبية من خلال فرض الأحكام العرفية واستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين وتنصيب حاكم عسكري على البلاد. وأصدر الحاكم العسكري، اللواء الركن عبد المطلب الأمين، قراراً يقضي بما يلي:

١. منع المظاهرات والتجمعات.
٢. منع حمل الأسلحة النارية والجارحة.
٣. غلق الأحزاب السياسية المرخصة، وكانت حينذاك خمسة أحزاب هي: حزب الاتحاد الدستوري، وحزب الأمة الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب الجبهة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي. وكان المهم بالنسبة للسلطة غلق الأحزاب الثلاثة الأخيرة المعارضة للسلطة كلية، ولم يكن غلق الحزبين الأولين سوى لذر الرماد في عيون الجماهير التي أدركت منذ الوهلة الأولى المقصود من هذا الغلق.
٤. تعطيل الصحف المحلية وكان عددها حينذاك ١٧ صحيفة، علماً بأن بعضها كان تابعاً للنخبة الملكية الحاكمة وبعضها كان لقوى المعارضة العلنية ومنها صوت الأهالي والجبهة الشعبية ولواء الاستقلال.
٥. قرار بمنع المرور والتجول من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً في كافة طرق مركز مدينة بغداد ونواحي الكرادة والأعظمية والدورة وقضاء الكاظمية. واستهدف هذا القرار تحقيق ثلاثة أهداف: منع المظاهرات الليلية وتهيئة الشرطة والجيش للانتشار في شوارع تلك المناطق لمواجهة المتظاهرين في اليوم الثاني. فرض البقاء في البيوت لشن حملة اعتقالات على المشتركين في المظاهرات والشخصيات

السياسية والصحفية. تأمين حركة انتقال ونشاط المسؤولين بحرية بعيداً عن أعين الناس واحتمالات تعرضهم لغضب الجماهير، حيث بدأت المناورات السياسية الليلية بين النخبة السياسية الحاكمة لإيجاد حلول للمشكلة. وفي ١١/١٢/١٩٥٢ رفع منع التجول، وفي ١٣/١٢/١٩٥٢ من نفس العام سحب الجيش من الشوارع وأعيد إلى ثكناته.

وكانت حملة الاعتقالات واسعة شملت ٢٢٠ شخصية سياسية (رؤساء أحزاب ووزراء سابقين) وعلمية وأدبية وصحفية وأساتذة جامعة، كما شملت ٢٩٩٩ شخصاً اتهموا بالتظاهر من شيوعيين وغير شيوعيين. حيث قدموا جميعاً إلى المجلس العرفي العسكري فحكم على شخصين بالإعدام وعلى ٩٥٨ بالسجن لمدد متفاوتة، وعلى ٥٨٢ شخصاً بالغرامة المالية، وعلى ٢٩٤ شخصاً بكفالة. كما أفرج عن ١١٦١ شخصاً لعدم ثبوت الأدلة ضدهم^{٣١٠}.

تسنى للحكومة الجديدة التي ضمت المدنيين من أعضاء النخبة السياسية الحاكمة أن تنجز عدداً من المهمات التي تشكلت من أجلها، ومنها:

١. إنزال الجيش، إضافة إلى وجود الشرطة، إلى الشوارع وضرب المظاهرات الشعبية بالحديد والنار حيث سقط عدداً كبيراً من الجرحى وعدداً أقل من القتلى في بغداد بشكل خاص وفي العديد من المدن العراقية.

٢. إخمد الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في مختلف أنحاء البلاد، ومنها المدن الكردستانية ومدن الوسط والجنوب دون أن تحقق المهمات التي انطلقت من أجلها.

٣. تهيئة الظروف الملائمة لتشكيل حكومة جديدة تحقق السياسات التي عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقها في أعقاب وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢، خاصة وأن الأجندة السياسية كانت واسعة.

٣١٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثامن. مصدر سابق. ص ٣٢٤.

٤. إجراء انتخابات البرلمان العراقي وفق مبدأ الانتخاب المباشر، وتأمين وصول أكثرية تمثل القوى المؤيدة لسياسات نوري السعيد والبلات الملكي ورهطيهما. وهو ما تحقق فعلاً.

إذن، وفرت حكومة نوي الدين محمود العسكرية الأجواء المناسبة للنخبة السياسية المهيمنة على دفة السياسة العراقية لإعادة ترتيب وتنظيم صفوفها تأمين مستلزمات تصفية الكثير مما كان يعيق تحقيق المهمات التي أوكلت بالنظام الملكي وبالنخبة السياسية الحاكمة على تحقيقها.

فبعد استقالة نوري الدين محمود في ٢٣ كانون الثاني من عام ١٩٥٢ شكل جميل المدفعي وزارة جديدة تقلد فيها نوري السعيد منصب وزير الدفاع لضمان وقوف الجيش إلى جانب الوزارة من أجل ضمان الهدوء اللازم لتمرير المشاريع المطروحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. ولهذا بدأ العمل على عدة جبهات داخلية وخارجية. فمارست وزارة المدفعي سياسة اللين والشدة في آن واحد. ففي الوقت الذي واصلت فرض الأحكام العرفية وبقي المجلس العرقي العسكري يصدر أحكامه القاسية على المعارضين لسياسات الحكم، استمرت حملتها السياسية والإعلامية المعادية للشيوعية ولبقية القوى الوطنية العراقية تحت شعار "مكافحة الشيوعية الهدامة"، وواصلت اعتقال الشيوعيين وزجهم في السجون وإصدار الأحكام القاسية بحقهم، ونظمت مجزرتي سجنى بغداد والكوت. كما واصلت غلق الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والصحف. ولكنها في الوقت نفسه أغدقت الوعود في المجلس النيابي في أنها ستلغي الأحكام العرفية وتنتهي منع الأحزاب والصحف وتقوم بإصلاحات تخدم مصالح الشعب. رغم أن هذه الوعود لم تقنع أحداً، إذ كانت مصداقية الحكم في الحضيض في أنظار الغالبية العظمى من السكان.

وعلى صعيد السياسة الخارجية برز إلى سطح الأحداث وأقوى من السابق التيار الأمريكي في السياسة العراقية ممثلاً بمجموعة الدكتور فاضل الجمالي. ورغم أنه لم تكن هناك فروق كبيرة بين جماعة اللوبي الأمريكي واللوبي البريطاني، إذ سرعان ما كانا

يلتقيان ويتعاونان في مواجهة المعارضة العراقية، فإنهما كانا يعبران عن مصالح متباينة نسبياً، ولكنها في الحالتين كانت استعمارية و ضد مصالح العراق الوطنية. فكانت الدعوة متوجهة صوب إقامة مشروع الشرق الأوسط أو التحالفات الثنائية الدولية التي توصل فيما بعد إلى تحالف واحد يرتبط مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية. فكان الجهد منصباً على تحقيق حلف عسكري يمتد عبر باكستان ليشد إليه تركيا والعراق وإيران بشكل خاص ولكنه لم يستثن بأي حال دولاً عربية أخرى، إذ كانت الرغبة شديدة في جعلها ضمن هذا الحلف، ونعني بها مصر وسوريا والأردن. ولم تكن زيارة جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٣ بعيدة عن استكمال طبخة الحلف وتأمين تزويد العراق بالأسلحة الأمريكية. ولم يكن في مقدور وزارة المدفعي، بعد الجرائم التي ارتكبت ضد السجناء السياسيين ورفض القوى السياسية لها، أن تستمر في الحكم فترة طويلة، فأجبرت على التخلي عن الحكم وفسح المجال أمام وزارة جديدة تحاول ممارسة الطريقة الأمريكية في حكم العراق، أي استخدام الجزرة والعصا في آن واحد.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء تشكيل تلك الأحلاف السياسية والعسكرية تأمين عدد من المهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية والاقتصادية، ومنها:

١. إزاحة بريطانيا من مواقعها الراهنة في العراق والمنطقة لصالحها، خاصة وأن ميزان القوى الدولي في إطار الدول الرأسمالية كان يميل بقوة لصالحها ولصالح دورها القيادي في المعسكر الرأسمالي، ولم يعد مقبولاً منها أن تلعب الدور الثاني في حين لم تعد بريطانيا قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها ونفوذها السابق في المنطقة.

٢. ضمان الحصول على حصة أكبر في اقتصاد النفط العراقي ينسجم مع دورها الجديد وحاجتها للنفط الخام والتصدي لمحاولات التأميم التي تعرضت لها الشركات الاحتكارية في إيران والتي أدت إلى عملية قيصرية للخلاص من حكومة الدكتور محمد مصدق.

٣. تأمين "حماية" لهذه الدول ولمصالحها من تنامي نشاط الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والقوميين المناهض للوجود الاستعماري في العراق والمنطقة، إذ كان ينظر إليه لا على أساس مناهض لبريطانيا والغرب عموماً، بل باعتباره ودياً إزاء الاتحاد السوفييتي.

٤. ضمان حلف عسكري متين يربط دول المنطقة بالغرب لتطويق الاتحاد السوفييتي ومواجهته في حالة نشوب صراع ونزاع دولي في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

٥. إبعاد "المخاطر" المحتملة التي يمكن أن تواجه إسرائيل من الشعوب العربية من خلال تلك الأحلاف العسكرية التي تربط دول المنطقة بها، كما ترتبط بأحلاف أخرى مع إسرائيل، مما يبعد "شبح الحرب ضدها".

اقترن عام ١٩٥٣ عام بتنصيب فيصل الثاني بن غازي بن فيصل بن الحسين شريف مكة ملكاً على العراق بسبب بلوغه سن الرشد المقرر في الدستور العراقي (١٨ سنة) ملكاً على العراق بالوراثة وتسلم صلاحياته وإنهاء وصاية خاله عبد الإله بن علي بن الحسين على العرش. واستوجبت هذا الإجراء استقالة وزارة المدفعي السابعة بعد التنصيب مباشرة وحل المجلس النيابي وتشكيل حكومة جديدة لإجراء انتخابات نيابية جديدة. وكانت ورقة الولايات المتحدة هي الرابحة في التشكيلة الوزارية الجديدة، حيث كلف الدكتور محمد فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة الجديدة. وفي السابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٣ صدرت الإرادة الملكية بتشكيلها. وضمت الوزارة ١٦ وزيراً إلى جانب رئيس الوزراء، أربعة منهم وزراء بلا وزارات. وأكثر الوزارات أهمية سلمت لعناصر من النخبة السياسية الحاكمة، ولكنها تميل إلى تطوير علاقات العراق مع الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة الإمبريالية الجديدة التي تتطلع إلى الهيمنة الجديدة في العالم بدلاً من الدولة الاستعمارية القديمة التي تراجع وزنها في السياسة الدولية إلى الوراء. تسلم الجمالي وزارة الداخلية إلى جانب رئاسة الوزارة، وتسلم عبد الله بكر وزارة الخارجية، وحسين مكي خماس وزارة الدفاع وكل من على حيدر سليمان وعبد الرحمن الجليلي وزارتي الإعمار والاقتصاد على التوالي، وهما من

مؤيدي وأعضاء في حزب الجبهة الشعبية، وعبد الكريم الأزري وزيراً للمالية. وفيما بعد أوكلت وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز، وهو من أتباع نوري السعيد الذين تميزوا بالقدرة والكفاءات الإدارية بالقسوة والعنف في تنفيذ سياسات نوري السعيد ومواجهة الشعب والمعارضة السياسية.

انتهج فاضل الجمالي أسلوباً جديداً في الحكم، أطلق عليه بالطريق الأمريكي، حاول به تحقيق ذات الأهداف دون فرض الأحكام العرفية وممارسة العنف ابتداءً، أي ممارسة شكل من أشكال اللبرالية السياسية التي تسمح بوجود الأحزاب والصحف والمنظمات شريطة أن تبقى بالحدود التي تسمح للحكومة تحقيق المهمات التي جاءت من أجلها، سواء كانت تلك الأهداف داخلية أم على الصعيد العربية والإقليمية والدولية. ولهذا بادر إلى إصدار مجموعة من القرارات السياسية بهدف إطلاق بعض نسمات الحرية والديمقراطية في حياة البلاد السياسية. فما هي تلك الإجراءات أولاً، وهل كانت معبرة عن أجواء جديدة وتحول فعلي في سياسات العراق الداخلية والخارجية؟

- إلغاء الأحكام العرفية، ولكن القرار لم يلغ الأحكام القاسية والظالمة التي صدرت عن المجلس العرفي العسكري بحق المتظاهرين بسبب فرض تلك الأحكام.

- سمح للأحزاب السياسية التي أغلقت قبل ذلك بالعودة إلى نشاطها، ولكنه لم يفسح أي مجال للأحزاب التي كانت في السرية أن تظهر إلى العلن، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب أو الحزب الديمقراطي الكرديستاني.

- السماح للصحف والمجلات التي أغلقت بالعودة إلى ممارسة نشاطها وصدورها.

ولكنها بدأت في الوقت نفسه التحضير الهادئ لربط العراق بسلسلة من المواثيق والأحلاف والارتباطات الثنائية والمتعددة الأطراف. إلا أن هذه الجهود لم تكن غائبة عن أنظار الشعب. فالمجموعة الصغيرة من قوى المعارضة في المجلس النيابي كانوا يسربون الأخبار الخاصة بنشاط الدولة، كما أن الأحزاب السياسية التي وجدت حرية نسبية في

التعبير عن أهدافها وعن مصالح الشعب، تمكنت أن تنمي نشاطاتها وتوسع قاعدة تأثيراتها مما سمح بنشوء معارضة عراقية واسعة لتلك المهمات التي سعى فاضل الجمالي إلى تحقيقها. كما وفرت هذه الفترة حرية معينة للضباط في الجيش العراقي، الذين بدأوا نشاطهم في فترة الانتفاضة وما بعدها وبالارتباط مع ما جرى في مصر إلى التحرك وبلورة أفكارهم واتجاهات عملهم بصورة سرية.

وبرزت طبيعة الحكومة التي ترأسها الجمالي بسرعة وفي أول محاولة إضراب قام بها عمال شركة نفط البصرة لزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم ومشكلات النقل، إذ حالما فشل الحكم في إقناع المضربين على إلغاء الإضراب بعد أن امتنعت الشركة عن الاستجابة لأغلب مطالبهم التي بلغت خمسة عشر مطلباً، أصدر قراراً بفرض الأحكام العرفية في البصرة ابتداءً من ١٥ كانون الأول ١٩٥٣. كما أصدر الحاكم العسكري على البصرة تلك القرارات التي عادة تصدر عند فرض الأحكام العرفية مثل فرض الرقابة على الصحف ومصادرة المطبوعات التي تعتبر ضمن تهيج المشاعر وتثير الصراع وحق اعتقال المواطنين بقرارات من الحاكم العسكري وتجميد وظائف القضاء الاعتيادي ومنع حمل السلاح. وبعد إخمام الإضراب أجبر النظام على رفع الأحكام العرفية، بعد أن تم اعتقال ومحاكمة البعض من المضربين، كما أجبرت الشركة على الاستجابة لبعض المطالب. وإزاء الضجة التي قامت في البلاد أجبر الجمالي على الاستقالة تشكيل حكومة جديدة برئاسته التي حاول تعزيز موقعه فيها، ولكنه عجز بدوره عن تحقيق المطلوب منه بسبب مقاومة الشعب والمعارضة لتلك الأهداف. وجد الجمالي حتى بعد تشكيل وزارته الجديدة مجبراً على الاستقالة إذ أن من أجل تشكيل حكومة جديدة قادرة على تحقيق مصالح الشركات والحكومات الغربية.

خلال فترة وجيزة تمتع الشعب العراقي ببعض الحريات الديمقراطية المقننة في ظل حكومة الدكتور محمد فاضل الجمالي الذي لم يتوان عن استخدام العنف عند الضرورة التي تفرضها مصالح الحكام. ومع ذلك سرعان من أدرك المسؤولون عن سياسة الولايات

المتحدة وبريطانيا في الشرق الأوسط والعراق وكذلك حكام البلاد أنهم غير قادرين على تحقيق أحلافهم العسكرية ومخططاتهم إزاء المنطقة العربية دون وجود حكومة مستعدة على مصادرة تلك الحريات القليلة وفرض سياسات استبدادية قاهرة. وهكذا تشكلت حكومة ارشد العمري، خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد معروف بمواقفه المناهضة لقوى المعارضة الديمقراطية والمهادنة والمتعاونة مع المصالح البريطانية، لتكون حكومة انتقالية وتمهد الطريق لحكومة نوري السعيد، باعتبارها حكومة المهمات الصعبة والأحلاف العسكرية. كانت الحكومة الجديدة خليط غير متجانس ممن يعتبر مع نوري السعيد من جهة وفاضل الجمالي من جهة أخرى، إضافة إلى بعض الشخصيات التي استوزرت لأول مرة ولكنها لا تخرج عن إطار ومواقف الآخرين. وكانت رغبة نوري السعيد أن يستدعى لتأليف الوزارة ليكون المنقذ للوضع من الأزمة المتوقعة في البلاد، خاصة وأن أرشد العمري كان قطباً غير مرغوب فيه في الأوساط الشعبية ولكنه من المخلصين لمصالح بريطانيا والبلاد. ورغم التحسن الذي حصل في موارد العراق المالية بسبب توزيع أرباح أو عوائد النفط المالية مناصفة بين العراق والشركات الأجنبية، لم يتحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي للجماهير الواسعة، كما اتسعت البطالة وشاع الفقر واستمر الاضطهاد إزاء القوى السياسية المختلفة. ثم عمدت الوزارة الجديدة إلى حل المجلس النيابي والدعوة إلى انتخابات جديدة. وتحت تأثير هذه الأوضاع المتردية، توجهت قوى المعارضة العراقية إلى استخدام عدد من الأساليب لمواجهة التشكيك الحكومية الجديدة، وهي:

- التشكيك بقدرة ارشد العمري على تحقيق الاستقرار والديمقراطية في العراق، باعتباره من السياسيين الذين وقفوا باستمرار ضد المعارضة الديمقراطية وساندوا المصالح البريطانية وكان حليفاً لنوري السعيد ومؤيداً لسياساته ومواقفه.
- ممارسة المزيد من الضغط على البلاط والحكام من خلال تقديم المذكرات حول الوضع والمطالبة بتغيير الحالة السيئة لصالح الجماهير والكف عن السعي للدخول بأحلاف عسكرية ومواتيقي مقيدة لحرية العراق. وكانت مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي

وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية تشير إلى أنها لا تثق بهذه الوزارة وأنها غير قادرة على تحقيق المنشود من جانب الشعب. كما أصدر حزب الأمة الاشتراكي بياناً يؤيد حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ونزيهة. كان حزب الأمة الاشتراكي بقيادة صالح جبر يشكل القطب الثاني في السياسة العراقية إلى جانب الحزب الدستوري بقيادة نوري السعيد. وكان صالح جبر قد شعر بالعزلة الشديدة في أعقاب سقوط وزارته التي كانت مسؤولة مباشرة عن عقد وتوقيع معاهدة بورتسموث التي أسقطتها وثبة ١٩٤٨. إذ لم يعد البلاط يثق بقدرته على تحقيق مصالحه، كما لم يحظ يوماً بثقة الشعب العراقي، خاصة بعد تورطه بتلك المعاهدة وما نجم عنها من مجزرة بحق الذين شاركوا في الوثبة. في حين تعززت ثقة البلاط بنوري السعيد وازداد اعتماده عليه وعلى رهنه. ومن هنا بدأ صالح جبر يتخذ مواقف وسياسات نقدية إزاء الحكومات المتعاقبة ويحاول التناغم مع الأحزاب الديمقراطية المعارضة. ولكنه لم يحظ بتأييد الطرفين، إذ لم تكن مواقفه منطلقةً من أسس مبدئية بقدر ما كانت رغبته في الوصول إلى السلطة عبر تلك المعارضة الشكلية بسبب إحساسه بخذلان البلاط له أو التخلي عنه وتجاوزه.

● قيام الأحزاب السياسية المعارضة بتشكيل جبهة وطنية سياسية مرحلية بعد حل المجلس النيابي والدعوة لانتخابات جديدة. تضمن ميثاقها مجموعة من الأهداف الأساسية التي نادى بها المعارضة طيلة سنوات، ومنها الديمقراطية والحريات الأساسية للشعب وإلغاء الامتيازات التي فرضت على العراق وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية والتضامن مع الشعوب العربية وتجنيد الشعوب ويلات الحرب، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، بما فيها الموقف المناهض للإقطاع، خاصة وأن سياسة كبار الإقطاعيين في استغلال الفلاحين تزيد من ويلات الناس وتفقدهم القدرة على الصبر وتدفعهم إلى فعاليات مناهضة، كما حصل في مدينة الحي في لواء الكوت في نيسان/أبريل من عام ١٩٥٤ في ظل حكومة أرشد العمري وتطوراتها في ظل حكومة نوري السعيد لاحقاً، والدعوة إلى تشجيع الصناعة الوطنية،

والإشارة على مسائل داخلية أخرى تمس مصالح الناس اليومية، ومنها معالجة عواقب الفيضان ودرء مخاطر حصوله في المستقبل^{٣١١}.

● استخدام الصحافة العلنية في نشر الأفكار المناهضة لسياسات الحكومة الداخلية والعربية والدولية وضلوعها في مخطط ربط العراق بالأحلاف وعجزها عن إدارة انتخابات حرة نزيهة.

● تحريك الجماهير من خلال تنظيم الإضرابات والمظاهرات لفرض ممارسة سياسات ديمقراطية في الحياة السياسية العراقية.

● ولهذا تضمنت سياسات الأحزاب المعارضة العلنية منها والسرية جملة من الأهداف الأساسية التي جرى التركيز عليها في النشر الصحفي وفي البيانات التي كانت توزع على الجماهير وفي الاجتماعات التي كانت تنظم حينذاك.

● وبسبب عدم دعوة الحكومة الجديدة مجلس النواب إلى الانعقاد وصدور قرار بحله، فأُنْعِدَ عددًا من نواب المعارضة استثمرت ذلك لشن حملة سياسية واسعة ضد الحكومة الجديدة وفضحت أيضاً التزوير الذي حصل في الانتخابات السابقة واحتمال كبير بحصول نفس التزوير في الانتخابات الجديدة.

وهذا ما وقع فعلاً، إذ جرت الانتخابات في أجواء تعوزها الحرية والديمقراطية والنزاهة. ولكنها كانت مناسبة لحملة انتخابية سياسية مناهضة للاتجاهات والسياسات الرجعية التي تمارسها الحكومة وفضحها على نطاق واسع. انتهت الانتخابات بفوز كبير للنخبة الحاكمة بغض النظر عن الاختلافات الجزئية في أهدافهم، كما حصلت جبهة المعارضة على عدد ضئيل من المقاعد بلغ تسعة نواب فقط. ودفع هذا الواقع أحزاب المعارضة إلى شجب الانتخابات والتزوير الذي مارسه السلطة، ومعها البلاط الملكي، بهذا الصدد.^{٣١٢}

٣١١ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٠٥/١٠٦.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

كانت المعارضة السياسية على العموم لصيقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي ومعبرة بقدر كبير عن مشكلات المجتمع وما تعانيه الفئات المختلفة في الريف والمدينة. ومع أن تلك الأحزاب والقوى السياسية كانت تسعى إلى تمثيل مصالح فئات اجتماعية معينة، إلا أن المرحلة التي كان يمر بها العراق جعلتها تعبر عن مصالح عامة، إضافة على المصالح الملموسة للفئات التي تريد تمثيلها، بغض النظر عن مدى ذلك التمثيل. ولهذا خاضت المعارضة السياسية للحكم حملة الانتخابات البرلمانية تحت مجموعة من المهمات الأساسية التي كانت تعبر عن مطالب الشارع العراقي وعن هواجسه ومخاوفه الداخلية والعربية والدولية. وأدركت بحس سليم أنها غير قادرة على تحقيق تلك المهمات دون أن تكون قد أنجزت مهمة التعاون المشترك في ما بينها لمواجهة الحكم الذي كان يتمتع بالأجهزة القمعية ويتأييد الحكومتين البريطانية والأمريكية والفرنسية وبنشاط واسع لشركات النفط الاحتكارية. وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي قد دعا باستمرار إلى تشكيل الجبهة الوطنية، فإن الأحزاب السياسية المعارضة، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وجدا أنهما، وفي هذه المرحلة بالذات، بحاجة ماسة إلى تضافر جهود كل القوى السياسية لمجابهة السلطة والتغلب عليها. وكان اللقاء ضرورياً بين جميع الفصائل، رغم الخشية التي عبر عنها حزب الجبهة الشعبية إزاء التحالف مع الشيوعيين تحت واجهة أنصار السلام أو أية منظمات شعبية وديمقراطية أخرى، إذ كانت بنية هذا الحزب تختلف إلى حد ملموس عن بنية بقية قوى المعارضة السياسية، إذ ضم هذا الحزب إليه قوى لا تختلف كثيراً عن قوى الحكم إلا في رغبتها باستخدام المعارضة للوصول إلى السلطة.

كان الحزب الشيوعي العراقي قد طرح برنامجاً واسعاً ومتعدد الجوانب لتشكيل الجبهة الوطنية وخوض المعركة الانتخابية. كما كانت الأحزاب الأخرى لها برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فكان لا بد من خوض الحوار للتوصل إلى قواسم مشتركة تتجمع عندها وتخوض النضال لتحقيقها. فجاء برنامجها المشترك، الذي صدر في ١٢ مايس/أيار ١٩٥٤، مؤكداً على خمسة قضايا أساسية هي:

إطلاق الحريات الديمقراطية، تأمين انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة، رفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية وإزالة القواعد العسكرية، أي إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٠، رفض المساعدات الأمريكية، العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع في البلاد، العمل على إزالة آثار الفيضان والسعي لتأمين منع تأثيراته المدمرة في المستقبل^{٣١٣}.

لم يرض هذا البرنامج القوى القومية العربية التي افتقدت فيه الموقف من القضايا العربية والتضامن في النضال التحرري، إضافة إلى القضية الفلسطينية التي شكلت منذ قرار التقسيم القضية التي تمحور حولها موقف القوميين العرب وخضعت له كل القضايا الأخرى. ولكن هذا البرنامج لم يرض أيضاً أوساطاً أخرى في المجتمع، وخاصة تلك التي كانت تعاني من البطالة والحرمان وتدهور مستوى المعيشة، وكذلك نضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه العادلة وقضايا الحرب والسلام في العالم. وكان الحزب الشيوعي يعبر في برنامجه قضايا العمال ومشكلات البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين وتحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الفقيرة، وتطوير الاقتصاد الوطني وتأمين إقامة مشاريع صناعية في البلاد وحل المسألة الزراعية، وكذلك الموقف من المسألة الكردية. وبسبب الاعتراضات التي قدمت على برنامج الجبهة تم الاتفاق على تضمينه "بندين إضافيين يتعلق الأول بالتضامن مع الشعب العربي المناضل لاسيما في مصر والمغرب العربي في سبيل تحقيق الجلاء والتخلص من الاستعمار وتحقيق استقلال البلاد العربية وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق شعبه، والثاني بالعمل على إبعاد العرق والبلاد العربية الأخرى من ويلات الحرب الاستعمارية ووقوف العراق مؤيداً حل المشاكل

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٠.

بيانات وأدبيات الحزب الشيوعي العراقي خلال هذه الفترة

الدولية بالطرق السلمية^{٣١٤}. وجدير بالإشارة أن الفترة الواقعة بين ١٩٥٢-١٩٥٦ قد شهدت تحركات فلاحية واسعة في أكثر من منطقة في العراق، ابتداءً من ريف كردستان العراق، مثل (قلعة ده زه وامتدادها إلى مخمور وكوي سنجق في نيسان/أبريل من عام ١٩٥٣)، ومروراً بريف الوسط والجنوب مثل (الشامية وأبو صخير في شباط/فبراير ١٩٥٤، وريف الحي في لواء الكوت في رفضهم لترشيح الإقطاعي الكبير عبد الله الياسين وتأيد مرشحي الجبهة في عام ١٩٥٤ والإضراب الذي خاضته المدينة ضد استخدام الإقطاعي للعنف والقوة ضد الفلاحين في عام ١٩٥٤)^{٣١٥}، إذ كانت الأوساط الفلاحية تعاني من عواقب وخيمة نتيجة السياسات التي كانت تمارسها النخبة الحاكمة في الريف والقطاع الزراعي، باعتبارها الممثل الطبيعي لكبار الإقطاعيين، ومنهم أفراد العائلة المالكة. ومن بين تلك العواقب الوخيمة نشير إلى ما يلي:

- المصادرة المتفاقمة للأراضي التي بحوزة الفلاحين وانتقالها ملكيتها أو حيازتها إلى كبار الإقطاعيين.
- الإفقار المستمر للفلاحين بسبب تفاقم الاستغلال المسلط على رقابهم من جانب الإقطاعيين والرأسماليين المرابين والسراكيل (وكلاء الإقطاعي). ولم يبق للفلاح من الدخل المنتج في الزراعة سوى النزر اليسير الذي لا يشبعه وكان يضطر إلى الاستدانة من الإقطاعي ذاته أو من المرابين والتجار مما كان يجعله مديناً ومسلوباً من دخله باستمرار.
- الهجرة من الريف إلى المدينة هرباً من ظلم الإقطاعي واضطهاده ورغبة في الحصول على دخل يشبع الفلاح وعائلته الكادحة.

٣١٤ الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩. المكتبة العالمية-بغداد. دون ذكر تاريخ الصدور. يبدو أنه صدر بعد عام ١٩٨٥، إذ أنه اعتمد على مصادر صدرت حتى عام ١٩٨٥. ص ١٩٥.

٣١٥ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. طبعة أولى ١٩٨٤. مصدر سابق. ص ٢٠٠-٢٠٢.

● التخلّف الشديد الذي كان تعاني منه العوائل الفلاحية في ريف العراق وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية، بما فيها الماء والكهرباء. وكانت الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً تماماً بسبب ذلك، إضافة إلى أن العمر المتوسط لسكان الريف كان واطناً لأسباب كثيرة.

انتهت الانتخابات بفوز ساحق غير نزيه للقوى المعبرة عن مصالح بريطانيا في العراق ومصالح الإقطاعيين والكومبرادور التجاري والبلاط الملكي والنخبة الحاكمة المعبرة عن تلك المصالح. في حين تمكنت الجبهة من فرض عشرة ممثلين لها رغم إجراءات التزوير الصارخة. وتوزعت المقاعد في المجلس النيابي الجديد على النحو التالي، إذ حصل^{٣١٦}:

٥١ مقعداً	حزب الاتحاد الدستوري بقيادة نوري السعيد
٢١ مقعداً	حزب الأمة الاشتراكي بقيادة صالح جبر
٥١ مقعداً	المستقلين التابعين للنخبة الحاكمة في الحزبين السابقين
١٠ مقاعد	الجبهة الوطنية المعارضة

ورغم أن الغالبية تعبر عن مصالح الحكام، فإن النتيجة لم ترض ثلاثة أطراف، وهي السفارة البريطانية ونوري السعيد والبلاط الملكي، إذ وجدوا في المعارضة الممثلة في المجلس خطراً لا يهدد اتخاذ القرارات بالأكثرية، بل يمكن لهذه الأقلية المعارضة أن تثير ضدهم الشارع العراقي وتحرك أوساطاً واسعة من الشعب، بما فيها البرجوازية الوطنية وفئات المثقفين، إضافة إلى المحرومين من خيارات العراق وموارده المالية، خاصة وأنها تمثل الجبهة الوطنية، رغم أن اتفاق الجبهة كان اتفاقاً انتخابياً مؤقتاً.

اجتمع طرفان في رفض نتائج الانتخابات وهما: الجبهة الوطنية التي أكدت على تزوير الانتخابات من جهة، والأطراف التي أشرنا إليها والتي خشيت من وجود الأقلية في المجلس النيابي من جهة ثانية. مما دفع نوري السعيد إلى التشديد على البلاط وبدعم وضغط

٣١٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٠٩.

كبيرين من جانب السفارة والحكومة البريطانية، لحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة يقودها بنفسه وتحت قيادته. وتحت واجهات مهلهلة قدم عدد من الوزراء استقالتهم، وكانوا من أتباع نوري السعيد أو مؤيدي صالح جبر بشكل غير مباشر، مما دفع الوزارة إلى تقديم استقالتها وقبولها من جانب الملك فيصل الثاني وإسناد مهمة تشكيل الوزارة بنوري السعيد. ومع هذه الوزارة بدأت بشكل صارخ عملية استباحة الدستور العراقي نصاً وروحاً لم يسبق له نظير في تاريخ العراق السياسي.

المبحث الثالث

نوري السعيد وسياسة الأحلاف العسكرية

يعتبر نوري السعيد من أبرز الشخصيات العراقية المتميزة التي لعبت دوراً كبيراً وحاسماً في سياسة المملكة العراقية الحديثة. وكان على قناعة تامة بضرورة التحالف الوطيد والتعاون المستمر مع بريطانيا من مواقع التابع لها بسبب ضعف وتخلف العراق من جهة، وبسبب القوة التي تتمتع بها هذه الدولة والدور الذي يفترض أن تلعبه بريطانيا في السياسة الدولية وقدرتها على حماية العراق ومساعدته على تحقيق التطور اللاحق. وغالباً ما كان يردد المقولة التالية: "لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها، وأن عدواً نعرفه خير من صديق نجهله"^{٣١٧}. لا يمكن تفسير هذا القول حرفياً، إذ أنه مجرد تأكيد أهمية بريطانيا للعراق حتى لو كانت عدواً له، إذ أنه في واقع الأمر كان يعتبر بريطانيا صديقاً لا يمكن ولا يجوز الاستغناء عنه.

تميز نوري السعيد بالبراغماتية وبقناعاته الكبيرة بالمبدأ الذي اعتمده ميكافيللي في نشاطه السياسي والقائل بأن "الغاية تبرر الوسطة"، بغض النظر عن طبيعة تلك الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية، وبغض النظر عن العواقب التي يمكن أن تترتب عن وعلى استخدام تلك الوسائل لتحقيق الغاية التي يمكن أن تفتقد الشرعية وإرادة المجتمع،

٣١٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ١٩٩.

واستعداده التام على ممارسة العنف في مواجهة الخصوم السياسيين، بمن فيهم الشعب العراقي، إن اصطدمت بالمصالح التي يدافع عنها وبالقناعة التي ينطلق منها أو تنطلق منها بريطانيا. وكان نوري السعيد مقتنعاً ومؤمناً بعدائه الشديد للشيوعية والفكر الاشتراكي وعدم قناعته بالعدالة الاجتماعية التي تجلت لا في ممارساته السياسية فحسب، بل وفي خطبه ومواقف الاقتصادية، ومنها الخطاب الشهير الذي ألقاه من إذاعة بغداد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ والذي عرف بخطاب "دار السيد مأمونة" والذي هاجم فيه الشيوعية والشيوعيين والاتحاد السوفييتي ودافع بحماس كبير عن مصالح الإقطاعيين والنظام الإقطاعي وعن النظام الملكي في العراق.

كان نوري السعيد حتى مماته أميناً ومخلصاً للسلادة الإقطاعيين ولمصالحهم في العراق وللعائلة الهاشمية المالكة وكذلك لبريطانيا ومصالحها في العراق، رغم أنه لم ينحدر من عائلة غنية أو إقطاعية أو أرستقراطية، إذ كان أبوه، سعيد أفندي بن صالح أفندي بن الملاطة، كاتباً في الجهاز المحاسبي للدولة العثمانية في ولاية بغداد وينحدر من وجوه عشيرة قره غول^{٣١٨}. تربي نوري السعيد على الروح العسكرية والانضباط في المدارس العسكرية العثمانية حيث كان العسكريون الألمان والأتراك يدرسون فيها وتأثر بتوجهاتهم. وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني وشارك في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية. وساهم في تأسيس "جمعية العهد" ووقف إلى جانب قضية التحرر العربي من الهيمنة العثمانية، وشارك في الثورة العربية ورافق فيصل الأول في سوريا وكذلك في تأسيس الدولة العراقية

٣١٨ بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. رياض الريس للكتب والنشر. لندن. ١٩٨٥. ص ١٢٦.

ولد نوري السعيد في يوم الاثنين أواسط ربيع الثاني عام ١٢٠٥ هجرية فيوافق ذلك ٢ كانون الثاني/يناير ١٨٨٨ ميلادية. والاسم الكامل لنوري السعيد هو: محمد نوري بن سعيد بن صالح بن الملاطة. راجع نفس المصدر أعلاه. ص ١٢٦. وكان الاسم الرسمي لرجل الدولة العراقية: نوري باشا السعيد.

الملكية الحديثة وشارك في الحياة السياسية قبل تأسيس الدولة وفي فترة الانتداب وألف وزارتين في عهد الملك فيصل الأول، أي قبل حصول العراق على عضوية عصبة الأمم^{٣١٩}. لم يكن نوري السعيد طيلة ممارسته السياسة ديمقراطياً، بل كان عسكرياً مستبداً من الطراز العثماني المتمس بالعناد والصرامة والخصومة الشديدة. كان لا يتحمل الرأي الآخر وينزع إلى التخلص منه بمختلف السبل، وكان كارهاً للنقد إزاء سياساته وشخصه وحاقداً على منتقديه ومنتقماً منهم عندما تتوفر له فرصة الانتقام أو كان يسعى إلى توفيرها. وتجلى ذلك بوضوح في أعقاب حركة مايس عام ١٩٤١ وفي إعدامات قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩، أو في زجه لمعارضيه سياساته في السجون.

أصبح نوري السعيد منذ بداية تشكيل الدولة العراقية الشخصية العسكرية والسياسية المطلوبة والمرغوبة من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، حيث شخصت الدوائر الاستعمارية استعداداته الكبيرة للعمل المشترك وطموحه الشديد لتولي المناصب. فقد كان رئيساً لأركان الجيش الحجازي برتبة زعيم وحارب إلى جانب الإنكليز ضد القوات العثمانية، كما كان رئيساً لأركان الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل برتبة أمير لواء، وكان قريباً من الأمير فيصل وكبير مرافقيه في الشام ومن أشد مؤيديه في العراق. وتوقعت الأوساط السياسية البريطانية المسؤولة مباشرة عن سياسات بريطانيا في العراق في صعود سريع لنجمه في الحياة السياسية العراقية. وفي شهر آب/أغسطس من عام ١٩٣٠ رُفِعَ نوري السعيد إلى رتبة فريق في الجيش العراقي. وفي وقت مبكر أيضاً قيمته السيدة جيرترود بل عالياً، لا في نكائه وقدراته فحسب، بل في واقعيته وقربه من سياسات بريطانيا في العراق والمنطقة، إذ كتبت في رسالة إلى والدها تقول فيها، بعد أن تم أول لقاء لها مع نوري السعيد في عام ١٩٢١، ما يلي: "أول ما رأيته شعرت أن أمامنا قوة بالغة لينة يجب علينا إما أن نستعملها أو نشتبك معها في خصام مرير"^{٣٢٠}. وكان قرار بريطانيا واضحاً. كما لم

٣١٩ شير محمد، سعاد رؤوف. نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥. الطبعة الأولى.

مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨. ص ١٥.

٣٢٠ بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٢٢.

يترك نوري السعيد مجالاً للخصومة مع بريطانيا، بل كان أو المتقربين إليها والمتحالفين معها والمدافعين عنها. دفعته اتجاهاته الفكرية والسياسية ومصالح الفئات التي يدافع عنها إلى تعزيز علاقاته ببريطانيا والتزام مصالحها في العراق حتى أصبح رجل بريطانيا الأول في العراق^{٣٢١}. وقد عجز كل الذين حاولوا إزاحته أو الحلول مكانه ومنافسته على هذا الموقع من تحقيق في ذلك. وكانت اتجاهاته السياسية وعلاقاته الحميمة ببريطانيا والغرب عموماً الأساس الذي استند إليه واعتمده في نشاطه الفكري والسياسي والاجتماعي وفي تصوراته الاقتصادية، وهي التي تجلت في السياسات التي مارسها في العراق والمنطقة، والتي نشير فيما يلي إلى أبرزها:

١. العداء الشديد للاتحاد السوفييتي وللنظام الاشتراكي القائم فيه وللحزب الشيوعي السوفييتي، وكان هذا العداء يفوق حتى حبه لبريطانيا وحرصه على مصالحها ووجودها في العراق.

٢. العداء المستحكم للشيوعية وللحياة الديمقراطية الطبيعية على الصعيد الداخلي، ورفضه الفعلي للتعامل مع قوى المعارضة الديمقراطية. وتفاقت هذه النزعة لديه وتحولت إلى موجه وهاجس أساسي له في سياساته وممارساته في الخمسينات على نحو خاص.

٣. وكان نوري السعيد يسعى إلى تأمين وجود حزب واحد يدير دفة البلاد، وفي حالات الضرورة إلى حزين يحكمان العراق بالتناوب، ولكن يفترض فيهما أن يمارسا من حيث المبدأ سياسة واحدة إزاء الشيوعية والديمقراطية والدفاع عن مصالح الإقطاعية والكومبرادور المحلي والرأسمال الأجنبي والعلاقات الحميمة مع بريطانيا.

٤. رغبته الصارمة في جعل العراق جزءاً حيويًا وفاعلاً ضمن سياسات الغرب المناهضة للشيوعية والاتحاد السوفييتي على الصعيد السياسية والاقتصادية والعسكرية،

٣٢١ ملاحظة: اكتسب نوري السعيد شهرة خاصة في العراق، فأطلق عليه الشارع العراقي لقبين متلازمين هما: صديق "أو عميل" بريطانيا الأول، وعدو الشعب العراقي الأول. (ك. حبيب).

والانتساب إلى جميع المواثيق والأحلاف التي يراد منها "حماية" الدول العربية وبقية دول المنطقة من تغلغل الشيوعية والوجود السوفييتي.

ومن هذا المنطلق كانت خشية نوري السعيد من الانفتاح النسبي الذي عرفته فترة حكم الدكتور محمد فاضل الجمالي وسعيه للتخلص منها بأي ثمن، كما لم يجد في وزارة أرشد العمري القدرة الفعلية على مواجهة المهمات الجديدة التي يفترض في الحكومة العراقية النهوض بها على مستوى العراق والمنطقة في فترة كانت مليئة بالأحداث والتطورات. ولهذا عمل بكل السبل على خلق المبررات وزرع الألغام في وزارتي فاضل الجمالي وأرشد العمري، ودفع في كل مرة بعض الوزراء للاستقالة، إذ كان نوري السعيد دائم الوجود في الحكومات العراقية المتعاقبة من خلال أتباعه ومريديه ومؤيديه. وكان في مقدوره إسقاط أي وزارة لا يريدها خاصة في أعقاب فشل حركة مايس عام ١٩٤١. وأجبرت هذه الحقيقة رئيس الوزراء، أرشد العمري، على تقديم استقالته. وبهذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام نوري السعيد لتشكيل وزارته الجديدة رقم ١٢.

جاء تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد بالرغم من إرادة ورغبة ولي العهد، عبد الإله بن علي، إذ كان الصراع بين الاثنين مستمراً، لا في خدمة مصالح الشعب، بل في البرهنة على القدرات الشخصية والموقع الذي كان يحتله كل منهما في السياسة البريطانية في العراق. وعزز هذا الموقف من تأثير نوري السعيد على الملك فيصل الثاني، الذي كان قد توج حديثاً، وأصبح ملازماً وناصباً له في السياسات التي يفترض أن يوافق عليها الملك. وكان الوصي يريد البرهنة على قدراته في تسيير دفة البلاد من جهة والتقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، عندما قرر تكليف محمد فاضل الجمالي برئاسة الوزارة الجديدة في عام ١٩٥٣ دون استشارة نوري السعيد، كما لم يتعاون الأخير مع نوري السعيد عند اختيار وزرائه وتشكيله الحكومة الجديدة. وقد حز في نفس عبد الإله أن تفضل بريطانيا التعاون الوثيق مع نوري السعيد على التعامل معه، إذ كانت ترى في

نوري السعيد رجلها الأول وأداتها الحقيقية لتنفيذ ما تسعى إليه في العراق والمنطقة، إذ كان يعتبر رجل المهمات البريطانية الصعبة في العراق.

وتسبب هذا الموقف بتدهور العلاقات بين القطبين نوري السعيد وعبد الإله ثم تفاقمت فيما بعد، مما جعل أمر تدخل السفير البريطاني بتوجيه من حكومته أمراً ملزماً لصالح نوري السعيد ولصالح بريطانيا بالذات. ففرض على عبد الإله المصالحة والقبول بشروطه في تشكيل الوزارة الجديدة دون تدخل من البلاط ووفق برنامج وضعه نوري السعيد ينسجم مع حاجة ومصالح بريطانيا والولايات المتحدة والشركات النفطية في العراق والمنطقة من جانب، ومع رغبات الفئات الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية في الداخل من جانب آخر، إضافة إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة تحت إدارته وإشرافه. فصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة والموافقة على برنامج نوري السعيد في السياستين الداخلية والخارجية والموافقة على تشكيلته الوزارية الجديدة. كان على نوري السعيد، من أجل أن يحقق المهمات الملقاة على عاتقه التي تنسجم مع أهدافه وتكوينه وطبيعته في تحدي المجتمع والوقوف بوجه مطالبه المشروعة وتعبئة الفئات التي تسانده حوله، أن يضمن ما يلي:

- سيادة الخشية من حكمه ومن الإجراءات التي يتخذها في أوساط الشعب وفي الشارع العراقي وبين أقطاب المعارضة العراقية.
- خلو مجلس النواب من أي معارضة فعلية لسياساته واستخدام المجلس كمنبر لمواجهة سياساته الخارجية والداخلية، بحيث ينفرد في الساحة السياسية.
- توجيه الضربات المتتالية للقوى السياسية السرية التي يصعب الكشف عنها أو اعتقالها، أي تنشيط أجهزة الأمن والشرطة لتحقيق هذا الهدف والمخابرات العسكرية.
- تعطيل جميع الصحف التي يمكن أن تثير له مشكلات سياسية بسبب مشاريعه في التحالفات العسكرية، وتعبئة الصحف المحلية والعربية المساندة له لضمان الدفاع عن مشاريعه وشن الحملات السياسية ضد معارضيه.

- إدخال مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية المعروفة بقسوتها واستعدادها للذهاب إلى أقصى الحدود في الدفاع عن سياساته وفي اضطهاد وإرهاب الشعب.

- وتأكيداً على توجه نوري السعيد الإرهابي وإمعاناً في اتهام كل المعارضة العراقية بالشيوعية والتعاون مع السوفييت بادر إلى تعطيل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفييتي بحجة تفاقم النشاط الشيوعي الهدام في العراق واعتبار أن بغداد أصبحت وكرّاً للشيوعيين الهدامين بدعم من الاتحاد السوفييتي وسفارته في العراق. وقد صدر بيان نوري رسمي بهذا الشأن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. ٢٢٢

وفي اليوم الذي صدرت فيه الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة الجديدة، صدرت معها إرادة ملكية أخرى ورد فيها بما يلي: .. وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء من ضرورة استفتاء الشعب العراقي حول بعض القضايا الأساسية، أصدرنا إرادتنا الملكية بحل المجلس النيابي، وإجراء الانتخابات وفقاً لأحكام القانون الأساسي^{٣٢٣}.

شكل نوري السعيد وزارته الجديدة بالطريقة التي تساعده على تنفيذ ما جاء من أجله وعجزت الحكومات السابقة عن تحقيقه ولكنها مهدت الطريق ل. فضمت إليها أبرز العناصر المساندة للاتجاهات الأساسية في سياسته والذين يتمتعون بالمقدرة الإدارية والحرص على تنفيذ ما يريده رئيس الوزراء. وأبرز هذه العناصر كان سعيد قزاز، الذي تسلم حقيبة الداخلية وخليل كنه، الذي تسلم حقيبة المعارف ومحمد علي محمود حقيبة العدل، إضافة إلى حقيبة الإعمار لعبد المجيد محمود، وحقبيتي الاقتصاد والمالية لنديم الباجي وضياء جعفر على التوالي. كما كلف موسى الشابندر بوزارة الخارجية. وأبقى له، إلى جانب رئاسة الوزارة، وزارة الدفاع.

اتخذت الوزارة الجديدة خلال الفترة الواقعة بين تشكيلها في الثالث من شهر آب/أغسطس ١٩٥٤ وبين إجراء الانتخابات النيابية في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ جملة من القرارات والمراسيم القمعية نشير إلى أهمها فيما يلي:

٣٢٢ الحسنی، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٥٠.

٣٢٣ الحسنی، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٢٤.

- غلق حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يترأسه لتسهيل عليه مهمة الضغط على أو غلق بقية الأحزاب السياسية.
- ثم أصدر مرسوم رقم ١٩ الذي يلغي وجود الجمعيات والنوادي القائمة على أن يعاد تأسيسها بطلبات جديدة.
- أصدر المرسوم رقم ٢٤ الذي ألغى بموجبه إجازات الصحف والمجلات ودفع أصحابها لتقديم طلبات الحصول على إجازات جديدة.
- وأصدر المرسوم رقم ٢٥ الذي حرم بموجبه عقد الاجتماعات العامة والتظاهرات، كما أعطى الحق لأجهزة الدولة الإدارية والقمعية بتفريقها.
- اتخاذ خطوات عملية غير رسمية بالدفع نحو حل حزب الجبهة الشعبية المتحدة وشق حزب الأمة الاشتراكي إلى تيارين، وأضعاف دوره في الحياة السياسية وفي الانتخابات القادمة.
- دفع الأحزاب الأخرى إلى مقاطعة الانتخابات ليتسنى له الانفراد بالمجلس النيابي، إذ كان هدفه الواضح إبعاد كل قوى المعارضة السياسية عن المسرح السياسي العراقي وحرمانها من المشاركة في الانتخابات، وبالتالي تسهل عليه السيطرة التامة على المجلس وتنفيذ مشاريعه الكبيرة.
- إصدار المرسوم رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ وتضمن إضافة فقرة جديدة إلى قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ حول مكافحة الشيوعية ومنع ترويجها والحكم على من يسعى إلى ذلك ويدعو إلى تغيير النظام بالحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام إن حصل التحبيذ في القوات المسلحة. وجاء في النص السابق ما يلي: "كل من حبذ أو روج . . . أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الشيوعية - والفوضوية - والإباحية، وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي"، أما الإضافة فتضمنت ما يلي: "سواء كان ذلك (أي التحبيذ، ك. حبيب) مباشرة أو بواسطة

هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أي اسم كان: كأَنْصار السلام، والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك^{٣٢٤}. وأطلقت الجماهير على هذا المرسوم العجيب تهكماً بمرسوم "وما شاكل ذلك"، كما ورد في نص المرسوم. ولم يكن المقصود وراء هذا المرسوم سوى الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات غير الحكومية التي كان يتبنى قيامها، وكذلك العناصر والجماعات الديمقراطية التي لم تكن في الحزب الشيوعي ولكنها كانت تقف إلى جانب قوى اليسار العراقي، أو كانت تشكل جزء من اليسار العراقي، وكانت تعمل لصالح السلام وضد الحرب ولصالح قوى الشبيبة الديمقراطية والطلبة والنساء الديمقراطيات... الخ.

- ثم صدر المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الذي تم بموجبه واستناداً إلى الأحكام الصادرة أو التي يمكن أن تصدر لاحقاً وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ وتعديلاته بإسقاط الجنسية العراقية عن المواطن ووضع رهن الاعتقال إلى حين إبعاده من البلاد. أي أن الشيوعيين جميعاً معرضون لإسقاط الجنسية إن ارتأى مجلس الوزراء ذلك بناء على توصية وزير الداخلية، وعند رفض المواطن تقديم براءة من المذهب الذي حكم بسببه، أي المذهب الشيوعي وما شاكل ذلك. كتب السيد عبد الرزاق الحسيني في كتابه المعروف "تاريخ الوزارات العراقية بهذا الصدد يقول: "وما كاد المحكومون والمتهمون بالقضايا الشيوعية يطلعون على هذا البيان حتى سارع معظمهم إلى نبد معتقده، وإعلان براءته منه، وإخلاصه إلى وطنه ودينه وملكه، فكانت مكاسب جديدة للقائمين بالتحقيق في القضايا الشيوعية، ولأصحاب الصحف الموالية للحكومة، حيث كانوا يتقاضون أجراً فاحشاً لقاء نشرهم إعلانات البراءة، وكان ممن أسقطت جنسيته العراقية (١) عزيز شريف (٢) عدنان الراوي (٣) الدكتور صفاء جميل حافظ (٤) كاظم السماوي (٥) كامل قزانچی (٦) توفيق منير. وكان الأربعة

٣٢٤ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٣٥.

الأولون في خارج العراق عند صدور المرسوم، أما الخامس والسادس فقد نفيا إلى تركيا^{٣٢٥}.

لا يجوز تجاوز هذا النص الذي كتبه السيد عبد الرزاق الحسني، ففيه إخفاء لجوانب من حقيقة الوضع في العراق حينذاك، كما يحمل موافقة على ما قام به نوري السعيد بعيداً عن الدستور العراقي والتجاوز على حق الإنسان وحرية في تبني الأفكار والآراء والفلسفات المختلفة. كما أن فيه عدم تعاطف مع الذين تعرضوا لمثل تلك القرارات، بل فيه تأييد مبطن، إضافة إلى أن عدداً قليلاً حقاً ممن وافق على إعطاء البراءة، إذ أن الفرد العراقي اعتبر ذلك مساً بكرامته، حتى أن عدداً غير قليل من غير الشيوعيين رفض إعطاء مثل هذه البراءة أيضاً. وحاولت أجهزة الأمن، تضغط على عوائل السجناء والمعتقلين والمطاردين أن يوقعوا عنهم البراءات، إلا أن غالبية العوائل رفضت ذلك، ومن وافق من العوائل كان قليلاً. وبعض الأفراد اضطروا على نشر تكذيب في الصحف المحلية للبراءات التي نشرت باسمهم، بسبب كونها قد زورت عنهم أو أن أهليهم قد أعطوها دون العودة إليهم.

* لقد شكل هذا المرسوم والذي سبقه تجاوزاً فظاً على نصوص الدستور العراقي ومضمون المجتمع المدني الديمقراطي من جهة، ونفذ بحق مجموعة مهمة، سواء أكان أفرادها من السياسيين الديمقراطيين أم من الشيوعيين العراقيين، التي وقفت ضد السياسة التي مارسها الحكومات المتعاقبة والتي كانت بالضد من مصالح الشعب. وبالتالي كان إسقاط الجنسية عنها ومن ثم إبعادها عن العراق أو منع عودة الموجود منها في الخارج عملية انتقام من هذه الجماعة ومن كل الذين لعبوا دوراً كبيراً في وثبة كانون عام ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وممن ناضلوا في سبيل نشر أفكار السلام والصداقة بين الشعوب والحرية والديمقراطية للشعب العراقي.

٣٢٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٣٥.

* وفي الوقت الذي قدمت مجموعة من الشيوعيين والديمقراطيين براءة للأجهزة الأمنية وقامت تلك الأجهزة بنشرها في صحافة الحكم، فإن الغالبية العظمى من الشيوعيين والديمقراطيين رفضوا الاستجابة لهذه الدعوة السيئة وتحملوا التعذيب والاضطهاد والسجن بسبب ذلك الرفض، والتي لم يشر إليها ولو لكلمة واحدة.

* كانت الحكومة السعيدية تدفع إلى الجلادين العاملين في التحقيقات الجنائية ومكاتب الشعبة السرية في الأولية والأقضية وفي السجون والمواقف مبالغ طائلة إزاء كل مناضل يوافق على توقيع نص البراءة المهياً من جانب تلك الأجهزة. وكان هذا الدفع المالي يغري تلك الأجهزة بتسليط شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي على المعتقلين لانتزاع البراءة منهم ونشرها علناً في الصحف الحكومية.

* وكانت تلك الأجهزة تعتمد إلى براءات كاذبة توقع باسم مواطنين رفضوا أساساً التوقيع عليها. وكان الهدف من وراء ذلك تشويه سمعتهم والإساءة لموقعهم الاجتماعي في محلاتهم وبين المواطنين، مما كان يدفع البعض على نشر تكذيب لذلك النص، وبذلك يوافق على تحمل تبعات تكذيبه، أي اعتقاله وتسليط التعذيب من جديد عليه.

ولا بد من الإشارة إلى أن موقف الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص إزاء من يقدم البراءة كان شديداً وصارماً جداً غير قابل للمرونة، إذ كان يحرم من عضوية الحزب أو يلغى ترشيحه مباشرة بعد التيقن من تقديمه البراءة. كما كان موقف الجماهير الشعبية مماثلاً لموقف الحزب الشيوعي ومستنداً إليه في الوقت نفسه. وهذا الموقف هو الذي ساهم بمنع الكثير من المواطنين من تقديم البراءة، رغم أنهم لم يكونوا أعضاء أو مرشحين في الحزب الشيوعي، إذ اعتبروا الموقف تجاوزاً على حرية الإنسان وحقه في تبني الفكر الذي يرتأيه، كما أنه يحط من كرامة الإنسان وسمعته بين الجماهير.

اتخذ نوري السعيد هذه الإجراءات الاستثنائية التي لا يمكن اتخاذها إلا عند إعلان الأحكام العرفية عملياً، ولهذا فهي لم تكن سوى إعلان للأحكام العرفية دون أن يطلق عليها هذا الاسم. وتم كل ذلك قبل البدء بعملية الانتخابات النيابية، أي التحضير الاستبدادي لها.

وكانت ردود فعل الأحزاب السياسية عموماً مناهضة لهذه الإجراءات واعتبرتها تجاوزاً على الدستور العراقي وحسباً للحريات الديمقراطية وتمهيداً لفرض مجلس نيابي مزيف على المجتمع. ووجد هذا تعبيره في بيانات الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، إضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي. وركزت بيانات الأحزاب على ثلاث مسائل جوهرية، وهي: (١) اعتبار المراسيم رجعية وفيها تجاوز شديد على الدستور العراقي وخرق للقوانين وتقاليد الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان، (٢) إدانتها الشديدة لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية عن الشيوعيين العراقيين واحتمال شمولها لآخرين بنفس التهمة أو سواها، (٣) تنظيم عملية اضطهاد وإرهاب ضد الشعب وقواه السياسية. وأعلن الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعته للانتخابات البرلمانية باعتبارها تجري في أجواء إرهابية ومراسيم مجحفة وإصرار على تزيف هذه الانتخابات. وإزاء هذا الموقف الصلب والعادل قررت وزارة الداخلية سحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي وغلق مقراته في بغداد وفي باقي ألوية وأقضية العراق حيثما وجدت له فروع. أما حزب الاستقلال فقد قرر خوض الانتخابات معللاً ذلك بضرورة عدم ترك الساحة السياسية للحكومة والدفاع عن حرية الانتخابات واعتبار برنامج الجبهة الوطنية السابق هو برنامجها الانتخابي الراهن ودعت الجماهير تبني موقفها ومنع حصول أي تزوير في عملية الانتخابات^{٢٢٦}. الجبهة. كما دعت الأحزاب السرية إلى مقاطعة الانتخابات وأصدرت بيانات بهذا الصدد. ومن هنا يتبين، كما يشير إلى ذلك السيد عبر الرزاق الحسني، أن الوضع الحزبي قبل الانتخابات كان على النحو الآتي:

"وكانت في البلاد خمسة أحزاب وهي (١) حزب الاتحاد الدستوري (٢) حزب الأمة الاشتراكي (٣) حزب الجبهة الشعبية (٤) الحزب الوطني الديمقراطي و (٥) حزب الاستقلال، فقرر حزب الأمة الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات

٢٢٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٤٣-١٤٥.

الجديدة سلفاً، وقرر حزب الاتحاد الدستوري (الحكومي) حل نفسه، وجمد حزب الجبهة الشعبية المتحدة نشاطه الحزبي، ولكنه سمح لأعضائه بالاشتراك في الانتخابات على مسؤولية العضو الشخصية. أما حزب الاستقلال فقرر الدخول في الانتخابات للأسباب التي تضمنها بيانه المطول في هذا الشأن^{٣٢٧}.

كتب السياسي الراحل السيد محمد حديد بشأن موقف الحزب الوطني الديمقراطي من المراسيم يقول: "وكنا قد أصدرنا في ١٩٥٤/٩/١ بياناً باسم الحزب الوطني الديمقراطي، اشتركت في وضعه، احتجاجاً على المراسيم التي أصدرها، وخصوصاً مرسوم إسقاط الجنسية، وكذلك البيان الآخر الذي أعلننا فيه مقاطعة الانتخابات المزمع إجراؤها، فاتخذ ذلك ذريعة وعمد إلى حب إجازة الحزب وتعطيل جريدته سنة كاملة"^{٣٢٨}.

لم تكن تلك المراسيم التي أصدرها نوري السعيد عبثية أو دون معرفة بواقع الشارع السياسي العراقي. فالشعب العراقي خلال سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤ استعاد عافيته السياسية النسبية بعد الضربات التي وجهت له في انتفاضة ١٩٥٢. وبدأت الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية العمل الدؤوب والاستفادة الفعالة من الحريات النسبية المقننة التي سادت فترة حكم محمد فاضل الجمالي، وبالتالي أعادت تنظيم نفسها وعززت علاقاتها بال جماهير وبلورت شعاراتها ومهامها الآنية وقررت الوقوف بوجه المشاريع الخارجية التي يراد فرضها على المجتمع، وكذلك ربط مطالب الشعب في السيادة والاستقلال والحياد الإيجابي في الصراع الدولي مع المطالب اليومية العادلة للشعب، بما فيها مكافحة البطالة وحل مسألة الأرض لصالح الفلاحين والتصنيع وتنظيم التجارة ووضعها في خدمة إنماء وإعمار البلاد وتعزيز علاقات العراق بالدول العربية، ولكن بشكل خاص إطلاق الحريات الديمقراطية وتحقيق التأميم في قطاع النفط الاستخراجي. وأدرك نوري السعيد بأن الشعب العراقي

٣٢٧ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٤٢.

٣٢٨ حديد، محمد. مذكراتي: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقى. ٢٠٠٦. ص

وقواه المعارضة قادرة على توسيع هذا الحيز المحدود في الحريات الديمقراطية لصالحها وبالتالي تأمين الهجوم على القوى الرجعية والإقطاعية والكومبرادور المحلي ومصالح الشركات الأجنبية وكذلك رفض الارتباط بأي حلف أجنبي. وأدرك في الوقت نفسه تأن حركة الحزب الشيوعي العراقي، رغم الضربات القاسية واعتقال القيادات المتعاقبة له، ما يزال يمتلك حيوية النضال والارتباط بال جماهير والتأثير فيها، سواء كان ذلك في الريف أم المدينة وكذلك في صفوف المثقفين العراقيين. ولا يجوز الادعاء بأن الحزب وحده كان يقود النضال في مثل هذه المرحلة، كما حاول زكي خيري وصف الواقع كما يراه في انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وما بعده في كتابه "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"^{٣٢٩}، بل ساهمت في ذلك جميع الأحزاب العلنية منها والسرية وبقسط متباين وفق ظروفها وتاريخها وعلاقاتها وقدراتها الفعلية. ومن هنا جاءت خشية نوري السعيد في أن تطور الأوضاع سيقود إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة للفئة الحاكمة، فقرر شن الهجوم باعتباره خير وسيلة للدفاع عن النفس. إذ بعد أن تيقن من السيطرة على حركة الشارع وزج الكثير من المناضلين في المعتقلات، أدار حملة الانتخابات على هواه. وبسبب التزوير الفاضح الذي نظمته أجهزة الدولة في عملية سير الانتخابات بدأت جملة من الانسحابات من مرشحي حزب الاستقلال احتجاجاً على عملية التزوير مما أجبر الحزب في النهاية وفي اليوم الأخير من الانتخابات إلى إصدار بيان يعلن فيه انسحابه منها واحتجاجه الشديد على سير الانتخابات. كما انسحب العديد من المرشحين المستقلين بسبب التزوير السافر في العديد من مدن الوسط والجنوب^{٣٣٠}، إضافة إلى مدن كردستان العراق. ولم تستطع المظاهرات الجماهيرية الغاضبة التي انطلقت في مدينة السليمانية معلنة عن احتجاجها على عمليات التزوير عن تعطيل الانتخابات، إذ زج النظام بقواته العسكرية لضرب المتظاهرين ووقعت الكثير من الإصابات المميتة، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى في صفوف المتظاهرين. وتم اعتقال عدد كبير منهم وتقديمهم فيما بعد إلى المحاكمة والحكم عليهم بأحكام قاسية.

٣٢٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

٣٣٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ١٤٦/١٤٧.

- انتهت الانتخابات بفوز كاسح لا مثيل له إلا في الدول التي تسودها النظم الشمولية القاهرة والديكتاتوريات السافرة، إذ فاز ١٢١ نائباً بالتزكية من مجموع ١٣٥ نائباً، إذ لم يكن هناك من ينافسهم في مراكزهم الانتخابية بعد وقوع المقاطعة، كما فاز أربعة عشر من المستقلين، وأغلبهم يرتبط بصيغة ما بالحزب الحاكم في ما عدا الشيخ محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال الذي استقال بعد فوزه، ثم عضو قيادة حزب الاستقلال عبد المحسن الدوري الذي استقال من الحزب وفضل البقاء في المجلس النيابي السعدي^{٣٣١}. ومع نهاية الانتخابات وتشكيل المجلس النيابي الجديد بدأت عملية استكمال التهيئة على الساحة السياسية العراقية من خلال إصدار مراسيم أخرى تسمح لنوري السعيد بالسيطرة الكاملة على البلاد. فأصدرت وزارته ثلاثة مراسيم في فترة قصيرة هي المرسوم رقم ١٩ في ٢٢/٩/١٩٥٤ الخاص بالأحزاب والجمعيات والنوادي، ثم المرسوم رقم ٢٤ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ والخاص بالمطبوعات والنشر، ثم المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ المتعلق بتنظيم الاجتماعات العامة والتظاهرات. وفي ضوء هذا المرسوم تسنى لنوري السعيد، بعد تخويل وزير الداخلية صلاحية النظر في كل ذلك، من إلغاء أحزاب الجمعيات والمنظمات المختلفة والطلب إليها بتقديم طلبات جديدة ليتم منع من يراد منعه منها، كما أغلق جريدة الأهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي وبعض الصحف والمجلات الأخرى، ومنع الاجتماعات العامة والتظاهرات الشعبية واعتبرها من الأعمال الفوضوية التي تشكل خطراً مباشراً على الأمن والاستقرار في البلاد، وكونها تحولت إلى أدوات بيد أصحاب المذهب المحرم، الشيوعية، وأنها تستخدم في غير صالح البلاد وضد الدستور والقوانين العراقية السارية. حتى أن زير الداخلية منح حق لا إغلاق الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي والصحف والمجلات فحسب، بل وإغلاق دور التمثيل (المسارح) والنشاطات الثقافية ومطاردة المثقفين ومحاربتهم في الرزق وزجهم في السجون. وفسحت كل هذه الإجراءات لنوري السعيد توفير الأجواء المناسبة لتنفيذ المشاريع التي

٣٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٧/١٤٨.

وضعتها السياسة الخارجية البريطانية والأمريكية للعراق والمنطقة، على أن يلعب العراق، ممثلاً برئيس الوزراء نوري السعيد، دوراً فعالاً ومنشطاً لعملية عقد الموثيق والأحلاف العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي مقابل هذه الإجراءات الرجعية توجه نوري السعيد من الناحية الشكلية إلى تنشيط مجلس ووزارة الإعمار لطرح برنامج جديد على مستوى البلاد واعتبار البرامج السابقة غير جيدة وغير جادة. وكان الهدف من وراء ذلك تأمين استيعاب بعض قوى العمل العاطلة وتخفيف ضغط البرجوازية الوطنية، وخاصة الصناعية، وقوى السوق المحلي التي اصطفت ضده بشكل عام، إذ كانت ترى فيه مدافعاً عن الإقطاع والكومبرادور التجاري ضد التطور الصناعي والسوق الوطنية العراقية لصالح الرأسمال الأجنبي. وفي هذا الإطار بادر إلى اتخاذ إجراءات مهمين هما: (١) تأميم "شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد" التي بدأ امتيازها في عام ١٩٢٨ وينتهي في عام ١٩٧٨، من خلال شراء الحكومة العراقية لها في عام ١٩٥٥، (٢) الاتفاق على تشييد مصفى للنفط في الدورة في بغداد في أعقاب مفاوضات المناصفة في الأرباح، حيث تم بالفعل العمل لإقامة مصفى نفط الدورة وأنجز وافتتح في عام ١٩٥٥ في ضوء اتفاق قديم تم في عام ١٩٣٢ مع شركات النفط الاحتكارية ولم ينجز حينذاك.

اعتقد نوري السعيد بأنه قد رتب البيت العراقي كما يريد وما عليه الآن إلا أن يتجه في مباحثاته المباشرة صوب بعض الدول العربية وإلى كل من تركيا وإيران وبريطانيا لعقد الاتفاقيات الثنائية الضرورية التي توصل في المحصلة النهائية على إقامة التحالف المنشود على نطاق المنطقة.

كان نوري السعيد، أثناء توليه حقيبة وزارة الخارجية في حكومة جميل المدفعي في عام ١٩٥٣ وقبل مجيء محمد فاضل الجمالي، قد أجرى اتصالات رسمية مع بريطانيا لتأمين البديل المناسب لمعاهدة ١٩٣٠ التي أصبح موعد انتهاء مفعولها قريباً حينذاك. وكانت بريطانيا تلح في إنجاز هذه المهمة بعد أن تعطل وضع البديل في وزارة صالح جبر

عام ١٩٤٨. وكانت لجنة وزارية برئاسة نوري السعيد قد وضعت بدائل ثلاثة، كلها لم تكن في صالح العراق، بل تخدم مصالح تمديد المعاهدة بأسلوب آخر يبقي دون أي تغيير على جوهر العلاقة العسكرية بين العراق وبريطانيا لصالح الأخيرة^{٣٣٢}. وبعد حوالي سنتين تسنى لنوري السعيد العودة إلى رئاسة الحكومة فأخرج الأوراق القديمة وبدأ بالعمل لتنفيذ ما تراه بريطانيا مناسباً لها.

كانت اللقاءات والمشاورات بين ممثلي وزارة الخارجية في الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وممثلي حكومات كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق ومصر وغيرها من دول المنطقة من جهة أخرى قد تمت في الفترة الواقعة بين ١٩٥٢-١٩٥٤ من أجل عقد ميثاق واتفاقيات وأحلاف ثنائية ومتعددة الأطراف. وكان بعض تلك الميثاق بين بعض تلك البلدان قد وقع فعلاً خلال هاتين السنتين، في حين لم تستطع الدول الأخرى المقصودة بهذه التحالفات أن تجد الظروف السياسية المناسبة للانخراط بها، ومن بينها مصر والعراق. وكان نوري السعيد خلال هذه الفترة يعمل على جبهتين، وهما: الجبهة العربية وضرورة تحقيق وحدة أو اتحاد بين سوريا والعراق والأردن وربما لبنان أيضاً، وجر مصر إلى تحالف أوسع على نطاق المنطقة تشارك فيه كل من إيران وتركيا وباكستان، والتي تضمن في المحصلة النهائية ارتباط هذه الدول بالتحالف الغربي الاستراتيجي المناهض للاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية والمعادي "للتغلغل الشيوعي" في المنطقة من جانب، وضمان عدم الاعتداء على، وتحقيق التقارب التدريجي لدول المنطقة الإسلامية مع، دولة إسرائيل من جانب آخر. وبدأ نوري السعيد بحوار مباشر مع مجلس قيادة الثورة في مصر بأمل جرها، وهي أكبر دولة عربية ذات موقع مهم في السياسة العربية، إلى حلف بغداد المزمع تشكيله. ورغم أن مصر قد وافقت على أهداف التحالف المشار إليه في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٥٤، والتي تجلت

٣٣٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. مصدر سابق. ص ٢٠٠-٢٠٢.

في البيان الصادر عن اجتماع سرسنة في كردستان العراق بحضور الصاغ صلاح سالم^{٣٣٣}، فأن مصر قد أصابها بعض التردد حين وصل إليها نوري السعيد للبحث في الموضوع مع مجلس قيادة الثورة المصرية. وكان العامل المباشر في رفض جمال عبد الناصر التورط في دخول الحلف يكمن في تصاعد رفض الجماهير الواسعة للحلف ورغبة مصر في أن تلعب دور أكبر في السياسة العربية حينذاك، إضافة إلى أن مصر الجمهورية كانت قد بدأت في وقت مبكر بعد نجاح الثورة بحملة مكافحة الشيوعية عملياً وزجت في فترة وجود نوري السعيد في مصر بعدد كبير من الشيوعيين ومؤيدهم في السجون المصرية. وأخيراً قرر مجلس قيادة الثورة في مصر رفض الحلف وقرر انتهاج سياسة مستقلة عن الأحلاف العسكرية ومناهضتها، رغم استمرار علاقاتها بالدول الغربية والسعي إلى تطويرها. ونشأ عن هذا القرار تباين في وجهات النظر في مصر أدت في حينها وفيما بعد إلى إجراء تغييرات واضحة في القيادة المصرية.

ثم بدأ نوري السعيد بسلسلة من الزيارات إلى عدد من بلدان المنطقة، وخاصة تركيا ولبنان وسوريا في الربع الأخير من عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥، مع بدء تحرك العديد من الوفود التركية، سواء برئاسة رؤس الوزراء، عدنان مندريس، أم رئيس الدولة جلال بايار، إلى باكستان وإيران والعراق وبعض الدول العربية، التي أثمرت عن عقد تحالف تركي - باكستاني، وآخر عراقي - تركي، بحيث أصبح في الإمكان ربط البلدان الثلاث بحلف واحد

٣٣٣ - الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ٢٠٣-٢٠٥.

تضمن البيان المشترك اتفاقاً في وجهات النظر حول: (١) .. إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي (العربي كحبيب) ... (٢) .. على مكافحة المبادئ الهدامة بكل الوسائل الممكنة .. وتبادل المعلومات بين المختصين والتعاون للقضاء عليها... (٣) ... إعادة النظر في جهاز أمانة الجامعة العربية لتقويته وجعله قادراً على القيام بالغرض السامي الذي من أجله تأسست الجامعة، ... (٤) ... دعوة رؤساء أركان حرب الجيشين المصري والعراقي لزيارة بلديهما ... (٥) ... التعاون وتبادل المعلومات بينهما في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ...". المصدر أعلاه. ص ٢٠٣-٢٠٤. - الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

دون تعقيدات سياسية كبيرة. وفي الوقت نفسه كانت الزيارات المتبادلة بين العراق وبريطانيا قد انتهت بعقد اتفاقية جديدة بين البلدين تنهي العمل بمعاهدة ١٩٣٠. وصادق البرلمان العراقي على الميثاق العراقي - التركي في ٢٦ شباط/فبراير من عام ١٩٥٥ بأكثرية ١١٢ صوتاً ضد ٤ أصوات لا غير، دون أن تنشأ أزمة سياسية حقيقية في البلاد. وفي الرابع من نيسان/أبريل من نفس العام تم الاتفاق بين ممثلي الحكومتين البريطانية والعراقية على إلغاء معاهدة ١٩٣٠، وفي الخامس منه تم انضمام بريطانيا إلى الميثاق العراقي - التركي بصورة رسمية.

كانت عملية استبدال معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة بين البلدين تثير مشاعر الشعب العراقي بأسره، وبالتالي انتهج الطرفان أسلوباً آخر يقوم على أساسين هما:

١. التحاق بريطانيا بالحلف المشترك بين تركيا والعراق، ثم تلتحق الدول الأخرى التي كان المفروض ضلوعها بالحلف المتعدد الأطراف للمنطقة.

٢. وضع ملاحق سرية بين العراق وبريطانيا تنظم العلاقة المطلوبة بينهما وتعوض عن إلغاء معاهدة ١٩٣٠، على أن لا يتم الإعلان عن تلك الملاحق السرية إلى الناس وتبقى محصورة بالأطراف المعنية الموقعة على تلك الملاحق.

وعلى هذا الأساس احتفلت الحكومة العراقية في ٦ نيسان/أبريل عام ١٩٥٥ واعتبرت اليوم عطلة رسمية على أساس حصول العراق على استقلاله التام دون شائبة. وفي الثاني من أيار/مايس من نفس العام احتفل بتسليم القاعدتين الحبانية والشعبية إلى الحكومة العراقية رسمياً، في حين كانت الملاحق السرية هي التي تنظم وجود القوات البريطانية في العراق وفي قاعدتي الحبانية والشعبية، بحيث تبقىان تحت قيادتهما وإشرافهما الفعليين. ٣٣٤

كان الاتفاق الخاص الذي وقع بين العراق وبريطانيا يتضمن ملاحق سرية في المجالات العسكرية والإدارية والمالية. وهي لا تختلف بأي حال عن معاهدة ١٩٣٠، سوى أنها جعلت

٣٣٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ١٩٨-٢٦٠.

العراق مفتوحاً وأكثر من السابق أمام قوات جميع الدول المتحالفة في الميثاق العراقي التركي، الذي انضمت إليه باكستان وإيران، وبالتالي كان لا بد من تعديل أسمه حيث أطلق عليه ميثاق بغداد. وقد تم التحاق باكستان وإيران في عام ١٩٥٥ أيضاً. وتم عقد أول اجتماع لأعضاء ميثاق بغداد في ٢١/٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٥ في بغداد بحضور رؤساء وزراء كل من العراق وإيران وتركيا وباكستان، وعن المملكة المتحدة وزير خارجيتها، كما حضرت الولايات المتحدة بدعوة رسمية للمشاركة في أعمال الميثاق وتنظيم علاقتها به. وتشكلت للحلف، إلى جانب المجلس المركزي وسكرتارية للميثاق المكون من خمس دول، لجنة عسكرية وأخرى اقتصادية. وأصبحت العاصمة بغداد مركزاً للميثاق ومقرّاً لرئاسته وسكرتاريته.

بعد أن انتهى نوري السعيد من تحقيق هذه المهمات الصعبة وكبل العراق باتفاقيات ثنائية ومشاركة قدم استقالة وزارته بتاريخ ١٧/كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥ على يكلف من جديد بتشكيل وزارته الجديدة رقم ١٣. وفي يوم صدور الإرادة الملكية بقبول الاستقالة صدرت إرادة ملكية أخرى بتكليف نوري السعيد بتشكيل وزارته الجديدة.

كان نوري السعيد قد هياً أسماء أعضاء الحكومة الجديدة ولم تكن هناك تغييرات تذكر في المراكز الوزارية الرئيسية مثل وزارة الدفاع التي بقي وكيلاً لها ووزارة الداخلية التي احتفظ بها سعيد قزاز، والمالية لخليل كنه بدلاً من المعارف وأعطيت وزارة المعارف لمنير القاضي والاقتصاد لنديم الباجي. واحتل برهان الدين باش أعيان حقيبة الخارجية، وعين أحمد مختار بابان نائباً لرئيس الوزراء. وقلص عدد أعضاء الوزارة من ١٧ إلى ١٤ وذلك بحذف ثلاثة من وزراء بلا وزارة. جاءت الاستقالة وتشكيل الوزارة الجديدة من قبل نوري السعيد في ضوء ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

١. التوتر السياسي المتفاقم في الساحة الداخلية نتيجة تفاقم التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، وتنامي تحركات الفلاحين المناهضة للإقطاعيين واستغلالهم المتفاقم، وتزايد عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة

وتشكيلهم حزام فقر واسع حول بغداد وفي داخلها وفي العديد من المدن العراقية الأخرى واستمرار البطالة ترهق كاهل الناس.

٢. تعاضم الإرهاب والقمع من جانب حكومة نوري السعيد في سائر أرجاء البلاد وزج عدد كبير من الناس في السجون بسبب رفضهم لتلك السياسات الداخلية والخارجية، وتنامي نشاط قوى المعارضة السياسية العلنية منها والسرية.

٣. تنامي معارضة الدول العربية لسياسة العراق الخارجية وتشكيل الأحلاف العسكرية والتأمر على الوضع في سوريا وضد مصر بسبب رفض البلدين الانخراط في تلك الأحلاف ومقاومة جر البلدان العربية إليها، إضافة على وجود أطماع لدى العائلة المالكة الهاشمية في العراق (عبد الإله) بسوريا. وأصبحت عزلة العراق عن العالم العربي واضحة ومؤذية في الوقت نفسه.

اعتقد الكثيرون بأن استقالة الوزارة السعيدية جاء لتخفيف الأزمة السياسية المستفحلة والمهددة بالانفجار في كل لحظة باتجاه تشكيل وزارة جديدة برئاسة شخصية أخرى من النخبة الحاكمة أقل عدوانية وشراسة إزاء الشعب العراقي. ولكن خاب ظن هؤلاء، إذ كان الاتفاق قد تم قبل ذلك بين الداخل والخارج على أن يبقى نوري السعيد في الحكم فترة أخرى، خاصة وأن النخبة الحاكمة وكل من بريطانيا والولايات المتحدة كانت لها أهداف أخرى لم تتحقق حتى ذلك الحين. فتشكلت الوزارة الجديدة لتحقيق الأهداف التالية:

١. توطيد الجبهة الداخلية للنخبة الحاكمة من خلال تشديد الإرهاب والقمع ومواصلة تقليص أظافر المعارضة السياسية ومنعها من الإتيان بأي عمل مناهض للحكم، والإصرار على تجاوز المطالبة بالأرض وتفكيك العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف والزراعة العراقية.

٢. ترسيخ الميثاق العسكري الذي وقعته وجر دول أخرى إليه أو ربطها بصيغ متعددة به، وتأمين تحرك لجانه العسكرية والاقتصادية، وبشكل خاص لجنة مكافحة المبادئ الهدامة (الشيوعية).

٣. العمل على إبراز ما حققته الحكومة خلال السنوات المنصرمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تأكيد "دفاعها عن مصالح الناس".

٤. مواجهة احتمالات التحرك السياسي المعارض في الجيش العراقي، خاصة وأن الصراع العربي-الإسرائيلي والصراع بين العرب والبلدان الاستعمارية قد تفاقم في الفترة الأخيرة، ومنها منطقة شمال أفريقيا، مما كان يهدد بانفجارات سياسية غير معروفة العواقب. فالخطر ما زال داهماً وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن نوري السعيد في مثل هذه الظروف المعقدة. وبدأت علاقات جديدة على الصعيد العربي تنشأ بين مصر وسوريا من جهة والاتحاد السوفييتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية من جهة أخرى، في حين أن العراق كان قد قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.

المبحث الرابع

الحركة الوطنية العراقية في مواجهة سياسات نوري السعيد

شهدت الفترة الجديدة من حكم نوري السعيد، كما لاحظنا، نشاطاً واسعاً من جانب قوى وأحزاب المعارضة العراقية، سواء المعروفة منها وشبه العلنية أم السرية، حظي بتأييد واسع من الأوساط الشعبية في الريف والمدينة. ولكن في الوقت نفسه تزايد نشاط حكومة نوري السعيد والنخبة الصغيرة الحاكمة معه وحظيت بتأييد كبير من الفئات المستحوذة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ومن كبار التجار وشركات النفط الاحتكارية وكذلك من جانب الحكومتين الأمريكية والبريطانية وسفارتيهما في بغداد. كما حظيت بتأييد ملموس من جانب الغالبية العظمى من الحكومات العربية التي افتقدت شعوبها الحرية والديمقراطية واستقلال القرار الاقتصادي والسياسي لحكوماتها المتعاقبة. وتميزت السياسات التي مارستها تلك الحكومات والإجراءات العملية التي اتخذتها الفئات الحاكمة المستندة على إرادة العائلة المالكة متقاطعة تماماً مع أهداف ومصالح الشعب العراقي ومع السياسات والأهداف التي كانت تطرحها قوى المعارضة العراقية وتسعى إلى تحقيقها.

تركز نشاط قوى المعارضة العراقية حول أربعة محاور أساسية، ثلاثة منها داخلية والرابع على الصعيدين العربي والدولي، علماً بأن الجهود الدولية كانت متواضعة ومحدودة الأثر والنتائج. فعلى المحاور الداخلية تركز جهد المعارضة العراقية صوب:

١. إيجاد لغة مشتركة بين قوى المعارضة ذاتها ومحاولة توفير الأرضية المشتركة لعمل مشترك ضد الحكومة الجديدة ومشاريعها الخارجية وسياساتها الداخلية. وبرز هذا بوضوح في مجالين مهمين هما: سعي كل من هذه القوى إلى توحيد صفوف حزبها من جهة، وتشكيل تحالف واسع مع القوى الأخرى من جهة ثانية. ونورد هنا مثالين على هذا الجهد الملموس: الأول، السعي منذ عام ١٩٥٥ إلى تكوين حزب جديد يضم إليه الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال تحت اسم حزب المؤتمر الوطني والذي تحقق عملياً في عام ١٩٥٦، أي على شاكله حزب المؤتمر الهندي. والثاني، سعي الحزب الشيوعي العراقي إلى توحيد نشاط المنظمات الشيوعية القائمة حينذاك في الحزب من خلال الحوار لحل منظمة وحدة النضال، والذي تم في عام ١٩٥٥، وحل راية الشغيلة، التي انشقت عن الحزب في عام ١٩٥٣، والعودة إلى صفوفه ثانية، والذي تحقق فعلاً في عام ١٩٥٦. وفي أعقاب ذلك عقد الحزب الشيوعي كونفرنسه الثاني واضعاً سياسة جديدة حضت بتأييد كل الشيوعيين. وكان لهذا التوحيد تأثيره المباشر على الساحة السياسية وقوى المعارضة، كما وفر الأجواء لحوار أكثر عقلانية في ما بين القوى السياسية العراقية، خاصة وأن قدرات الحزب الشيوعي على التحرك والتأثير والتعبئة كانت حينذاك، على تواضعها، واسعة نسبياً بالقياس إلى حركة ونشاط وتأثير بقية الأحزاب السياسية، رغم الضربات المتلاحقة والقاسية التي كان قد تعرض لها الحزب.

٢. توجه ملموس لدى الأحزاب السياسية العراقية المعارضة للعمل في الجيش ومحاولة خلق تنظيمات أو توسيع تنظيماتها القائمة في الجيش، إضافة إلى تلك التنظيمات المنفردة والمتعددة التي بدأت تتشكل في الجيش منذ انتفاضة تشرين الثاني بمعزل عن الأحزاب السياسية، ثم بدء العمل لإقامة الاتصال الآمن نسبياً في ما بين التنظيمات

العسكرية أولاً وفي ما بين الأخيرة والتنظيمات المدنية من جانب الطرفين والتي تبلورت أكثر فأكثر في عام ١٩٥٧ حيث أمكن تشكيل جبهة الاتحاد الوطني.

٣. توجه الأحزاب السياسية المعارضة للعمل في صفوف الجماهير والتأثير فيها من خلال البيانات السياسية والعلاقات اليومية والاجتماعات العلنية منها والسرية، إضافة إلى محاولة تنظيم الإضرابات وتوجيه المذكرات إلى البلاط الملكي وإلى الوزراء التي كانت تحجج فيها على سياسات الحكومة وتصرفاتها وإجراءاتها الداخلية والخارجية، كما كانت تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية وتأمين الحقوق الأساسية للشعب.

٤. السعي إلى تحقيق تعاون مع القوى الديمقراطية والقومية على الصعيد العربي لمواجهة نشاط الحكومة العراقية ومساعدتها لجر البلدان العربية إلى التعاون معها والدخول في الأحلاف العسكرية التي كانت تروج لها. وكان التوجه قد انصب على النقابات، مثل نقابات المحامين والحقوقيين والعمال والمنظمات المهنية الأخرى ومؤتمر الشعب العربي والأحزاب السياسية المختلفة وحركات أنصار السلام المناهضة للأحلاف العسكرية والحروب. وكان هدف المعارضة العراقية من هذه التحركات ينصب على إيصال صوتها إلى القوى الديمقراطية والمحبة للسلام في العالم لتأييد نضالها ضد الأحلاف العسكرية ومن أجل تكريس فكرة الحياد الإيجابي بالارتباط مع التشكيل الجديد لمؤتمر عدم الانحياز في باندونج بمشاركة فعالة وطليلية من جانب الهند ويوغسلافيا ومصر وإندونيسيا.

ومع أن هذه الجهود لم تثمر في منع نوري السعيد عن تحقيق المهمات التي جاء من أجلها خلال تلك الفترة، إلا أنها كانت المسمار الحقيقي الذي دقته المعارضة العراقية في نعش النظام الملكي في العراق وشيعته في عام ١٩٥٨.

شكل نوري السعيد وزارته الثالثة عشر في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٥٥ وواصل نشاطه السياسي على خمس جبهات، وهي:

الجبهة الداخلية: وتوجه العمل في فترته الجديدة على الجبهة الداخلية نحو المسائل

التالية:

● استمرار منع الحياة الحزبية وإصدار مرسوم الطوارئ لمواجهة الأحداث المحتملة في العراق، خاصة وأن المنطقة، ومنها العراق، كانت حبلى باحتمالات كثيرة. وفي ضوء ذلك تصدى لأي محاولة لتأسيس أحزاب جديدة أو إجازة القديم منها. واستمر التضيق على القوى السياسية العاملة، وخاصة السرية منها، حيث نشط أجهزة الأمن الداخلي بعد أن عززت بخبرة وتقنيات البلدان الأخرى في حلف بغداد لمواجهة ما كان يطلق عليه بالتهديد الشيوعي. وإذا كان الحزب الشيوعي هو المستهدف المباشر بالمحاربة في ضوء سياسة الحكم، إلا أن الواقع كان يعني شمول جميع القوى السياسية المعارضة للحكم بالإرهاب والملاحقة والتعذيب والسجن، ومنها القوى القومية التي كانت تساند سياسات جمال عبد الناصر الداخلية والعربية والدولية. كما كانت القوى القومية الكردية، التي كانت تناهض سياسات الحكم الاستبدادية ومطالب الشعب الكردي العادلة، هي الأخرى مستهدفة عبر نشاط الحكم وأجهزة الأمن. وكانت السجون العراقية لا تخلو منهم في تلك الفترات، وبمضمنهم الكرد الفيلية الذين كانوا يساهمون بحيوية في نضال الشعب العراقي.

● وفي الوقت الذي كانت الحكومة السعيدية تحاول نشر المعلومات والدعاية لما كانت تقوم به من مشاريع تنموية، رغم محدوديتها، وبشكل خاص في مجالات السدود والري أو الخدمات الأخرى وبعض المشاريع الصناعية من خلال مجلس ووزارة الإعمار والمصرف الصناعي، فإنها اتخذت مواقف فاضحة في تأييد الإقطاع ورفض الاستجابة لمطالب الفلاحين والقوى السياسية المعارضة في إيجاد حلول عملية لمشكلتي الأرض والزراعة في العراق. فقد كان نوري السعيد يرفض ذلك بحزم قاطع ويجد في الإقطاع الأرضية التي يستند إليها في حكم البلاد وفي السيطرة على الفلاحين الذين كانوا يشكلون حتى ذلك الحين أكثرية الشعب العراقي. وكان يرى الحل في الصيغة التالية، وفق ما جاء في خطاب له اشتهر باسم "دار السيد مأمونة": عند وفاة أحد الشيوخ سيورثه أولاده وهم كثرة وبالتالي توزع الأرض على هؤلاء الشيوخ، وعندما يموت هؤلاء توزع الأرض

على أبنائهم، وعددهم كبير بسبب زواجهم المتعدد وإنجاب الزوجات لعدد كبير من الأبناء وهكذا حتى تتوزع المساحات الكبيرة على أبناء الإقطاعيين بمساحات صغيرة فتحل مشكلة الأرض الزراعية في العراق. وكان هذا الطرح الساخر مثار تندر الشعب خلال تلك الفترة وتأكيد على دعم الحكم للإقطاعيين بشكل قاطع وضد الفلاحين. وكانت لهذه السياسة عواقب سيئة على المجتمع العراقي وعلى مستوى معيشة السكان. فلم يستطع الحكم رغم الزيادة في موارد النفط الخام المصدر على تنشيط واسع للاقتصاد العراقي وعلى استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوى القادرة على العمل، مما أدى إلى تفاقم عدد العاطلين على العمل. كما ارتفع عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة هرباً من الفقر وظلم الإقطاعيين وتعسفه. ولم تكن البطالة تقتصر على الفلاحين المهاجرين إلى المدن أو الزيادة في القوى القادرة على العمل الجسدي في المدن، بل وكذلك بين المتعلمين والخريجين من مختلف المستويات وبين صفوف المثقفين، رغم وجود نسبة متزايدة من الخريجين الذين يعينون في دوائر الدولة حيث كانت البطالة المقنعة منتشرة في دوائر الدولة المختلفة. استطاعت المشاريع الصناعية والخدمات ومشاريع الري والسدود والطرق استيعاب نسبة محدودة من القوى القادرة على العمل، ولكنها كانت في حدودها الدنيا، في حين كانت تتوفر إمكانيات حقيقية في البلاد لاستيعاب تلك البطالة من خلال وضع وتنفيذ برامج اقتصادية فعلية على نطاق القطر كله، وخاصة في تلك المناطق المحرومة من التصنيع ومشاريع الدولة الاقتصادية، سواء في كردستان العراق أم في بعض مناطق الوسط والجنوب.

● لم يكن حرمان البلاد من الحياة الحزبية هو الشكل الوحيد لمصادرة الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب العراقي، بل كانت سياسة مصادرة حرية الصحافة والكلمة الحرة والتجمع والتظاهر والإضراب ومنع السفر وإسقاط الجنسية والسجن والتعذيب وفرض الإقامة الجبرية في مناطق نائية من البلاد ... الخ هو النهج السائد في البلاد، إضافة إلى نهج التمييز القومي والديني والطائفي، وانتشار المحسوبية

والمنسوبية والفساد في دوائر الدولة، حتى أجبرت الحكومة على إصدار "قانون تنسيق الجهاز الحكومي" في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٦^{٣٣٥}، الذي لم يتم العمل به في فترة حكم نوري السعيد وجمد في الوزارة اللاحقة له. وكانت ظواهر الفساد الوظيفي والرشوة المنتشرة في دوائر الدولة قد حركت النقاد إلى وضع الأغاني النقدية التي عمت البلاد، ومنها أغنية المطربة عفيفة اسكندر، وكانت تحت عنوان "من أين لك هذا؟ هذا من فضل ربي!". ودفعت تلك الأوضاع بالمزيد من فئات المجتمع على الوقوف ضد سياسة الدولة أو حرمانها من تأييدها. وكان لهذا الواقع تأثيره الإيجابي على حركة المعارضة العراقية التي سنتحدث عنها لاحقاً.

الجبهة العربية: نشطت وزارة نوري السعيد خلال هذه الفترة باتجاهات أربعة على الساحة العربية، وهي:

تأمين تنسيق عربي واسع، موجه ومتفق عليه مع حكومات الدول الأعضاء في حلف بغداد الإقليمية والدولية وبشكل خاص إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مناهض للشيوعية وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان المعسكر الاشتراكي، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي، والتصدي لتطور نشاط الشيوعيين في البلدان العربية.

السعي لتغيير الوضع في سوريا لصالح الوحدة مع العراق واستخدام جميع السبل المتوفرة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك القوات المسلحة والتأمر على الحكومة السورية الشرعية، واعتبار سوريا موقفاً مهماً لتحركات الشيوعيين وغيرهم ضد الحكم في العراق.

تأمين قيام وحدة سياسية بين العراق والأردن باعتبارهما يمثلان التاج الهاشمي في المنطقة، وهي تعبير عن الرغبة في الدفاع عن النظامين القائمين فيهما من نشاط الدول العربية المناهض لحكومة نوري السعيد والحكومة الأردنية حينذاك وللأحلاف العسكرية التي وقعتها بغداد.

٣٣٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٧٦.

حل الخلافات بين البيتين الهاشميين الحاكمين في العراق والأردن من جهة، والبيت السعودي في المملكة العربية من جهة أخرى لضمان التنسيق والتعاون المشترك على الساحة العربية ضد المخاطر التي كانت تهدد تلك النظم الرجعية.

ولا بد من الإشارة على أن هذه النشاطات لم تقتصر على عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ فحسب، بل شملت الفترة اللاحقة حتى سقوط النظام الملكي في العراق، مما سمح بتوترات شديدة في العلاقات الحكومية العربية - العربية. ولم يكن اهتمام العراق حينذاك كبيراً بمنطقة الخليج، إذ كانت بريطانيا تفرض سيطرتها القوية على المنطقة ولم يكن هناك أي خوف منها على سياسة العراق وأهدافه. وكان التنسيق بين العراق ولبنان متوفراً بسبب طبيعة الحكومات التي كانت هناك، وبرز ذلك واضحاً أثناء تسلم كميل شمعون لرئاسة الدولة فيه.

الجهة الإقليمية: وعلى الصعيد الإقليمي كان هم نوري السعيد ليس إنجاز عقد الأحلاف العسكرية والمصادقة عليها بين بعض دول المنطقة بحجة التصدي للنشاط الشيوعي الهدام والتخلص من التدخل الشيوعي السوفييتي في المنطقة فحسب، بل ممارسة مضامين تلك الأحلاف العسكرية، والربط بين التحرك العربي والتحرك الإقليمي لجر أكبر عدد من الدول العربية إلى تلك الأحلاف، وخاصة حلف بغداد، وتعطيل نشاط الدول العربية ضد هذا الحلف. وتجلّى هذا النشاط في الزيارات المتكررة والعديدة التي تمت بين مسؤولي كل من تركيا وباكستان وإيران، ومسؤولين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكانت اجتماعات الحلف في بغداد وطهران وأنقرة الدورية تؤكد وجود حيوية وتصميم على تنفيذ مضامين الحلف في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ولم يكن هذا النشاط بعيداً عن هدف حماية إسرائيل من أي اعتداء محتمل من جانب الدول العربية، إذ أن الراعين لدولة إسرائيل، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كانتا قد وضعتا استراتيج الحلف وتقودانه وتشرفان على لجانه المختلفة.

الجهة الدولية: واجهت نوري السعيد على الصعيد الدولي ثلاث مهمات أساسية، وهي:

تأمين القبول بالسياسة البريطانية في المنطقة، ومنها سياسة الأحلاف، مع العمل من أجل فتح الأبواب أمام التغلغل الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الدولية البارزة على الصعيد الدولي، في مجالات السياسة والاقتصاد والنشاط العسكري على نحو خاص. وكان نوري السعيد عراباً حقيقياً للسياسات الغربية في المنطقة والإقليم.

المشاركة النشطة في مكافحة الشيوعية باعتبارها الخطر الذي يواجه النظام الرأسمالي العالمي والذي يهدد مصالح الدول الرأسمالية في العالم وفي المنطقة العربية وفي العراق أيضاً.

التحرك المرن على الصعيد العالمي من خلال الحركة الجديدة التي نشأت حينذاك والتي سميت بالحياد الإيجابي، وفيما بعد حركة دول عدم الانحياز. وساهم العراق في حضور اجتماعات هذه الحركة وطرح تصورات المعادية للشيوعية والدعوة للتحالف الوثيق مع المعسكر الرأسمالي ضد المعسكر الاشتراكي في تلك الاجتماعات.

العمل على ضمان المصالح النفطية للشركات الاحتكارية في العراق ومنع التحركات المناهضة لاتفاقيات النفط من جانب قوى المعارضة العراقية التي كان جملها يطالب بتأميم مصالح الشركات الأجنبية في العراق.

قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وعدم إقامة علاقات اقتصادية أو ثقافية معه ومع بقية الدول الاشتراكية. وكانت هذه السياسة المتحيزة تصطدم في الواقع مع السياسات التي كانت تمارسها دول المعسكر الاشتراكي إزاء قضايا الدول العربية ومصالحها ونضالها ضد حكوماتها الرجعية والهيمنة الأجنبية على مواردها وسياساتها وخيراتها المختلفة. ولهذا كانت تصطدم بإرادة شعوب البلدان العربية التي كانت تؤيد إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع هذه البلدان، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي.

تسنى لنوري السعيد أن ينجح في تحقيق البعض من تلك الأهداف، ولكنه عجز عن تحقيق أهداف أخرى. وكان أحد عوامل الفشل الأساسية ليس نضال الشعب العراقي

وقواه المعارضة فحسب، بل وكذلك سياسات مصر التي اصطدمت بسياسات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في المنطقة والتي قادت إلى تأجيج الصراعات وفشل العديد من تلك المشاريع الاستعمارية، ومنها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانتفاضة الشعب العراقي في أثناء فترة العدوان.

حركت السياسات التي مارسها نوري السعيد في الداخل والخارج القوى السياسية العراقية المعارضة ودفعتها لمواجهة الوضع الجديد بعد فرض حلف بغداد على العراق وبعد الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة بهدف تقليص أظافر الحركة الوطنية وإثارة الخوف في صفوفها وشلها عن الإتيان بنشاطات مناهضة لسياسة الدولة. فعمدت إلى عدد من الإجراءات التي جربتها في السابق، وأبرزها:

تقديم المذكرات السياسية الاحتجاجية على البلاط الملكي ضد التشكيلة الجديدة للحكومة برئاسة نوري السعيد للمرة الثالثة عشر وعلى السياسات التي يمارسها إزاء القوى الوطنية العراقية والمجتمع ووضع البلاد ضمن الأحلاف العسكرية الدولية المناهضة لسياسة الحياد الإيجابي المطلوبة من العراق.

إصدار البيانات السياسية من مختلف القوى السياسية المعارضة ضد تلك السياسات وتنشيط الحملة الإعلامية ضد سياسات الحكومة، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري وتخريب العلاقات مع الدول العربية والدخول في الأحلاف العسكرية.

تحريك بعض النواب لمجابهة وفضح سياسة نوري السعيد على مختلف الأصعدة وتنبيه الجماهير لمخاطر تلك السياسات.

تنشيط الإضرابات المطالبة بالعمل والحقوق في مجالات عمالية وثقافية، وخاصة نشاط المثقفين العراقيين ونقابة المحامين على الصعيدين العراقي والعربي، وإصدار بيانات لفضح سياسة الحكومة.

تنظيم النشاطات الفلاحية المناهضة لسياسة الدولة الموالية للإقطاعيين والمناهضة لمصالح الفلاحين، وكذلك المظاهرات المناهضة لسياسة الحكومة في المجالين العربي والدولي.

الإصرار على تقديم المذكرات التي تطالب بحرية الأحزاب وطلبات تأسيس أحزاب سياسية بغض النظر عن موقف الحكومة منها. وكان الهدف من وراء ذلك الاستفادة من فترة تقديم الطلب لتنشيط الفعاليات السياسية ضد الحكم والتعبير عن السياسات التي تناضل في سبيلها.

المبحث الخامس:

تأميم شركة قناة السويس وانتفاضة ١٩٥٦ الشعبية

كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع البنك الدولي على حصولها على قرض مالي لتمويل مشروعها الكبير، السد العالي، لإرواء مساحات واسعة من الأراضي المصرية وتوفير المياه للفلاحين ونسبة مهمة من سكان. وكانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة قد وافقتا على المشاركة بتمويل هذا المشروع الضخم بدعم مالي كبير (٤٠ مليون دولار أمريكي من حكومة الولايات المتحدة وه ملايين جنية إسترليني من الحكومة البريطانية). وكانت مصر في حينها على علاقة طيبة مع هذه الدول وبالتالي مع البنك الدولي. سحب البنك الدولي موافقته على تمويل مصر بالقروض اللازمة لتمويل مشروع السد العالي في أسوان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٦. ثم سحبت الحكومتان الأمريكية والبريطانية استعدادهما بتقديم المساعدات المالية لتمويل المشروع. إلا أن مصر خلال عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ قد اتجهت نحو التزود بالأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ومن الاتحاد السوفياتي، وكذا الحال في سوريا، وبالتالي كسر البلدان احتكار بيع الأسلحة في المنطقة من جانب الدول الرأسمالية الغربية وفتحا درباً جديداً ليس في مجال تسويق الأسلحة فحسب، بل وفي المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الاشتراكية. كما رفضت الحكومة المصرية الدخول في حلف بغداد ومعارضتها لتلك الأحلاف العسكرية. وبالتالي فقد حرك نهجها القومي الجديد الشارع العربي ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية وضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم العلاقات الأكثر تقارباً التي كانت قائمة بين مصر والدولة الأخيرة. وقد أغضبت هذه المواقف الجديدة غير المعهودة في المنطقة واعتبرتها تحدياً صارخاً لسياساتها وهيمنتها

على المنطقة واحتكارها لأسواقها والمواد الأولية الكامنة فيها. كما أغضب هذا الموقف حكومات الدول العربية ذات العلاقات الوطيدة مع الغرب، وخاصة العراق، ولكنها في الوقت نفسه أفرحت الشعوب العربية واعتبرت ذلك انتصاراً لنهج جديد مناهض للاستعمار ولاستغلال شعوب المنطقة.

وإزاء هذه المواقف المصرية عمد البنك الدولي في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٦، بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، إلى سحب عرضه بتمويل المشروع بقرض مالي طويل الأمد بحجة عدم كفاية الدراسات الخاصة بجدوى المشروع، ثم تبعته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حيث سحبنا عرضيهما بدعم وتمويل المشروع. وكان هذا السحب للموافقات والعروض السابقة بمثابة ضربة قاسية لسياسة الحكومة المصرية ومشاريعها التنموية وابتزازاً سياسياً ينسف سيادة مصر ويبريد فرض إرادته عليها. كما هددت الولايات المتحدة بقطع تصدير الحبوب إليها، خاصة وأن مصر كانت تعتمد بشكل واضح على وارداتها من الحبوب لإشباع حاجة السوق المحلية.

ورداً على إجراءات البنك الدولي والحكومتين الأمريكية والبريطانية أصدرت الحكومة المصرية في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ قرارها التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وتعويض الدول المساهمة وحملة الأسهم وفق أسعار بورصة الأوراق المالية بباريس في يوم ٢٥/٧/١٩٥٦، أي وفق أسعار البورصة قبل يوم من إعلان قرار التأميم. وكان في هذا الموقف إنصاف كبير لحملة الأسهم. واعتبر هذا القرار بمثابة ضربة قاسية للمصالح والنفوذ الغربي في مصر والمنطقة. وأثار هذا القرار موجة عارمة كمن التأيد في الأقطار العربية ومنطقة الشرق الأوسط وتصاعد المزاج الثوري في أوساط الشعب المصري المناهض للهيمنة البريطانية على المنطقة وفرض سياساتها على حكوماتها، كما أثار موجة من الغداء الواضح لسياسات الدول الغربية.

٣٣٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩١.

بعد أن هدأت العاصفة قليلاً التي أثارها الدول المساهمة في الشركة العالمية لقناة السويس المؤممة، دعت بريطانيا، بعد أن فشلت في إقناع مصر على التراجع عن قرارها بتأميم قناة السويس أو القبول بشروط معينة حاولت فرضها عليها وبالتعاون الوثيق بين الحكومة الفرنسية وحكومة إسرائيل، وبمعرفة تامة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عقد مؤتمر قمة في لندن في ١٦ آب/أغسطس من عام ١٩٥٦ ودعت إليه ٢٤ دولة. حضر زعماء ٢٢ دولة غربية في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وقاطعته مصر والاتحاد السوفييتي. كان هدف عقد المؤتمر إقناع مصر بالعودة عن قرار التأميم أو إبقاء إدارة القناة بيد إدارة الشركة السابقة المؤممة. توصل المؤتمر إلى صياغة عدد من المقترحات المخلة بسيادة مصر على القناة أولاً وقبل كل شيء. ووافقت عليها ١٨ دولة من مجموع الدول المشاركة. ولكن مصر رفضت تلك المقترحات جملة وتفصيلاً واعتبرتها تدخلاً فاش شئون مصر الداخلية^{٣٣٧}. أدى الموقف الحازم لمصر دفع حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى تنظيم حملة إعلامية مناهضة لمصر ومستعدية عليها، ثم إلى الاتفاق على تفاصيل المؤامرة ووضع خطة تفصيلية للقيام بعملية غزو مصر واحتلال منطقة القناة والمناطق المحيطة بها، وفرض الأمر الواقع علي جمال عبد الناصر. لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الأحداث وكانت مرافقة لها خطوة فخطوة. وكانت تريد تلقين المصريين درساً لا ينسى بسبب مواقفهم غير المنسجمة تماماً مع السياسات الأمريكية. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين ترى بأن أي موقف مخالف لسياستها، حتى من حلفائها المقربين، هو تجاوز عليها ويتضمن عداء مبطناً لها. إلا أن ظروف الحرب الباردة كانت تمنع اتخاذ خطوات أو إجراءات حادة ضد مثل هذه الدول.

٣٣٧ تضمنت المقترحات النقاط التالية: (١) الاستمرار على إدارة أعمال القناة بصفة كونها طريقاً مائياً حراً مع احترام سيادة مصر. (٢) أن تكون خدمة القناة مستقلة عن أي عمل سياسي. (٣) أن يضمن لمصر دخل معقول من واردات القناة. (٤) أن يعطى تعويض عادل لحملة أسهم القناة. راجع في هذا الصدد: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩٢.

بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على صدور قرار تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، أي في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٥٦ قامت إسرائيل بشن عدوانها العسكري على الأراضي المصرية واصطدمت بالقوات المصرية. وبدلاً من فرض الانسحاب الفوري على القوات الإسرائيلية من مصر، قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً وتهديداً تعسفياً إلى مصر عملياً تطلبان فيه انسحاب القوات المصرية وكذلك القوات الإسرائيلية إلى عشرة أميال وراء خطوط التماس بينهما، على أن يتم ذلك خلال اثنا عشر ساعة والسماح للقوات البريطانية والفرنسية بالدخول إلى بور سعيد والإسكندرية والسويس، أي فرض الغزو العسكري على مصر بموافقتها واحتلال المنطقة المشار إليها، وبخلاف ذلك ستقوم قوات البلدين بغزو مباشر لمصر واحتلال المنطقة المذكورة بالقوة العسكرية. وكان الموقف واضحاً ولا يحتاج إلى تفسير. إذ لم تشجب الدولتان العدوان الإسرائيلي ولم تطلبان منها سحب قواتها، بل وافقت على بقاء القوات الإسرائيلية على أن تنسب إلى عشرة أميال داخل الأراضي المصرية وليس خارج حدودها. ولم يكن أمام مصر سوى رفض هذا القرار الاستفزازي الذي يعرض سيادتها الوطنية واستقلالها ومصالحها إلى خطر كبير. وبعد أن رفضت مصر هذا التهديد مباشرة قامت قوات بريطانيا وفرنسا بغزو مصر جواً وبحراً وفرض الاحتلال على المنطقة. وكان هدف هذا العدوان الثلاثي يتضمن تحقيق الأغراض التالية:

- تحطيم إرادة النضال عند الشعب المصري وكذلك لدى الشعوب العربية وشعوب المنطقة التي كانت ترفض الهيمنة الأجنبية على بلدانها والتحكم بسياسة حكوماتها والهيمنة على مواردها.
- التصدي لسياسة الانفتاح على بلدان المنظومة الاشتراكية التي بدأت بها مصر حينذاك وبرزت معالم انتهاجها من دول عربية أخرى ومنها سوريا، ليس في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية فحسب، بل وفي المجال العسكري أيضاً.
- فرض الأحلاف العسكرية على الدول العربية بعد إزاحة حكومة عبد الناصر من السلطة.

● إعادة الهيمنة على قناة السويس وإلغاء قرار التأميم والسماح للبواخر الإسرائيلية باستخدام القناة.

● تقديم الدعم السياسي الضروري للحكومات الرجعية في المنطقة العربية التي كانت تتهددها الحركات الشعبية، ومنها الحكومة العراقية والحكومة الأردنية وغيرهما. ولم يكن هذا يعني سوى تعزيز الوجود الاستعماري في هذه الدول واستمرار هيمنتها على الموارد الاقتصادية وأسواقها التجارية.

ولكن رد الفعل الشعبي كان كبيراً وحصدت بريطانيا وفرنسا خلاف ما كانتا تسعيان إليه في تلك الفترة على الأقل، إذ فقدت بريطانيا وفرنسا بشكل خاص الكثير من نفوذهما في المنطقة وسمحتا بالتالي للنفوذ الأمريكي أن يتغلغل بشكل أوسع بحجة سد الفراغ الذي تركته بريطانيا في المنطقة.

استفادت الحركة السياسية المعارضة من تطور الوضع العربي والمعركة السياسية التي تأججت بين مصر من جهة والدول الرأسمالية المتقدمة والبنك الدولي حول الموقف من السد العالي لتأكيد موقف هذه الدول من القضايا العربية بما فيها قضية التنمية والإعمار. كما لقي العدوان الثلاثي على مصر احتجاج العالم كله، ووجد الاتحاد السوفييتي نفسه مجبراً على تهديد الدول الثلاث بإجراءات عسكرية في حالة عدم وقف العدوان والانسحاب الفوري من مصر، حيث أجبرت بعدها وتحت ضغط الولايات المتحدة، خشية تطور الأوضاع باتجاه غير محمود لها، إلى الانسحاب من مصر. وكان لهذا الانتصار السياسي تأثير إيجابي على مزاج الجماهير الشعبية والمعارضة السياسية في البلاد.

وخلال تلك الفترة الواقعة بين العدوان والانسحاب هب الشعب العراقي مناصراً مصر ومحتجاً على العدوان ومطالباً بالانسحاب وداعياً الحكومة العراقية إلى تأييد مصر. ودخلت هذه الهبة الجماهيرية في التاريخ السياسي العراقي تحت اسم انتفاضة عام ١٩٥٦^{٣٣٨}.

٣٣٨ ملاحظة: كنت في فترة العدوان على مصر وانتفاضة عام ١٩٥٦ مبعداً سياسياً في مدينة بدره الحدودية المجاورة لإيران أقضي فترة الإبعاد فيها مع عدد كبير من المبعدين السياسيين العراقيين

كانت نيران السياسة الداخلية تتأجج في تنور المعارضة السياسية العراقية، وكان الشارع العراقي يغلي غضباً ضد إجراءات السلطة اليومية المناهضة لإرادة الشعب ومصالحه على الصعيدين الداخلي والعربي، وكذلك ضد سياسة الأحلاف العسكرية. ولم يكن الموقف الضعيف للحكومة العراقية إزاء العدوان سوى تأكيد حقيقة معرفة وطلوع نوري السعيد والحكم العراقي بقضية العدوان على مصر وتأييد نوري السعيد لهذا العدوان بهدف التخلص من جمال عبد الناصر ومن سياسته القومية المناهضة للأحلاف العسكرية في المنطقة. كانت مصر هي الدولة العربية الأكثر قوة ومناهضة للأحلاف العسكرية حينذاك، وبالتالي كانت في عدااء واضح لمخططات نوري السعيد في المنطقة بعد أن فشلت الحكومتان منذ عام ١٩٥٥ في التوصل إلى اتفاق حول سياسة عربية مشتركة، وحيث بدأ التحول واضحاً في سياسة مصر القومية.

كان الموقف العربي من العدوان متبايناً. فعلى الصعيد الحكومي كان الموقف يعتبر عن عدم ارتياح من قرار التأميم وغضب من سياسة عبد الناصر التحررية، باعتباره ساهم في تأجيج الصراع ضد الدول الاستعمارية وحرك القوى الشعبية ضد حكوماتها وأخرج مواقف الحكومات العربية أمام شعوبها والعالم، إذ أنها أجبرت تحت ضغط الحركة الجماهيرية الواسعة إلى تأييد التأميم وإعلان شجبها للعدوان. أما على الصعيد الشعبي فكان التأييد لقرار مصر واسعاً وعميقاً واعتبرته قراراً يعيد الحق إلى أصحابه ويضعف الهيمنة البريطانية على المنطقة. ونتيجة لهذا التباين في المواقف الفعلية وليست المعلنة قررت جميع الحكومات العربية تقريباً فرض الأحكام العرفية في بلدانها خشية من قيام شعوبها وقوى المعارضة فيها بنشاطات مؤيدة لمصر ومناهضة لقوى الاستعمار والعدوان

وجلهم من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي. وكنا نتابع أخبار الانتفاضة من الراديو أو من معلومات تصل إلينا عبر العوائل التي كانت تقوم بزيارة الأبناء المبعدين. وفي حينها تم إعدام مناضلين معروفين من كوادر الحزب الشيوعي العراقي، وهما علي الشيخ حمود وعطا الدباس في مدينة الحي التابعة للواء الكوت بسبب مشاركتهما في الانتفاضة الشعبية ضد العدوان الثلاثي على مصر. ك. حبيب

الثلاثي. وكان العراق من بين الدول التي فرضت حكومته الأحكام العرفية ونصبت حكاماً عسكريين بعد أن قسمت العراق إلى أربع مناطق عسكرية. وصدرت بذلك الإرادة الملكية رقم ٨١٣ في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦، أي بعد يومين من وقوع العدوان. ولم تكن عمليات نسف أنابيب النفط في سوريا أو رفض تحميل البواخر البريطانية والفرنسية والإسرائيلية بالنفط السعودي أو نسف أنابيب النفط في الأردن، إلا ردود فعل شعبية، رغم تطرفها، ولكنها كانت محدودة لمواجهة المستعمرين. وساهمت إجراءات الحكومة العراقية في تأكيد مخاوف الجماهير الواسعة من ترك مصر وحدها في المعركة، وأعني بذلك فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق، بحجة مجابهة الأوضاع الجديدة وحماية مؤخرة القوات المسلحة، المساهمة في تهدئة الأوضاع المحتملة، إذ أن الحكومة كانت تتوقع حصول "أعمال تخريبية من عناصر هدامة تستغل الوضع الجديد لصالحها وضد الأمن والاستقرار في الداخل"، هكذا كانت تنشر دعاية الحكومة ووسائل إعلامها بين أوساط الشعب.

قامت الحكومة العراقية وبالتعاون مع قوات الشرطة من جهة وقوات الجيش من جهة أخرى إلى وضع خطتين للطوارئ في بغداد سميت "خطة أمن العاصمة" تتكون من مراحل ثلاث. تبدأ الخطة الأولى بالشرطة في بغداد وبمراحل ثلاث، أطلق عليها حكيم ورشيد وسعد. وعند وصول خطة الشرطة على مرحلة سعد تبدأ خطة الجيش بالتنفيذ بثلاث مراحل، وهي مقدار وصقر ومن ثم سعد باعتبارها المرحلة الأخيرة التي تستوجب رمي ثقل الشرطة والجيش لإنقاذ البلاد من مختلف الاحتمالات. وفي المرحلة الأخيرة من هاتين الخطتين يجري تأكيد خاص على الاستعداد إلى استخدام القوة النارية ضد المتظاهرين أو المنتفضين والقبول بسقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين دفاعاً عن "أمن العاصمة" والتصدي "للسيوعيين والمخربين". لقد كانت خطة الطوارئ دليل على انعدام ثقة الحكومة بالجماهير وخشيتها الكبيرة منها، خاصة وأنها كانت تريد انتهاج سياسة لا تؤيدها الجماهير الواسعة والمعارضة السياسية.

لم يكن الموقف الحكومي إزاء العدوان مائعاً وقلقاً فحسب، بل كان في جوهره معادياً للنهج المصري ومناهضاً لسياساتها ومبتهجاً للعدوان عليها وبعيداً عن التضامن الفعلي مع الشعب المصري. وكانت القوى المعارضة تدرك ذلك، رغم إصدار الحكومة العراقية بياناً شجبت فيه العدوان وطالبت بالانسحاب الفوري من الأراضي المصرية، ولكنها اكتفت بذلك ولم تعتمد إلى إجراءات أخرى مهمة، بل وكما يبدو كانت تتمنى إنزال ضربة قاصمة بالنظام المصري وبالرئيس عبد الناصر. ولم يكن هذا من باب الاستدلال على موقف نوري السعيد، بل أكده أنطوني إيدن في مذكراته حيث ورد فيها بشأن موقف نوري السعيد ما يلي:

"في مساء السادس والعشرين من تموز كان الملك - فيصل - وغيره من زعماء العراق يتناولون العشاء معي في داوين ستريت، وكنا على المائدة عندما جاءني أحد أمناء سري الخصوصيين يحمل النبأ القائل بأن عبد الناصر قد استولى على قناة السويس واغتصب جميع ممتلكات الشركة التي كانت تديرها وفقاً لاتفاقية دولية. فقد أعلن في خطاب ألقاه في الإسكندرية أن مصر نفسها ستجد الأموال التي تبني بها سد أسوان فالوسيلة متوفرة وفي متناول يده وفي إمكانه أن يستولي على القناة ويسحب من دخلها رأس المال يحتاج إليه. وأبلغت ضيوفي النبأ ورأوا بوضوح أن هناك حدثاً قد غير كل المرئيات وأدركوا لتوهم أن كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنقابل بها هذا التحدي"^{٣٣٩}. كما ورد في الرسالة التي بعثها أنطوني أيدن إلى ايزنهاور بشأن نفس الموضوع ما يلي: "ويبدو العراقيون، أشد إلحاحاً في تحذيرهم لنا، وقد تحدث إلينا كل من نوري السعيد وولي العهد أكثر من مرة، في عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته الموجهة، أنهما يشعران بضياعهما مع التيار"^{٣٤٠}. لم يكن موقف نوري السعيد ناجم عن تحامل ضد عبد الناصر فحسب، بل وكان يحمل معه موقفاً ثابتاً من نوري السعيد إزاء العلاقة مع بريطانيا واعتبارها أكثر أهمية من استفزازها

٣٣٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٩٦.

٣٤٠ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات

التاريخية في بيت الحكمة بغداد. المطبعة العربية. بغداد. ٢٠٠٠. ص ١٤

بتأميم قناة السويس من جهة، وأن المعركة الأساسية في المنطقة مع روسيا والشيوعية، وبالتالي فإن ناصر يحرض لصالح الشيوعية، إذ لم يعد في مقدور نوري السعيد أن يميز بين عبد الناصر والشيوعية والاتحاد السوفييتي، رغم الموقف الذي اتخذه عبد الناصر ضد الحركات اليسارية والماركسية والحزب الشيوعي المصري أصلاً. كتب السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت في عام ١٩٥٧ في تقريره السري السنوي عن عام ١٩٥٦ والموجه إلى رئيس الوزراء البريطاني عن موقف نوري السعيد من عبد الناصر أثناء أزمة السويس يقول:

" ٩ - في حالة مصر .. أصبح نوري أكثر اقتناعاً بأن ناصر سلّم نفسه لروسيا الشيوعية في العامين ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ وقد شنّ بمساعدة الشيوعية سياسة كسب مركز القيادة الأول في العالم العربي ومن ثم السيطرة على الدول المنتجة للنفط في العالم العربي الذي كان يتمنى أن يضع يده على عائداتها لغرض فائدة مصر. لقد آمن بان هذا هو التفسير للهجمات المرة المتكررة على العراق وحلف بغداد خلال العامين ١٩٥٥ و١٩٥٦ عندما لم تتوقف مصر عن مناشدة شعب العراق على النهوض لقتله وقتل ولي العهد^{٣٤١}.

وفي مكان آخر من نفس التقرير كتب السفير مايكل رايت يقول:

" ١٣ قبل أن تنتهي الزيارة (زيارة الملك فيصل وعبد الإله ونوري إلى لندن - ك. حبيب) كان ناصر يعلن أنه نتيجة لسحب عرض المساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل مشروع سد أسوان فإنه أمم قناة السويس. عدّ نوري أن هذا الفعل الأحادي الجانب الذي جاء من جانب واحد نكثاً للوعد لذا فهو سيء وخطر بخذ ذاته وأنه كان جزءاً من خطة اتفق عليها ناصر والشيوعيون زعيماً للقومية العربية لتشديد قبضته على جميع الدول العربية^{٣٤٢}.

٣٤١ الوندأوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. دار الشؤون

الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٩٢. ص ٢٢٧.

٣٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨.

كان الموقف غير المسؤول الذي اتخذته الحكومة العراقية إزاء تأميم قناة السويس وسياسة عبد الناصر قد شدد من التوتر بين الحكومة المصرية والحكومة العراقية أولاً، وبين الحكومة العراقية والجماهير الشعبية ثانياً، وبين الحكومة العراقية والمعارضة العراقية ثالثاً، ولكنه قرب بين الجماهير والمعارضة العراقية وسياسة الحكومة المصرية رابعاً، فلم تكن الجماهير الشعبية تثق بسياسة وموقف الحكومة العراقية، فوسع ذلك من الفجوة القائمة أصلاً بينهما. إذ كانت الجماهير الشعبية تعتبر أقوال الحكومة وبياناتها كاذبة وهي لغرض الاستهلاك الداخلي. وهذا الموقف الشعبي إزاء الحكومة لم ينطلق من حكم مسبق، بل كان مبنياً على تجربة طويلة وسياسات فعلية للحكومات العراقية المتعاقبة وخاصة تلك التي كان يترأسها نوري السعيد وينفذ المهمات الصعبة للحكومة البريطانية في العراق. وكانت المعارضة السياسية لحكومة نوري السعيد هي الأخرى لا تثق بالحكومة وأعلنت عن موقفها هذا في أكثر من بيان صادر عنها خلال تلك الفترة قبل وأثناء أو بعد أزمة قناة السويس. ومما يؤكد على ذلك تقارير مديرية التحقيقات الجنائية ببغداد، وخاصة التقرير الذي كتبه مديرها العام، بهجت العطية، بصدده هذا الموضوع، حيث أكد أن العراق لا يحتاج إلى تغيير سياسته إزاء أزمة السويس والموقف من روسيا والشيوعية أو من بريطانيا وفرنسا، بل عليه أن يستخدم الإعلام على الأقل باتجاه تخفيف الهجوم على روسيا وتشديده ضد بريطانيا وفرنسا لنجاري مشاعر الناس لا غير، إذ كتب يقول: "عليه فالتطبقات الواعية تشير إلى أن العراق خصم لدود للشيوعية وحكومتها وليس بوسعها أن يغير سياسته في ذلك ولكن بإمكانه إذاعة ببغداد أن تخفف في تعليقاتها عن روسيا الآن على الأقل وأعمالها في المجر وغيرها أو أن تهاجم الإنكليز والفرنسيين بنفس الأسلوب الذي تهاجم به روسيا والشيوعية لكي تنسجم سياستها ولو بالظاهر مع سياسة العاطفة التي تسير عليها الحكومات العربية الأخرى"^{٣٤٣}. ومنه يبدو أن رجال التحقيقات

٣٤٣ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات

التاريخية في بيت الحكمة ببغداد. المطبعة العربية. ببغداد. ٢٠٠٠. ص ١٩٨.

قد أدركوا نبض الشارع العراقي وأدركوا وعي الناس بحقيقة الموقف الفعلي للحكومة العراقية، وأن البيانات التي كانت تصدرها ليست سوى محاولة لذر الرماد في العيون، وكانوا يرون بضرورة مسايرة الحكومة لعواطف الجماهير دون أن يفرض عليها ذلك تغيير فعلي في سياساتها إزاء العدوان.

كانت المعارضة العراقية تدرك تماماً بأن المعركة ستكون قاسية على مصر ما لم تنهض الجماهير في المنطقة لمساندتها. وأن عليها أن تفرض على البلاط الاستماع إلى صوت الناس والمعارضة. ولذلك توجهت ببياناتها إما للجماهير مباشرة أو إلى البلاط الملكي أو إلى مجلس الوزراء. فخلال الفترة الواقعة بين إعلان قرار التأميم والعدوان الثلاثي على مصر أصدرت الأحزاب والقوى السياسية المختلفة بيانات عديدة تعلن عن موقفها من التأميم وتدعو الحكومة العراقية إلى اتخاذ موقف التأييد لمصر وشجب أي اعتداء محتمل عليها. وكانت أكثر القوى نشاطاً خلال هذه الفترة هي الحزب الشيوعي العراق والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي، إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردي في كردستان العراق وفي بغداد وشخصيات من حزب الجبهة الشعبية. كما تحركت الكثير من الجماعات والشخصيات السياسية المستقلة باتجاه التأييد لمصر ومناهضة موقف الحكومة العراقية. ولم تتخلف أي فئة شعبية أو جماعة سياسية عن النهوض بأعباء المهمة، سواء كانوا من العرب أم الكرد أم القوميات الأخرى في العراق. وكانت ساهمة الكرد الفيلية في بغداد مثلاً معروفة للجميع و متميزة.

أصدر الحزب الشيوعي العراقي أكثر من بيان بهذا الصدد، كما تجلت مواقفه في الكونغرس الحزبي الثاني الذي عقد في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٥٦. وكان المقال الذي نشرته قيادة الحزب الشيوعي في جريدة اتحاد الشعب في شهر أيلول/سبتمبر حول موقف الحكومة العراقية المخاتل والردئي إزاء مصر يلخص موقفه وموقف الكثير من قوى المعارضة العراقية حينذاك، إذ طالب الحكومة بممارسة ما يلي:

١ - الانسحاب من ميثاق بغداد هو إخلاص حقيقي لقضية العروبة.

- ٢ - وقف الإرهاب وإطلاق طاقة الشعب لنصرة مصر.
- ٣ - التخلي عن محالفة الدول الاستعمارية وعقد المواثيق الثنائية مع الدول العربية هو عمل مخلص من أجل وحدة العرب.
- ٤ - إن تهديد المستعمرين بقطع النفط عنهم والسماح للشعب بتأليف "منظمات المقاومة الشعبية" هو نصر حقيقي لمصر.
- ٥ - الخروج من منطقة الإسترليني واسترداد أثمان سندات الخزينة البريطانية وسحب الأرصدة والودائع وغطاء العملة.
- ٦ - إنذار الدول الاستعمارية بتصفية معاملاتها ومؤسساتها وشركاتها وطرد خبراءها هو موقف وطني يخدم العراق ويخدم مصر^{٣٤٤}.
- أما أقطاب المعارضة السياسية العلنية فقد أصدرت بياناً بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦، تضمن الأفكار والمطالب التالية:
- * رفض سياسة نوري السعيد جملة وتفصيلاً باعتبارها ضد مصالح وإرادة شعب العراق وضد المصالح العربية المشتركة، والتي تجلت بوضوح في موقفه من العدوان الثلاثي على مصر.
- * فضح طبيعة حلف بغداد والعواقب التي نشأت عنه حتى الآن وضرورة الخروج منه.
- * التقليل الواضح من خطر الصهيونية العالمية على الدول العربية والتي تجلت بوضوح في عدوان إسرائيل على مصر ودعم هذا العدوان مباشرة من خلال الغزو والعدوان العسكري البريطاني - الفرنسي عليها دعماً لإسرائيل وانتصاراً لمصالحها في المنطقة وبالضد من مصالح مصر والبلاد العربية.

٣٤٤ يوسف، ثمينة ناجي. و نزار خالد. سلام عادل سيرة مناضل. الجزء الأول. دار المدى. دمشق. ط

١. ٢٠٠١. ص ١٥٩/١٦٠.

* عدم استعداد نوري السعيد على استخدام النفط كأداة لدعم مصر في نضالها، مما دفع ببعض السوريين على تخريب أنابيب النفط.

* عدم قطع نوري السعيد علاقات العراق الدبلوماسية ببريطانيا في حين مارستها بقية الدول العربية واكتفى بقطعها مع فرنسا، في حين أن المنظم الرئيسي للعدوان على مصر كانت بريطانيا.

* بدأ نوري السعيد مع تشكيل وزارته الجديدة بإجراءات أدت إلى تشديد الخناق على الشعب العراقي ومصادرة الحريات الدستورية. واستهدف من وراء ذلك توفير الأجزاء لفرض ميثاق بغداد على العراق. وهو هو يواصل سياسته عبر فرض الأحكام العرفية ليتسنى له الإجهاز على ما تبقى من حرية حركة للشعب وقواه السياسية المعارضة للحكومة السعيدية.

* ضرورة سحب الثقة بالوزارة إذ أن بقاء نوري السعيد على رأسها لا يعني سوى تعريض مصالح الأمة وسلامة أهدافها إلى خطر كبير.

* المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب وانسحاب العراق من حلف بغداد والتضامن الجدي مع البلاد العربية والإفراج عن الموقوفين والمعتقلين بسبب انتصارهم لحركة التحرير العربية، واستنكار العدوان الاستعماري الصهيوني على الأمة العربية.^{٣٤٥}

٣٤٥ وقع على هذه المذكرة السياسية التي وجهت إلى الملك فيصل الثاني الشخصيات السياسية التالية أسماؤهم: محمد مهدي كبة، محمد رضا الشبيبي، مزاحم الباججي، ناجي شوكت، كامل الجادرجي، فخري الدين جميل، صادق البصام، حسين جميل، تحسين علي، عبد الرزاق الظاهر، سعد عمر، محمد حديد، رؤوف البحراني، صادق كمونة، محمد محمود الصراف، أحم زكي الخياط، فائق السامرائي، سالم باش أعيان، محمد صديق شنشل، محمود رازم، جميل أمين، طه الفياض، عبد الجبار الجومرد، رمي العمري، صالح الشالجي، محمد بابان، زكي جميل حافظ، نجيب الصانع، أحمد عبد الغني الراوي، أحمد عارف قفطان، محمد صالح السهوردي، محمد الطريحي، محمود الدرة، خدوري خدوري وطاهر عارف. ويستدل من هذه الأسماء أن المجموعة الموقعة تضمنت سياسيين

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد أصدر عدة بيانات أكدت كلها على تأييد مصر والمطالبة باتخاذ إجراءات مساندة لها، والدعوة إلى إسقاط الحكومة. ورد في البيان الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٦ ما يلي: "والمعركة التي تخوضها مصر الآن، بدأت يوم انتهجت مصر سياستها العربية التحررية، هي معركة الشعب العربي كله ضد أعدائه .. ضد الاستعمار .. ضد قوى التجزئة العاملة على إعاقة وحدة نضال العرب من أجل التحرر والوحدة .. وهي لذلك معركة خطيرة مع الاستعمار، سيحشد فيها كل قواه وسيستغل كل مؤامراته، لأنها ستكون معركة فاصلة تهدد وجوده في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي فيها الكثير من المصالح البترولية والاستراتيجية والتجارية. إن تأمين شركة قناة السويس خطوة تقدمية حازمة جريئة وقد جاءت بلا ريب ضربة فاصمة للاستعمار الغربي في العالم لأنها هدت الشريان الرئيسي الذي يعتمده الغرب في اتصالاته بمناطق نفوذه ومصالحه في الشرق، كما هدت مورداً مالياً كبيراً كانت تستنزفه شركة قناة السويس الاستعمارية..."^{٣٤٦}. ثم ينتهي البيان بالمطالبة بما يلي: "... وهذه مناسبة أخرى ندعو فيها الهيئات السياسية في العراق للتعاون والتآلف في جبهة وطنية تنظم قوى الشعب وتعددها للنضال الحاسم من أجل: إسقاط وزارة نوري السعيد. إحباط مؤامرة حلف بغداد الاستعمارية. إطلاق الحريات الديمقراطية"^{٣٤٧}.

كما قدمت نقابة المحامين العراقية مذكرة سياسية إلى رئيس الوزراء نوري السعيد موقعة باسم رئيس النقابة حينذاك السيد سعد عمر، تحتج فيها على اعتقال جمهرة من أعضاء النقابة بسبب مواقفهم الوطنية وتأييدهم لمصر واحتجاجهم وشجبهم للعدوان

يساريين ويمينيين، ديمقراطيين وقوميين وإسلاميين، عرباً وكرداً ومن قوميات أخرى، ومن مختلف الأديان والمذاهب في العراق. راجع قائمة الأسماء في كتاب: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٢٨/١٢٩.

٣٤٦ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. السلسلة الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة بغداد. المطبعة العربية. بغداد. ٢٠٠٠. ص ٤٢.

٣٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٤.

الثلاثي على مصر. كما كانت المذكرة تحتج على مصادرة الحريات الدستورية باعتبارها أساس الحياة المدنية التي صانها وضمنها القانون الأساسي للعراقيين^{٣٤٨}. ولكن الحكومة العراقية لم تعتمد إلى كل ذلك، بل كانت تتآمر بالسفر ضد مصر، وهو ما أغاض الشارع العراقي ودفعه للتحرك ضد الحكومة العراقية، كما أغاض ودفع المعارضة العراقية إلى التحرك وتعبئة القوى وزجها في النضال ضد سياسة وإجراءات الحكم الملكي. ومن هنا جاءت انطلاقة سكان العراق ضد العدوان على مصر وضد الحكومة العراقية في آن واحد.

بادر طلبة بغداد، كعادتهم، إلى إعلان دعمهم لقرار مصر بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس عبر مظاهرة سلمية في اليوم الثاني من صدور الإرادة الملكية بفرض الأحكام العرفية، أي في يوم ٢ و٣/١١/١٩٥٦. ولم يكن موقف الحكم مرناً وواقعياً إزاء المظاهرات، بل انطلق من ثلاث أسس اعتمدها دائماً في مواجهة تظاهرات الشعب، وهي: (١) الشك في نشاطات وحركات الجماهير مهما كانت سلمية وصادقة في تعبيرها عن مشاعرها النضالية، (٢) الخشية من اتساعها وشمولها بقية فئات المجتمع، و(٣) اعتماد القوة والعنف والشرطة في مواجهة تلك الحركات. وقاد هذا الموقف إلى وقوع صدامات بين المتظاهرين والشرطة بعد أن بدأت الشرطة باستخدام الأسلحة النارية والهرات في ملاحقة المتظاهرين وتفكيك المظاهرات. وكانت الحصيلة سقوط ثلاث قتلى (طالبين وبنات صغيرة) برصاص السلطة، وفق بيان الحكم. وكان عدد الضحايا أكبر من ذلك بكثير، وخاصة بين الجرحى والمعتقلين. وقامت وزارة المعارف بتعطيل الدراسة بأمل منع تجمع الطلاب وتنظيم المظاهرات لا في بغداد وحدها بل في سائر أنحاء العراق.

كان جواب الشعب العراقي مخيباً لأمل الحكومة في الهدوء والسكوت عن التضامن مع شعب مصر. إذ بادر

سكان مدينة الحي بتظاهرات كبيرة احتجاجاً على موقف الحكومة وطالبوا بدعمها. واصطدم المتظاهرون بالشرطة المحلية، ثم جلبت قوات أخرى لدعمها ولم تستطع تحقيق

٣٤٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٢٣.

الغرض المنشود. عندها استعانت الشرطة بعدد أكبر من الشرطة بحيث زاد عددها على ١٥٠٠ شرطي وجهت الرصاص إلى صدور المتظاهرين من أبناء الفلاحين وسكان المدينة. وقف شيوخ المنطقة من الإقطاعيين على جانب السلطة والشرطة وزجوا بأزلامهم إلى جانب الشرطة. وبعد تطويق المدينة ومحاصرتها أمكن اعتقال عدد كبير من المتظاهرين ومن بينهم المناضلين علي الشيخ حمود وعطا الدباس، وكانا عضوين بارزين في منظمة الكوت للحزب الشيوعي العراقي. صدرت بحق المتظاهرين أحكاماً قاسية بضمنها حكم الإعدام على المذكورين سابقاً. ونفذ بهما حكم الإعدام فعلاً، علماً بأن المناضل عطا الدباس كان قد استشهد أثناء التعذيب وشنق ميتاً. ويحق لنا أن نتذكر في هذا الصدد البيت الرائع للشاعر العربي الكبير محمد مهدي الجواهري حين قال^{٣٤٩}:

لثورة الفكر تاريخ يذكرنا بأن ألف مسيح دونها صلبا

ولم تهدأ النجف على إثر سماع تطور الأحداث في مناطق مختلفة من العراق إذ بدأ السكان، كعادتهم، إلى تنظيم المظاهرات الواسعة التي شاركت فيها جماهير كبيرة حصلت الدعم والتأييد من علماء الدين في النجف. كان ذلك في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. وكان عدوان الشرطة، وبأمر مباشر من الحكومة وقائد الأحكام العرفية في البلاد. فسقط العديد الجرحى برصاص وخناجر وهراوات الشرطة. وبلغ عدد الجرحى ٤٢ شخصاً، إضافة إلى قتل سبعة أشخاص^{٣٥٠} من الطلبة وبقية المتظاهرين. ولم يهدأ المتظاهرون بل اشتدت المظاهرات واتسع نطاقها في اليوم الثاني حيث سقط شهيدان آخران برصاص الشرطة ووقوع عدد كبير من الجرحى. وكانت الحكومة قد دفعت بقوات شرطة إضافية إلى المعركة مع الجماهير التي لم تكن تحمل السلاح بوجه قوات الحكومة.

٣٤٩ حين طلب الكاتب العربي الكبير طه حسين من الشاعر إعادة البيت ألف مرة قرأ الجواهري البيت ثانية وعلى النحو الآتي:

لثورة الفكر تاريخ يذكرنا بألف ألف مسيح دونها صلبا

٣٥٠ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدرا سابق. ص ١١٣.

وتواصل الإضراب والتظاهرات سبعة أيام. سقط خلالها شهيدان آخران برصاص الشرطة وجرح آخرون.

ولم يكن موقف الحكومة مساعداً على تهدئة الأوضاع، بل إلى تشديدها حيث أصدر قائد القوات العسكرية في بغداد بياناً يعلن فيه إنزال أشد العقوبات بالمشربين وبالذين يغلقون محلاتهم التجارية وغيرها. مما أثار، إضافة لما حصل في النجف غضب واحتجاج أهالي بغداد والقوى السياسية فيها. وتنادت المدن العراقية الأخرى إلى إسناد الشعب المصري والاحتجاج على العدوان الفعلي الذي وقع خلال ذلك على مصر واحتجاجاً على عدوانية الحكم إزاء المتظاهرين في بغداد والنجف. فعمت المظاهرات في ألوية كردستان العراق، السليمانية وأربيل وكركوك، وكذلك في الموصل، ثم توسعت لتشمل مناطق وألوية أخرى من العراق.

لقد تحول العراق خلال فترة وجيزة على ساحة للمعارك السياسية مع السلطة وأجهزة الأمن والشرطة والقوات العسكرية حيثما استخدمت. ولم تنفع بيانات الحكام العسكريين في المناطق المختلفة بتهدئة الحال.

لعبت الأحزاب السياسية العراقية دوراً سياسياً بارزاً في معركة النضال الوطني وفي مساندة مصر. ولم يقتصر هذا النشاط على الأحزاب المعروفة والتي كانت تتمتع في أوقات مختلفة بحق العمل العلني، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب المؤتمر والشخصيات السياسية المستقلة، إضافة إلى الأحزاب والتنظيمات السرية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض القوى القومية. كما وقف إلى جانب هذا النضال الحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني) وشارك أعضاء الحزب ومؤيدوه في هذا النضال. كما أقدمت الشخصيات السياسية من جهة والشخصيات المهنية مثل المحامين، من جهة أخرى، وأساتذة الجامعات والمنتقنين من جهة ثالثة على تقديم المذكرات السياسية على الملك ومجلس الوزراء تعبيراً عن احتجاجهم على سياسة الحكم وممارسات الحكومة والقتلى الذين سقطوا في ساحات النضال في مختلف أرجاء البلاد.

وصدرت أثناء وفي أعقاب الأحداث والمذكرات الكثير من الأحكام القاسية والجائرة على عدد كبير من المتظاهرين والسياسيين ممن قدموا التأييد لمصر واحتجوا على العدوان الثلاثي عليها. ومن بين الذين شملتهم تلك الأحكام كان الأستاذ كامل الجادرچي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، حيث حكم عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وعلى الأستاذين محمد صديق شنشل وفائق السامرائي، بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة لكل منهما.

وتعرض أساتذة الكليات والمعاهد العالية والمدرسون والمعلمون والطلبة إلى حملات غاضبة من جانب السلطة أدت إلى فصل عدد كبير منهم بسبب المذكرات السياسية التي قدموها أو الإضرابات التي ساندوها وخاضوها أو المظاهرات التي شاركوا فيها. وكان لهذا الواقع أثره السيئ على الكليات والمعاهد العراقية وعلى المدارس الثانوية وعلى الدراسة فيها. وكان الفصل واسعاً بين طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، إضافة على تقديم عدد كبير منهم على المحاكم العرفية واستشهاد مجموعة كبيرة منهم في مختلف مدن العراق. وكانت المطالبة بعودة الأساتذة والطلبة إلى التدريس ومقاعد الدراسة أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية العراقية خلال تلك الفترة إضافة على المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين حكموا بسبب مشاركتهم المتنوعة في انتفاضة الدفاع عن مصر. وعبرت مذكرة أساتذة الكليات والمعاهد العالية ورجال التعليم التي قدمت إلى الملك فيصل الثاني عن ضمير الشعب في تلك الفترة الحرجة من تاريخ المنطقة حيث كان الاستعماريون يعدون لاعتدائهم على مصر، وكان الحكام العراقيون يواصلون الهجوم على الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية بمختلف السبل المتاحة للدولة وأجهزة القمع المتعددة، وكانت بمثابة الدعوة الموجهة إلى الشعب العراقي لأخذ قضيته بيده والمشاركة في النضال لتحقيق المهمات المنشودة. فبعد أن استعرضت المذكرة واقع العراق في ظل الحكومة السعيدية وانعدام الثقة تماماً بها، طرح أصحاب المذكرة مطالبهم المشروعة في النقاط التالية:

- ١ - إسباغ الحرمة اللازمة على المعاهد العالية، ورجال التعليم، ومنع حدوث ما وقع من بعض الحوادث المؤلمة في بعض الكليات من قبل رجال الشرطة، مما يثير الاشمئزاز في نفوس الطلاب والأساتذة والمجتمع كله.
- ٢ - ضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم العالي، في نطاق ما هو جارٍ في العالم الحر، وفي الخدود المعقولة، وفسح المجال اللازم أمامهم للعمل وفق شعورهم القومي.
- ٣ - فسح المجال اللازم لنشاط الطلاب داخل الكليات، وتحت إشراف الأساتذة، مع الرقابة الموجهة المعقولة. وإدخال نظام الفتوة، وجعل الخدمة العسكرية بشكل يرفع ما استقر في أذهان البعض منهم من أنها بمثابة العقوبة لهم، وللد من حرياتهم، وحمائيتهم من الأساليب التي تحطم الخلق الرفيع، وخاصة شيوع الشرطة السرية في ما بينهم.
- ٤ - إطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات، بسبب التظاهر من أجل قضية قومية عامة يحس الناس جميعاً بها.
- ٥ - إجراء تحقيق سريع وعادل مع الذين أساءوا إلى بعض رجال التعليم، وانتهكوا حرمة المعاهد، ومنع التحدي والاستفزاز الذي تقوم به الشرطة في حراستها للمعاهد العالية مدججة بالسلاح.
- ٦ - الإسراع في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ قانون الجامعة، وتحقيق الحياة الجامعية وإعداد ما يلزم لذلك. فقد أخذت الشكوك في عدم جدية السير بموضوع الجامعة، والحرص على تجميد الوضع الراهن، تقوى في نفوس الكثيرين منا.
- ٧ - إن تعطيل الدراسة لأمد غير مسمى مظهر سلبي، ودليل على فقدان الخطة الإيجابية وفيها تبيد لأعز الثروات. إننا نرى أن من الواجب تعبئة طلاب المدارس العالية، وإعدادهم - بالإضافة إلى الدراسة - إلى شتى المسائل لمجابهة الأخطار الداهمة التي تتهددنا من إسرائيل وحلفائها الذين أوجدوها، ولم يزالوا يمدونها بكل أسباب القوة، للتمادي في بطشها وعدوانها.
- ٨ - وختاماً يا صاحب الجلالة: نود أن نعلن لجلالتكم إن الفئة المثقفة، وخاصة رجال التعليم، يكونون جزءاً مهماً من هذا الشعب، ولكنهم يشعرون أنهم لم ينالوا العناية

الكافية ولم تحاول السلطات الإفادة منهم كما يجب أن تستفيد، بل لم تحاول الاستنارة بأرائهم في المسائل الجوهرية المتصلة بمثلهم^{٣٥١}. وقد وقع على هذه المذكرة، التي رفعت بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، ٥١ أستاذاً عاملاً في مجال التعليم العالي في العراق. وفي حينها رفعت مذكرة عن نقابة المحامين التي تضمنت أهدافاً مهنية وسياسية أيضاً. كما رفع القوى السياسية مذكراتها الخاصة بذات الأهداف الوطنية والديمقراطية والتضامنية العامة والتي وقعتها أبرز الشخصيات السياسية المعارضة للنظام، والتي كانت تعمل بصورة علنية، رغم غلق الأحزاب ومنعها من النشاط العلني الشرعي.

استطاع التحرك الدولي من جانب الاتحاد السوفييتي والتحرك الأمريكي تحت ضغط الاتحاد السوفييتي، إضافة على الاحتجاج الشعبي الواسع النطاق إلى فرض انسحاب القوات المعتدية من مصر وتحرير الأرض المصرية من دنس الغزاة. ولكن ما هي الدروس التي تعلمتها المعارضة العراقية من حملة التضامن مع مصر وحملة الاحتجاج على المعتدين الغزاة ومن نضال الشعب العراقي ضد الحكم الملكي الرجعي وسياساته العدوانية ضد الشعب حينذاك؟

عمد نوري السعيد، بعد وقوع العدوان على مصر واضطرار القوات البريطانية والفرنسية على الانسحاب منها، وبعد أن كان قد أنزل ضرباته الشديدة بقوى المعارضة السياسية العراقية والتظاهرات الجماهيرية، كما سلط محاكمه العسكرية على رقاب المتظاهرين والسياسيين وأقطاب المعارضة المعروفة، إلى اتخاذ إجراءات:

(١) إلغاء الأحكام العرفية بعد أن أدت مهمتها في ضرب الانتفاضة وقمع المتظاهرين والولوج بدم عدد كبير من الناس الأبرياء وزج مئات أخرى في السجون والمنافي.

(٢) تقديم استقالة وزارته الثالثة عشر وفسح المجال أمام من يمكنه تهدئة الأوضاع الداخلية بعد المجزرة البشرية التي نفذها نوري السعيد ضد الشعب وقوى المعارضة وبعد

٣٥١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٣٣٠-١٣٣٢.

أن أنجز مهمات عديدة لم يكن في مقدور سياسيين آخرين إنجازها في تلك الفترة. تقدم نوري السعيد باستقالة وزارته في الثامن من شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٧، ليعود إليها في فترة لاحقة بأمل أن ينجز مهمات صعبة أخرى. وافق الملك على كواب الاستقالة وأسند تشكيل الوزارة الجديدة إلى السياسي المخضرم علي جودة الأيوبي للمرة الثالثة.

الفصل الثامن

مؤسسات وأجهزة الدولة العسكرية والقمعية في العهد الملكي

ورثت الدولة العراقية الحديثة منذ البدء تقاليد الدولة الاستبدادية الشرقية وممارساتها الإرهابية ضد سكان البلاد وقوى المعارضة السياسية فيها عن العهود السابقة ومن الإمبراطوريات "الإسلامية" التي حكمت العراق لمدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً، كما لم تكن القوى التي حكمت العراق قبل ذلك أقل استبداداً وتحكماً بالبشر، الدولة الساسانية التي قامت على أنقاض الدولة الكلدية. وحاولنا في الأجزاء السابقة من الكتاب البحث في هذا الموضوع وإبراز الطبيعة الاستبدادية والقمعية للدولة الأموية والعباسية والنظم التي أعقبتها ثم الدولة العثمانية التي حكمت العراق ما يقرب من أربعة قرون عجاف، إضافة إلى الإشارة العاجلة لواقع الاستبداد وقوانين القمع التي صدرت في العهود العراقية القديمة.

كان حكام العراق الجدد ورثة شرعيين للدولة العثمانية المستبدة ولتقاليدها القمعية كذلك للظلم والإجفاف الذي لحق السكان وغياب العدالة الاجتماعية وممارسة التمييز المتعدد الجوانب إزاء القوميات والأديان والمذاهب المختلفة ومحاولات فرض سياسة التتريك بالقوة. وزاد في الطين بلة أن العراقيين لم يرثوا تقاليد الاستبداد والقسوة والقهر والاستغلال المرتبطة بسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية فحسب، بل أخذوا الشيء الكثير من تقاليد الدولة البريطانية في ممارسة سياسات الاستبداد والإرهاب في مستعمراتها، كما كان يحصل في الهند على سبيل المثال لا الحصر. فقد بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بممارسة تلك الأساليب في تصديها لانتفاضات وثورات الشعب العراقي وفي التعامل مع السكان في جمع الضرائب وإزاء المناهضين لوجودها في العراق منذ دخولها الأول على البصرة في عام ١٩١٥ وتواصل في العقود التالية.

كان الدمج بين ممارسة الأساليب القديمة في الإرهاب والتعذيب وممارسة السلطة الفردية والاستبداد من جهة، والأساليب الحديثة من جهة أخرى، قد ألحق أضراراً فادحة بالمجتمع العراقي وتطوره اللاحق، وعقد العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع. وكان لا بد من خلق المؤسسات والأجهزة المناسبة القادرة على ممارسة الضغط على السكان لمواجهة المعارضة السياسية لوجود سلطات الاحتلال البريطانية والقوى المحلية المتحالفة معها. ومن هنا توجهت سلطات الاحتلال والقوى الحليفة لها منذ عام ١٩١٩ بتشكيل قوات الشرطة العراقية وفي عام ١٩٢١ بتشكيل الجيش العراقي الذي وضعت له مهمات الأمن الداخلي وليس الدفاع عن حدود البلاد، إضافة إلى تشكيل قوات الليفي المرتبطة بوزارة الداخلية العراقية ولكنها تحت الأشراف الكامل من سلطات الاحتلال البريطاني وفيما بعد تم تشكيل جهاز التحريات الجنائية وتلك التي أطلق عليها أجهزة التحقيقات الجنائية الخاصة بالنشاطات السياسية المعارضة في العراق.

ولعبت هذه المؤسسات القمعية، التي عهد إليها مهمة الدفاع عن الحكم القائم وعن المصالح البريطانية في العراق والسياسات التي مارستها عملياً، إضافة إلى التداخل أو التشابك الشديد بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي أدت إلى خضوع الجهاز التشريعي والقضائي لتأثيرات العائلة المالكة والسلطة التنفيذية وسلطات الانتداب وفيما بعد السفارة البريطانية، سواء بإصدار قوانين مخلة بمضامين الدستور العراقي أم بممارسة تلك القوانين ضد مصالح المجتمع، في زيادة مصاعب المجتمع وقوى المعارضة السياسية في العراق وتعميق التناقض والصراع ومن ثم النزاع بين الدولة والمجتمع في غالبية العظمى. ومارست هذه المؤسسات العسكرية المتنوعة دوراً كبيراً في الإخلال بالدستور الذي تضمن بنوداً ديمقراطية عامة، ولكنه استنزف تدريجاً عبر القوانين غير الديمقراطية أولاً، وعبر ممارسات أكثر شراسة حتى من القوانين التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة طيلة ٣٧ سنة من عمر الملكية في العراق ثانياً.

المبحث الأول: الجيش العراقي

لعبت بريطانيا دور المحرك والمبادر المباشر إلى تشكيل الجيش العراقي في عام ١٩٢١، أي حتى قبل تنويع الأمير فيصل بن الحسين بن علي ملكاً على العراق. وجاء ذلك في عهد الحكومة المؤقتة التي تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب وبطلب من سلطات الاحتلال البريطاني. وكان وزير الدفاع في هذه الحكومة جعفر العسكري، الضباط بدرجة عقيد في القوات العثمانية سابقاً. وتم في حينها التنسيق بين سلطات الاحتلال البريطاني ووزير الدفاع على أسس وخطوات تشكيل الجيش العراقي. وطرح هذا المشروع ونوقش في مؤتمر القاهرة في صيف عام ١٩٢١ وبحضور وفد عراقي إضافة إلى المرشح لعرش بغداد فيصل الأول. وفي هذا المؤتمر وافق وزير المستعمرات البريطانية تشرشل على الفكرة، التي كانت قد طرحت عليه قبل ذاك في لندن. وفي وجه رسالة من وزارة المستعمرات إلى سلطات الاحتلال والحكومة المؤقتة بالقرار في مؤتمر القاهرة في عام ١٩٢١. وفي ٢٦/٥/١٩٢١ طرح المندوب السامي البريطاني القرار على حكومة عبد الرحمن الكيلاني، وأقر في اجتماعها في نفس اليوم وأرسل إلى لندن للمصادقة عليه. وفعلاً وصلت المصادقة الحكومية البريطانية بعد أن عرضت على مجلس العموم البريطاني في ١٤/حزيران عام ١٩٢١. ومع ذلك فقد قررت الحكومة العراقية المؤقتة اعتبار اليوم السادس من كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢١ يوم تأسيس الجيش العراقي، أي في اليوم الذي طرحت فيه فكرة تأسيس الجيش. وبدأ منذ عام ١٩٤٣ بالاحتفال بهذا اليوم من كل عام.

ولكن ما هي العوامل التي دفعت وزارة المستعمرات البريطانية على اقتراح الفكرة والبدء بالعمل لتأسيس الجيش. إن الدراسة المدققة لتلك الفترة تشير إلى أن الحكومة البريطانية من جهة، والضباط العثمانيين السابقين، الذين أطلق عليهم "الضباط الشريفيين"، بسبب مساندتهم لقرار الشريف حسين بن علي بالوقوف إلى جانب بريطانيا في حربها ضد الدولة العثمانية وألمانيا، من جهة ثانية، أن هاتين الجهتين كانتا وراء تشكيل الجيش العراقي. ويمكن تلخيص الأسباب البريطانية فيما يلي:

١. المصاعب الجمة التي كانت تواجه بريطانيا في السيطرة على الحركات العشائرية العربية في الوسط والجنوب، كذلك الحركات العشائرية الكردية في كردستان الجنوبية. وكان لا بد من وجود قوة عسكرية غير الشرطة قادرة على ضبط الأمن في البلاد على جانب القوات البريطانية. وفي حينها بادرت سلطات الاحتلال البريطاني إلى تشكيل قوة عسكرية أخرى أطلق عليها بالليفي والتي تشكلت من أكثرية آشورية وكلدانية للمشاركة في حفظ الأمن في البلاد.
٢. وكانت ثورة العشرين التي عجزت عن تحقيق أهدافها الرئيسية في طرد المحتلين الإنكليز، ولكنها كلفت الحكومة البريطانية موارد مالية كبيرة، كما تحملت خسائر غير قليلة في الأرواح، وبشكل خاص من الضباط والجنود الهنود. ولهذا كان المفضل في مواجهة حركات أخرى من هذا النوع باستخدام قوات عراقية تحت إشراف الضباط الإنكليز بدلاً من خوض المعارك بالقوات البريطانية.
٣. كان الرأي العام البريطاني قد سأم في حينها المشكلات التي كانت تجابه بريطانيا في الهند والتكاليف العالية للاحتفاظ بها تحت هيمنة التاج البريطاني، ثم التكاليف العالية جداً للحرب العالمية الأولى والخسائر البشرية الكبيرة التي اقترنت بها. لهذا كانت مشكلات العراق الجديدة عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة البريطانية وبشكل خاص على دافعي الضرائب البريطانيين، رغم أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت لا تكف عن جبي الضرائب المتنوعة والعالية من سكان العراق الفقراء أصلاً^{٣٥٢}.
٤. وكانت رغبة بريطانيا تقوم على أساس تشكيل الجيش العراقي من ضباط عثمانيين عراقيين موالين لها وحاربوا إلى جانبها وتبنوا سياساتها في العراق أفضل لهم من أن يتم فيما بعد وربما تكون الفرصة المناسبة قد فاتت عليهم. وكان هناك عدد كبير من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني ويعيشون في العراق أو في سوريا أو في القاهرة وفي المنفى.

٣٥٢ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٦٠.

٥. وكان الموقف غير الموالي لبريطانيا من جانب العشائر العراقية يشكل عقدة كبيرة في السياسة البريطانية، إذ كانت المجابهة مباشرة مع قوات الاحتلال البريطانية، ولهذا كان يفضل أن ينشأ جيش عراقي من فئات لا تنتمي للعشائر العراقية وليست من عوائل ميسورة ومعروفة في العراق ليتمكن أن تجابه بهم قوات العشائر العراقية لا عسكرياً فحسب، بل وسياسياً. وكان لهذه السياسة مردود إيجابي على سلطات الاحتلال البريطاني.

٦. وكان تشكيل الجيش العراقي يمنح أوساطاً معينة من العراقيين الشعور بكونهم على طريق إقامة دولة يمكن أن تحقق مطالب الشعب في الاستقلال والسيادة الوطنية والتخلص من الهيمنة الأجنبية التي كان العراقيون عرباً وكرداً وغيرهم لا يريدونها. منحت المبادرة لبريطانيا موقفاً قوياً بين الضباط العراقيين والنخبة السياسية التي بدأت بريطانيا تطوير تعاونها معهم. وسمح الوجود السياسي والعسكري لبريطانيا في العراق أن تفرض وزارة المستعمرات البريطانية على الحكومة المؤقتة ومن ثم على الحكومات العراقية المتعاقبة ولفترة غير قصيرة شروطها في تكوين الجيش ووجهة تطوره ومهامه المبشرة.

نصت المادة السابعة من المعاهدة البريطانية-العراقية لعام ١٩٢٢ الموقعة من رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري، والمندوب السامي البريطاني لجلالة ملك بريطانيا في العراق هـ. دوبيس (H. Dobbs) على ما يلي:

"يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الإمداد، والمساعدة، لقوات جلالة ملك العراق المسلحة، ما يتفق عليه من وقت إلى آخر، الفريقان المتعاقدان الساميان، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد، وهذه المساعدة، وشروطها، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم^{٣٥٣}.

٣٥٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢٦/١٢٧.

وفي ضوء هذه المعاهدة تم وضع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا باعتبارها أحد أربعة ملاحق.

تضمن نص الاتفاقية الأسس التالية الملزمة للطرف العراق:^{٣٥٤}

١. إقامة جيش وطني عراقي وفق مبدأ التطوع والاحتراف بدلاً من التجنيد الإلزامي.
 ٢. تحديد حجم القوات المسلحة وأصنافها والاتفاق على تطويرها كلما استدعت الحاجة إلى ذلك.
 ٣. تتحمل القوات المسلحة العراقية مسؤولية النهوض بأعباء الانتظام الداخلي (الأمن) والدفاع عن الأراضي العراقية من التعدي الخارجي.
 ٤. الملك هو القائد العام للقوات المسلحة العراقية.
 ٥. تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية الصرف المباشر على القوات المسلحة العراقية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من الميزانية الاعتيادية السنوية.
- واستكملت هذه المواد العامة بمواد أخرى نزعت عن القوات المسلحة العراقية استقلاليتها وفرضت الهيمنة الفعلية للقائد العام للقوات البريطانية والمندوب السامي البريطاني. وردت في الاتفاقية العسكرية مضامين المواد التالية:
١. موافقة الحكومة العراقية على منح القائد العام لقوات جلالة ملك بريطانيا القيام بتفتيش القوات المسلحة العراقية متى وحيثما شاء ذلك، وتقديم تقرير عن التفتيش إلى جلالة ملك بريطانيا.
 ٢. تقوم الحكومة البريطانية حصراً بتقديم ما يلي للقوات المسلحة العراقية على أن تتحمل الحكومة العراقية تكاليف ذلك، وهي:
 - أ. تثقيف الضباط العراقيين على العلوم والفنون الحربية .. الخ.

٣٥٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. الاتفاقية العسكرية. ص ٣٠٠-٣٠٧.

- ب. تزويد القوات المسلحة بالتجهيزات العسكرية والأسلحة والعتاد وما إلى ذلك .. الخ.
- ت. تقديم الخبراء والخبرات الفنية والاستشارة للقوات العسكرية العراقية.
٣. الأخذ بتوصيات ورغبات المندوب السامي البريطاني بصدد بحجم وتوزيع ومواقع القوات المسلحة العراقية.
٤. لا تقوم الحكومة العراقية بأية عمليات عسكرية لحفظ النظام الداخلي أو الدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي، وكذا الحكومة البريطانية، إلا بعد التشاور بين الحكومتين والاتفاق مقدماً.
٥. يحق للحكومة العراقية طلب الدعم العسكري لعمليات في الداخل أو التصدي لعدوان خارجي من قبل بريطانيا ويتقرر في ضوء رأي المندوب السامي البريطاني.
٦. تتحمل القوات العراقية مسؤولية مطاردة المطلوبين من الحكومة البريطانية في العراق وتسليمهم إلى القوات البريطانية لأي سبب يقرره المندوب السامي البريطاني. ويمكن تقديم المتهمين إلى محكمة تتشكل من عضوين بريطانيين من قضاة المحاكم العراقية وعضو عراقي واحد.
٧. يحق للمندوب السامي البريطاني الطلب من الحكومة العراقية باستخدام القوات المسلحة العراقية بمطاردة واعتقال وتسليم أي شخص أو جماعة تتهمها الحكومة البريطانية بالتآمر على القوات البريطانية أو الحكومة العراقية أو تمس سمعة القوات البريطانية وتثير ضدها.
٨. الصيانة من التعقيبات القانونية المدنية فيما يتعلق بأي فعل يؤولي، أو إهمال، أو قصور يحصل مع حسن النية من قبل أي فرد من أفراد القوات البريطانية المقيمة في العراق.
٩. تقليص المصروفات البريطانية على القوات العراقية تدريجاً، وتحميل الحكومة العراقية مصاريف جملة من نشاطات القوات البريطانية لصالح الطرف العسكري العراقي.

١٠. وإضافة إلى كل ذلك نصت الاتفاقية العسكرية بين الطرفين على ما يلي:

أ. توافق الحكومة العراقية على قيام الحكومة البريطانية بتشكيل وحدات عسكرية تحت قيادة القوات البريطانية في العراق تتكون من أفراد عراقيين وأجانب. ويتم ذلك على أساس التجنيد الاختياري. وهي القوات التي أطلق عليها بوحدة الليفي. وكان أغلب أفرادها من الآشوريين والكلدان.

ب. تستخدم هذه القوات من قبل بريطانيا للأغراض الداخلية والخارجية وبالاتفاق مع الحكومة العراقية.

ت. في حالة القيام بأعمال عسكرية مشتركة تكون القيادة الميدانية لقائد القوات البريطانية. ث. صيانة جميع أفراد هذه القوات المسجلين أو المجندين، من إلقاء القبض عليهم، أو تفتيشهم أو سجنهم، أو محاكمتهم، من قبل السلطات المدنية في العراق من أجل جرائم جنائية.

ج. وكان هناك اتفاق غير معلن بين الطرفين يتبلور في الابتعاد قدر الإمكان عن قبول أبناء الشيعة في المدارس العسكرية وفيما بعد في الكليات أو البعثات العسكرية، والذي سارت عليه الحكومة العثمانية أيضاً، كما بقت المدارس والكليات والبعثات العسكرية العراقية حكراً على العرب تقريباً. في حين كان أفراد القوات المسلحة ينتمون إلى مختلف القوميات والأديان، وأن كانت الأكثرية عربية شيعية.

وتم في حينها الاتفاق بين الحكومتين على أن يعين كل الضباط العراقيين الذين كانوا في القوات المسلحة العثمانية في حالة رغبتهم في ذلك. وقد تم تعيين العناصر القريبة من الحكومة البريطانية في المراكز القيادية في الجيش والشرطة، في حين دفعت القوى الأخرى التي كانت ترفض الاحتلال والانتداب البريطاني في مواقع بعيدة غير قادرة على التأثير في الأحداث.

ومنع الجيش العراقي من التدخل في السياسة أو الانتماء للأحزاب السياسية وأن تبقى مسؤوليته الدفاع عن النظام القائم أمام الأعداء الداخليين والخارجيين. وكانت الوجهة

الواضحة لدى سلطات الاحتلال البريطاني بأن على الجيش بالأساس مهمات داخلية هي التصدي للحركات والانتفاضات والوثبات الشعبية في أرجاء العراق. وهذا ما تحقق فعلاً طيلة العهد الملكي.

إن القراءة المتأنية لمواد الاتفاقية العسكرية وتدقيق مضامينها، تؤكد التبعية الشديدة التي فرضت على العراق وحكامه والقوات المسلحة فيه خلال العهد الملكي.

إن القوانين التي صدرت ضمنّت لبريطانيا التدخل المباشر ودون قيد أو شرط في شؤون تكوين القوات المسلحة العراقية وضمن تأمين تأييده لها إزاء ثلاثة احتمالات، وهي:

١. ضد علماء الدين الذين رفضوا ابتداءً التعاون مع بريطانياً عموماً وبالتالي سعوا إلى التأثير المباشر على العشائر العراقية لمواجهة البريطانيين. وكانت ثورة العشرين خير معبر عن دور وتأثير رجال الدين في العراق، وخاصة بين أتباع المذهب الشيعي، إذ أن التبعية هنا للمقلدين كبيراً وفعالاً، وخاصة في الوسط الريفي والعشائري.

٢. ضد العشائر العراقية التي اتخذت موقف العداء من القوات البريطانية تحت تأثيرات دينية وغير دينية والتي كان في مقدورها إثارة المجتمع الريفي والمديني ضد قوات الاحتلال البريطاني.

٣. ضد الاتجاهات السياسية الوطنية والديمقراطية الحديثة في المجتمع العراقي والوقوف إلى جانب بريطانيا والحكومة العراقية في مواجهتها "للقلق" الداخلية.

واستوجب هذا الاتجاه في التعامل مع الواقع العراقي الاهتمام بتشكيلة القيادة العسكرية للقوات المسلحة العراقية أو الجيش تحديداً لضمان الولاء الكامل لبريطانيا والنظام السياسي الذي أقامته في العراق. وتم لها ذلك من خلال التعاون والتنسيق المباشرين بين سلطات الاحتلال البريطاني وجعفر العسكري ونوري السعيد ومع عدد آخر من الضباط الشريفين. وكان الملك فيصل الأول على إطلاع تام وإشراف دقيق بشأن ما يجري في هذا الصدد.

لم تكن للقوميات الأخرى في الولايات المختلفة التابعة للدولة العثمانية نصيب من المراكز المهمة في الدولة العثمانية وفي قيادة أو ضباط القوات المسلحة العثمانية، في حين

كانت القاعدة الأساسية المكونة لتلك القوات تتشكل من رعاياها في تلك المناطق. وكانت هذه السياسة في التمييز تأثير سلبي على العلاقة بين المركز العثماني وباقي الأقاليم والولايات. وزاد في الطين بلة أن انتهجت الدولة العثمانية سياسة التتريك ضد الأقوام الأخرى وسعت إلى فرض اللغة التركية عليهم، تماماً كما فعل الفرنسيون في الجزائر منذ النصف الثاني من القرن التاسع وبعد احتلال الجزائر في عام ١٨٣٠ م. ورغم المحاولات الإصلاحية فقد استمرت هذه السياسة العثمانية على حالها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأت أولى محاولات التأثر بالاتجاهات الأوروبية الجديدة وبرزت محاولات إجراء بعض التغييرات في سياسات الدولة العثمانية نحو اللامركزية النسبية إزاء الأقاليم والولايات. علماً بأن الدولة العثمانية لكم تكف عن "اختطاف" رسمي لأطفال من المناطق المسيحية التي تحت سيطرتها وتبنيهم وتربيتهم على الديانة الإسلامية وضعهم في المدارس والخدمة العسكرية ليكونوا ضابطاً في القوات المسلحة العثمانية دون أن يعرفوا أنهم قد اختطفوا من عوائلهم وزرعوا في عوائل أخرى أو لدى السلطات العثمانية وفي دور خاصة أسست لهذا الغرض.

منذ أن وصل السلطان عبد العزيز إلى دست الحكم بعد السلطان عبد المجيد الأول بدأت القوى المطالبة بالإصلاح والتغيير بالتجمع والتحرك والنضال في سبيل إجراء جملة من الإصلاحات على مستوى المركز والأقاليم والولايات من أجل حماية الدولة العثمانية من الانهيار. وكانت هذه الحركة في أوساط الفئات الوسطى من المجتمع وكذلك في أوساط المثقفين وأوساط الفئة الحاكمة، خاصة تلك التي كانت تعاني بشدة من هيمنة وتحالف الباب العالي أو العائلة الحاكمة مع رجال الدين وكبار ملاك الأراضي الزراعية. كان مدحت باشا، الذي عين في عام ١٩٦٩ والياً على بغداد وعلى الموصل وديار بكر، إضافة إلى مسؤوليته عن كردستان الجنوبية وعن متسلمية البصرة، أحد أبرز دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية. وكان مدحت باشا من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القوى المطالبة بالتجديد وإصلاح الدولة العثمانية ومن الداعين بحماس إلى وضع وإقرار وممارسة دستور جديد للبلاد يأخذ ببعض المبادئ الحديثة في الحكم، كما كان يقف إلى جانب اللامركزية بالحكم، أي أنه

كان يدعو إلى منح الولايات التابعة للدولة العثمانية في علاقتها بالمركز مقدارا من اللامركزية يسمح باستمرار وجودها في إطار الدولة ويعزز علاقتها بها، وبالتالي، يمنع جهود الانفصال عنها. ولم يكن في مقدور القوى المحافظة القبول بذلك.

وكما أشرنا في الكتاب الثاني من هذه المجلد إلى أن تعيين مدحت باشا جاء استجابة للدعوات الملحة بإجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والسياسية في الدولة العثمانية وتوابعها بغية الحفاظ أصلا على استمرار وجود الدولة العثمانية وتجنب انهيارها تحت ثقل أوزارها الكثيرة وعلاقتها المتردية مع الولايات التابعة لها وعجز الدولة المركزية عن الدفاع عن تلك المواقع والولايات من جهة، وضمان تطورها وهيمنتها مجددا على أطرافها المترامية وتحسين إمكانية جباية الضرائب منها وتجنيد الأفراد لحروبها من جهة ثانية. واعتبر تعيين مدحت باشا والياً على بغداد انتصاراً لدعاة التجديد في الصراعات التي كانت تدور بين الداعين إلى التجديد والمناهضين له من المحافظين وغلاة رجال الدين الرجعيين المحيطين بالسلطان وشيخ الإسلام والمهيمنين على أمور الدولة والمجتمع، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعير اهتماما خاصا لهذه الولايات الثلاث لأسباب كثيرة بما فيها وجود الموارد الأولية وجيرتها لإيران ومطامع إيران في هذه المنطقة والتي لم تختلف عن مطامع تركيا فيها وقربها من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الإيرادات التي كانت تتحقق لها فيها. كما اعتبر تعيين مدحت باشا خطوة على طريق الاقتراب من تسلم زمام السلطة السياسية من جانب القوى المجددة في مركز الدولة العثمانية.

وعلى غرار عمليات التحديث في الأقاليم الأخرى التابعة للدولة العثمانية وفي المركز بادار مدحت باشا إلى اتخاذ ثلاثة إجراءات مهمة في المجال العسكري، وهي:

١. فتح مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد في عام ١٨٧٠، أبي بعد عام من توليه الولاية. وكانت البداية التي تبعتها مدرسة أخرى في بغداد وثانية في مدينة السليمانية، وبالتالي أصبح عددها عشية الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ثلاث مدارس عسكرية وإعدادية وحيدة في بغداد، إضافة على مدرسة خاصة لتدريب نواب الضباط لمختلف

السنونف^{٣٥٥}. ويشير الدكتور الناصري إلى أن "عدد منتسبي هذه المدارس بلغ عشية الحرب العالمية الأولى، في حدود "١٣٣٨" طالباً كان منهم "٥٠٠" طالب في الإعدادية العسكرية. إذ كانت هذه الأخيرة ترسل خريجها لاستكمال دراستهم التخصصية العليا، في الكلية العسكرية في اسطنبول^{٣٥٦}. ويشير أيضاً إلى أن حصة العراق السنوية تراوحت بين ٦٠-٧٠ طالباً. وبلغ عدد الضباط العسكريين في الخدمة العسكرية الفعلية عشية الحرب العالمية الأولى حوالي (١٠٠٠) ضابط من مختلف الرتب.^{٣٥٧}

٢. اعتبار الخدمة العسكرية في الجيش مهمة إلزامية، كما كان عليه الحال في الدولة العثمانية.

٣. تشجيع إدخال وسائل الإنتاج الحديثة كمصانع النسيج والمعدات العسكرية والطباعة إلى القوات العثمانية في بغداد، وسعيه إلى توحيد المقاييس والأوزان التي كانت تشهد فوضى كبيرة حينذاك.

والسؤال الذي يفترض الإجابة عنه يتلخص بالآتي: ما هي الأسباب التي دعت مدحت باشا إلى القيام بالإصلاحات العسكرية، إضافة إلى الإصلاحات في المجالات الأخرى؟ إن الإطلاع على أحوال العراق حينذاك وحالة الفوضى التي سادت البلاد واختلال الأمن والنشاطات الواسعة للعشائر العراقية لمناهضة لإجراءات الدولة وضغط الدول الأوروبية على تأمين الحماية لطرق التجارة وقلّة الضرائب المجبأة في هذه المنطقة وانتشار مريع للرشوة والفساد الوظيفي... الخ، دفع مدحت باشا إلى اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة، تحدثنا عنها في الكتاب الثاني، بغض النظر عن الأساليب التي لم تكن بالضرورة هي الأفضل لتحقيق تلك الإصلاحات. وأبرز ما قام به في هذا الصدد: سعيه لتوطين البدو والرحل وحماية المدن من غزو البدو القادمين من شبه الجزيرة العربية بشكل خاص، أو

٣٥٥ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٤٥.

٣٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

٣٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥.

محاولات إيران لاحتلال مناطق من الولايات التي تحت سيطرته، ومكافحة قطاع الطرق وتشبيد بعض الطرق وتحقيق أمن نسبي للتجارة الخارجية وفي ما بين الولايات، إضافة إلى التغييرات المهمة في الإدارة الحكومية والرقابة وفي محاولات لمحاربة الفساد والرشوة. ونتيجة لذلك حصل شيء من الانتعاش الاقتصادي في البلاد ووجدت رؤوس الأموال الأجنبية طريقها إلى البلاد. واستخدم مدحت باشا أولئك الذين تخرجوا من المدرسة العسكرية في بغداد في تحديث القوات العثمانية في بغداد واعتمد على بعض الخبراء والمدرسين العسكريين الألمان الذين كانت تستخدمهم الدولة العثمانية في تحديث جيوشها. علماً بأن هذه الأوضاع لم تستمر طويلاً، بعد إبعاد مدحت باشا من ولاية بغداد.

وفي الحرب العالمية الأولى انقسم الضباط العراقيين إلى مجموعات مختلفة في مواقفهم من الحرب. فبعضهم مال إلى الشريف حسين ووافق على الالتحاق بقواته والتعاون مع القوات البريطانية في الحرب ضد الدولة العثمانية، وبعضهم الآخر وقف إلى جانب الدولة العثمانية من منطلقات دينية على اعتبار أن الإنكليز كفار ينبغي محاربتهم في كل الأحوال ومنعهم من تحطيم الدولة العثمانية المسلمة والانتصار عليها. وقسم آخر وقع في الأسر وابتعد عن مناطق الحرب. وقسم ممن وقف إلى جانب الشريف حسين رحل إلى سوريا مع الأمير فيصل، سواء في الخدمة العسكرية الفعلية أم خارجها، حتى بعد إبعاد الأمير فيصل عنها. وكانت الحصيلة عودة جميع الضباط العراقيين العثمانيين إلى بغداد وتم توزيعهم على مواقع عسكرية ومدنية مختلفة. وشكلت مجموعة مهمة منهم القوة الرئيسية الحاكمة في العراق طيلة الحكم الملكي والمهيمنة بيد قوية نسبياً على القوات المسلحة. وجدير بالإشارة إلى أن جميع الضباط العراقيين العرب الذين درسوا في المدارس أو الكليات العسكرية العثمانية وخدموا في الجيش العثماني كانوا من أتباع المذهب السني. كما أن الدولة العثمانية، ورغم مواقفها العدوانية ضد الشعب الكردي، قبلت في المدارس والكليات العسكرية العثمانية طلبه كرد واستخدمتهم، كما في حالة العرب لصالح مخططاتها الحربية في المنطقة أو خارجها. وكان الكرد المقبولون في المدارس والكليات العسكرية ينتسبون إلى المذهب السني ولم يكن في ذلك من الناحية الدينية ما يتناقض مع المذهب السني الذي

تنتسب إليه الأغلبية التركية في الدولة العثمانية. وسبب رفض قبول الطلبة الشيعة في المدارس والكلية العسكرية العثمانية يعود إلى السياسات الطائفية التي مارستها الدولة العثمانية في العراق، والتي يعود في بعضه إلى خشيتها من العلاقة المحتملة مع إيران بسبب قناعة الدولة العثمانية بوجود صلة دينية بين أتباع المذهب الشيعي في كل من العراق وإيران. وفي هذا الموقف ارتكبت أخطاء فادحة وجرائم غير قليلة. وانتقلت هذه الخشية إلى الدولة العراقية منذ بداية تأسيسها وحافظت عليه طيلة الحكم الملكي. ووجد هذا الموقف تعبيره المضاد لدى علماء الدين الشيعة الذين تصدوا عملياً وشجعوا على رفض العمل في دوائر الدولة العثمانية قبل ذلك ومن ثم في دوائر الدولة العراقية. ويعتبر هذا الموقف الطائفي خطأ فادحاً ارتكبه علماء الدين الشيعة الذين أفتوا بذلك وساهموا من جانبهم في تعميق مشكلات التمييز الطائفي في العراق. وهكذا كرس هذا الواقع تعبيره في عدد غير قليل من مظاهر التمييز السلبية في حياة العراقيين لا إزاء أتباع المذهب الشيعي، بل وإزاء أبناء الشعب الكردي والأقليات القومية الأخرى أو أتباع الديانات الأخرى.

مر الجيش العراقي بثلاث مراحل أساسية من حيث تكوينه وتبلور اتجاهاته ومن ثم مواقف إزاء القضايا العراقية خلال فترة الملكية، وهي:

المرحلة الأولى التي تمتد من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٢ أو نهاية الانتداب على العراق.

المرحلة الثانية التي تمتد بين ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٢.

المرحلة الثالثة تبدأ في أعقاب ضرب انتفاضة الشعب في عام ١٩٥٢ حتى انتفاضة

الجيش عام ١٩٥٨ وسقوط الملكية.

المرحلة الأولى:

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

١. خضع الجيش العراقي منذ البدء إلى توجيه ومراقبة وإشراف سلطة الاحتلال العسكري

البريطاني في العراق على تكوينه ونموه اللاحق والقوى الفاعلة فيه والتحكم باتجاهاتها

وأهدافه الأساسية.

٢. بدأ الجيش العراقي ببنية مختلة موروثه من العهد العثماني، ونعني بها الرؤية الطائفية والتمييز بين رعايا الدولة العثمانية ومن ثم بين مواطني الدولة العراقية الحديثة. وتجلت هذه في مسألتين مهمتين ومتناقضتين، وهما: القيادة العسكرية وكل الضباط ينتمون إلى المذاهب السننية المختلفة وليس بينهم في المراحل الأولى ضباطاً ينتمون إلى المذهب الشيعي. والإشكالية برزت ليس فقط على مستوى الجيش، بل على مستوى الحكم أيضاً، مما أعطى الانطباع بأن الحكم يمارس سياسة تمييز طائفية غير مقبولة. في رؤيتي للأمور أن الدين أو المذاهب تستند إلى علاقة بين الإنسان ودينه أو مذهبه فقط، وليس للدولة أي علاقة بذلك. وبالتالي عندما تكون الدولة حيادية في نظرتها إلى الأديان تغييب ظاهرة التمييز تدريجاً، وتبقى رؤية واحدة للإنسان هي صفة المواطنة. ولكن الحكم العثماني ومن ثم الحكم العراقي تبناوا الإسلام ديناً للدولة، ومارسوا التمييز إزاء أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. وهذا ما كان يحصل في إيران أيضاً إزاء المذهب السنني، إذ أن الدولة هناك قد تبنت الإسلام ديناً لها ومارست التمييز إزاء أتباع الأديان الأخرى والمذهب السنني. وهي السمة السيئة التي برزت في القوات المسلحة العراقية في فترة العهد الملكي. وبرزت ظاهرة أخرى في الجيش وهي أن أتباع المذهب الشيعي شكلوا القاعدة الواسعة للأفراد الجيش العراقي.

٣. وإذا كان الجيش العراقي قد عرف وجود بعض الضباط الكرد العثمانيين في الجيش العراقي، فإن الحكم مارس سياسة غلق الأبواب تقريباً بوجه قبول عدد مناسب من الكرد في المدارس والكلية العسكرية والبعثات الخارجية. وشمل هذا إلى حدود كبيرة أيضاً المواطنين الآشوريين والكلدان.

٤. كما كان الجيش في هذه الفترة محدود العدد والإمكانات العسكرية والأسلحة والعتاد.

٥. ورغم إناطة مسؤولية الحفاظ الأمن الداخلي والحفاظ على وجود واستمرار النظام الملكي، فإنه لم يكلف حينذاك بعمليات عسكرية قمعية واسعة، في ما عدا عمليات قمع الحركة الكردية المسلحة بقيادة الشيخ أحمد البارزاني في عام ١٩٣١.

٦. كانت بنية القيادة العسكرية العراقية بشكل عام تتكون من أشخاص ينحدرون من أصول اجتماعية فئات برجوازية صغيرة وحرفية ومن أبناء صغار الموظفين، سواء كانوا من العرب أم من الكرد. وكان هذا الواقع لا يتناقض مع بنية القاعدة الأساسية للجيش العراقي، باعتبار الغالبية العظمى تنحدر من أصول فلاحية وبرجوازية صغيرة في المدن وكثرة من الشباب العاطل عن العمل. ولكنها كانت تتناقض بوضوح مع الفئات الغنية المالكة لوسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، الأرض الصالحة للزراعة.

٧. وتحملت خلال هذه الفترة مجموعة الضباط الشريفيين بالدرجة الأساسية مسؤولية قيادة وتنظيم

الجيش وحددت منذ البدء اتجاهات تطوره اللاحق ووزعت الأدوار في ما بينها ونسقت إلى أبعد الحدود مع القوى السياسية بعد أن أسست الكلية العسكرية والمدرسة العسكرية في بغداد.

المرحلة الثانية:

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

١. استمرار جملة من تلك السمات التي برزت في المرحلة الثانية. مع بروز ظواهر أخرى.
٢. استخدام الجيش فعلياً في عمليات عسكرية مباشرة ضد انتفاضات وحركات شعبية وعشائرية في مختلف أنحاء العراق استمرت بين ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٧، سواء كان ذلك في كردستان العراق أم في وسط وجنوب العراق. وأبرزت تلك الحركات التي يمكن متابعتها في كتاب تاريخ الوزارات العراقية هي:
 - * الحركة الأشورية في عام ١٩٣٣، والتي تتوجت بمجزرة سهل سميل.
 - * الحركة الكردية المسلحة (البارزانيين) بقيادة للشيخ أحمد البارزاني في عام ١٩٣٥.
 - * حركة الأقلية الدينية الأيزيدية الكردية في عام ١٩٣٥.

* الحركات العشائرية المسلحة في الدغارة والرميثة (الديوانية)، وسوق الشيوخ
(الناصرية) والمدينة

(البصرة) بين آذار وآب من عام ١٩٣٥. ثم الحركات العشائرية المسلحة في الرميثة
والسماوة

(الديوانية) في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ على التوالي^{٣٥٨}. ثم الحركة القومية الكردية
المسلحة في عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ بقيادة الملا مصطفى البارزاني. وجهت الحكومة
العراقية قواتها المسلحة الشرطة والجيش لضرب هاتين الحركتين بقسوة بالغة، بحثنا
فيهما في مكان آخر. لقد استخدم الجيش كأداة لتطويع العشائر العراقية ودفعها لتبني
سياسات الحكومة العراقية، سواء كان ذلك بالنسبة لمطالب الشعب الكردي بشأن
حقوقه المشروعة أم بشأن التجنيد الإجباري ورفض العشائر القبول بذلك أو بشأن
الموقف من الحركة الأشورية التي تحدثنا عنها في موقع آخر. وإذا تسنى لها ذلك من
خلال تقديم الكثير من المكاسب لرؤساء العشائر العراقية، فأنها فشلت في ذلك إزاء
مطالب الشعب الكردي وحقوقه العادلة.

٣. وسمح هذا التكاليف بممارسة القوة ضد الحركات السياسية للقوى والعشائر العراقية إلى
ولوج ملموس للضباط العراقيين، وخاصة الشريفيين منهم في الحياة السياسية العراقية
وتبلور اتجاهات فكرية وسياسية متباينة في صفوف الضباط، إضافة إلى بدء نشاط
الأحزاب والقوى الفكرية والسياسية في صفوف القوات المسلحة. ونتيجة ذلك انطلقت
أول حركة عسكرية مسلحة في العراق في عام ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي العسكري لتغيير
الحكومة وتسلم زمام الحكم وتشكيل حكومة مدنية تحت هيمنة العسكريين. والتي لم
تستمر طويلاً حيث أجهضت الحكومة بعد اغتيال قائد الانقلاب. إلا أن القيادة
العسكرية للجيش وجدت طريقها المباشر إلى الحياة السياسية وأصبحت تلعب دوراً
كبيراً في التحكم في وجهة تكوين الحكومات. ولكن هذه الاتجاهات لم تكن بعيدة عن

٣٥٨ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٩٠/٩١.

تصورات النخبة السياسية الحاكمة حينذاك، وخاصة في أعقاب سقوط بكر صدقي العسكري. إذ تبلور في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦-١٩٣٩ تيار فكري وسياسي قومي عربي في صفوف القيادة العسكرية العراقية متأثراً بثلاثة عوامل سياسية أساسية، وهي: أ) التدخل الفظ والمباشر للحكومة البريطانية والمستشارين والسفارة البريطانية في شؤون العراق الداخلية، وب) تنامي التذمر في المجتمع إزاء سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة وتردي حالة الجماهير المعيشية والتغيرات الحكومية المتعاقبة، وج) تنامي النشاط الصهيوني في فلسطين بدعم من بريطانيا ونزوح عدد مهم من الفلسطينيين إلى العراق وعلى رأسهم مفتي الديار الفلسطينية. واصطدم هذا التيار بمصالح بريطانيا مباشرة وبالقوى التي تساند الوجود البريطاني في العراق، وخاصة الوصي على عرش العراق، عبد الإله بن علي، ونوري السعيد وبقية النخبة السياسية. مما دفع هؤلاء إلى الوقوع في فخ النازية والتعاون معها والقيام بالحركة الانقلابية التي أطلق عليها حركة مايس/أيار ١٩٤١ والتي انتهت بتوجيه ضربة إلى الانقلاب بعد نجاح مؤقت لها ثم تصفية قيادتها العسكرية بعمليات عسكرية مباشرة من القوات المسلحة البريطانية التي كانت لها قواعد عسكرية في العراق.

٤. وبعد فشل الانقلاب العسكري تعاونت الحكومة العراقية يداً بيد مع المستشارين البريطانيين والقوات المسلحة البريطانية وشددت من رقابتها على القوات المسلحة العراقية وتخلصت من عدد غير قليل من الضباط القوميين، كما أبعدت عدداً مهماً من السياسيين القوميين والديمقراطيين المدنيين الذين ساندوا تلك الحركة. واستطاعت الحكومة العراقية لسنوات لاحقة إبعاد الجيش العراقي عن الحياة السياسية والصراع السياسي المباشر. وبهذا الصدد تشير التقارير السنوية للسفراء البريطانيين البريطانية إلى دور القوات البريطانية في الهيمنة على الجيش العراقي بما يلي: "إن اهتمام الوصي على العرش بالجيش العراقي يتم بموجب خطة هيئت من قبل الفريق الأول رنتون، الرئيس الجديد للبعثة العسكرية البريطانية، وأن قوة الجيش تم تخفيضها من أربع فرق إلى فرقتين وفرقة تدريب واحدة. ... وأن الفريق الأول رنتون يحاول أن يحقق

الإصلاحات التي ستؤدي إلى إطعام وإكساء أفضل للجيش ويجعله أقل تعرضاً للأمراض. .. إن الغرض الرئيسي لاستخدام الجيش هو بالطبع الحفاظ على النظام في العراق وهذا الآن موضع تقدير. ٣٥٩

٥. ولعبت القوات البريطانية في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها دوراً بارزاً في تشجيع الحكومات العراقية المتعاقبة وتنشيط الجيش بهدف التصدي للحركات الكردية المسلحة التي كانت تطالب بحقوقها العادلة والمشروعة، والتي لم تكن تتجاوز الإصلاحات الإدارية وتحسين أحوال السكان الكرد وغيرها. فالتقارير السنوية للسفارة البريطانية في العراق تكشف عن هذا الوجه المناهض للقضية الكردية في السياسة البريطانية والتي كانت تريد أن تجعل من دور الشعب الكردي هامشياً في العراق وفي المنطقة عموماً. وفي الوقت الذي تشير تلك التقارير إلى فشل الحكومة والجيش لتحقيق نجاحات ضد الحركة في عام ١٩٤٣ و١٩٤٤ فأنها تشير إلى الجهود التي تبذلها القوات البريطانية بقيادة رنتون لتحسين أوضاع الجيش من أجل شن حملات جديدة ضد الشعب الكردي وحركة الشعب الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني، كما تنزل جام غضبها على هذا القائد الشعبي. جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٤٤ الذي وجهه سفير المملكة البريطانية في بغداد إلى وزير الخارجية أنطوني أيدن بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٩ والصادر بكتاب رقم ١٠ في ١٧/١٠/١٩٤٥ من السفارة البريطانية ببغداد بهذا الصدد ما يلي:

"١٤ - إن هذه الأزمات والتي سبقتها - بالطبع كان هناك عدداً من الإنذارات - توضح الوضع غير المستقر وغير الجيد في كردستان. فالملا مصطفى هو قاطع طريق وهو راغب ليس في الرفاهية الاقتصادية والسياسية لشعبه، بل فقط في الدفاع عن مركزه الإقطاعي، وإذا ما استمر بإثارة المتاعب فإنه لن يكون هناك ما يبرر منع الحكومة العراقية من استخدام العمل العسكري ضده بشرط أن يجري التنسيق ويتم

٣٥٩ الوندائي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ - ١٩٥٨. وزارة الثقافة والإعلام. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٩٢. ص ١٨.

تنفيذ العمليات تبعاً لموافقة البعثة العسكرية البريطانية^{٣٦٠}. ومع إدراك السفير البريطاني بأن الحكومة العراقية لا تنفذ وعودها بالمساعدة والإصلاح في كردستان، فإنه يخرج باستنتاج يقول: ومع ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه في حالة حدوث مشكلة خطيرة في كردستان فإن الأمر يقتضي نشر الجنود البريطانيين بشكل دفاعي لحماية مصالحنا^{٣٦١}. ثم يشير السفير في تقريره السنوي إلى دور القوات البريطانية وقائدها رنتون في تدريب الجيش العراقي استعداداً لشن حملة عسكرية ضد الشعب الكردي فيذكر ما يلي: "هذا وأن إعادة تنظيم البعثة من قبل الجنرال رنتون وإقحام ضباط شبان بريطانيين من الذين خدموا أثناء الحرب كان له تأثير رائع. وما يزال بعض الاستياء موجوداً ولحسن الحظ فإنه أقل شدة. إن الغرض الرئيسي لاستخدام الجيش بالطبع هو الحفاظ على النظام في العراق وهذا الآن موضع تقدير. إن إعادة التنظيم والتدريب مستمرين ويفهم منها بأن هناك استعداداً لشن حملة في كردستان في الربيع^{٣٦٢}. وفي التقرير السنوي للسفير البريطاني الجديد ببغداد، ستون هيوارد بيرد، لعام ١٩٤٥ يبدي سعادته لمسألتين في نشاط الوصي المتميز في العراق حيث كتب تحت عنوان، الوصي، يقول: " ٦ - لقد كانت سنة سموه الملكي حافلة ونشطة. فقد أبدى اهتماماً شخصياً متناهماً بإعادة بناء الجيش وقمع تمرد الكرد^{٣٦٣}.

٦. وخلال هذه الفترة كانت الكلية العسكرية تخرج المزيد من الضباط الشباب من منحدرات طبقية برجوازية صغيرة ومتوسطة ومن أصول ريفية الذين كانوا يتأثرون بمشكلات المجتمع وقضاياها الحياتية. وأجبرت بحدود ضيقة جداً على فتح البواب أمام المتقدمين للدراسة في الكلية العسكرية من الكرد أو من العرب من أبناء الوسط والجنوب أيضاً. إضافة على ذلك تخرج عدد غير قليل من الضباط من الكليات العسكرية

٣٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢١/٢٠.

٣٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٢١.

٣٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

٣٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

البريطانية ممن أنها قبل ذلك دراستهم العسكرية في العراق. وتسنى لهم الإطلاع على الحياة الديمقراطية في بريطانيا وعلى مجمل الحياة السياسية، كما أن الوعي السياسي بين الضباط والقوات المسلحة عموماً يتطور باتجاه وطني إيجابي.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وقعت جملة من الأحداث الكبيرة على الساحة السياسية الدولية والعربية والعراقية، ومن أبرزها انتعاش الجو الديمقراطي الدولي نتيجة سقوط الفاشية وانتصار معسكر الديمقراطية عليها وتطور الحياة السياسية بسرعة ملموسة في العراق وفي بغداد على وجه الخصوص. ثم وقعت وثبة كانون الثاني الراضة لتجديد معاهدة ١٩٣٠ من خلال استبدالها بمعاهدة بورتسموث وزج الجيش العراقي بعملية ضرب جماهير الوثبة وانتهت بفشل عقد المعاهدة. إضافة إلى صدور قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وما اقترن بذلك من نشوب حرب بين الدول العربية وإسرائيل في عام ١٩٤٨. وفي هذه الحرب ارتفعت روائح الخيانة من بين صفوف القيادات العربية الحاكمة وتعرض القوات العربية إلى التآمر عليها وإجبارها على ترك مواقعها والانسحاب إلى بلدانها، بمن فيها القوات المسلحة العراقية. وكان لهذا الواقع فعله الواضح على القوات المسلحة العراقية وعلى وعيها السياسي. ومع ذلك لم تتحرك القوات المسلحة العراقية ولم يبد عليها أنها تريد التدخل في الحياة السياسية، بل كانت تبدو وكأنها تدافع عن مواقع النظام الملكي في العراق وعن مصالح الفئات المتحالفة معه. ولكن لم تكن هذه الصورة معبرة عن حقيقة الأمر في الجيش. فتكوين الجيش في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد تغير تدريجاً، رغم أن قبول الكرد في الكلية العسكرية قد تقلص في أعقاب ضرب الحركة المسلحة في كردستان العراق في عام ١٩٤٦ وإعدام الضباط الوطنيين الكرد في عام ١٩٤٧، وأصبح بحدود غير قليلة يعبر عن بنية المجتمع الطبقيّة، وخاصة الفئات الوسطى والصغيرة، في ما عدا كبار الضباط الذين حافظوا على مواقعهم العسكرية. وعاد الحكم لاستخدام الجيش العراقي في ضرب انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ وسقوط الملكية مارست الحكومة مرات كثيرة ولسنوات الأحكام العرفية، حيث كان القانون العسكري هو السائد في البلاد. وكان لهذا تأثير سلبي حاد على علاقة الناس بالدولة وقواتها العسكرية.

المرحلة الثالثة

ليس هناك من فاصل محدد بين المرحلتين الثانية والثالثة من حيث طبيعة الحكم أو سياساته الداخلية والعربية والدولية، ولا من حيث سياساته الاقتصادية والاجتماعية، في ما عدا تنامي موارد البلاد المالية نتيجة ارتفاع حصة العراق من عوائد نפט المستخرج والمصدر ومناصفته لها، ٥٠٪، مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. إذ أدى هذا العامل إلى زيادة الصرف على القوات المسلحة. كانت سياسات النظام في هذه المرحلة تتمحور حول إبعاد الجيش عن السياسة وتكريس دوره في حماية النظام القائم. ولكن لم يكن في مقدور هذه السياسة أن تبعد الجيش عن العمليات الجارية في المجتمع وعن المحن التي يعاني منها الناس، فهم يعيشونها مع السكان في ما عدا فئة ضئيلة من كبار الضباط المرتبطين مباشرة بالقصر الملكي وبمجموعة من النخبة الحاكمة وعلى رأسهم نوري السعيد. لهذا كان تراكم الأحداث ينمي الحس الوطني المناهض لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. وكان هناك مجموعة من العوامل الجديدة التي تفاعلت مع أحداث العراق وأبرزها:

١. قرار تقسيم فلسطين واندحار الجيوش العربية في حربها ضد إسرائيل، التي ارتبطت بهجرة جماهيرية واسعة صوب البلاد العربية بسبب السياسات العدوانية التي مارستها إسرائيل قبل وأثناء وبعد قرار التقسيم والحرب.
٢. الانقلابات المتكررة في سوريا والنضال الذي كانت تخوضه الجماهير السورية في سبيل الديمقراطية وتحسين مستوى معيشة السكان.
٣. الانتفاضة الشعبية في مصر والتي أدت إلى سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية.
٤. الأحداث المأساوية التي وقعت في إيران بعد قرار الدكتور محمد مصدق تأميم شركات النفط العاملة في إيران في عام ١٩٥١ وتدبير ونجاح انقلاب زاهدي وعودة الشاه إلى إيران.

٥. محاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض الاتفاقيات والأحلاف العسكرية على بلدان المنطقة مثل معاهدة الشرق الأوسط ونظرية ملء الفراغ من ثم حلف بغداد (السننتو) ورفض شعوب المنطقة لهذه الأحلاف.

٦. الصراع الذي نشب بين مصر وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول حول السد العالي وموضوع تأميم شركة قناة السويس وتنفيذ العدوان الثلاثي ضد مصر وانتفاضة عام ١٩٥٦ في العراق لمساندة شعب مصر في دفاعه عن حقوقه المشروع وسيادته الوطنية.

٧. المجازر البشعة التي ارتكبتها الحكومة العراقية وقوات الأمن وأجهزة الشرطة في انتفاضة عام ١٩٥٢ وفي سجنى بغداد والكوت وسقوط الكثير من القتلى والجرحى بسبب الهجوم الوحشي على السجناء ورفض الحكومة مطالبهم الاعتيادية المشروعة، إضافة إلى الإعدامات التي شملت مجموعة من الوطنيين ابتداءً من عام ١٩٤٩ وتواصلت فيما بعد ثم إعدام قادة انتفاضة مدينة الحي في لواء الكوت في العام ١٩٥٦.

٨. ولعبت السياسات الاقتصادية الحكومية دورها في تنامي الفجوة بين مدخولات المواطنين السنوية لصالح الأغنياء وكبار الإقطاعيين. وكانت الهجرة الفلاحية آخذة في التعاظم بسبب السياسات الاستغلالية البشعة للإقطاعيين وهروب المزيد من الفلاحين من الريف إلى المدينة وانتزاع الإقطاعيين المزيد من أراضي الفلاحين ورفض نوري السعيد إجراء إصلاح زراعي لصالح الفلاحين. لقد كان الفقر منتشرًا والبطالة واسعة وتسكع الفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا الهاربين من الريف شائع في بغداد والمدن الأخرى. ولم تكن رواتب وأحوال الجنود أحسن من ذلك، والفجوة بين معيشة كبار الضباط وبقية أفراد الجيش تفاقماً العين.

٩. وكان لبريطانيا في كل ذلك دور بارز ومؤثر على سياسة الدولة العراقية وعلى أحداث العراق باتجاه سلبي مناقض لمصالح الشعب العراقي.

إن السياسات التي مارستها الدولة البريطانية في العراق على مدى أربعة عقود تقريباً أولاً، وتلك التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة والتي عبرت في جوهرها عن مصالح

بريطانيا ومصالح الإقطاعيين والكومبرادور والعائلة المالكة ثانياً، والتي تعارضت مع مصالح الغالبية العظمى من الشعب العراقي، كما اتسمت بالتمييز الشوفيني والديني والطائفي ثالثاً، قادت على تفاقم التناقض بين المجتمع والفئات المهيمنة والحاكمة مباشرة من جهة، وانتقل هذا التناقض إلى صفوف الجيش العراقي، بسبب تكوينه الاجتماعي حيث انحدرت غالبية ضباطه وأفراداً، من فئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ومن أصول فلاحية وصغار موظفي الدولة والكسبة والحرفيين، وبالتالي تأثر هؤلاء بالصراعات الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات السياسية التي كانت تدور في المجتمع وتؤثر على حياة الناس ومنهم حياة عوائل الضباط وأفراد الجيش. وساهمت كل هذه الأحداث والوقائع وغيرها بدور ملموس في بلورة الوعي السياسي المناهض لسياسات الحكومة العراقية في الجيش العراقي، وخاصة بعد انتفاضة عام ١٩٥٦، ودفعت بالقوى الأكثر وعياً سياسياً فيها إلى التفكير بتشكيل مجموعات من الضباط المناهضة للحكم والساعية إلى تغييره. كما أنها ساهمت على الصعيد المدني بدفع القوى والأحزاب السياسية إلى التفكير الجدي بضرورة تشكيل جبهة مناهضة للنظام، إذ أدركت صعوبة الخلاص من هذا الوضع دون تعاون متين في ما بينها. وأثمر هذا الوعي والإدراك بحقيقة الوضع في العراق إلى قيام اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت إليها الأحزاب السياسية العراقية المعارضة للنظام. ونشأت أشكال من التعاون بين هذه الجبهة والمجموعات العسكرية، وخاصة مع تلك المجموعة التي كان يقودها اللواء الركن عبد الكريم قاسم والتي قامت بانتفاضة الجيش العراقي في عام ١٩٥٨.

المبحث الثاني: الشرطة العراقية

لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في تشكيل الشرطة العراقية منذ أول دخول لها في البصرة واحتلالها حيث كتب الضابط البريطاني السير العقيد أي. تي. ويلسون A.T.Wilson بهذا الصدد ما يلي:

"عند احتلال البصرة، قام الضابط السياسي الأقدم (السير بي. زد. كوكس) قائد الحملة البريطانية القادمة من بومباي باستصحاب عدد من ضباط وأفراد الشرطة الهنود المتمرسين مع عدد آخر من المساعدين القديرين اغلبهم سحبوا من مقاطعات الشمال الغربية، لكونهم علي مقدرة بالتكلم بالعربية والفارسية الدارجة. وخلال أسبوع من احتلال البصرة، أصدرت قيادة قوات الاحتلال أمراً بتعيين الرائد غريغسون مديراً عاماً للشرطة في المناطق العراقية المحتلة، وتم تخويله صلاحية تعيين أفراد شرطة (كونستابل) وتشكيل مخافر شرطة في جميع النقاط المهمة." ٣٦٤

وإذا كان العمل في البداية في البصرة، إلا إن عمل قوات الشرطة البريطانية قد اتسع ليشمل الموصل وبغداد حين وصلت قوات الاحتلال إليها. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤، أي سنة دخول القوات البريطانية إلى البصرة، قد ارتفع العدد إلى ٤٠٠ ومن ثم ٩٥٠، وعند اكتمال احتلال بغداد بلغ العدد ٢٠٠٠، أي في عام ١٩١٧. ثم ارتفع في العام ١٩٢٠ إلى ٢٦٢٨ حسب المقال الذي كتبه الضابط البريطاني في مقاله الذي نشر في صحيفة بريطانية في العام ١٩٢٨، كما جاء في مقال السيد الدكتور المشهداني.

"ويؤكد الكاتب إلى أن أهم نتيجة مباشرة لهذه البداية الطيبة "أنه في مستهل سنة ١٩١٩ صار من الممكن إدراج قليل من العرب المناسبين المتحدرين من أسر كريمة للتدريب في سلك الشرطة الجديدة ليكونوا ضباط شرطة. وتم تأسيس مدرسة لتدريب

٣٦٤ راجع: المشهداني، أكرم عبد الرزاق. د. "ضابط بريطاني يروي قصة تأسيس الشرطة العراقية"،

نشر المقال في مجالس حمدان الثقافية. بتاريخ ١/ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

المفوضين تدرس فيها مواد القانون وأنظمة الشرطة والتدريب العسكري وركوب الخيل واستخدام السلاح... الخ. ٣٦٥

في العام ١٩١٧ تم تشكيل "مديرية شرطة التحقيقات الجنائية في البصرة، وكانت تدعى مكتب طبغات الأصابع، ثم نقلت إلي بغداد، وكانت تضم قسم طبغات الأصابع، ومديرية للجوازات وكان البلد يدين لأنشطتها كثيراً" ٣٦٦، إذ وضع في مركز اهتمامها مواجهة المناهضين للانتداب البريطاني على العراق، إضافة إلى وجود مؤسساتها العاملة في مختلف المدن العراقية. واتخذ عمل هذه الأجهزة منذ النصف الثاني من الثلاثينات وجهة أخرى بعد أن أدرك البريطانيون أن الفكر الاشتراكي أو الشيوعي والأفكار اليسارية بشكل عام، إضافة إلى الفكر القومي باتجاهاته المختلفة ومنها اليمينية والنازية والفاشية التي وجدت طريقاً لها في العراق. وإذا كانت قد رأت أن النازية قد شكلت الخطر الأكبر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فأنها وجدت بأن الخطر الأساسي على مصالحها يأتي من الاتجاهات الماركسية واليسارية وعموم القوى الديمقراطية. لهذا وجهت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة صوب تحريم الفكر الماركسي وتصدت للتيارات الديمقراطية اليسارية وساعدت على زج أعداد غفيرة من العاملين بالسياسة في العراق ولفترات مختلفة في السجون العراقية ودعمت استخدام أساليب التعذيب النفسي والجسدي والإعدام من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية وغير النفطية في العراق. وسنحاول فيما يلي أن نستعرض بعض الجوانب في بنية ونشاط القوات المسلحة العراقية.

جاء في دليل الجمهورية العراقية الذي وضع في العام ١٩٦٠ من قبل لجنة ترأسها الأستاذ الدكتور مصطفى جواد عن الشرطة في العراق أنه في العام ١٩٢٠ صدر بيان البوليس رقم ٧٢ لغرض تنظيم وتجديد واجبات وصلاحيات الشرطة. ٣٦٧

٣٦٥ راجع: نفس المقال السابق.

٣٦٦ راجع: المصدر السابق نفسه.

٣٦٧ راجع: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. ص ٤٠٤.

وفي عام ١٩٢٠ صدر بيان البوليس "لغرض تنظيم وتجديد واجبات وصلاحيات الشرطة"^{٣٦٨}. وكانت إدارتها بيد "خليط من الضباط البريطانيين يساعدهم عدد من الأجانب جاءوا برفقة الحملة"^{٣٦٩}. وفي عام ١٩٢١ وفي عام ١٩٢١ تم تعيين (المقدم بريسكوت) مفتشاً عاماً للشرطة خلفاً للمقدم غريغسون، وهو الذي نسب تعيين الضابط ألشريفى العراقي العقيد نوري السعيد أول مدير عام للشرطة العراقية.^{٣٧٠} وفي عام ١٩٢٢ تم تعيين عدد من العراقيين كضباط في الشرطة"^{٣٧١}. بلغ عدد أفراد الشرطة في عام ١٩٢٠ حوالي ٢٤٧٠ فرداً ونما عددهم بسرعة ليصل في عام ١٩٥٨ إلى ٢٣٣٨٣ فرداً^{٣٧٢}. ويمكن للجدول التالي أن يوضح تطور عدد أفراد جهاز الشرطة العراقي.



٣٦٨ المصدر السابق نفسه.

٣٦٩ المصدر السابق نفسه.

٣٧٠ المصدر السابق نفسه.

٣٧١ المصدر السابق نفسه.

٣٧٢ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨. ط ١. دار الحصاد ودار

الكلمة. دمشق ٢٠٠٠. ص ١٠٧.

التطور الكمي للشرطة العراقية والرقم القياسي لها
للفترة ١٩٢٠-١٩٥٨ (سنة الأساس: ١٩٢٠)

الرقم القياسي	العدد	السنة
١٠٠	٢٤٧٠	١٩٢٠
١١١	٢٧٣٢ ** ٦٨٠٠	*١٩٢٨
٣٣٣	٧٩٧٤	***١٩٣١
٤٢٥	١٠٥٠٠	١٩٣٩
٤٩٧	١٢٢٦٦	١٩٤١
٧٦٩	١٩٠٠٠	١٩٤٥
٨٨٠	٢١٧٣٠	١٩٤٧
٩٤٧	٢٣٣٨٣	١٩٥٨

المصدر: الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي

١٩٢١-١٩٥٨ ط ١. دار الحصاد ودار الكلمة. دمشق. ٢٠٠٠.

ص ١٠٧. * إضافة إلى ٩٣ ضابط إنكليزي. ** يشير الكاتب البريطاني إلى أن عدد أفراد الشرطة بلغ ٦٥٠٠ شرطياً إضافة إلى بضمنهم (٤٠) مدير ومعاون شرطة، و (١٨٢) مفوضاً عربياً). وهو الرقم الأصوب *** إضافة إلى ١٧ ضابط إنكليزي.

لم تختلف السمات التي تميز بها جهاز الشرطة الملكي عن أجهزة الجندرية العثمانية من حيث المبدأ، ولكنها اتخذت بعض الجوانب الجديدة من الشرطة البريطانية من جانب الانضباط والالتزام والزي الجديد للشرطة. وكانت لجهاز الشرطة من الناحية الفعلية ثلاث مهمات رئيسية، وهي:

١. ملاحقة المتهمين بجرائم مختلفة، سواء أكانت جرائم قتل أم سرقة أم اعتداء.

٢. الحفاظ على الأمن والاستقرار من نشاطات وانتفاضات العشائر العراقية، رغم تباين العوامل التي كانت تستثير العشائر العراقية وتدفعها للتمرد أو الانتفاض.

٣. ملاحقة قوى المعارضة السياسية وتنفيذ قرارات الاعتقال والتوقيف والتعذيب "حفاظاً على الأمن والاستقرار" أيضاً! أي مطاردة المخالفين لوجهة نظر الحكومة والحزب الحاكم أو العائلة المالكة، وهم أصحاب الرأي الآخر.

تميزت قوى الشرطة العراقية خلال فترة الحكم الملكي بالخصائص التالية:

١. شكل الفلاحون النازحون من الريف والعاطلون عن العمل في المدينة القاعدة الأساسية لأفراد الشرطة في العراق.

٢. وكان أغلب أفراد الشرطة، خاصة في العقود الثلاثة الأولى من تشكيل الدولة العراقية، أميين.

٣. وكانت رواتبهم ضئيلة جداً لا تساعدهم على تحقيق العيش الكريم لهم ولأفراد عائلاتهم، رغم أنها كانت أفضل من دخل الفلاحين الشهري في الزراعة وأفضل بكثير من حياة البطالة والتسكع.

٤. وكانت معاملة ضباط ونواب ضباط الشرطة لهم على درجة كبيرة من القسوة والجلفة والاحتقار.

٥. وكان القسم الأعظم منهم مستعداً لقبول الرشوة لتمشية هذا الأمر أو ذاك للمواطنين ولهذا أطلق عليهم لقب "أبو الواشر"، وكان المقصود بذلك يمكن لقاء ٥٠ فلساً معالجة مشكلات المواطنين، كرمز لظاهرة انتشار الرشوة بين أفراد الشرطة وضباطهم. واعتاد العراقيون على ترديد "حاميا حراميا"، وهم بذلك لم يقصدوا أفراد الشرطة فحسب، بل ضباطها أيضاً، إضافة إلى عدد كبير من النخبة الحاكمة حينذاك.

٦. وكان أغلب ضباط الشرطة ونواب الضباط، إضافة إلى العرفاء المسلكيين، من أوساط كادحة في المدينة ومن أصول فلاحية وبرجوازية صغيرة. وكان مركز ضابط أو نائب

ضابط قد منحهم مرتبة اجتماعية أعلى من المرتبة الاجتماعية التي انحدروا منها، ثم تربوا خلال فترة الدراسة على الطاعة للحاكم، أياً كان ذلك الحاكم في إطار النظام الملكي الإقطاعي. علماً بأن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جرى الاهتمام بضباط الشرطة ومحاولة حصرها بقوى تجد الدعم والتأييد من أوساط معينة في الحكم أو العشائر المؤيدة للحكومة، مما جعلها تدين بالولاء أكثر فأكثر إزاء الحكم وتلك التي ساندت وصولهم إلى هذا المركز.

٧. وأعطيت الشرطة العراقية مسؤولية الحفاظ على أمن المراكز الحساسة في البلاد مثل مواقع شركات النفط وخطوط أنابيبه والحدود والسفارات والوزارات، ونشرت مراكز لهم في مختلف الألوية العراقية والأقضية والنواحي.

٨. كما كانت أجهزة الشرطة بأقسامها المختلفة مسؤولة عن قضايا السفر والجنسية والإقامة والتحقيقات الجنائية التي أوكلت ولسنوات طويلة تحت إشراف مباشر للضباط البريطانيين، والتي فصلت فيما بعد وأصبحت قوى مستقلة مرتبطة بوزارة الداخلية ومنحت صلاحيات كبيرة.

٩. وكان الحكم يزعج الشرطة باستمرار في مواجهة الجماهير الواسعة، سواء كان ذلك في الريف أم المدينة، وسواء أكان ذلك ضد الحركات الفلاحية المناهضة لاستغلال الفلاحين أم كانت احتجاجات وإضرابات ومظاهرات العمال والمثقفين والطلبة وأبناء المدن ضد سياسات الحكومات الاستبدادية. كما استخدمت الشرطة في السنوات الأخيرة من العهد الملكي في التصدي لاحتجاجات السجناء السياسيين وإضراباتهم السلمية والتي راح ضحيتها الكثير من السجناء السياسيين الشيوعيين والديمقراطيين والتقدميين.

١٠. وانعكس كل ذلك على علاقة الشرطة بالمجتمع وبالكادحين منهم على وجه الخصوص، إذ كانت علاقة عداء وعدم احترام وعدم ثقة متبادلة. وكان لهذا تأثيره النفسي السلبي على سلوك الجماهير إزاء الشرطة والعكس صحيح أيضاً. وبكل اختصار يمكن القول بأن الشرطي لم يكن محترماً من قبل أفراد المجتمع، بل كان ينظر إليه على أنه ظاهرة

طفيلية ضارة ينبغي محاربتها والتخلص منها، رغم أهمية الدور الذي يفترض النهوض به. وتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية هذه السمعة السلبية التي ارتبطت بمن أطلق عليه شعبياً بـ "أبو إسماعيل".

١١. وعلى امتداد فترات طويلة ابتعدت قوات الشرطة عن التدخل في الشؤون السياسية أو التورط في مؤامرات وانهيارات ضد الحكومات العراقية المختلفة، إلا في حالات نادرة وخاصة فترة الخمسينات. وفي غير ذلك بقي جهاز الشرطة مخلصاً للملك والحكم الإقطاعي ومتعاوناً في ضرب حركة التحرر الوطني العراقية وفق أوامر الحكومة ووزير الداخلية وليس بمعزل عن إرادة البلاط والسفارة البريطانية. ومن يتتبع تاريخ الشرطة في العراق سيجد أنها زجت في جميع العمليات العسكرية المناهضة لحركات الشعب الديمقراطية، سواء أكان ذلك في وسط البلاد أم جنوبه أم في كردستان العراق.

١٢. تميزت قوات الشرطة، خاصة تلك التي كانت تزج في المظاهرات، وقرارات رسمية من الحكومات المتعاقبة، بالعنف والسادية المتناهية وغياب الرحمة عن قلوبهم وعقولهم، رغم كونهم من أبناء الشعب الكادح، إذ أنهم كانوا يديرون ويربون على السادية والعداء ضد المطالبين بحقوقهم من أفراد الشعب، وأن هؤلاء المتظاهرين أو المضربين يمكن أن يشاركوا في فقدانهم وظائفهم لو نجحت حركاتهم الإضرابية ومظاهراتهم ذات المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد ليس فقط المظاهرات والوثبات والانتفاضات التي وقعت في العراق في فترات مختلفة في العهد الملكي أو إضرابات كثيرة لعمال السكك أو الموانئ أو النفط، كما في حالة مجزرة گاورباغي في كركوك فحسب، بل كذلك تنفيذ مجزرة دموية ضد السجناء السياسيين العراقيين في سجن بغداد والكوت على سبيل المثال لا الحصر. وكان مدراء ومعاونو شرطة السجون العراقية بشكل عام، وخاصة السجون السياسية، يمارسون أساليب شرسة وعدوانية في التعذيب النفسي والجسدي في محاولة منهم لانتزاع اعترافات أو إسقاط سياسي أو لأغراض الإيذاء فقط، إذ كان الحكم يدفع للشرطة مكافأة عن كل اعتراف ينتزع من متهم أو سجين أو كل تعهد يوقع بالتخلي عن النشاط السياسي

والحزبي والتي عرفت بالعراق تحت أسم سلمي سيء "البراءة". وقد أصبحت أجهزة الشرطة أداة القمع والإرهاب المركزية والأساسية بيد السلطة السياسية للانقضاض على حركات المجتمع السياسية بشكل خاص دفاعاً عن نظام الحكم الملكي الإقطاعي.

وتبنى النظام بمبادرة من سلطات الاحتلال البريطاني تشكيل أجهزة التحقيقات الجنائية المسؤولة عن النشاط السياسي للعراقيين وملاحقة قوى المعارضة التي توسعت في فترة الحرب العالمية الثانية ولكن بشكل خاص في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وشمل التوسع الأجهزة والأفراد حيث شمل ذلك كل الأولوية والأفضية والنواحي وكافة المدن كدوائر فعالة ضمن جهاز الشرطة، كما توسعت صلاحياتهم ومسؤولياتهم في الحفاظ على النظام ومكافحة القوى المناهضة له، وخاصة القوى التي سميت بالهدامة، مثل الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين التقدميين. كما تطورت أجهزتها من حيث التخصص وتوزيع العمل، كذلك في الأساليب والأدوات التي كانت تمارس في الملاحقة والاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي والتحقيقات والأحكام السياسية القرقوشية من حكام يأترون بأوامر السلطة التنفيذية، الحكومة والتحقيقات الجنائية. وشهدت دهاليز التحقيقات الجنائية مرور عشرات الآلاف من المناضلين العرقيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية والعقائد الدينية والمذهبية، ومن مختلف القوميات، بها ولاقوا على أيدي المحققين من أجهزة الأمن أفراداً وضباطاً، اشد أنواع الحط من كرامة الإنسان والإهانة اليومية والتعذيب النفسي والجسدي البشعين، كما صدرت عن محاكم النظام العسكرية والمدنية أحكاماً تصل إلى عشرات آلاف السنين بحق هؤلاء المناضلين، كما نفذ النظام أحكاماً بالإعدام بحق العشرات من المناضلين خلال فترة الحكم الملكي.

لقد أرسى النظام الملكي في العراق، وبمساعدة مباشرة من سلطات الانتداب البريطاني أولاً والخبراء والمستشارين والمفتشين البريطانيين والسفارة البريطانية فيما بعد ثانياً، أسس ما عانى ويعانى منه العراق اليوم أيضاً في مجال النشاط الأمني. ففي العراق الملكي وظف النظام عدداً كبيراً من أفراد الشرطة السرية في مختلف الأولوية والأفضية والمدن المختلفة في دوائر الشعبة الخاصة، وربط بهم عدداً غير قليل من المخبرين الذين يعملون

على أساس ما يقدمونه من معلومات للتحقيقات الجنائية. وأصبح الإنسان يواجه حالة من عدم الاطمئنان على حريته الفردية وعلى أحاديثه وعلاقاته الخاصة. كما كان البريد معرض للرقابة من أجهزة التحقيقات الجنائية وكذلك الهواتف. إلا أن هذه الظاهرة كانت موجّهة بشكل خاص ضد من يشك بنشاطه السياسي المناهض للحكم، ولم يبلغ الحد الذي بلغه في الفترة الراهنة.

ولعبت أجهزة الشرطة والتحقيقات الجنائية دوراً كبيراً في مطاردة اليهود وتحويل حياتهم في العراق إلى جحيم لا يطاق. وكان الهدف من وراء ذلك تأمين ثلاثة أهداف مهمة، إذ كانت تتم على مستويات مختلفة ابتداءً من العائلة المالكة والحكومة وبعض الأجهزة التشريعية والقضائية وجهاز الشرطة، وخاصة الكبار منهم. ويمكن تلخيص تلك الأهداف بما يلي:

١. محاولة دفع أكبر عدد ممكن من يهود العراق إلى الهجرة والإقامة في إسرائيل. وكان هذا الهدف يمارسه رؤساء الوزارات وبعض الوزراء وعدداً محدوداً من المسؤولين، إضافة إلى الوصي على العرش، عبد الإله بن علي بن الحسين ورئيس الوزراء، نوري السعيد، الذي أصبح ١٤ مرة رئيساً للوزراء في العراق^{٣٧٣}.

٢. محاولة التخلص من وجود اليهود في العراق، بسبب الموقف القومي الشوفيني والعنصري المناهض لليهود وكذلك الموقف الديني المتزمت. وكان جل العاملين في هذا الاتجاه هي القوى القومية التي كانت تعمل في أجهزة الدولة والشرطة، كذلك العديد من شيوخ العشائر ورجال الدين المتنفيذين.

٣. الحصول على موارد مالية كبيرة من خلال إرهاب اليهود أو السيطرة على أموالهم المنقولة وغير المنقولة بأساليب غير مشروعة أو بيع ممتلكاتهم من خلال دائرة الأموال المجمدة. لقد كانت سياسة فروع رسمية مارستها الحكومة العراقية إزاء المواطنين والمواطنين اليهود في العراق ودفعت في الفترة بين ١٩٤٨-١٩٥٢ بهم تحت الضغط المتفاقم للهجرة إلى إسرائيل أو إلى بلدان أوروبية أخرى أو إلى أمريكا، بعد أن مورس

٣٧٣ الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

الفهود مرة سابقة، أي في اليومين الأول والثاني من شهر حزيران/يونيو ١٩٤١ ، ومن قبل القوى القومية اليمينية المتطرفة أعضاء " حزب الشعب " القومي الذي كان يقوده مفتي الديار الفلسطينية في العراق السيد محمد أمين الحسيني والعقداء الأربعة ورشيد عالي الكيلاني، بعد فشل أحداث حركة مايس/أيار عام ١٩٤١ وشارك فيها الكثير من الرعا ٣٧٤.

وتشكل هذه العمليات غير الإنسانية لطفة عار في جبين وتاريخ الحكومات العراقية التي كانت مسؤولة مباشرة عن تنفيذ مثل هذه السياسة العنصرية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٠ وسقوط النظام الملكي في العراق. ولكن علينا هنا أن نؤكد بأن عملية تهجير ما يتراوح بين ١٣٠-١٤٠ ألف مواطنة يهودية ومواطن يهودي عراقية خلال الفترة المذكورة قد تم بمؤامرة ثلاثية أطرافها الثلاث هم: الحكومة الإسرائيلية الجيدة من خلال الموساد الإسرائيلي، والحكومة البريطانية والحكومة العراقية حيث كان رئيس الوزراء حينذاك توفيق السويدي.

عند مراجعة سجل الحكومة العراقية في مجال جهاز شرطة التحقيقات الجنائية المسؤولة عن الأمن الداخلي في العراق سيجد الإنسان أنها بذلت جهوداً كبيرة بأربعة اتجاهات ملموسة:

٣٧٤ الفهود (يفتح الفاء) تعني باللهجة العراقية العامية نهب واعتداء على أموال الآخرين دون وازع أو رادع، وتجاوزاً فظاً على القوانين المرعية والتقاليد الاجتماعية والحرية الفردية وحماية الملكية الخاصة. ويمكن أن تقترن أعمال الفهود بعمليات اغتيال الآخرين أيضاً. وقد صدر لي كتاب بعنوان "اليهود والمواطنة العراقية أو محنة يهود العراق بين الأسر الجائر والتهجير القسري الغادر" عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر بطبعتي ٢٠٥ و٢٠١٠. ويتضمن الكتاب فصلاً كاملاً عن الفهود الذي وقع في بغداد في العام ١٩٤١ وفي البصرة أيضاً. والفهود في هذا المعنى يختلف عن معناه الوارد في المنجد، إذ أن معناه في المنجد ما يلي: فرهد أي انتفخ أو نفسه ضاقت، وتفرد الغلام سمن. المنجد في اللغة. الطبعة السادسة والعشرون. دار المشرق. بيروت. مصدر سابق. ص ٥٨٠.

١. اعتمدت على ضباط الشرطة البريطانيين في تعليم وتدريب وتربية ضباط الشرطة العراقيين، كما استفادت من خبرات دول أخرى بصدد تأهيلهم لمهام ملاحقة التنظيمات السياسية ومكافحة الشيوعية والأفكار والقوى اليسارية الأخرى.

٢. كما استفادت من عمليات تبادل الخبرة بين أجهزة الأمن الداخلية للدول العربية وإيران وتركيا وباكستان والكثير من الدول الأخرى التي كانت للعراق علاقات سياسية وأمنية، وخاصة دول حلف بغداد (حلف السنتو)، إضافة إلى تبادل المعلومات وأحدث المعارف المتوفرة في هذا الصدد. وكان لحلف بغداد هيئة خاصة لمكافحة الشيوعية والتيارات الفكرية الأخرى التي كان يرأسها الدكتور العراقي القومية الهوية السياسية والباحث التاريخي المتميز الدكتور عبد العزيز الدوري.

٣. منحت ضباط الشرطة الكثير من الامتيازات لتأمين ولائهم التام للنظام الملكي. وكان جهاز التحقيقات الجنائية من أكثر وأشد الأجهزة دفاعاً عن النظام وحماية له ومكافحة لمناهضيه أو مناهضي سياساته.

٤. ورغم أن نظام الحكم الملكي كان نظاماً قائماً على الشوفينية إزاء الشعب الكردي والقوميات الأخرى ويمارس سياسة تمييز دينية وطائفية، فإنه مارس في مجال الشرطة نوعاً من التساهل النسبي في القبول في كلية الشرطة أو في مدارس الشرطة الأخرى، بسبب تقديره بأنها لا تشكل خطراً عليه، وأن الخطر يأتيه من الجيش، ولهذا ركز في تلك السياسات على الجيش العراقي الذي يحتاج إلى دراسة خاصة. ولا شك في أن أفراد الشرطة من غير الضباط كانوا في الغالب الأعم من الوسط والجنوب وكردستان أيضاً ومن أبناء بعض العشائر بشكل خاص.

لا شك في أن الشرطة العراقية لم تمارس تلك المهمات الأمنية ذات الطبيعة السياسية و ضد القوى المعارضة فحسب، بل كانت أجزاء منها تمارس مهمات كثيرة أخرى لا بد من تقييمها والبحث فيها. فالعمل ضد أفراد والجماعات التي كانت تمارس السرقة والنهب أو القتل أو التحايل والخداع أو التهريب عبر الحدود أو التعامل غير المشروع. إذ كان لها في ذلك باع مشهود له أيضاً.

كانت هناك مديرية الشرطة العامة ولها مدير عام مسؤول أمام وزير الداخلية عن مهمات مديريته على صعيد العراق كله. ولكن كانت هناك مديريات شرطة في كافة ألوية العراق أُلـ ١٤. وكانت هذه المديريات تقسم إلى معاونيات ومراكز ومخافر في الأفضية والنواحي. وكانت ترتبط بها العديد من مديريات الشرطة ذات الاختصاص مثل السكك والموانئ ونفط كركوك ونفط البصرة والغابات وشرطة المخابرة والمستودعات، إضافة إلى مديرية شرطة التحريات التي توسعت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ لتصبح مديرية مستقلة ذات اختصاص وتتبعها الكثير من الأقسام. (راجع بهذا الصدد: دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. دار مطبعة التمدن. بغداد. ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م . ص ٤٠٤-٤١٠).

المبحث الثالث

شرطة التحقيقات الجنائية في العراق

ورث الحكم الملكي الجديد الاستبداد والتعذيب من النظم السابقة التي مرَّ بها العراق على امتداد تاريخه الطويل. ولم يعرف حتى سقوط الملكية في العراق حياة ديمقراطية حقيقية وحرية فعلية. ومارست الدولة كمؤسسة قائمة بذاتها أساليب الاستبداد والتعذيب عبر السلطات الثلاث التابعة لها ابتداءً من السلطة التشريعية عبر قوانينها، والسلطة القضائية عبر أحكامها، والسلطة التنفيذية عبر أجهزتها الكثيرة والمتنوعة والمنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وتجلى ذلك، رغم الفصل بين السلطات الذي ثبت في الدستور العراقي الملكي، فأن الممارسة الفعلية عرفت دمجاً فعلياً لتلك السلطات تحت قيادة السلطة التنفيذية، أو النخبة السياسية الصغيرة الحاكمة المرتبطة مباشرة بالسلطات البريطانية الحاكمة في فترة الانتداب، أم بالحكومة البريطانية المحددة الفعلية لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في الداخل وعلى المستويين العربي والدولي. وكانت هذه النخبة السياسية الصغيرة تتداول السلطة وفق أسس حددتها لنفسها ولم تكن تختلف في الجوهر إلا في توزيع الأدوار أو ممارسة القسوة أو سياسة التنفيس أحياناً ثم العودة للقسوة ثانية. ويمكن التذليل على صغر هذه النخبة الحاكمة نشير إلى واقعين مهمين هما: عدد الذين مارسوا الحكم وتقلدوا

منصب رئيس الوزراء من أصول عسكرية ومدنية وعدد تلك المرات في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٥٨، ثم عدد المرات التي فرضت الأحكام العرفية (الاستثنائية) في العراق من قبل الحكومات المتعاقبة.

حصة الضباط والمدنيين في رئاسة الوزارات العراقية للفترة ١٩٢١-١٩٥٨

الصفة	عدد الرئاسات	التوزيع النسبي	عدد الأفراد	التوزيع النسبي
الضباط الشريفيون السابقون	٢٩	٥٠,٠	٦	٢٦,١
ضباط جيش آخرون	٦	١٠,٣	٣	١٣,٠
المجموع	٣٥	٦٠,٣	٩	٣٩,١
مدنيون	٢٣	٣٩,٧	١٤	٦٠,٩
إجمالي	٥٨	١٠٠,٠	٢٣	١٠٠,٠

قارن المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٢٢٠.

ويستدل منه على أن مجموعة صغيرة من العسكريين والمدنيين تناوبوا على تسلم رئاسة الوزراء خلال فترة أمدها أقل من ٣٧ عاماً، وأن واحداً من الضباط الشريفيين قد تسلم رئاسة الوزراء ١٤ مرة وتسلم مناصب وزارية ٤٧ مرة خلال هذه الفترة القصيرة، ونعني به نوري السعيد^{٣٧٥}.

ويمكن للجدول التالي توضيح عدد وفترات إعلان الأحكام العرفية في العراق.

٣٧٥ - الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٢٧٥/٢٧٤.
الناصر، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق. مصدر سابق. ص ٢١٨-٢٢٠ و ص ٢٠٢/٢٠٣.

عدد ومدد ومناطق شمول إعلان الأحكام العرفية في العراق

الوزارة	تاريخ الإعلان	المنطقة	المدة
١. الهاشمية الأولى	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤	زاخو	٤
٢. الهاشمية الثانية	١١ مايس/أيار ١٩٣٥	الرميثة	٧٥
٣. الهاشمية الثانية	٥ مايس/أيار ١٩٣٥	سوق الشيوخ	٦١
٤. الهاشمية الثانية	٢٥ مايس/أيار ١٩٣٥	منطقة بارزان	٧٦
٥. الهاشمية الثانية	١٥ آب/أغسطس	سنجار ١٩٣٥	٣٣
٦. الهاشمية الثانية	١٢ تشرين ١/أكتوبر ١٩٣٥	الرميثة والدغارة	٨٢
٧. السعيدية الثالثة	٥ آذار/مارت ١٩٣٩	معسكر الرشيد	٣٩٣
٨. السعيدية الثالثة	٤ نيسان/أبريل ١٩٣٩	مدينة الموصل	١٢٩
٩. المدفعية الخامسة	٢ حزيران/يونيو ١٩٤١	بغداد وما جاورها	١٧٣١
١٠. المدفعية الخامسة	١٤ تموز/يوليو ١٩٤١	لواء السليمانية	٣٧
١١. الباججية الثانية	٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٥	زيبار وما جاورها	١٥٢
١٢. صالح جبر	٧ مايس/أيار ١٩٤٧	زيبار وراوندوز	٦١
١٣. محمد الصدر	١٠ مايس/أيار ١٩٤٨	العراق	٥٨٣
١٤. نور الدين محمود	٢٣ تشرين ٢/نوفمبر ١٩٥٢	لواء بغداد	٣١٨
١٥. الجمالية الأولى	١٥ كانون ٢/يناير ١٩٥٣	لواء البصرة	٤٦
١٦. السعيدية الثانية عشر	١ تشرين ٢/نوفمبر ١٩٥٦	العراق	٢١١
المجموع: ١٦ مرة			٣٩٩٢

المصدر: قارن: الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق. مصدر سابق. ص ٢١١.

قارن أيضاً: الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الأجزاء ١- ١٠.

ويستدل منه على أن النظام الملكي في العراق فرض خلال ٣٧ سنة من حكمه حوالي ١١ سنة أحكاماً عرفية في أنحاء مختلفة من العراق ومنها أكثر من سنتين في جميع أنحاء العراق. وقد اقترنت تلك الأحكام العرفية بنزيف دم المواطنين الذين تعرضوا لعقوبات الأحكام العرفية، سواء أكان بالقتل المباشر أم أحكام الإعدام أم إنزال عقوبات السجن لسنوات طويلة ودون وجه حق. كما كانت دائرة التحقيقات الجنائية هي الأداة المركزية والأساسية بيد النظام الملكي للتجسس على المواطنين وحبس أنفاسهم وكبت معارضتهم وكم أفواهم والتسبب في تعذيبهم وقتل بعضهم تحت التعذيب. ورغم وجود دائرة المخابرات العسكرية التي تكفلت عملية التجسس على الجنود والضباط وضباط الصف، فإن التحقيقات الجنائية لم ترفع يدها عن التجسس على القوات المسلحة أيضاً، وكانت هناك عمليات تنسيق مستمرة بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بصدد المسائل السياسية ووضع الخطط الأمنية للمحافظة على العهد الملكي والنظام السياسي.

جلبت القوات البريطانية معها عند دخولها البصرة واحتلالها التدريجي لباقي مناطق العراق الراهن أجهزتها السرية (المخابرات البريطانية) لمراقبة وجمع وتصنيف المعلومات الضرورية حول نشاط القوى المؤيدة للدولة العثمانية والمناهضة للقوات البريطانية، وتلك التي تؤيدها وتسند وجودها في العراق. ووضعت بريطانيا خيرة عناصرها على رأس هذا الجهاز ليلعبوا دورهم لا في المراقبة وكتابة التقارير فحسب، بل وفي تحليل تلك المعلومات وتقديم المقترحات المفيدة لنشاط القوات البريطانية والمندوب السامي في العراق. وكانت هذه المجموعة المحيطة بالحاكم البريطاني العام، هي الدائرة الخاصة التي شكلت لهذا الغرض تحت اسم "دائرة التحقيقات الجنائية (CID) Criminal Investigation Department"، وكانت المس بل^{٣٧٦} Gertrude Lowthien Bell واحدة من أبرز تلك الشخصيات النشطة والفعالة في هذا الجهاز، إضافة إلى المهمات الأخرى التي أسندت إليها، باعتبارها متخصصة بشؤون العراق وعارفة ممتازة بأحوال العشائر وأخلاقيات شيوخها وطبائعهم، واستطاعت

٣٧٦ ولدت جيرترود بيل Gertrude Bell في واشنطن في عام ١٨٦٨ وتوفيت في عام ١٩٢٦ .

أن تقيم مع عدد كبير من الشخصيات السياسية والاجتماعية ورؤساء القبائل علاقات شخصية متينة وذات نفع كبير لمصالح بريطانيا في العراق. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها تمكن هذا الجهاز من التوسع وربط المزيد من العراقيين كموظفين أو مخبرين يعملون له بصيغ مختلفة. كما أخذ على عاتقه تدريب العراقيين على مهمات جهاز التحقيقات الجنائية، إضافة إلى قضايا السفر والجنسية والإقامة وطابع الأصابع. وأطلق على هذا الجهاز بـ (سي أي دي)، كما يشير إلى ذلك بهجت العطية أيضاً أثناء مرافعته في محكمة الشعب في أوائل كانون الثاني من عام ١٩٥٩ حين وجهت إليه تهم الإشراف والتوجيه وإصدار الأوامر بتعذيب المعتقلين أثناء التحقيق لانتزاع الاعترافات منهم. وقد صدر قرار التجريم بحقه والحكم بإعدامه شنقاً حتى الموت بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٥٩، ونفذ ففيه فعلاً في نفس العام.^{٣٧٧}

ومع تشكيل الدولة العراقية أصبح هذا الجهاز في عداد أجهزة الدولة العراقية ولكن تحت قيادة وإشراف وتوجيه البريطانيين. ومنذ العام ١٩٢١ كان الرئيس الأعلى لهذا الجهاز نوري السعيد إذ كانت التحقيقات الجنائية مرتبطة حينذاك مباشرة بمديرية الشرطة العامة. وفي عام ١٩٢٤ أسندت إدارة الجهاز التحقيقات الجنائية إلى موظف عراقي تحت قيادة وإشراف وتوجيه البريطانيين. وفي عام ١٩٤٦ تسلم بهجت العطية إدارة هذا الجهاز. ولم تنقطع صلة البريطانيين بهذا الجهاز حتى سقوط الملكية، بل كان التنسيق والتوجيه والتدريب يتم بالتعاون مع الأجهزة البريطانية المماثلة. فمما كانت مهمات هذا الجهاز أولاً، وما هي الأساليب التي مارسها والأدوات التي استخدمها طيلة العهد الملكي لتنفيذ تلك المهمات ثانياً؟

٣٧٧ محكمة الشعب. المجلد الخامس. القضية الثامنة عشرة/ بهجة العطية. محضر الجلسة التاسعة والخمسون للمحكمة العسكرية العليا الخاصة في يوم الاثنين ١٩٥٩/١/٥ ص ٢٢٢-٢٣٧. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة. مديرية مطبعة الحكومة- الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٥٩.

أفلح البريطانيون في تشكيل جهاز قوى وواسع لمكافحة النشاط السياسي المعارض في العراق. فإلى جانب مديرية التحقيقات الجنائية، وفيما بعد مديرية الأمن العامة، التي كان مركزها في بغداد ولها خيوط تمتد في جميع ألوية العراق ومؤسساته ووزاراته المختلفة، شكلت مديريات الشرطة في بغداد وبقية ألوية وأقضية العراق دوائر تابعة لها سمي كل منها بـ "الشعبة الخاصة"، أي المتخصصة بملاحقة العاملين في الشؤون السياسية لقوى المعارضة الوطنية. وكانت هذه الأجهزة تمتلك موظفين رسميين وعدداً من المستخدمين الجواسيس المسجلين رسمياً، إضافة إلى عدد كبير آخر من المخبرين أو الوكلاء الذين يقومون بتقديم التقارير عن الأشخاص الذين تلاحقهم التحقيقات الجنائية أو مديريات الشرطة. وكانت العلاقات بين مديرية التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة تتم عبر مديرية الشرطة، وألحقت دوائر الشعبة الخاصة فيما بعد بمديرية التحقيقات الجنائية وأصبحت جزءاً منها. وعلى امتداد الفترة التي عملت مديريات الشعبة الخاصة بشكل مستقل نسبياً عن دائرة التحقيقات الجنائية، كانت هي الأخرى تعمل تحت إشراف غير مباشر للسفارة البريطانية أو لجهاز الأمن الخاص في السفارة البريطانية.

نشأت علاقات وطيدة وتعاون متواصل بين ثلاثة أجهزة عراقية هي: دائرة التحقيقات الجنائية ومديريات الشرطة العامة وشعبها الخاصة المسؤولة عن القضايا السياسية ودائرة المخابرات في الجيش العراقي. كما كانت هناك علاقات تنسيق متينة ومستمرة بين هذه الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية في مختلف الفرق والألوية في الجيش العراقي. وكانت لهذه الجهات الثلاث علاقة مباشرة ومستمرة بالقوات البريطانية العاملة في كل من معسكري الحبانية (على مقربة من بغداد)، والشعبية (على مقربة من العشار/البصرة)، عبر المستشار العسكري والمسؤول الأمني في السفارة البريطانية، وكذلك بالمستشارين البريطانيين العاملين في وزارة الداخلية والدفاع والشرطة. ومن هنا يتبين بأن نظم الرقابة السياسية والأمنية على الحياة السياسية والسياسيين في العراق، سواء أكان ذلك بالنسبة للحكومة العراقية أم للحكومة البريطانية، كانت واسعة ومتعددة. ولم يكن اختراقها سهلاً، كما لم يكن الإفلات منها أسهل من ذلك.

وتشير المعلومات المنشورة في الجزء الأول من كتابه الموسوم "سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ للسياسي العراقي ناجي شوكت (١٨٩٣م - ١٩٨٠م)، وكان في حينها وزيراً للداخلية، مناقشات مهمة وموثقة بين وزير الداخلية ومجلس الوزراء والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية حول عدد ودور المفتشين والضباط البريطانيين في العراق في العام ١٩٣٠. لقد كان لبريطانيا في جهاز الشرطة العراقية عدد كبير من المفتشين والضباط البريطانيين والهنود، وكان وزير الداخلية يسعى إلى تقليص عددهم وزيادة عدد العراقيين بأمل اختصار المصروفات المالية التي تتحملها ميزانية وزارة الداخلية. وكتب مذكرة إلى مجلس الوزراء يطالب بتقليص العدد إلى اقل من النصف، ولكن نستشار الوزراء البريطاني كان يرفض ذلك ورفع القضية إلى مجلس الوزراء، وإذ توصل مجلس الوزراء إلى تأييد رأي وزير الداخلية ناجي شوكت ورفعت القضية إلى الملك للمصادقة على القرار، رفض المعتمد البريطاني التوقيع على القرار، مما لم يعد ممكناً توقيع الملك عليه وأجبر مجلس الوزراء على تقديم الاستقالة ثم قبلت من جانب الملك فيصل الأول في العام ١٩٣٠ لفسح المجال تشكيل حكومة جديدة تعالج المشكلة ثانية. ٣٧٨

وكان هذا التعاون يبدو أكثر وضوحاً عند حدوث الأزمات السياسية في البلاد أو عند وقوع الإضرابات العمالية والتحركات السياسية الجماهيرية احتجاجاً على سياسات الدولة الداخلية والعربية والدولية أو على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة أو ضد تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للعراق أو محاولة فرضها اتفاقيات ومعاهدات جديدة مخلة بسيادة العراق واستقلاله ومصالح الشعب العراقي. وقامت تلك الأجهزة المتخصصة بوضع العديد من الخطط الخاصة لمواجهة الأزمات قبل أو عند وقوعها، سواء أكان ذلك في بغداد العاصمة، أم في المدن العراقية الأخرى. ويعتبر متصرف اللواء هو المسؤول الأول عن تنفيذ تلك الخطط، ويجد الدعم المباشر من أجهزة الشرطة والتحقيقات الجنائية، كما يمكنه الطلب من وزير الدفاع بتدخل الجيش في حالة الضرورة، للتحرك ضد المخاطر التي

٣٧٨ شوكت ، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بدون تاريخ. الطبعة التي أخذت منها المعلومة بحدود ١٩٩٠. ١٠٥٦-١١٧٥

يتوقعها هذا المتصرف أو ذاك أو رئيس الوزراء. وكانت الحكومة العراقية قد أناطت بالجيش مسؤولية الدفاع عن الأمن الداخلي أيضاً، وكان هذا التكليف تجاوزاً على الدستور العراقي وعلى مهمات الجيش المعروفة، وهي حماية الحدود العراقية من الاعتداءات الخارجية. ومن المعروف أن المتصرفين لم يعمدوا إلى طلب تدخل الجيش بإرادتهم، بل بنصح وطلب مباشر من مديرية التحقيقات الجنائية التي كانت تتحكم كثيراً في الأمور الإدارية بحجة حماية الأمن في المحافظات المختلفة. وكانت مثل هذه التصرفات معروفة لجهاز التحقيقات الجنائية في الوزارات العراقية المختلفة ومجلس الوزراء، إذ كان مدير التحقيقات الجنائية يتمتع بسلطة كبيرة فعلياً، ولكنه لم يكن يتحرك بدوره إلا بعد استشارة أجهزة الأمن العاملة في السفارة البريطانية. وكان رئيس الوزراء العراقي، نوري السعيد، هو الذي يملك القدرة على التأثير المباشر على جهاز التحقيقات الجنائية بسبب دوره الكبير في الحياة السياسية العراقية وعلاقته المتينة بالبلاط، ولكن بشكل خاص، بالحكومة البريطانية وبسفارتها في بغداد.

يشير السيد فؤاد عارف، أحد الضباط الكُرد في هذا الصدد إلى حوادث معينة تكشف دور التحقيقات الجنائية في مراقبة العسكريين والطلب من وزارة الدفاع اعتقالهم والتحقيق معهم، إذ ذكر في كتابه الموسوم "مذكرات فؤاد عارف" الجزء الأول ما يلي: ومما أذكر بهذه المناسبة أنني كنت في جلسة أخوية مع كل من مير حاج وفوزي صائب وفتح شالي في العام ١٩٤٣، عندما استدعاني رئيس أركان الجيش، الفريق إسماعيل نامق، وسلمني برقية جاءت من التحقيقات الجنائية لأنفذ محتواها. وكانت البرقية تقول بالاستناد إلى المعلومات الواردة إلى التحقيقات الجنائية من مديرية شرطة أربيل أن هناك أموراً تمس أمن الدولة لدى كل من مصطفى خوشناو ومحمد صالح محمد، مما يقتضي تفتيش داريهما^{٣٧٩}. ويشير أيضاً إلى أنه استطاع إيصال الخبر إلى الشخصين المذكورين لاتخاذ الترتيبات اللازمة قبل التفتيش وهو ما تم فعلاً بحيث لم يجد المفتشون ما يدينهما بنشاط مناهض للسلطة.

٣٧٩ عارف، فؤاد. مذكرات فؤاد عارف. الجزء الأول. مطبعة خه بات. دهوك. ١٩٩٩. ص ١٦٠.

توفرت لقيادة القوات البريطانية في الفترة التي سبقت ومن ثم بعد أحداث العام ١٩٤١ أن تلعب دوراً في خلق جهاز أمن عراقي وشرطة عراقية تتميز ببعض الخصائص التي تعرف بها الشرطة عموماً، وخاصة في تعاملها مع القوى السياسية المعارضة:

١ . الإخلاص التام والمطلق للنظام القائم والابتعاد عن التشكيك فيه أو نقده والدفاع عنه وحمايته، باعتباره دفاعاً عن المصالح البريطانية التي يحميها ويدافع عنها النظام من خلال استمرار وجوده وتنفيذ سياساته.

٢ . اعتبار المتهم مذنباً إلى أن تثبت براءته، وهو عكس القاعدة القانونية المعروفة بهذا الصدد "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". وهذا يعني عملياً اعتبار المتهم عدواً للنظام منذ البدء ولا يجوز التساهل معه.

٣ . تربية رجال الشرطة والشرطة السرية والتحقيقات الجنائية على استخدام القسوة والسادية في التعامل مع المواطنين والمواطنات المتهمين. وهذا يعني استخدام مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع المعلومات، سواء امتلك الشخص معلومات حقاً أم لم يمتلك، أو بهدف الإسقاط السياسي. وللشرطة السرية الحق في عملياً وليس قانونياً اعتقال أهل المتهم وتعذيبهم والإساءة لهم لفرض الاعتراف على المتهم لإنقاذ عائلته. كما كان يستخدم الاعتداء الجنسي على المتهم لإرغامه على الاعتراف. وقد أفاد السيد سلمان ماريين أمام محكمة الشعب أثناء محاكمة المتهم بهجت العطية بناء على سؤال رئيس المحكمة ما يلي:

الشاهد: سيدي ألقوا القوا القبض عليّ في سنة ١٩٥١ في شارع شيخ عمر، من جملة الذين جاءوا بالسيارة إبراهيم ابن (الحمجيه) وإسماعيل وآخر لا أتذكر اسمه اعتقد إنه نوري. على كل حال لا أعرف أسماءهم بالضبط كتفوني ورموني في السيارة قالو لي أين بيتكم؟ قلت لا أعلم أين بيت وهم يعلمون أين بيتنا بالضبط ... عندما وصلت البيت كان والدي نائماً في فراشه وعمره حوالي السبعين سنة . وكانت رضيعتي ورده جالسة ، اعتدى عليها ابن (الحمجيه) وضربها بكفه ، سقطت على أثر الضربة على

أخض وركل والدي وحصل عنده فتق...".^{٢٨٠} ويستمر في أفادته فيقول بعد أن نقلوه إلى التحقيقات الجنائية: "قالوا لي ماذا تقول؟ قلت لهم إذا لا يوجد عندي شيء ماذا أقول. هل أجلب أربياء... أنولوني إلى السرداب من الباب الثاني يوجد سرداب قرب الدرك وربطني خزعل وأبن (الحمميه) وآخر اسمه إسماعيل وقال لي ماذا تقول؟ قلت مهما يكن لا يوجد عندي شيء . فقام بعمل منكر . فقلت له هذا العمل غير إنساني والكل يستنكرونه . رغم هذا لم يستطيعوا أن يؤثروا على تفكيري. ولما لم يحصلوا على شيء تركوني في السرداب".^{٢٨١}

٤ . عدم التورع عن ممارسة الكذب والتزوير والخداع وتهيئة شهود زور من أجل إدانة المتهمين وإصدار الأحكام السياسية الطويلة الأمد بحقهم.

وخلال سنوات قليلة تحولت دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد، وكانت تقع على نهر دجلة في شارع النهر، الذي كان يعج في كل الأيام بأعداد غفيرة من الناس وخاصة النساء بسبب وجود محلات حديثة لبيع الملابس الحديثة ومحلات صياغة الذهب وبيع الحلبي وجميع معدات الزينة النسائية. في حين أصبحت البناية ييلة على السقوط في آخر صورة التقطها لها الأستاذ الدكتور خالد السلطاني كما في الصورتين التاليتين: (راجع: الدكتور خالد السلطاني. مشاهدات عائد من بغداد: "مدينة السلام"... وحروبها(١-٢) الثلاثاء ٢٢ مارس (٢٠١١).

٢٨٠ محكمة الشعب. المجلد الخامس. القضية الثامنة عشرة/ بهجة العطية. محضر الجلسة التاسعة والخمسون للمحكمة العسكرية العليا الخاصة في يوم الاثنين ١٩٥٩/١/٥ ص ٣٢-٣٣. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة. مديرية مطبعة الحكومة- الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٥٩.

٢٨١ المصدر السابق نفسه.



مديرية التحقيقات الجنائية/ بغداد، تفصيل في الواجهة الامامية.



مديرية التحقيقات الجنائية/ بغداد، الواجهة الجانبية

تمتد هذه البناية عمقاً عبر ثلاثة دور تابعة لها، إلى موقع لممارسة التحقيق مع المعتقلين المتهمين بمختلف التهم السياسية والأمنية أو تهمة التجسس لدولة أجنبية بعيداً عن كل الإجراءات القانونية المطلوبة، تشمل التوقيف والتعذيب والحبس والحكم على المتهم دون وجه حق. وتبلورت مهمات التحقيقات الجنائية في النقاط التالية:

١. بذل كل الجهود المتوفرة المشروعة وغير المشروعة لضمان حماية النظام من النشاطات السياسية المعارضة لسياسات النظام الملكي وحكوماته، والمشاركة في إضعاف أو في تصفية هذه القوى سياسياً.

٢. ملاحقة الأحزاب العراقية السرية، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب اليسارية والديمقراطية السرية الأخرى والحزب الديمقراطي الكردي (الكرديستاني فيما بعد). وصدرت منذ عام ١٩٣٨ العديد من المواد القانونية التي تحرم النشاط الشيوعي والأفكار الشيوعية ومعاقبة مروجيها ومقتني أديباتها بالنسبة للمدنيين والعسكريين، وخاصة المادة ٨٩ أ من قانون العقوبات البغدادي المناهضة لمتنبي الفكر الشيوعي ومروجي الشيوعية في العراق.

٣. مراقبة النشاطات السياسية للأحزاب والقوى العلنية العاملة في العراق، وبشكل خاص قوى المعارضة السياسية ورفع التقارير حولها.

٤. مراقبة نشاط المثقفين بشكل عام وطلبة المدارس والمعاهد والكليات في العراق بسبب دورهم البارز في التوعية الفكرية والسياسية والثقافية العامة ومشاركتهم الواعية والفعالة والطلائعية في نضال الشعب العراقي. وقد كان اتحاد الطلبة العام الذي تأسس في مؤتمر السباع في العام ١٩٤٨ واحداً من أكثر التنظيمات المدنية الممنوعة وملاحقة أعضاء هذا الاتحاد ورميهم بالسجون. كما لوحق أعضاء اتحاد الشبيبة الديمقراطية ورابطة المرأة العراقية وأنصار السلام وصدرت الكثير جداً من الأحكام القاسية ضد أعضاء هذه المنظمات، بل وأسقط عن بعضهم الجنسية العراقية في العام ١٩٥٤/١٩٥٥ وفق مرسوم منع نشاط هذه المنظمات وإنزال العقوبات الصارمة بمنتسبي هذه المنظمات ... "وما شاكل ذلك".

٥. مراقبة الصحافة العراقية والتصدي للنشر المعارض للنظام أو للعلاقات مع بريطانيا وتأمين النشر الموالي للنظام والدول الغربية عموماً.
٦. فرض الرقابة على البريد والرسائل المتبادلة وما إلى ذلك.
٧. تنظيم سجلات الممنوعين من السفر وتقديمها إلى مديرية الشرطة العامة ومنها إلى مديرية السفر والجنسية.
٨. مراقبة الوزارات والمؤسسات والمنشآت الصناعية والريف العراقي وتقديم التقارير ضد نشاط الحركة الوطنية لطردهم من وظائفهم واعتقالهم وتقديمهم لمحاكم شكلية لإصدار مختلف الأحكام بحقهم بتهمة الشيوعية أو إثارة الشغب وتعبئة الشعب ضد الحكم، أو بتهمة التشرد!
٩. مراقبة دخول وخروج المواطنين والمواطنين إلى السفارات الأجنبية، وبشكل خاص السفارة السوفيتية وبعض السفارات العربية وملاحقة أولئك الذين يتصورون أن لهم علاقات بها.
١٠. مراقبة نشاط اليهود في العراق، وخاصة تلك القوى التي أشير إلى أن لها علاقات بالمنظمات الصهيونية حقاً أو باطلاً.
١١. كتابة التقارير عن الأوضاع السياسية والعامة ورأي الناس بمجريات الأمور.
١٢. التعاون الوثيق وتبادل الخبرة والمعلومات مع جهاز المخابرات البريطاني، إضافة إلى أخذ التوجيهات المباشرة أو غير المباشرة منه في مختلف الخطط والنشاطات الأمنية السياسية واستخدام الخبراء البريطانيين بشكل خاص لتنظيم ومساعدة هذه الأجهزة في نشاطاتها.
١٣. التعاون الوثيق مع أجهزة الشرطة لإفشال الإضرابات والمظاهرات ووثبات الشعب وانتفاضاته واستخدام السلاح والهرارات والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي أيضاً. ومع عدم جواز تسليح أفراد الشرطة السرية التابعين للتحقيقات الجنائية والشعبة السرية في الأولوية، فأن هؤلاء جميعاً كانوا يحملون المسدسات وكانوا يستخدمونها

لقتل بعض المتظاهرين المعروفين من قبل شرطة التحقيقات الجنائية بعد تشخيصهم وتكليف البعض من أفراد التحقيقات بقتلهم وإخفاء الجريمة عن عيون الناس والقضاء. كانت لمديرية التحقيقات الجنائية ميزانية خاصة مستقلة ضمن ميزانية وزارة الداخلية، إضافة إلى مصروفات أخرى لا تدخل ضمن الميزانية. وساعدت تلك الميزانية على إجراء تحسينات واسعة في أجهزة الأمن وإرسال ضباط ورجال أمن إلى عدد من الدول الأجنبية والمجاورة للتدريب على مكافحة القوى السياسية المعارضة، وخاصة قوى حركة التحرر الوطني، ومكافحة الشيوعية بوجه خاص.

وبالنسبة لمهمات أجهزة التحقيقات الجنائية لم يخف مدير الأمن العامة، بهجت العطية، في إفادته أمام محكمة الشعب في بغداد في عام ١٩٥٩، أمام المحكمة المهمة المركزية لهذا الجهاز في فترة الهيمنة البريطانية حيث قال: "وكانت أهم واجباتها مطاردة الوطنيين الأحرار وطلاب الاستقلال من العراقيين...^{٢٨٢}. ولم تكن مثل هذه المصطلحات بالنسبة له وارادة قبل ذلك، بل كانت كلها تدخل في باب الشيوعية ومبادئها الهدامة!

وفي ضوء هذه المهمات وغيرها لعب هذا الجهاز دوراً مهماً وحيوياً ومركزياً بالنسبة إلى سلطات وقوات الاحتلال البريطاني في مراقبة وتسجيل التقارير عن نشاط قادة الحركة السياسية العراقية وثورة العشرين في بداية تشكيله، وفي التعرف على مدى إخلاص النخبة السياسية الحاكمة للوجود والمصالح البريطانية في العراق على امتداد فترة العهد الملكي، إضافة إلى المهمات اللاحقة حتى سقوط هذا النظام. ولم يكن صعباً على بريطانيا أو الحكومة العراقية الحصول على موظفين أو جواسيس مخبرين في صفوف القوى السياسية العراقية حينذاك، خاصة وأن التجربة السياسية لتلك القوى لم تكن كبيرة. لقد قدمت التحقيقات الجنائية خدمة كبيرة للنظام الملكي وللقوى الإقطاعية والنخبة السياسية الحاكمة المعادية لمصالح الشعب وكذلك لبريطانيا ومصالحها في العراق، ولكنها ساهمت في

٢٨٢ محكمة الشعب. الجزء الخامس/١٩٥٩. محاكمة بهجة العطية مدير الأمن العام في العراق. وزارة الدفاع- القيادة العامة للقوات المسلحة. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مديرية مطبعة الحكومة. بغداد. ١٩٥٩. ص ١٧٢.

الوقت نفسه عبر إجراءاتها القمعية المختلفة بالتأليب غير المباشر على الحكم الملكي والهيمنة البريطانية على العراق.

مارست دائرة التحقيقات الجنائية في العاصمة بغداد والشعب الخاصة في الأولوية والأفضية العراقية أساليب كثيرة تتعارض مع الدستور العراقي والقوانين العراقية في ملاحقة المواطنين والمواطنين نحاول أن نلخص أبرزها فيما يلي: ٢٨٣

١. الملاحقة ونصب الكمائن للأشخاص والتنظيمات السياسية والعمل بكل السبل من أجل الإيقاع بكل الجماعات والأشخاص الذين يعارضون سياسة النظام الملكي.

٢. ممارسة التعذيب الجسدي الممعن في القسوة ابتداءً من استخدام الهراوات والعصي والخيزران، والفلكة والتعليق بالمروحة السقفية والسقوف والشبابيك والضرب المستمر على مختلف المواقع في الجسم، وأحياناً بشكل عشوائي مدمر، والكي بالسجاير في مواقع حساسة من الجسم، وقلع أظافر القدم بألات خاصة، والضرب المبرح من قبل عدد من الجلادين في آن واحد وعلى مختلف أجزاء الجسم، والضرب بأخمص البنادق، وجر قضيب الرجل بجل، وتركه لعدة أيام في دورات المياه والقاذورات أو في حمامات مليئة بالغانط والبول، أو تركه ساعات طويلة تحت أشعة الشمس المحرقة على سطح دور التحقيقات الجنائية دون ماء أو شيء يستره من أشعة الشمس الحارقة، أو تركه في سرداب بارد في فترة الشتاء دون غطاء يتدثر به أو فراش ينام عليه، وصب الماء البارد فوق رأس الضحية وجسمه، وإدخال الخازوق أو القنينة في دبر المعتقل، ورمي الحشرات القارصة في غرفة المعتقل... الخ. وكثيراً ما أجبرت تلك الدوائر على نقل

٢٨٣ ملاحظة: كنت أحد الذين اعتقلوا وسجنوا وابتعدوا في العهد الملكي ابتداءً من عام ١٩٥٥ ولعدة سنوات. وقد تعرفت في دائرة التحقيقات الجنائية وفي سجنى بغداد وبعقوبة على بعض تلك الأساليب الشرسة في التعذيب بهدف انتزاع المعلومات والاعترافات أو انتزاع البراءة ضد المبادئ التي يعتنقها والحزب الذي ينتمي إليه المعتقل أو السجين. ولهذا فالحديث في هذا الصدد ناشئ عن معاشة فعلية لأساليب التحقيقات الجنائية. راجع في هذا الصدد مقال نشرته في عام ٢٠٠٥ بعنوان "في ضيافة التحقيقات الجنائية في عام ١٩٥٥. ك. حبيب

المعذبين إلى المستشفيات للمعالجة بسبب شدة الإصابات واحتمال الموت تحت التعذيب. ومات البعض من السجناء السياسيين تحت التعذيب وألقي بجثثهم في مياه دجلة، كما حصل مع الضحية أحمد عبد الرحمن^{٣٨٤}. كما أن البعض منهم أصيب بالجنون، كما حصل مع الشاعر محمد صالح بحر العلوم والكاتب والقاص عبد الرزاق الشيخ علي وغيرهما^{٣٨٥}، أو ممارسة فعل الاغتصاب الجنسي، كما حصل مع الضحية سلمان ماريين في سراديب التحقيقات الجنائية^{٣٨٦}. وكان ضباط وشرطة التحقيقات الجنائية يمارسون إرهاب المعتقلين وتهديدهم بالقتل من خلال تعليقهم وإطلاق الرصاص من مسدسات بأيديهم باتجاه السجناء، سواء كانت الطلقات تتجه يمينا أو يساراً أو تمر من فوق راس الضحية أو تحت قدميه. ولم يفرق الجلادون كثيراً بين النساء والرجال أو بين الصبية وكبار السن أو المرضى والأصحاء عند التعذيب. إذ أن الأوامر الصادرة لهم كانت تقول بوجوب اعتراف المتهم طال الوقت أم قصر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الشرطة كانت مجبرة أمام صمود المتهمين على احترام الضحية التي ترفض الاعتراف أو توقيع البراءة، في حين كانت لا تحترم الضحية الذي يعترف أو يوقع البراءة التي تعرض عليه، وكلاهما ضحية إرهاب النظم وجلاديهما.

٣. ممارسة التعذيب النفسي سواء بالتهديد بالموت، والتهديد بالاعتداء الجنسي، وجلب العائلة وتهديدها بالاعتداء، أو أخذ أفراد العائلة رهائن لفرض الاعتراف أو التسليم للشرطة، وحلق الشوارب وشعر الرأس والحاجبين، والتكبير وفرض جلوس المعتقل

٣٨٤ محكمة الشعب. الجزء الخامس. مصدر سابق. مرافعة الادعاء العام. ص ٧.

٣٨٥ ملاحظة: تعرفت على الشاعر عبد الرزاق الشيخ علي في موقف السراي في عام ١٩٥٦، ثم عشت معه في الإبعاد في بكرة في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ وكان قد أصيب بالجنون، وكان في حالة يرثى لها، وفقد أي أثر له بعد إطلاق سراحه من المنفى وعودته إلى بغداد قبل ثورة تموز بفترة وجيزة. كما تعرفت على الشاعر محمد صالح بحر العلوم في الخمسينات وبعد ثورة تموز أيضاً. ورغم تحسن صحته وترجع الجنون عنه، إلا أنه لم يستعد عافيته العقلية تماماً حتى مماته. (ك. حبيب).

٣٨٦ محكمة الشعب الجزء الخامس، مصدر سابق. ص ٦.

على كرسي ثم تقييده وشده إليه وتسليط مصباح شديد الإضاءة إلى عينيه لساعات طويلة ومنعه من النوم والراحة، وإسقاط قطرات من الماء على قمة رأسه بشكل مستديم (يافوخه) لإثارة أعصابه، وإنزال أفحش الشتائم بالمعتقل وإهانة كرامة الإنسان... الخ.

٤. خوض حوارات مع المتهم بهدف إهانته والإساءة إليه في محاولة لانتزاع الاعترافات منه واستفزازه وجره إلى التجاوز على المحققين الشرطة ليقوموا من جديد بتعذيبه وكأنهم بحاجة إلى مبرر لتعذيبه.

٥. فرض البراءة عليه بالقوة أو نشرها بالصحف المحلية حتى دون أخذ موافقته عليها، بهدف إسقاطه سياسياً والإساءة إلى سمعته ومكانته الاجتماعية.

٦. تزوير المعلومات والشهادات والمستمسكات ضد المعتقلين لإصدار الأحكام بالسجن بحقهم.

٧. الاتفاق مع الحكام لإصدار الأحكام التي ترى التحقيقات الجنائية ضرورة إنزالها بالمتهم.

٨. المحاربة بالرزق وكتابة التقارير إلى دوائر الدولة والمؤسسات والمدارس والمعاهد والكليات حيث يعمل المعتقل أو يدرس ليطرده من وظيفته أو دراسته حتى قبل صدور أي حكم بحقه، أو حتى قبل أن يعتقل المرء.

٩. التشهير بسمعته بين الناس دون وجه حق والتعريض به وبعائلته أو سلوكه الاجتماعي، دون أن تكون هناك وقائع بهذا الصدد، بل مجرد أكاذيب يتم تلفيقها في مطبخ التحقيقات الجنائية.

١٠. وضع محامين معينين من قبل التحقيقات الجنائية لالتزام دعاوى يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراح المعتقل، إذ لا توجد تهمة محددة ضده بهدف الحصول على مبلغ يوزع بين المحامي والعاملين في التحقيقات الجنائية، رغم مخالفة هذا العمل لشرف المهنة وللقسم الذي أداه المحامي عند تخرجه.

١١. إبلاغ السجون بإنزال التعذيب بالسجناء السياسيين، علماً بأن إدارات السجون لا تحتاج إلى مثل هذه التوصيات، فهي تقوم بدور الجلال تطوعاً وبأشد قسوة ممكنة وتحول حياة السجناء إلى جحيم لا يطاق، إضافة إلى وجود ممثلين عن التحقيقات الجنائية في دوائر السجون العراقية.

١٢. المضايقة المستمرة لأفراد عائلة المعتقل السياسي بهدف دفع العوائل للضغط على الأب أو الابن أو الزوج أو الأخ للتخلي عن مبادئه أو حزبه أو مواقفه السياسية.

١٣. كانت الحكومة ودائرة التحقيقات الجنائية تدفع مبالغ نقدية عن كل معتقل سياسي يلقي عليه القبض أو يفرض عليه التنازل أو الإدلاء بمعلومات تن التنظيم أو الحزب الذي يعمل فيه ... الخ، لضمان حماس الجلادين بمطاردة أو تعذيب الضحايا انتزاع المعلومات منهم.

١٤. إسقاط الجنسية عن الوطنيين الذين يرفضون الاستجابة لها أو الذين يعتقد بأنهم يشكلون خطراً على نظامهم السياسي.

١٥. دفن الذين يقتلون في المظاهرات، سواء كان ذلك عبر الشرطة أم التحقيقات الجنائية، بشكل سرّي ودون تسليم الجثث إلى ذوي الضحايا خشية انفجار غضب الجماهير.

إن سجلات محكمة الشعب تروي الكثير من الحقائق عن الممارسات التي كانت تعتمدها دائرة التحقيقات الجنائية، التي وردت بشكل صادق وأمين في شهادات الكثير ممن تعرض للاعتقال والسجن والتعذيب الجسدي والنفسي.

ومع أن السجون العراقية في أنحاء البلاد كانت تضم المئات من السجناء السياسيين، وفي فترات الأزمات السياسية كان عدد المعتقلين يصل إلى عدة آلاف وكانت حياة السجناء مليئة بالعذابات والمرارة، وكانت أشكال التعذيب تمارس على قدم وساق ودون انقطاع، مما تسببت بمطالبات السجناء بتحسين ظروفهم والكف عن التعذيب أو تنظيم زيارات عوائلهم أو اعتبارهم سجناء سياسيين، فأن أسوأ ما تعرض له السجناء السياسيون في عراق العهد الملكي كانت في مجزرتي سجن الكوت وسجن بغداد في عام ١٩٥٣ أثناء وزارة

جميل المدفعي، حيث سقط ١٩ قتيلاً وعشرات الجرحى فيهما^{٣٨٧}. وكانت لدوائر التحقيقات الجنائية اليد الطويلة في كل ذلك.

المبحث الرابع

من نشاط وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية

حول مجزرتي سجن بغداد وسجن الكوت ١٩٥٣

بعد ضرب انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية في العراق من قبل وزارة الفريق نوري الدين محمود وتعيين اللواء الركن عبد المطلب الأمين حاكماً عسكرياً نشطت وزارة الداخلية وشرطة التحقيقات الجنائية وزجت بعدد كبير من المشاركين في الانتفاضة الشعبية والمشتبه بمشاركتهم في المعتقلات ثم قدموا إلى محاكم عسكرية شكلت على عجل أصدرت أحكاماً قاسية وجائرة على عدد كبير منهم بمختلف الأحكام ولسنوات طويلة على وفق ما كانت تقرره مديرية التحقيقات الجنائية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الداخلية التي كانت تقوم بدورها بالتنسيق مع الخبراء البريطانيين العاملين في جهاز أمن السفارة البريطانية. اعتقلت أجهزة الأمن والشرطة ٢٢٠ شخصاً من المثقفين الوطنيين المشاركين في الحياة السياسية العراقية، كما ألقى القبض على ٢٩٩٩ شخصاً من المشاركين في مظاهرات الانتفاضة. فحكم على اثنين منهم بالإعدام ونفذ الحكم بهم علناً في الشارع الشعبي المعروف باسم شارع غازي (الذي استبدل بعد ثورة تموز ١٩٥٨ إلى شارع الكفاح، لكثرة المظاهرات الشعبية التي كانت تنطلق منه، بقصد إرعاب الناس. كما حكم على ٩٥٨ شخصاً بالسجن لمدد مختلفة، وعلى ٥٨٢ منهم بغرامة مالية وعلى ٢٩٤ منهم بكفالة مالية. كما أدى توجيه نيران قوات الشرطة والأمن والجيش إلى سقوط ١٨ مواطناً شهيداً وجرح ٨٤ مواطناً في منطقة باب الشيخ ببغداد وفق الإحصاء الرسمي لوزارة

٣٨٧ الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مذبحتي سجني بغداد والكوت عام ١٩٥٣. ط ١. بدون

ذكر دار للطباعة والنش أو مكان صدور الكتاب. ٢٠٠٢.

الدفاع. وكانت الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك^{٣٨٨}. وكانت الحركة الوطنية في أعقاب ضرب الانتفاضة ما تزال في جزر سياسي ملموس، حيث بدأت الأحزاب السياسية المعروفة مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي بتقديم المذكرات إلى الوصي على العرش بهدف رفع الأحكام العرفية والمطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية والحقوق السياسية للشعب العراقي بعد أن قدمت حكومة نوري الدين محمود استقالته وتشكلت حكومة جديدة برئاسة جميل المدفعي بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٣^{٣٨٩}. وكان التسوية والإهمال نصيب تلك المذكرات. وفي نفس العام تم تنصيب فيصل الثاني ملكاً على عرش العراق، مما تطلب حل الوزارة وتشكيل وزارة المدفعي السابعة. وفي هذه الفترة تزايدت الجهود الأجنبية وتركزت حول إقامة تحالفات سياسية وعسكرية إقليمية تشد العراق إلى بقية الدول المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وكان إحساس الحكومة بأن تطور الأوضاع يمكن أن يدفع إلى تصاعد الموجة الثورية المناهضة للسلطة من جديد، خاصة وأن الحزبين السياسيين المعروفين، الوطني الديمقراطي والاستقلال، برئاسة السيدين كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه قد قدما المذكرات المطالبة من جديد برفع الأحكام العرفية وإعادة العمل بالحياة السياسية الحزبية وتجاوز التردّي المتفاقم في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان التسوية والإهمال جواب حكومة جميل المدفعي الجديدة على تلك المذكرات أيضاً.

في الفترة التي سبقت الانتفاضة أُضرب السجناء السياسيون مطالبين بحقوقهم كسجناء سياسيين، إذ كانوا يعاملون كسجناء الحق العام أو كأنهم من مرتكبي الجرائم فلا يحق لهم الكثير من الحقوق التي تمنح عادة للسجناء السياسيين مثل الحصول على راديو أو على الصحف المحلية أو الحصول على الكتب أو الزيارات المنتظمة من جانب العائلات لهم... الخ. استمر الإضراب الأول عشرين يوماً والإضراب الثاني ٢٩ يوماً توفى في الإضراب الأخير السجن السياسي نعمان محمد صالح. لم تستجب الحكومة لتلك المطالب، ولكنها

٣٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

٣٨٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. ص ٥.

حسنت قليلاً من أوضاعهم الغذائية وسمحت بزيارات العائلات في (المواجهات الشهرية) وحصول السجناء السياسيين على الصحف اليومية... الخ.

في عام ١٩٥٣ عينت الحكومة العراقية مجموعة من ضباط الشرطة لإدارة السجون العراقية. فقد عين طاهر الزبيدي مديراً عاماً للسجون وعبد الجبار أيوب، المعروف بقسوته البالغة على السجناء السياسيين وحقده الشديد على الشيوعية والشيوعيين، مديراً لسجن بغداد المركزي، وجهاد الجاف مديراً لسجن الكوت^{٣٩٠}. وكان الرجل المتعجرف والشديد القسوة إزاء السجناء الشيوعيين، ماجد مصطفى، قد عين وزيراً للشئون الاجتماعية في وزارة المدفعي السابعة. قررت هذه الوزارة نقل السجناء إلى سجن بعقوبة الجديد لضمان ثلاثة أهداف، وهي:

١. إبعاد السجناء السياسيين عن مدينة بغداد وعن المظاهرات والأحداث السياسية التي يمكن أن تثير الشعب وتغود إلى إشكاليات سياسية.

٢. تقليص المواجهات السياسية بين العوائل والسجناء بسبب بعد المسافة، وبالتالي تقليص نقل الأخبار حول ما يجري في الشارع العراقي إلى السجناء وأخبار السجون إلى الشارع العراقي.

٣. سحب المكاسب التي حصل عليها السجناء عبر الإضرابات التي وقعت قبل انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

رفض السجناء لذات الأسباب نقلهم ودخلوا في مفاوضات مع الجهات المسؤولة في السجن ولكن الرفض كان الجواب الوحيد لدى إدارة السجون العامة ومدير سجن بغداد المركزي.

ويبدو أن إدارة السجن وجدت في استمرار الأحكام العرفية والجزر في الحركة السياسية في العراق وانتهاء مفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية ظرفاً مناسباً لتوجيه "ضربة تأديبية" إلى السجناء السياسيين، خاصة وأن المجموعة الجديدة كانت معروفة بتشددها

٣٩٠ الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مصدر سابق. ص ٥٣.

ورفضها الاستجابة إلى أي مطلب من مطالب السجناء وأصرت على نقلهم مهما كان الثمن. لهذا نظمت إدارة سجن بغداد وبالاتفاق الكامل مع الحكومة العراقية برئاسة المدفعي ووزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى مجزرة سجن بغداد. وكان سجن بغداد المركزي يطبق حينذاك على ١٥٤ سجيناً سياسياً، وأغلبهم من المثقفين الذين حكمت المحاكم العسكرية عليهم في فترات مختلفة بأحكام ثقيلة. وكان القسم الأعظم من السجناء ينتسبون إلى الحزب الشيوعي العراقي.

كان إصرار الحكومة على ضرب السجناء ناشئاً عن رغبتها في تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

١. ردع السجناء في سجن بغداد المركزي عن تقديم مطالب إلى الحكومة، إذ يمكن لهذه الحركة أن تنتقل إلى السجون الأخرى، وانتزاع المكاسب البسيطة التي تحققت لهم عبر إضراباتهم السابقة.

٢. تدبير ضربة للسجناء بما يخيف الشيوعيين وغيرهم من المشاركة بالحركات السياسية التي يمكن أن تقود إلى السجون.

٣. التخلص من عدد من السجناء الشيوعيين البارزين، إذ أن أغلب السجناء كانوا إما شيوعيين وإما أصدقاء للحزب الشيوعي ومجموعة من المستقلين وبعض الأعضاء اليساريين في الحزب الوطني الديمقراطي.

قاد وكيل متصرف بغداد داود سلمان وعبد الجبار أيوب، مدير السجن، هجوم الشرطة المنظم الذي ساهمت فيه وأشرفت عليه التحقيقات الجنائية، إذ تم اقتحام السجن عنوة وقامت الشرطة بإطلاق النار على السجناء العزل بهدف فرض نقلهم إلى سجن بعقوبة. وكانت الحصيلة استشهاد ٨ سجناء وجرح ٩٣ سجيناً لم يدخل المستشفى منهم سوى ٢٣ جريحاً. أي أن نسبة القتلى من مجموع السجناء كانت ٥,٢٪ ونسبة الجرحى ٦٠,٤٪،

ومجموع الإصابات بلغت ١٠١ إصابة أو ما يعادل ٦٥,٦ ٪ من مجموع السجناء^{٣٩١}. تم في أعقاب هذه المذبحة نقل بقية السجناء السياسيين وعددهم ١٢٣ سجيناً إلى سجن بعقوبة. أثارت هذه المذبحة مشاعر الناس في بغداد والصحف في داخل العراق وخارجه، كما قدمت الأحزاب السياسية احتجاجات رسمية على الحكومة العراقية أعلنت فيها إدانتها الشديدة لهذه العملية. وقامت عائلات السجناء بمظاهرة احتجاجية ضد المذبحة. ودفعت هذه المذبحة السجناء السياسيين في الكوت إلى الاحتجاج على هذه الوحشية في التعامل مع سجناء عزل، وإعلان الإضراب عن الطعام تضامناً مع أخوتهم السجناء في سجن بعقوبة. وكان عدد السجناء السياسيين في سجن الكوت ١٢١ شخصاً. لم تبذل أية جهود حقيقية للتفاوض مع السجناء السياسيين بل نظمت إدارة السجون مذبحة جديدة. إذ دفعت بعدد كبير من قوات الشرطة السيارة وشرطة السجن ورجال التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة في الكوت بهجوم ناري كاسح على السجن حيث وجهت نيران رشاشاتها الأوتوماتيكية إلى صدور السجناء في اليوم الثاني من أيلول/تشرين الأول من عام ١٩٥٣. فسقط منهم في الحال ١٠ قتلى و٩٢ جريحاً^{٣٩٢}. وكان السجناء عزلاً من أي سلاح ناري أو سلاح حاد في ما

٣٩١ كان المفروض في مؤرخ مثل السيد عبد الرزاق الحسيني أن يشير إلى الحقائق كما هي، إن لم يرغب بالتعاطف مع السجناء السياسيين العراقيين. ولكن لم يحصل هذا، بل كتب في طبعة كتابه تاريخ الوزارات العراقية في عام ١٩٦٨ يقول: "استغلت محطات الإذاعة المعادية للعراق "حادثة سجن بغداد" التي وقعت في ١٨ حزيران (١٩٥٣) وراح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى، فأخذت تذيع ما يحلو لها ويطيب من الأنباء والتعليقات. وبينما الصحف العراقية ترد على تلك التخريصات، إذا بحادثة مماثلة تقع في سجن الكوت في ليلة الثالث من أيلول ١٩٥٣ م ويذهب ضحيتها عدد آخر من القتلى والجرحى قدرته المصادر الرسمية ب (١٠٢) من أصل ١٢١ سجيناً". ولم يكن محايداً في هذا التقدير ولا منصفاً للسجناء السياسيين. راجع: الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مطبعة العرفان، صيدا-لبنان ١٩٦٨. ص ٤٥.

٣٩٢ - الحسيني عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء التاسع. مصدر سابق. ص ٤٥.

- الطالباني، مكرم د. دماء وراء القضبان. مصدر سابق. ص ٧٦.

- محكمة الشعب. الجزء الخامس. مصدر سابق.

عدا بعض الحجارة. لهذا لم تكن هناك إصابات فعلية بين أفراد الشرطة. لقد بلغ عدد الإصابات ١٠٢ من مجموع ١٢١ سجيناً أو ما يعادل ٨,٣ ٪ قتلى، و ٧٦ ٪ جرحى، أو ما مجموعه ٨٤,٣ ٪. نسبة الإصابات إلى مجموع السجناء. وكانت البيانات الرسمية مليئة بالكاذيب والادعاءات الفارغة ضد السجناء. وكان مفوضو الشرطة يحرضون أفراد الشرطة السيارة ضد السجناء على اعتبار أنهم من اليهود المعتقلين، في حين لم يكن الأمر كذلك. ورغم الاحتجاجات التي تقدمت بها قيادات الأحزاب السياسية التي لم تكن مجازة حينذاك، فأن النظام لم يحقق جيداً بما وقع واعتبر السجناء هم الذين بدأوا المعركة، وهي مسألة مخالفة لحقائق الأمور حينذاك. ولكن حكومة جميل المدفعي أجبرت في ١٥ أيلول/تشرين الأول على تقديم استقالته حيث كلف الدكتور فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة الجديدة في محاولة من النخبة الحاكمة تخفيف التوتر الذي كان يعيشه الشارع العراقي..

لا شك في أن السجناء السياسيين لم يقدرُوا تماماً مرحلة الجزر السياسي التي كانت تمر بها الحركة الوطنية العراقية، وبالتالي فأن رفض النقل، رغم شرعيته، لم يكن سوى تقديم الحجة للحكم القائم لتوجيه نيرانه وقتل السجناء السياسيين وإصابة العشرات منهم بجروح. وإذا كان السجناء لم ينتبهوا إلى ميزان القوى في المذبحة الأولى، كان عليهم أن ينتبهوا إلى ذلك بعد مجزرة سجن بغداد وإعلان تضامنهم مع أخوتهم السجناء السياسيين في سجن بغداد بطريقة أخرى لا تقود إلى مذبحة أخرى. ومع أن مسؤولية الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة وأجهزتها القمعية تقع على عاتق نظام الحكم الملكي وحده، فأن السجناء السياسيين لم يخللوا بدقة الوضع السياسي حينذاك، إذ كان الحزب الشيوعي عموماً قد وقع تحت تأثير تيار يساري تجلى في عدد من المواقف التي اتخذتها قيادة الحزب حينذاك، إذ كان على السجناء أن يتجنبوا الانجرار وراء استفزازات الحكومة وأجهزتها القمعية ورغبتها في الانتقام منهم وبث الرعب في نفوس الشعب. ولم يكن هذا الموقف هو الوحيد الذي يمكن انتقاده في نشاط السجناء السياسيين والموقوفين حينذاك، إذ أن الكثير من الأحكام غير العادلة أنزلت بالسجناء السياسيين بسبب ترديدهم لأناشيد

وطنية داخل المحاكم أو الهتافات في المحكمة... الخ^{٣٩٣}. لقد كان الجو اليساري هو المهيمن على الحركة السياسية العراقية حينذاك، وخاصة في صفوف الحزب الشيوعي العراقي، وكانت الخسارة فادحة.

٣٩٣ في عام ١٩٥٥ قدمنا، الرفيق جاسم محمد حلواني وأنا ، إلى محكمة جزاء كربلاء بتهمة التشرد. وقبل يوم من مثلنا إمام الحاكم تحدثنا إلى مسؤول منظمة الحزب الشيوعي العراقي في المدينة حينذاك، وكان حزام عيال، حول كيف علينا أن نتصرف في المحكمة، واتفقنا على أن نهتف ضد الحكومة والمحكمة والاستعمار إذا ما صدر الحكم علينا. وكان والدي قد بذل جهداً ملموساً لدى الحاكم ومتصرف اللواء لكي لا يحكم علينا بالحبس. وفي المحكمة صدر قرار الحاكم بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ والخروج بكفالة شخص ضامن. كان رفيقي وصديقي جاسم حلواني يعاني من ضعف في سمعه، وسمع الحكم بستة اشهر فقط ولم يسمع الحكم بإيقاف التنفيذ. فأطلق يهتف بأعلى صوته فانهاالت الشرطة عليه بالضرب في داخل المحكمة. كنت قد سمعت قرارا الحكم جيداً، ولكن هتاف رفيقي وبدء الشرطة بضربه استفزني وحفزني على الهتاف معه. إلا أن الشرطة لم تتوجه نحوي بالضرب، بسبب مكانة أبي الاجتماعية في المدينة. وهي إحدى صيغ التمييز في حينها أيضاً. ونتيجة ذلك نفذ الحكم علينا مباشرة وأودعنا سجن الحلة، ثم تم تقديمنا إلى محاكمة جديدة بتهمة إهانة الحكومة والمحكمة، إذ كانت هتافاتنا: تسقط حكومة نوري السعيد، تسقط المحاكم الصورية يسقط الاستعمار وعملائه في العراق. بعد ذلك قدم والدي كفالة رجل ضامن لكلينا وأمكنا الخروج من السجن ولكني أرسلت إلى الشعبية كجندي مكلف، رغم كوني كنت طالباً ثم حوكمنا على التهمة الثانية وصدر حكماً بحبسنا أربعة شهور أو دفع غرامة قدرها أربعون ديناراً. ألزمت والدي بدفع الغرامتين لضمان خروجنا معاً وهددت بعدم الخروج إن لم يتم ذلك. فدفع المبلغ وخرجنا لأعود إلى الجيش في الشعبية في البصرة، ويعود جاسم حلواني إلى أحضان حزبه وعائلته في المدينة ذاتها. ك.

حبيب

المبحث الخامس

نماذج من السياسات القمعية لوزارة الداخلية وشرطة

التحقيقات الجنائية في العراق

من أجل أن لا ننسى ما فعله الاستعمار البريطاني والنظام الملكي في العراق على مدى أربعة عقود.

كاظم حبيب

تأسست في عام ١٩٩٣ في المنفى البريطاني (في لندن) حركة سياسية جديدة أطلق عليها أصحابها اسم "الحركة الملكية الدستورية". تبنت هذه الحركة الدعوة إلى إحياء "الملكية الدستورية" في العراق، وترأسها السيد علي بن حسين بن علي بن الحسين (شريف مكة) بان خالة امك الراحل فيصل الثاني الذي لقي حتفه مع سقوط الملكية في ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

التزمت هذه الحركة منذ تأسيسها حتى الوقت الحاضر بعدة اتجاهات نشير إليها في أدناه:

١. الدعاية المكثفة والمستمرة حول النظام الملكي الذي حكم العراق من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ باعتباره كان خير نظام للشعب العراقي، حيث عاش العراق في ظل الحرية والديمقراطية والاطمئنان والسعادة، التي ضاعت بعد غيابه.

٢. وهي تؤكد أهمية التحالف الذي قام في حينها بين العراق وبريطانيا وما أنجزه الطرفان للشعب العراقي من خدمات كبيرة ومهمة، سواء أكان ذلك في فترة الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢ أم في فترة الحصول على الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨.

٣. الدعوة إلى إعادة النظام الملكي الدستوري إلى العراق لضمان سيادة الحياة الدستورية والحرية والديمقراطية والحياة البرلمانية، والعمل من أجل تنصيب المطالب بعرش العراق، السيد علي بن حسين، ملكاً على العراق.

٤. ووقفت الحركة الملكية الدستورية ضد النظام الدكتاتوري في العراق ودعت إلى إسقاطه وتبنت وجهة النظر الأمريكية - البريطانية التي التزمت بشن الحرب للخلاص من صدام ونظامه، كما وقفت في حينها إلى جانب استمرار الحصار على العراق.

٥. وفي الكثير من النشاط الدعائي سعى أقطاب الحركة ودعاتها إلى تبييض وجه فترة الهيمنة البريطانية على العراق وسياسات النظام الملكي، باعتبار النظام الملكي كان النموذج الرائع والمناسب للعراق الذي يفترض أن يعتمد فكرة ومضمون اللبرالية الجديدة.

سأعالج في هذا المقال المكثف مسالتين، وهما: (١) طبيعة السيطرة البريطانية وحقيقة العهد الملكي في العراق، و(٢) طبيعة ومضمون الدعوة إلى ممارسة فكر وسياسة اللبرالية الجديدة في العراق.

١. طبيعة السيطرة البريطانية وحقيقة العهد الملكي في العراق

يمكن الاتفاق التام مع الرأي القائل بأن النظام العراقي الاستبدادي المخلوع الذي قاده الدكتاتور المطلق صدام حسين كان أشد وطأة ودموية على الشعب العراقي وأكثر عدوانية وشراسة في محاربة المعارضة السياسية مما كان عليه العراق في فترة الاحتلال البريطاني المباشر وغير المباشر والعهد الملكي، كما يمكن تأييد الرأي القائل بأن جمهرة الضحايا التي سقطت في فترة السيطرة البريطانية وتولي العائلة الهاشمية في مكة عرش العراق، من جراء سياسات تلك الفترة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي ضحايا النظام البعثي الصدامي المقبور. ويمكن القبول أيضاً بأن فترة السيطرة البريطانية والملكية الإقطاعية قد تميزت بإقامة الأحلاف العسكرية والتأمر على البلدان المجاورة، ولكنها لم تصل إلى حد شن الحروب الدموية على الجيران والغوص في دماء الناس في عهد تولي عائلة صدام حكم البلاد. وعدا ذلك يمكن القبول بالكثير من مثل هذه المقارنات. ولكن هل مثل هذه المقارنات مقبولة أو صحيحة أساساً؟ وما الهدف الرئيسي من محاولات من هذا النوع؟

لا يمكنني القبول بمثل هذه المقارنات، كما أجدها خاطئة من حيث المبدأ، خاصة إذا علمنا بأن الهدف منها هو إشاعة جو من "الحنين" لماض كان فاسداً ومجحفاً ومريراً،

وكان السبب وراء أغلب ما عاني منه الشعب العراقي خلال الحقبة التي أعقبت سقوط النظام الملكي. وكان العهد الملكي القاعدة التي نشأت عليه كل الأوزار والأوضاع المزرية اللاحقة. وغالبا ما يشير دعاة الماضي البريطاني والملكي "النظيف" في العراق إلى ثلاث مسائل مهمة هي:

١. قيام بريطانيا بوضع دستور مدني وإرساء نظام ملكي دستوري في العراق
٢. جعل ولاية الموصل (الموصل والسليمانية وكركوك وأربيل) جزءا من العراق الملكي
٣. حل مشكلة الأرض بإجراءات الخبير البريطاني داوسن والتي سميت بـ "قانون اللزمة" و "تسوية حقوق الأراضي" لعام ١٩٣٢. رغم مرور أكثر من ثمانية عقود على الحرب العالمية الأولى وعلى بدء الاحتلال البريطاني للعراق، فإن شعوب المنطقة، ومنها الشعب العراقي، لم تنس الاتفاقيات والمناورات الاستعمارية الدولية، وخاصة البريطانية والفرنسية، لتقسيم مناطق السيطرة العثمانية بين النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي، الذي كشفت عنه الوثائق السرية التي نشرتها أول حكومة سوفيتية في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية في عام ١٩١٧. وفي هذا يمكن العودة إلى عشرات الكتب الأجنبية والعربية العراقية التي بحثت في هذه الفترة، ومنها كتاب السيد عبد الرزاق الحسني الموسوم بـ "تاريخ الوزارات العراقية" و "تاريخ العراق السياسي الحديث"، ثم كتاب الدكتور غسان العطية الذي بحث في الفترة ١٩٠٨-١٩٢١ والموسوم "العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١" الصادر في عام ١٩٨٨ والكثير من الكتب والدراسات الأخرى. كما لم ينس الشعب العراقي الطريقة الوحشية والدموية التي جابهت بها بريطانيا العظمى وقوات الاحتلال انتفاضة النجف في عام ١٩١٨ وانتفاضة السليمانية في عام ١٩١٩ وثورة العشرين (١٩٢٠) العراقية، وما أعقب ذلك من إجراءات تعسفية قاهرة لمعاقبة الثوار وإعدام بعضهم وإبعاد البعض الآخر وتسمين الأعوان من إقطاعيين وغير إقطاعيين. وما تزال كلمات الشيخ شعلان أبو الجون، الذي أدى اعتقاله و ثم تحريره من المعتقل القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت شرارة ثورة العشرين، ترن في آذان العراقيات والعراقيين دافئة وصافية ودقة في حديث له مع السير وليم ويلكوكس حين قال الأخير لأبي الجون في أعقاب قيام الدولة العراقية

وتشكيل أول حكومة عراقية في العهد الملكي الجديد: ماذا تريدون شيخنا أكثر من ذلك، أصبح عندكم الآن حكومة وطنية. أجابه الشيخ شعلان أبو الجون بحسه الوطني المرفف والصادق: أي يا محفوظ عندنا الآن حكومة وطنية، لكنها ترطن" . أي إنها حكومة من صنعكم وتخدم مصالحكم.

والشعب العراقي ما يزال يتذكر كيف تبخرت كل الوعود التي أعطيت للشريف حسين بن علي وذهبت أدراج الرياح في خضم المصالح الاستعمارية البريطانية. وحصل نفس الموقف المخزي والنكث بالوعد التي أعطيت حينذاك إلى قادة الشعب الكردي في كردستان.

ولا شك في أن الإدارة البريطانية في العراق وضعت الدستور العراقي، وهو دستور مدني متقدم بالقياس إلى واقع العراق الريفي والقبلي في تلك الفترة. ولكن هذا الدستور المدني المتقدم والمؤسسات التي أقيمت في ضوئه لم تمارس أعمالها كما يفترض أن تمارسه مؤسسات وطنية عراقية، بل سعت الإدارة البريطانية إلى تشويه ذلك الدستور بالممارسة العملية من خلال جملة من السياسات منها:

• تعيين مستشار بريطاني بجوار كل من الملك ورئيس الوزراء والوزراء وغيرهم من المسؤولين الكبار وفي المحاكم لتوجيه "الاستشارة والنصح" إلى أولئك المسؤولين لتسيير شؤون البلاد، وكانت مصلحة بريطانيا هي التي ينبغي أن تسود في الممارسة العملية. ولم يكن المسؤولون سوى أدوات لتنفيذ تلك السياسات. ومن هنا انطلق الشاعر معروف الرصافي بقوله:

كادت لفرط حياتها تتقصف	هذي كراسي الوزارة تحتكم
كل بسلطته عليكم مشرف	أنتم عليها والأجانب فوقكم
فرحاً على الكرسي وهو مكتف؟	أيعد فخراً للوزير جلسه

أو قول الشاعر:

المستشار هو الذي شرب الطلاء فعلاماً يا هذا الوزير تعربد

- إعاقة تغيير العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في العراق، بل تم تكريسها وتطبيق قانون دعاوى العشائر بجوار القانون المدني العراقي، وإعاقة تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، أساس المجتمع المدني.
- إصدار قوانين تمسح الدستور وتعطل مواده الأساسية ومضمونه الديمقراطي عمليا بالتعاون بين سلطات الاحتلال والمستشارين البريطانيين وبين الحكومة العراقية على امتداد فترة الحكم الملكي.
- تزوير الانتخابات البرلمانية وفرض تعيين رؤساء الوزارات والوزراء ورسم سياساتها للحكومات العراقية المتعاقبة والتي أزج بعضها حتى الملك فيصل الأول، الذي نصبه البريطانيون ملكاً على العراق كحليف ثابت وأمين لهم، واعتبرها مخرقة أكثر مما ينبغي بسيادة العراق واستقلاله ووحدته الوطنية. وقد حصد ثمار مواقفه إزاء بريطانيا وهي في منتجعه في سويسرا، إذ جاء خبر وفاته من هناك.
- محاربة الحياة الحزبية والديمقراطية السلمية وتشكيل أجهزة الأمن الداخلية وقمع نضالات الشعب العراقي وقواه السياسية المختلفة، إضافة إلى الأمر بإصدار أحكام الإعدام بحق المناضلين العراقيين للمرة الثالثة في العراق في عام ١٩٤٩ ، وكانت المرة الأولى حين صدرت أحكام الإعدام بحق المناهضين للهيمنة البريطانية في النجف في مايو/أيار من عام ١٩١٨، والمرة الثانية حين صدرت أحكام الإعدام بحق بعض قادة حركة مايس عام ١٩٤١ بعد فشلها، إضافة على قرارات الإبعاد وإسقاط الجنسية العراقية عن المناضلين ضد الهيمنة وسياسة الأحلاف العسكرية وضد التبعية لبريطانية.
- فرض الاتفاقيات الاستعمارية على العراق بالرغم من معارضة الشعب العراقي لتلك الاتفاقيات، ومنها معاهدة ١٩٣٠ واتفاقيات الحصول على امتياز حقوق التنقيب عن النفط وتصديره وهضم مصالح الشعب العراقي إلى أقصى الحدود. وتحقق لبريطانيا كل ذلك من خلال استخدام ورقة ولاية الموصل للمساومة وتأمين التوقيع على تلك الاتفاقيات المخرقة باستقلال وسيادة ومصالح البلاد، إضافة على تنصيب فيصل الأول

ملكاً على العراق، حيث أصبح الرجل مشلولاً وعاجزاً عن التأثير في أحداث البلاد وحادراً بين مصالح بريطانيا والعراق.

• وشجعت الإدارة البريطانية حكام بغداد، وخاصة قيادتي حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، وغيرهم من حكام العهد الملكي، على توجيه أجهزة التحقيقات الجنائية والشرطة والجيش نيرانها ضد المناضلين العزل والمتظاهرين الذين كانوا يطالبون بالديمقراطية ورفض المعاهدات والاتفاقيات المخلة بسيادة ومصالح الشعب العراقي وثوراته الأولية والمضرة بعلاقات التضامن والأخوة العربية، أو ضد الانتفاضة الشعبية التي رفضت العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر بعد تأميمها لقناة السويس في عام ١٩٥٦، إضافة إلى توجيه نيرانها وقتل الكثير من العراقيين في سجون النظام حينذاك وأثناء عمليات الإضراب عن الطعام، كما حصل في مجزرتي بغداد والكوت المعروفتين للجميع، وكذلك إعدام مناضلين شجاعين في مدينة الحي بسبب مواقفهم التضامنية مع مصر ضد العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) عليها .

• لقد أرست بريطانيا بسياساتها وتصرفاتها تلك أوضاعاً غير ديمقراطية في العراق وأعادت عملياً التطور الديمقراطي فكراً وممارسة وساهمت في تشجيع سياسات الاستبداد ومجافة إرادة الشعب وحقوقه المشروعة وسيادته على أرضه. وهي التي لم تقدم أي اعتذار وتعويضات للشعب العراقي على ما ارتكبته من جرائم حتى الآن. ويفترض في الحكومة العراقية القادمة ومجلس النواب القادم مطالبة بريطانيا رسمياً بالاعتذار ودفن التعويضات المادية لعوائل كل الذين فقدوا حياتهم أو الذين تعرضوا للسجن والاضطهاد أو لصالح الدولة العراقية. ولا شك في أن الجرائم التي ارتكبتها النظام الدكتاتوري في العراق لا تنفصل عن تلك الحقبة الزمنية ولا يمكن أن تنفصل عنها، خاصة وأن بريطانيا وبقية الدول الاستعمارية قد ساهمت حتى بعد ثورة تموز في التآمر على الحكومة الوطنية التي تشكلت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ وعملت على تغيير الأوضاع واستغلال ضعف مستوى الوعي السياسي لصالح تمرير مشاريعها وتعميق الخلافات

والصراعات بين القوى السياسية العراقية والتي نجد بقاياها ما تزال فاعلة حتى اليوم في صفوف القوى السياسية العراقية. وباختصار شديد أرسى الحكام البريطانيون في العراق الأساس المادي المعوج لإقامة مجتمع مدني مشوه مستفيدين في ذلك من التخلف العام السائد في البلاد، ومن وجود حكام حلفاء تدربوا في المدرسة العثمانية وأصبحوا حلفاء مخلصين لبريطانيا على حساب مصالح بلدهم وشعبهم. وهذا الأساس المشوه هو الذي ساهم بدوره في تشديد أو تعميق ظاهرة بروز الاتجاهات الاستبدادية في الحكم والحكام المستبدين.

لم تكن ولاية الموصل سوى واحدة من ثلاث ولايات، تشكل اليوم أراضي الدولة العراقية، (بغداد والبصرة والموصل)، تابعة للدولة العثمانية، وكانت عموماً تحت إشراف والي بغداد وضمن إيالة بغداد، رغم وجود ولاية مستقلين نسبياً لتلك الولايات، سواء أكان ذلك في العهدين العثمانيين الأول والثاني أم في عهد المماليك أو في العهد العثماني الثالث، أي بعد سقوط دويلة المماليك في بغداد في عام ١٨٣٢/١٨٣٣. وبدأت بريطانيا المساومة بشأنها مع فرنسا أولاً، ومن ثم مع الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي انتهت إلى اعتبارها جزء من العراق. ولكن الحكومة البريطانية فرضت شروطاً قاسية جداً على الحكومات العراقية المتعاقبة قبل موافقتها على اعتبار ولاية الموصل جزء من العراق، دع عنك إنها نسفت ومسحت بالأرض تماماً تلك الوعود التي كانت قد أعطتها في حينها للأكراد من أجل إقامة دولتهم الخاصة أو الحكم الخاص في المناطق التي تعتبر ضمن الأرض الكردستانية. لقد فرض على الحكام العراقيين الموافقة على وجود القواعد العسكرية البريطانية على الأرض العراقية (الشعبية والحبانية) أولاً والتي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠، التي اعتبرها العراقيون معاهدة استرقاقية. كما كانت الحكومة العراقية قد وافقت قبل ذلك على منح الاحتكارات الدولية عقود التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام بشروط استعمارية واحتكارية صرفة في غير مصلحة الشعب العراقي، إضافة إلى استمرارها في نهب التراث التاريخي للعراق من مناطق العراق الأثرية. وقد تم للحكومة البريطانية ما أرادت. وبعدها أصبح مهماً لبريطانيا أن تبقى ولاية الموصل تحت الحماية البريطانية في إطار الدولة

العراقية الخاضعة لتلك الحماية والهيمنة، إذ كان فيها النفط. لقد كانت تلك شروط بريطانيا في سبيل قبول العراق في عصبة الأمم أيضا، فهل نسينا كل ذلك أم نتناساه اليوم لغرض في نفس يعقوب؟ فالقول بأن بريطانيا كانت السبب في بقاء ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية ينبغي أن لا يقبل على علته وكأنه هبة بريطانية للعراق. فمثل هذا يتجاوز حقيقة الوضع والأحداث التاريخية الفعلية حينذاك ويجافي الدور الاستعماري الذي لعبته بريطانيا في العراق أساساً.

ولم يكن "حل" المسألة الزراعية في العراق وفق قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) وقانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ اللذين صاغ بنود القانونين الخبير البريطاني داوسن، الذي جلب من الهند لهذا الغرض، لصالح التنمية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في العراق أو لصالح الفلاحين، بل كان لصالح حفنة صغيرة من الشيوخ والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، وأغلبهم ممن ساوم على ثورة العشرين أو وقف ضدها أصلاً أو الذين رضخوا فيما بعد لإرادتها، حيث كافأتهم الإدارة البريطانية بذلك. فقد ساهمت تلك القوانين في مواصلة عمليات نهب الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة صغار الفلاحين، التي بدأت في عهد الدولة العثمانية وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وتكريس ما حصل حينذاك، في حين كانت رقبة الأرض الزراعية، ومنذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، للدولة. إليكم ما تقوله السيدة وريين وارنر، الخبيرة البريطانية بالشؤون الزراعية في الشرق الأوسط، بهذا الشأن: "لقد كانت تسوية تسجيل الملكية في العراق فعلاً عملية انتزاع للملكية من المزارعين الذين يشغلون الأراضي، وضمها إلى ملكيات شيوخ العشائر الذين غدوا من كبار الملاك...". لقد انتهت عمليات النهب تلك إلى نتيجة منطقية أشار إليها السيد الدكتور طلعت الشيباني حين كتب يقول عن توزيع الأراضي في العراق في عام ١٩٥٢/١٩٥٣ ما يلي: "... إن أكثر من ٩٨٪ من سكان العراق، وجلهم من سكان الريف في عام ١٩٥٢ كانوا لا يملكون أرضاً زراعية، في حين أن أقل من ٢٪ من السكان هم المالكون للأرض الزراعية". ولكن صورة التوزيع تبدو أكثر سوءاً وظلماً عندما نجد أن هناك شخصاً واحداً كان يمتلك مئات ألوف الدونمات (الدونم العراقي

الواحد = ربع هكتار) في العهد الملكي-البريطاني "السعيد" والمأسوف عليه، في حين كان مئات ألوف الناس لا يملك الفرد الواحد منهم سوى مساحة تتراوح بين أقل من دونم وأقل من ٥ دونمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان ١٧،٠٪ من أصحاب الملكيات الزراعية يستحوذون على ٤،٥٩٪ من الأراضي الزراعية المستثمرة في العراق، في حين كان ٢،٧٩٪ من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة لا يمتلكون سوى ٧،٦٪ من الأراضي المستثمرة. وهذا الوضع الذي سعت ثورة تموز ١٩٥٨ إلى تغييره لصالح الفلاحين والبرجوازية المحلية أو لصالح التطور الرأسمالي البرجوازي في البلاد وفق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩ الذي اعتبره البعض وبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على صدوره، أي في التسعينات، الطامة الكبرى التي تسببت في كل مصائب العراق الراهنة. لقد كانت تلك المجموعة من الإقطاعيين تستحوذ على القسم الأعظم من جهد الفلاحين على شكل ريع وتتصرف به بطريقتها البذخية وتفرد بالفائض الاقتصادي المتحقق في الريف العراقي وتترك جماهير الفلاحين تعيش على الطوى وتجبر على ترك أراضيها هرباً من ظلم الإقطاعيين وسراكلهم (السركال = وكيل الإقطاعي) وتحرياً عن عمل في المدينة يساعد على توفير الخبز لعائلاتهم الفقيرة ويسد الرمق. وكانت أجهزة الحكم الملكي تقبض على الكثير من هؤلاء الفلاحين الفقراء وتعيدهم إلى الإقطاعيين بحجة مديونيتهم لهم، وتتركهم تحت رحمة الإقطاعيين ليعانوا من ظلمهم واستغلالهم واضطهادهم الأمرين.

إن قانون الإصلاح الزراعي، وقبل ذلك ثورة تموز عام ١٩٥٨، قد وجها معا ضربات قاسية للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ولمصالح الإقطاعيين ونفوذهم السياسي وموقعهم الاجتماعي في الريف خصوصاً وفي المجتمع العراقي عموماً، كما كانتا ضربة موجّهة لفئات البرجوازية الكومبرادورية حليفة الإقطاع والهيمنة البريطانية، إضافة إلى إلغاء حكومة الثورة لمعاهدة ١٩٣٠ وتصفية القواعد العسكرية والخروج من منطقة الإستراتيجي، ثم محاولة تقليص أظافر مصالح الاحتكارات النفطية في العراق بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية وتحسين علاقاتها بالدول العربية والمبادرة بالدعوة إلى تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك OPEC). ومن هنا يعتبر البعض المتضرر

بأن تلك الإجراءات كانت الطامة الكبرى على الشعب العراقي، في حين يتناسى إنها قلصت من استغلال الشركات الاحتكارية الأجنبية ومن المصالح التي كانت تجنيها الفئات المستغلة المتحالفة معها. وكانت السبب وراء تضافر جهود تلك القوى لوأد البدايات الأولى للديمقراطية التي أطلقتها ديناميكية ثورة تموز الشعبية، وساهم المستوى الفكري والسياسي الضعيف للأحزاب السياسية حينذاك على إنجاح عملية الوأد تلك والتي انتهت بالحالة التي عليه العراق حالياً. إن الفترة الراهنة والمقبلة التي سمحت، وستسمح لاحقاً، بنشر الوثائق البريطانية السرية، كشفت وستكشف لاحقاً، عن الكثير من الدور البريطاني الاستعماري في الأحداث التي عاشها الشعب العراقي قبل وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨، إضافة على الدور الذي لعبته بقية الدول الرأسمالية الكبرى.

قال كارل ماركس مرة وهو يكتب عن دور الاستعمار البريطاني في الهند، بأن هذا الاستعمار الذي كانت مهمته الهيمنة واستغلال واضطهاد الشعب الهندي، كان يساهم، وبالرغم منه وبلا وعي منه أو بشكل أعمى، في تطوير بعض مجالات الحياة في الهند والخروج من عهود التخلف الشديدة التي كانت ترزح تحت وطأتها الهند حينذاك. وكان على حق في ذلك. وهذا يشمل بطبيعة الحال إقامة مشاريع البنية التحتية وتنشيط الأسواق الداخلية لتحسين مستوى استيعاب السلع البريطانية في الهند، أو إقامة المؤسسات الحكومية بما فيها الشرطة والبلديات، أو فتح المدارس والمستوصفات. أي بناء مؤسسات المجتمع المدني، إذ بدونها يصعب تحقيق مصالح الرأسمال الأجنبي في المستعمرات. ولم يكن في مقدور الاستعمار البريطاني تحقيق مصالحه دون ممارسة تلك الإجراءات، سواء أكان ذلك في الهند أم في مصر أم في العراق أو في غيرها. وعليه فليس من الإنصاف اعتبار ما تحقق في الهند حينذاك بمثابة فضل للبريطانيين على الشعب الهندي، أو القليل الذي تحقق في العراق في الفترة الملكية - البريطانية فضلاً لبريطانيا على الشعب العراقي، وهو الذي عانى الأمرين من هذا الاستعمار أو قبل ذلك من الهيمنة العثمانية المتخلفة وقدم آلاف الضحايا على هذا الطريق. ويبدو أن للبعض ذاكرة ضعيفة أو لا يريد أن يتذكر ذلك، أو أن حجم المصيبة تحت هيمنة البعث الصدامي كان كبيراً جداً بحيث تنسيه مصائب الماضي

القريب، إذ أن الاستعمار البريطاني ذاته لا غيره أعاق إلى أبعد الحدود إقامة الصناعات الوطنية، وأعاق تطوير الصناعات النفطية والبتروكيمياوية، وعرقل زيادة حصة عوائد العراق في نفطه إلى النصف من الأرباح المتحققة لسنوات طويلة حتى أجبر عليها في عام ١٩٥١، أو أعاق توسيع عمليات التنقيب عن احتياطي النفط في العراق، وبذلك أعاق تطوير وتغيير بنية المجتمع العراقي، لقد أعاق تطور البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة في آن واحد. وكلنا يعرف سياسة مجلس ووزارة الإعمار، حيث هيمن عليهما الخبراء البريطانيون ووجهوا سياستهما الاقتصادية منذ بداية التأسيس المتتابع ابتداءً من عام ١٩٥١.

وفي ضوء ذلك وغيره يحق لنا أن نتساءل: ما هو الهدف من محاولة الحديث عن الدور الناصع لبريطانيا والهد الملكي في العراق؟ يبدو لي، بأن الهدف منه يتوزع باتجاهات ثلاثة هي:

- تبييض وجه السيطرة الاستعمارية التي خضع لها العراق طويلاً والتي استمرت ما يقرب من أربعة عقود وبعد أربعة قرون من هيمنة عثمانية مرعبة سابقة عليه.
- وتبييض وجه كل من تعاون مع بريطانيا حينذاك واغتنى على حساب المصالح الوطنية وخاصة فئات كبار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والكومبرادور التجاري والعقاريين وأولئك الذين شاركوا في التصدي لثورة العشرين، أو الذين حكموا العراق وساهموا في اضطهاد الشعب العراقي وحبس حرياته ومنع الديمقراطية عنه، إضافة إلى توجيه النيران إلى صدور بناته وأبنائه في وثبات وانتفاضات الشعب المختلفة.
- الدعوة الصريحة إلى ضرورة عودة الملكية وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفتها بريطانيا العظمى في العراق بدعوى ضمان وحدته وتطوره ومستقبله.

يبدو لي بأن الوقت قد حان لاضطلاع من عرف النظام الملكي وعرف الهيمنة البريطانية على العراق وعاش المؤامرات ضده وعرف الاستغلال الذي تعرض له الشعب والنهب الذي تعرضت له ثروات العرق، أو الذي ذاق مرارة سجنونه وتعذيبه سنوات طويلة، أن يساهم بحوار موضوعي هادف مع السادة الذين بدأوا وكأنهم اكتشفوا شيئاً جديداً، بالترويج للهيمنة البريطانية والملكية والإقطاعية في الوقت الحاضر في محاولة يائسة

لاستثمار كره الناس للنظام الذي حكم العراق طوال ٣٥ عاماً وحقدهم عليه واستدرار عطفهم وتأييدهم لإقامة النظام الملكي. إنها محاولة غير مشروعة وغير مقبولة ما دامت تسعى إلى لوي رقاب الحقائق وتقديم الاستعمار البريطاني والملكية والإقطاع للناس، وللشبيبة منهم على نحو خاص، على طبق من ذهب، وكأن واحدهم يقول "ليس في الإمكان أبدع مما كان، وعلينا العودة إلى ما كنا عليه في العهد الملكي الإقطاعي".

لا يمتلك الإنسان حق منع هؤلاء الناس من العمل السياسي ومن حقهم الدعوة إلى الملكية في العراق. فهذا الحق تضمنه لائحة حقوق الإنسان ومضامين الحرية والديمقراطية. ولكن ليس من حقهم في كل الأحوال تزوير التاريخ وتشويه الحقائق وتبويض من اسود وجهه بسبب ما تسبب به من مأس كبيرة جداً للشعب العراقي في العهود السابقة. علينا أن نتذكر مع الداعين إلى الملكية الدستورية كيف جوبه الشعب الكردي عندما طالب بحقوقه العادلة في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي والضحايا الكبيرة التي سقطت بسبب السياسات القهرية للنظام الملكي. كما يمكن أن نتذكر ضحايا الأثوريين (الأشوريين) في الثلاثينيات والمجزرة الرهيبة التي نفذت بحقهم من قبل الشرطة والجيش في سميل، أو ضحايا الفرات الأوسط في أعوام ١٩٣٥ و١٩٣٦، أو أحداث ١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٥٢ أو الإضرابات العمالية في كركوك وميناء البصرة وسكك حديد بغداد والانتفاضات الفلاحية في كردستان وافرات الأوسط ... الخ. وكان النظام الملكي العراقي هو الذي أرسى دعائم الرؤية الطائفية في المجتمع العراقي بعد أن كان السعي للخلاص منها بسبب التأخي الذي برز في ثورة العشرين بين جميع سكان العراق قد أتى بعض أوكله. والنظام الملكي كان المسؤول عن تشريع قانون الجنسية والتمييز بين المواطنين على أساس التبعية العثمانية -جنسية أ-، والتبعية الأخرى _جنسية ب- التي أدت إلى تعرض مئات آلاف البشر من الأكراد الفيلية وعرب الوسط والجنوب إلى عمليات تهجير وقتل واسعة بسبب هذا التمييز الشوفيني. إن السادة الذين يعملون من أجل إقامة الملكية في العراق ويعبئون أفراد العشائر إلى جانبهم، عليهم أن يقدموا أولاً وقبل كل شيء اعتذارهم الشديد للشعب العراقي على ما ارتكبه أسلافهم القدامى من اضطهاد وسجن وتعذيب وقتل وحملات

عسكرية ظالمة ضد الشعب العراقي، إذ أن تزوير التاريخ وتشويه الحقائق لا يدل على الندم والتعلم من تجارب التاريخ، وهو الذي يزيد في الطين بلة، كما يتجلى في خطب السيد المطالب بالعرش على بن حسين. لا يؤخذ الإنسان بجريرة أقاربه الذي قضوا نحبهم، ولكن يحاسب تماماً بسبب عدم تعلمه من دروس التاريخ من خلال نكرانه لذلك التاريخ الملطخ بالدم والبؤس والحرمان لملايين العراقيين أثناء فترة الحكم الملكي في ظل الهيمنة البريطانية المباشرة وغير المباشرة أو تشويه تلك الحقائق وذلك التاريخ.

٢. طبيعة الدعوة إلى اللبرالية الجديدة في العراق

تزداد الدعوة في أوساط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لممارسة سياسات الانفتاح الاقتصادي واللبرالية الجديدة في اقتصاديات بلدان العالم الثالث، ومنها العراق طبعاً. وازداد عدد الدعاة العراقيين لمثل هذه السياسات الاقتصادية نتيجة انهيار منظومة البلدان الاشتراكية والتجارب الأخرى في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث التي كانت تعتمد بشكل واسع وكبير على قطاع الدولة في تنمية اقتصادياتها ومجتمعاتها. هذه التجارب كانت غنية ويفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند البحث الملموس حول كل بلد من البلدان النامية، إذ لا يحق لنا التعميم أو الإطلاق في هذا الأمر. وبالنسبة للعراق فقد كانت تجربة قطاع الدولة على العموم غير فعالة وغير ناجحة وأحياناً سيئة جداً، سواء أكان ذلك في العهد الملكي أم العهود التالية. ولكن العيب لا يكمن في وجود هذا القطاع ونشاطه ودوره، بل يكمن في عدد من النقاط الأساسية، ومنها: طبيعة الحكم وطبيعة سياساته الاقتصادية "طبيعة الأجهزة الإدارية التي كانت على رأس إدارات ونشاط قطاع الدولة، حجم هذا القطاع ومجالات نشاطه، طبيعة الرقابة المفروضة عليه، سياساته في الإنتاج والتسويق والتسعير، وكذلك سياسات التشغيل والأجور والمحفزات التي تمارسها أجهزة الدولة فيه، سياسات التكوين والتأهيل الإداري والفني، دور ومكانة القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث الملكية في العملية الاقتصادية، كالقطاع الخاص والقطاع المختلط وعلاقات التعاون والتنسيق بين هذه القطاعات. ولا شك في أن تجربة العراق التي بدأت مع قطاع الدولة في أوائل الخمسينات ومع تأسيس مجلس الإعمار ثم توسعها فيما بعد، حتى أصبح هذا

القطاع يهيمن على نسبة عالية من النشاط الاقتصادي والخدمي في العراق في فترة حكم البعث الثانية، تشير إلى فشل كبير وخيبة في دوره وتأثيره، وإلى نهب كبير وشرس من الباطن ومن خارجه لأمواله. وهذه الحقيقة لا ترتبط بطبيعة هذا القطاع من حيث المبدأ، بل بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة والخطرة والمجافية لمصالح الشعب وموارد الدولة المالية التي مارسها الحكم "البعثي" الصدامي في العراق، ومحاولته الاستفادة من تحقيق السيطرة الكاملة تقريباً على الاقتصاد الوطني ليتسنى له فرض هيمنته الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة والتحكم بالمجتمع وتمشية سياساته العدوانية والتوسعية. إن الأخطاء الفاحشة التي ارتكبت بهذا الشأن، بما فيها خطأ التوسع الأفقي بنشاط ودور قطاع الدولة وتقليص دور القطاع الخاص والمختلط، يفترض فيها أن تشكل درساً مهماً وحصانة في عدم الوقوع بأخطاء أخرى من نفس النوع أو من نوع آخر في المستقبل، ومنها مثلاً: تصفية قطاع الدولة والتحول إلى القطاع الخاص كلية حتى في مجال قطاع النفط الاستخراجي، إذ أن مثل هذه السياسة لا تعني في ظروف العراق وإمكانيات البلاد المادية وحاجات التنمية وظروف السكان المعيشية فيه سوى تعطيل عملية التنمية وتسليم السياسة الاقتصادية تماماً للقطاع الخاص الذي لم ولن يعرف الرحمة في استغلال موارد الشعب وطاقاته واستغلال الفئات الأكثر كدحا في المجتمع. وتقدم الليبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتطورة، بعد التخلي الكامل عن الوجهة الكنزية في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي بلدان النمرور الآسيوية، النتائج الواقعية المحتملة لمثل تلك السياسات والتي يفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار منذ الآن. فالاقتصاد العراقي، بعد المأسى التي عرفها نتيجة الحروب الداخلية ضد الأكراد، ومنهم الأكراد الفيليين واضطهاد وتشريد الأكراد الأيزيديين دينيا، وضد عرب الجنوب والوسط، والحرب الإقليمية ضد إيران وغزو واحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية ومن ثم حرب الخليج الثالثة والتدمير الهائل للبنية التحتية، هو الآن بأمس الحاجة إلى قطاع الدولة والقطاع الخاص والقطاع المختلط في آن واحد، وهو بحاجة ماسة إلى رؤوس الأموال العربية والأجنبية أيضا وإلى قروض مالية كبيرة، كما هو بحاجة ماسة إلى دعم مالي وفني وتقني وإداري واسع النطاق من أجل إعادة إعمار العراق وتحقيق النمو المتسارع المنشود. ولن يعود العراق إلى حالته الطبيعية إلا بعد

أكثر من عقد على أقل تقدير. ولكن كل هذا يحتاج إلى وجود حكومة وطنية وسيادة أجواء الحرية والديمقراطية الواسعة وإلى استقرار وأمن للمواطنين وللراغبين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق، وهو الغائب حالياً رغم مرور أكثر من شهرين على سقوط النظام الدموي في العراق. إن اللبرالية ليست واحدة، بل تشكيلة واسعة ومتنوعة ومتباينة من السياسات والإجراءات. واللبرالية الجديدة التي يدعو لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخدم في أهم بنودها وإجراءاتها أولاً وقبل كل شيء مصالح المؤسسات المالية والدول الرئيسية الممولة لهما، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تصطدم بشكل شرس بمصالح شعوب البلدان النامية ومنها العراق. ومن هنا تأتي أهمية التعرف على سياسات الخصخصة التي تدعو لها هاتان المؤسساتان والتي لا تعني سوى التصفية النهائية والتامة لدور الدولة وقطاعها الاقتصادي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي اتجاهات لا تنسجم، كما أرى، مع مصالح الاقتصاد العراقي ومصالح الغالبية العظمى من الشعب العراقي، وخاصة الكادحين منه، ولا مع مستقبل التنمية في العراق، وخاصة في ظروف سياسات العولمة الجارية. فاللبرالية الجديدة التي تدعو لها القوى المحافظة الجديدة تعتبر لبرالية متوحشة وبربرية لا تعرف المساومة على مصالح الرأسماليين ولا تتورع عن كل شيء في سبيل تحقيق أقصى الأرباح. إن علينا أن نقول ذلك في ظل سلطة الاحتلال وقوله بعد خروجها من العراق، إذ أننا نتحدث عن مصالح الشعب. ولكن هذا لا يعني أبداً أن نعطي قطاع الدولة الدور الأكبر والرئيسي في الوقت الحاضر. ولكن ينبغي له أن يحتفظ بالثروة النفطية وينمي من خلالها الاقتصاد الوطني والمجتمع العراقي، ويحافظ على توازن اجتماعي مناسب في مجال توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي أو الثروة الاجتماعية. فالدعوة إلى خصخصة قطاع النفط الخام لا تصب إلا في مصالح الاحتكارات الأجنبية وليست في مصلحة العراق في الوقت الحاضر ولفترة طويلة لاحقة. وليس من حق أحد اللجوء إلى ذلك إلا في ظل حكومة عراقية معترف بها وتطرح رؤيتها على الشعب العراقي ومؤسساته الدستورية لتقرر الموقف من هذه الثروة النفطية ومن النفط الخام العراقي وإجراء استفتاء شعبي بهذا الشأن. ومن حق القطاع الخاص في هذه المرحلة والمراحل القادمة أن يلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية والبناء الاقتصادي مع الالتزام بما نطلق عليه بسياسة

"اقتصاد السوق الحر الاجتماعي" الذي تمارسه بعض الدول الأوروبية. ماذا نعني بذلك؟ نعني باختصار ما يلي: يفترض في راسمي السياسات الاقتصادية أن يأخذوا بنظر الاعتبار واقع المجتمع والمآسي التي مرَّ بها وضرورة الأخذ بمفهوم ومضمون "اقتصاد السوق الحر الاجتماعي"، أي بمعنى العناية بقدر أكبر بقضايا العدالة الاجتماعية وحياة وظروف العمال وتحديد ساعات العمل وضمان التأثير الإيجابي على علاقة تناسب سليمة بين الأجور وفائض القيمة وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال والمستخدمين . . . الخ، وعدم السماح للاستغلال الرأسمالي وسياسات الليبرالية الجديدة المتشددة من تشديد خناقها على أفراد المجتمع، والكادحين منهم على نحو خاص. ووضع آليات ديمقراطية مناسبة لمعالجة المشكلات التي تحصل بين نقابات العمال وأصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال. ويفترض أن يشمل هذا الأمر العراق كله. يمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم تلك الأسس والمبادئ التي يفترض أن يتضمنها مفهوم اقتصاد السوق الحر الاجتماعي، كما أقرته ألمانيا قبل ثلاثة عقود والتزمت به لفترة طويلة ثم بدأت بنسفه من خلال تحولها إلى سياسة الليبرالية الجديدة في ظل الحكومة السابقة التي ضمت تحالف الحزبين الديمقراطي المسيحي والاجتماعي المسيحي مع الحزب الألماني الحر، وفي ظل الحكومة الحالية التي تتشكل من تحالف الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والحضر:

- حرية النشاط الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة وتشجيع أصحاب الأعمال على استثمار رؤوس أموالهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، أي في جميع فروع الإنتاج والخدمات.
- تمتع القطاع الخاص بالدور الأساسي في الحياة الاقتصادية ومنحه حرية الحركة وتحقيق الأرباح، إضافة إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة توظيفاتهم الرأسمالية الموجهة لزيادة إنتاج تلك السلع التي تساهم في تقليص الواردات وتتوجه نحو إشباع حاجات السوق الداخلي والخارجي. وهذا يعني تحويل الاقتصاد من حالة الاستهلاك إلى حالة الإنتاج لأغراض السوق وإغناء الدخل القومي بدلا من استهلاكه.
- ابتعاد الدولة عن التدخل في شؤون وقرارات ونشاطات القطاع الخاص ما دام ملتزما بالقوانين الديمقراطية المرعية ودستور البلاد.

- دعم قيام منشآت اقتصادية منتجة وفعالة وقادرة على المنافسة الحرة. ويتطلب هذا وجود أسواق حرة للعمل والقروض وسعر الفائدة والعملات الصعبة.
- تمتع المنشآت الاقتصادية بحرية تامة في مجال القروض وتشغيل الأيدي العاملة وتحديد الأسعار والأجور.
- ترك سياسة تكوين الأسعار لقوانين وآليات العرض والطلب في السوق.
- السعي لتعويم العملة أو تثبيتها بسعر صرف واقعي.
- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها، وأيلاء اهتمام خاص من جانب قطاع الدولة لتلك القطاعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص لأي سبب كان.
- فتح الأسواق المحلية وإزالة القيود أمام التبادل التجاري الدولي... الخ.
- الموافقة على تقديم الدعم من جانب الدولة لتحديد أسعار السلع ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع ولكن بحدود محسوبة جيدا، وتخدم الغالبية العظمى من السكان.
- السعي لإيجاد توازن معين في توزيع الدخل في المجتمع لضمان السلم الاجتماعي وتأمين جملة من الخدمات الاجتماعية والاتفاقيات بين اتحادات أصحاب العمل والنقابات لضمان توازن معقول بين الأسعار والأجور في ضوء نسب التضخم السنوية... الخ، دون تدخل الدولة.
- الاتفاق على قواعد وأسس أو آليات معينة لما يسمى بـ "قواعد اللعبة الديمقراطية" في الدول الرأسمالية المتقدمة من أجل معالجة المشكلات والاختلافات أو حتى النزاعات في ما بين النقابات العمالية واتحادات الصناعيين والشركات الرأسمالية وأصحاب الأعمال حول قضايا الأجور وساعات العمل أو التشغيل والبطالة أو قضايا التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي ومسائل الإنتاجية وزيادة الأجور والأمن الصناعي... الخ، وفق أساليب التفاوض الديمقراطي السلمي والتحكيم من أطراف تمثل الطرفين قبل إعلان الإضراب أيًا كان نوعه. مع ضمان حق العمال في الإضراب عن العمل للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها النقابات العمالية.

وفي ما يخص العراق عموماً يمكن طرح السؤال التالي الذي يفترض الإجابة عنه: هل في هذا المشروع، أو في بعض جوانبه، ما يفترض أن يدرس من جانب الحكومات والمتخصصين والرأي العام للنظر في ما إذا كان فيه ما ينفعها، إذ لا يمكن القبول به جملة وتفصيلاً بسبب تباين الظروف بين البلدان المختلفة. ومن المعروف أن الدكتور لودفيك أيرهارد، مستشار ألمانيا الأسبق والرئيس الأسبق لحزب اتحاد الديمقراطيين المسيحيين كان أول من طرح فكرة اقتصاد السوق الحر الاجتماعي ونفذها منذ عام ١٩٧٧. إنها أفكار يراود من العاملين في الشؤون الاقتصادية ومن الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات المختلفة والرأي العام العراقي مناقشة الوجهة الأساسية لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي المعجل وضمان التشغيل الواسع ومكافحة البطالة المهيمنة والحفاظ في الوقت نفسه على العدالة الاجتماعية التي يمكن توفيرها في ظل الاقتصاد الحر الاجتماعي، أي في ظل سيادة الرأسمالية في البلاد.

كاظم حبيب

برلين في ٢٢/٦/٢٠٠٣

ذكريات مُرّة في ضيافة شرطة التحقيقات الجنائية في العهد الملكي !

- في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب -

الإهداء ...

إلى السيد علي بن حسين بن علي بن حسين شريف مكة... إلى الرجل الذي كان صبيّاً عندما حكم أسلافه العراق بالحديد والنار... وكانت السجون الملكية مليئةً بالمناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة للشعب العراقي، إلا أن صبي حينذاك ورجل اليوم لم يكن مسئولاً عنها.. إلى الخلف الذي يطالب بالعرش ويريد منا أن ننسى الماضي البغيض الذي لا ينسى، إذ كان أبرز أسباب المصائب التي حلت بالعراق وشعبه... إلى هذا السيد الذي لم أتعرف عليه إلا من خلال أحاديثه السطحية ولا أضمر له غيضاً أو حقداً لما أصابني وأصاب كثيرين غيري من أضرار بسبب حكم أسلافه، إليه وبكل احترام أهدي هذا المقطع من حياة معتقل في التحقيقات الجنائية والسجون والمنافي العراقية الملكية...

أدرك بأنه غير مسئول عن أفعال أسلافه، ولكن ينبغي له أن لا يدافع عن تلك الفترة وكأن العراق كان يعيش في جنة عدن وليس تحت وطأة ظلم واضطهاد عبد الإله ونوري السعيد وكل النخبة الحاكمة في النظام الملكي البائد...

عسى أن يقدم اعتذاراً للشعب العراقي، بكرده وتركمانيه وأشورييه وكلدانيه وأرمنه وعربيه، عما ارتكبه أسلافه بحق هذا الشعب الذي ما زال يعاني من تلك التركة الثقيلة حتى الآن، وأن يكف عن المطالبة بالملكية للعراق... فالشعب لا ولن يفكر بالملكية ثانية، في ما عدا أولئك الذين عاشوا في ببحوحة على حساب الشعب في العهد الملكي البائد... احترم حقهم في المطالبة بالملكي في العراق... وأضع أمامهم بعض حقائق الملكية.. إلى السيد علي بن حسين وأفراد عائلته أهدي هذه الذكريات السريعة...

كاظم حبيب

كنت لتوي قد اقتنيت خبزاً حاراً للعشاء وأنا في طريق العودة إلى الغرفة التي استأجرتها في بيت يقع في عقد النصارى ببغداد مع أموري (الموسيقار عبد الأمير صالح الصراف)، أحد الأصدقاء وأحد رفاق النضال. تركت شارع الرشيد وولجت الزقاق الضيق المجاور لكان صاحب الأحذية الممتازة عبد الأمير الصائغ، حيث كنت ألتقي بصديقي الشاعر والكاتب والخطاط صادق الصائغ في محل أخيه أحياناً، وأنا أدندن بأغنية زهور حسين "، تفرحون افرحلكم تضحكون أضحكلكم اليمسكم يمسنى روجي تتعذب بگلکم... أحبکم.. أحبکم... " كان صوتي غير الشجي يرتفع أحياناً وينخفض مع وجود المارة أو خلو الزقاق منهم.. بلغت الدار، وكان السكون يسود المنطقة، دفعت الباب بيدي ووضعت قدمي اليمنى في داخل الدار..، فوجئت بأيدي خشنة تمسك بشعري وتسحبني إلى الداخل بقوة شرسة، ثم سقطت أرضاً.. نسيت الم جرّ الشعر بسبب ارتطامي بالأرض وصراخهم وفرحتهم الوحشية بالغنيمة التي وقعت في أيديهم... لزمانك يا أخ الغكبه .. راح اتشوف شنسوي بيك مع مزيد من الشتائم البذيئة^{٣٩٤}. شعرت وكأنهم قد اقتطعوا خصلات من شعري. كانت الساعة تشير إلى التاسعة عندما ولجت الباب، إذ أن صوت إذاعة موسكو بدا واضحاً وقد بدأ لتوه ببث برامجه عبر الراديو الموجود في غرفتي. كانت الشرطة السرية تملأ الدار. دفعوني إلى داخل غرفتي، وجدت أمامي الرفيق أبو نجم وقد القي القبض عليه قبلي بقليل وحوله تلتف مجموعة أخرى من الشرطة والشرطة السرية. أدركت بأن الرفيق أبو قاعدة (كاظم فرهود) الذي كان يسكن معنا في الدار وفي الغرفة المقابلة لغرفتنا لم يلق القبض عليه حتى الساعة، إذ أنه غالباً ما كان يصل البيت في ساعة متأخرة من الليل. كان لا بد أن نعمل شيئاً لمنع اعتقاله، فصيد اليوم كثير على الحزب، وعلينا تجنب صيد

٣٩٤ أعتذر للقارئ والقارئ على إيراد بعض الشتائم التي كان يتفوه بها كل العاملين في جهاز التحقيقات الجنائية تقريباً وخاصة أولئك الذين يمارسون التعذيب ضد المعتقلين، وقد امتنعت عن ذكر أقدع الشتائم التي كانوا يتفوهون بها هؤلاء الناس، وكانت تعبر عن تربيته في البيت والشارع وفي الجهاز، وذكر بعضها مفيد لشبيبتنا ليعرفوا كيف كان التعامل في العهد الملكي البغيض.

ك. حبيب

المزيد منا. بدأت الشرطة تلتهم الطعام الذي في القدر الكبير الذي كان قد أرسل إلينا من الأهل في مدينة كربلاء لمساعدتنا في التوفير والاقتصاد بالنفقات وما في القدر كان يكفي لعدة وجبات طعام لنا نحن الثلاثة. كان الرز الممزوج بالبقلاء واللحم والشبنت لذيذاً حقاً، كان من طبخ أختي التي هي بمثابة أمي،^{٣٩٥} إذ فقدت أمي وأنا ما أزال صبيهاً. أغرى الأكل الشهوي الشرطة بالتهامه دون استئذان.

قلت لهم لم تستأذنوا مني في تناول طعامنا وليس من حقكم ذلك. كان همي استفزازهم لا غير. صاح أحدهم: أنت الذي تريد أن تسمح لنا بالأكل أو لا ... طز على موافقتك يا ابن الحرام. واستمر بالتهام الطعام بصورة مقرزة. قلت له بصوت مرتفع: استحي على نفسك، أنت رجل كبير السن وليس من حقك شتمي ومن غير اللائق أن أرد عليك بالمثل. واصل شتائمه البذيئة، مما فسح لي بالمجال رفع صوتي بالصراخ في وجوههم، فتوجه شرطيان نحونا بهدف الاعتداء علينا، فتشابكنا معهما وبدأنا نرفع عقيرتنا بالصراخ، كان هدفنا إسماع صوتنا للمارة، إذ عسى أن يسمعا الرفيق أبو قاعدة ويمتنع عن الدخول إلى الدار. فالشرطة كانت رابضة داخل البيت وليس خارجه. وكان تكتيكنا ناجحاً، إذ سمع الرفيق أبو قاعدة فعلاً أصواتنا، كما عرفنا لاحقاً، وعاد أدراجة. بقينا في الدار والشرطة بانتظار مجيء أشخاص آخرين حتى الساعة الرابعة صباحاً. بعدها فقدوا الأمل بمجيء ابو قاعدة فقرروا أخذنا إلى مديرية التحقيقات الجنائية وترك بعض الشرطة مرابطة في البيت بأمل أن يفلح الكمين بالقبض على آخرين. لم تكن دائرة التحقيقات الجنائية بعيدة عن الدار التي اعتقلنا فيها. فمجرد الخروج من عقد النصارى والدخول في شارع الرشيد وعبر أزقة أخرى نصل إلى شارع النهر حيث يقع مدخل الدائرة المكونة من ثلاث دور متتالية تتصل مع بعضها بممرات قصيرة. تقع زنازين التوقيف في الدار الأخيرة حيث يصعب على من هو خارج الدار سماع أصوات المعذبين ليل نهار. كان الهدوء يعم بغداد في تلك الساعة

٣٩٥ توفيت أختي رحمة حبيب أم رضا في ٢٩/٣٠/من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن عمر تجاوز التسعين سنة. وقد عانت الكثير حيث ذبح ابنها السيد أحمد جواد الهاشمي وزوجته وابنته ذات ١٥ ربيعاً في خريف عام ٢٠٠٨ ببغداد ولم يعرف حتى الآن الجماعة المجرمة التي اغتالته. ك. حبيب

المبكرة من صباح يوم ٢١/١٢/١٩٥٥، فالجميع ما زال يغط في نوم عميق، في ما عدا تلك المجموعات من الشرطة التي تطارد الناس، وأصوات صفارات العساسين التي تعلن عن وجودهم لإبعاد حرامية الليل من الاقتراب من مناطق وجودهم، خاصة وأن المنطقة كانت مليئة بدكاكين الصرافين والبزازين والبنوك.

بعد وصولنا إلى الدار الثالث تم ربط كل منا بسلسلة حديدية غير طويلة ربطت بدورها بأحد أعمدة المنزل. ارتمينا على الأرض الباردة منهكين وأحسنا برطوبة شديدة، فأرضية الدار مفروشة بالطابوق الفرشي البغدادي، كما يطلق عليه أهل بغداد.

خلعت حذائي واستخدمته كوسادة وحاولت النوم منهكاً بسبب الصراخ والعراك مع الشرطة والسهر الطويل. لم استطع الإغفاء فعصافير التحقيقات الجنائية، التي بنت أعشاشها في الدار، بدأت تترقق بجوقة موسيقية هائلة وهي تنتقل من غصن إلى آخر في أعلى شجرة الصفصاف العملاقة التي كانت تتوسط الدار الثالث.

اليوم الأول

حوالي الساعة الثامنة صباحاً بدأ الموظفون يتوافدون ويمرون بنا وينظرون إلينا بعين حاقدة مشوبة بالحذر، بعضهم كان يركلنا بقدميه فيصيب الرأس مرة أو الخصرة مرة أخرى أو الركبة مع قذفنا بشتائم بذيئة لأننا كنا نناضل من أجل إسقاط الحكومة. جلست محاولاً لملمة أطرافي لتجنب الركلات في المواقع الحساسة من الجسد. ثم مر بنا معاون مدير التحقيقات الجنائية فزاع فهد، وهذا هو اسمه الحقيقي، إذ كنت مربوطاً بالعمود المقابل لغرفته تماماً.

نادى أحد مفوضي التحقيقات على عبد الأسود، وهو شرطي طويل القامة، عريض المنكبين ممتلئ لحمًا وشحمًا بسبب الأكل الزائد وتناول الكحول. كان أسود الشعر، أسمر البشرة تميل إلى السواد، يحمل في وجهه عينان صغيرتان لا تستقران. يعمل مرافقاً لمعاون المدير، كما يشتغل خادماً في بيته أيضاً. وعبد الأسود متخصص بأعمال التعذيب حيث يتفنن بها ويتلذذ بتوجيه اللكمات والصفعات إلى وجوه ضحاياه. طلب منه جلبي إلى غرفة

التحقيق. فك السلسلة الحديدية من العمود وسحبني بها إلى مفوض الأمن وكأني شاة يجرها إليه.

دخلت الغرفة. كان علي يمينها يجلس مفوض شرطة بملابس مدنية، عرفت فيما بعد أن اسمه أدهم العاني، ولا أدري إن كان ما يزال على قيد الحياة، وقد ألتقيت به صدفة في شارع الرشيد في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فحياني على عجل وكأنه يهرب من تاريخ أسود يلاحقه:

- سأل: ما أسمك؟

- كاظم حبيب

- ما هو شغلك؟ طالب في الصف الخامس العلمي مفصول.

- هل خدمت العسكرية؟

- نعم.

- أين؟

- في الشعبية بالبصرة.

- لماذا فصلت من الدراسة؟

- بسبب حكم صدر ضدي بالحبس لمدة ستة شهور.

- ما السبب؟

- بتهمة التشرذم.

- هل أنت متشرذم؟

- كلا، ولكن هكذا ادعت دائرتكم في كربلاء وكذلك المحكمة، وهي تعرف عائلتي

وسكني أيضاً.

- مواليديك؟

- ١٩٣٥/٠٤/١٦-

- مكان الولادة؟

- كربلاء
- هل أنت عضو في الحزب الشيوعي؟
- كلا،
- هل أنت مؤيد له؟
- كلا.
- لماذا تركت كربلاء إلى بغداد؟
- من أجل التفتيش عن عمل.
- وهل وجدت عملاً؟
- كلا، ولكنني أدرس المحاسبة (البلانجو) وأتعلم الضرب على آلة الطباعة في معهد خاص في شارع الرشيد.
- لماذا تريد تعلم الطباعة؟
- من أجل الحصول على وظيفة طباع في الدولة أو الشركات الخاصة.
- ألا تريد استخدامها في طبع بيانات الحزب الشيوعي؟
- قلت بأنني غير شيوعي، فكيف يمكن أن أطلع له بياناته.
- أين تعرفت على الساكن في الغرفة معك؟
- إنه من مدينتي ومعلم ابتدائية مفصول، وأعرفه منها.
- هل هو عضو في الحزب الشيوعي؟
- لا علم لي بذلك.
- هل عملتم في تنظيم واحد؟
- أنا غير شيوعي فكيف أعمل معه في تنظيم واحد.
- هل تعرف الشخص الذي كان يسكن معكم في الدار؟
- هل كان هناك شخص ثالث في الدار؟ أنا لا أعرف ذلك ولم أتعرف عليه. أعرف إن

الغرفة المقابلة

- لغرفتنا كانت مؤجر، ولكن لا أعرف لمن؟
- كانت مؤجرة، ولكن لم ألتق يوماً بمسئراً جرها.
- هل أنت عضو في الشبيبة الديمقراطية؟
- أنا لا أعمل في أي تنظيم.
- هل أنت عضو في اتحاد الطلبة؟
- أنا لا أعمل في أي تنظيم.
- هل تعمل في حركة السلام؟
- أنا أويد السلام في العالم، ولكنني لست عضواً في أية حركة.
- هل تعمل في الرابطة؟
- أية رابطة تقصد؟
- رابطة المرأة العراقية.
- كيف أعمل في رابطة المرأة التي لا أعرفها وأنا رجل؟
- ألم تسمع بكل هذه المنظمات وأنت تعمل بالسياسة؟
- كلا لم أسمع بها، إضافة إلى أنني لم أقل بأنني أعمل بالسياسة، رغم أن لي الحق الكامل في العمل بالسياسة، وهذه المنظمات كما يبدو لي ليست علنية، فكيف أعمل بها أو أصل إليها أصلاً.
- هل شاركت في مؤتمرات، مظاهرات واجتماعات؟
- كلا، لم أشارك.
- هل كتبت تقارير سياسية واقتصادية للحزب الشيوعي العراقي؟
- كلا، فأنا لست كاتباً أو صحفياً، كما أنني لست عضواً في الحزب الشيوعي العراقي.
- أنظر هذا تقرير وجدناه في الغرفة؟
- أرني إياه. هذا ليس خطي، ويمكنكم فحص ذلك والتعرف على الفارق.
- ولكن بإمكاننا إثبات ذلك؟

- يبدو لي أن بإمكانكم إثبات كل شيء إن شئتم ذلك.

تلقيت صفة مفاجئة من الخلف أصابت وجهي وجزء من أذني اليمنى، شعرت وكأن الشرر يتطاير من عيني بسبب شدة الصفة ومسها العين، إذ بدأت العين تدمع. أدت وجهي إلى الخلف لمعرفة مصدر الضربة. كان نوري عبد العزيز يقف خلفي مباشرة وهو الذي وجه لي تلك الصفة الدنيئة. نظرت إليه بغضب وقلت له: هل هذه هي أساليب التحقيق؟ ولم يمهلي إنهاء الجملة، إذ وجه صفة ثانية وثالثة ورابعة على الخدين بشكل متتابع.

- أهل الدار يقولون أنكم كنتم تلتقون سوية في غرفة واحدة لعدة ساعات.
- أخطأوا في ذلك، إذ لم ألتق بأحد في الدار غير الصديق الساكن معي.
قال نوري عبد العزيز: أجب على قدر السؤال، نحن لا نُسأل، بل نحن الذين نَسأل وعليك أن تجيب وأن رفضت سنجبرك على ذلك.
أجبت عن أسئلتكم وليس لدي ما أضيفه.

قال أدهم: اسمع ابن الحرام، هنا مو بيت الفرس، أنت موقوف بالتحقيقات الجنائية، اللي يدخل بيها أما أن يعترف ونفك عن ياحه، وأما أن يموت تحت أحذيتنا وبساطيلنا. قلت له: لا أدري ماذا تريد أن أعترف لك؟ فأنا اعتقلت في الدار التي أسكنها، وليس لديك ما يتطلب اعتقالاً أصلاً.

قال: البداية معك ليست جيدة. عبد تناوش هذا اللي يريد يبيع بطولة براسنه حتى يعرف هو وين وأحنه منو!

كان خزعل، ونطلق عليه عبد الأسود، يقف خلفي مباشرة، إذ حالما سمع اسمه حتى بدأ بتوجيه الركلات من الخلف إلى ساقي وإلى ظهري والصفعات من الخلف على وجهي، ثم جرنني إليه وبدأ بإنزال أقسى اللكمات إلى وجهي ورأسي وصدري وخاصرتي، حاولت صدّهما وحماية وجهي من ضرباته، لكنها كانت قادرة على الوصول إلى أي مكان يريد الوصول إليه. بدأت الدماء تسيل من أنفي وشفتي وشعرت بصاعقة تنزل على رأسي حين تلقيت ضربة بالهراوة من الخلف. لم يكن حامل الهراوة هذه المرة عبد الأسود، بل كان

مفوض الشرطة نوري عبد العزيز، كما عرفت اسمه لاحقاً. كان أدهم العاني طويل القامة نحيفها، محدودب الظهر قليلاً. يبدو للنظر إليه وكأنه كان يأكل بالدين. له بشرة سمراء حنطية، شعره أسود، بدأ الشيب يدب إليه، صغير العينين أشبه بعيون الثعلب الماكر، لا يكف عن التدخين، إذ يشعل سيجارته الجديدة بشعلة سابقنها. كان قوي الصوت واضحاً في نبراته. يبدو عليه الهدوء، ولكنه كما بدا لي كان هدوءاً مزيفاً. إذ كانت تسكن في عقله وجسده روحاً شريرة. أما نوري عبد العزيز فكان على العكس من أدهم العاني، قصير القامة ممتلئ كأنه برميل عنبه، أبيض البشرة، له رأس كبير وشعر قليل مرشح لصلعة كاملة. كانت له كفان غليظتان شبيهتان بكفي خزعل (عبد الأسود) وكأنهما خلقتا لتوجيه اللكمات والصفعات للضحايا. كان يزن ما يقرب من ١٣٠ كيلو غراماً.

كنت متعباً أقف بين يدي ثلاثة أشخاص قساة يريدون انتزاع معلومات مني لاعتقال آخرين وإهانة كرامتي كإنسان ومناضل. كنت قد مررت بتجربة سابقة عندما اعتقلت وحكم علي بالحبس لمدة ستة شهور وفق المادة (٧٩ أ) باعتباري "متشرداً" في حين كنت اعتقلت وأنا ما أزال طالباً في الإعدادية وانتزعت من داري عنوة. رحلت بعدها إلى سجن الحلة ووضعت في المحجر مع سجناء الحق العام. كان ذلك في بداية عام ١٩٥٥ ولم أبلغ العشرين من عمري. دخل مدير عام سجن الحلة، عبد الجبار أيوب،^{٣٩٦} المعروف بقساوته وشراسة مواقفه إزاء السجناء والمعتقلين في سجون العراق وأثناء مجازرها في أوائل الخمسينات، وقف في وسط المحجر وطلب حضورني من الغرفة التي كنت فيها. كان معي في المحجر وفي غرفة أخرى الرفيق أبو شروق (جاسم الحلواني). سأل عن سبب الحكم. فقلت

^{٣٩٦} قدم المتهم عبد الجبار أيوب في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٩ إلى محكمة الشعب، وكان عمره آنذاك ٥١ سنة. حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٩٥٩/٤/٦ بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادتين ٥٤ و٥٥ من القانون المذكور. وقد صودق على الحكم ونفذ فيما بعد. راجع: محكمة الشعب. الجزء الثاني عشر. ١٩٦٠ ص ١٦٧.

له لا يوجد سبب حقيقي، فأنا طالب في الثانوية واعتقلت بحجة التشرد، في حين أعيش مع عائلتي في مدينة كربلاء. كان يقف أمامي بهدوء ولم أتوقع أي عمل منه. وفي تلك اللحظة التي كنت أعتقد أنه سيتركني وجه لي لكمة مباشرة إلى وجهي فاصطدمت بالجدار ووقعت على الأرض. ثم صرخ بوجهي وأنا ملقي على الأرض: هل تشك بنزاهة محاكمنا أيها الحقير. قلت له وأنا في موقعي على الأرض: نعم أنا واثق من عدم نزاهة محاكمنا وإلا لما حكم عليّ، لأنني لم أفعل شيئاً. وكان هذا كافياً لجولة من التعذيب الوحشي. كان الكثير من أصدقائي في الثانوية لا يعتقدون بقدرتي على الصمود بوجه الجلادين لأنني كما كانوا يعتقدون كنت أعيش في ببحوحة مالية، فوالدي مالك لمعامل إنتاج الثلج في الصيف وطحن الحبوب، وبالتالي فإن التعذيب سيسقطني. وكانت فرحتهم كبيرة عندما علموا بصمودي في التعذيب وتحدي المحكمة.

ألقاني عبد الأسود على الأرض حتى لامس وجهي الأرض وبدأ يركلني على ظهري ومؤخرتي ويدوس ويضغط على العمود الفقري بقوة شديدة، لقد كان وزنه كما اعتقدت في حينها أكثر من ١٣٠ كيلو غراماً، في حين كان وزني حينذاك لا يزيد عن ٥٥ كغم. ثم بدأ الضرب بالهراوات في كل مكان من جسمي. وكان صوت المفوض أدهم يأتي هادئاً بارداً يقول: وكيف الآن هل تعترف؟ لم أجبه. قال: لماذا لا تصرخ الآن وملأت الدار صراخاً في الليلة الماضية؟ أيها الكلب الحقير كنت تريد إنقاذ صاحبكم الثالث. لم يتعرفوا على أبي قاعدة، إذ أنه لم يعط أهل الدار اسمه الصريح.

قال أدهم: قل لنا من كان الشخص الثالث؟

قلت: لا أعرف إن كان هناك شخص ثالث في الدار، فأنا لم التق بشخص ثالث في البيت، وعليه لا أعرف من هو.

قال: تكذب علينا ابن الزنا.. راح نشوفك نجوم السماء يا خنزير.

قلت له وأنا تحت التعذيب: عيب عليك شتمي وتعريضي للتعذيب. أنت غير مخول بالتحقيق معي.

قال: طلع لسانك سنقطعه لك يا ابن الكلب.

كانت شتائمهم البذيئة تعبر عن مستوى التربية الذي تلقوه في العائلة والشارع وفي الوظيفة التي يؤدونها والدائرة التي يعملون بها، ثم تحولت الشتائم من جديد إلى جولة تعذيب جديدة. كان الضرب مبرحاً. جاءوا بشرطي آخر وأوقعوني أرضاً ورفعوا ساقي إلى الأعلى بعد أن خلعوا حذائي والجوارب حيث بدأت الفلقة. كان الشرطي يحمل في يده خيزرانا من شجرة الرمان الذي ألهب بضرباته باطن القدمين، وكانت أحياناً كثيرة تمس الأصابع فكانت ألماً أشد وقعاً. كان الألم يصعد دون استئذان إلى قحف الرأس ويرهق الأعصاب. أما الشرطي الثاني فقد استخدم عصا غليظة أقل إيلاماً. كانا يتناوبان الضرب على طريقة طرق الحدادين على حديد أحمر كالجمر لتطويعه.

استمر الضرب وكنت أحصي عدد الضربات معهم حتى فقدت العد حين وصلوا إلى الثمانين ضربة. بعد أن توقف الضرب أجبرت على النهوض على قدمي. شعرت وكأنني أقف على مادة مطاطية أو أسفنجية، وكان الألم مربعاً. طلبوا مني التحرك والمشي ثم الهرولة.. كانت الهرولة في مصلحتي لكي يبدأ الدم المتجمع في أسفل القدمين على الجريان مجدداً، ولكن كان الألم لا إنساني ولا يطاق. ولا أعرف أية إرادة كانت تلك التي امتلكتها وساعدتني على تحمل تلك العذابات.

عندما كنت أهرول داخل الغرفة كانوا يتناوبون بتوجيه الصفعات واللكمات والركلات دون توقف. بعد وقت ليس بالقصير دفعني أحدهم نحو منضدة لم يكن يجلس خلفها أحد وكانت فارغة، صرت ملقياً على وجهي فوق المنضدة. بدأ نوري بضربي بالهراوة مجدداً على ظهري كانت يداي مقيدتين إلى الأمام بعد أن كانوا قد فكوا السلسلة وتركوني بقيود المعصمين (الكلبجة). كان الضرب على المؤخرة والظهر أسهل من الفلقة. ولكن فجأة أحسست بأن أحداً يريد دفع الهراوة في مؤخرتي عبر السروال. لم يكن هدفه في تلك اللحظة إدخال الهراوة في مؤخرتي بقدر ما كان يريد إهانة كرامتي وهدر إنسانيتي. شعرت بحيف شديد وتفجر الغيظ والغضب في رأسي بشراسة لا متناهية، نهضت بصعوبة وتوجهت بضربة من يدي المقيدتين بالقيود الحديدية إلى وجه نوري عبد العزيز، أصبته في مقدمة أنفه فانبثق الدم من الموقع الذي أصبته فيه فتساقطت قطرات من دمه على أرض

الغرفة. فوجئ بالضربة غير المتوقعة، جن جنون، واشتد غضبه عندما رأى دمه على الأرض. بدأ بالضرب بشكل عشوائي مخيف. تكورت على نفسي خلف المنضدة محاولاً تفادي ضرباته، ثم شاركه الآخرون بحملة شعواء. كانت جولة استثنائية. سال الدم من مواقع كثيرة من رأسي ووجهي.. كان نوري قد وضع كفيته (محرمة أو قطعة قماش) على الجرح ليقطع نزيف الدم، ولكني لم استطع قطع نزيف دمي، كانتا يداي مقيدتين. كانت بقع الدم قد توزعت على أرض الغرفة، ولم يعد يمكن التمييز بين دمه ودمي. وبعد جولة دامت حوالي ثلاث ساعات أودعوني السرداب الذي يقع في مدخل الدار الثالث. كانت الكلبجة ما تزال تقيد حركة يدي وتمنعني من مسح الدماء. بعد حوالي الساعة جاء من ألقى نظرة علي ليرى إن كنت أنزف جماً أم كفت الجراح عن النزف.

كانت أرض السرداب وجدرانها شديدة الرطوبة وفي بعض زواياها كانت مياه راكدة متجمعة لم تجف بعد، فكانت تنبعث منها رائحة عفونة شديدة. عندما حل الغداء لم يأتوا لي بالطعام أو الماء. وعندما حل المساء جاء الشرطي بطاسة ماء شربته على عجل من شدة العطش. ولكني لم أحصل على وجبة العشاء. وهكذا لم أتناول الطعام منذ ليلة اعتقاله، وكان الخبز الحار والرز والبقلاء (القول) واللحم من نصيب الشرطة والجواسيس. لقد كان الانتقام مزعجاً في حينها رغم كونه تافهاً لتفاهة مفوض الشرطة نوري عبد العزيز.

في ساعة متأخرة من الليل جاء أدهم إلى السرداب وقال: اسمع يا كاظم هذه الجولة كانت بسيطة، فإن لم تعترف فنمتلك ما يكفي من المعلومات للحكم عليك، ولكن عليك أن تعترف لكي ننتهي من هذه المسرحية. كنت ما أزال متعباً وجائعاً وإلى حد ما عطشاً أيضاً. قلت له: تتعبوني وتتعبون أنفسكم بتعديبي، إذ لا أمتلك ما أمدكم به، ولو امتلكت لما أعطيتكم شيئاً، فكفوا عن تعديبي. نظر إلى بعينين حاقدتين لم استطع رؤيتها جيداً بسبب ضعف المصباح الذي كان معلقاً في سقف الغرفة، إضافة إلى تورم عيني ووجهي وشفتي، إذ أنهم سوف لن يحصلوا على المكافئة التي تمنح بعد إسقاط أحد المناضلين سياسياً وأخلاقياً بالاعتراف أو تقديم البراءة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ما كان يجري

معي، كان يجري مع الصديق والرفيق عبد الأمير صالح الصراف أيضاً، إذ كلانا في قضية ودعوة واحدة.

قال أذن سنبداً جولتنا معك. كانت رغبتني أن تكف عن العناد ونكف عن التعذيب. ولكنك لا تريد ذلك فذنبك على جنبك! سكت وعاد أدراجه.

بعد ساعة من هذا الحديث جاء عبد الأسود ومعه شخص آخر يرتدي الملابس المدنية كبقية المفوضين والشرطة الجلادين وطلبوا مني مرافقتهم. ارتقيت درجات السرداب بصعوبة. أدخلت إلى غرفة المفوضين المحققين والجلادين في آن واحد. كانت جمهرة منهم بين جالس وراء منضدة وواقف ينتظر مجيئي. بعضهم كان يحمل الهراوات والبعض الآخر يحمل الخيزران.

قال أدهم بصوته الجهوري: الأخ يعتقد بأنه بطل من أبطال الصمود، وما يدري أشكتر ناس مروا بهذه الدار من أمثاله، ركعناهم كلهم.

كم كان كاذباً ولعيناً هذا الإنسان المشوه. كنت أدرك أنه يريد كسر معنوياتي، إذ أن الغالبية العظمى من المناضلين الذي دخلوا التحقيقات الجنائية قبلي قد صمدوا بوجه التعذيب الشرس وخرجوا مرفوعي الرؤوس والهومات بعكس ما ادعاه. صحيح، لقد سقط البعض، ولكن الذنب يتحملة الجلادون القساة أيضاً، ولا تتحملة الضحايا التي لم تستطع تحمل شراسة التعذيب غير الإنساني، والناس ليسوا سواسية في قدرتهم على التحمل جسدياً أو نفسياً أو الاثنين معاً.

قال أدهم: اخبرنا عن الذين يعملون معك في التنظيم أو الخلية؟

- قلت لكم لا أعمل في أي تنظيم.

- أنت كذاب؟

- لا داعي للإهانة مجدداً. قلت لكم لا أمتلك إجابات عن أسئلتكم.

- قال نوري عبد العزيز: انتظر أخ القحبة سترى ما نفعله بك.

- كف عن شتمي، لو كنت في الخارج لما تجرأت على شتمي بهذه الصورة البذيئة.

- تهددنا أخ القحبة. ثم أنقض عليّ بكل ثقله وبدأ يكييل لي اللكمات.

كان قد وضع ضمادة صغيرة على الجرح في أعلى أنفه . كان ما يزال متحاملاً بسبب
جولة الأمس .

- قال أدهم: لقد وجدنا أوراقاً في غرفتك؟ هل هي لك.

- ليست لدي أوراق في الغرفة، دعني أراها .

- أخرج مجموعة من الأوراق ومن بينها مقالات كتبت بخط ناعم وجميل جداً .
- هذه ليست لي وهذا ليس خطي؟ لم أكن صاحب الأوراق حقاً ولم أكن كاتبها وكان
الفارق كبيراً بين خطي والخط الذي كتبت به الأوراق .

- كنا نتحرى في الغرفة الأخرى فوجدنا تحت خشب أرضية الغرفة كتباً ماركسية
اقتصادية واجتماعية ونفسية بعضها بالانكليزية، فهل هي لك؟

- كلا ليست لي .

- إذن هي لصاحبك؟ ويقصد عبد الأمير صالح الصراف .

- لم أر مثل هذه الكتب لديه .

- لماذا تدافع عن صديقك؟

- لا أدافع عنه، بل أقول الحقيقة وأنت الذي سألتني .

لم يمهلني عبد الأسود هذه المرة فأنزل ضربة على يافوخي كان لها وقع الصاعقة
ومرت غمامة أمام عيني وشعرت بدوار حقيقي . لقد كانت ضربة من يريد ليس فقط إيلامي،
بل تعطيل دماغي أيضاً وأحداث اهتزاز فيه .

- هل ترتبط العائلة معكم بعمل سياسي؟

- أنا لا أمارس السياسة ولا اعرف العائلة . استأجرت غرفة لديهم لأنهم كتبوا على
باب الدار بأن لديهم غرفة للإيجار، وكنت أفتش عن غرفة لي وكان الإيجار مناسباً
فاستأجرتها . ولم يمض على تأجيري لها سوى ثلاثة شهور،

- سال أدهم، وكان مسئولاً عن التحقيق: هل أنت من جماعة راية الشغيلة؟

- من هي راية الشغيلة؟

- تريد تضحك علينا.

- لماذا أضحك عليكم، لا أريد ذلك، فأنا في وضع لا يساعدني على الضحك. ولكني

أجبت عن

سؤال أنت وجهته لي.

- ألم تشارك في توزيع نشرات راية الشغيلة قبل يومين في هذا المنطقة؟

- لم أشارك في أي نشاط سياسي ولم أوزع نشرات نهائياً.

- من كان معكم في عملية التوزيع؟

- لم أشارك في أية عملية توزيع، فكيف لي أن أقول لك من شارك في التوزيع!

كنا والحق يقال قد وزعنا نشرات سياسية حول مشاريع ربط العراق بالأحلاف العسكرية قبل يومين من إلقاء القبض علينا في محطة الشوكة في الكرخ ثم انتقلنا إلى الرصافة قرب جامع حيدر خانة وفي الأزقة المقابلة لشارع المتنبي حيث تنتشر المكتبات. كنا أربعة أشخاص. وفي أثناء التوزيع في منطقة الرصافة تخاذل أحدنا ورفض الاستمرار في توزيع البيانات، فاضطررنا أخذها منه، وبدأنا بتوزيعها في الأزقة المحيطة بدار سكنانا. وكان هذا خطأ فادحاً كلفنا ثمناً غالياً. إذ جلب التوزيع أنظار الشرطة وبدأت الشرطة السرية تراقب المحلة حتى عثرت على الدار التي نحن فيها واستطاعت الوصول إلينا والقبض علينا.

- صرخ نوري عبد العزيز وكله لؤم وشؤم: لكم هذا ما ينفع بيه غير الكتل.. ابطحوا على الأرض وخلي يشوف شلون راح انطلع المعلومات من عيونته. هجم عليّ عبد الأسود ومعه شرطيان آخران بملابس رسمية، اثنان منهما أمسكا بيدي ووجه الثالث لكماته القاسية إلى وجهي وصدري وركلات إلى معدتي... حاولت التخلص منهما فلم أفلح.. بدأت الدماء تسيل مجدداً من أنفي وفمي.. طلب مني أحدهم أن أخلع ملابسي، رفضت. نهض وبدأ بتمزيق القميص، فقاومت دون جدوى. نزعوا عني الجاكيت والقميص ثم انتزعوا القميص الداخلي وتخلوا عن نزع السروال وألقوني أرضاً على ظهري. أمسك أحدهم باليد اليمنى والثاني باليد اليسرى وجلس عبد الأسود على ساقي لمنعي من الحركة. تقدم أدهم العاني بسيجارته الأجنبية المولعة من نوع ثري أي AAA نحوي

وجلس بجواري على الأرض. أبعد الرماد عن شعلتها ومسك بعقب السجارة وبدأ يضغط بها على صدري ويتنقل بها من موقع إلى آخر. كان الألم حاداً ولكني لم أنبس ببنت شفة. حاولت الحركة دون فائدة. صممت على السكوت وتركتهم يفعلون ما يشاءون. لكن الألم كان يخترق دماغي ويغوص في أعماقي وأحس كأن أشياءً تتقطع في داخلي.

بعد أن تعبوا من تعذيبي صاح أدهم ببغض بالغ، وقد خرج عن طوره المتميز بالهدوء الكاذب: خذ يا عبد هذا الحقير إلى الموقف الانفرادي ولا تتركه يتصل بـ "عبد الأمير"، فالسرداب محجوز اليوم لجبار. وجبار حسين كان طالباً في كلية الطب اعتقل في حملة من شرطة التحقيقات الجنائية بعد العثور على مجموعة من أسماء المناضلين في بيت ماجد نجم ججاوي. وقد ألقى القبض عليه وعلى المجموعة التي معه قبل حوالي شهرين من تاريخ إلقاء القبض علينا، وكانوا قد انتهوا من التحقيق معه ومع المجموعة التي كانت معه، ومنهم كريم أحمد الداوود وطاهر عبد الكريم وماجد نجم ججاوي من الموصل. وكانوا يرتبطون بتنظيم حزبي شيوعي واحد. ولكن شرطة التحقيقات كانت تعود بين فترة وأخرى لتعذيبه رغم صموده البطولي وتحديه الرائع لهؤلاء الجلادين، كلما وصلتهم معلومات جديدة عنه أو لها صلة به.

أخذ جبار حسين في هذه الليلة إلى غرفة التعذيب وبدأوا معه جولة تعذيب جديدة. كان جبار طالباً في كلية الطب وعضواً في الحزب الشيوعي العراقي. كان قصير القامة، مرحاً وذكياً وصاحب نكتة جاهزة وسريع البديهة ويتسم بالجرأة والتحدي. ترك لحيته تطول دون حلاقة خلال فترة اعتقاله. عذب كثيراً وصمد ببطولة. كان يتحدى الشرطة ويتحدث بحرية معهم ويسخر منهم كلما تسنى له ذلك. حظي باحترامهم بعد أن يؤسوا من انتزاع اعترافات منه. بدأت جولة تعذيب جديدة عندما عثروا على قائمة بأسماء عشرات الأشخاص الديمقراطيين الذين لا علاقة لهم بالحزب الشيوعي العراقي في البيت الذي اعتبر وكراً للشيوعيين. كانت مجموعة الأسماء الواردة في القائمة عبارة عن أشخاص ديمقراطيين ومن محبي السلام و ضد الحرب. تصورت شرطة التحقيقات الجنائية أنها عثرت على كنز سمين. حاول الجلوازة انتزاع اعتراف من جبار حسن بأن هذه القائمة تتعلق بأعضاء أو

مرشحين أو أصدقاء للحزب الشيوعي. لم يفلحوا في ذلك رغم شراسة التعذيب والتجويد والحرمان. لم يكن عند جبار ما يعترف به. فهؤلاء لم يكونوا أعضاء في الحزب ولا أصدقاء له، وكان خطأ فادحاً وضع مثل هذه القائمة الطويلة في بيت حزبي، ويعبر عن إهمال وعدم شعور بالمسؤولية إزاء الآخرين. كان البعض من الذين سجلوا هذه القائمة يعتقدون بإمكانية مفاتحة هؤلاء للعمل في مجال ما من مجالات النضال في إحدى المنظمات الديمقراطية. التقيت بواحد منهم اسمه ماجد من أهالي الموصل. كان طالباً في كلية الهندسة واعتقل بسبب وجود اسمه في القائمة. لم يكن يعي لماذا اعتقل أصلاً. ولم يعمل يوماً ما بالسياسة، أعتقل مع زوج أخته، صاحب دكان لصنع وبيع الأحذية لورود أسمه في القائمة المشؤومة أيضاً. لم ير هذا الطالب طوال عمره قملة واحدة ولم يعرفها من قبل. وعندما اكتشف قملة في ثيابه الداخلية حينما كنا معاً في موقف السراي، وبعد خروجه من التحقيقات الجنائية، استغرب من هذا الوحش الكاسر الذي اقض مضجعه ليلاً ونهاراً. بدأ يجمع ما يعثر عليه من هذه الحشرة الغريبة الزاحفة ببطء في طيات ملابسه الداخلية ويضعها في علبة كبريت ويشدها بخيط كي لا تفلت من العلبة، جمع عدداً كبيراً منها كان يطلق سراحها في أوقات معينة ويتركها تسرح على ورقة بيضاء فيتفرج بشغف على حركتها لفترة ثم يجمعها ثانية ويدخلها في العلبة. حُكم على ماجد بالحبس لمدة سنة وسنة أخرى يقضيها مبعداً في بدرة.. التقيت به فيما بعد في سجن بعقوبة ثم بدرة، حيث كان قد رشح للحزب الشيوعي وهو في السجن، ثم أصبح عضواً فيه أثناء فترة الإبعاد. في وقت متأخر من تلك الليلة جاء عبد الأسود ليقودني إلى غرفة خاصة واسعة نسبياً وخالية تقريباً من الأثاث. كانت هناك منضدة ركنت في زاوية من الغرفة وكرسيين حولها. اصطف في الغرفة عدد من أفراد الشرطة المتخصصة بشؤون التعذيب. لم انتهِ من فحص الغرفة حتى سمعت صوت أدهم العاني وهو يقول:

– أسمع يا كاظم سنبدأ اليوم بإنزال أقسى العقوبات بك ما لم تستمع إلى صوت العقل وتراجع عن إصرارك في إنكار كل شيء. هيأنا لك جولة جديدة رائعة. أنظر إلى هذا الحبل المشدود إلى السقف، ستكون به نهايتك.

كانت هناك بكرة مثبتة في وسط سقف الغرفة ومنها امتد حبل غليظ. باتجاهين، ثم واصل كلامه قائلاً:

- وقبل أن نبدأ، ألا تجد من الأفضل لك أن تعترف وتنتهي هذا العمل؟ فكر بالأمر نعطيك خمس دقائق للتفكير، سنعطيك علبة سجائر دخن منها ما شئت ولكن فكر جيداً. رفضت التدخين بدعوى أنني لا أدخن، علماً بأنني كنت من المدخنين، كنت أود أن لا يكتشفوا أي نقطة ضعف يستثمروها لممارسة الضغط النفسي من خلال منع السجائر عني.

- استمر أدهم بالحديث قائلاً: ستعود إلى الدراسة وسنساعدك على النجاح، المطلوب أن تدلنا على من كان يعمل معك وعن البيت الذي يسكن فيه أو قائمة بأسماء من تعرفهم. لقد كان حديثه هادئاً وبعيداً عن التوتر.

قلت: أنت تعتقد بأنني أمتلك معلومات لا أريد البوح بها. وأنا أقول لك من جديد بأنني لا أملك مثل هذه المعلومات، وبالتالي فتعديبي يمكن أن يورطكم إذا ما أصبت بعاهة أو مت تحت التعذيب، فأنا أبن عائلة معروفة في مدينتي، وستسبب لكم مشاكل غير قليلة. قال: ما أزال عند رأيي، خذ خمس دقائق استراحة للتفكير.

سيطر الهدوء في الغرفة وسكت الجميع وبقيت واقفاً في وسط الغرفة وعلى مقربة من الحبل الغليظ. كان الوقت ينتحر ببطء شديد، كانت الدقائق وكأنها لا تريد أن تنتهي. نظر المفوض إلى ساعته وقال:

- صبرنا سينتهي مع الدقيقة الأخيرة. ثم انتظر قليلاً وصرخ بصوت يأس: انتهت الدقيقة الأخيرة وقد أعذر من أندر.

بدأ هجوم شرس بالهراوات والركلات واللكمات من كل حذب وصوب. حتى أن بعضهم قد أصاب البعض الآخر منهم نتيجة توترهم، إذ سمعت أحدهم يقول "دير بالك ولك مو كسرت ظهري". جلست القرفصاء وتكورت على نفسي لحماية رأسي من ضرباتهم بساعديّ ويديّ.

بعدها صاح المفوض بلهجة أمرية: يا الله حمزة شوف شغلك. تقدم حمزة وسحبني من يدي وأوقفني على قدمي، ثم أخذ قيوداً حديدية من النوع الأمريكي المستورد حديثاً. قيد يدي أولاً ثم شدّهما بالحبل الغليظ وبدأ يسحب بالطرف الثاني منه يساعده في ذلك عبد وشرطة آخرين. ارتفعت قليلاً عن الأرض، لم أشعر في البداية بألم شديد في كتفي، ولكن الألم بدأ بالرسغين حيث القيود الحديدية والحبل الغليظ والخشن. ثم سحب الحبل أكثر فأكثر حتى ارتفعت عن الأرض قرابة متر واحد. شد الحبل بعارضة مثبتة بجدار الغرفة، ثم بدأوا الضرب بالهراوات على مواضع كثيرة من جسمي. لم أنبس ببنت شفة ولم أتأوه. كنت أكظم غيضي رغبة في إثارتهم وإشعارهم بحقارتهم أمام شخصي الضعيف، إذ لم يكن وزني حينذاك قد زاد قليلاً عن ٥٥ كيلو غراماً، وعمري قد بلغ العشرين. بعد جولة الضرب تركوني معلقاً وخرجوا من الغرفة. قال أحدهم ستبقى هنا معلقاً حتى تنفق يا نذل.

بدأت أحس تدريجاً بالألم مبرحة في كل مكان من جسمي ولكن بشكل خاص في الكتفين والرسغين. كنت اشعر وكأن سكيناً حاداً يضغط على رسغي. أحسست جفافاً في فمي وبلعومي وشعرت بحاجة إلى التقيؤ وبدوار شديد يلف رأسي دون إنصاف. بعدها لم أحس بشيء ولا أدري ما الوقت الذي قضيته مشدوداً بالحبل ومعلقاً بسقف الغرفة. شعرت فجأة وكأن سطلاً من الماء البارد قد صب على رأسي ووجهي، وكان الأمر كذلك. صحت مرهقاً فكراً وجسداً ... لا أعرف أين أنا ... نقلوني رأساً عبر نقالة إسعاف إلى الزنزانة ومددوني على أرضيتها الباردة. كأن الألم يتحرك في قحف رأسي ويوجعني إلى حد الغثيان ... كانت قدرتي على التفكير قد توقفت.. كنت ما أزال أبحث عن نفسي والتساؤل عن سبب كل هذه الحالة البائسة، لم هذا التعذيب والعذاب. أظن بأني قد غفوت من شدة الإرهاق، لم استيقظ إلا على فتح باب الزنزانة حيث وضع شرطي ما طاسة ماء بجواري ورغيف خبز وشيش كباب. كنت، رغم حرمانني من الأكل لا أحس بالجوع. وكانت قدرة جسمي على تحمل التعذيب تتدهور يوماً بعد يوم، رغم قدرة عقلي على التحمل. كان لا بد من تناول بعض الطعام لشد أزر العقل والجسم. نهضت متناقلاً، تناولت طاسة الماء وكرعت أكثر من نصفها دفعة واحدة دون أن ارتوي. شعرت بمغص شديد ينتاب معدتي ويطرحني أرضاً

من شدة الألم.. تناولت رغيف الخبز وبدأت أقضم به، لعله يوقف المغص المفاجئ، إذ لم تتقبله المعدة الفارغة بهذه السرعة. حشوت شيش الكباب في المتبقي من الرغيف وانفتحت شهية الأكل عندي، رغم أن كباب التحقيقات الجنائية لا يؤكل بالأوقات الاعتيادية. فالمقاول يلتهم ثلاثة أرباع المبلغ الممنوح له لإطعام المعتقلين، يدفع منه إلى شرطة التحقيقات الجنائية لإبقائه مقاولاً لديها، ثم يشتري بالمتبقي ما يقدمه طعاماً للمعتقلين ويبقي منه شيئاً لأفراد عائلته في آن واحد...، فكانت عائلته مضطهدة كما كان يضطهد المعتقلين في تقديم أسوأ وجبات طعام، علماً بأن المبلغ الممنوح للمقاول من جانب الدولة زهيد للغاية. بعد أن شبعت من الوجبة الرائعة! عدت فاستلقيت على الأرض ووضعت حذائي وسادة لي ورحت في سبات قلق متقطع دام عدة ساعات.

اليوم الثاني

استيقظت على صوت عبد الأسود وهو يناديني. جرتني من يدي إلى الغرفة التي كنت قد عذبت فيها ليلة أمس.. كانت الغرفة فارغة تماماً من الشرطة. أجلسني على المقعد الوحيد فيها وجلس على الطاولة ونظر إلي بعينين لا يستطيع الإنسان فهمهما، فيهما مزيج من البؤس والحزن والكرهية... خليط عجيب. فهو رجل بائس لا يحصل على راتب مجزٍ وربما أجبر على ممارسة التعذيب ليحتفظ برزقه ويحصل على مبلغ إضافي كلما تسنى له إسقاط أحد السياسيين عبر فرض الاعتراف عليه أو توقيع البراءة، وهو حاقد إذ لم يتسن له حتى الآن إسقاطي أو، كما يبدو، إسقاط رفيقي أبو نجم، الذي لا بد وأنه عانى مثل معاناتي على أقل تقدير. استمر بالتحديق مباشرة في وجهي وعيني، ثم نطق أخيراً فقال: - أنا أعرف أنت خوش ولد وأبن حلال، زين ليش تتحمل كل هذا العذاب، أنت تشيع بسط والآخرين گاعدين ببيوتهم مرتاحين.. أنصحك لله بالله أن تكف عن هذا العناد وترجع إلى حبة الله وتقولنه على هذوله الجماعة التي تعمل وياهم، أحنه نعرفهم، بس نريد منك ترشدنه عليهم. أعتقد بعد هذه الجولات رجعت إلى عقلك وراح تتعاون وياهنه. أحنه نريد مصلحتك. لازم تعرف ما واحد يگدر يسقط هاي الحكومة، حكومتنه قوية أقوى من الحديد ولو تطلع روحكم ما تگدرون تهزوها مو تسقطوها.

قلت له: عبد، أنتَ لا تعرفني ولا أنا أعرفك.. لم أشتمك ولا اعتديت عليك ولم أؤذي أحداً من عائلتك، فلماذا تتجاوز عليّ يوماً أنت والشلة التي معك. قلت لكم أنا لا أعرف أحداً ولا أملك معلومات حتى أزدكم بها، وأنا لا أمارس السياسية ولست عضواً في أي حزب من الأحزاب أو المنظمات، فكفوا عني واتركوني لحالي.

فسر عبد الأسود إجابتي على إنها استفزازاً له وللآخرين. نهض وفتح الباب ونادى المجموعة كلها قائلاً: هذا أخ القحبة ما ينفع بي، لازم نموته كتل، لازم نخلص علي، لازم يعرف شلون راح نأديه.

دخلت المجموعة كلها وبدأوا مجدداً جولة جديدة شملت الفلقة بالخيزرانة والعصا الغليظة وشدي بمروحة سقفية وتركها تدور لفترة لا أدري كم طالت. لقد كانت جولة مرهقة جداً. ثم فكوا الحبل الذي شدني بالمروحة وأسقطوني أرضاً. بقيت على أرض الغرفة والألم يغزو كل أنحاء جسمي. جاء عبد وجلس على صدري بكل ثقله. ثم بدأ حمزة بخلع بنطلوني. أحسست بالغضب وخشيت ما محمد عقباه. ولكنهم جاءوا بحبل رفيع وشدوه بين الخصيتين والقضيب وبدأوا بجر الحبل... كان الألم يعتصرني وكدت أتفجر من الغضب، ولكن ماذا يعني ذلك، وما الذي استطاع عمله مع هذه الحفنة من الأوباش؟ أستمر هذا التعذيب وعبد، الجالس فوق صدري، يردد أبن الزانية اعترف، أبن الزانية شتم فهد، أبن الزانية شتم سنالين أبن القحبة شتم مالنكوف... وهكذا وأنا لا أجيبه، ولكن الألام كانت مبرحة، خاصة وأن أحدهم قد وجه ركلة نحو الخصيتين فزادت من شدة الألم. بعدما فكوا الحبل وشدوه بالقضيب وبدأوا بجره إلى حد اللعنة.. لقد كان عذاباً مريعاً. ثم شعرت بوخزة حادة في قمة الذكر، تحركت كالمصاب بالصرع. كان أحد هؤلاء الجلادين قد وضع شعلة سيجارته على حشفة القضيب فصرخت بعنف وشراسة من شدة الألم. وكانت الصرخة مدوية إلى حد غريب، حتى أن معاون مدير التحقيقات الجنائية جاء ليرى ما الخبر.. ورأى تماماً ما يفعلون. قال لهم يكفي اليوم أتركوه... واجلبوه لي صباح يوم غدٍ.

نقلت إلى زنزانة التوقيف الانفرادي وتركت لوحدي. رحلت أداري جراحي وامسح الدم من فمي وأنفي والجبهة، إذ تركوني هذه المرة دون الكلبه.

اليوم الثالث

في صبيحة اليوم الثالث وعند الساعة التاسعة جاءني عبد الأسود وقادني إلى غرفة معاون مدير التحقيقات الجنائية فزاع فهد. كان الرجل يجلس في غرفة صغيرة غير واسعة خلف منضدة كبيرة نسبياً غير متناغمة مع صغر مساحة الغرفة، كان يرتدي الملابس المدنية. رجل تجاوز الخامسة والأربعين من عمره، طويل القامة عريض المنكبين يميل إلى السمنة، أبيض البشرة، أسود العينين ويحمل وشماً على قمة أنفه وفي موقع بين العينين، كما أتذكر.

رحب بي قائلاً: أهلاً وسهلاً بابن الحاج حبيب، تفضل أجلس، أعرف أبوك لما كنت مديراً للشرطة في الأسكندرية وكريلاء. ما أزال أنكر العريضة التي حملتها مع المحتجين على المتصرف ورئيس البلدية تطالب أصحاب معامل الثلج بفك احتكار بيع الثلج وتخفيض سعر القلب. وقد نجحتم في الإضراب. وكانت ظاهرة غريبة في المدينة لم تحصل قبل ذلك.

قلت: هذا صحيح. كان ذلك في عام ١٩٥٣ عندما قرر أصحاب معامل الامتناع عن إغراق أو إشباع السوق المحلي بالثلج، بل أنزل كمياتهم على التوالي لضمان بقاء سعر قلب الثلج مرتفعاً، فالشحة ترفع السعر. نجحنا في فرض فك هذا الاحتكار وخسر والدي ٢٠٠ ديناراً دفع تعويضاً لأصحاب المعامل بسبب كوني أبنة وتسببت في كسر الاتفاق. قال: كنت منذ ذلك الحين تعمل بالسياسة.

قلت: أعتقد بأن هذا العمل لا دخل له بالسياسة، هذا عمل اجتماعي، ولو كنت أنت في مكاني وعلمت ما فعل والدي مع بقية أصحاب معامل الثلج لفعلت مثلي. سكت ولم يجب. نادى على عبد الأسود ليجلب لنا كأسين من الشاي. شربت الشاي على مهل. بادر بالحديث عن والدي وطيبته وغناه وما إلى ذلك، استمعت إلى حديثه، ثم قال: تعرف من الذي أنقذك من الاعتقال في مظاهرات انتفاضة ١٩٥٢.

قلت: لماذا أنقذني ومن هو الذي أنقذني؟ فأنا لم أشارك بتلك المظاهرات ولم أعتقل.
قال: أعرف أنك لم تعتقل، ولكن الذي أنقذك هو السيد هاشم الخطيب. لقد كان في حينها
في غرفة المتصرف عندما قدمت له قوائم المشتركين بالمظاهرات والذين يراد اعتقالهم
وتقديمهم إلى المحاكمة. وكنت أنت تقود مظاهرة الطلبة. وأسمك كان في مقدمة القائمة؟
وكنا نعرف ذلك تماماً وشاهدك أكثر من شرطي ومخبر. ولكن السيد هاشم الخطيب، أمام
جامع السنة في كربلاء، اعترض على وجود اسمك في القائمة وأشار للسيد المتصرف بأنك
كنت في ذلك اليوم مع أبنائه تمارسون رياضة رفع الأثقال، فشطب المتصرف اسمك من
القائمة، وقال لمعاون الشرطة أرجو أن لا تكون أسماء أخرى مثل اسم كاظم ابن الحاج
حبيب واردة خطأ ضمن القائمة. لهذا السبب لم نستطع اعتقالك، ولكننا بدأنا بمراقبتك.

في حقيقة الأمر كنت مشاركاً في المظاهرة وكنت مكلفاً بقيادتها الميدانية انطلاقاً من
ثانوية كربلاء الجديدة حتى إعلان إنهاء التظاهرة في ساحة التقاطع بين شارع علي الأكبر
وشارع الأمير فيصل، بعد أن بدأت الشرطة الرمي بالرصاص الحي وقتلت وجرحت
الكثيرين.

كانت للرجل ذاكرة جيدة لم تخنه. وقد نقل بعدها إلى بغداد ليعمل في مديرية التحقيقات
الجنائية. بعد تناول الشاي بدأ بمحاولة إقناعي بالتخلي عن العمل السياسي في الحزب
الشيوعي العراقي، وأن لديهم معلومات تشير إلى عملي في الحزب، راية الشغيلة، منذ فترة
غير قصيرة وأنه لهذا السبب حكم علي وطردت من الثانوية وتم سوقي إلى الخدمة
العسكرية. حاولت إقناعه بغير ذلك فلم أفلح.

قال: يؤسفني جداً لا أستطيع أن أعمل لك شيئاً. الشيء الوحيد هو أنني سأخبر والدك
بوجودك ضيفاً علينا، ولن أستطيع منع التحقيق معك.

قلت: التحقيق نعم ولكن ليس التعذيب.

قال: لا بد من ممارسة أساليب معينة لأخذ المعلومات، فهذه طريقة أجهزة الأمن في كل
العالم. فمن يرفض الاعتراف أو التعاون معنا يتلقى ما يستحق من عقاب!
قلت: لست واثقاً مما تقول، أن المعاملة كانت حتى الآن سيئة للغاية وشرسة جداً.

وجد أن الحديث، كما يبدو لم يعد نافعاً. ودعني بكلمات طيبة، ثم نادى علي عبد ليعيدني إلى الزنزانة.

تركني الجلادون هذا اليوم دون تعذيب. قدموا لي بطانيتين ووسادة صغيرة قذرة، كما قدمت لي وجبات الطعام المعتادة للموقوفين وكأس شاي، ولكن كنت أسمع أصوات تعذيب الصديق أبو نجم. فيبدو أنهم منحوني استراحة قصيرة ليمارسوا التعذيب معه عليهم يصلون إلى نتيجة معينة معه. ولكنهم باءوا بالفشل أيضاً. كنت أحس بالألم للصديق أبو نجم وهو يعذب، إذ أنه رغم كونه كان يكبرني سناً، لكنه كان نحيفاً ضعيف البنية رقيق المشاعر وحساس جداً، كان عازفاً مبدعاً على الكمان وملحن مبدع.

اليوم الرابع

في اليوم الرابع على اعتقالنا جاء أحد الشرطة وفتح باب الزنزانة الحديدية. قال: انهض وأمشي وياي. سرت أثره إلى غرفة المحققين. كنت أتوقع أن يخففوا من شدة التعذيب أو يكفوا عنه. ولكن كان توقعي في غير محله.

كان كل من أدهم العاني ونوري عبد العزيز موجودين في الغرفة.

قال أدهم: حدثنا السيد المعاون عنك وعن والدك. هذا يحزننا أن نراك في هذه الحال ولكنك أنت السبب وأنت المسؤول. ولهذا نطلب منك مرة أخرى أن تعترف أو أن تتبرأ من الحزب الشيوعي والشيوعية وتنتهي المسرحية كلها.

قلت له: ليس عندي ما أعترف به. أما البراءة فليست سوى حجة لاتهامي بالشيوعية وغير مستعد لها. إن هذه البراءة تدينني بعكس ما تريدون إقناعي به. ولهذا لا يمكن تقديم البراءة أو التوقيع على أية وثيقة من هذا النوع، قال أدهم: إذن سنبدأ معك مجدداً وسنرى إلى أين سينتهي بنا المطاف.

قلت: نعم للتحقيق مع ضرورة وجود حاكم تحقيق، ولكن ليس مواصلة التعذيب، فهذا ليس من حقكم.

قال: هذا هو الأسلوب المفضل مع أناس من أمثالك، وأنا حاكم تحقيق يا كلب يا أبن الكلب.

قلت: لقد بدأت مرة أخرى بالتجاوز عليّ بشتائم بذيئة لم أعودها لا في البيت ولا في المدرسة.

زمجر صارخاً: أبن العاهرة تريد أن تهينني، تريد تقول أنا أبن شوارع. لأحط رجلي ب...أمك، ثم نادى صارخاً على الزبانية الجلادين ليدخلوا الغرفة. دخلت المجموعة المكونة من أربعة أشخاص ومعهم عبد الأسود وحمزة. مارسوا هذه المرأة نفس أسلوب الضرب بالهراوات والعصي وعود الخيزران، ثم الفلقة وأخيراً قرروا استخدام التيار الكهربائي وفضل أحدهم استخدام قلع الأظافر. بدأوا باستخدام التيار الكهربائي بصعقات سريعة ومركز وفي مواقع مختلفة من الجسم. لقد كانت الصعقات مؤلمة وتتسبب بحدوث هزات داخلية في الجسم يصعب على الإنسان السيطرة على حركات جسمه أو في المواقع التي يمارس عليها التيار. كان منفذ هذه العملية محترفاً ماهراً في استخدامها، كان يحاول استخدامها بحيث لا تتسبب بجرائق داخلية أو في الموقع. ولكنها كانت تتسبب بالأم شديدة. لم يمارسوا هذه العملية المتقطعة سوى ربع ساعة أو أكثر بقليل. فالوقت حينذاك كان لا يمكن ضبطه ثم تناقشوا في ما بينهم حول قلع أظافر القدمين، هددوا باستخدام ذلك، ولكنهم لم ينفذوا هذا التهديد. بعد حوالي ثلاث ساعات من عمليات التعذيب ومحاولة التهديد والإقناع، جاءوا بالصديق أبو نجم إلى نفس الغرفة، وكانت حالته يرثى لها. وكانت قسما ت وجهه تفضح وضعه النفسي وحالته العصبية. إذ كان يعاني، كما بدا لي، من آلام حادة، ولكنه بقي مرفوع الرأس والهامة تبادلتا التحية والابتسام بسرعة خاطفة لم تقلت من عيون محترفي العمل الأمني. كانت الابتساماة متعبة ولكنها من الأعماق. حاولا مجدداً إقناعنا سوية بالاعتراف أو النبذ، ولكن دون جدوى. اعترفنا معاً بكوننا أصدقاء منذ كنا في مدينتنا كربلاء ولم نزد على ذلك. قادني أحد الشرطة إلى خارج الغرفة وأجلسوني في ركن منعزل من ساحة الدار ووقف يراقبني وقد تنكب سلاحه، وكأنني كنت قادراً على الهرب منهم، كان حارسي شرطياً من الجنوب، فلاح جلف وخشن المظهر

وقاسي قسّمات الوجه بفعل حرارة الشمس والعمل المرهق في الريف العراقي الذي قضى فيه جل عمره وقبل أن يصبح شرطياً ويترك الريف إلى غير رجعة. لم يتجاوز عمره ٤٥ عاماً، ولكنه كان يبدو أن قد تجاوز ٦٠ سنة وبلغ مرحلة الكهولة في ملامح وجهه وشيب شعر رأسه. بعد دقائق رجوته الحصول على كأس من الماء، إذ أحسست بالعطش الشديد والجفاف في الفم والبلعوم... بدلاً من جلب الماء وجه أخصم بندقيته إلى صدري وأنزل به ضربة موجعة صرخت على إثرها، إذ أنها كسرت شيئاً من مقدمة القفص الصدري، ما زال أثر تلك الضربة باقياً حتى اليوم، إذ لم يُسمح لي بمراجعة الطبيب في حينها. وبدأ بسلسلة من الشتائم البذيئة التي يصعب تكرارها. أردت أن أزعه وأقلق باله، فقلت له: هل تعرف ماذا فعلت، لقد ضربت سيداً وسترى كيف ينتقم الله منك. ظهرت الدهشة على وجهه وتدلّى لسانه وكأنه مخبول وقال بصوت أشبه بالهمس: سيد ما كنت أعرف أنت سيد. فصعدت من لهجتي وزدت من كلماتي وقلت له بغضب والألم ما زال يعذبني: سينتقم الله منك يا أبو إسماعيل وسوف لن يكون انتقام الله بعيداً.

بعد جولة تعذيب شرسة مع أبي نجم. اقتيد من الغرفة ودفع به إلى إحدى الزنانات، لقد كان في وضع مزري حقاً ولكن الابتسامة الباهتة لم تفارقه عندما التقت نظارتنا وشاهدته يشد قبضته لشد أزري. كانت بعض الكدمات باقية على وجهه وعينه. بعد لحظات تم استدعائي ثانية.

قال أدهم: ها قد اعترف صاحبك أبو نجم عليك، وقال بأنكم كنتم في خلية واحدة، وأنكم كنتم خمسة رفاق. وأنكم أنتم الذين وزعتم البيانات. والآن جاء دورك لتؤيد هذه الاعترافات وتنهى العذابات. انتهت جولات تعذيبه وسوف لن يعذب بعد الآن. ولكن جاء دورك بالاعتراف.

قلت: أنا لم أعمل مع أي إنسان في أية خلية، وإذا كان الرجل قد اعترف على نفسه تحت ثقل التعذيب فهذا يخصه، وقد اعترف بما ليس صحيحاً أو أجبر على الكذب لينقذ جلده من التعذيب. ولكنني أشك في ذلك لأن الرجل لم يعمل معي قطعاً وكنا أصدقاء فقط. كنت على يقين بأن ما قالوه عن اعتراف أبو نجم لم يكن سوى كذبة بائسة، كنا نعمل

سوية في هيئة واحدة ولكننا لم نكن خمسة رفاق بل أربعة فقط. ولهذا فالاعتراف الذي ادعوه لم يكن إلا محاولة لإيهامي وإسقاطي والإساءة إلى رفيقي. بعدها اقتادوني إلى زنزانة أخرى غير التي كان فيها أبو نجم.

اليوم الخامس

كانت حصتي في هذا اليوم جولة مسائية. فبعد أن غادر أغلب موظفي دائرة التحقيقات الجنائية، خلا الجو تماماً لمجموعات التعذيب. تم استدعائي إلى غرفة المفوضين وبدأوا بالتعذيب حتى دون أن يطرحوا عليّ أي سؤال. طلبوا خلع ملابسي، رفضت ذلك خلعوها بالقوة وتركوني عارياً تقريباً. بدأوا بالضرب مستخدمين الهراوات المطاطية وعيدان الخيزران التي غالباً ما تستخدم للجلد في البلدان التي تمارس الجلد كعقوبة حتى الوقت الحاضر، كما في السعودية وإيران أو نظام صدام حسين قبل سقوطه أو في السودان، وكذلك في العهد الملكي المباد بالنسبة لمعاقبة السياسيين أو حتى سجناء الحق العام. كانت ضربة عود الخيزران حادة قاسية يشعر الإنسان وكان سكيناً حاداً أصاب موقع الضربة وتترك أثراً لها، وإذا ما تكرر الضرب على الموقع يتفجر الدم منه وعذاب مثل هذه الضربات شرساً للغاية. تكورت على الأرض، كما في المرات السابقة، لستر وجهي وعيني من ضرباتهم الوحشية غير المنظمة. بعد هذه الجولة، بدأوا بالفلقة. لقد شعرت وكأن لحم باطن قدمي قد تمزق، إذ من غير المعقول أن تتوالي الفلقة بهذه الكثافة، ولكن هل تعذيب الإنسان معقول أصلاً. سال الدم من مواقع في باطن القدم الأيمن. أثناء هذا الضرب الهمجي جنح بي الخيال إلى فترة وجودي في سجن الحلة وتذكرت المناضل الشيوعي الجريء القادم من المدينة الدينية المقدسة لدى المسلمين وخاصة أتباع المذهب الشيعي، من النجف حيث مرقد الإمام علي بن أبي طالب وأبن عم النبي محمد، حسن عويينة، الذي قتله البعثيون تحت التعذيب في عام ١٩٦٣. كانت لي مع حسن عويينة علاقة حزبية منذ عام ١٩٥٣ عندما كان يقدم إلى كربلاء من النجف ليشرف على عمل التنظيم الجديد لراية الشغيلة، وهي منظمة انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي في نهاية ١٩٥٢ وبداية عام ١٩٥٣ بقيادة جمال الحيدري وعادت على الحزب من جديد في منتصف عام ١٩٥٦. وكان لسلام

عادل، سكرتير الحزب حينذاك دوره البارز في إعادة وحدة الحزب وحل تنظيمين بارزين هما وحدة النضال للمناضل الوطني ونصير السلام ونصير القضية الكردية، الأستاذ الراحل عزيز شريف، وتنظيم راية الشغيلة. كان حسن عويبة رجلاً نحيفاً جداً قصير القامة، له عينان واسعتان عميقتا السواد والغور في حدقتيهما البارزتين، كانت إذناه كبيرتين جداً تنتصبان بعيداً عن الرأس وكأنهما لا تعودان لهذا الرأس، كما لا تنسجمان مع رقة قسماات وجهه. كان شخصاً دافئاً ومتحدثاً لبقاً ومستمعاً جيداً، كانت له علاقات حميمة مع من يعمل معهم ويحمل مشاعر رقيقة وحساً سياسياً مرهفاً. اعتقل حسن في طريقه من النجف إلى بغداد عن طريق الحلة. وكان في الطريق قد ابتلع "لقماً" من الورق، ولم تكن سوى رسالة حزبية لم يستطع التخلص منها إلا بالتهاهما. شاهده أحد الشرطة المسؤولين عن نقله إلى سجن الحلة بعد اعتقاله. حالما وصلوا إلى السجن أبلغ الشرطي مدير السجن، عبد الجبار أيوب، الذي حوكم في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨ بالإعدام بسبب جرائمه البشعة بحق المعتقلين والسجناء السياسيين على نحو خاص ونفذ به الحكم شنقاً. أُدخل المحجر المقابل لمحجرنا في سجن الحلة. طلب مدير السجن طستاً واسعاً وأجلسه فيه بعد أن خلع جميع ملابسه وطلب منه التغوط، لم يفعل. سقاه مادة مسهلة، فلم يفلح، حقنه بالماء والصابون فلم يتغوط الرجل. ظل جالساً في الطست طوال النهار والشرطة تراقبه وتنتظر دون طائل أن تنزل الرسالة مع الغائط في الطست. كانت إرادته أقوى من المسهلات كلها مما أغضب عبد الجبار أيوب. وضع أخيراً في المرحاض، فأنجز المهمة هذه المرة على خير ما يرام. لكنهم لم يعثروا على الرسالة. وكانت فرحته كبيرة، كما ابلغنا فيما بعد، بعد أن عجزوا عن العثور على الرسالة الحزبية إذ كانت فيها من الأسرار ما لا يجوز وقوعها بيد العدو المتربص بهم، انفجر حسن عويبة ضاحكاً عندما رأى شرطيين يفتشان بأيديهما في غائطه عن الرسالة. كان مدير السجن قد أجبرهم على ذلك. تفجر عبد الجبار أيوب غضباً عندما شاهد حسن عويبة وهو يضحك. طلب إجلاسه في وسط المرحاض انتقاماً منه وصب على رأسه ما تجمع من غائط. كانت إرادة المناضل حسن عويبة نموذجاً يحتذى به في صلابته وتحديه وإرادته الحديدية. تذكرته في تلك

اللحظات الصعبة من عملية التعذيب، وكانت مساعدة كبيرة لي على الصمود والتحدي. لقد تذكرت في تلك اللحظات الحرجة الآلاف من المناضلين الشجعان الذين صمدوا بوجه القسوة والعنف الحكومي، وكانوا زاداً طيباً في تلك الساعات المرة لي ولكل المناضلات والمناضلين الذين مروا بهذه الدائرة اللعينة التي كان مديرتها في أول تأسيس عراقي لها نوري السعيد طاغية بغداد في العهد الملكي.

اليوم السادس

الظاهرة الجديدة التي لمستها ابتداء من هذا اليوم هي أنهم قلدوا جولات التعذيب واقتصرت على جولة ليلية يحرم الإنسان بعدها من النوم بسبب الألام المبرحة التي تلسع جسده في كل سنتمتر منه. أدخلت من قبل عبد الأسود إلى غرفة التعذيب حيث جلس كل من أدهم العاني ونوري عبد العزيز أحدهما قبالة الثاني. بدأ أدهم حديثه قائلاً: طيب لا نريد منك اعترافاً، ولكن عليك أن توقع على براءة وعلى تعهد بعدم ممارسة العمل السياسي.

قلت: لقد تحدثنا عن هذا الموضوع. فأنا لست شيوعياً ولن أوقع على أي تعهد بنبذ الشيوعية أو نبذ العمل السياسي. فالعمل السياسي حق من حقوق، ولكني أنا الآن طالب مفصول وسأعود إلى المدرسة وبالتالي لا أمارس السياسة حالياً.

قال أدهم: نحن نريد مساعدتك فقد أوصانا السيد المعاون بك خيراً، فلا تعقد الأمر علينا. نضع أمامك هذه الورقة ونتركك حوالي نصف ساعة تفكر في الأمر، وعندما نعود نريد أن تكون الورقة موقعة من قبلك.

سكت ولم أجب، إذ فكرت بأن كسب نصف ساعة دون تعذيب أمر إيجابي، خاصة وأنهم طلبوا لي استكان شاي وسيجارة قررت تدخينها بعد ستة أيام من عدم التدخين. تذكرت في هذه اللحظة المرة أغنية الأستاذ محمد عبد الوهاب الحزينة " .. الدنيا سيجارة وكاس للي هجروه الناس ". تمتعت بالشاي والسيجارة كأني وقد استعدت شيئاً عزيزاً كنت قد افتقدته فترة طويلة، شعرت باستعادة حيويتي وقدرتي على التحمل. كانت الاستراحة

قصيرة جداً فقد مرَّ الوقت بسرعة. عاد الجلادون إلى الغرفة ووجدوا الورقة بيضاء كما تركوها. الهدوء الذي سيطر على الموقف جعلني أتوقع بأن الأمر لم يعد يهمهم، فجأة وجه لي نوري عبد العزيز لكمة شرسة أصابتني في أنفي الكبير الذي يحتل مساحة طيبة من وجهي، كما أصاب جزء من عيني. سال الدم من الأنف على ملابسي. هجم علي بكرشه الكبير وأسقطني أرضاً وبدأ بالمشي على جسми مصحوباً ببركلات في كل مكان، كانت حركاته فوق جسمي النحيف مضحكة ومقززة في آن واحد. ثم توقف عند رقبتي وبدأ يضغط عليها بقوة متزايدة. شعرت وكأن روعي تهجري، تبطلت عيناى وانفتح فمي دون إرادتي وتناقل تنفسي، كدت أختنق تماماً. دفعه أدهم عني خشية أن أموت تحت قدميه وثقل جسمه. كان شكله بائساً أكثر من بؤس حالى، إذ شعر الجلاد بالاندحار أمام مقاومتي وأراد أن ينتقم لانكسار كرامته. أنهضني من يدي غير المقيدتين. جلست على الكرسي ثانية، وإذا بعبد الأسود يوجه ضربات متتالية من الخلف على يافوخي ورقبتي. شعرت وكأن شيئاً قد تفجر في دماغي ولم أحس بعدها بشيء. بعد غيبوبة لا أعرف مداها وجدت نفسي ممدداً على أرضية السرداب الرطب حيث تصدر عنه روائح العفونة الكريهة، وحيث تتحرك فيه الجرذان والصراصير وكأنها في مواقعها الطبيعية وأن موقعي هو الغريب بين هذه الحيوانات والحشرات الجائعة والنهمة. كانت البراغيث تمتص من دمي ما تشاء، إذ لم أكن قادراً على الدفاع عن نفسي. وبدأ القمل ينتشر في جسمي من خلال البطانيات التي أعطيت لي قبل ذاك ويقرصني حيث ما يشاء ويحرمني من النوم. كانت ليلة قصيرة فالضرب لم يستمر طويلاً بسبب الغيبوبة.

اليوم الأخير والأيام التالية ...

تكرر التعذيب أياماً آخر. تحملناه بإرادة مناسبة، ولكنه ترك آثاره الشديدة على أجسامنا وأوضاعنا النفسية، وأعتقد أن آثارها ما تزال تلعب دورها فينا حتى يومنا هذا. فالمعاناة شديدة من الضربات التي وجهت إلى العمود الفقري والرقبة أو إلى الرأس أو بقية عظام الجسم. والفحوص الطبية تشير على آثار تلك الأيام الحزينة.

كان اليوم الأخير هو اليوم ١٣، هذا الرقم المشؤوم عند بعض الشعوب والمرغوب به عند شعوب أخرى. كان بالنسبة لي يوماً صعباً ولكنه قرر نهاية التحقيق والبقاء في التحقيقات عدة أيام آخر. ويوم ١٣ كان الأخير في سلسلة التعذيب في تلك الفترة وكان رقم ١٣ هو يوم زواجي السعيد أيضاً قبل ٤٣ عاماً.

جلبت من السرداب إلى غرفة التعذيب. كان هناك ثمانية أشخاص كلهم جدد ما عدا عبد وحمزة. فرضوا عليّ خلع جميع ملابسني. بدأت عملية الدفع والتلقف من واحد إلى آخر مع بعض اللكمات والضربات القاسية والشائئ البذيئة التي يصعب تكرارها. كانت الركلات بالأحذية والبساطيل قاسية على عظام الساقين. وجوه هؤلاء الأشخاص الثمانية ما تزال مرسومة في ذاكرتي وأستطيع وصفها بدقة رغم مرور أكثر من نصف قرن على عمليات التعذيب تلك، لأنهم كانوا قساة وعتاة، كانوا مجرمين ومن محترفي التعذيب. لقد أعادوا لعبة السجارة وشد الخصيتين والذكر. وكانت لعبة قذرة ومريعة. ثم بدأوا بالحبل والتعليق وأخيراً الشد بالمروحة. كانت ليلة ليلاء، دامت ما يقرب من ثلاث ساعات عجاف أو أكثر بقليل. فالوقت لم يعد له أهمية. نقلت بعدها مسحولاً إلى السرداب وأنا مغمي علي. وفي السرداب صبوا على رأسي ووجهي سطلاً مليئاً بالماء البارد لكي أستيقظ. لم يطلبوا مني الاعتراف أو تقديم البراءة فقد يأسوا حقاً، بل كانت جولة تعذيب للانتقام منا لا غير، إذ كانوا يأملوا أن يضعف الضحية ويعترف أخيراً أو يقدم صك البراءة لإذلال المناضل. وأخيراً أجبروا على إيقاف التعذيب وعلى احترام إرادتنا. لم يغمض لي جفن في تلك الليلة. إذ كانت الآلام مبرحة ومرهقة. تذكرت طفولتي وعشت في أحلام الطفولة المنعشة محاولاً نسيان الحاضر التعس. تذكرت كل الأحبة، وبالأخص والدتي التي فقدتها مبكراً. تذكرت الصبية التي عشقتها وأنا ما أزال في سن المراهقة في الربيع الخامس عشر من عمري واستمرت علاقتنا حتى بدء اعتقالي. كانت تلك القبل الدافئة ودموع السعادة الطافئة لظماً الشباب هي الأخرى زاداً لي في تلك الأيام الصعبة. كانت هذه الجولة في شريط حياتي القصير تعبر عن حنين له لأنه لن يعود، ولهذا فهو جميل وعزيز على النفس في آن. كنت

أغفو أحياناً واستيقظ أحياناً أخرى، كان نوماً قلقاً متقطعاً وليلاً طويلاً مرهقاً مليئاً بالأحلام المتناقضة.

وعلى صوت زفرقة العصافير وتغريد البلابل عشت آخر أيام وجودي في التحقيقات الجنائية من أوائل عام ١٩٥٦. لقد انتهت فترة التحقيق والتعذيب، ولكنهم أبقوني ورفيقي أبو نجم لتشفى بعض جراحنا وتراجع الكدمات في وجوهنا قبل نقلنا إلى موقف السراي. بعد يومين أو ثلاثة نقلت ومعني أبو نجم إلى موقف السراي حيث قضينا فيه ثلاثة شهور، التقينا في حينها بعدد كبير من المناضلين. كانت لموقف السراي زنزانتان. كانت واحدة للسياسيين وأخرى لمعتقلي الحق العام ومتجاوزي الحدود. كانت الزنزانة التي وضعنا فيها لا تتسع لأكثر من عشرين معتقلاً، في حين كان العدد يصل إلى أكثر من أربعين شخصاً في غالب الأحيان. وفي هذا الموقف التقيت لأول مرة بالأخ والصديق المناضل الأستاذ جلال الطالباني والأستاذ حبيب محمد كريم، حيث اعتقلا بعد عودتهما من مهرجان الشباب في وارشو، عاصمة بولندا، وحيث التقى الطالباني بعد المهرجان بقائد الشعب الكردي الراحل الملا مصطفى البارزاني في موسكو، حيث كان يقيم والكثير من أفراد عائلته وجمهرة من المناضلين الكرد في المهجر السوفييتي منذ عام ١٩٤٦ بعد سقوط جمهورية مهاباد في كردستان إيران. كما التقيت في موقف السراي بالكثير من الشيوعيين اليهود الذين رفضوا الهجرة إلى إسرائيل ولكنهم أُجبروا عليها، ومنهم موشي قوچمان ويعقوب كوهين. وكان معنا في الموقف هادي هاشم، الشخص الذي سلم قيادة الحزب الشيوعي العراقي إلى أجهزة البعث الأمنية في عام ١٩٦٣ وقتلتهم جميعاً تحت التعذيب. كما التقيت بسليم إسماعيل وخليل إسماعيل الشخيلي المقيمان في برلين حالياً، والكثير من الشهداء، مثل د. محمد صالح سميسم وحמיד الدجيلي وعلي الوتار. وكان السيدان عبد العزيز البدري وحسين أحمد الصالح قد اعتقلا وقضيا معنا أياماً لطيفة ومنعشة من النقاشات الحيوية، وكانا في قيادة حزب التحرير الإسلامي. كما التقينا بالكاتب والقاص عبد الرزاق الشيخ علي في هذا الموقف. كان ينشدنا في لحظات التألق نشي المقاومة الإيطالية " أفونتي بوبولو بانديرا روسا... ". بعد الحكم علينا نقلنا إلى سجن بغداد ومنه إلى سجن بعقوبة. وفي سجن بغداد

المركزي مارس لطفي الخرزجي، مدير السجن، وكان جليلاً شرساً معروفاً لدى كل السجناء السياسيين في العراق بوحشيته وخبثه، جولة مرعبة من التعذيب الهجمي بعد أن وضعنا في الانفرادي قرب سجن الإصلاحية وفي الممر الطويل الرابط بين سجن الإصلاحية والانفرادي والبوابة الخارجية للإصلاحية. مارست شرطة السجن التعذيب والإرهاب والتخويف، حتى يؤسوا من إسقاطنا سياسياً بتقديم البراءة فتركنا لفترة على مقربة من قاووش النابذيين، أي الذين قدموا البراءات بالرغم منهم، بهدف التأثير النفسي علينا، إلا أن هؤلاء السجناء شدوا من عزائمنا وأشاروا إلى الذل الذي يعيشون فيه. وفي السجن المركزي وجدنا في تلك الفترة جمهرة من خيرة مثقفي العراق وأساتذة الجامعات وطلبة الكليات الذين انتزعوا من مقاعد التدريس والدراسة ومن الحياة العامة ووضعوا في السجن بسبب احتجاجهم على سياسة حكومة نوري السعيد المستبدة التي أصدرت الأحكام العرفية وقانون يحكم على العاملين في اتحاد الطلبة والشبيبة والرابطة وما شاكل ذلك.. ووكان من بينهم الشهيد الدكتور صفاء الحافظ والشهيد الصديق العزيز الدكتور صباح الدرة، وكلاهما عذب وأغتيل تحت التعذيب في فترة حكم البعث الصدامي بعد أن اعتقلا في العام ١٩٨٠، إضافة إلى الدكتور صلاح الخالص، والدكتور أحمد الحكيم، وهو مقيم في برلين حالياً، كما كانت مجموعة كبيرة من المثقفين الذين وضعوا في معسكر السعدية لذات السبب، ومنهم الأساتذة يوسف العاني ومظفر النواب، والمناضل المميز، والقاص عبد الملك نوري وعشرات غيرهم. ولم تخل المواقف والمعتقلات العراقية في تلك الفترة من الكرد والكرد الفيلية الذين كانوا يساهمون في النضال القومي والوطني مع بقية العراقيين وكونت صداقات مع عدد كبير منهم.

ما زال في ذاكرتي وجه ذلك المواطن الكردي الفيلي الطيب المبتسم أبداً، محمد جعفر، وأرجو أن لا تكون ذاكرتي قد خانتني بذكر الاسم الكامل، الذي كان يعتقل لمشاركته في النضال الوطني وكان يسافر إلى إيران عبر البصرة بصحبة شرطين يحرسانه حتى عبوره شط العرب وتسليمه إلى الشرطة الإيرانية في المحمرة. كان الشرطيان يعودان إلى البصرة ليغادرا منها إلى بغداد. وقبل مغادرتهما كانا يجلسان في مقهى في العشار لتناول الشاي.

كانت الشرطة الإيرانية تطلق سراح محمد جعفر مباشرة، إذ أنه غير متهم بشيء في إيران، كما أنه ليس من مواطنيها، إضافة إلى أنها كانت تقبض شيئاً من الرشوة، فيعود منها مباشرة إلى وطنه العراق ويجلس في ذات المقهى التي يجلس فيها الشرطيان، فيلتقي بهما ويدفع عنهما ثمن الشاي. وكانا يشكرانه ويغادران البصرة سوياً على بغداد وفي بغداد يأخذ كل منهما طريقه دون أن يفكرا باعتقاله فقد انتهت مهمتها بعد تسليمه إلى الشرطة الإيرانية. وهكذا كانت تتكرر هذه المسرحية مع محمد جعفر وغيره من الكرد الفيلية مرات عديدة كل عام. لقد بدأت الإساءات للكرد الفيلية في العراق ومحاولة اعتبارهم من تبعية إيرانية منذ العهد الملكي، ولكنها توقفت في العهد الجمهوري الأول وفي ظل حكم عبد الكريم قاسم حيث أنصفهم الرجل واعتبرهم مواطنين عراقيين أصليين، كما هو حال بقية المواطنين، وهو أحد الأسباب الذي ما يزال الكرد الفيلية يتذكرون قاسم بالخير ويقدرون له موقفه المنصف. لكنها المضايقات والإساءات والتعذيب والقتل ضد الكرد الفيلية برزت بشكل حاد في ظل حكم البعث الأول وحكم القوميون من بعده، ثم اشتدت وتفاقت بشكل مرعب في عهد النظام البعثي الثاني وخاصة في النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين حيث فقد الآلاف من الشباب الفيلية حياتهم وهُجرت عشرات الألوف منهم قسراً إلى إيران وغيرها من البلدان. رحلنا بعد أسبوع واحد إلى سجن بعقوبة حيث قضينا فيه فترة المحكومية، ورحلنا منه إلى بدرة، مدينة المنفيين السياسيين العراقيين.

وفي سجن بعقوبة استقبلنا علي زين العابدين، وهو أحد أبرز جلادي السجون العراقية، بكروان أصلي (حملة تعذيب جماعية) نظمها لنا مدير السجن ومساعدته عباس الجابر، من أهالي منطقة الكريعات في بغداد، حال ولوجنا البوابة بين السور والبنائية. إذ وقفت مجموعتان كبيرتان من شرطة السجن في صفين متقابلين لتحييتنا وهم يحملون الهراوات والعصي الغليظة وعود الخيزران. بدأوا بضربنا ومطاردتنا ومحاولة إصابتنا في كل مكان. لقد كانت مطاردة وحشية حقاً، كنا نحاول الإفلات من ضرباتهم، وكانوا يحاولون إنزال أكثر ضربات ممكنة على يافوخنا وظهورنا. لقد كانت جولة مدروسة لبث الرعب في نفوسنا. وكانت تنظم لكل قادم جديد. كان الضرب غادراً وقاسياً، كان موجعاً للكرامة

والجسد والعقل في آن واحد. تحملناه على مضض. وبعد ساعة من هذه الجولة استقبلنا مدير السجن المعروف بعشقه لتعذيب الآخرين وساديته. جلس الدكتاتور الأهوج وراء منضدته، حيث تنتصب خلفه وعلى الجدار مباشرة صورة للملك الشاب فيصل الثاني، معلناً عن امتلاكه الحق في ضرب وقتل من يشاء دون رقيب أو حسيب. وجه لنا التهديد والوعيد بأنه سيجعلنا لن ننساه طوال حياتنا، وعلينا أن ننبد الشيوعية والسياسة. بعدها وزعنا في زنانات انفرادية. قضينا فيها الفترة المتبقية من الحكم وتعرفنا على الكثير من السجناء السياسيين الذين لعبوا دوراً فكرياً وسياسياً بارزاً في تاريخ العراق السياسي طيلة السنوات المنصرمة. أثناء وجودي في السجن تعرفت على الكاتب والقاص ونصير السلام الراحل عبد الرزاق الشيخ علي، ثم عشت جارا له في بدرة. كان مدير السجن، علي زين العابدين يزور بعض السجناء لاستفزازهم من خلال الدخول بحوار سياسي أو فكري معهم، خاصة بعد أن يكون قد تعاطي الكحول بكميات كبيرة. وكان أثناء الحوار الليلي يغضب ويطلب من حراسه ضرب السجناء أو جلدهم أثناء الليل أو النهار. ومن بين الأشخاص الذين حاول باستمرار مشاكستهم وإثارتهم وبالتالي معاقبتهم بالضرب كان الكاتب عبد الرزاق الشيخ علي. لقد كان بعد كل حوار من هذا النوع يطلب من جلاوزته الجبناء أن يضربوا الشيخ الوقور، الذي تجاوز حينذاك سن الخمسين عاماً، بالأحذية والبساطيل على رأسه ورقبته لإيذاء الحبل الشوكي. لقد تكرر هذا المشهد مرات عديدة وقاد إلى إصابة الشيخ الكاتب بمرض الأعصاب والابتلاء بالشزفرينه. وقد عانى من هذا المرض كثيراً أثناء وجوده في بدرة، وكان المناضل القديم فرج يوسف، المقيم حالياً في برلين، أحد قاطني الدار الخامسة في بدرة مع عبد الرزاق الشيخ علي، وله ذكريات كثيرة معه. بعد انتهاء فترة الحكم تم ترحيلنا، أبو نجم وأنا، مقيدتين بالكلبجات إلى بدرة، هذه المدينة الحدودية ذات الروبار الواسع الذي يفصل بين منطقة المبعدين والمدينة القديمة، هذه المدينة الحدودية التي أنجبت الكثير من المناضلين الطيبين وفي مقدمتهم المناضل عبد الصاحب البدرابي، نصير السلام وعضو المجلس الوطني لحركة السلام العراقية في الخمسينيات من القرن الماضي ووالد الدكتور الديمقراطي راجح البدرابي، المقيم حالياً في

برلين. وبدلاً من بقائي سنة واحدة في بدرة، مددت الشرطة هذه الفترة لما يقرب من سنة ونصف السنة حيث عدت منها بحكم جديد إلى بعقوبة لألتقي مع كوكبة جديدة من المناضلين الشجعان، ومنهم الشاعر الكردي الكبير والراحل عبد الله گوران وجمهرة كبيرة من السجناء السياسيين الذي لعبوا فيما بعد دوراً مهماً في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية العراقية. ولي بعض الذكريات الطريفة مع شاعر الأمة الكردية الكبير عبد الله گوران. كان ذلك في عام ١٩٥٨ وقبل سقوط النظام الملكي بشهر واحد، حيث أطلق سراحي في ٨/٦/١٩٥٨ لأقدم إلى محاكمة جديدة بسبب اعترافات حزام عيال، إلا أن ثورة تموز هي التي ألغت ملفات هذه القضية

ملاحظة: لم يكن التعذيب الذي شهدته هو الأعنف وبكل تواضع، ولكنه نموذجاً مصغراً لما كان يحصل في العهد الملكي، نموذجاً أكثر من اعتيادي في تلك الفترة، ولكن مناضلات عراقيات ومناضلين عراقيين آخرين تعرضوا لعذابات ومعاناة أكبر أثناء التعذيب، ولكنهم صمدوا ورفعوا اسم المناضلين العراقيين في سبيل الحرية والديمقراطية والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية عالياً أيضاً في سماء العراق الحبيب. لم أكن راغباً بأي حال في تسجيل ذكرياتي الشخصية، إلا أن ترديد السيد علي بن حسين المطالب بالعرش في العراق التي تحدث فيها عن اللجنة العراقية في زمن أسرته الحاكمة وعدم معرفته الجيدة بتاريخ العراق وأسرتة في بغداد هي التي دفعتني إلى تسجيل هذه اللوحة المكثفة كمقطع صغير من حياة العراق حينذاك.

كثيراً ما يقال عن أن ما جاء بعد العهد الملكي كان أمر وأقسى وأوجع لا بالمناضلين فحسب، بل وبالشعب كله. وهذا صحيح من حيث الواقع، ولكن ما ينسى دوماً ثلاث مسائل جوهرية وهي:

١. لماذا كان الاستعمار البريطاني يمارس القمع ضد الشعب العراقي وضد المناضلين مباشرة في فترة الانتداب؟ لأنه كان يخشى على مصالحه من القوى المناضلة ضد الاستعمار والاستغلال والامتيازات المجحفة ورغبة في البقاء في العراق.

٢. لماذا كانت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الانتداب قد مارست ذات السياسة الظالمة والقمع ضد المناضلين من أجل الحريات العامة والحياة الديمقراطية ومن أجل فرص العمل وضد الاستغلال الإقطاعي وتلك التي كانت تطالب بالأرض للفلاحين والعمل للعاطلين والخبز للفقراء في وقت كانت البلاد فيها إمكانيات لتغيير الحال؟ لأنها كانت تخشى على مصالح أسيادها والفئات الاجتماعية التي كانت تمثل مصالحهم بالدرجة الأولى، في حين عانى الشعب من الكثير من المشكلات. وإذا رغب الإنسان العودة إلى الأجزاء ألد ٢٢ الصادرة عن محكمة الشعب، وخاصة تلك التي تمس أبرز أركان النخبة الحاكمة في العهد الملكي لتبين له حجم الظلم والغبن والقمع الذي لحق بالمناضلين من أجل مصالح الوطن والشعب.

٣. إن هذه السياسات غير الديمقراطية والقمعية التي مورست في العهد الاستعماري والعهد الوطني الأول والتي كانت مخالفة كلية للدستور العراقي واللائحة الدولية لحقوق الإنسان التي شارك العراق في وضعها منذ العام ١٩٤٧ وأقرت في الأمم المتحدة بنيويورك في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وصادق عليها العراق. إن العهدين الاستعماري والوطني قد أسسا لقاعدة ممارسة الاعتقال الكيفي والتجسس على العوائل وكنتم الأصوات وممارسة التعذيب في المعتقلات والسجون وضرب الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات التي كان الدستور يقرها، وهذا التأسيس قد ساهم في تربية أبناء المجتمع على العنف والقسوة وعلى مواجهة الغير لا بالنقاش والحوار، بل بالرفض والعراك ومحاولة التغلب على الخصم بكل السبل بدلاً من الاحتكام للعقل والتفاعل وإيجاد الصيغ المناسبة لحل الخلافات والمشكلات القائمة. إن المشكلة في القاعدة التي وضعت للعمل من جانب الحكام وهي التي تعلمها الذين جاءوا إلى الحكم في العهد الاستعماري أو العهد الوطني. وهو الذي قاد إلى قيام انتفاضة الجيش وثورة الشعب في العام ١٩٥٨، ومن ثم فترة حياة حرية وانفتاح على العالم وديمقراطية لفترة قصيرة عرفت مع الأسف القتل والسحل والإساءة، ثم الفترة التي عاش فيها الشعب منذ العام ١٩٥٩/١٩٦٠ حيث دارت الصراعات بين القوى السياسية وانتهت بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الفاشي الدموي.

بعد ذلك سلسلة من الانقلابات القومية والبعثية استقرت بيد حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة ميشيل عفلق) في ٣٠/١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ واستمرت حتى نيسان ٢٠٠٣ حيث سقطت بأيدي العراقيات والعراقيين، بل تحت ضربات القوات الأجنبية والتحالف الدولي غير الرسمي ودون قرار من مجلس الأمن الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرض الاحتلال على البلاد والتطورات اللاحقة التي نعرفها جميعاً حيث نعيش اليوم في أجواء من الصراعات الطائفية المقيتة والمدمرة لوحدة البلاد والمجتمع بسبب غياب روح المواطنة الحرة المتساوية وبسبب وجود تداخل بين الدين والسياسة والدين والدولة بدلاً من الأخذ بالقاعدة المجربة "الدين لله والوطن للجميع". واليوم يجري تكرار المأساة التي بدأ بها العهد الاستعماري والعهد الملكي والعهد اللاحق من حيث استخدام الاعتقال والكيفي والتعذيب النفسي والجسدي والتهديد بأبشع العواقب إذا ما أصر المواطن والمواطنة في المطالبة على حقوقه في الاحتجاج والإضراب والتظاهر، والمطالبة بالحريات الديمقراطية العامة وتطبيق الدستور والالتزام بالقوانين التي تنبثق عنه، ومكافحة الإرهاب الدموي الجاري ومحاربة الفساد المستشري في طول البلاد وعرضها وعلى مختلف المستويات وانتشار البطالة والفقر واتساع الفجوة في الدخل السنوي للأفراد بين فقير مدقع وغني متخم بأموال الشعب المسروقة، في بلد غني بنفطه وغازه وكوادره الفنية والعلمية وشعبه، إضافة إلى غياب الرؤية الإستراتيجية للتنمية الوطنية والتصنيع وتحديث الزراعة وتأمين الغذاء والأمن الغذائي وصرف الأموال على الاستيراد دون الاستفادة من أموال النفط لتنمية الثروة الاجتماعية وتحسين أحوال الفئات الكادحة وتطوير الفنون والثقافة بشكل عام وكذلك حماية الطفولة والأمومة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال وحماية أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق واحترام حقوق القوميات كلها وإشباعها بحقوقها المشروعة والعدالة، إضافة على احترام الصحافة والصحافيين والعلم والعملاء والأدباء والفنانين. ولم يلعب الاحتلال الأمريكي والمحتل وممثله بول بريمر الدور الذي ادعاه لنفسه ورفضته جملة وتفصيلاً قبل الحرب بوضوح كبير حين تحدث

عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ عاش الشعب العراقي والعالم كله الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في سجن "أبو غريب" والذي كما يبدو أصبح نبراساً لمن حكم ويحكم العراق أيضاً.

إن الأساس الذي بني عليه العراق الحديث كان فاسداً، وما تزال تلك النبتة تنتج فساداً وتعيد إنتاجه، إذ لم تحرث الأرض على أسس مدنية وديمقراطية عميقة بحيث ترسي أسس مجتمع مدني ديمقراطي حر وحديث ومؤسسات دستورية ديمقراطية تفصل في الممارسة العملية بين السلطات وبين الدين والدولة. من هنا نشير دوماً إلى العيب الأول لكي نعمل من أجل إزالته وإلا سيبقى يعاني شعبنا ومناضليه من عواقب النظم الدكتاتورية سواء أكانت قومية شوفينية أم دينية يمينية ومتطرفة ومتعصبة، أو أية دكتاتوريات أخرى تحت أية مسميات جاءت.

برلين في ٢٦/٠٦/٢٠٠٤

وأعيدت كتابته في ١/١١/٢٠١١

كاظم حبيب

الفصل التاسع

العراق عشية انتفاضة الجيش وثورة الشعب

المبحث الأول

سياسة نوري السعيد تهز المجتمع العراقي وتضعف النظام

كانت فترة حكم نوري السعيد الجديدة، التي بدأت في اليوم الثالث من آب/أغسطس ١٩٥٤ وانتهت مع قبول استقالته في العشرين من حزيران/يونيو ١٩٥٧ (٣٥ شهراً تقريباً) حيث شكل فيها وزارتين متتاليتين، عصيبة بحملها الثقيل على الشعب وقوى المعارضة العراقية، سواء من حيث طبيعة تلك السياسية الاستبدادية الداخلية، أم من حيث ربط العراق باتفاقيات عسكرية ثنائية وبميثاق بغداد العسكري المتعدد الأطراف، وكذلك من حيث الأحداث المتصاعدة على الصعيد العربي وتجلياتها في الوضع السياسي العراقي. وأكدت هذه الفترة بما لا يقبل الشك بأن الدروس التي تعلمتها الحركة الوطنية العراقية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جديرة بالاهتمام والاستفادة منها، وأن الفترة الأخيرة، وخاصة انتفاضة عام ١٩٥٦ منحت قوى المعارضة العراقية إمكانية التيقن من صحة تلك الدروس بتجربة جديدة وغنية وأن ما يمكن استخلاصه للمعارك السياسية القادمة. ويمكن بلورة بعض أهم تلك الدروس في النقاط التالية:

- يتمتع الشعب العراقي بوعي سياسي وتضامني كبير وهو على استعداد تام لتأكيد ذلك التضامن بالممارسة العملية إزاء قضايا النضال الوطني والعربي.
- وإن الشعب العراقي كان وما يزال على استعداد تام لخوض النضال الوطني والديمقراطي لصالح أهدافه المشروعة والعدالة، كما أنه على استعداد لتقديم التضحيات لهذا الغرض.

- وأن التجربة الأخيرة أكدت قدرة المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب الوطنية على التفاعل الواعي والهادف مع الجماهير الشعبية وممارسة مختلف أساليب النضال في مواجهة الاستبداد الحكومي وقوى القمع الحكومية. إذ لم تعد المظاهرات وحدها، ولا المذكرات السياسية المقدمة إلى الملك أو إلى الحكومة وحدها، ولا الإضرابات الاقتصادية والسياسية وحدها، كافية لتحقيق المهمات المنشودة، بل لا بد من تصعيد أساليب النضال وفق طبيعة المعركة مع السلطة وأجهزتها القمعية.
- وأن الشعب العراقي في مثل هذه الفترة الحساسة من تطور العراق بحاجة ماسة إلى تعاون متين بين فصائل وأحزاب الحركة الوطنية وإلى تكوين قيادة ميدانية مشتركة في النضال المشترك والصعب ضد الحكم الملكي الإقطاعي الرجعي. إذ بدون وجود مثل تلك الوحدة العملية في الساحة السياسية يصعب مواجهة السلطة ونشاط أجهزتها القمعية والأمنية الواسعة. أي أن النضال في سبيل قضايا الشعب تستوجب إقامة جبهة وطنية واسعة بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية تتفق على قواسم مشتركة وثوابت معينة بغض النظر عن البرامج الخاصة للأحزاب والقوى والشخصيات السياسية، سواء العربية منها أم الكردية أم غيرها. فالمساومة في ما بينها ضرورية وممكنة لتحقيق الأهداف. إذ تأكد للجميع، كما يبدو، بغض النظر عن المرامي البعيدة لكل حزب من تلك الأحزاب السياسية المعارضة، بأن كلاً منها عاجز عن تحقيق الوصول إلى السلطة بمفرده أو حتى إلحاق الضرر بالنظام القائم، لهذا لم يعد في مقدورها مواصلة النضال دون تلك المساومة المشتركة والنضال المشترك.
- وأن هذا النضال يستوجب تأكيداً جديداً بأهمية كسب الجيش إلى جانب نضال الأحزاب السياسية وزجه في المعركة السياسية ضد الحكم القائم في العراق. إذ لم يعد ممكناً العمل على إسقاط النظام مع بقاء أدوات القمع كلها بيد السلطة، إذ لا بد من كسب الجيش إلى جانبها.
- وأن النضال الداخلي على أهميته المركزية والأساسية بحاجة إلى تأييد عربي وإلى تضامن نضالي عالمي للخروج من الأزمة الخانقة التي يعيشها الشعب في العراق. وهذا

يعني وجود حاجة كبيرة إلى تنشيط الإعلام الخارجي للقوى الوطنية باتجاه فضح الحكم وسلوكيات الحكومة من جهة، والدعوة إلى تقديم الدعم والتضامن لنضال الشعب من أجل التمتع بالحرية والديمقراطية والحقوق الأساسية للمجتمع والالتزام بالدستور العراقي من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار انتفاضة عام ١٩٥٦ بمثابة التميرين الأخير لانتفاضة تموز العسكرية في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بقيادة الضباط الأحرار وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم، ولثورة الشعب ضد الحكم الملكي الإقطاعي وضد التبعية الخائفة للسياسة والمصالح البريطانية في العراق والمنطقة. كما كانت درساً للسياسيين العراقيين بضرورة الدمج الموفق بين حركة الشعب العراقي السياسية المناهضة للحكم الملكي المستبد والرجعي الإقطاعي، وبين حركة الضباط الأحرار وقوى الجيش، إذ كانت الأخيرة تستخدم من جانب الحكومات المتعاقبة كأداة لضرب المنتفضين في العراق وقمع إرادتهم. وما يزال هذا الدرس مهماً للشعب وقواه السياسية ولكن تجربة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تشير أيضاً إلى درس غني وكبير ما يزال غير مُقيم بصورة كافية، وأعني به أن الحركات العسكرية يمكن أن تتحول إلى حركات غير ديمقراطية عندما ترفض تسليم السلطة إلى الشعب والعودة بالبلاد إلى الحياة المدنية الدستورية والديمقراطية، وأن الانقلابات العسكرية ذاتها لا يمكن أداؤها للتغيير السياسي والاجتماعي. وكانت الخسارة فادحة، كما سنعالجها في الفصول القادمة من هذا الكتاب المتعدد الأجزاء.

وخلال الفترة الواقعة بين نهاية الانتفاضة وسقوط الملكية كان الطرفان الرئيسيان في الصراع يمارسان نشاطاً متقاطعاً ومتفاقماً العداء. يقف في الطرف الأول منه النخبة السياسية الحاكمة بكل القوى الداخلية التي تساندها، وبشكل خاص قوى الإقطاع والكوبرادور المحلي والبلاط الملكي من جهة، وكل القوى الأجنبية التي ترى في الحكم سندا لمصالحها ولوجودها في العراق، وبشكل خاص بريطانيا وقوى حلف بغداد ومجموعة من النظم الحاكمة في الدول العربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في النخبة الحاكمة سندا لتغلغلها الجديد في العراق من جهة أخرى. وكانت هذه القوى تتعاون

في استشراف الأوضاع والتحولات المحتملة على الصعيد السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكانت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية أكثر القوى تحريكا وإسناداً لهذا التعاون ودعمًا للحكم الملكي الإقطاعي في العراق. وفي الطرف الثاني كانت تقف قوى وأحزاب المعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية ومنحدرها القومي وعقيدتها الدينية والمذهبية من جهة، وتجد الدعم والتأييد من جانب قوى حركة التحرر العربية والقوى والأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي، إضافة إلى تأييد قوى المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز من جهة ثانية. وسنحاول أن نتطرق إلى تحركات الطرفين الأساسيين في هذه الفترة وفي خوض المعركة السياسية التي انتهت أولاً في صيف عام ١٩٥٨.

تشكلت بين استقالة نوري السعيد في العشرين من حزيران/يونيو من عام ١٩٥٧ وسقوط النظام الملكي العراقي في الرابع عشر من تموز/يوليو من عام ١٩٥٨ أربع وزارات، هي على التوالي: وزارة على جودة الأيوبي الثالثة، ووزارة عبد الوهاب مرجان، ثم وزارة نوري السعيد الرابعة عشر، وأخيراً وزارة أحمد مختار بابان، حيث سقطت بسقوط العهد الملكي وانتهاء الاتحاد العربي. وجميع هذه الوزارات، ابتداءً من رئيس الوزراء وانتهاءً بوزراء الدولة، تشكلت من المجموعة السياسية المرتبطة مباشرة بفكر وسياسات نوري السعيد والتي لا يمكن أن تقرر شيئاً جاداً دون العودة إليه والتشاور معه. وبالتالي استمر ظل نوري السعيد وبرنامجه السياسي يخيم على تلك الوزارات ويسير سياستها واتجاهات نشاطها حتى عند غيابه عن رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع.

وكان نوري السعيد يدرك بأن السياسة البريطانية في المنطقة العربية قد تعرضت إلى نكسة شديدة بسبب مشاركتها الفعالة والرئيسية في العدوان العسكري الثلاثي على مصر، وبالتالي أضعف موقفها في حلف بغداد لا أمام أعضاء ميثاق بغداد، إذ كانت كلها ضالعة في المؤامرة على مصر، بل أمام الشعوب العربية وشعوب المنطقة وسقط القناع عن وجه الميثاق ذاته وكشف عن أهدافه في المنطقة. فالحكومة العراقية لم تتخذ قراراً يعاقب بريطانيا من خلال انسحابها من الميثاق أو المطالبة بطرد بريطانيا منه بسبب عدوانها،

كما لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، بل فضلت معاقبة فرنسا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الضعف في الموقف البريطاني في المنطقة وفي الميثاق، وكانت منذ سنوات طويلة بانتظار مثل هذه الفرصة، فسعت إلى الدفع باتجاه تعزيز مواقعها في المنطقة والميثاق، وإلى إشاعة فكرة حصول فراغ في المنطقة، وأن عليها أن تحتل هذا الفراغ لتساهم في إبعاد الخطر الشيوعي عن المنطقة وتلعب الدور المعروض عن ضعف دور بريطانيا وفرنسا في هذا الصدد. وعلى هذا الأساس طرح مشروع ايزنهاور من جديد وبدأت الدعاية له. وكانت هذه الدعاية مقترنة بحملة إعلامية واسعة تشير إلى بروز خطر الهيمنة الشيوعية على سوريا، وبالتالي لا بد من التحرك لمواجهة هذا الخطر. وبدأ حلف بغداد يعمل على هذا الأساس وتحركت القوات التركية لتقف على الحدود السورية. ولعبت الحرب الباردة بين المعسكرين دوراً ملموساً في تشديد هذا الصراع وزيادة حدة التوتر. وإزاء تطور هذه الأوضاع بهذه الوجة فضل نوري السعيد أن ينسحب من رئاسة الوزارة ليترك لجماعته ترتيب البيت العراقي دون أن يكون بعيداً عنهم. وبالتالي فأن تكليف على جودة الأيوبي برئاسة الوزارة كانت ناشئة عن رغبة البلاط في تهدئة الأوضاع الداخلية بعد موجة الاستبداد السعيدية والتوتر المتفاقم في العلاقات العربية، وخاصة مع مصر وسورية. وكانت السفارة البريطانية في بغداد تحبذ مثل هذا التغيير، ولكنها كانت تتحري عن رئيس وزراء مناسب لتحمل المسؤولية ولا يكون بعيداً عن سياستها ومصالحها. وكانت خسارتها كبيرة بوفاة صالح جبر، الرديف المناسب لرئاسة الوزارة حينذاك، الذي شارك في صفوف المعارضة في انتقاد وزارة وإجراءات نوري السعيد، ولكنه لم يصل إلى حد المطالبة باستقالته حين بدأ محاولة التنسيق مع قوى المعارضة الوطنية في عام ١٩٥٦ وانسحب من التوقيع على الاتفاق السابق مع الجماعة عند حضوره إلى الاجتماع مع كامل الجادرجي والشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد مهدي كبة ونجيب الصائغ في بيت الشبيبي. في حينها وافق على: (١) وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ... (٢) إلغاء المراسيم التي أصدرتها وزارة نوري السعيد، (٣) حل المجلس النيابي

القائم وإجراء انتخابات حرة، و٤) تنحية وزارة نوري السعيد^{٣٩٧}. كتب السفير البريطاني مايكل رايت بهذا الصدد يقول: "لقد دفعت وفاة صالح جبر في ٦ حزيران أثر سكتة قلبية داهمته وهو يخطب داخل البرلمان، دفعت نوري السعيد أن يخطط للبحث عن بديل لخصمه صالح جبر. ومنذ البداية وجد نوري السعيد في شخصية صديقه وأحد أتباعه عبد الوهاب مرجان الشخص الذي يمكن أن يأخذ دور صالح جبر"^{٣٩٨}.

وإذا كان نوري السعيد يؤكد وجود مثل هذا الخطر على سوريا، فأُن علي جودة الأيوبي حاول التخفيف منه ودعم سوريا ورفض أي تدخل عسكري في شؤونها وشجب بشكل غير مباشر التحشيدات العسكرية التركية على الحدود السورية. وكان لهذا الموقف أثره الطيب على سوريا، ولكنه أثار ضجة في أوساط حلف بغداد من جانب تركيا. واعتبر السفير البريطاني في بغداد بأن الأيوبي بتصريحه هذا قد حكم على وزارته بالسقوط، حين كتب يقول: "لم يؤيد الأيوبي المخطط التأمري الذي كان ينفذه حلف بغداد والولايات المتحدة ضد سوريا في صيف عام ١٩٥٧ وأعلن رئيس الوزراء العراقي من دمشق تمسك العراق بمعاهدة الدفاع العربي المشترك في حالة تعرض سوريا لأي عدوان خارجي. بهذا التصريح وضع الأيوبي نهاية لحكمه، إذ سرعان ما أجبر على تقديم استقالته"^{٣٩٩}.

كان الهدف من تكليف الأيوبي برئاسة الوزارة هو تحسين العلاقات بالدول العربية وتخفيف أجواء التوتر الداخلية. ولكن الوزارة قيدت تماماً بمواقف نوري السعيد ولم تستطع التحرك بعيداً عنها. مما جعلها ضعيفة. فقد بدأ بتنظيم سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الأوساط الحكومية في الأردن والعراق مقترنة بزيارة الملك حسين بن طلال إلى

٣٩٧ الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٨٥/٨٦.

٣٩٨ الوندائي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. دار الشؤون الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ١٩٩٢. ص ٢٣٢.

٣٩٩ الوندائي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٣٣.

العراق لترتيب البيت الهاشمي والسعي إلى تكوين الاتحاد العربي الذي كان مطلباً تدعو إليه الأوساط الحاكمة في البلدين. وتنشط هذا الاتجاه منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٧ وأوائل عام ١٩٥٨. وعلى الصعيد الداخلي لم يستطع الأيوبي خلال حكمه الذي دام حوالي ستة شهور عن حل أي معضلة داخلية. فرغم المذكرات التي رفعت من جانب قوى المعارضة العراقية من أجل معالجة الوضع الداخلي، وخاصة قضايا مثل إزالة آثار الأحكام العرفية والإفراج عن المحكومين السياسيين، وفي مقدمتهم كامل الجادرجي، وإعادة الطلاب والأساتذة المفصولين وإفساح المجال أمام حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وإطلاق حرية الصحافة ورفع المنع عن الصحف العربية الحرة إطلاقاً.

أشرنا سابقاً إلى المهمات التي كان على نوري السعيد إنجازها خلال فترة حكمه. إلا أن مفاجأة التأميم ومعركة السويس فوتت عليه فرصة تحقيق جملة من تلك الأهداف، وخاصة القضايا المرتبطة بالعلاقات العربية-العربية. لهذا توجهت حكومة الأيوبي للعمل على معالجة التوترات التي نشأت بين الدول العربية بفعل مواقف نوري السعيد وسياساته الصارمة. فتوجه الأيوبي إلى إنجاز عدد من تلك المهمات على الصعيد الأردني والسورية والسعودية. وحقق بعض التقدم في هذا الصدد. إلا أن مواقفه لم تنسجم عموماً مع المهمات التي كان يراد النهوض بها من جانب العراق، سواء كان ذلك في إطار حلف بغداد أم بالتضامن مع حلف شمال الأطلسي والتحركات الجديدة لمصر في الساحة العربية. وفي ضوء هذا الواقع أجبر البلاط الملكي الأيوبي على تقديم استقالته ووضع مكانه عبد الوهاب مرجان، التابع المباشر لنوري السعيد، رئيساً للوزراء في الخامس عشر من كانون الأول من عام ١٩٥٧. وقد كلف مرجان بتكثيف الجهود لإنجاز ما تم الاتفاق عليه سابقاً من إقامة الوحدة بين البيتين الهاشميين في العراق والأردن.

جاء هذا النشاط السياسي العراقي - الأردني على الصعيد العربي كرد سريع ومباشر على نشاط مصر على نفس الصعيد ولكن مع سوريا. خرجت مصر منتصرة من معركة السويس بفضل نضال الشعب ذاته وتضامن الشعوب العربية والموقف الصلب والحازم الذي اتخذته الاتحاد السوفييتي إزاء العدوان، إضافة إلى الموقف الأمريكي حيث خشيت

الأخيرة تطور الأوضاع في المنطقة في غير صالحها وصالح المتحالفين معها. ولا شك في أن الاحتجاجات الشعبية على الصعيد الدولي، وفي بريطانيا بالذات قد ساعد كثيراً على جلاء القوات البريطانية والفرنسية وقبل ذلك الإسرائيلية من الأراضي المصرية دون أن تحقق هدفها الأساسي. وكان لهذا الانتصار تأثيره المباشر على سياسة القادة المصريين وخاصة على جمال عبد الناصر. إذ بدأ بمنح المسألة العربية والقضية القومية المزيد من اهتمامه ويستخدمها ل طرح مشاريع جديدة على الساحة العربية، بما فيها تحقيق وحدة الدول العربية لمواجهة المخاطر الاستعمارية المتفاقمة في المنطقة العربية. وبدأ العمل لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ومحاولة جر بلدان أخرى إليها، خاصة وأن المشاعر العربية كانت قد التهمت حقاً بسبب أحداث السويس. وكانت جهود عبد الناصر متوجهة صوب الحفاظ على الزخم الثوري الذي أنتجته معركة التأميم عربياً ووضعه في خدمة القضايا التي كان يعمل من أجلها. وبدأت المفاوضات بسرعة بالغة بين مصر وسوريا في نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ وكان شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية. وتمت الوحدة على عجل كبير وبتأييد واسع نسبياً في كل من مصر وسوريا، إضافة على تأييد الشعوب العربية لها. وكانت الخشية الكبيرة من سرعة إنجاز هذه الوحدة تنصب على احتمال تضرر أجواء السياسة الديمقراطية في سوريا بسبب طبيعة النظام الفردي في مصر وغياب الديمقراطية فيها. وكانت ملاحقة السياسيين من شيوعيين ويساريين وديمقراطيين مستقلين واعتقالهم وزجهم في السجون المصرية قائمة على قدم وساق ورغم المعركة التي كانت تخوضها مصر ضد الاستعماريين، ورغم الكفاح الذي كانت تساهم به تلك القوى في نضال مصر التحرري. وكان البعثيون وبعض القوى القومية في سوريا تستعجل الوحدة مع مصر بهدف التضييق على نشاط الشيوعيين والديمقراطيين هناك بسبب التأييد النسبي الشعبي الذي حظيت به القوى اليسارية في سوريا^{٤٠٠}. وفي الرابع من شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ أعلنت الوحدة المصرية السورية وسميت جمهورية الوحدة الجديدة بـ "الجمهورية العربية المتحدة".

٤٠٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ١٩٠.

وعلى ذات الوتيرة السريعة سارت عملية إنجاز طبخ الوحدة بين العراق والأردن في أوائل عام ١٩٥٨ حيث أعلن في الرابع عشر من شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ قرار الوحدة بين البلدين وإقامة الاتحاد العربي، وتكليف نوري السعيد برئاسة وزراء الاتحاد الجديد. كما أن الحكومة العراقية لم تعترف بالوحدة المصرية السورية ودعت الدول الأخرى إلى عدم الاعتراف وقررت المشاركة في المؤامرة للإطاحة بالوحدة واحتلال سوريا من جانب القوات العراقية. وكانت هذه الوجهة أحد الأسباب المباشرة لفرض الاستقالة على عبد الوهاب مرجان وتشكيل وزارة نوري السعيد الرابعة عشر. أي أن نوري السعيد أصبح رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء الاتحاد العربي في آن واحد.

كان نوري السعيد قد بلغ السبعين من عمره عندما عين في شهر آذار/مارس من عام ١٩٥٨ رئيساً للوزراء. وكان يعتمد في معلوماته عن الوضع الأمني في العراق على أربعة مصادر، وهي حسب أهميتها كما يلي:

أولاً: تقارير السفارة البريطانية عن الحالة السياسية والأمنية في العراق التي كانت توضع في ضوء المعلومات التي يقدمها الخبراء والمستشارون البريطانيون المعينون في دوائر الدولة المختلفة وفي المواقع الحساسة وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية من جهة، والأفراد الذين كانوا يعملون كمخبرين وجواسيس عند السفارة البريطانية من جهة أخرى، وكذلك موظفو السفارة ودائرة الملحق الثقافي البريطاني ومكاتب الاستعلامات الخاصة بالسفارة من ذوي الاحتكاك بالنوادي العراقية والوجوه الاجتماعية وغيرها من جهة ثالثة. وكان نوري السعيد يبلغ بتلك المعلومات عبر اللقاءات الخاصة التي كانت تتم مع السفير البريطاني أو عند السفر إلى لندن وعبر قنوات أخرى بينه وبين السفارة البريطانية.

ثانياً: المعلومات الأمنية التي كانت تصل إليه من دائرة التحقيقات الجنائية ومدراء الشرطة العاميين اعتماداً على دوائر الشعبة الخاصة.

ثالثاً: التقارير المماثلة التي كانت تصل إليه من جهاز الاستخبارات العسكرية.

رابعاً: التقارير والمعلومات التي كانت تصل إليه من الأجهزة الخاصة بحلف بغداد ومن السفارة الأمريكية في بغداد، وكذلك من الجهات التي ترتبط بحلف بغداد وسفاراتها في العراق.

وكانت لبعض من هذه الجهات جواسيس يعملون في أجهزة الدولة أو استطاعوا التغلغل إلى مواقع معينة في الحركة السياسية العراقية المعارضة للنظام.

وكل هذه الجهات كانت تؤكد بأن عبور أزمة قناة السويس قد أبعثت الخطر الواقعي عن الحكم العراقي وعن الملكية، وبالتالي لا خوف يتهدد النظام من المعارضة العراقية. وأن نوري السعيد المتمرس في مواجهة الظروف الصعبة قاد النظام العراقي إلى شاطئ النجاة. وعلى هذا الأساس كانت النخبة الحاكمة مطمئنة إلى أن كل شيء بخير. وأن التقارير الواردة إليها لم تؤكد وجود مخاطر تهدد النظام العراقي. ولكن هذا الاطمئنان لم يعن قطعاً بالنسبة إلى نوري السعيد العمل على تخفيف القيود على الحريات السياسية وعلى نشاط القوى المختلفة المعارضة له أو تخفيف الهجوم على الحركة الوطنية العراقية والكف النسبي عن مطاردة المناضلين ضد سياسة الحكومة. وقد ركز نوري السعيد في هجومه الشرس على الأحزاب السياسية السرية باعتبارها الأكثر قدرة على الحركة بعيداً عن الرقابة المباشرة لأجهزة الحكم القمعية، وبالتالي كان يلقي بالكثير من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي وكمن النشطاء العاملين في المنظمات غير الحكومية والنقابية والمهنية التي فرضت عليها السرية الشديدة. وكانت السجون مليئة بأصحاب الفكر والرأي السياسي الآخر ممن شاركوا في النشاط السياسي العراقي منذ الأربعينيات.

كانت المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الجسور بين الملكية والنخبة الحاكمة في العراق وبين المعارضة العراقية قد قطعت ولم يعد الحوار ممكناً في ما بينها. إذ أن الحكم قد ضرب في أعوام ١٩٥٤-١٩٥٨ بكل القيم والتقاليد السياسية والاجتماعية دفاعاً عن سياسة نوري السعيد وإهمالاً كاملاً للرأي العام العراقي والمعارضة العراقية. وتحول الصراع بين الحكومة والمعارضة إلى حوار بين الطرشان لا يغني ولا ينفع. وبدأ هذا واضحاً في حملة الاعتقال الواسعة جداً التي شملت أساتذة الجامعة ورجال التعليم وجمهرة كبيرة من الطلبة ومن قادة وكوادر وأعضاء ومؤيدي الأحزاب السياسية التقليدية في العراق وإصدار الأحكام القاسية بحقهم ودفعهم على سجون صحراوية أو إلى معسكرات الاعتقال. ولم تعد الحكومة تبالى بما يقال عن وجود سجناء لديها أو أن أجهزة الأمن تقوم بممارسة أعمال تعذيب شرسة جداً بحق المعتقلين والمستجوبين من قبل شرطة الأمن.

كانت تقارير التحقيقات الجنائية لا تكتفي برسم صورة الشارع العراقي إلى المسؤولين في قيادة الدولة فحسب، بل وتقدم المقترحات التي تراها مناسبة للعمل بموجبها في مواجهة الحركة الشعبية وقوى المعارضة السياسية. فهي من جانب كانت تطرح نبض الشارع نسبياً، ولكنها كانت تؤكد على أن هذا النبض عاطفياً وبعيداً عن العقلانية ويستوجب المواجهة الجادة. وكانت من جانب آخر تقترح على الدولة الأسلوب المناسب في الدعاية لمواجهة نشاط المعارضة، ثم الإجراءات الضرورية لضربها وزجها في السجون، وتهيئة مستلزمات إنجاز مثل هذه المهمة. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى تقارير التحقيقات الجنائية التي نشرت في سلسلة كتب "محكمة الشعب"^{٤٠١}، أو في الكتب الصادرة عن التحقيقات الجنائية والتي نشرت فيما بعد في كثرة من المصادر ومنها ما ورد في كتاب "انتفاضة العراق عام ١٩٥٦" للدكتور جعفر عباس حميدي^{٤٠٢}. وكانت تقارير الأمن تؤكد وجود تدمر واسع في صفوف الجماهير من سياسة الحكومة إزاء أزمة السويس أو غيرها، وأن هذه الجماهير أصبحت لا تثق بأقوال الحكومة حتى لو كانت "صادقة" في ما تقول، في حين كانت تثق بأقوال المعارضة حتى لو كانت "تشويشاً وكذباً".

أما تقارير السفير البريطاني لعام ١٩٥٧ و١٩٥٨ فكانت تؤكد على ستة مسائل، وهي^{٤٠٣}:

١- إن نوري السعيد يمسك العراق بقبضة حديدية صارمة وقادر على تنفيذ السياسة التي يريدها في العراق وفي صالح بريطانيا، ولكنه مكروه من الشعب وقوى المعارضة

٤٠١ أصدرت وزارة الدفاع-القيادة العامة للقوات المسلحة- إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ٢٢ جزءاً من كتاب محكمة الشعب في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٢، وهي تتضمن وثائق محاكمات عديدة، وبشكل خاص تلك الخاصة برجال العهد الملكي الذين ألقى القبض عليهم، ومنهم المجموعات العاملة في التحقيقات الجنائية، وخاصة بهجت العطية، مدير عام هذه الدائرة. ك. حبيب

٤٠٢ حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. مصدر سابق.

٤٠٣ الونداوي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٢٤٦-٢٦٢.

السياسية، باعتباره رجل بريطانيا. ولكنه أشار إلى أن العراق لا يمتلك شخصية تستطيع الحلول في مكان نوري السعيد أن اختفى عن الساحة السياسية العراقية، خاصة وأنه قد بلغ السبعين من عمره.

٢- رغم وجود صراعات ونشاط لدى قوى المعارضة العراقية، فأنها، وبعد انتهاء أزمة السويس، لم تعد تشكل خطراً على نظام الحكم في العراق، بسبب كونها ضعيفة التنظيم والقدرات.

٣- إن الجيش العراقي لم يعد يعمل في الأمور السياسية، وهو يقف إلى جانب الملكية والحكم القائم.

٤- إن الأوضاع الاقتصادية غير جيدة بسبب مصاعب الميزانية، وبالتالي فالمساعدات التي قدمتها شركة النفط العراقية يمكنها أن تخفف من أبعاد تلك الأزمة. وكان يرى في استمرار الإقطاع مفيداً للنظام بسبب قدرة الإقطاعيين من شيوخ العشائر على السيطرة على الفلاحين الذين يشكلون نسبة عالية من السكان. وبالتالي فهو لم يستطع تمييز وجود حالة ثورية في البلاد.

ورغم كل ذلك فأن المعارضة يمكن أن تشكل خطراً على النظام إن اختفى الدعم الخارجي للعراق، أي الدعم البريطاني وحلف بغداد. ولكن الخطر الذي يهدد العراق لا يأتي من الداخل، بل من خارج البلاد، أي من مصر وسوريا، من عبد الناصر والشيوعيين.

أشاعت مثل هذه التقارير الاطمئنان لدى الأوساط البريطانية والحكومة العراقية بشأن هدوء الجبهة الداخلية، ولكنها شخصت في الوقت نفسه خطراً خارجياً اعتبرته كبيراً وملحاً، وكانت تعني به خطر عبد الناصر وسياسته في مصر وسوريا على العراق والمنطقة. وبالتالي انصب عمل الجميع على تأمين سبل التخلص من الخطر الخارجي. وعندما وقع الاختيار من جديد على نوري السعيد لتشكيل وزارته الرابعة عشر، أشار في إجابته عن سؤال حول أهداف وزارته في السادس من آذار/مارس ١٩٥٨ بقوله: "تألفت هذه الوزارة في ظروف خاصة معلومة، يجتازها العراق على وجه خاص، والبلاد العربية الشقيقة على وجه عام. وأن توليها المسؤولية على أثر إعلان الاتحاد بين العراق والأردن، يجعل مهمتها الأولى

والمباشرة، اتخاذ الإجراءات التشريعية التي يتطلبها إقرار هذا الاتحاد المبارك، وذلك خلال ما بقي من مدة الثلاثة أشهر التي حددها اتفاق الاتحاد الموقع عليه في ١٥ شباط ١٩٥٨^{٤٠٤}. فماذا كان يعني نوري السعيد بتطرقه إلى الظروف الخاصة التي يمر بها العراق والمهمات التي تطرحها عليه تلك الظروف؟ إن قراءة إجابات نوري السعيد تضعنا أمام المهمات التالية:

- استكمال خطوات تشكيل الاتحاد ومؤسساته الدستورية ووضعه قيد التنفيذ، وبشكل خاص مؤسسات وزارة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة ليتسنى له أن يكون البديل للوحدة المصرية - السورية.
 - مواجهة صارمة للوحدة المصرية - السورية من خلال التعجيل بعملية التآمر على سوريا لإنهاء الوحدة واحتلال الأخيرة أو تنصيب وزارة موالية عبر انقلاب داخلي تدعمه دول ميثاق بغداد والولايات المتحدة الأمريكية.
 - العمل على إسناد مركز كميل شمعون في رئاسة الجمهورية في لبنان وجربها إلى ميثاق بغداد وتفعيلها في النشاط التآمري المناهض لسوريا.
 - تعزيز العلاقات بدول ميثاق بغداد سياسياً وعسكرياً، وإشراكها في النشاط التآمري على سوريا وخاصة الجارة تركية وتبشيع سياسة عبد الناصر في المنطقة.
 - إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق وضممان أكثرية برلمانية تؤيد سياسة نوري السعيد ومواقفه في الداخل والخارج، وإبعاد شبح المعارضة كلية عن قبة البرلمان، ثم إجراء تعديل القانون الأساسي (الدستور العراقي) في ضوء تشكيل الدولة الاتحادية الهاشمية، والتصدي للمخالفين والمناهضين لهذه الوحدة وقمعهم بكل السبل.
 - إعطاء صورة عن النشاط العمراني للدولة في العراق من خلال نشر قائمة بالمشاريع التي أنجزت وشن حملة دعائية لهذا الغرض.
- لم ينتبه الحكام العراقيون لما كان يجري ويطبخ في داخل المجتمع العراقي وفي المؤسسة العسكرية، إذ كانوا مغمورين في استكمال مؤسسات وتشريعات الاتحاد العربي

٤٠٤ الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء العاشر. مصدر سابق. ص ٢٠٦.

ومواجهة سوريا ومصر. ولهذا تصور نوري السعيد أن مهمته قد أنجزت بإجراء الانتخابات وتشكيل الهيئات الدستورية وتعديل الدستور العراقي وتشكيل القيادة المشتركة للجيش العراقي والهيئات الدبلوماسية للبلدين. فقدم استقالته فعلاً بعد أقل من ثلاثة شهور، وفسح في المجال لزميل له لتشكيل الوزارة دون أن يكون بعيداً عن سياساته ومواقفه، وليتفرغ هو لرئاسة الدول الاتحادية العربية والنشاط التأمري المباشر ضد سوريا. واتفق على إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد مختار بابان، الذي كان ضد شارك في السنوات الأخيرة في أكثر من تشكيلة وزارية وتقلد مناصب وزارية عديدة.

المبحث الثاني

نشاط القوى المعارضة لسياسات النظام

كانت الجماهير الشعبية وقواها السياسية المعارضة تقف في الطرف الثاني من المعادلة السياسية في العراق، إذ كانت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة عجزت الحكومة عن معالجتها رغم طرحها البرامج التي تتضمن مشاريع اقتصادية عديدة. كما كانت تواجه سياسات الحكم الرجعية والقمعية إزاء قوى المعارضة ومواقفها السياسية إزاء القضايا العربية الملحة والقضايا الدولية. ومن هنا جاء اهتمام الجماهير بما تقوله المعارضة وما تسعى إليه. وكانت المعارضة العراقية تعمل على جبهتين:

الجبهة الأولى: جبهة المعارضة السياسية المدنية، والتي تمارسها الأحزاب شبه العلنية والسرية والشخصيات المستقلة، إضافة إلى التنظيمات الطلابية والشبابية والنسائية... الخ، التي كانت تساهم في هذا النضال بحيوية كبيرة.

الجبهة الثانية: جبهة المعارضة السياسية العسكرية في الجيش العراقي.

أ- الجبهة الأولى: نشاط الأحزاب والجماهير الشعبية

فعلى صعيد الجبهة الأولى، أي جبهة الأحزاب السياسية، فقد أعطت انتفاضة ١٩٥٦ والنجاحات التي تحققت لمصر فيها دفعة قوية للقوى السياسية الفاعلة في صفوف

المعارضة العراقية ولنشاطها من أجل تحقيق وحدة القوى الوطنية ومواجهة النظام الملكي بتراص الصفوف وبرنامج موحد، رغم وجود اختلافات في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوى السياسية المختلفة.

بدأ شعار إقامة جبهة وطنية عراقية عريضة تشمل جميع الأحزاب الوطنية المناهضة للنظام الملكي يستولي على مشاعر الناس في العراق وهاجسها الأساسي خلال تلك الفترة وتحول إلى قوة مادية فرضت نفسها على الواقع السياسي والقوى والأحزاب المختلفة. وكانت التجارب المنصرمة في إقامة جبهات مؤقتة منذ عام ١٩٤٨ قد أفضت الجميع وأكدت أنها الأداة القادرة على تحقيق الانتصار للجميع. ولا يمكن نفي حقيقة وجود اختلاف بين الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في عدد من المجالات، وهي:

١- رؤية الواقع العراقي وتحليل مكوناته واستخلاص المهمات التي ترى تلك الأحزاب إمكانية تحقيقها في العراق في ضوء الفكر الذي تستند إليه.

٢- التباين في المصالح التي تدافع عنها تلك الأحزاب بالارتباط مع المواقع الاجتماعية التي تنتمي إليها وتلتزم قضاياها.

٣- الالتزامات الأممية والقومية التي كانت تعتمدها القوى السياسية المختلفة.

وكانت هناك جملة من المشاكل العقدية التي تختلف بشأنها القوى السياسية المعارضة في العراق، ومنها الموقف من المسألة الكردية بشكل خاص، وكذلك الموقف من طبيعة المرحلة ومهامها ومن طبيعة الجبهة وقيادتها.

كان الحزب الشيوعي العراقي منذ فترة الحرب العالمية الثانية، ولكن بشكل خاص بعدها، أول من طرح شعار الجبهة الوطنية وسعى بمختلف السبل إلى إقامتها. ولكن المشكلة التي اقترنت بهذا الطرح، برزت في الممارسة العملية وبشكل مباشر أو غير مباشر بوضع الحزب حينذاك قيوداً معينة على إقامة مثل هذه الجبهة، ومنها بشكل خاص: قيادة الجبهة التي كان يسعى إليها، فرض شعاراته على الجبهة التي يراد إقامتها. وكانت هذه الدعوات تصطدم بإرادة الأحزاب الأخرى وتطلعاتها المماثلة، وبالتالي، لم يكن ممكناً إقامة جبهة تستمر طويلاً، بل فرضت تلك الاتجاهات إقامة جبهات قصيرة الأمد أو مؤقتة

ولمهمات محددة، كما حصل في عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٥٤ أو حتى في عام ١٩٥٦ في فترة انتعاش الحركة الوطنية أثناء انتفاضة السويس عام ١٩٥٦.

وتحت تأثير مجموعة من العوامل المهمة، وخاصة بعد تولي سلام عادل سكرتارية الحزب وإعادة الوحدة إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي وعقد الكونغرس الثاني في العام ١٩٦٥ إضافة إلى التغيرات التي طرأت على سياسات الاتحاد السوفييتي في أعقاب إدانة سياسات ستالين، غير الحزب الشيوعي العراقي موقفه من مجموعة من المسائل. وأبرز تلك العوامل هي:

١. حصول تغيير واسع في بنية قيادة الحزب الشيوعي العراقي بعد إبعاد حميد عثمان منها وانتخاب سلام عادل سكرتيراً أولاً للجنة المركزية للحزب. ثم تعزز هذا الاتجاه بعد تحقيق وحدة الكتل الشيوعية واندماجها بالحزب الشيوعي وتكوين اللجنة المركزية والمكتب السياسي في المجلس الحزبي الثاني، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٥٦.

٢. وكانت للاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في الحركة الشيوعية العالمية، وخاصة في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة ستالين بفترة وجيزة وابتداءً من عام ١٩٥٥، تأثيرها الواضح على اتجاهات الحزب الجديدة، وخاصة في الموقف من عبادة الفرد والكف عن التشدد في المطالبة بدور قيادي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي في الجبهات الوطنية وفي النضال ضد الاستعمار وفي التعاون الوثيق مع أحزاب البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة.

٣. الرؤية الجديدة للحزب الشيوعي لواقع الحال في العراق ولتوازن القوى فيه وإمكانيات التغيير اللاحقة.

٤. الموقف الديمقراطي المسؤول الذي اتخذه الأستاذ كامل الجادرجي إزاء اليسار العراقي عموماً داعياً إياهم إلى تبني مواقف أكثر عقلانية وعملية إزاء التحالفات، إذ لا يكفي رفع الشعارات، بل اتخاذ المواقف المناسبة.

فمن المعروف أن موقف الشيوعيين من أسس وسبل تشكيل الجبهة لم يكن مقبولاً من قبل بقية القوى الوطنية، إذ كانت ترى فيه تعالياً غير مبرر وغير واقعي أولاً، وإجحافاً

بإمكانات وقدرات الآخرين ثانياً، وتجاوزاً على طبيعة المرحلة ثالثاً، وتجاوزاً لبعض القوى السياسية رابعاً على بعضها الآخر. وفي ضوء هذا التقدير بادر رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، كامل الجادرجي، في عام ١٩٥٥ إلى طرح تصوراته حول هذا الموضوع بصورة واضحة لا لبس فيها. حيث أكد على استعداده للتعاون في جبهة وطنية واسعة شريطة أن تلتزم القوى المختلفة بما يلي:^{٤٠٥}

- أن يكون التحالف واسعاً لا يضم إليه قوى اليسار فحسب، بل وكذلك القوى القومية والوطنية المختلفة، أي كل القوى التي تريد النضال من أجل الخلاص من سياسات الحكومة القائمة على الصعد المحلية والعربية والدولية.
 - إن محاربة قوى اليسار لا يمكن التصدي له إلا عبر التحالف الواسع من جانبها مع قوى أخرى وطنية أخرى.
 - أن يتخلى اليسار عن فرض رغبته في تزعم قيادة الجبهة الوطنية.
 - وأن يتخلى أيضاً عن فرض شعاراته على بقية القوى الوطنية، وأن تكون للييسار سياسة واضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العربية والدولية. وأن يتم التركيز على المهمات الراهنة ويتعد عن المهمات المرحلية اللاحقة.
- وقد نشر الأستاذ حنا بطاطو في كتابه الموسوم "العراق" بعض القضايا الواردة في ملاحظات الجادرجي حول اليسار والجبهة الوطنية. فقد ورد في هذه الملاحظات مثلاً قول الجادرجي: "مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية... وستحارب بشراسة على هذا الأساس، إذا ما توحدت هذه العناصر في ما بينها فقط"^{٤٠٦}. وعلى هذا الأساس كان يرى بأن على العناصر اليسارية أن تتحد مع "عناصر وطنية مستقلة وعناصر أخرى" لتحقيق الأهداف المنشودة^{٤٠٧}. وأكد ضرورة تخلي الشيوعيين عن فكرة ترأس الآخرين، إن كانوا جادين في العمل لإقامة الجبهة الوطنية^{٤٠٨}.

٤٠٥ قارن: الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٤.

٤٠٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦٨.

٤٠٧ المصدر السابق نفسه.

٤٠٨ المصدر السابق نفسه.

استفاد سلام عادل، وبتعاون تام مع المكتب السياسي واللجنة المركزية، من الأوضاع الجديدة ومن الملاحظات التي قدمت للحزب كثيراً واستطاع خلال فترة وجيزة أن يحقق للحزب قفزة نوعية كبيرة في عدة اتجاهات في حياة ونشاط الشيوعيين العراقيين، وهي:

١. الموافقة على نهج جديد في السياسات الداخلية والعربية تميزت برؤية واقعية وعملية، بحيث أضعفت معارضة القوى الأخرى في مشاركتهم مع الحزب الشيوعي في جبهة موحدة يراد إقامتها. أي أن الحزب استطاع التخلص من الاتجاهات اليسارية في سياسة ونشاط الحزب وأصبح أكثر وضوحاً في تبني سياسات ومواقف جادة ومقبولة ومرنة إزاء القضايا العربية، ومنها بشكل خاص القضية الفلسطينية، وإزاء القضية الكردية والموقف من الأقليات القومية.

٢. إجراء تغييرات في نهج الحزب الداخلي، سواء أكان ذلك ما يمس الحياة الديمقراطية النسبية في داخل الحزب، أم في دور قيادته السياسة وفي علاقتها بالقاعدة الحزبية وبالجماهير المساندة للحزب.

٣. التواضع النسبي في تقديم الحزب لنفسه في الساحة السياسية الداخلية ودون الادعاء بقيادة الجماهير الشعبية أو المزايدة على بقية القوى السياسية العراقية، وإبداء الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لبقية القوى السياسية المناهضة للنظام. واستطاع سلام عاد بشكل عملي تحقيق شعار الحزب الذي وضعه فهد في المؤتمر الوطني الأول للحزب: قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية.

استند هذا التغيير في واقع الأمر أيضاً إلى قراءة واقعية للواقع العراقي والعربي والدولي، وإلى استيعاب خبرة السنوات المنصرمة وتقدير واقعي لقوى الحزب وإمكانياته من جهة، وإمكانيات وقدرات وتجارب الأحزاب الأخرى من جهة ثانية. وكان للحزب الشيوعي العراقي علاقات متميزة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد أن طرح الحزب وبصورة جيدة قضية الشعب الكردي واعترافه الصحيح بحقه في تقرير مصيره، وباستعداده للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في مختلف المجالات.

استطاعت الدماء الجديدة التي وصلت إلى قيادة الحزب والدور الجديد للمكتب السياسي بقيادة سلام عادل أن تمنح الحزب الشيوعي ديناميكية جديدة وحيوية في تنشيط العلاقات السياسية وأن تلعب دوراً مهماً في إعطاء صورة أكثر قبولاً عند القوى السياسية الأخرى، وخاصة لدى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، مما ساعد على تقريب وجهات النظر وإنجاز مهمة إقامة جبهة الاتحاد الوطني وتشكيل اللجنة العليا لهذه الجبهة. ولا شك في أن تعاوناً ملموساً قد برز قبل ذلك بين الشيوعيين والبعثيين، وهما حزبان سريان، أعطى دعوتهما المشتركة لإقامة الجبهة الوطنية حيوية وزخماً جديداً حينذاك، مما سهل عليهما البدء بحوار إيجابي جديد مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

لم يحصل التغيير المشار إليه في أعلاه عند الحزب الشيوعي وحده، بل حصل أيضاً عند الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، حيث تم التقارب بينهما وشكلا عملياً حزب المؤتمر الوطني بقيادة كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة. وكان حزب البعث ما يزال حزباً ضعيفاً من حيث العضوية والانتشار على الساحة العراقية ومحدود التأثير، وبالتالي كان يهيم كثيراً أن يكون عضواً في الجبهة الجديدة التي كان العمل على تشكيلها جار على قدم وساق، منذ أحداث السويس وانتفاضة تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. ولكن انتفاضة عام ١٩٥٦ المساندة لأحداث مصر من جهة، واختيار فؤاد الركابي على رأس القيادة القطرية لتنظيم حزب البعث في العراق ثانياً، وإبداء الاستعداد للتعاون مع الشيوعيين العراقيين ثالثاً، أعطته دفعاً جديداً وتقارباً أفضل مع حزب الاستقلال، ومن ثم اقتربا معاً من الحزب الشيوعي العراقي بهدف التنسيق في الساحة النضالية الفعلية.

ساهم الإرهاب والقمع الحكوميين بقيادة نوري السعيد خلال فترة وجوده على رأس السلطة السياسية لأكثر من عامين على دفع قوى المعارضة العراقية إلى تكثيف لقاءاتها ونقاشاتها وجهودها لتشكيل الجبهة الوطنية. وأمكن عبر الحوار البناء والمساومة الملموسة والمسؤولة من قبل الجميع تذليل الصعوبات التي كانت تقف في طريق قيامها. وكانت جماهير الطلاب والشعب قد فرضت أثناء وثبة عام ١٩٥٦ تعاونها الفعلي في الشارع وأحدثت تقارباً بين القاعدة الحزبية ومؤيدي مختلف الأحزاب السياسية العراقية، مما جعل

من إمكانية التعاون وتشكيل الجبهة مسألة أكثر قبولاً وواقعية. فقد تشكلت في عام ١٩٥٦ اللجنة الطلابية العليا التي تمثلت بها التنظيمات الطلابية المرتبطة بالأحزاب السياسية عملياً، والتي لعبت دورها في قيادة نضال الطلبة حينذاك.^{٤٠٩}

وخلال عام ١٩٥٦ كانت جهود الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض قوى حزب الجبهة الشعبية ومجموعة من الديمقراطيين المستقلين قد انصبت أيضاً على كسب مجموعة من النخبة الحاكمة إلى جانب النضال ضد الحكومة، خاصة وأن سياسة نوري السعيد أصبحت حينذاك أكثر شراسة وعدوانية وفردية واستهتاراً بالمقاييس المتعارف عليها في العلاقات السياسية بين الأحزاب العراقية وأكثر تجاوزاً على دستور البلاد وأكثر إمعاناً في اضهاد المناضلين والقادة السياسيين المعارضين. ومن هنا جاءت محاولة الحزب الوطني الديمقراطي في جس نبض صالح جبر، رئيس حزب الأمة الاشتراكي، بأمل كسبه إلى التعاون مع القوى المعارضة الأخرى ضد سياسة نوري السعيد منذ منتصف عام ١٩٥٦. ولكن الأخير وجد صعوبة في تحقيق ذلك وكف عنها. والأسباب الكامنة وراء ذلك هي:^{٤١٠}

- كان صالح جبر يمثل القطب الثاني لدى البلاط الملكي، في حين كان نوري السعيد يمثل القطب الأول، وكان البلاط يعول على استبدال نوري السعيد عند الحاجة بصالح جبر، وبالتالي كان صالح جبر يجد في مواقفه اتفاقاً مع البلاط، مع وجود اختلافات مع نوري السعيد.

٤٠٩ - قارن: - يوسف، ثمينة ناجي وخالد، نزار. سلام عادل سيرة مناضل. ط ١. دار المنتدى. سوريا. ٢٠٠١. ص ١٨٩.

- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مؤسسة المنار. قم. إيران. ١٩٩٢. ص ٧٥.

٤١٠ قارن: - الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري. مصدر سابق. ص ٨٤-٨٧.

- مذكرات كامل الجادرجي. مصدر سابق. ص ٦٦٤.

- يوسف، ثمينة ناجي وخالد، نزار. سلام عادل، سيرة مناضل. مصدر سابق. ص ١٨٧.

- كان صالح جبر لا يعارض سياسة نوري السعيد الخارجية، وخاصة إزاء حلف بغداد أو إزاء التحالف الخاص مع بريطانيا، إذ كان المسؤول الأول عن عقد معاهدة بورتسموث التي أسقطتها وثبة الشعب في عام ١٩٤٨

- وكان صالح جبر عاجزاً عن إقناع قيادة حزبه في الدخول بتحالف مع المعارضة الوطنية العراقية ضد الحكم، إذ كان البلاط يؤيد نوري السعيد حينذاك، وكانت الغالبية منهم تجد في ذلك خطراً على الحكم كله وتهديداً لمصالحها التي تلبى أيضاً عبر وجود نوري السعيد في الحكم.

فرضت الجماهير الشعبية وقواعد الأحزاب السياسية المختلفة عبر نشاطاتها اليومية المشتركة وبياناتها السياسية المتقاربة حول القضايا العقدية في السياسة العراقية الداخلية والعربية والدولية واقع وجود عمل جبهوي مشترك لمواجهة الحكم العراقي وسياسة النظام الملكي. وعلى هذا الأساس تكثفت اللقاءات والحوارات بين ممثلي قيادات الأحزاب السياسية بصورة ثنائية ومن ثم بصورة مشتركة، رغم وجود كامل الجادرجي منذ نهاية عام ١٩٥٦ في السجن بعد أن حكم عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات^{٤١}، وانتهت بإعلان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني واللجنة العليا للجبهة في التاسع من آذار/مارس ١٩٥٧. كتب السياسي الديمقراطي الراحل محمد حديد عن بدايات العمل لتشكيل جبهة الاتحاد الوطني ولقاءاته الكثيرة مع عناصر وطنية من مختلف الاتجاهات التي كانت تدور حول أهمية تشكيل تنظيم قادر على مواجهة الحكم ما يلي:

٤١١ أعتقل الأستاذ كامل الجادرجي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ وقدم إلى محكمة عسكرية. أصدر المجلس العربي العسكري بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٩ قراراً بالحكم على الأستاذ كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات، كما قرر وضع محمد صديق شنشل وفائق السامرائي تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة وربط كل من حسين الجميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لكل منهما لمدة سنة واحدة. راجع في هذا الصدد: الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري. مصدر سابق. ص ٩٠. راجع أيضاً: الدليمي، محمد د. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٩. ص ٢٢٤-٢٣١.

كان الحديث يدور^{٤١٢} "عن رغبة عامة في العمل الوطني وفقدان التنظيم الذي يغير تلك الرغبة الجامحة ويحولها إلى قوة ذات أثر في توجيه الحالة السياسية، وأن مثل هذا التنظيم في هذه الظروف لا يمكن أن تحققه فئة واحدة من الفئات السياسية، بل لا بد من صبه في كتل جبهة وطنية ما دامت هناك أهداف تتفق عليها جميع الأطراف. وقد أبدت له أننا متفقون على هذا الرأي، ولكن هناك حذراً من محاولة بعض الأطراف الاستئثار بتوجيه الجبهة وجهة معينة، فأكد لي الدكتور خالص أنه يمكن اتخاذ التدابير للحيلولة دون ذلك. وبعد يومين أو ثلاثة من هذا الحديث، بدا أن صلاح خالص قد نقل ما دار بيننا إلى جهات ذات صلة بقيادة الحزب الشيوعي فجاءني توأ عزيز الشيخ الذي يعمل في قطاع التعليم وكنت قد تعرفت عليه سابقاً، ولو لم أكن متيقناً من انتمائه السياسي في ذلك الحين، فبادرني بالقول أن سلام عادل (حسين أحمد الرضي)، السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي، يرغب في لقائي. فذهب وجاء في اليوم التالي فأخبرني بالقول بأن عادل ينتظرني في مكتبة كورونيت في عمارة مرجان في ساحة التحرير عصر اليوم التالي. (...)، بدأ الحديث مع سلام عادل عن الوضع السياسي القائم في البلاد والرغبة الجامحة الموجودة لدى المواطنين لمعارضة ذلك الوضع. وقد تبادلنا الرأي بشأن الحل الذي يجب أن يتم لمعالجة ها الموقف واتفقنا على ضرورة قيام جبهة وطنية تضم جميع الأطراف السياسية بما في ذلك حزب الاستقلال. وذكر سلام عادل حزب البعث أيضاً. كذلك بحثنا موضوع دخول الأكراد. فقلت له إننا في الحزب الوطني الديمقراطي نرحب بذلك، إلا أنني لا أستطيع أن أخبره بموقف القوميين من هذا الأمر، لذلك يجب التداول معهم بشأنه. وجرى الحديث عن تعيين الأهداف الآتية التي يجب أن ترمي لها الجبهة، وهي، في هذه الظروف، محدودة بتأييد مصر في موضوع تأميم قناة السويس، وتحرك الشعب من أجل حمل الحكومة على مقاومة أي اعتداء على مصر، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقه في تقرير مصير هو إقامة دولة فلسطينية عربية، مع طلب تنحية حكومة نوري السعيد، وإطلاق سراح السجناء، وإعادة الحريات السياسية بما فيها حرية التنظيم وحرية النشر، وإجراء انتخابات

٤١٢ كان الحديث يدور هنا بين الأستاذ محمد حديد والدكتور صلاح خالص. كان الدكتور الراحل شخصية سياسية وطنية وملتقفاً متميزاً وعضواً في الحزب الشيوعي العراقي. ك. حبيب

حرة لمجلس نيابي جديد تنبثق منه الحكومة المقبلة. وبينما أخذت على عاتقي الاتصال بحزب الاستقلال، أخذ سلام عادل على عاتقه الاتصال بحزب البعث. واتفقنا على تأجيل الاتصال بالأكراد إلى حين معرفة موقف حزب الاستقلال من اشتراك الأكراد في الجبهة^{٤١٣}. إن أهمية هذا الحديث تبرز في المبادرة التي قام بها الحزب وعن طريق العديد من رفاقه في الاتصال بمحمد حديد لتهيئة الجو للقاء على المستوى القيادي لصالح إقامة الجبهة الوطنية بين جميع الأحزاب السياسية العراقية

وشاركت في تأسيس هذه الجبهة الأحزاب التالية:

الحزب الوطني الديمقراطي ويمثله محمد حديد، ٢. حزب الاستقلال، ويمثله محمد مهدي كبة، ٣. الحزب الشيوعي العراقي، ويمثله عزيز الشيخ، و٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، ويمثله فؤاد الركابي^{٤١٤} وبسبب بعض المواقف القومية الشوفينية والمتحفظة إزاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني من جانب حزب الاستقلال وحزب البعث لم يصبح هذا الحزب عضواً في جبهة الاتحاد الوطني ولجنته العليا، وتقرر أن تكون للحزب الديمقراطي الكردستاني علاقة خاصة بالجبهة من خلال الحزب الشيوعي العراقي. ويشير هاني الفكيكي إلى هذه المسألة بقوله:

" وبالرغم من أن حبيب محمد كريم مثل الكرد في اللجنة الطلابية العليا إلا أن الكرد بقوا خارج جبهة الاتحاد الوطني التي انبثقت عام ١٩٥٧ بسبب "الفيثو" الذي وضعه حزب الاستقلال والبعثيون، إذ بينما كان الشيوعيون يؤكدون على كردية الشعب الكردي

٤١٣ حديد، محمد. مذكراتي "الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقى. ط أولى. ٢٠٠٦. ص ٢٩٣-٢٩٤.

٤١٤ ضمت اللجنة العليا الشخصيات التالية التي مثلت أحزابها:

محمد حديد الحزب الوطني الديمقراطي، محمد مهدي كبة حزب الاستقلال،

عزيز الشيخ الحزب الشيوعي العراقي، فؤاد الركابي حزب البعث

ويعد اعتقال عزيز الشيخ في بداية عام ١٩٥٨ انتدب كمال عمر نظمي ممثلاً عن الحزب الشيوعي إلى

اللجنة العليا، وبعد اعتقال فؤاد الركابي انتدب عن البعث شمسي كاظم.

راجع: حديد، محمد. مذكراتي. مصدر سابق. ص ٢٩٦.

ويطالبون بحقوقه القومية، كان بعضنا يبحث عن مراجع وكتب تؤكد على الأصل العربي البعيد للکرد. وكان السبب المعلن لـ "الفيديو" الطابع الانفصالي للحركة الكردية والشكوك حول البارزاني كما شاع حينذاك. وكان الاعتقاد عندنا كبعثيين أن إثارة هذه المسألة دعوة لإيجاد تكتل عنصري ضد الأمة العربية وعمل على تمزيقها. فالمادة الحادية عشرة من دستور الحزب، والذي ألغي في عام ١٩٦٣ في المؤتمر القومي السادس، تدعو إلى أن "يجلى عن الوطن العربي" كل داع إلى "تكتل عنصري" يناهض العرب أو منضم إليه^{٤١٥}.

وعلى الضد من حزب البعث العربي الاشتراكي كان الحزب الشيوعي يؤكد باستمرار في صحافته وبياناته وفي عمله السياسي اليومي أهمية تعزيز النضال المشترك بين العرب والکرد، وأهمية أن يلعب الشعب الكردي دوره في التحالفات السياسية العراقية، إذ لا يكفي أن ينهض تحالف اجتماعي أو طبقي في العراق فحسب، بل ويحتل أهمية استثنائية نشوء تحالف بين القوميتين الرئيسيتين في العراق مع سائر الأقليات القومية. فقد ورد في كراس الحزب حول "انتفاضة ١٩٥٦ ومهامنا في الظرف الراهن" ما يلي:

"إن حركتنا الوطنية لا تستطيع أن تحقق نصراً حاسماً دون اجتذاب جماهير الشعب الكردي إلى ساحة النضال المشترك جنباً إلى جنب مع جماهير الشعب العربي ضد الاستعمار وصنائه. هذه الحقيقة يجب أن تستوعب كاملة لا من قبل حزبنا وحسب بل من قبل جميع أقسام حركتنا الوطنية والقومية وأن استمرار عدم إعطاء هذه الحقيقة الكبرى أهميتها اللازمة من قبل بعض الأوساط الوطنية والقومية العربية والكردية من شأنه أن يعرقل تعبئة الشعب في النضال العام ويسوق الحركة إلى مزالق وانحرافات". كان هذا قبل تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، حيث كان يرى شدة معارضة الحزبين القوميين لوجود الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة. أما بعد أن تشكلت الجبهة دون الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد كتب الحزب في مقال نشر في جريدة اتحاد الشعب في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ بشأن الشعب الكردي وضرورة إشراكه في جبهة الاتحاد الوطني وتغيير نظرة القوميين العرب إلى الشعب الكردي ما يلي:

٤١٥ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مؤسسة المنار. قم. إيران. ١٩٩٢. ص ٧٦.

"ينبغي أن يدرك الجميع، بوضوح وثقة بأن حجر الزاوية في انتصار حركتنا الوطنية يكمن بالضبط لا في تضامن كافة طبقات شعبنا الوطنية وحسب، بل وفي التضامن المتين بين قوميتيه الرئيسيتين العربية والكردية وسائر أقلياته القومية وأن يعملوا من أجل إزالة نظرات الحذر والتعصب القومي الأعمى وتوثيق التضامن الكفاحي ضد الاستعمار"^{٤١٦}.

تبنت جبهة الاتحاد الوطني البرنامج التالي الذي صدر في بيان عن اللجنة العليا للجبهة الذي صدر في التاسع من شهر آذار (مارس) ١٩٥٧:

" أ - تحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

ب - الخروج من حلف بغداد، وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

ج - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

د - إطلاق الحريات الدستورية.

هـ - إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين، وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب لأسباب سياسية"^{٤١٧}.

لقد كان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في نضال قوى المعارضة العراقية، كما منح قوى الشعب العراقي زخماً جديداً في النضال. ولا شك في أن هذا الاتفاق الجبهوي قد نشط الضباط الأحرار للسير في الطريق الذي اتفقوا عليه، طرق الخلاص من النظام الملكي وإقامة الجمهورية العراقي، إذ نادى بيان الجبهة في نهايته إلى

٤١٦ خيري، سعاد د. من تاريخ الحركة الثورية في العراق: ثورة ١٤ تموز. ط ١. دار ابن خلدون. بيروت. ١٩٨٠. ص ٨٤.

٤١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

راجع أيضاً: حديد محمد. مذكراتي مصدر سابق. ص ٢٩٨. الفارق بين النص الذي أوردته الدتورة سعاد خيري والنص لدى محمد حديد هو أن الفقرة د تشير خيري إلى ورد الحريات الديمقراطية الدستورية، بينما لدى محمد حديد لا ترد كلمة الديمقراطية في الفقرة.

ضرورة تحقيق "الوحدة والتكتل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى ... ورص صفوف الحركة الوطنية"^{٤١٨}. وكان الحزب الشيوعي العراقي قد أخذ على عاتقه طبع وتوزيع البيان، إضافة إلى إيصال حصص بقية الأحزاب لأغراض التوزيع، كما يشير إلى ذلك الأستاذ الراحل محمد حديد في كتابه الموسوم "مذكراتي".

ب- الجبهة الثانية: النشاط السياسي المعارض في الجيش العراقي

إن تتبع تكوين الدولة العراقية الحديثة منذ عام ١٩٢١ يكشف عن حقيقتين أشرنا إليهما سابقاً دون تركيز أو تشديد، وهما:

أ. أن الدولة العراقية قد أقيمت تحت الاحتلال العسكري والانتداب البريطاني على العراق وبإشراف قيادة سياسية وعسكرية بريطانية.

ب. إن الغالبية العظمى ممن كان على رأس الدولة العراقية حين التأسيس كانوا من الضباط العراقيين الذين عملوا في الجيش العثماني ومن ثم ضباطاً في القوات العربية التي حاربت إلى جانب بريطانيا، بمن فيهم الملك فيصل الأول.

وهذا يعني بوضوح أن الدولة العراقية لم تكن من حيث التأسيس والنخبة الحاكمة مدنية، بل كان جل المهيمين على المراكز الحساسة في البلاد بيد العسكريين. ولهذا برز بوضوح دور العسكر على امتداد عمر الدولة العراقية. وإذا كانت النخبة الحاكمة الفعلية في العراق محدودة العدد، فإن عدداً أساسياً منهم كانوا من أصول عسكرية ممن تسلموا مراكز أساسية ووزارات ثانوية ومناصب أخرى أقل من وزير في البلاد، حيث بلغ ١٠٩ شخصاً. وقد تشكلت ٤٦ حكومة عراقية برئاسة شخصيات من أصول عسكرية من مجموع ٥٩ حكومة شكلت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٥٨. إضافة على أن عدداً كبيراً من الوزراء وكبار موظفي الدولة كانوا من أصول عسكرية أيضاً وشغلوا مناصب مدنية. فالحكم عملياً كان بيد العسكريين الذين عملوا في السلك المدني. ولهذا لا يمكن القول بأن العسكر قد تدخل في الحياة السياسية لأول مرة في عام ١٩٣٦ عندما نظم بكر صدقي

٤١٨ حديد، محمد. مذكراتي. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

انقلابه العسكري، بل يمكن القول هو أول انقلاب عسكري يقوم به الجيش لا لتغيير النظام الملكي، بل لتغيير الحكومة ووجهة سياساتها. ولهذا يمكن الاستنتاج بأن الضباط العسكريين كانوا يمارسون السياسة عملياً منذ بداية تكوين الدولة. وأصبح هذا التدخل أكثر وضوحاً في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي، ثم خف نسبياً بعد تصفية حركة مائيس الانقلابية عام ١٩٤١ وعودة العسكريين القدامى إلى دست الحكم بقيادة نوري السعيد وتحت أمره القوات البريطانية. ومنذ تلك الفترة وجدت في الجيش العراقي عدة اتجاهات فكرية وسياسية التي تبلورت أكثر فأكثر منذ عام ١٩٣٦ واتخذت أبعاداً جديدة وتنوعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة في أعقاب تقسيم وحرب فلسطين، ثم اشتد هذا الواقع بعد زج الجيش ليقف بوجه وثبة عام ١٩٤٨ وانتفاضتي الشعب العراقي في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، إضافة على زجه في معارك التصدي لنضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه المشروعة أو ضد الحركات الفلاحية في الوسط والجنوب وكردستان العراق.

برزت في أوساط الجيش العراقي منذ النصف الثاني من الثلاثينات من القرن العشرين خمسة تيارات سياسية، وهي:

التيار الحكومي المحافظ الذي كان يمثله العسكريون القدامى في السلطة ومجموعة من كبار الضباط ممن شاركوا بفعالية في الدفاع عن الملكية ونظام الحكم السياسي القائم وسياساته المختلف، بما فيها نشاطه ضمن المواثيق والأحلاف العسكرية.

التيار القومي العربي الذي ارتبط بالعقده الأربعة وفيما بعد بالضباط المرتبطين فكراً بحزب الاستقلال أو بحزب البعث والقوى القومية الأخرى (القوميين الناصريين)، وهم لا ينفصلون فكراً عن الرواد الأوائل في النصف الثاني من العشرينات أو في الربع الأخير من الثلاثينيات وبداية الأربعينيات.

التيار الشيوعي الذي بدأ بمحاولات تنظيم الجنود في الثلاثينات من قبل زكي خيري وأرتبط بالحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم اتسع هذا النشاط لتتشكل منه منظمة "اتحاد الجنود والضباط".

يشير صالح مهدي دكله في كتابه الموسوم من الذاكرة إلى هذا الموضوع وإلى اهتمام الجيش بالحياة السياسية العراقية فيقول:

"وبدأ الضباط، صغارهم ومتوسطهم وحتى الفئات العليا، يتجمعون في تشكيلات صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وهذا ما دفع الحركة السياسية العراقية وأحزابها ولاسيما الحزب الشيوعي إلى بذل مزيد من الاهتمام لكسب وتنظيم منتسبي القوات المسلحة، سواءً في الإطار الوطني العام أو في الإطار الحزبي. في هذه الظروف التي تصاعدت فيها أهمية الجيش، صدر قرار من قيادة الحزب بنقلي من عضوية منطقة بغداد إلى مسؤولية التنظيم العسكري. عند التحاقهم بمهام مسؤوليتي الجديدة، كان لدى الحزب عدد من الرفاق الضباط سواءً منهم الموجودون في الخدمة أو المسرحون وأغلبهم من ذوي الرتب الصغيرة -ملازم أو نقيب - ولهم صلاتهم بعدد من الأنصار والمؤيدين. وكان عمل الحزب حينذاك في إطار الإتحاد الوطني للجنود والضباط. وهذه المنظمة كانت تصدر بشكل منتظم نشرة تدعوها (الاتحاد الوطني). كانت النشرة وكذلك (الاتحاد) لا يتمتعان بشعبية واسعة بين أوساط الضباط ذوي الرتب المتوسطة والكبيرة لاسيما من غير الشيوعيين واليساريين. وكانت ترد الحزب بين فترة وأخرى، ملاحظات بضرورة إيقاف النشرة لأنها تلفت نظر الأجهزة السرية للنظام التي بدأت تزيد اهتمامها في ملاحقة الحركات المعارضة في الجيش. وعند تدارس هذا الأمر وجدنا أن من الضروري إيقاف النشرة، وكذلك التفكير بإيجاد صيغة جديدة لشكل التنظيم الذي يتناسب والمرحلة التي نعيش فيها. اتفق الرأي فيما بين العاملين في هذا الميدان لاسيما الرفيق الشهيد فاضل البياتي، والرائد كاظم عبد الكريم على مناقشة هذا الموضوع وتكوين إطار جديد من خلال إلحاق عدد من العسكريين اليساريين فيه أمثال العقيد إبراهيم الجبوري وفيما بعد الزعيم الركن إسماعيل علي وأخيراً المقدم وصفي طاهر الذي التقيته في داره في كمب الصليخ، فوعد بتبني وتأييد هذا التشكيل واعتبر نفسه جزءاً منه على أن لا يؤثر ذلك على علاقاته مع مجموعة الضباط الأحرار. عقدنا الاجتماع الأول في دار الشهيد فاضل البياتي وأعلننا مجدداً قيام "الاتحاد

الوطني للضباط والجنود" ووضعنا أهدافاً وطنية عامة وقسماً يتلوه كل من يوافق على أهداف الاتحاد وينضم إلى صفوفه"^{٤١٩}.

التيار الوطني اللبرالي المستقل الذي هزته سياسات النظام الملكي والحكومات المتعاقبة وتدهور أوضاع الشعب وحياته الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الدول الخارجية التي شددت العراق إلى الأحلاف العسكرية والاستعمارية وأهملت القضايا العربية.

التيار القومي الكردي الذي تبني القضايا القومية الكردية ورفض سياسات الحكم إزاء الشعب الكردي. وكان هذا التيار يرتبط بالحزب الديمقراطي الكردي (الكرديستاني). علماً بأن بعض الكرد ارتبطوا أيضاً بالتيار الشيوعي وآخرين بالتيار اللبرالي، كما أن بعضهم كان ضمن التيار الحكومي المحافظ.

وإذا كان الشيوعيون قد بدأوا بتنظيم خلايا الشيوعيين في الجيش في وقت مبكر، فإن التيار القومي، بدأ عمله من جديد في أعقاب حرب فلسطين وتصاعد في أوائل الخمسينات،

٤١٩ دگله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة" دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٥٢-٥٤.

ملاحظة: صدر هذا الكتاب القيم من الذاكرة بعد وفاة الرفيق صالح مهدي دگله الذي توفي في ٢٨/توز من عام ١٩٩٨. التقيت بالرفيق صالح مهدي دگله لأول مرة في موقف مديرية التحقيقات الجنائية ببغداد في عام ١٩٥٨ بعد أن قررت قيادة الحزب أن أسلم نفسي للتحقيقات الجنائية، إذ كنت مطلوباً منها بعد خروجي من السجن بفترة وجيزة، إذ كان حزام عيال قد اعترف على تنظيمات الحزب التي كان يقودها في كربلاء، وكان الرجل يملك معلومات أخرى لم يدل بها. وكان الحزب يريد تشجيعه على موقفه ليتوقف عن تقديم الاعترافات. فأدخلت على الموقف، بعد أن عثرنا على وساطة جيدة من قبل الدكتور شاكر السامرائي، وهو صديق لأخي الدكتور مهدي حبيب، عند قريب له، وكان مديراً عاماً للشرطة. فدخلت الموقف وتحدثت مع حزام عيال وقدمت له بعض النقود وبلغته بشكر الحزب له على عدم تقديمه اعترافات كاملة على القضايا التي لديه ويعرف عنها الكثير. رحب حزام عيال بذلك ووعدني خيراً وفي هذا الموقف كان الرفيق صالح مهدي دگله موجوداً وأبلغته بموقف الحزب من حزام عيال حينذاك. ثم أخلي سبيلي بعد ثلاثة أيام إلى حين تقديمي للمحاكمة بسبب اعترافه الخاص بتنظيم كربلاء. ك. حبيب

وينطبق القول الأخير على التيار الوطني اللبرالي أيضاً. في حين كان التيار الكردي يمتلك علاقة واضحة منذ بداية الأربعينات بالحركة السياسية الكردية ومن ثم بالحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس عام ١٩٤٦، وفقد عندها بعض أبرز ممثليه في الجيش الذين أعدموا بعد تسليم أنفسهم، رغم الوعد الذي أعطته الحكومة لهم بالعفو عنهم في حالة تسليم أنفسهم. وقد نكثت الحكومة بالوعد وفقدت مصداقيتها من جديد لدى الشعب الكردي وفي أوساط الحركة الديمقراطية العراقية.

في أوائل الخمسينات بدأ ضباط في الجيش بالتحرك السياسي الهادئ، كما بدأت في الوقت نفسه تنظيمات سياسية مدنية تتحرى عن مواقع لها في الجيش بهدف تنظيم الضباط وضباط الصف والجنود. وكان تحرك الضباط يستند إلى ثلاث قواعد أساسية، وهي:

١. التحرك في إطار ضباط نفس الدورة العسكرية أو في مواقع الوحدات حيث العمل المشترك للضباط.

٢. الاعتماد على الثقة الشخصية والمعرفة المباشرة التي مرت بتجارب وصدقة شخصية أو على أساس القرابة والمدينة أو المحلة أو القرية المشتركة.

٣. المواقع الفكرية المشتركة، مثل الجانب القومي أو الجانب الوطني العام أو الالتزام الايدولوجي.

ومن هنا نشأت عملياً في البداية جماعات صغيرة متجانسة نسبياً من حيث الفكر وعلاقات الصداقة والتوجهات القومية أو الوطنية العامة. هكذا بدأت حركة الضباط الأحرار في العراق في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين والتي قادت انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، وهكذا بدأت بقية الجماعات السياسية التي عملت في الجيش العراقي حينذاك. وتشير الدلائل المتوفرة لدينا إلى أن الحزب الشيوعي العراقي كانت له تنظيمات لم تضرب في حينها وواصل العمل عليها وتطويرها خلال الفترة الواقعة بين انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وثورة تموز وازداد اهتمامه بها بعد تحقيق وحدة الحزب الشيوعي العراقي وعقد المجلس الحزب الثاني في أيلول عام ١٩٥٦ والتقارير الذي أقر في هذا

المجلس والتوجه الواضح صوب العمل في الجيش وإعطاء دور أكثر ملموسية لمواجهة السلطة بذات الأدوات التي تمارسها لقمع الجماهير الشعبية، أي الجيش. وكان الحزب يمتلك في الغالب الأعم مجموعة من ضباط الصف والمراتب الدنيا في التسلسل العسكري والجنود، إضافة على عدد من الضباط من مراتب مختلفة. وبجوار هذا التنظيم برزت، كما تشير إلى ذلك كل الدلائل المتوفرة، مجموعة الضباط الشباب بقيادة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد، التي أعطت لتنظيمها اسم الضباط الأحرار. واستطاع هذا التنظيم الجديد بفكره القومي أساساً والوطني العام أن يجمع حوله مجموعة من الضباط المتذمرين من الوضع السياسي القائم ومن سياسات الحكم على الصعد الداخلية والعربية والدولية، والذي تأجبت لديهم المشاعر القومية بفعل نهج الحكم الملكي ونوري السعيد في أحداث أزمة السويس والموقف من مظاهرات وانتفاضة الشعب عام ١٩٥٦. واعتمد هذا التنظيم على السرية التامة في العمل وعلى الثقة الشخصية والمعرفة القريبة بالعناصر المشاركة وعلى الملامح الأساسية للمواقف السياسية لأعضاء وأصدقاء التنظيم، وعلى ترتيب مقارب للتنظيمات السرية للحزب الشيوعي العراقي، وعلى القسم بالإخلاص للمجموعة والمهمة التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها. ومن الممكن القول إلى أن هذه المجموعة كانت في الغالب الأعم تلتقي عند الفكر القومي، رغم التباين في تفاصيل هذا الفكر القومي وبأطيافه المختلفة.

وبجوار هذا التنظيم نشأت مجموعة صغيرة أخرى كان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يقفان على رأسها. وكانت لهذين الشخصين علاقات فكرية وسياسية مختلفة. كان عبد الكريم قاسم يقترب من فكر "جماعة الأهالي" في الثلاثينات بعلاقتها بالفريق بكر صدقي العسكري وبابن عمته محمد علي جواد، قائد القوة الجوية حينذاك، وقيادة الأول للانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٣٦ ومشاركة الثاني فيه، فقد اقترب فيما بعد من حيث الفكر من الحزب الوطني الديمقراطي دون أن يكون فيه أو مؤيداً بالضرورة له. أما عبد السلام عارف فكان يقترب بفكره من جماعة العقدا الأربعة وفكر القومييين ومن ثم من فكر الناصريين، مع مسحة دينية ومذهبية متمزعة. واستطاعت هذه المجموعة أن تكسب لها مجموعة من الضباط من مختلف الرتب العسكرية. ويبدو أن نشاط مجموعة عبد الكريم قاسم كانت ذات سرية أعلى وحذر أكبر لتجنب الوقوع بيد العدو.

وفي فترة لاحقة جرى الاتصال بين المجموعتين بمبادرة من مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد. وبهذا توحد التنظيمان بقيادة عبد الكريم قاسم، آخذين بنظر الاعتبار، كما يبدو ذلك من أحاديث وكتابات وتصريحات الضباط الأحرار، خمسة اعتبارات، وهي: رتبته العسكرية أثناء عمله في المجموعة بالمقارنة مع بقية الضباط.

اندفاعه الملموس للقضية وثقة العاملين معه من الضباط الأحرار وجديته العالية ومقدرته العسكرية وقدراته على التجميع وصلاته الواسعة، وثقة المسؤولين به. كما أن موافقه إزاء القضايا الوطنية والقومية، وخاصة القضية الفلسطينية كانت معروفة للدورة التي درس بها أو الدورات التي درسها أو العمليات العسكرية التي ساهم فيها في فلسطين. حرصه الكبير على السرية وسلامة التنظيم والابتعاد عن المغامرة أو السماح بكشف المعلومات.

وجوده مع عبد السلام عارف في وحدات عسكرية ضاربة.

ثقة النظام به وبعد الشبهات عنه في الموقف من الحكم بالمقارنة مع آخرين استطاعت أجهزة الأمن وبعض كبار الضباط الحصول على معلومات معينة عنهم، وخاصة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد أو غيرهما.

ولكن لا يمكن القول بأن جميع الضباط كانوا على اتفاق تام في أن يكون قاسم على رأس المجموعة، كما ورد ذلك لدى أكثر من عضو في مجموعة الضباط الأحرار، إلا أن الأكثرية كانت إلى جانب هذا الإجراء.

إن المعلومات المتوفرة عن مجموعات الضباط الأحرار، سواء قبل الانتفاضة العسكرية المظفرة عام ١٩٥٨ أم بعدها، وخاصة في فترة تفاقم الصراعات تؤكد بما لا يقبل الشك عدة حقائق جوهرية، وهي:

لم تكن هناك وحدة فكرية وسياسية بين أفراد تنظيم الضباط الأحرار، وأن فترة التوحيد القصيرة لم توفر الوقت الكافي للتعارف الأوسع والأعمق بين المجموعتين الرئيسيتين (مجموعة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد من جهة ومجموعة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من جهة أخرى) في الجيش أولاً، أو التعاون الجيد بين هذه

المجموعة الموحدة والمجموعات الأخرى، ومنها مجموعة اتحاد الجنود والضباط التابعة للحزب الشيوعي العراقي ثانياً، وأن المسألة الوحيدة والمهمة التي كانت تجمعهم قبل الانتفاضة العسكرية هي مناهضة الاستعمار وسياساته في العراق ومناهضة سياسة نوري السعيد الداخلية والعربية والدولية، إضافة إلى تأثرهم بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف والمتدني الذي يعيش فيه الشعب.

وهذه الوجهة الوطنية العامة ناشئة عن المنحدر الطبقي للغالبية العظمى من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وغالبية الضباط العراقيين. فهم في الغالب الأعم يندرون من فئات اجتماعية متوسطة وصغيرة أو فقيرة مدينية^{٤٢٠}. وهم بالتالي يتأثرون يومياً بحياة عوائلهم ومشكلاتها وعلاقاتها والاتجاهات السياسية فيها وفي البلاد عموماً. وإذا كانت هذه الرؤية العامة والمهمات الوطنية المناهضة للهيمنة الاستعمارية والسياسات الرجعية والطبقية للنظام الملكي ضرورية جداً للعمل ضد النظام والخلاص منه، فهي لم تكن في كل الأحوال كافية، وهذا ما ثبت فيما بعد، لمواصلة العمل المشترك من أجل الحفاظ على زخم لثورة وتطويرها وتحقيق مصالح الشعب الأساسية في الحرية والديمقراطية والرفاه الاقتصادي، إذ لم تكن لتلك المجموعة الموحدة من برنامج سياسي واقتصادي بعيد المدى، كما لم يكن واضحاً لديها منذ البدء في ما إذا كانت ستسلم السلطة على المدنيين أم تحتفظ بالسلطة لنفسها وتدير البلاد باعتبارها المفجرة والقائدة للانتفاضة العسكرية.

لم تكن المجموعة العسكرية، رغم تحسسها للألام الشعب ومصائبه، واعية حقاً لمبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي، كما أنها كانت على صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي العراقي بكل سلبياته الاجتماعية ومشكلاته القومية والمذهبية والسياسية ومتأثرة بها، وبالتالي فهي لم تكن خالية من أمراض المجتمع الأخرى وخاصة تقاليد ومظاهر وروح الأبوة العشائرية والاستبداد القبلي والعائلي الذكوري التي ميزت المجتمع العراقي الشرقي على امتداد قرون طويلة. فهي والحالة هذه كانت وطنية عامة، ولكنها لم

٤٢٠ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. مصدر سابق. ص

تكن في كل الأحوال ديمقراطية. وكانت القوانين والنظم والتقاليد العسكرية الفاعلة في الجيش تلعب دورها الكبير في خلق مثل هذا التناقض بين الوطنية والديمقراطية وغياب الوحدة الضرورية بينهما لتطوير المجتمع المدني.

وكانت الأحزاب السياسية العراقية التي وجدت في تلك الفترة، وبسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية والنظام السياسي الاستبدادي في العراق والتزمت الايدولوجي والسياسي، رغم وجود دستور مدني وديمقراطي نسبياً، قد لعبت دوراً كبيراً في تفجير وتشديد الصراع الذي نشب بين الضباط الأحرار في أعقاب الثورة، إذ أن تلك الأحزاب لم تكن منذ البداية ديمقراطية صافية النية حول ما سوف يحصل في أعقاب الثورة، إذ أن كلاً منها كان يسعى إلى فرض هيمنته على الحكم، فاصطدم بعضها ببعض الآخر أولاً، وكلها بالحكم العسكري الذي كان يريد البقاء في السلطة ثانياً، وبالصرعات التي نشبت بين الضباط أنفسهم للسيطرة على السلطة ثالثاً. لم تكن هناك تقاليد ديمقراطية في إطار المجتمع المدني المشوه، كما لم تكن الأحزاب العراقية كلها، وبحدود معينة ونسبية يمكن استثناء الحزب الوطني الديمقراطي من هذا التعميم وبعض الشخصيات الديمقراطية المستقلة، ذات طبيعة ديمقراطية ونهج ديمقراطي، سواء الأحزاب القومية أو الحزب الشيوعي العراقي أو القوى الدينية. وتسببت هذه الإشكالية الكبيرة في بروز خطر هدد الثورة وما تحقق للمجتمع العراقي حينذاك والذي سنعالجه في الكتاب القادم.

ويبدو مفيداً الإشارة إلى الخلاف الذي برز قبل الانتفاضة المسلحة عام ١٩٥٨ بين منظمة الضباط الأحرار، وفي عضويتها انتخب رفعا الحاج سري، وبين المجموعة التي سميت بـ "اللجنة البديلة" التي كان يقف على رأسها رفعت الحاج سري والتي ضمت في صفوفها "المقدم الركن محمد مجيد والرواد الركن خالد مكي الهاشمي وعبد الستار عبد اللطيف وجاسم العزاوي (مؤسس الحلقة البديلة) وصبحي عبد الحميد وإبراهيم جاسم وحسن مصطفى والرواد طه الدوري وحافظ خزعل وخالد حسن فريد وصالح مهدي عماش"^{٤٢١}. وفي إطار الحلقة أو اللجنة البديلة طالبت مجموعة أخرى تابعة لها يقودها الرائد

٤٢١ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العاق المعاصر. منشورات مكتبة اليقظة

العربية. ط ١. بغداد. ١٩٨٧. ص ٤٣.

الركن حسن مصطفى إلى قبول أعضاء خليته أعضاءً في اللجنة البديلة. والذي رفض في حينها. وكانت هذه التشكيلات تعبر في خلافاتها عن ثلاث مسائل جوهرية لم تجر العناية بها ومعالجتها، رغم صعوبة ذلك حينذاك، ونعني بها:

١. أن التشكيلة الجديدة التي ارتبطت بالأب الروحي والمؤسس الأول لحركة الضباط الأحرار، المقدم رفعت الحاج سري، والذي ابتعد إلى حدود معينة عن الحركة بسبب نقله إلى جنوب العراق، قد تكونت على أساس فكري وسياسي قومي واضح ولأفرادها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجماعات السياسية المدنية القومية. وهي طموحاتها الخاصة التي لا يمكن إغفاء الآخرين من مثل تلك الطموحات أيضاً. وهي النقطة التي يمكن أن تفجر الصراع بين هذه الجماعات.

٢. وأن هذه المجموعة كانت تحس بالتمييز بالمقارنة مع بقية أعضاء الضباط الأحرار بسبب كون الغالبية منهم من مستويات وسيطة في تسلسل الرتب العسكرية.

٣. اتهام اللجنة العليا للضباط الأحرار بعدم الجدية في القيام بالثورة وأنها مترددة، في حين أنها كانت تريد القيام بثورة سريعة ذات طابع مغامري^{٤٢٢}.

انتهج الضباط الأحرار في نشاطهم السري عدم كتابة محاضر لجلساتهم أو تبادل الرسائل الخاصة بشأن الحركة في ما بينهم، خشية أن يقع شيء من كل ذلك بأيدي عملاء السلطة ويصل إلى المقامات العليا التي يمكن أن تفقد التنظيم كله إلى ساحة الإعدام. ولم يستثنى من هذا الإجراء برنامج الحركة أو النقاشات كانت تدور حوله في اجتماعات الضباط الأحرار. وهذا الأمر، رغم كونه قد صان الحركة من مخاطر معينة، إلا أنه فسح في المجال لتفسير الأهداف والبرامج كما كان يراه مناسباً، خاصة وأن أغلب تلك الأمور لم تكن تجر بالتصويت، كما لم تكن كلها تجد التأييد والموافقة من الجميع. ومن هنا نشأ احتمال التباين في تفسير حصيلة تلك النقاشات والنتائج التي توصل إليها المجتمعون. ويبدو للمتتبع أن صياغة المهمات التي وردت في دراسة السيد محسن حسين الحبيب ليست بعيدة عن المهمات التي تبنتها حركة الضباط الأحرار ونقاشاتهم بشأنها أو ما

٤٢٢ الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية مصدر سابق. ص ٤٣.

اتفقت عليه الأكثرية عموماً. شخص السيد محسن حسين الحبيب تلك المهمات بإيجاز في كتابه الموسوم "حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق على النحو التالي:

" ١ - التحرر السياسي

٢ - التحرر الاقتصادي

٣ - التقدم والعدل الاجتماعي

٤ - الوحدة العربية كمبدأ وهدف مصيري

وحتى يمكن تطبيق تلك المبادئ ووضعها موضع التنفيذ فلا بد من ترجمتها إلى أهداف محددة هي:

داخلياً

١ - إلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري.

٢ - القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين.

٣ - استرداد حقوق العراق النفطية وتضييق مجال عمل شركات النفط الأجنبية وإقامة صناعة نفطية عراقية.

٤ - الخروج من منطقة الإسترليني وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية.

٥ - تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكردية.

٦. تضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية.

عربياً

١ - الخروج من الاتحاد الهاشمي.

٢ - التقارب الوثيق مع (ج ع م) والدول العربية المتحررة الأخرى ومساندة جميع الأقطار العربية التي لا زالت تسعى لنيل استقلالها.

٣ - إسناد الشعب الفلسطيني بكل الإمكانيات المتيسرة لاستعادة أرضه وحرية.

٤ - الوحدة العربية هدف مصري يجب السعي لتحقيقها على مراحل، إلا إذا تعرض العراق إلى غزو خارجي يستهدف إعادة النظام المكي، حينئذٍ يمكن المناداة بالوحدة الفورية مع (ج.ع.م)

دولياً

- ١ - الخروج من حلف بغداد.
- ٢ - إزالة السيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق وجعلها تحت السيطرة الكاملة للجيش العراقي.
- ٣ - إتباع سياسة الحياة الإيجابي وعدم الانحياز.
- ٤ - إقامة علاقات كاملة دبلوماسية واقتصادياً مع الدول الاشتراكية.
- ٥ - سياسة العراق الخارجية وعلاقاته مع الدول الأخرى تبنى على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة^{٤٢٣}.

ويبدو من عرض السيد الحبيب إلى أن الضباط الأحرار اتفقوا على ثلاث مسائل حددت ابتداءً إشكاليات المستقبل، وهي:

١. تشكيل مجلس قيادة الثورة وإسناد حماية أمن البلاد الداخلي والخارجي، كما يؤدي مهمات السلطة التشريعية على جانب السلطة التنفيذية. واختلفت الآراء في أن يبقى فيما بعد تكريس الحياة الدستورية أو يلغى. ولم يجر البحث عن رئاسة الجمهورية.
٢. تشكيل حكومة مدنية برعاية مجلس قيادة الثورة. واختلفت الآراء في أن تكون أغلبها أو كلها مدنية.
٣. وضع دستور دائم للبلاد وحياة برلمانية حرة.

٤٢٣ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٨٠. ص ٦٠/٥٩.

ومنه يتبين أن الضباط الأحرار تركوا لما بعد الثورة نقاط مهمة قابلة للاجتهد واحتمالات الاختلاف والتوتر والصراع، ومنها بشكل خاص مسألة دور مجلس قيادة الثورة والحياة السياسية ومدة فترة الانتقال التي لم تحدد في حينها... الخ.

إن التدقيق في المهام يعطي الانطباع بأن مجموعة الضباط، إن كانت واعية حقاً للمهام الصعبة التي كانت تواجه البلاد حينذاك والتي ترتبط بعملية التغيير الضرورية للمجتمع، وخاصة في مجال المسألة المركزية في العلاقات الإنتاجية، المسألة الزراعية، ومن ثم قضية النفط والتصنيع والعلاقات الاقتصادية المفتوحة مع العالم الخارجي، وخاصة مع البلدان الاشتراكية حيث كانت مسدودة بوجه العراق، كذلك الموضوعات العربية والدولية الأخرى بما فيها الخروج من حلف بغداد، فأُن حركة الضباط الأحرار لم تكن عميقة في طرحها لمسألة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية المستندة إلى الفصل بين السلطات الثلاث. إذ أن الحركة أوجدت ازدواجية واضحة بين مجلس قيادة الثورة والحكومة، ومن ثم بين المجلس النيابي ومجلس قيادة الثورة والحكومة. وهو الذي يدل على ضعف الوعي التشريعي الديمقراطي وهيمنة الروح الفردية والرغبة في استمرار الهيمنة في الطبيعة العسكرية لقادة الانتفاضة العسكرية عام ١٩٥٨. وهي من بين أهم وأكبر الألغام التي تفجرت في أعقاب انتصار الانتفاضة.

إن تتبع نشاط الضباط الأحرار في العراق خلال سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨ يؤكد بما لا يقبل الشك، بأن النظام الملكي والحكومة السعيدية على نحو خاص وبقية النخبة الحاكمة لم تكن قلقة من احتمال وجود عسكريين قادرين على القيام بانقلاب عسكري ضدها، إذ أنها كانت واثقة من ثلاث مسائل، وهي:

إن غالبية الضباط الكبار في الجيش العراقي تدين بالولاء للنظام الملكي، وأن لهم علاقات جيدة بالحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومة نوري السعيد.

وأن لديها أجهزة أمنية واستخباراتية عسكرية قوية وواعية لما يجري في المجتمع العراقي وفي القوات المسلحة، وتفرض رقابتها الجيدة على حياة ونشاط وعلاقات الضباط. وأن التقارير التي رفعتها إلى الجهات العليا تؤكد ذلك وتنشر الثقة في صفوف الحكم. كما

أن التقارير التي رفعتها استخبارات القوى الحليفة لها، بريطانيا ودول ميثاق بغداد، تؤكد ذلك أيضاً.

وكانت السلطة والقيادة العسكرية وقادة الفرق على علم، بهذا القدر أو ذاك، عن وجود بعض الضباط من رتب متوسطة الذي يمكن أن يشكل تشويشاً على الحكم، ولكنه لا يشكل قطعاً تهديداً للنظام، وبالتالي كان بعض هؤلاء القادة، وبالتعاون مع البلاط الملكي والحكومة، يقوم بنقل البعض ممن يشتبه به أو ممن رفعت عن علاقاته ونشاطاته تقارير سرية أو وصول معلومات من عملاء في صفوف هذا التنظيم العسكري أو ذاك إلى هذا القائد العسكري أو ذاك. وهو ما حصل بالنسبة إلى بعض أفراد مجموعة رفعت الحاج سري، والتي تم نقل بعضهم إلى مواقع نائية وغير مهمة، كما تم نقل آخرين إلى خارج البلاد كملحقين عسكريين في واشنطن وعمان.

ساهمت هذه النظرة غير اليقظة إزاء القوات المسلحة والمجتمع من جانب الحكم وأجهزته المختلفة في تطوير وتوسيع ملموس لنشاط الضباط الأحرار بحرية كبيرة وبعيداً عن الرقباء ومكثرتهم من عقد اجتماعات كثيرة ومكثفة لبلورة أهدافهم ووجهة عملهم دون أن تصل نتفاً منها إلى أسماع أعوان النظام. وبالتالي بقيت نشاطاتهم بعيدة عن الشبهات، رغم أن مجموعة غير قليلة من المذكرات التي صدرت عن المشاركين في تنظيم الضباط الأحرار في أعقاب الثورة كانت تشير إلى عدم اليقظة أحياناً وضعف الحذر أحياناً أخرى أو عدم التدقيق بالأشخاص الذين يتم كسبهم إلى تنظيم الضباط الأحرار. كما منحهم القدرة على إيجاد علاقات بالتنظيمات الحزبية وقيادة جبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد تشكلت في عام ١٩٥٧.

إن الوجة الوطنية العامة لدى حركة الضباط الأحرار ناشئة عن المنحدر الطبقي للغالبية العظمى من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وغالبية الضباط العراقيين. فهم في الغالب الأعم ينحدرون من فئات اجتماعية متوسطة وصغيرة أو فقيرة مدينية. وهم بالتالي يتأثرون يومياً بحياة عوائلهم ومشكلاتها وعلاقاتها والاتجاهات السياسية فيها وفي البلاد عموماً. وإذا كانت هذه الرؤية العامة والمهمات الوطنية المناهضة للهيمنة الاستعمارية

والسياسات الرجعية والطبقية للنظام الملكي ضرورية جداً للعمل ضد النظام والخلاص منه، فهي لم تكن في كل الأحوال كافية، وهذا ما ثبت فيما بعد، لمواصلة العمل المشترك من أجل الحفاظ على زخم لثورة وتطويرها وتحقيق مصالح الشعب الأساسية في الحرية والديمقراطية والرفاه الاقتصادي، إذ لم تكن لتلك المجموعة الموحدة من برنامج سياسي واقتصادي بعيد المدى، كما لم يكن واضحاً لديها منذ البدء في ما إذا كانت ستسلم السلطة على المدنيين أم تحتفظ بالسلطة لنفسها وتدير البلاد باعتبارها المفجرة والقائدة للانتفاضة العسكرية.

ولا شك في أن الاستعمار البريطاني وشركات النفط الاحتكارية كانت تدرك طبيعة الإشكالية القائمة في المجتمع العراقي واستنفادت منها إلى أقصى الحدود الممكنة لتحقيق مآربها في العراق.

إن تتبع نشاط الضباط الأحرار في العراق خلال سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨ تؤكد بما لا يقبل الشك، بأن النظام الملكي والحكومة السعيدية على نحو خاص وبقيّة النخبة الحاكمة لم تكن قلقة من احتمال وجود عسكريين قادرين على القيام بانقلاب عسكري ضدها، إذ أنها كانت واثقة من ثلاث مسائل، وهي:

إن غالبية الضباط الكبار في الجيش العراقي تدين بالولاء للنظام الملكي، وأن لهم علاقات جيدة بالحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومة نوري السعيد.

وأن لديها أجهزة أمنية واستخباراتية عسكرية قوية وواعية لما يجري في المجتمع العراقي وفي القوات المسلحة، وتفرض رقابتها الجيدة على حياة ونشاط وعلاقات الضباط. وأن التقارير التي رفعتها إلى الجهات العليا تؤكد ذلك وتنشر الثقة في صفوف الحكم. كما أن التقارير التي رفعتها استخبارات القوى الحليفة لها، بريطانيا ودول ميثاق بغداد، تؤكد ذلك أيضاً.

وكانت السلطة والقيادة العسكرية وقادة الفرق على علم، بهذا القدر أو ذاك، عن وجود بعض الضباط من رتب متوسطة الذي يمكن أن يشكل تشويشاً على الحكم، ولكنه لا يشكل قطعاً تهديداً للنظام، وبالتالي كان بعض هؤلاء القادة، وبالتعاون مع البلاط الملكي

والحكومة، يقوم بنقل البعض ممن يشتبه به أو ممن رفعت عن علاقاته ونشاطاته تقارير سرية أو وصول معلومات من عملاء في صفوف هذا التنظيم العسكري أو ذاك إلى هذا القائد العسكري أو ذاك. وهو ما حصل بالنسبة إلى بعض أفراد مجموعة رفعت الحاج سري، والتي تم نقل بعضهم إلى مواقع نائية وغير مهمة، كما تم نقل آخرين إلى خارج البلاد كملحقين عسكريين في واشنطن وعمان. أو الإشكالية المباشرة التي برزت أمام الضباط الأحرار بعد اعتقال المقدم نعمان ماهر الكنعاني، حيث ظهر أنه قد ثرثر أمام صديق له حول الأوضاع السيئة في البلاد وحول ضرورة التغيير، ولكنه لم يكشف عن وجود تنظيم للضباط الأحرار. وكان هذا الصديق على علاقة متينة بالوصي على العرش عبد الإله بن علي ونقل إليه ما دار من حديث. وانتهى الأمر بإحالة المقدم نعمان الكنعاني على التقاعد ونقل زميله الذي اعتقل معه المقدم شكيب الفضلي إلى منصب ضابط تجنيد في أحد أقضية السليمانية ٤٢٤.

ساهمت هذه النظرة غير اليقظة إزاء القوات المسلحة والمجتمع من جانب الحكم وأجهزته المختلفة، رغم تعدد جهات التجسس ونشاط المخبرين والوكلاء، في تطوير وتوسيع ملموس لنشاط الضباط الأحرار بحرية كبيرة وبعيداً عن الرقباء ومكنهم من عقد اجتماعات كثيرة ومكثفة لبلورة أهدافهم ووجهة عملهم دون أن تصل نتفاً منها إلى أسماع أعوان النظام. وبالتالي بقيت نشاطاتهم بعيدة عن الشبهات، رغم أن مجموعة غير قليلة من المذكرات التي صدرت عن المشاركين في تنظيم الضباط الأحرار في أعقاب الثورة كانت تشير إلى عدم اليقظة أحياناً وضعف الحذر أحياناً أخرى أو عدم التدقيق بالأشخاص الذين يتم كسبهم إلى تنظيم الضباط الأحرار. كما منحتم القدرة على إيجاد علاقات بالتنظيمات الحزبية وبقيادة جبهة الاتحاد الوطني التي كانت قد تشكلت في شباط/فبراير من عام ١٩٥٧. فكانت اللقاءات وكان التعاون والتحالف والبدء بتنظيم عملية الهجوم على الملكية والنظام الإقطاعي الرجعي في العراق.

٤٢٤ الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

بغداد. ١٩٨٠. ص ٦١/٦٢.

المبحث الثالث

الانتفاضة العسكرية المسلحة تطرق أبواب بغداد

ارتكبت سلطات الاحتلال البريطاني منذ بداية نزول قواتها في البصرة واحتلال بغداد، ثم الموقف من انتفاضات الشعب حينذاك وتأسيس الحكم الوطني حتى سقوط الملكية في العراق في عام ١٩٥٨، ثم السياسات التي مارسها نظام الحكم الملكي والحكومات العراقية المتعاقبة إزاء الشعب العراقي بكل قومياته وأديانه وطوائفه واتجاهات الفكرية والسياسية خطايا جسيمة بحق هذا الشعب ومستقبله وأجياله اللاحقة. وأسباب هذه الخطايا الفادحة تكمن في سعي الاستعمار البريطاني إلى تأمين مصالح الرأسمال البريطاني والاحتكارات الدولية البترولية في الاقتصاد العراقي وإقامة نظام وحكومات تدافع عن تلك المصالح وتتبع في برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن مصالح الشعب العراقي. ومن أجل تحقيق تلك المصالح الأثنية والاستعمارية شوهدت الحكومات البريطانية المتعاقبة عبر قوات الاحتلال أو السفارة البريطانية الدستور المدني والديمقراطي العراقي الذي قامت هي بوضعه في فترة وجود حكومة ائتلافية بين حزب المحافظين وحزب العمال في بريطانيا وأقر أثناء تسلم حزب العمال السلطة بمفرده في بريطانيا. واغتصبت حكومة العمال البريطانية أيضاً وبشراسة بالغة الحرية والديمقراطية وانتهكت بفظاظة كبيرة حقوق الإنسان والمجتمع وإرادة الإنسان العراقي وشوهدت إلى حدود بعيدة دور الدولة في المجتمع. وهذا يعني أن المحتلين الجدد الذين جاءوا باسم تحرير العراق، كما أشار إلى ذلك الجنرال مود عند دخوله بغداد في عام ١٩١٧، لم يعملوا على قطع سلسلة الاحتلال والعدوان على مصالح الشعب والاستغلال البشع الذي مارسه الإمبراطورية العثمانية الثيوقراطية المتخلفة إزاء الشعب، كما لم توقف عجلة العنف والإرهاب والقمع فحسب، بل واصلتها جميعاً، سواء بصورة مباشرة أم عبر أجهزة الدولة العراقية التي شكلتها لتؤدي هذه الوظيفة غير النبيلة. وكما هو معروف من دروس التاريخ العالمي أن العنف يولد العنف المضاد، وأن الإرهاب يُوَجِّع المزيد من الإرهاب المضاد، وأن نزيف الدم يدفع إلى المزيد من نزف الدم، وأن الغنى الفاحش يخلق معه فقراً واسعاً وعميقاً، وبالتالي يخلق ويُوَجِّع الصراع والنزاع الطبقيين في

المجتمع. وهذا ما حصل في عراق القرن العشرين وبمعرفة وممارسة فعلية من حزب العمال البريطاني، حزب الاشتراكية الديمقراطية، الذي تأسس في عام ١٩٠٠.

فالمطالبة بالإصلاح والعمل والخبز، والتطلع إلى التمتع بالحرية والديمقراطية وممارسة الحقوق الأساسية المنصوص عليها بالدستور العراقي، كانت تقابل بالرفض الشديد والمطاردة والسجن والتعذيب وإسقاط الجنسية والمحاربة بالرزق والتغيب والقتل. ولم تقتصر هذه الممارسات اليومية على فترة معينة دون غيرها، بل استمرت أكثر من ثلاثة عقود ونصف العقد من السنين، أي طيلة وجود الحكم الملكي في العراق. وكانت كل عملية من هذا النوع تواجه من الشعب بالغضب والمقاومة وتقديم التضحيات. وهكذا كانت تتسع قاعدة المقاومة وتتفاقم حدة وتتساقط الضحايا البريئة ويتسع العنف الحكومي. وتنتقل تركة العنف الحكومي والمقاومة المضادة من جيل إلى جيل دون أن تمنح الأجيال الجديدة فرصة التغيير والعيش في ظل الديمقراطية والسلام والتمتع بالحقوق الأساسية، سواء كانت فردية أم قومية. وهكذا أصبح الشعب لا يؤمن بالطرق الديمقراطية لإجراء التغيير في الأوضاع الداخلية وترى على المجابهة والعنف. وأخيراً أيقن بأن الطريق الوحيد للخلاص من النظام ومن كوارث النظام وإرهابه يكمن في العمل على وضع أداة العنف الأساسية التي يستخدمها النظام ضد الشعب، أي الجيش العراقي، إلى جانب الشعب وأن يدفع بالجيش لينقل البندقية من كتف إلى كتف آخر، وأن يوجه نيرانه لا إلى صدور المتظاهرين من بنات وأبناء الشعب، بل إلى السلطة ذاتها. لقد فرضت الحكومة البريطانية بسياساتها في العراق، ومعها الهاشمي والحكومات العراقية المتعاقبة على الجيش العراقي أن يقف إلى جانب الشعب، أو أن يستنجد الشعب وأحزابه السياسية بالجيش لإنقاذه من سطوة الرأسمال الأجنبي وخدمه في العراق. لقد وقعت جرائم كبيرة في العراق في ظل الاحتلال البريطاني وأثناء فترة الانتداب عليه وبعد دخول العراق إلى عصبة الأمم أو حتى بعد دخوله الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام العراقي وليست خطايا فحسب، إذ سلب الشعب العراقي إمكانية العيش في ظل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحمله مسؤولية التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أوجدت سياسة بريطانيا والحكومات العراقية المتعاقبة كافة مستلزمات العامل الموضوعي التي تنذر بسقوط النظام الملكي، في حين كان العامل الذاتي غير مستكمل ولسنوات طويلة قبل ذلك. أي غياب قدرة الحركة الوطنية على إنزال الضربة المطلوبة بالنظام الملكي حتى ذلك الحين. ولكن سياسة الحكومة البريطانية وسياسات النظام الملكي الداخلية والعربية والدولية عجلت كثيراً في استكمال مستلزمات تبلور ونضوج مكونات العامل الذاتي حين تغير ميزان القوى لصالح الشعب، بعد أن انتقل الجيش أو أجزاء مهمة وضاربة منه إلى جانب الشعب. وأمكن تحقيق هذا التغيير في ميزان القوى عندما تم تشكيل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار من جهة، وقيام اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني المدنية من جهة أخرى، وبدء الاتصال والتعاون وتضافر الجهود المطلوبة بين المجموعتين العسكرية والمدنية للتحرك المشترك ضد النظام الملكي الإقطاعي الرجعي.

لم يكن التغيير ضرورياً فحسب، بل أصبح واجباً على كل العراقيات والعراقيين الذين عاشوا تلك الفترة وعرفوا مرارتها، بعد أن رفض البلاط ورفضت حكومة نوري السعيد الاتحادية وحكومة بابان السعيدية القبول بالتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي لسياسة الدولة إزاء المجتمع، وبعد أن هتف قبل ذلك نوري السعيد من إذاعة بغداد معلناً أن "دار السيد مأمونة"، من كل خطر داهم، وكان يقصد بذلك أن "دار العائلة الهاشمية الحاكمة في العراق" مأمونة من أي خطر داخلي أو خارجي. وجاءته الضربة من حيث لم يتوقعها، من القطعات العسكرية التي كان عليها أن تحمي "دار السيد"، أي من الجيش العراقي. ففي صبيحة الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨ أعلن العقيد عبد السلام عارف من دار الإذاعة العراقية بيان الانتفاضة العسكرية نيابة عن القائد العام للقوات المسلحة الوطنية، أي باسم العميد الركن (الزعيم) عبد الكريم قاسم، رئيس حركة الضباط الأحرار. وخرج الشعب ساعياً إلى تحويلها إلى ثورة شعبية وإحداث تغيير عميق وواسع في حياة المجتمع العراقي ومستقبله. وانطلقت الأحزاب السياسية العراقية المشاركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بجبهة الاتحاد الوطني لتعلن تأييدها واستعدادها لتأييد البيان الأول الذي أعلن عن انتهاء

العهد الملكي وبدء العهد الجمهوري في العراق، وحماية العهد الجديد. وكان مصيباً تماماً الأستاذ إبراهيم كبة، الذي كلف في حينها بكتابة البيان الأول للجنة التي أقر من اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني دون تغيير^{٤٢٥}، حين كتب في دفاعه يقول: "جاءت ثورة تموز،...، حصيلة شروط موضوعية وذاتية داخل المجتمع العراقي، أي أنها كانت حصيلة تفجير تناقضات النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق، دك أدواته القمعية السياسية المتمثلة في النظام الملكي الاستبدادي"^{٤٢٦}.

٤٢٥ كبة، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز (دفاع إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة. دار الطليعة للطباعة

والنشر. بيروت. ص ١٣.

٤٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

الخلاصة

اقتترنت الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٣٢ ومن ثم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدور فعال لسلطات الاحتلال البريطاني من أجل تكريس وجودها في العراق وتكوين فئة برجوازية تجارية (كومبرادورية) ترتبط مصالحها الاقتصادية بمصالح البرجوازية الأجنبية مباشرة. كما سعت تلك السلطات إلى تنمية وتوسيع قاعدة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية مستندة إلى شيوخ العشائر والفئات الميسورة في المدن وكبار موظفي الدولة لتضمن نشوء تحالف اقتصادي سياسي مصلحي بين هذه الفئات الثلاث مع النخبة البيروقراطية الحاكمة والتي سعت بريطانيا إلى اختيار عناصرها تدريجاً وتكوين مدرسة فكرية وسياسية ترتبط بالسياسات والمصالح البريطانية تدير شؤون الدولة العراقية. واستمر هذا التحالف وتعزز بمرور الزمن واتسعت قاعدته الاجتماعية حتى سقوط الملكية في العراق. ولكن سياساتها العملية في العراق خلقت تقيضها، أي نشأت تلك القوى التي تصدت للمصالح البريطانية في العراق وسعت إلى تهديم هذا التحالف والانتصار عليه والذي تحقق فعلاً في ثورة تموز عام ١٩٥٨.

ومن أجل تحقيق ذلك التحالف وضمن سير مصالحها توجهت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إعداد المعاهدة العراقية-البريطانية التي استهدف تأمين تكريس الانتداب والهيمنة التامة على العراق وربط ذلك بمعاهدة أساسية وبملاحق حول المسائل المالية والعسكرية والعدل تحرم العراق من حرية الحركة وتستنزف موارده المالية وتضعف استقلاله. كما استخدمت ورقة ولاية الموصل ومطالبة تركيا بها للضغط على العراق والمساومة على عقد الاتفاقية وتمديد فترة الانتداب. وحصلت حول المعاهدة معارك سياسية كثيرة مررنا عليها سابقاً وقف الملك فيصل الأول وسيطا بين رفض الشعب والسياسيين الوطنيين لأية اتفاقية تقيد العراق وتعترف بالانتداب عليه، وبين بريطانيا التي كانت تريد فرض الانتداب بأي ثمن ومعها جمهرة من السياسيين العراقيين المؤيدين

للوجود البريطاني في العراق. وبعد الكثير من المفاوضات الصعبة غير المتكافئة، كما كشفت عنها الرسائل المتبادلة بين فيصل الأول والحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية، وكذلك العديد من المساومات، إذ تم في حينها ربط عقد المعاهدة، التي جرى التوقيع عليها وأصبحت سارية المفعول في حزيران من عام ١٩٣٠، بثلاث نقاط جوهرية هي:

١- الموافقة على دخول العراق عصبة الأمم ابتداءً من بدء الدورة الجديدة للعصبة في عام ١٩٣٢.

٢- اعتبار العراق بعدها دولة مستقلة استقلالاً تاماً.

٣- اعتبار ولاية الموصل، وبقرار من عصبة الأمم، جزءاً من العراق وفق حدود العراق الراهنة ورفض مطالبة تركيا بها، وتمت الموافقة على هذا القرار في عام ١٩٢٦، أي بعد توقيع العراق ومصادقته على معاهدة ١٩٢٢ في عام ١٩٢٤.

ورغم أهمية ما ورد أعلاه فقد رفضت الغالبية الساحقة من رجال ونساء العراق هذه المعاهدة وراحت تواصل النضال من أجل إلغائها سنوات طويلة لاحقة. وفي عام ١٩٢٢ بادرت شخصيات سياسية عراقية إلى تشكيل حزبين سياسيين جديدين هما "الحزب الوطني العراقي" و "جمعية النهضة العراقية"، توليا العمل معا لتعبئة الناس ضد الانتداب وضد عقد معاهدة تكرر الانتداب على العراق وتحد من حريته. إلا أنهما فشلا في ذلك. وتمكنت بريطانيا أن تحقق حتى سنة إلغاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم المكاسب التالية لمصالحها الحيوية في العراق:

* الحصول على امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره حتى نهاية القرن العشرين وفق اتفاقية موقع عليها ومصادق عليها من جانب الدولة العراقية ومجلس النواب العراقي والملك.

* الحصول على قاعدتين عسكريتين بريطانيتين في العراق لحماية مصالح بريطانيا في العراق والخليج.

* ربط العراق بعدد من الملاحق التابعة للمعاهدة التي تجعل منه منطقة خاضعة للمصالح التجارية والمالية والعسكرية البريطانية.

* تأمين الإشراف الشديد على السياسة الداخلية والسياسة الاقتصادية والعلاقات الدولية العراقية من خلال وجود الخبراء والمستشارين البريطانيين في مختلف المواقع الحساسة في الدولة العراقية، وهم يحلون في ذلك محل المعتمد السامي البريطاني في فترة الانتداب ويساعدون السفير البريطاني في مهمته.

* كانت بريطانيا قد بدأت ومنذ فترة مبكرة من احتلال العراق بتشكيل قوات الشرطة التابعة لها من ضباط بريطانيين وهنود يجلبون من دائرة الشرطة الهندية ومن أفراد هنود وبريطانيين، ثم عمدت فيما بعد إلى تجنيد العرب والكرد وغيرهم في قوات الشرطة البريطانية في العراق يتدربون على أيدي الضباط البريطانيين والهنود. كتب وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق السر أنولدت. ولسن حول هذا الموضوع يقول: "كانت النتيجة المباشرة لهذه البداية المطمئنة أن غدا في الإمكان، سنة ١٩١٩، تجنيد العرب من أسر طيبة وتربية كافية، لأشغال المناصب الرفيعة المتصلة بالتدريب، بإعدادهم ضباط شرطة، ولقد أسست (مدرسة تدريب المفوضين) وكان يدرس فيها القانون وتعليمات الشرطة... وقد ثبت أن هذا الانبعاث هو نقطة تحول في بناء منظومة الشرطة... ومنذ سنة ١٩٢٠ أخذت (القوة) تصطنع العربية في إمساك سجلاتها وفي مخابراتها، كما ظهر محققو الشرطة العرب في المحاكم، من غير أن يكون أحد سندا لهم أو ظهيرا، وأسطيع لأول مرة خفض عدد عرفاء الشرطة البريطانيين وإحلال العرب محلهم"^{٤٢٧}. وكتب ولسن في موقع آخر من نفس الكتاب يقول: ويجب أن نتذكر أن جل هؤلاء (الشرطة، ك.حبيب) كانوا يرتدون بزات (الليفي) عندما ذر قرن الاضطرابات في تموز سنة ١٩٢٠ (يقصد ثورة العشرين، ك.حبيب)، وأنهم قاتلوا ببسالة بإزاء مواطنيهم وفي جانب النظام، وقد كانت ضحاياهم ١٠٠ وزيادة. وقلد خمسة من الضباط العرب والكرد وعشرة من المراتب أنواط الشجاعة

٤٢٧ ولسن، أنولدت . بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار

الجمهورية. بغداد. ١٩٧١. ص ٢٥٣.

والإخلاص للواجب في الميدان، أبان تلکم الحركات. وأني لن أتردد فأقول إن إخلاص الليفي والشرطة إلى (الإدارة المدنية) جاد بأكثر مما جاد به أي عامل فذّ آخر في باب منع انتشار الفوضى، في خلال تلك الفترة عينها^{٤٢٨}. ثم يواصل كلامه في مكان آخر فيقول: "إن من أبرز ملامح (ثورة ١٩٢٠) الولاء الذي أظهرته الشرطة في كل بقعة، ذلك أنه لم تقدم ولا استقالة واحدة، ولم تظهر رغبة ما، من قبل الضباط والأفراد، دالة على التخلي عن واجب الحفاظ على النظام في الأقاليم التي أنيطت بتبعاتها بهم^{٤٢٩}. ولكن هذا الإخلاص لقوات الاحتلال الأجنبي من جانب العراقيين المجندين في قوات الشرطة البريطانية التي تحولت لاحقاً إلى القوات العراقية المحلية قد حصدت كره الشعب ابتداءً، إذ كتب نائب الحاكم العام البريطاني حول هذا الموضوع يقول: "لقد كفرهم الناس في الشوارع جهاراً، ومنع عنهم الطعام في الأسواق والشراب في المقاهي وكانت الكؤوس التي يشربون بها تكسر علناً. كما كانت النسوة يتجمعن حول الثكنات ويصرخن مناديات أزواجهن وأبناءهن للخروج وحمايتهن. إن الانخراط في صفوف (الليفى) كان يعني الخزي والعار، أو حتى القتل... ومع ذلك بقيت الأكثرية موالية (بقلب على الضراء كالحجر الصلد). إن النظر في أصل الولاء الذي شاع بدرجات متساوية في دائرة الشرطة وبعض الدوائر المدنية، يستأهل مجالاً أوسع مما أستطيع أن أفرد له،...^{٤٣٠}. من هنا يتبين صحة الاستنتاج القائل بأن البريطانيون قد عمدوا إلى وضع أفضل أصدقاء بريطانيا من الساسة العراقيين في مواقع المسؤولية السياسية والعسكرية والاقتصادية وفي قمة أجهزة الدولة، وبخاصة في الجيش العراقي والشرطة ومجلس الوزراء ومجلسي النواب والأعيان.

* وفي فترة الاحتلال البريطاني المبكرة للعراق أسست القوات البريطانية التحقيقات الجنائية التابعة لها والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من نشاط الدولة العراقية، وكانت أمينة في ولائها حتى النهاية للمؤسسة البريطانية التي أنشأتها. كتب نائب الحاكم العام البريطاني

٤٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٠.

٤٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٤.

٤٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦١/٢٦٠.

يقول: "كانت (دائرة التحقيقات الجنائية) التي أقيم كيانها على أساس هندية في عام ١٩١٧، وأسست لها فروع في البصرة وبغداد، تضم (مكتب طبع الأصابع) ودائرة الجوازات، والبلاد مدينة إلى فعاليتها كثيراً"^{٤٣١}.

* ومنذ البداية حرصت سلطات الاحتلال على خلق جهاز بيروقراطي قابل للتوسع ويلبي حاجاتها ويضمن استيعاب المتعلمين المتزايدين وكسب رضاهم، كما حرصت على توجيه مضامين وأساليب التعليم وجهة خاطئة عموماً ومضرة بالاقتصاد الوطني، إذ من شأنها خلق جمهرة واسعة من الناس ترتبط مصالحها اليومية بمصالح الفئات الحاكمة وتساعد في تسيير دفة البلاد من خلال حصولها على وظائف حكومية إدارية توفر لصاحبها مركزاً اجتماعياً وراتباً مضموناً ومستوى معيشياً وحياتياً أفضل من مستوى عامة الناس.

وكانت المؤسسة الإدارية الجديدة، بالارتباط مع التشريعات والنظم الإدارية التي سُنّت لها لتوجه عملها، خاضعة لذهنية وممارسات السيطرة الأجنبية والحكام الرجعيين وتتطور وفق ذلك لتحافظ على نشاط ومصالح الاحتكارات الأجنبية وتضمن حرية حركة رؤوس أموالها وتبعد المخاطر عنها وتضمن تصدير أرباحها. أي أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تسعى من خلال إقامة وتوسيع أجهزة الدولة إلى خلق قاعدة اجتماعية بيروقراطية جديدة ترتبط بالفئات الحاكمة ولكنها خاضعة لها وتستمد القوة منها من خلال مشاريعها ووجودها السياسي والعسكري في العراق. إلا أن هذا الأمر لم يكن دائماً كما أرادته سلطات الاحتلال من هذه المؤسسات ابتداءً. فعلى مستوى الأفراد وجدت في الجيش وفي أجهزة الإدارة كثرة كانت تقف إلى جانب الشعب وقضاياه العادلة وتناضل ضد الاحتلال وضد الاستبداد.

وكانت فجوة الدخل ومستوى المعيشة وظروف الحياة والمركز الاجتماعي بين كبار موظفي الدولة العاملين في قيادة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وأغلبهم من أبناء الفئات الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من جهة، وبين صغار ومتوسطي موظفي ومستخدمي

٤٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥٥.

الدولة من جهة أخرى، كبيرة جدا وتزداد سعة وتؤشر التفاوت الاجتماعي وتنمي التناقضات والصراعات السياسية وتساهم في انخراط المزيد من الناس في النضال ضد النظام الإقطاعي. وشهدت فترة العقد الأول وبداية العقد الثاني من الحكم الملكي سنوات تميزت بالغليان الشعبي وبتصاعد النضال ضد الهيمنة، وكانت الفاتحة لسلسلة من الحركات السياسية والاجتماعية اللاحقة، ومنها سلسلة الانقلابات في سنوات العقد الرابع، التي جسدت بجلاء تلك الصراعات وأبعادها ومضامينها. إلا أن هذا لم يغير من طبيعة الدور الذي كانت تؤديه مؤسسة الموظفين والمستخدمين الحكوميين، باعتبارها جزءاً من البناء الفوقي لنظام سياسي جديد كان مجبراً على، وبحدود متنامية تدريجاً مستعداً إلى، ولوج أقصى المساومات في غير صالح الوطن وخوض المعارك لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ودفاعاً عن وجود النظام السياسي غير الديمقراطي واستمراره. ولم تمنع هذه الحقيقة وتلك الوظائف من انخراط أعداد كبيرة من الموظفين والمستخدمين في الحياة السياسية العراقية والانتماء إلى الأحزاب القائمة والنضال ضد الحكم القائم، رغم الطبيعة الرجعية للمؤسسة الحكومية وأجهزة الدولة الإدارية.

وخلال الفترة الواقعة بين احتلال بغداد في عام ١٩١٧ ونهاية الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العراقي تغيرات ملموسة في بنيته وطرأت تغيرات في مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الدخل القومي وفي دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إضافة إلى بروز أشكال متعددة من ملكية وسائل الإنتاج. وفي ضوء ذلك نشأت وتبلورت نسبياً البنية الطبقيّة للمجتمع العراقي. إذ نشأت وتنامت نسبياً الفئات العمالية والبرجوازية الصناعية.

وركزت بريطانيا في نشاطها السياسي والاقتصادي، كما رأينا، على ترسيخ علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف وتبني شيوخ ورؤساء العشائر وتوطيد مكانة البرجوازية التجارية الكومبرادورية والعقارية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى تعزيز دور أجهز الدولة البيروقراطية التي تخضع رموزها القيادية لسياسة الدولة البريطانية وتدين بالوقت نفسه بالولاء للفئات الحاكمة وتعبر عن مصلحتها. ونتيجة ذلك كانت بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تترسخ أكثر فأكثر بدلاً من أن تترك مكانها للعلاقات الإنتاجية

الرأسمالية، كما كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية الجديدة تنمو ببطء شديد وجد تعبيره في ضعف نفوذ وتأثير البرجوازية الصناعية النامية لتوها.

وبذلت بريطانيا ومعها الحكومات المتعاقبة جهوداً كبيرة لمواجهة النشاط السياسي في البلاد وأقامت جهازاً للأمن الداخلي، التحقيقات الجنائية، وفرضت الرقابة على الصحافة والنشر. إلا أن هذه الإجراءات عجزت عن إيقاف تطور الحركة الوطنية وحركة المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وبرزت هذا التحركات بشكل خاص في نهايات العقد الثالث وبدايات العقد الرابع حيث تطورت حركة الإضرابات في البلاد ونمت الحركة الفلاحية الراضية للتشريعات الجديدة التي أعدها الخبير البريطاني أرنست داوسن وفي سبيل حل مشكلة الأرض والعلاقات الزراعية لصالح الفلاحين. ودفعت هذه الأحداث السياسية إلى بروز مجموعة من الكتل والأحزاب السياسية العلنية منها أو السرية التي لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية حينذاك. كما وقعت العديد من الانقلابات والانقلابات المضادة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و١٩٤١، ثم المزيد من النشاطات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي سنأتي على ذكرها.

وقبل أن ننهي هذا الجزء من الكتاب علينا الإشارة الواضحة إلى ثلاث حقائق جوهرية لعبت دوراً كبيراً في المجتمع العراقي الجديد لاحقاً، ونعني بها:

١. ساهمت سلطات الاحتلال البريطاني السياسية والعسكرية والإدارية في تكريس عملية عدم احترام القانون الأساسي الذي ساهمت في وضعه والاستفتاء والمصادقة عليه من خلال الدور الذي لعبته في دعم البلاط مرة والحكومة مرة أخرى في تزوير الانتخابات النيابية وحق الشعب في اختيار ممثليه بكل حرية ونزاهة وشفافية، وكان لهذا أكبر الأثر على فقدان البلاط والحكومة لمصداقيتهما أما المجتمع العراقي.

٢. ابتزاز المسؤولين العراقيين وتحويل عدد كبير منهم إلى أدوات أو ببيادق شطرنج بيد المندوب السامي البريطاني وسلطات الاحتلال، ومن ثم بيد السفارة البريطانية في بغداد، بتنفيذ المصالح البريطانية في العراق، وهو العامل الآخر الذي ساهم في فقدان هؤلاء لمصداقيتهم في أعين الشعب. وأدى هذا إلى نشوء عدم ثقة وعداء إزاء الحكومة وأجهزة الإدارة البيروقراطية.

٣. الأساليب غير الديمقراطية التي مارستها ضد قوى المعارضة السياسية وضد تطور المجتمع المدني مما عمق مشكلات المجتمع الموروثة من العهد العثماني بدلاً من التخلص منها والالتزام بعلاقات ديمقراطية واحترام الواجبات والحقوق في المجتمع. ولا شك في أن ممارسة العنف ضد المجتمع في أحداث ١٩١٨ - ١٩٢٠ في العراق قد أوجد سابقة خطيرة في حياة المجتمع، إذ أنها عادت ومورست في فترات مختلفة من جانب القوات العسكرية العراقية، وخاصة في الفترة ١٩٣٢-١٩٣٦ في جنوب العراق وشماله وكذا في كردستان العراق. وأدى هذا العنف إلى نشوء ردود فعل عنيفة إزاء قوات النظام، فالعنف يقود إلى عنف مضاد، كما أن الدم ينزف دماً لا محالة.

علينا ن نشير هنا بوضوح إلى أن العراق حين أصبح تحت السيطرة البريطانية كان يعاني من أشد حالات التخلف والبؤس والجهل وتسوده الكثير من المشكلات بسبب السياسات العثمانية. ولم يكن سهلاً إدخال مفاهيم وقيم ومعايير الحضارة الغربية إلى هذه البلاد، ومنها مفاهيم الديمقراطية واحترام الدولة والقانون وعدم التمرد على قرارات الدولة. ولم يكن ذلك ممكناً في فترة قصيرة. وبسبب واقع التخلف والبداءة والعشائرية التي سادت العراق عمدت السلطات البريطانية إلى ممارسة أساليب غير اعتيادية وغير سليمة لفرض كما تريده بالقوة والعنف. مما أوجد تناقضاً بين المفاهيم التي كانت تمارس في بلدانها وبين الأساليب التي تمارسها في العراق لتفرض على الناس ما تريد تحقيقه. وقد تجلّى ذلك في حقيقة أن العراق امتلك دستوراً ديمقراطياً جيداً أكثر تطوراً من الحالة التي كان عليها العراق، إلا أن الحكومة البريطانية، ومعها الحكومة العراقية، لم تبذل جهودها لتطبيق ذلك الدستور بالشكل الذي يساعد على تعليم الناس أسس ومعايير وقيم معينة. ومن واقع ذلك التخلف في العراق نشأت نظرة احتقار لدى الضباط البريطانيين والعاملين في أجهزة سلطة الانتداب في فترة الانتداب وما بعدها إزاء الإنسان والمجتمع في العراق، وهي التي أحس بها العراقيون بسرعة وتصدوا لها وأفسدوا أكثر فأكثر العلاقة بين العراقيين والدولة البريطانية ومن هنا يمكن القول بأن السلطات البريطانية عجزت عن نقل الحضارة الغربية والمجتمع المدني بطرق سليمة وإنسانية وعقلانية من مجتمعاتها إلى العراق. ولم يكن سهلاً تصور أن يقوم المستعمرون الموغلون بنظرة التمييز الرجعية والعنصرية إزاء شعوب

الشرق، أن يلعبوا مثل هذا الدور. ومن هنا نلاحظ أن المسؤولين البريطانيين الذين عملوا في العراق نقلوا إليه مظاهر جديدة من الاستبداد والمناورات والمؤامرات أضيفت إلى الاستبداد الذي كان موجوداً أصلاً فيها قبل ذلك.

علينا أن نعترف أيضاً بأن وجود بريطانيا في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى قد فتح للعراق نافذة على الحضارة الغربية وعلى عملية التغيير من أوضاع القرون الوسطى إلى مرحلة جديدة وعلى التعرف على حضارة وقيم ومنتجات حضارية جديدة، كان في مقدورها أن تنقله من تلك القرون إلى القرن العشرين حضارياً. إلا أن صراعاً نشب منذ البداية تميز بطابعه الديني المعقد والسلفي، إذ رفضت جمهرة كبيرة من رجال الدين العراقيين حضارة الغرب تماماً كما رفض الأسلاف من رجال الدين المتمزتين حضارة الإغريق والرومان وتصدوا لنقل وترجمة التراث الإغريقي والروماني إلى العربية، وخاصة جوانبه الفلسفية والرؤية الديمقراطية للدولة والمجتمع. ولهذا لم تكن الفائدة متلازمة مع حاجة العراقيات والعراقيين إلى التغيير. ومن الضروري الإشارة إلى أن الذهنية الاستعمارية هي التي كانت وراء احتلال العراق وليس نشر الحضارة فيه، ولهذا فهي عجزت عن تحقيق ذلك بسرعة نسبية مناسبة، وهي التي كانت وراء ممارسة الأساليب الخاطئة في محاولة نشر المجتمع المدني في العراق. وزاد في الطين بلة مواقف وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة على دست الحكم.

من المفيد في هذا الصدد أن أشير إلى عدد من الملاحظات والاستنتاجات التي تمس هذه الفترة والتي كانت لها آثارها الملموسة على الحياة والعلاقات السياسية في الفترات اللاحقة.

١- لم يشهد العراق خلال سنوات الحكم الوطني حتى سقوط النظام الملكي فترة انتعاش ديمقراطي حقيقية. ولكن الشعب قد استطاع في فترات معينة أن يفرض بهذا القدر أو ذاك على الحكومات العراقية إطلاق بعض الحريات التي كانت محدودة قصيرة الأمد، كما حصل مثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي في سنوات ١٩٤٦/١٩٤٧. وكانت هذه الأجواء اللاديمقراطية تترك آثارها الواضحة على طبيعة عمل ونشاط وعلاقات الأحزاب السياسية العراقية، سواء العلنية منها أم السرية، في ما بينها أولاً وبينها وبين الجماهير

الشعبية ثانياً. وبالتالي فقد وجدت هذه العلاقات اللاديمقراطية مكاناً واضحاً لها في حياة هذه الأحزاب، شاءت تلك الأحزاب أم أبوت.

٢- لم تتوفر أجواء ديمقراطية لخوض حوارات سياسية في ما بين القوى السياسية العراقية العاملة في صفوف المعارضة تقوم على أساس عقلانية وحضارية الحوار تحترم الرأي الآخر وتستمتع له وتحاوره، بل نشأت أجواء الصراع والتزمت للرأي ضد الرأي الآخر والديماغوجية، مما خلقت جو التنافر والعداء غير المعلن الذي ينتظر الفرصة المناسبة. فالسياسة في أجواء الاستبداد غالباً ما تكون سياسة غير متحضرة مهما كانت تلك الأحزاب إنسانية، سياسة غير مثقفة خالية من القدرة على المساومة والتسامح وتدعي امتلاك الحقيقة والحقيقة كلها.

٣- ورغم أن أحزاب المعارضة العراقية في هذه الفترة لم تكن قد دخلت الصراع الفعلي في ما بينها إلا أن بعضها قد مارس العنف ضد البعض الآخر مما عمق التنافر والعداء. ويمكن أن نشير هنا إلى اعتداءات القوى القومية في فترات مختلفة قبل ثورة تموز على القوى الديمقراطية واتجهت بشكل خاص ضد الشيوعيين الذين كانوا يحتلون مواقع بارزة في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وكان لهم تأثير بارز على الشارع العراقي وعلى الكادحين والطلاب والمثقفين ويلعبون دوراً متميزاً في عملية التثقيف السياسي والاجتماعي.

٤- ومن هذا الواقع فإن الجبهات التي تشكلت في فترات مختلفة لم تكن قائمة على أسس سليمة تضمن البقاء لها أطول فترة ممكنة. فكل القوى التي كانت تساهم في هذه الجبهات كانت تسعى إلى تعزيز مكانتها ودورها على حساب القوى والأحزاب الأخرى وأن تلعب دور القائد فيها، إضافة إلى الدور التخريبي الذي كانت تمارسه السلطة وأعاونها في تفجير هذه الجبهات من الخارج أم من الداخل. وقد كان هذا مصير جبهة الدفاع عن فلسطين (١٩٤٧)، لجنة التعاون الوطني (١٩٤٨).

٥- وبسبب الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها جماهير الشعب والأحزاب السياسية من جانب نظام الحكم الملكي وسياسات الإرهاب التي مارستها وزجت بالآلاف من المعارضين في سجون البلاد، فإنها قد هيأت الأجواء عملياً إلى انفجارات شديدة في حالة انهيار النظام

ضد الحكام القدامى من جهة، وتنامي رغبة عارمة في الاستفادة من الوضع الجديد للتمتع الشخصي أو الحزبي إلى أقصى الحدود دون الأخذ بالاعتبار وجود الآخرين وحقوقهم الخاص أيضا في التمتع بطعم الحرية والديمقراطية. وهي في كل الأحوال مسألة حضارية كان الحكام وما زالوا مسؤولين عنها أولا وأخيرا.

٦- رغم اتسام سياسة النظام الملكي والحكومات المتعاقبة في العراق بشكل عام بطابع طائفي يميز بهذا القدر أو ذاك بين طوائف الشعب من الناحية الدينية، وبين أبناء الشعب من الناحية القومية، وبين الاتجاهات الفكرية والسياسية، والوقوف ضد قوى اليسار والديمقراطية، فإن أحزاب المعارضة السياسية الديمقراطية لعبت دورا متميزا ومهما في نشوء علاقات أخوة وتسامح وتفاهم بين الطوائف الدينية وبين الشعبين العربي والكردي والأقليات القومية. إلا أن المرء لا يستطيع أن يدعي اختفاء هذه الظاهرة كلية في العراق بل كانت موجودة وكانت تمارس من بعض قوى المعارضة، وبخاصة القومية اليمينية منها.

٧- ومن الجدير بالإشارة إلى أن المثقفين العراقيين، سواء أكانوا كتابا أم أدباء وشعراء وصحفيين، أم رسامين ونحاتين، أم موسيقيين ومغنين... الخ، ساهموا بشكل بارز ولعبوا دورا كبيرا وحيويا لا في الحياة الثقافية العراقية في العهد الملكي فحسب، بل وفي الحياة السياسية والاجتماعية، وساهموا بحيوية متميزة في نشر الوعي الفكري والسياسي التقدمي بشكل عام بين الناس واحتلوا موقعا قريبا ودافئا من أفئدة الناس. ولهذا السبب بالذات توجهت السلطة إلى اضطهاد المثقفين وسجنهم ومحاربتهم بالرزق. وكان القسم الأكبر من المثقفين العراقيين يقف في الصف الوطني التقدمي، وبتعبير أكثر دقة يقف في صف اليسار الديمقراطي العراقي. ويمكن أن ينطبق هذا القول على الحركة الطلابية والحركة النقابية باتجاهات ومقاييس ونتائج أخرى.

عندما وقعت انتفاضة الجيش في الرابع عشر من تموز ضد الملكية في العراق كان النظام الملكي قد طبع المجتمع العراقي بجملة من السمات التي لعبت دورها في المرحلة الجديدة التي فتحتها تلك الانتفاضة وعجزت عن استمرارها. وأبرز ما يفترض الإشارة إليه هي:

- لم يتسن للمجتمع أن يغني العمل الذهني كثيراً وأن يستخدم العقل في تحليل الأوضاع والتفاعل مع الأحداث بدلاً من التواصل في اعتماد العاطفة الجياشة في رؤية الأحداث والتعامل معها.
 - ولم يتسن للشعب أن يتخلص من نظرتهم إلى القسوة والعنف في التعامل مع الآخر، بسبب الممارسات التي دأبت عليها سلطات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة وأجهزتها.
 - لم تمارس سلطات الاحتلال البريطاني، وفيما بعد الحليف المباشر للحكومات العراقية المتعاقبة أي سياسة تبشر بأنها تعبر عن المجتمع البريطاني المدني المتمسك بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم توقيع الدولتين البريطانية والعراقية على ميثاق الأمم المتحدة ولائحة حقوق الإنسان، بل مارست سياسة الدولة الاستعمارية الراجبة في الهيمنة وإخضاع المارد والأسواق والمجتمع لهيمنتها واستغلالها. كما أن السلطات البريطانية لم تمارس في العراق قيم ومعايير المجتمع المدني كالاقرار بالآخر والتسامح والمودة والابتعاد عما يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.
 - ولم تتغير نظرة الإنسان العراقي رجلاً كان أم امرأة إلى المرأة وإلى حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها بالرجل وإلى تغيير دورها في الدولة والمجتمع.
 - لقد كانت هناك خشية من القانون وليس احتراماً له وتقيداً به من منطلق الوعي بأهميته وضرورته. ومن هنا جاءت التجاوزات عليه حالما سنحت أول فرصة للإجهاد على القانون وضربه عرض الحائط، سواء أكان ذلك من جانب الدولة التي تضع القوانين، أم من جانب المجتمع.
 - ولعبت الداعية الدينية دوراً سلبياً باتجاهين، وهما
١. أنها كانت تبشر بكره البريطانيين لا على أساس أنهم من المستعمرين فقط، بل وبالأساس على أساس أنهم كفرة، أي من دين آخر، وبالتالي الداعية ضد الدين الآخر الذي يحمله البريطانيون، وأعني به الدين المسيحي. وهي إشكالية كبيرة ألحقت

أضراراً كبيرة لا بالعلاقة بين المسلمين والبريطانيين المسيحيين، بل بالمسلمين والمسيحيين العراقيين أيضاً وكذلك بغيرهم من أتباع الديانات الأخرى.

٢. وأنها أغلقت عقل الإنسان العراقي على الأفكار ومنجزات الحضارة البريطانية والغرب عموماً، لأن الدعاية كانت تخرض ضد الثقافة البريطانية وحرية الرأي والأخوة والمساواة ومن أجل حرية المرأة... الخ.

- إن انتفاضة الجيش ذاتها عبرت عن واقع وجود تراكم للقسوة والعنف والمخالفات والتجاوزات على القانون الأساسي للدولة من جانب الحكام إزاء المجتمع، وبالتالي وجود اعتقاد لدى القائمين بالانتفاضة بأنها السبيل الوحيد للخلاص من ذلك الحكم، إذ ليست هناك أي انتخابات عامة يمكنها المساهمة بتغيير الأوضاع، بسبب استعداد أجهزة الحكم على تزييف الانتخابات لصالح الفئة الحاكمة وضرب أي مظاهرة سلمية أو أي احتجاج ينظم من جماعات مختلفة من الناس.
- لقد كان المجتمع العراقي في فترة الحكم الملكي مديناً شكلياً ويخشى القانون شكلياً، وفي أعماقه كان ما يزال بعيداً عن المدنية ويعيش حالة بداءة وريف فكرية وسياسية، وخشيته من القانون هشة وقابلة للتغير السريع.

المصادر

المصادر باللغة العربية

- أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. (التكون وباديات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١.
- أحمد، كمال مظهر د. ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي. كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد. ١٩٧٧.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥. كردستان. آب ١٩٨٦.
- بالوك، ت د. سياسة التنمية الاقتصادية في العراق. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٥٨.
- البراك، فاضل د. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق - دراسة مقارنة- ط ٢. بغداد. دار العربية. ١٩٨٥.
- بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ١٩٨٥.
- بطاطو، حنا. العراق. في ثلاثة كتب. الحزب الشيوعي. ترجمة عفيف الرزاق. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٢.
- تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. برلين. دار ديتس. ١٩٧٥. باللغة الألمانية.
- الجادرچي، كامل. مذكرات كامل الجادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٧٠.
- الجبوري، إبراهيم. سنوات من تاريخ العراق. النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩. بغداد. المكتبة العالمية. دون ذكر تاريخ الصدور.
- الجليلي، عبد الرحمن د. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. القاهرة. مطبعة الرسالة. ١٩٥٥.
- حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم. دراسات في التخطيط الاقتصادي. ط ١. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤.
- الحبيب، محسن حسين. حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق. بغداد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٨٠.

- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقى. ط أولى. ٢٠٠٦.
- حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الطليعة. ١٩٦٦..
- الحسيني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء. صيدا-لبنان. مطبعة العرفان. ١٩٦٦.
- حميد، س. النفط واقتصاد إيران المعاصرة. ترجمة جبار سليم (عبد الرزاق الصافي). صوفيا. ١٩٦٦.
- حميدي، جعفر عباس د. انتفاضة العراق عام ١٩٥٦. الدورية الوثائقية. تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٠.
- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. رسالة ماجستير. النجف. مطبعة النعمان. ١٩٧٦.
- خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤.
- خيري، سعاد د. من تاريخ الحركة الثورية في العراق: ثورة ١٤ تموز. ط ١. بيروت. دار أبن خلدون. ١٩٨٠.
- خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. طبعة ثانية. ١٩٧٤.
- خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. بيروت. دار الفارابي - بغداد. مكتبة النهضة - طبعة ثانية. ١٩٧٤.
- الدرة، محمود. ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية. ط ١. ١٩٨٧.
- دكله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة" دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ط ١. ٢٠٠٠.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠.
- الدليمي، محمد د. كامل الجادرچى ودوره في السياسة العراقية. ط ١. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٩٩.
- الدليمي، نزيهة د. مسودة مخطوطة حول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. القسم الأول. الفصل السادس. برلين. ١٩٩٥.
- الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. دمشق. دار وهران. ١٩٨٦.

- رجوان، نسيم. موجز تاريخ يهود العراق. أورشليم-القدس. رباطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق. ١٩٩٨.
- ساكنز، هاري د. عظمة بابل "موجز حضارة وادي دجلة والفرات القديمة". ترجمة د. عامر سليمان. فرنسا/لندن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. ١٩٧٩.
- السعيد، مهدي. والصفار، عصام. من تاريخ اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. براغ. من مطبوعات اتحاد الطلاب العام في الجمهورية العراقية. ١٩٨٩.
- سليمان، حكمت سامي. نفض العراق -دراسة سياسية اقتصادية - دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨.
- السماك، مهدي عبد الأمير د. مذكرات وخواطر طبيب بغدادي. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠١.
- سوسة، أحمد د. اليهود العراقيون-لمحات تاريخية. بحث قدم إلى ندوة مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد.
- سوسة، أحمد د. حياتي في نصف قرن. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٨٦.
- سوسة، أحمد د. مفصل العرب واليهود في التاريخ. ط ٥. بغداد. دار الحرية للطباعة. وزارة الثقافة والإعلام. ١٩٨١.
- الشبيبي، حسين محمد. كتابات الرفيق محمد حسين الشبيبي. بغداد. دار الرواد. ١٩٧٤.
- شير محمد، سعاد رؤوف. نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥. الطبعة الأولى. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٨٨.
- الصائغ، نجيب. من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣. بغداد. مكتبة اليقظة العربية. ١٩٩٠.
- الصافي، عبد الرزاق. كفاحنا ضد الصهيونية. منشورات طريق الشعب ١٢. بغداد. مطبعة الرواد. ١٩٧٧.
- عارف، فؤاد. مذكرات فؤاد عارف. الجزء الأول. دهوك. مطبعة خه بات. ١٩٩٩.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧.
- غنيمه، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. الوراق للنشر. ١٩٩٧.
- غنيمه، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. الوراق للنشر. ١٩٩٧.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. قم. إيران. مؤسسة المنار. ١٩٩٢.

- فهد مستلزمات كفاحنا الوطني. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٤. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. ط ٢. ١٩٧٣.
- فهد. البطالة أسبابها وعلاجها. سلسلة مؤلفات الرفيق فهد. ٣. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. منشورات الثقافة الجديدة. مطبعة الشعب. طبة ٢. ١٩٧٣.
- فهمي عبد الرزاق. العامة في بغداد. بيروت. الأهلية للنشر والتوزيع. ١٩٨٣.
- فهمي، عبد الجبار. سموم الأفعى الصهيوني. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٩٥٢م.
- كاتلوف، ل. ن. انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق. موسكو. ١٩٨٥.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الزراعية. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦.
- كبة، إبراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز (دفاع إبراهيم كبة أمام محكمة الثورة. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر.
- كورية، يعقوب يوسف. يهود العراق تاريخهم، أحالهم، هجرتهم. لبنان. الأهلية للنشر والتوزيع. ١٩٩٧.
- لانكلي، كاثلين م. تصنيع العراق. بغداد. مكتبة دار المتنبي. ١٩٦٣.
- لينين. المختارات في ١٠ مجلدات. المجلد ٥. كارل ماركس. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٦.
- محكمة الشعب. الجزء الخامس/١٩٥٩. محاكمة بهجة العطية مدير الأمن العام في العراق. وزارة الدفاع- القيادة العامة للقوات المسلحة. إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مديرية مطبعة الحكومة. بغداد.
- المصرف الزراعي. التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي للسنوات ١٩٥٩/١٩٦٠. بغداد. شركة الطبع والنشر الأهلية. ١٩٦١.
- المنجد في اللغة. الطبعة السادسة والعشرون. بيروت. دار المشرق.
- موسوعة خاصة بالحزب الشيوعي العراقي. الجزئين الأول والثاني. مديرية التحقيقات الجنائية. بغداد. ١٩٤٩.
- الناصري، عقيل د. الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨. ط ١. دمشق. دار الحصاد ودار الكلمة. ٢٠٠٠.
- النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. بغداد. مطبعة الأزهر. ١٩٦٨.

- وزارة الدفاع-القيادة العامة للقوات المسلحة- إعداد هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢٢ جزءاً من كتاب محكمة الشعب في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٢. بغداد. مديرية مطبعة الحكومة. الجمهورية العراقية.
- ولسن، أرنولد . بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. بغداد. مطابع دار الجمهورية. ١٩٧١.
- الوندائي، مؤيد إبراهيم د. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. وزارة الثقافة والإعلام. ١٩٩٢
- يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات الرفيق فهد. بيروت. دار الفارابي. بغداد. الطريق الجديد. ١٩٧٦.
- يوسف، ثمينة ناجي. و نزار خالد. سلام عادل سيرة مناضل. في جزئين. دار المدى. دمشق. ط ١. ٢٠٠١.

الجرائد والمجلات

- الثقافة الجديدة. مجلة. بعض المقدمات السياسية والنضالية الوطنية والطبقية لنشوء الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٥٢. آذار ١٩٨٤.
- الثقافة الجديدة. مجلة. دراسة عن مكافحة الأمية بين النساء. لجنة دراسات. عدد خاص. ١- "٧٨" شباط/فبراير ١٩٧٦. بغداد.
- الثقافة الجديدة. مجلة. دور الشيوعيين في أنبثاق أو اتحاد للطلبة في العراق. سعيد، مهدي. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٩٦. نيسان ١٩٨٨.
- الشرارة. جريدة. العدد الخامس، شباط/ فبراير ١٩٤٢.
- الشرارة. جريدة. عدد خاص بمناسبة ٨ آذار يوم النساء العالمي. العدد بلا رقم يحمل تاريخ آذار ١٩٤٢.
- العراق. جريدة. بغداد. ١٨ تموز ١٩٢٢.
- القاعدا. جريدة. العدد الأول. السنة الرابعة. تشرين الثاني/نوفمبر. ١٩٤٥.

المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Abboud, Abdul Amir Rahim. Zu dentwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Vgl.: Irak unter besonderer Beruecksing deorts. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.

- Al-Durra, Sabah. Zur politischen und oekonomischen Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965.
- Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.
- Bruinessen, M. M. van; Agha, Scheich & Staat, Berlin 1989.
- Ermers, Max & VICTOR ADLER. Wien - Leipzig 1932.
- FAO of the UN. Mediterranean Development project "Iraq-Country Report". Rome, Italy. 1959.
- Hamoud, Abdul Rasool. Einige Probleme der Leitung und Finanzierung des staatlichen Sektor der Industrie im Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1968.
- International Bank of Reconstruction and Development. The economic Development of Iraq. Washington. 1952.
- M. L. Zu den Ereignissen in Kurdistan. in: Inprekorr. 5/8/1930. S. 1595 f. & "Der Irak
- Malik, Hadi. Zur sozial-oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971.
- Marx- Engels. Werke. Bd. 27. Berlin. Dietz Verlag. 1960.
- Piazza, Hans. Die kommunistische Internationale und die nationale Befreiung sbewegung. In: Studien zur Geschichte der Kummunistischen Internationale. Berlin. 1974.
- Protokoll des VI. Weltkongresses der KI. 7. Juli- 1. Sep. 1928. Bd. 1. 1972.
- Russel, J.C. Soil Salinity in Iraq. A paper presented at the fort nightly seminar in plant Sciences. College of Agriculture. Abu Ghrab. Iraq. 26. August 1957.
- Shiblak, Abbas. The Lure of Zion. The Case of the Iraq Hews. Al Saq1 Books. London. 1986.
- Stephen Hemsley, Longrigg. Oil in the Middle East. London 1968.
- Zain Al-Abidin, Khalid Hamid. Zur Rolle und Problematik des Staates und des Staatssektors in der
- Industrie des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.

